شرح الأرجوزة المفيدة
في نظم قواعد العقيدة

لفضيلة الشيخ

وليد بن را شد السعيدان

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، **أما بعد:**

نتكلم في هذه المجالس العلميَّة عن شيءٍ من قواعد أهل السنة والجماعة، وذلك قبل البدء في الشرح الطويل على العقيدة الطحاوية، وذلك لأنَّ طريقة التعلم على منهج التأصيل والتقعيد هي من أنفع ما يكون لطالب العلم.

فإنَّ الإنسان لو تتبع تلك الجزئيات والتفاصيل لطال به الزمن، واضطربت تلك الجزئيات في ذهنه ولم ترسخْ، وأما القواعد والإقبال عليها، فإنه من أعظم ما يعين الطالب على فهم العلم، وضبط العلم، وعلى معرفة أجزاء وتفاصيل هذا الفن.

فعلم العقيدة له قواعده المعتمدة عند أهل السنة والجماعة، وله أصوله وضوابطه، فأحببتُ أنْ ألخصها في هذه الأرجوزة الخفيفة، وأسأل الله أنْ يعينَنا على إنهائها وإتمامها.

ولنْ نطيلَ في شرح الأبيات، وإنما توضيح بعض الألفاظ الصعبة إذا مرَّ علينا شيءٌ منها، وتوضيح فكرة القاعدة من غير توسع في ذلك، فهناك كتاب لي اسمه «القواعد المذاعة في مذهب أهل السنة والجماعة»، فلعل من أراد التوسع يجد بغيته فيه، بإذن الله الواحد الأحد.

ثم اعلموا -رحمكم الله تعالى- أنَّ كل بيت في هذه الأرجوزة عبارة عن قاعدة كاملة، وأحيانًا يمر عليك -أيها القارئ الكريم- في البيت الواحد قاعدتان، وأحيانًا يكون نص القاعدة طويلًا فأضطر أنْ أنظمها في بيتين، ولكن في الأعم الأغلب، إن القاعدة في بيت واحد، فمن حفظ هذه المنظومة -بإذن الله- يكون قد حفظ قرابة المائة قاعدة عقدية -إن شاء الله-.

يقول الناظم -وفقه الله تعالى ورفع قدره ونور بصيرته:

الحمـــدُ للهِ علـــى مـــا قـــدَّرهْ حَمْـــدا بـــهِ عِـــزُّ حيـــاةِ الآخـــرهْ

قوله: (الحمد) لقد اختلف العلماءُ -رحمهم الله تعالى- هل الحمد مرادف للشكر أم لا؟ والقول الصحيح هو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ بين الحمد والشكر عمومًا وخصوصًا، بمعني أن الحمد والشكر يتفقان في شيءٍ، وينفرد كل واحدٍ منهما في شيءٍ آخر.

فإذا قيل: الحمدُ، فإنَّ الحمد له عمومٌ باعتبار أسبابه، فالأسباب التي يحصل بها الحمد أكثر من الأسباب، التي يحصل بها الشكر.

فالحمد يكون حمدًا ابتدائيًّا وحمدًا جزائيًّا.

بمعني أنَّه يقابلك رجل من الناس لم يسبق لك عليه نعمة، ويحمدك لشجاعتك ويحمدك لبطولتك ويحمدك لشهامتك، فهذا حمدٌ، وليس شكرٌ؛ لأنه حمدك ابتداءً بلا سابق نعمة ولا منة، ولا فضل لك عليه.

وأمَّا الثاني فهو حمد جزائيٌّ، وهو أنْ يُقابلك بالحمد بعد نعمة صدرت منك له. فالحمد يكون ابتدائيًّا تارةً ويكون جزائيًّا تارةً.

وأمَّا الشكر لا يكون إلا جزائيًّا، فلو قابلك أحد الناس وليس بينك وبينه ثمة معرفة، وقال لك: أشكرك يا أخي، فستقول له: على ماذا؟ فإذًا الشكر لا يكون ابتدائيًّا، وإنما يكون الشكر جزائيًّا فقط، فصار الحمد أعمَّ من الشكر، من هذه

الحيثية، وأما الشكر فإنه أعم من الحمد باعتبار وظائفه التي يؤدى بها.

فالحمد ليس له إلا وظيفتان، فالحمد يُؤدَّى بالقلب واللسان فقط، وليس هناك حمد بالجوارح.

وأما الشكر فإن له ثلاث وظائف، فالشكر يُؤدَّى بالقلب، ويُؤدَّى باللسان، ويُؤدَّى بالجوارح، فصار الشكر أعم من الحمد باعتبار وظائف أدائه، والحمد أعم من الشكر باعتبار أسبابه.

واختار هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذة العلامة ابن القيم وجمع من المحققين -رحمهم الله تعالى-.

ثم قال الناظم:

ثـــم الصـــلاة والســـلام كلمـــا أضـــاء نجـــمٌ في الســـماء وأظلمـــا

علـــــى النبـــــي الهاشـــــمي وصـــــحبه والتـــــابعين الحنفـــــا

أقول: اختلف العلماء في معني الصلاة على النبي ﷺ، وأصح الأقوال فيها ما قاله أبو العالية رَحِمَهُ اللَّهُ من أنَّها ثناءُ الله على عبده ورسوله ﷺ.

فإذا قيل ما معنى الصلاة على النبي ﷺ؟ فقل: معناها: ثناء الله عليه في الملأ الأعلى، وجمع الناظم هنا بين الصلاة والسلام اقتداءً بالقرآن، كما في قول الله تعـــــالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وندعو بالسلامة للنبيِّ ﷺ بعد موته؛ لأنَّ دعوتنا بالسلامة للنبيِّ ﷺ يدخل تحتها عدةُ أمورٍ:-

١-سلامة جسده من الاعتداء، وكم منَ المحاولات التي مرَّت في نبش قبر النبيِّ ﷺ، ولكنها تبوء بالفشل كما فعله الرافضة، كما هو معروف في التاريخ، فندعو الله أن يُسَلِّمَ جسده.

٢-ندعو أن يُسَلِّمَ الله أمته، فإن سلامة أمته سلامة له، فإذًا سلامته سلامة

لأمته، وسلامة أمته سلامة له.

٣-ندعو أن يُسَلِّمَ شريعته، فنقصد بالسلام أي: سلامة شريعته، بمعني أنْ يحفظَها الله -جل وعلا- باقية إلى قيام الساعة بعيدة عن أيدي من يدسون فيها ما ليس منها. **ثم قال الناظم**:-

فهـــذه أرجـــوزة مفيـــدة جامعـــة قواعـــد العقيـــدة

فخـــذها منـــي ســـهلة ولتنهـــل وصـــحح الإخـــلاص للـــرب

أي: مفيدة حال كونها جامعة فجامعة هنا حال منصوب، (ولتنهل) أمر بتصحيح الإخلاص لرب -جل وعلا.

ثم قال الناظم وفقه الله:

«قاعدة لا يؤخذن المعتقد إلا من النص الصحيح المعتمد».

وهذه القاعدة الأولي:- وهي قاعدة متفق عليها بين أهل العلم -رحمهم الله تعالى- وقد دندنا كثيرًا في كتبنا وشروحنا للقواعد، وهي أنَّ أهل السنة والجماعة لا يأخذون معتقداتهم إلا من الكتاب والسنة، وقد دلت الأدلةُ الكثيرةُ على وجوب الاعتصام، والاستمساك بكتاب الله -جل وعلا- وسنة نبيه ﷺ.

وهذه القاعدة هي الفيصلُ بين أهل السنة وأهل البدع، وأهل التوفيق وأهل الخذلان.

فجميعُ الطوائف لا تَأخذ معتقداتها منَ الكتاب والسنة كما فعله أهلُ السنة، بل كثير من أهل البدع يأخذ معتقداته من عقله المجرد، كما فعله الفلاسفةُ أتباع اليونانيين من الجهميَّة والأشاعرة والمعتزلة وغيرهم، فهؤلاء لا يأخذون معتقداتهم من الكتاب والسنة، وإنما يعتمدون في المقام الأول على عقولهم فما قررته عقولهم فهو العقيدة المعتمدة، وما نفته عقولهم فهو العقيدة المنفية.

فإذا مبدأُ الإثبات والنفي عند هؤلاء إنَّما هو مبنيٌّ على العقل.

ومن أهل البدع من صار يأخذ معتقداته من مواجده ومكاشفاته، وخوارق العادات كالصوفية والخيالات والمنامات والرؤى والأحلام وغيرها.

فهؤلاء يعتمدون في عقائدهم على هذه الأمور، فيرى وليٌّ من أوليائهم أنَّ في هذا المكان وليًّا مدفونًا من أولياء الله، ثم في الصباح يخبر الناس، ويبنون على قبره، ويطوفون عليه على وهم بمجرد رؤيا، فيثبتون عقائدهم بهذه الطرق، ومنهم من يعتمد في إثبات عقائده على المرويات الكاذبة، والدجل العظيم المنسوب إلى آل البيت وهم الرافضة.

ولكن أهل السنة والجماعة قصروا الاعتقاد على دليل الكتاب وعلى دليل السنة؛ ولذلك لا تجد عقيدةً يقررها أهل السنة إلا وعليها دليل من القرآن ومن السنة.

وهذا أمر مطلوب؛ ولذلك الله -جل وعلا- امتدح الذين يمسكون بالكتاب، فقال الله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف:١٧٠]، وقد أمرنا الله -جل وعلا- باتباع كتابه وسنة نبيه ﷺ، فقال ﷺ: «**لقد تركت فيكم ما إنْ تمسَّكتم به لنْ تضلوا كتاب الله وسنتي**»[(١)]، ويقول النبي ﷺ: «**إنه من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثاتِ الأمور...**» الحديث[(٢)]

وفى الصحيح يقول النبي ﷺ: «**كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى**» قالوا:

---

(١)أخرجه الحاكم في المستدرك (٣١٩)، والدارقطنى (٤٦٠٦)، وغيرهم.

(٢) أخرجه أحمد (١٧١٤٢) ، (١٧١٤٤) ، (١٧١٤٥)، وأبو داود (٤٦٠٧) ، والترمذي (٢٦٧٦) ، وابن ماجه (٤٣) ، والدارمي (٩٦).

ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى**»[١]، ويقول النبي ﷺ في تفسير الرؤيا التي جاءت فيها الملائكة له، وقالوا: إن لصاحبكم مثلًا فاضربوا له مثلًا إلى آخر الحديث، قالوا: «**مثله كمثل رجل بنى دارًا، وجعل فيها مأدبةً، وبعث داعيًا، فمن أطاع الداعي دخل الدار، وأكل من المأدبة، ومن لم يطع الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل منَ المأدبة**»، فقالوا: من الداعي؟ قالوا: «**محمد**» ﷺ، فإذًا من أطاع النبي ﷺ دخل مأدبة الله العظيمة وهي الجنة[٢] ويقول النبي ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[٣]، ويقول أيضًا ﷺ: «**وإياكم ومحدثات الأمور**»[٤].

والأحاديث في هذا كثيرة، وكلها تصبُّ في ميزاب هذه القاعدة العظيمة، التي هي أول ما ينبغي أن يتعلَّمه طالبُ العلم في باب الاعتقاد، وهو أنَّه لا يجوز لك أنْ تعتمدَ أيَّ عقيدةٍ إلا وعلى هذه العقيدة دليلٌ منَ الكتابِ، ودليل من السنة، وهذا متفقٌ عليه بين أهل العلم -رحمهم الله-، وهذا مما يُمتحن به الإنسان أسأله هل لك أصولٌ يُساق منها المعتقد غير الكتاب والسنة؟ فإن قال: نعم، فهو بدعيٌّ، وإن قال: لا، فهو سنيٌّ، إذًا هذه القاعدة الأولى.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله:-

قاعـــدة لا يؤخـــذن المعتقـــد ... إلا مـن الـنص الصـحيح المعتمـد
بفهـم أصـحاب النبـي المصـطفى ... والتـــابعين الأولـــين الحنفـــا

هذه هي القاعدة الثانية:- وهي أنَّ كل فهم يخالف فهم سلف الأمة في العقيدة والعمل، فإنه باطل، ولا يجوز لك أيُّها المسلم إذا أردتَ النجاة في دينك

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٠).
(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨١).
(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).
(٤) أخرجه مسلم (٨٦٧).

ودنياك وعقيدتك لا يجوز أنْ تفهمَ الكتاب والسنة إلا على فهم سلف الأمة، فإنَّ أصح الفهوم في الكتاب والسنة هو فهم السلف -رحمهم الله-.

وإذا قلنا: السلف فنعني بهم صحابة النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، فكل من اقتفى أثر النبي ﷺ باطنًا وظاهرًا في العقائد والأقوال والأعمال والاعتقادات، كل هؤلاء يسموا بالسلف.

ولكن على رأسهم أصحاب النبي ﷺ؛ ولذلك قال: (بفهم أصحاب النبي المصطفي والتابعين الأولين الحنفا)، فإن من تابع فهم أصحاب النبي ﷺ فهو من أهل النجاة، يقول ﷺ: «**من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[1]، وقال ﷺ: «**اقتدوا باللذَين من بعدي أبو بكر وعمر**»[2]

والأحاديث في ذلك كثيرة، فكل من فهم آية أو نصًّا أو حديثًا عن النبي ﷺ على غير فهم سلف الأمة، فإننا نقول: فهمك باطل.

ولذلك جعل العلماء من جملة الردود على أهل البدع: أنَّ فهمكم هذا مخالف لفهم سلف الأمة.

ولذلك رددنا على الأشاعرة في تأويلهم لليدين في قول الله -جلَّ وعلا-: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] قالوا: النعمة والقدرة، فرددنا عليهم بقولنا: هذا مخالفٌ لفهم السلف -رحمهم الله-، وكذلك رددنا عليهم في تأويل الأصابع بأنَّها الذات، وكذلك تأويل الوجه بأنه الذات، وكذلك تأويل الاستواء بأنه الاستلاء.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦) والترمذي (٢٦٤٠) وابن ماجة في (٣٩٩١) وأحمد (٨٣٩٦) وابن حبان في صحيحه (٦٢٤٧)، (٦٧٣١) وأبو يعلى في مسنده (٥٩١٠، ٥٩٧٨، ٦١١٧)

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٢٤٥) ، (٢٣٢٧٦) ، (٢٣٤١٩)، والترمذي (٣٦٦٢)، (٣٧٩٩)، وابن ماجه (٩٧) ، وابن أبي عاصم في السنة (١١٤٨) ، (١٤٢٢)

وكذلك تأويل الرِّجل بأنها طائفة من الناس، وتأويل الرحمة بأنها إرادة الإحسان، أو الغضب بأنه إرادة الانتقام، وغير ذلك فكل ذلك رددناه؛ لأنه بُني على فهومٍ مخالفة لفهم سلف الأمة.

فلتنتبه أيُّها القارئ الكريم، فهناك دعواتٌ كثيرةٌ تريد أنْ تفصلَ دلالة الكتاب والسنة عن فهم سلف الأمة.

واعلم ولا يخدعنك أيُّها الحبيب، فإنه متى ما فصل الكتاب والسنة عن فهم سلف الأمة، فاعلم أنَّ كل مبتدع سوف يستدل ببدعة بدليل من القرآن والسنة؛ لأنَّ القرآن حمَّال وجوه، ويستطيع كل مبتدع أن يلويَ وجه الاستدلال حتى يخدمَ بدعته، كما فعله الزمخشريُّ في قول الله -جل وعلا-: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] استدل بهذه الآية على نفي رؤية الله -جل وعلا- يوم القيامة، وهذا غيرُ صحيحٍ ولا يكون الرد عليه بأنَّ سند الآية ضعيفٌ، فهي آية في كتاب الله ولا تستطيع الكلام في السند، ولكنك تقول: إنه فهم هذا النص (الزمخشري) على فهم مخالف لفهم السلف، فإذا فهمك هذا باطل، فإذا القاعدة الثانية متصلة اتصالًا وثيقًا مع القاعدة الأولى، فلا نأخذ معتقداتنا إلا من الكتاب والسنة، وهذا هو الأصل الأول.

والأصل الثاني:- وهو أنْ يكون طريق أخذنا للكتاب والسنة على فهم السلف، فلا تزع عن هذا قيد أُنملة لا يمينًا ولا يسارًا.

ولذلك يستطيع أهل الشرك من الوثنية أنْ يستدلوا بالقرآن على شركهم، ما فعله الصوفية في قول الله -جل وعلا-: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس:٦٢] يستدلون بها على جواز الطواف حول قبور الأولياء، ويستدلون بها على جواز الذَّبح للأولياء، ويستدلون بها على جواز تقبيل قبور الأولياء، والتبرك بتربة الأولياء، والاعتكاف عند قبور الأولياء، ودعاء الأولياء، والاستغاثة بهم من دون الله -جل وعلا-؛ ولذلك أول ما يفجؤك هذا المشرك

بهذه الآية يقول لك: هؤلاء أولياء الله، والله يقول: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، فنرد عليه بقولنا: إننا لو جمعنا كل أبله ومن لا عقل له على أنْ يتفهمَ من الآية هذا الفهم ما استطاعوا، فضلًا عن سلف الأمة.

فسلف الأمة متفقون على أنَّ هذه الأفعال الشركية والوثنية، التي تستدل بهذه الآية عليها أنَّها غير داخلة في هذه الآية، فكيف يستدل بالقرآن الذي جاء بنفي الشرك، وإبطاله على مسائل شركية ووثنية، فالصوفية مثلًا يستدلون على جواز دعاء النبي ﷺ بقول الله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ﴾ [النساء:٦٤]، فقال واحد منهم: والمجيء هنا مطلق والأصل بقاء المطلق على إطلاقه، فنقول: لا حسبك ومن قال: إنه مطلق وأنَّ فهم السلف للآية، فقد أجمع سلف الأمة على أنَّ المجيء هنا إنما هو مجيءٌ له في حياته فقط، وهذا في جميع فهم أصحاب النبي ﷺ.

وكذا الفلاسفة يفهمون نفي الصفات من سورة الإخلاص، التي أخلصها اللهُ في الإخبار عن ذاته، فما ذكر الله في هذه السورة لا أحكام ولا مخلوقات، فكلها مخلصة لذكرِ الله -جل وعلا- وما يتعلق به، فالله يقول فيها: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] هذه الآية يجعلها الفلاسفة دليلًا على نفي صفاته وأسمائه، فقالوا: لا يتصور أَحَادية الله إلا إذا نفى عن ذاته الصفات والأسماء؛ لأنه إذا كان ذات وصفات وأسماء، فيكون شارك أحاديته أسماءه وصفاته، فلا بد أن ننفيَ الأسماء والصفات، فنقول: لا فهذا فهم سقيم غير صحيح، فانتبه أيُّها القارئ الكريم، فلا ينفك كتاب الله -جل وعلا- عن فهم السلف ولا سنة النبي ﷺ عن فهم السلف، ولا شأن لك بمن يقول: لهم عقول ولنا عقول، هم رجال ونحن رجال، لهم ألباب ولنا ألباب، فكل هذا كلام هباء ويريدون به أن يدخلوا ببدعهم في كتاب الله وسنة النبي ﷺ، ففهم السلف كالباب الصاد، وكالمرصاد في الحقيقة لهؤلاء يصدهم عن الدخول، أو الولوج في هذه النصوص الشرعيَّة.

فانتبه يرعاك الله لهذه القاعدة، فإنها لا تنقص أهمية عن القاعدة الأولى، بل إنَّ والله ثم والله إن من فهم الكتاب والسنة على غير فهم سلف الأمة، فما يكون آخذ بالكتاب والسنة، وإن استدل بالقرآن فما يكون من الآخذين به،

فلا يكون الأخذ فقط أن تجعله دليلًا وحسب، لا بل أن تجعله دليلًا في مكانه، ولكنه كونك تجعله دليلًا في غير مكانه، فلا يكون أخذت بالكتاب والسنة، ولا استدللت بهما، مثل رجل يدخل مصر متسللًا بغير أوراق نظامية مع مخالفةٍ عظيمةٍ لولاة الأمور، وأنظمتهم ثم يقول: ﴿ٱدۡخُلُواْ مِصۡرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف:٩٩] .

فالاستدلال بهذه الآية لا يكون أخذًا بالقرآن، ولا استدلالًا في موضعه، بل استدلالك في غير مكانها، فمن استدل بقول الله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]

لا يكون أخذ بهذه الآية، ومن يستدل بقول الله تعالى: ﴿وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖ﴾ [الأعراف:١٥٦]

على أنَّها إرادة الإحسان، فلا يكون ممن أخذ بهذه الآية، فإذا لا يتم ولا يكمل ولا يوصف الإنسان أنه آخذ بالكتاب والسنة إلا إذا كان أخذه لهما على مقتضى فهم سلف الأمة، وهذا هو خلاصة هذه القاعدة.

وقوله: الحنفاء أي: المائلون عن الشرك، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ قَانِتٗا لِّلَّهِ حَنِيفٗا﴾ [النحل:١٢٠] أي: مائلًا عن الشرك، قوله: (الحُنفا) أنهم مائلون عن الشرك، والعقائد الباطلة المخالفة للكتاب والسنة.

ثم قال الناظم:

ولـيس للعقـل الضـعيف مـدخل في الغيـب أيـا كـان أصـل ينقـل

هذه قاعدة عظيمة جدًّا أيضًا من قواعد أهل السنة والجماعة، وهي القاعدة الثالثة: وهي أنه لا مدخل للعقل في باب الغيبيات استقلالًا:

وذلك لأنَّ الله -جل وعلا- لما خلق العقول خلقها ضعيفةً عاجزةً عن إدراك ما وراء الغيب، فمن أعظم أسباب التي وقع فيها الطوائف هي مخالفة أحد هذه القواعد الثلاث، فمن أسباب الضلال عدم اقتصار أخذ المعتقدات عنِ الكتاب والسنَّة.

ومن أسباب الضلال عدمُ فهم الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، ومن أسباب الضلال إقحام العقل في أبواب الغيب، والله -جل وعلا- خلق هذا العقل ضعيفًا عاجزًا عن إدراك ما وراء الغيب.

ولذلك سد أهل السنة -رحمهم الله تعالى- على العقل طمعه في استكشاف ما وراء الغيب، فمن ذلك قولهم: (إنَّ نصوص الصفات يُعلم معناها، ولا يجوز للعقل إن يخوض في كيفياتها)؛ لأنهم يحجمونه عن التوغل في باب الغيبيات؛ لأنك متى ما دخلت في باب الغيبيات من غير برهان بعقل مجرد من غير استضاءت بنور الدليل، فإنَّ عقلك هذا سوف يحتار، ولنْ يرجعَ لك إلا بالشر والضرر والحيرة والشبه والشكوك والأوهام؛ ولذلك ما ضل من ضل في باب الاعتقاد إلا بسبب أنَّه أراد أنْ يستكشفَ كيفية وجه الله تعالى، وكيفية استواء الله، وكيفية نزول الله إلى سماء الدنيا، ولكن أهل السنة سلموا من هذه الشبه؛ لأنهم أوقفوا عقولهم عند حدود ما يريدهُ الله -جل وعلا-، فنحن نعلم المعاني ونجهل كيفيَّاتها، وكذلك قال أهل السنة: إنَّ نصوص اليوم الآخر من الجنة والنار والسلاسل والأغلال والحديد والجحيم وغيره هذا يعلم معناها، ولا يجوز للعقل الدخول في كيفيَّاتها، وكذلك الملائكة يعلم معناهم، ونؤمن بما ثبت به

الدليل،

ولا نقول: أين هم ونريد رؤيتهم وندخل في عالمهم، وكذا عالم الجن لا يجوز أنْ نخوضَ فيه؛ لأنه عالمٌ غيبيٌّ، فإذا العوالم الغيبية لا يجوز للعبد أن يدخلَ فيها بعقله المجرد عن هدي الكتاب والسنة، فمتى قادك الكتاب والسنة في شيءٍ من أمر الغيب فكن وراءهما، ولكن متى وقفا لا تتعداهما حتى لا تسقط في ما سقط فيه غيرك؛ ولذلك من خاض في الغيب بلا علم ولا برهان لم يرجع بالخير، ولا رجع بعقيدة سليمة، وإنما رجع بأوهام وشبه وشكوك، وكدر بعد أن كان في سلامة وصفاء وعافية قبل دخوله، فإذا هذه قاعدة عظيمة ولا تقصر في الأهمية عن القواعد الأولى؛ لأن القرآن أخبرنا بأشياء كثيرة من الغيب، بل إنَّني أقول: إن الاستدلال على وحدانية الله بعالم الغيب أعظم من الاستدلال على وحدانيته بعالم الشهادة؛ ولذلك دائمًا يقول الله: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ﴾ [الأنعام:٧٣]، فيبدأ بربوبيته وعلمه بالغيب على عالم الشهادة.

بل إنَّ عالم الشهادة لا يكون كالذرة في عالم الغيب؛ فالجنة الآن من عالم الغيب، وأين الدنيا من الجنة؟ وأين الأشياء التي شاهدناها، والذين صعدوا إلى سطح القمر إن صدقوا في ذلك وغيرها ما قيمة هذه الأشياء التي شاهدناها، مما سيكون في الغيب من النار واتساعها، وتلك الأغلال والكواكب والأجرام والمجرات العظيمة، التي لا يزال العلم الحديث يكتشفها بين الفينة والأخرى؟ فإذا هناك عالم عظيم جدًّا يقال له: عالم الغيب فاتق الله، احجم عقلك من الدخول في الغيب، ولا أقول: عدم الدخول مطلقًا لا، وإنما عدم إدخال العقل استقلال من غير متابعة الكتاب والسنة.

إذا علم هذا، فليعلم أنَّ تلك القواعد الثلاثة، وهي:

١ - اعتماد الكتاب والسنة.

٢- واعتماد فهم سلف الأمة.

٣- وعدم إقحام العقل في مسائل الغيب.

فهذه الثلاث هي التي تُبنى عليها عقيدة المسلمين، وهي التي ينبغي أنْ تجعلَ في ذهن الطالب قبل دخوله في دراسة العقيدة؛ لأنَّ جميعَ ما سيأتي من تفاصيل العقيدة، إنما هو مفرع على واحدةٍ من هذه الأشياء.

لأنَّك إما أنْ تقولَ له هذه عقيدتك، ودليلها كذا من الكتاب والسنة.

وإما أنْ تقول: إن أهل السنة فهموا كذا وكذا.

وإمَّا أن تحذرَه من أنْ يقحمَ عقله في هذا الباب، فقبل أنْ تدخلَه في تفاصيل العقيدة ركز ورسخ وقرر في ذهنه أولا تلك القواعد الثلاث، ثم دعه يسبح في بحر العقيدة، وأنت بإذن الله قد جعلت له مركبًا آمنًا، فمن لا يستدل إلا بالكتاب والسنة، ولم يفهم أدلةَ العقيدة إلا على فهم سلف الأمة، ولم يقحم عقله في باب الغيبيات فيكون من أهل السنة، فإذا عقيدة أهل السنة من أولها إلى آخرها تدور حول هذه الأصول الثلاثة، وتلك القواعد العظيمة العامة التي لا تجد فرعًا واحدًا من فروع العقيدة إلا وهو يدخل تحت واحدةٍ من هذه الأشياء.

مثـالٌ للتوضـيح في قـول الله -جـل وعـلا-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥]».

عقيدتنا في الاستواء أنَّ الله استوى استواءً يليق بجلاله وعظمته، وأُخذت هذه العقيدة من سبع آيات من القرآن (في السجدة والرعد والحديد ويونس وطه والأعراف والفرقان) كلها يثبت الله فيها أنه استوى على العرش، فأنت اعتقدت ما دلَّ عليه الكتاب والسنة.

طيب إن قيل لك: كيف استواؤه؟

فقل: لا، لا يجوز لي أنْ أدخلَ في هذا الباب متأولًا برأيي ولا متوهمًا بوهمي؛ لأنني أفهم الأدلة كما فهمها أهل السنة، وأهل السنة فهموا أنَّ الاستواء

معناه العلو والاستقرار فقط، وأما كيفية هذا العلو وكيفية هذا القعود، وكيفية هذا الاستقرار لم يتكلموا فيه، فأتكلم حينئذ عما تكلموا فيه، وهو المعنى، وأسكت عما لم يتكلموا فيه وهو الكيف، وهذا هو منهج أهل السنة.

فإن قيل: إذا كان الله مستويًا على العرش، يكون العرش حينئذ يحمل الله، ودائمًا المستوي محتاج إلى ما استوى عليه؟

فالأشاعرة يقولون: فيلزم من ذلك أنَّنا لو أبعدنا العرش عن الرب لسقط الرب؟ نقول: لا، فأنتم أقحمتم عقولكم في باب الغيبيات، وأنا من عقيدتي أنَّني لا أُدخل عقلي في باب الغيبيات، وإنما أقف حيث وقف النص.

وهذه القواعد تتكرر عليك في كلِّ عقيدة من عقائد أهل السنة والجماعة، كعقيدتهم في الملائكة، وعقيدتهم في الجنِّ، وعقيدتهم في حقائق اليوم الآخر، عقيدتهم في الأسماء والصفات، وعقيدتهم في القدر،

فجميع الأمور الغيبية تمر عليك هذه العقائد الثلاث، فليحفظها كل طالب علم، وكل من يريد النجاة، وهي:

١-لا تؤخذ المعتقدات إلا من الكتاب والسنة.

٢-لا نفهم الكتاب والسنة إلا على فهم سلف الأمة.

٣- لا يجوز لنا أنْ نقحمَ عقولنا في باب الغيبيات.

وليس معنى ذلك أنَّ العقول تتعارض مع الغيب لا، فإنَّ الذي أنزل النص هو الذي خلق العقل، وهو أحسن قيلًا وأصدق حديثًا من خلقه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤] كيف يخلق عقلًا ثم ينزل نصًّا يتعارض مع العقل فهذا لا يكون أبدًا، وإنما العقول تحار في النقول لا تعارض النقول؛

ولذلك يقول العلماء -رحمهم الله-: (إنَّ النقول لا تأتي بمعارضات العقول، ولكنها تأتي بمحارات العقول) أي: أنَّ العقل لا يتعارض مع النص، وكذا النص

لا يتعارض مع العقل كما سيأتي في قاعدة مستقلة -إن شاء الله-، ولكن المشكلة عند العقل أنَّه أضعف من معنى النص، فهذا الضعيف إذا قابل هذا المعنى العظيم يحار وهذا هو؛ فنحن نحتار فقط؛ ولذلك نحن الآن ربما نرى بأبصارنا آلة تخرج شيئًا دقيقًا، فتحار عقولنا كيف صنعت هذه الآلة فعقلك استحسنها، ولكنه حار في كيفية هذه الألة وكيفية صناعتها، فكيف بكلام الله -جل وعلا-، فالقرآن والسنة تأتي بمحارات العقول، لكنها لا تأتي بمعارضات العقول.

ولاحظ أيُّها القارئ الكريم أننا ذكرنا هنا أنه لا يجوز إقحام العقل في باب الغيب استقلالًا؛ لأن النقل تكلم عن مسائل غيبية كثيرة،

فإذا أَثبتَّ من مسائل الغيب بعقلك ما أثبته النص، فلا حرج عليك، فلا نقول: عطل عقلك، فأهل السنة والجماعة متوسطون في مسألة العقل بين من عظمه وقدسه، وجعل له الأحقيَّة في الدخول فيما شاء، وهم (العقلانيون)،

وبين من حجبه وكتمه عن الدخول على الأشياء التي يستطيع إدراكَها، فأهل السنة قالوا: لا يجوز لك أنْ تقحمه في أمور الغيب؛ لأنها خارجة عنه، ولكن كل ما تكلم عنه النص من مسائل الغيب، فلعقلك أن تدركَه على حدود ما أجازه لك النص.

فمن أمور الغيب أنَّ الله له وجهٌ، كيف أقحمت عقلك فيه؟ نقول: عقلي صار تابعًا لقوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]

فإذا قيل: ما كيفية هذا الوجه؟

أقول: لا، أنت تريد من عقلي أنْ يتجاوزَ حدود دائرة النص، فالنص ما تكلم عن كيفية الوجه، وإنما أثبت الوجه وسكت عن الكيفية، فلو تكلمت في الكيفية، فأكون قد تجاوزت حدود النص.

واعلم -أخي الكريم- أنَّ كثرة الفتن في هذه الزمان تحتاج إلى ترسيخ علميٍّ عقديٍّ، فجميع من يخالفون في العقيدة تجد مخالفاتهم ترجع إلى واحدةٍ من هذه الأصول الثلاثة.

فانظر أنت هل هذا المخالف يتكلم في الغيب، فحُجَّه بقاعدة: «لا مدخل للعقول في باب الغيب»، وإن كان يتكلم بفهم مخالف لفهم السلف فحجَّه بقاعدة: «كل فهم يخالف فهم السلف فهو باطل»، إن كان يأتيك بعقائد لا خطام لها ولا زمام لها من الكتاب والسنة، فحُجَّة بقاعدة: «لا تؤخذ المعتقدات إلا من الكتاب والسنة»، ولن تجدَ مخالفًا عقديًّا إلا ومخالفته تنطوي تحت مخالفةٍ واحدةٍ من هذه القواعد.

هذه المعلومات التي هي يسيرة ومعلومات أولية بدائية، أضل الله بها أُممًا أذكياء لا تقاس معهم أنت لا في ذكائهم، ولا في خبرتهم ودرايتهم وعلمهم، ولكن الله هداك وسهَّل هذه المعلومات عليك، وجعلها مقبولةً لديك، وجعل قلبك منشرحًا لسماعها، وأذنك مصغية لاستماعها، فهذه نعمة عظيمة وهي قبول الحق؛ لأنَّ عندنا نعمتين لا تُغني إحداهما عن الأخرى:- تقول (اللهم أرنا الحق حقًّا)،

ولا تكفي هذه النعمة إلا باتباع الحق، فكم من إنسانٍ يرى الحقَّ أمامه كالشمس في رابعة النهار، ولكنه يخالفه، فاحفظ يا من هُديت للحق هذه القواعد الثلاث.

قال الناظم وفقه الله تعالى:

قاعـــدةُ التوحيـــد منهـــا ننطلـــق ... بأنـــه -عـــز وجـــل- المســـتحق
أن يعبـــدنَّ وحـــده فمـــا لـــه ... مشـــارك في حقـــه ســـبحانه
فلـــيس في الكـــون إلـــه يعبـــد ... بـــالحق إلا ربنـــا ويقصـــد
وأن كـــل مـــا ســـواه باطـــل ... فكـــن عـــن الشـــرك القبـــيح مائـــل

هذه قاعدة التوحيد العامة التي يتفرع منها جميع جزئيات توحيد الألوهية،

ونص هذه القاعدة يقول: «العبادة حق صرف محض لله -جل وعلا- لا تصرف لا لملك مقرب، ولا لنبيٍّ مرسلٍ، ولا لوليٍّ صالحٍ فضلًا عن غيرهم»

فالله خلقنا وأوجدنا في هذه الدنيا لهذه الحكمة العظيمة، وهي إقامة عبوديته -جل وعلا- في الأرض، يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات:٥٦]، فعبادته هي حقه التي لا يجوز أنْ تصرفَ لأحدٍ من مخلوقاته أبدًا، لا لملك لا جبريل ولا ميكائيل ولا إسرافيل، ولا أي أحد من الملائكة، فلا أحد من الخلق يستحق العبادةَ، وإن علت منزلته، فالمستحق للعبادة وحده دون ما سواه هو الله -جلَّ وعلا-، فلا الملائكة يستحقون أنْ يعبدوا من دونِ الله، ولا الأنبياء يستحقون أنْ يعبدوا من دون الله -جلَّ وعلا- نعم له رتب علِيَّة، ومنازل عظيمة، ومنازل كبيرة سامية، ولكن لا يرتفعون إلى منزلة الربوبية، ولا إلى منزلة الألوهية، فتلك منزلةٌ خاصةٌ بربنا -جلَّ وعلا-، ومن أجل هذه القضية العظيمة خلق الله هذا الوجود حتَّى يبتلى الناس في هذا الأمر وأرسل الرسل، وأنزل الكتب فهي من أعظم القضايا، ومن أعظم المسائل التي يبتلى العبد بها، وقد ضلَّت فيها أمم:

فضلت فيها أمة نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فعذبهم الله بالغرق.

وضلت فيها أمة هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، فعذبهم الله بالريح الصرصر العاتية.

وضلت فيها أمة صالح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وعذبها الله بالصيحة حتَّى جعلَهم كهشيم المحتظر.

وضلت فيها أمم لا يعدون ولا يحصون، قال الله -جل وعلا-: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَأَصْحَٰبَ ٱلرَّسِّ وَقُرُونًۢا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا ﴿٣٨﴾ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ ۖ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان:٣٨-٣٩] أهلكناهم إهلاكًا، فهذه القضية أُهلكت بسببها الأمم، وهي إفرادُ الله -جل وعلا- بالعبادة، يقول الله: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد:١٩]، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران:١٨]، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]»

فهذه أعظم القضايا وأكبر القضايا، وأعظم المسائل ومن وفقه الله لها وثبته عليها إلى أن مات، فقد أراد الله له أنْ يكونَ من أهل الجنة.

وأما من أضله عنها وأقفل قلبه عن قبولها، فإن هذا قد كتب أنه من أهل الشقاء، فأما من كان من أهل السعادة، فييسر لعمل أهل السعادة كما قال النبي ﷺ(١)

ومن أعظم أعمال السعداء توحيد وإفراد الله جل بالعبادة.

فهذه المسائل وإن كان يعلمها الصبيان في هذه البلاد -ولله الحمد- ببركة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكن لا بد أن نكررَها ولا بد أن نزيدها؛ لأن التوحيد هو موضوع حياتنا الذي لا ينتهي، وهو موئل عزنا الذي لا ينقضي أبدًا، وإن كررناه ونوعنا الأساليب فيه ما بين منثور وما بين منظوم، وما بين تقعيد، وما بين تأصيل وما بين تفريع.

التوحيد لا تمل النفوس من سماع الكلام فيه، ومن رأى أنه صبر على هذه

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٢)، (٤٩٤٨)، (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).

المسائل، وقال: هذه نعرفها ونحن صغار، فهذا فتح باب عظيم من أبواب الشر، وقد كنت في مجلس الشيخ راشد بن خنين، وكان الشيخ ابن باز -الله يغفر له ويرحمه ويرفع درجته- حاضرًا، وكان المجلس يغص بالدكاترة وغيرهم، فأمر الشيخ ابن جلال أنْ يقرأَ بعض الآيات، فقرأ شيئًا من آيات سورة الزمر، فلما تكلم الناس عن أنواع التوحيد الثلاثة، وكل من أمامه دكاترة، فلا أحد يتكبر على هذه المعلومة، فهذا هو التوحيد الذي ضلت فيه الأمم -هدانا الله له-، وإنه من أعظم الهداية أنْ نستقيمَ على منهج الله في هذا الأمر العظيم، ليس بيننا وبين الله نسبٌ، ولكنه فضل الله علينا بالهداية.

فالذي هدانا وأضل غيرنا قادر على أنْ يهديَ غيرنا ويضلنا، فالحمد لله أولًا وأخيرًا.

ولهذا فإنَّ هذا منَ الأمور التي نفرح بها، فهي تدخل في فضل الله -جلَّ وعلا- ورحمته ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس:٥٨]».

فالتوحيد جوهرة في قلوبنا عظيمةٌ سوف تقودنا إلى أبواب الجنة، فلا تفتحت أبواب الحنة إلا بالتوحيد، ولا يدخل الجنة إلا أهل التوحيد، ولا ينال الشفاعة يوم القيامة إلا أهل التوحيد، ولا يأذن الله بالشفاعة أصلًا إلا لأهل التوحيد، فمن كان من أهل التوحيد في هذه الدنيا، وقبض على التوحيد فالجنة الجنة، وإن ناله ما ناله بسبب الذنوب والكبائر.

فإذا ما أراد الله -جل وعلا- أن يغفرَ له فإنَّ مآله إلى الجنة، وقد أجمع العلماء على هذه القاعدة: «وهو أنَّه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل لا إله إلا الله، حتى وإن لم يكن في قلبه إلا مثقال ذرة من إيمان، فضلًا على أنَّ أعظم الحسنات هي حسنة التوحيد، كما في مسند الإمام أحمد وغيره من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حديث صاحب البطاقة قال فيه: «**يصاح برجل من أمتي على رءوس**

الخلائق يوم القيامة، فينشر له تسعة وتسعون سجلًّا، كل سجل مد البصر فيقول: أتنكر من هذا شيئًا؟ فيقول: لا، فيقال له: ألك حسنة؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى إن لك عندنا حسنةً، وإنه لا ظلم اليوم عليك، فتخرج بطاقة صغيرة مكتوب فيها لا إله إلا الله، فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقول: إنه لا ظلم اليوم عليك، فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات وثقلت البطاقة، ولا يثقل مع اسم الله -جل وعلا- شيء»[1]

فأعظم حسنة يأتي بها العبد يوم القيامة هي تلك الحسنة العظيمة، التي يسر الله نطقها بألسنتنا واعتقادها بقلوبنا، والعمل بمقتضاها بجوارحنا، فالحمد لله، ونسأل الله أنْ يثبتَنا لا سيما في هذا الزمن التي كثرت فيه الفتن، وتنوعت فيه المتغيرات وكثر فيه الحَوْر بعد الكَوْر، ولا نزال نسمع أحداث الانتكاسة فيما بين الفينة والأخرى يصبح الرجل فيها مؤمنًا، ويمسي كافرًا، ويُمسي كافرًا ويصبح مؤمنًا.

فإذا ثبتك الله على القول الثابت، فقد أراد الله -جل وعلا- بك خيرًا، فنسأل الله أنْ يثبتنا، وأن يلهمَ قلوبنا الصبر واحتساب الأجر على هذا، وإلا فإننا كالغرباء، فالموحدون الصادقون في هذا الزمن كالغرباء كما قال ﷺ: **«إنَّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا كم بدأ»**[2]

فإذا أعظم قضية وأكبر قضية، وأفخم قضية في هذا الوجود على الإطلاق، والتي ترضي الله أو تغضبه هو توحيده -جل وعلا- وإفراده بالعبادة، وأنه لا يستحق في هذ الكون أحدٌ أن يُعبدَ إلا الله -جل وعلا-.

ولذلك يضرب مثلًا في هذا الحق العظيم في قوله -جل وعلا-: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ

---

(١) أخرجه أحمد (٦٩٩٤)، والترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)

(٢) أخرجه مسلم (١٤٥).

فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الروم:٢٨]، فالله -جل وعلا- يقول: يا كفار قريش أليس لكم أرقاء؟ أليس لكم عبيد؟ الجواب: نعم، ولكن هل ترضون أن يشاركَكم عبيدكم في ممتلكاتكم وحقوقكم، وهل يرضى الواحد منكم أن يقول: العبد له: نصف الدار، وله نصف الأموال، ونصف ممتلكاتي؟ هل ترضون أنْ يشارككم أحد من عبيدكم فيما هو من حقوقكم وخصوصيَّاتكم؟ الجواب: لا، إذا لماذا تشركون معي أحدًا في حقي الخالص المحض شمسًا أو قمرًا أو جنًّا أو شجرًا أو حجرًا أو ملكًا أو نبيًّا؟ ولذلك يقول العلماء: إنَّ الشرك أعظم الظلم.

لو أنَّ قاضيًا فصل في قضية بين العبد وسيده، فقال: أيها السيد إنَّ نصف ممتلكاتك لعبدك. فلا شك أن هذا القاضي سيكون من أعظم الظلمة.

فكذلك أعظم الظلم أنْ تقول: العبودية حق لله ولجبريل، حق لله وللنبي ﷺ، حق لله وللشجر، حق لله وللات ومناة والعزى، وحق لله وهبل.

فهذا من أعظم الظلم وأكبر الظلم على الإطلاق، يقول الله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان:١٣]، فهذا من أعظم الظلم، إذ كيف تصرف ما هو خالص من حقوقه -جل وعلا- إلى غيره من خلقه، وأنت لو جاء أحد؛ ليشاركك فيما هو من خصوصياتك لأنفت وتكبرت وغضبت، وما رضيت بهذا الأمر، بل ستعاقب من يطلب منك هذا، ثم يأتي الإنسان ويسجد لصنم أو لشمس أو لقمر، وهو عبد لله -جل وعلا-: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [فصلت:٣٧]، فكل هذا من الآيات التي خلقها الله سبحانه للدلالة عليه سبحانه، فكيف تعبد مع الله -جل وعلا- !!! وتتخذ آلهة مع الله !!!!

ولذلك ابن آدم ظلوم؛ ولذلك يقول الله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم:٣٤]، ومن أعظم ظلمه وكفره وشدة جبروته وطغيانه على الله: أنْ

يصرفَ ما هو حق خالص من حقوق الله -جل وعلا- لغير الله، وتلك القضية هي من أعظم القضايا التي من أجلها أنزلت الكتب وأرسلت الرسل، وهي القضية الكبرى التي حصلت فيها الخصومة بين الأمم وأنبيائهم.

فانتبه أيها القارئ الكريم، فإن كثيرًا من المبتدعة يقولون: إن التوحيد الذي نزلت به الكتب وأرسلت به الرسل إنما هو توحيد الربوبية، لا، لا، أبدًا، لقد كان المشركون يؤمنون بأن الله هو الخالق الرازق المدبر المحيي المميت فهذه القضية لا خلاف فيها.

ولكن التوحيد الذي نزلت به الكتب، وأرسلت به الرسل إنما هو تقرير توحيد الألوهية، وهذا بإجماع أهل السنة يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل:٣٦] على أن الله هو الخالق الرازق لا ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]»، «﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة:١١٧] هو معني إلا الله، ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦] هي معني لا إله، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٢٥]، فهذه القضية هي أعظم القضايا وأفخم القضايا، وأكبر القضايا على الإطلاق.

ولذلك كل ما يدخل في مسمَّى العبادة، فإنه من الحقوق التي لا تصرف لا إلى ملك مقرب ولا إلى نبيٍّ مرسل، ولا إلى ولي صالح، ولا إلى غيرهم، وهذا الذي نعتقده بقلوبنا، وننطقه بألسنتنا وندرسه لطلابنا، ونسأل الله أنْ يثبتَنا عليه، وأن يقبضَنا عليه، وأن يحشرنا في زمرة أهله، وأن ندخلَ دار الموحدين التي لا يدخلها إلا الموحدون؛ لقول النبي ﷺ: «**وإن الجنة لا يدخلها إلا نفس مسلمة**»[1]، والإسلام هو التوحيد.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٢٨)، ومسلم (٢٢١).

❁ وبناء على ذلك فعلى هذه القاعدة جمل من الفروع الخفيفة:

❁ الذبح:

فالذبح من العبادات التى لا يجوز أنْ تصرفَ إلا لله -جل وعلا-، ولا أقصد الذبح بقصد الاستمتاع باللحم، لا، فهذا أمرٌ عاديٌّ، والأصل في العادات الحل والإباحة، ولا أقصد الذبح من أجل إكرام الضيف، فهذا مأمور به أمر إيجاب أو أمر استحباب؛ لقول النبي ﷺ: «أولم ولو بشاةٍ»(١).

ولكن أقصد الذبح للغير بقصد التعبد له، فهذا الذي لا يجوز أنْ يُصْرفَ إلا لله -جل وعلا-.

ولذلك نحن نذبح الهدي والأضاحي والعقيقة لله -جل وعلا- لا شريك له في الذبح، يقول الله -جل وعلا-: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢-١٦٣]، والنسك هو الذبح.

ويقول الله: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]، فجمع الله بين أعظم عبادات البدن (الصلاة)، وأعظم عبادات المال (النحر).

فمن أفرد الله بصلاته وأفرد الله بنحره، فقد أفرد الله بأعظم عبادات البدن، وأعظم عبادات المال ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر:٢]، فلا يجوز أنْ يعتقدَ أنَّ ثمة شيء يجوز أنْ يذبحَ له لا ملك مقرب، ولا نبي مرسل، فهؤلاء الذي يدخلون بذبائحهم وبهائم الأنعام إلى القبور، يذبحونها للسيد البدوي والسيدة زينب أو العيداروس، أو يذبحونها لقبر هود أو نوح -عليهما السلام-، أو يذبحونها لقبر النبي ﷺ من بعيد، فهؤلاء قد خلعوا ربقة الإسلام من أعناقهم؛ لأنهم صرفوا

---

(١) أخرجه البخاري (٢٠٤٨)، (٢٠٤٩)، (٣٧٨١)، (٣٩٣٧)، (٥٠٧٢)، (٥١٥٣)، ومسلم (١٤٢٧).

شيئًا من العبادات لغير الله -جل وعلا-، فلا يستحق أحد أنْ يُذبحَ له سواء كان ملكًا أو نبيًّا، كبيرًا أو صغيرًا، رئيسًا أو مرؤوسًا.

بل نص العلماء: أنَّ ما يذبح تحت أقدام الملوك عند نزولهم من سياراتهم، أو على دوابهم أو من طائراتهم، فإنه من الشرك الذي لا يجوز أنْ يؤكلَ؛ لأنه ذبح تقريبًا وتعظيمًا لهذا الملك، ويسمونها ذبيحة تحت أقدام الملوك.

وكذلك ما يُسميه العلماء بذبائح الصلح:- وهي أنْ يكونَ مثلًا بين طائفتين اقتتال عظيم بين قبيلتين، ثم تأتي القبيلة التي تريد الصلح بذبائحها وبهائمها، فتذبحها في فناء تلك القبيلة، وهم صافون عند خيامهم، فمتى ما رفعوا أيديهم قالوا: رضينا، وهم لا يذبحون تقربًا لله، وإنما يذبحون تقربًا لهذه القبيلة.

وقد أفتى الشيخ محمد بن عبد الوهاب في هذا، فقد كان يُفعل في نجد ما يسمونها (ذبيحة الصلح) ولا يقصدون أنه يُذبح، ليدعو المتخاصمين ويكرمهم لا، لا، ولكن هم يأتون بذبائحهم ثم يذبحونها ثم يسيبونها من باب إرضاء القبيلة الثانية بهذا الذبح، وقد أفتى إمامنا بأنَّه من الشرك الأكبر المخرج عن الملة بالكلية إن قُصدَ بذلك التعظيم، وإلا فهي حرامٌ في أصلها، ولكن إذا قصد به التعظيم والتقرب، فقد زادت على كونها حرامًا إلى كونها شركًا أكبر.

❁ ومن ذلك الدعاء:

وقد قسمه العلماء -رحمهم الله تعالى- إلى قسمين:-

١- دعاء مسألة.

٢- ودعاء عبادة.

أما دعاء العبادة فلا يقسم، وإنما من صرف شيئًا من أنواع دعاء العبادة لغير الله، فقد كفر من غير تفصيل، وأما دعاء المسألة فقد قسمه العلماءُ إلى قسمين:

١-من دعا غير الله دعاء مسألة فيما يقدر عليه هذا الغير فهذا لا حرج فيه،

كأن تقول لغيرك: اسقني ماءً أو أفعل لي كذا وكذا، فهذا دعاء مسألة فيما يقدر عليه هذا الغير، فلا حرج فيه.

٢-دعاء مسألة فيما لا يقدر عليه إلا الله، فإن صاحبه كافر خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية، فانتبه أخي الكريم لهذا، فمن صرف شيئًا من العبادة لغير الله مثل الصلاة (دعاء عبادة)، الزكاة (دعاء عبادة)، الصدقة (دعاء عبادة).

وأما من دعا غير الله دعاء مسألة فهنا نقول: إن كان له بذلك قدرة فلا حرج، وإن كان لا قدرة له ولا يدان في تحقيق المدعو به فقد أشرك، كالذين يأتون للقبور ويدعونهم في تفريج الكربات، ويستغيثون بهم في تفرج المُلمَّات، أو يدعون الغائبين البعيدين عنهم، فهؤلاء كلهم من الكفرة المشركين، يقول الله: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ ﴾ [الأحقاف:٥-٦]»، وقال الله: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُواْ مَا ٱسْتَجَابُواْ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴾ [فاطر:١٣-١٤].

٣-والقاعدة عندنا (كل من عبد غير الله فهو عدو له يوم القيامة)؛ لقول الله -جل وعلا-: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ۝٥ وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُواْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ ﴾ [الأحقاف:٥-٦]، ويقول الله -جل وعلا- على لسانه نبيه إبراهيم: ﴿ وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴾ [العنكبوت:٢٥]، ويقول الله: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ۝٤٠ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ

أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ:٤٠-٤١]،

فكل من عبد غير الله فهو عدو له ويتبرأ منه، ويكفر بعبادته ويتهمه يوم القيامة، يوم يتبرأ فيه المعبود من عابده إلا من عبد الله، فالله -سبحانه- لا يتبرأ ممن عبده يوم القيامة، بل هو -سبحانه- نافعه وناصره ومؤيده وحافظه.

❁ ومن ذلك كذلك الاستغاثة والاستعاذة، والاستعانة:

وهي عبادات ثلاث لا بد فيها من تقسيم:- فالاستعانة، والاستعاذة، والاستغاثة بالمخلوق فيما يقدر عليه ذلك المخلوق، فلا حرج فيها مثل قول الله -جل وعلا- عن موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص:١٥]، والأدلة مطروقةٌ في غير هذا الموضوع.

❁ ومنها كذلك الرجاء والرغبة والرهبة:

وجميع أنواع العبادة كل ما يُسمى عبادة، فإنها من حقوق الله الخاصة التي لا يجوز أنْ تصرفَ لغير الله.

❁ ومن ذلك الحلف:

فالحلف من العبادات، فلا يجوز أنْ يُحلفَ إلا بالله -جلَّ وعلا- أو صفة من صفاته.

❁ وكذلك النذر:

فالنذر من العبادات، فلا يجوز أنْ يُعقدَ إلا لله، فلا يجوز النذر لا لقبر ولا لسيد ولا لكبير ولا لصغير، فالنذر من العبادات.

نسأل الله أنْ يثبتَنا على هذه القاعدة العظيمة ولي فيها رسالة مختصرة (القول الرشيد في شرح قاعدة التوحيد) ذكرت فيها جميع الفروع المخرجة عليها فيها.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله:

قاعـــدة التوحيـــد منهـــا ننطلـــق ... بأنـــه -عـــز وجـــل- المســـتحق
أن يعبـــدنَّ وحـــده فمـــا لـــه ... مشـــارك في حقـــه ســـبحانه
فلـــيس في الكـــون إلـــه يعبـــد ... بـــالحق إلا ربنـــا ويقصـــد
وأن كـــل مـــا ســـواه باطـــل ... فكـــن عـــن الشـــرك القبـــيح مائـــل
ومـــن يســـوي غيـــره بـــه فقـــد ... أشـــرك شـــركًا مخرجًـــا فيمـــا ورد

زدنا بالحق هنا؛ لأن هناك معبودات قد اتخذها الناس، ولكنها بالباطل، والمعبود بالحق هو الله -جل وعلا-، وهنا قاعدة الشرك الأكبر،

فإن قيل: ما الضابط وكيف تعرف الشرك الأكبر؟

فقل هو: «تسوية غير الله بالله (في قوله: ومن يسوي غيره به فقد أشرك شركًا مخرجا فيما ورد) فيما هو من حقوق الله».

ودليـل هـذه القاعـدة: قـول الله تعـالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام:١] أي: يسوون غيره ويجعلون غيره به، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء:٩٨]، فإذا هذه تسوية المخلوق بالخالق -جل وعلا-.

فمن صرف شيئًا من حقوق الله إلى غير الله، فقد سوَّى المخلوق بالخالق -سبحانه-، وهذا هو حقيقة الشرك الأكبر أنْ تسويَ غيرَ الله بالله فيما هو من خصائص الله -جل وعلا-.

فمن دعا غير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد سواه بالله، ومن ذبح لغير الله تعبدًا وتقربًا فقد سواه بالله.

ومن استغاث بغير الله في الأمر الذي لا يقدر عليه إلا الله فقد سوَّاه بالله.

فاحفظ -أخي الحبيب- هذه القاعدة الطيبة التي تميز لك الشرك الأكبر،

وهي أن «من سوى غير الله بالله فيما هو من خالص حقوق الله، فقد أشرك شركًا أكبر فيما ورد من الأدلة المذكورة آنفًا»، فهؤلاء عندهم التسوية المطلقة والتنديد الكامل، وأما الشرك الأصغر فهو ما كان وسيلة إلى الشرك الأكبر.

وهذه هي قاعدة: «كل وسيلة للشرك الأكبر فهي شرك أصغر».

فعندنا الآن قاعدتان:

إحداهما: تبين لك الشركَ الأكبرَ.

وقاعدة تميز لنا الشركَ الأصغرَ.

فكل طريق يُفضي إلى الشرك الأكبر، فهو شركٌ أصغرُ مثل الرياء، ويسير الحلف، وقصد الحلف بلا تعظيم، والطواف حول القبر تعبدًا لله لا تعبدًا لصاحب القبر، ومثل كذلك الذبح لله في مكان يُذبح فيه لغير الله، فهذه كلها من الأمور الشركيَّة لكنها من الشرك الأصغر.

إذا لتعلم أنَّ الشرك الأصغر فيه مطلق التنديد أي: بعض التنديد، وأما الشرك الكامل ففيه التنديد المطلق، فالشرك الأصغر فيه بعض المساواة، وأمَّا الشرك الأكبر ففيه كل المساواة، فإذا ما كان من قبيل مطلق التنديد فهو شركٌ أصغر، وما كان من قبيل التنديد المطلق فهو شرك أكبر، ما كان من قبيل مطلق المساواة فهو شرك أصغر، وما كان من قبيل المساواة المطلقة فهو شرك أكبر.

إذا التنديد الكامل شرك أكبر، وأما بعض التنديد فهو شرك أصغر، والفروق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر من الأشياء التي لا نُطيل من الوقوف عندها.

ثم قال الناظم:-

وكـــل مـــا أفضـــى لـــه فيحـــرم[1] جزمًـــا وهـــذا مـــا عليـــه أقســـم

لأن هذا ما دلت عليه الأدلة، والإقسام على الحق حقٌّ كما قال العلماء.

ثم قال وفقه الله:

وكـــل لفـــظ أوهـــم التـــشريك فاحـــذره لا تنطـــق بـــه بفيـــك

لا يقـــرن الخـــالق بـــالمخلوق في لفـــظ بـــواو الجمـــع بتـــا فـــاعرف

هناك بعض الألفاظ التي توهم التَّشريك مثل لولا الله وفلان، ما شاء الله وشئت ونحوها من الألفاظ.

فكل لفظ أوهم التشريك، فالواجب عليك أنْ تتركَه ولا تنطق به بفيك، وهذه تتخرج تحت قاعدة: «سد الذرائع»، والقاعدة الثانية «لا يقرن مع الله غيره بواو العطف في أيِّ لفظ يوهم التشريك»، وهناك قاعدة أوضح من هذه ذكرتها في القواعد المذاعة.

وهي: «لا يقرن مع الله أحد في أمور العبادة والمشيئة».

فلا تقول: أنا أصلي لله وللرسول؛ لا لأنَّ الصلاة عبادة فلا تقرن مع الله غيره.

-وفي أمور المشيئة لا تقول: شاء الله وشاء فلان لا وإنما تقول: شاء الله وحده، وأما غيرها فلا حرجَ فيها مثل: نحن نحبُّ الله والرسول ونطيع اللهَ والرسولَ، قال الله -جلَّ وعلا- وهذا هو الفيصل في تفسير الله -جل وعلا-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة:٥٩]، فالرسول يؤتي بأمر الله -جل وعلا- ثم قال: ﴿وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ [آل عمران:١٧٣] ما قال: ورسوله؛ لأن الإيتاء أمر عام، وأما الحسب فهي عبادة لا تدخل النبي ﷺ.

---

(١)(قاعدة الشرك الأصغر).

فلما جاء في أمور العبادات والمشيئة، فلم يذكر النبي ﷺ؛ لأنَّها من حقوقه -سبحانه وتعالى-، فانتبه فبعض الناس يفهم هذه الآية خطأً، يفهما أنَّ النبيَّ ﷺ يكفيه طائفتان يكفيه الله، ويكفيه المؤمنون لا خطأ بل الله يكفي الطائفتين (حسبك الله) أي: يكفيك الله وسيكفي من معك من المؤمنين، مثل قول القائل:

فحسبك والضحاك سيف مهند .....

أي: أن السيف المهند حسبك أنت والضحاك، فسوف أقتلك بهذا السيف، وأقتل الضحاك معك الذي تفتخر به فلن ينفعَك، فقوله سبحانه: ﴿حَسۡبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنفال:٦٤] ليس الذين اتبعوه هم حسب الرسول بل الله هو حسب الرسول ﷺ وحسب المؤمنين، ولكن أما في مسألة الطاعة ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء:٥٩]، ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء:٨٠]، وفي الحديث: «أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما»[1].

إذا لا بد أنْ نقيدَ هذا الإطلاق، وهو أنه لا يقرن مع الله أحد غيره في أمور المشيئة والعبادات، أقصد لا تقرن أيها الحبيب بواو العطف في أمور المشيئة والعبادة.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله-: -

وكل ما يكون في المقابر يمنع إلا بالدليل الظاهر

هذه قاعدة في القبور، وهي أنَّ الأصل فيما يفعل في المقابر التوقيف على النص، فلا يجوز لنا أنْ نحدثَ شيئًا في المقابر إلا وعليه دليل، وإن المحدثات في المقابر من أعظم الأمور التي أفضت إلى الشرك في هذه الأمة، فلو أنَّ الله وفَّق الأمة، وضبطت ما يكون في المقابر، وانتهجت فيه منهج الشرع لكن اكتفينا من

---

(١) أخرجه البخاري (١٦)، (٢١)، (٦٩٤١) ومسلم (٤٣).

ذلك الشيء الكثير من الشرك، فلا يجوز لأحد أنْ يحدثَ في المقابر شيئًا من باب التعبدات، أو من غير ذلك إلا بدليلٍ.

مثال ذلك: قراءة القرآن في المقابر هل دل الدليلُ عليها؟

نقول: لا، فإذا لا يجوز لك أنْ تفعلَ في المقابر إلا ما ورد عليه الدليل، ومثاله: رفع القبور فوق الشبر، فالشريعة أجازت أنْ ترفعَ مقدار الشبر، ولكن فوق الشبر لم تجز الشرعية، وكذلك تجصيص القبور لم تجزه الشريعة.

وكذلك البناء على القبور لم تجزه الشريعة، وترخيم القبر، وإنارة المقابر، وكذلك توزيع الصدقات في المقابر، وكذلك الكتابة على القبور فكل هذه الأشياء لم تدل الشريعة عليها.

فإذا كلُّ شيء يكون في المقابر فإنه مبنيٌّ على التوقيف، ولو سددنا هذا الباب لانكفَّ عنا من الشرك الكثير.

ولذلك أعظم أمور الشرك التي تقع في الأمة الآن في باب القبور والأموات والصالحين، وهذا من أعظم ما يقع في الأمة من الشرك، وكذلك الدفن في المساجد أيضًا لا يجوز، وبناء المساجد على القبور لا يجوز، فهذه قاعدة طيبةٌ جدًّا تجعلك تعرف ما الذي يجوز في المقابر، وما الذي لا يجوز، فلا يجوز فعل شيءٍ في المقابر إلا ما دلَّ الدليلُ عليه.

لو سأل سائل هل تجوز الصلاة في المقابر أم لا؟

فنقول: اعلم أيُّها القارئ الكريم أنَّ الصلاة التي هي الركوع والسجود فبالإجماع لا تجوز، وأما الصلاة المقصود بها صلاة الجنازة، فأصح قولي أهل العلم أنها جائزة، فإذا ما لم يأتِ الدليل بها فلا يجوز لك أن تقول: إنَّه يجوز في المقابر، ولا بد من سدِّ هذا الباب.

وإذا اختلفنا في فعلٍ من الأفعال هل يسوغ أو لا يسوغ، فنبقى على الأصل وهو المنع، فتوزيع الماء في المقابر بحجة أنَّ الناس ظمئى، فنقول: إننا في مسائل القبور نعتبر بالمآلات لا بالحال، سد الذرائع خوفًا من المآلات أي: العاقبة، فهذا الزمن قد يكون فقط توزيع الماء من باب رحمة الموجودين من المشيعين سنة وسنتين وثلاثة، وعقب عشرين سنة قد تطول إلى الحلويات، وتصير من باب الصدقات كما يفعل الآن في بعض المقابر الآن.

فهناك من الناس من يوزع اللحم في المقابر ويوزعون الورود، والصدقات في المقابر ويوزعون الأرزَ والأطعمةَ في المقابر.

وقد نص العلماء على أنَّ صدقة المقابر من الأمور البدعيَّة؛ لأنه تعبد في المقابر بما لا دليل عليه، فالمقابر لها خطورتها فيما لو لم تضبط بمثل هذا الضابط، وهذا هو الذي جعلنا أدرج هذا الضابطَ من ضمن ضوابط توحيد الألوهية؛ لأنَّ الإخلال بهذا الضابط يجعل الإنسان يقع في هنات شركيَّة لا يعلم بها إلا الله -جل وعلا-، فجميعُ ما يفعله هؤلاء في المقابر دائر بين أمرين: إما أن يكون من الشرك، وإمَّا أنْ يكونَ من جملة البدع المحرمة التي لا تجوز.

وكتب لي الشيخ عبد الكريم واللجنة أفتت بالمنع من الدوران على السور من الخارج (يتمشى) يدورون فقط، ولكن سدًّا لذريعة الطواف؛ ولذلك في مسائل القبور لا تنظر إلى الحال، ولكن سد الذرائع خوفًا من المآلات؛ ولذلك في صحيح البخاري من حديث ابن عباس «**كان بين آدم وبين نوح عشرة قرون على التوحيد**»[1] وكان فيهم فلان وفلان من أسماء الصالحين ودٌّ وسواع ويغوث ونسرا، وماتوا في أزمنة متقاربة، فجزع أقوامهم عليهم فوجدها الشيطان فرصةً، وقال: انصبوا إلى مجالسهم التي يجلسون نصابًا وسموها بأسمائهم، ففعلوها ولكنهم ما فعلوها من باب العبادة، ولكنهم ما نظروا في المآلات، فصارت تعبد

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

من دون الله -جل وعلا-، فلا تستسهل في المقابر، ولكن سد الذريعة وحسب.

وإن قال القائلون: هل هناك دليل يمنع، وماذا في الأمر ولما تحرمونه؟ فقل: اتق الله ولا تكون أنت سببًا في أنْ تفتحَ على الناس أبواب شرٍّ، بل إنَّ بعض الصالحين تراه يحرص على الدخول باليمنى في المقابر والخروج باليسرى، ولكن هذا ليس عليه دليل، فادخل بأيِّ رجل وافقت لا تتعمد شيئًا معينًا، فالناس ينظرون إليك خاصة، وإذا كنت في أعين الناس من أهل الاقتداء ومن أهل السيمة الطيبة، فلا تدخل لا بيمنى ولا بيسرى، ولكن بأيهما ولا تتحرى رجلًا معينةً؛ لأن ما يفعل في المقابر مبناه على التوقيف، فإن سأل سائل عن حكم الوقوف على القبر قليلًا، هل يفعل وهل عليه دليل؟

نقول: نعم عليه دليل ففي صحيح الإمام مسلم من حديث عمرو بن العاص قال: «**ثم أقيموا حول قبري قدر ما ينحر جزور، ويقسم لحمها حتى أستأنسَ بكم، وأنظر بما أراج به رسل ربي**»[1]

الشاهد: أنَّ كل شيءٍ يفعل في المقابر فإننا نطلب فيه التوقيف، الآن لو تفتح على الشبكة العنكبوتية بعض المقابر تجد أنَّ هناك بوابات للمقابر، أسماء كبار المدفونين وكيفية زيارتهم، بل إن بعض الناس كالرافضة وضعوا مناسك لحج المشاهد.

بل إنَّ بعضهم يقول: إن حجة لها (أي: القبور والمشاهد) تعادل ألف حجة لبيت الله -جل وعلا-، نعوذ بالله من الضلال.

وإذا أراد الواحد منهم أنْ يحلف كاذبًا، فلا يجد أحسن أنْ يحلفَ بالله كاذبًا فهو عنده أمر بسيط، ولكن إذا جاء يصدق ويبر بيمينه يحلف بوليٍّ وهذا أمر خطير جدًّا، وهذا كله إنما أفضي به وأوصلنا إليه تلك الزخارف التي تجعل على

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١).

بعض القبور ويفتن بها الناس، فأنت من يوم تطلع من هنا من المملكة، وهي ولله الحمد تضبط مسائل التوحيد ولله الحمد، ولكن من أن تطلع من هنا إلى بلدٍ آخر ترى العجب العجاب، بل إنَّ في مقابر القطيف وأنا رأيت فيها كثير من المخالفات، ولكن الدولة تسكت عنهم من أجل أنَّهم شيعة ورافضة ولا يمثلون أصلًا الدولة، وكذا تجد من يبني على القبر، ويكتب اسمه وتاريخ وفاته.

وهنا مسألة يحسن التنبيه إليها، وهي:

هل يجوز كتابة الاسم للمقبور من باب التعليم على أن المقبور هو فلان هنا هل يجوز؟

نقول: هناك خلاف بين أهل العلم طويل خاصة في هذا الزمان، ولكن نقول: إنَّ تعليم القبر جائز، فالنبيُّ ﷺ جعل حجرًا كبيرًا على قبر عثمان بن مظعون قال: أتعرف به قبر أخي، وأدفن إليه من مات من أهلي»[1].

فتعليم القبر جائز، ولكن المشكلة الآن أنَّ مياه الصحة كثيرةٌ في القبور، والعصي كثيرة في القبور، فصارت الأعلام تتشابه وقد رفع إلى هيئة كبار العلماء، واللجنة أفتت بالإجابة عن السؤل، هل يجوز ولو كتابة حرف واحد أو علامة معينة أو على الأقل دهانات وبخها؟

فأفتوا بالمنع؛ نظرًا للمآلات فنظرهم -رحمهم الله- للمآلات فهي عليها ربع الدية أخي الحبيب وهي قاعدة: «سد الذرائع»، ولا تنظر إلى هذا الرجل الطيب، ولكن انظر إلى أنَّ الناس سوف يستمرءون هذا الأمر ويقعون فيما هو أعظم منه.

ولذلك هناك دراسة الآن رفعت للجنة الدائمة، وأفتوا بها -ولله الحمد- بالمنع بهداية الله لهذا، فطلاب يتعبون في قراءة المصاحف؛ لأن قواعد الإملاء التي يدرسونها مختلفة عن قواعد الكتابة في القرآن، فالقرآن مكتوب بالرسم

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٢٠٦)، وبن أبي شيبة في مصنفه (١١٧٤٠)، (٣٥٩١٧)،

العثماني، فمثلًا الصلاة تجدها (الصلوات) الزكاة (الزكوات)، وبعض الهمزات وغيرها وآدم، فكلمات مختلفة عن كتابة غير الخط العثماني، فقال بعضهم: لماذا لا يصير كتابة المصحف مرة أخرى على قواعد الإملائية المشهورة عند العرب؟

قال العلماء: لا يجوز خوفًا من أن تمتدَّ للقرآن في يوم من الأيام يد التغير، أو يذهب ذلك الحاجز في تغيير القرآن بين قاعدة وقاعدة؛ لأنَّ قواعد الإملاء غير متفق عليها، ولكن الرسم العثماني متفق عليه بين المسلمين جميعا، وكذلك قواعد الإملاء متجددة مثل كلمة شئون ومسئول تغيرت ومثل فئة ومئة تغيرت، فهل لكما تغيرت قاعدة نعود لصياغة القرآن مرة أخرى،

فالعلماء رأى للمأل يفضي إلى مفسدة، فقالوا: لا فرحمة الله على هؤلاء العلماء، فأمة بلا علماء فيها لا خير فيها، وشعب ودولة لا تحترم علماءها لا خير فيها، وإذا سقطت هيبة العلماء من قلوبنا، فقد سقطت هيبة العلم، كما أنَّه لو سقطت هيبة الملوك من قلوبنا سقطت هيبة الأمن، وأي بلاد يُرجى خيرها وبرها وأمنها، وارتفاع اقتصادها إذا ذهبت هيبة الأمن والعلم فيها، فلا أمن ولا علم فما بقي إذًا!!! فتسقط الدولة حينئذٍ ما دامت قد خلت من الأمن والعلم، فهاتان الطائفتان لا بدَّ من احترامهما وتقديرهما، وإنزالهما منازلهما (الأمراء والعلماء).

ثم قال الناظم -وفَّقه الله-:-

لا يعلـــم الغيـــب ســـوى الـــرحمن فمـــدعي الغيـــب أخـــو كفـــران

نعم فالغيب من خصوصيَّات الله -جل وعلا- لا يعلم الغيب إلا الله، يقول الله:﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ﴾ [النمل:٦٥]، ويقول الله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ لَا يَعۡلَمُهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأنعام:٥٩] الآية، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن:٢٦]، فمن خاض في علم الغيب بلا علم ولا برهان فإنه كافر؛ لأنَّه منتحلٌ شيئًا من خصائص الله -جل وعلا-، ويدَّعي شيئًا من خصائصِ الله -جلَّ وعلا-.

ولذلك من أسباب تكفيرنا للساحر أنَّه يتكلم في مسائل الغيب.

ومن أسباب تكفيرنا للعراف أنَّه يتكلم في مسائل الغيب.

ومن أسباب تكفيرنا للكاهن والرمَال أنه يتكلم في مسائل الغيب.

فكل من ادعى أنَّه يعلم الغيب، فإنه كافرٌ.

فإن قال قائل: أوليس الإخبار بأنَّ غدًا مطرٌ أو غدًا سحاب أو غدًا كسوفٌ أو خسوف، أوليس هذا تدخل في مسائل الغيب؟ نقول: لا لأن الذي يدعي علم الغيب لا يستدل على ذلك بوسائل حسية قد ثبتت نفعها بالتجارب، فهؤلاء لا يقولون: غدًا مطر أو غدًا سحاب أو غدًا رياح إلا وهم يستدلون على هذه الأمور، أخرجها الله -جل وعلا- لهم من الأشياء المحسوسة، وأما الكاهن فليس ثمة طريقة يتعرف بها على الغيب، وإنما ما تلقه الشياطين في أذنه، وكذلك الساحر والعراف والرمال.

وكذلك من يتكلم بما في الضمير؛ ولذلك من الأسباب التي كفر بها أهل السنة السحرة، والكهنة، والعرافون، والمشعوذون من جملة الأسباب لا كل الأسباب أنهم يتدخلون في مسائل الغيب.

ومن التدخل في ذلك أيضًا استطلاع علم الساعة، كما هو مشهور في ذا الزمان أنَّ الساعة ستقوم في عام (٢٠١٢-٢٠١٥-٢٠٢٣)، وتلك الخزعبلات التي تخرج بين الفينة والأخرى، وكل ذلك من دس الأنف فيما ليس للإنسان وراءه قدره على استكشاف ذلك؛ لأن هذا مما انفرد الله -جل وعلا- بعلمه.

إنْ قال قائل: وهل الإخبار بما في الرحم أليس من الدخول في علم الغيب؟

نقول: لا لأنك لا تستدل عليه مباشرة بالنظر، وإنما تستدل عليه بطرق أخرجها الله لك؛ ولذلك في قول الله -جل وعلا-: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان:٣٤] ليس قضية فقط العلم بالذكورية والأنوثة لا العلم به أشقي أم سعيد، وعلم عمره أيخرج حيًّا أو ميتًا، وسيكون ماذا مهندسًا أم ضابطًا أم مدرسًا وأين سيموت، وكيف رزقه ومن سيتزوج وهل سينجب أم لا، فكل هذا يعلم ما في الأرحام، ولكن الطبيب فقط يعرف فقط جنسه إذا تخلق، وإلا مستحيل عليه أنْ يعلمَ ما نوعه في الطور الأول والثاني، وكثيرًا ما يخطئون بعد تخلق الجنين، فإذا هذا لا يتعارض مع هذا، والله أعلم.

فالغيب من خصائص الله، فلا يجوز لإنسان أنْ يتكلمَ في مسائل الغيب إلا بعلم وبرهان «فلا يعلم الغيب سوى الرحمن فمدعي الغيب أخا الكفران».

❁ البعض قد يتساءل عما يسمى بالبرمجة العصبيَّة وما حكمها؟

فأقول -وبالله التوفيق-: لي رسالة في هذا الأمر لمن أراد أنْ يراجعَها، ولكن أقول: إن هذا لا يجوز، كونه يتعرف على شخصيَّتك بمجرد توقعيك أو بمجرد كتابة الحروف، فهذا يُسمونه البرمجة العصبية الخطية هذا كله من الدَّجل الذي لا أساس له من الصحة، ولا شيء يسنده، بل إنَّ التجارب كذبته لكثير من الناس، وإن أصاب في بعض التجارب دون بعض، ولكنه من باب التخبط والهوى وأخشى في يوم من الأيام أنْ ينفتحَ هذا الباب على الناس، حتى يكونَ وسيلةً للكاهن أنْ يدخلَ في هذا العلم وتخبره الشياطين بما يريد، فيتستر وراء هذا

الستار ويقول: إن عندي خبرة بالبرمجة العصبية، وقد حدث معي يومًا من الأيام، وقال لي بعضهم: وقع فوقعت فقال لي: أنت إنسان عادي فقلت له: كذبت ثم قال: وقع مرة أخرى، فكل هذا من باب التخبط، وليس له أساس من الصحة.

وأنا أضف له علمًا رابعًا مثل ما قال الأئمة ثلاث كتب لا أصول ذكروا منها الرؤيا والأحلام، وأدخل معها كتب البرمجة العصبيَّة، فهذه أشياء لا أساس لها من الصحة، ولا دليل عليها لا من الكتاب والسنة، وليس طريقة للتعرف أصلًا، فهؤلاء أقرب ما سيكونون يدخلون في حديث معاوية بن الحكم السلمي، الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه، قال: فإن منا يا ر سول الله رجالٌ يخطون قال: «**كان نبيٌّ من الأنبياء يخط، فمن وافقَ خطَّه فذاك**»[1]

أي: هذه معجزة نبي وانتهت، فمستحيل الآن أن يتعرفَ أحدٌ على وسائل الغيب بمجرد تلك الخطوط، التي يأتي بها من هنا ومن هاهنا أو يقرأ، فهؤلاء يكذبون.

فهذا الأمر لا يجوز ولا يجوز الإقرار عليه، وينبغي الإنكار على أهله والمدعين له، وينبغي أنْ يبينَ زيغَهم وأنْ يحذرَ منهم.

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧).

ثم قال الناظم -وفَّقه الله:

والحكـــــم لله لـــــيس يحكـــــم في الكـون والشـرع غيـر الله فـاعلم

هذه قاعدة الحاكمية، فالله -جل وعلا- هو الذي يحكم في كونه وشرعه، فليس ثمة حاكم ابتداء ولا استقلال إلا الله -جل وعلا-، فكما أنَّ الله هنا الحاكم في الكون ولا حاكم في كونه إلا هو، فكذلك الله هو الحاكم في شريعته ولا حاكم في شريعته إلا هو، فلا حق لأحد أنْ يحكمَ في كونه إلا بإذنه، ولا حق لأحد أنْ يحكـمَ في شـريعته إلا بإذنـه، يقـول الله -جـلَّ وعـلا-: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧]، هذه هي القاعدة: «الحكم كله لله» الحكم الكوني والشرعي كله لله فلا حاكم إلا الله، فالله -جل وعلا- قد استقل بالحكم، وكما أنَّ الله -جل وعلا- حكم كونًا بأنَّ الشمس تطلع من المشرق وهذا حكم كونيٌّ، وكذلك القمر يبدأ في أول منازله ضعيف النور، ثم يبدأ يزداد وهذا أيضًا حكمٌ كونيٌّ، وكون السماء فوق الأرض حكم كوني، وكون أن هذه الأرض تمطر في الوقت الفلاني فهذا حكم كونيٌّ، فليس ثم حاكمًا كونًا غير الله، فالحكم الكوني كله لله -جل وعلا-، وكون الصلاة فرض هذا حكم ولكنه حكم شرعيٌّ، والزكاة واجبة حكمًا ولكنه أيضًا حكم شرعيٌّ، فلا يجوز لأحد أنْ يتدخلَ في حكم الله بالاعتبارين، فكما أنَّه لا يحكم كونًا إلا الله، فكذلك لا حاكم شرعًا إلا الله -جل وعلا-.

فإن قال قائل: وهذه قاعدة الحاكمية تدخل في توحيد الربوبية أم توحيد الألوهيَّة؟

نقول قال أهل العلم: أما إفراده بالحكم الكوني فهي داخلةٌ تحت قاعدة الربوبية، وأمَّا إفراده بالحاكمية الشرعية، فهي داخلةٌ تحت توحيد الألوهيَّة، فالحاكم هو الله ولا حاكم إلا الله -جل وعلا-.

وقد أجمع العلماءُ -رحمهم الله تعالى- على حرمة الحكم بغير شريعة الله، فلا يجوز للإنسان أن يقررَ قانونًا أو نظامًا أو منهجًا يخالف شريعة الله ويحكم به

في الناس، وقد وصف الله -جل وعلا- الحاكم بغير شريعته بأربع صفات:-

١-بأنهم من أهل الجاهلية، فقال: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، فإذا هم متتبعون للجاهلية في أوصافهم.

٢-بالكفر فقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤].

٣-بالظلم ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥].

٤-بالفسق فقال: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٧].

وقد وصف حكمه بأنه أحسن الحكم، فقال -جل وعلا-: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠].

وقد حصر الحاكمية فيه في قوله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام:٥٧]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى:١٠].

فالشريعة هي مردنا عند التنازع، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [النساء:٥٩].

وقد وصف الله الذي يدعو إلى التحاكم إلى غير شريعته بصفة أخرى، وهي أنه منافق قال الله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء:٦٠]. **فإذا لا يجوز بإجماع العلماء غير شريعته الله -جل وعلا-**، بل ما حصل فساد في البر والبحر ولا حصل بلاء ولا فتنة في الناس، سواء فيما يرجع إلى أنفسهم أو فيما يرجع إلى اقتصادهم وأموالهم، أو فيما يرجع إلى مجتمعاتهم وحكوماتهم، إلا بسبب إقصاء شريعةِ الله -جل وعلا- عن الحكم والتحاكم إليه، فالخير كله في التحاكم في القرآن والسنة، والبر والهدي والتقى والفلاح، والفوز والنجاة من

فتن الشبهات، والشهوات كلها لا تكون إلا إذا حكمنا في أرض الله حكم الله -جل وعلا-، فلا يحكم غير شريعة الله.

وأمَّا الحكم بغير شريعته، فينقسم إلى قسمين:-

فعدنا حاكم ومتحاكمٌ (حاكم بغير شريعة الله له أحكامه عند أهل السنة - متحاكم لغير شريعة الله له أيضًا أحكامه عند أهل السنة).

أولا: الحاكم:

الحاكم له أحوال، فنقول: أما واضع النظام كالذي يقرر هذه القوانين المخالفة لشريعة الله، ويدعو الناس إلى تحكيمها ابتداء، فإنه كافر الكفر الأكبر، وظالم الظلم الأكبر، وفاسق الفسق الأكبر المخرج عن الملة من غير نظر هل هو مستحلٌّ أم لا، ومن ربط تكفير هذا بالاستحلال فهو من المرجئةِ، فالذي يضعُ النظام ابتداءً، ويقرره على الأوراق ثم يُعطيه رؤساء الدول يحكمون به، وهذا النظام مخالفٌ لشريعةِ الله.

فواضع النظام ابتداء وواضع القانون ابتداء هذا كافر خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكليَّة، كالذين يضعون القوانين البريطانيَّة والفرنسيَّة أو الذين يضعون قوانين الأحوال الشخصية المخالفة لشريعة الله، هؤلاء كفار الذين يقررون ويبتدءون هذه الأنظمة، ويجتمعون في المؤتمرات ويقررون تلك الأنظمة المخالفة لشريعة الله، هذا كافر من غير أنْ ننظرَ، هل هو مستحل بقلبه أو غير مستحل هذا أولا.

ثانيًا: من يحكم بهذا القانون الحكم المطلق:

بمعني أنه لا يرضى بأنْ يحكم بشريعة الله بشيء من أجزاء بلاده ولا سلطانه ونفوذه، فيفتح المحاكم القانونية التي تحكم بالقوانين الشرقية أو الغربية المخالفة لشريعة الله، ويوظف القضاء القانونين، ويرفض الرفض التام الدعوة إلى تحكيم شريعة الله، بل ويحارب من يدعو إلى التحاكم إلى الحكم بشريعة الله

وربما يسجنهم، أو يؤذيهم في ذواتهم أو أهليهم أو يقصيهم في أموالهم، فهذا لا جرم أنَّه كافر الكفر الأكبر من غير نظر هل هو مستحلٌّ لهذا التحاكم أو لا، إذا الكفر والظلم والفسق الوارد في الآيات في حق هاذين الشخصين هو الكفر الأكبر والظلم الأكبر والفسق الأكبر.

إذًا الأول:- واضع النظام ابتداءً.

الثاني:- من يحكم بهذا النظام الحكم المطلق مع محاربته الدعوة إلى الحكم والتحاكم بشريعة الله -جل وعلا-.

الثالث:- من يحكم بشيء من هذا النظام معتقدًا أنه أفضلُ من شريعة الله -جل وعلا-، أي: يستبدل شيئًا من شريعة الله بشيء من هذا النظام، إذا هو عنده حكم بشريعة الله، ولكنه يستبدل بعض الجزئيات في الشريعة، ويضع بدلًا منها جزئيات هذا القانون (معتقدًا) أنَّ ما يقرره هؤلاء في قانونهم أفضل وأكمل وأنفع، وأصلح للناس من شريعة الله -جل وعلا-، فهذا كافر الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية والعياذ بالله؛ ولذلك جعل العلماء -رحمهم الله- من جملة نواقض لا إله إلا الله «من اعتقد أنَّ غير هدي رسول الله أكمل وأحسن وأفضل من هديه»، وهذا بالإجماع لأهل السنة والجماعة؛ ولأنه مكذبٌ للمتواتر المعلوم من الدين بالضرورة أنَّ حكم الله هو أحسن الحكم وخير الحكم، وأفضل الحكم.

الرابع: من يحكم بشيء من هذا القانون معتقدًا مساواته لشريعة الله لم يقل: أفضل، ولكن معتقدًا مساواته لشريعة الله كأنه قال: «إننا إذا حكمنا بهذا القانون في هذه الجزئية، فهي كحكمنا سواء بسواء بشريعة الله» أي: أن النتائج واحدة، فهذا بهذا الاعتقاد كافر خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكلية؛ لأنه سوَّى حكم الله بحكم الطاغوت، فالحكم بغير شريعة الله طاغوت من طواغيت هذا الزمان.

الخامس: من حكم بشيء من تلك القوانين الوضعية المخالفة لشريعة الله، معتقدًا جواز الحكم بها ولو اعتقد أفضلية شريعة الله، أي: لا يلزم من الحكم بشريعة الله في هذه المسألة، بل يجوز لنا أنْ نحكم بغير شريعة الله أفضل لنا،

ولكن لا يلزمنا أنْ نحكم بها في هذه المسألة، وننتقل منها إلى تجويز الحكم بهذا القانون الوضعي المخالف لشريعة الله، فهذا كافرٌ خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكليَّة.

ولكن إن قال قائل: هل نشترط الاستحلال؟

أقول: لو تدبرت أخي -بارك الله فيك- ما قلته آنفًا؛ لتبين لك أنَّ كلامي في من يستحل ذلك؛ لأنني قلت: (معتقدًا جواز) (معتقدًا مساواة) معتقدًا أي: جعلها عقيدة في قلبه، فكيف يجعلها عقيدة إذا لم يستحلها.

بقي عندنا صنف أخير من أصناف هؤلاء الفاسدين:- وهو من يحكم بشيء من تلك القوانين الوضعية المخالفة لشريعة الله، معتقدًا حرمة الحكم بها، وأنَّ الحكم بشريعة الله أوجب وأفضل، ولكن دعاه إلى الحكم بها مجرد الشهوة والهوى أو الرشوة، فهو لا يعتقد جواز الحكم بها ولا يساويها بشريعة الله، فضلًا على أنْ يجعلَها أفضل من شريعة الله، ولكن الذي حمله إلى الهروب من شريعة الله إلى الحكم بهذا القانون في هذه الجزئية المعينة، إنما هو الهوى والشهوة لا الاعتقاد والاستحلال، فهذا كافر الكفر الأصغر وظالم الظلم الأصغر، وفاسق الفسق الأصغر كما قرره علماءُ أهل السنة والجماعة؛ ولم نكفره لأنه لم يحكم بهذا القانون الحكم المطلق، ولم يحكم بهذا القانون مستحلًّا للحكم به، ولا معتقدًا أفضليته على شريعة الله -جل وعلا-، ولا جواز الحكم به، وهذا قد يكون في غالب الناس في هذا الزمان.

فلو أنَّنا كفرنا من يحكم بغير شريعة الله في بعض الجزئيات، وهو في ذاته معتقدًا حرمة الحكم بهذا الأمر، ولكن حمله على ذلك الهوى والشهوة، فإننا سوف نكفر جزءًا كبيرًا من الناس، فمثلًا النبي ﷺ يقول: «**واضربوهم عليها لعشر**».[1] إذا تخلف الطفل فلو ضربته بثلاثة عشر، فقد حكمت فيه بغير شريعة الله، فهل تلك الأصوات الثلاثة تخرجك من دائرة الإسلام؟

---

(١) أخرجه أحمد (٦٧٥٦)، (٦٦٨٩)، وأبو داود (٤٩٥)، والحاكم في المستدرك (٧٠٨)

الجواب: لا، فقد يحمله الإنسان عليه إطفاء شهوة الغضب، ولكنه يعتقد في نفسه أنه أخطأَ، وأن الواجب عليه أنْ يقفَ عند حد عشرة أسواط.

ومثال آخر أحيانًا يختصم الزوج وزوجته، ثم يخاف نشوزها فيطلقها مباشرةً، وهذا حكم بغير شريعة الله، فكيف تطلق مباشرةً، ولديك محطات لا بد أنْ تقفَ فيها أولًا فعظوهنَّ، واهجروهنَّ في المضاجع، واضربوهنَّ، ثم إقامة الحكمين، فلا تطلق مباشرةً فلابد أنْ تحكمَ بهذه المحطات التي تسبق الطلاق، فهذا هو الذي يقع فيه غالب الناس الآن سواء على مستوى الدولة، أو على مستوى المجموعات والطوائف والجماعات، أو على مستوى البيوت والأسر الصغيرة، فهم يحكمون أحيانًا في أنفسهم أو في غيرهم بغير شريعة الله، وهم يعلمون مخالفتهم لهذا الحكم، لكن يحملهم عليها أحيانًا هوى أو شهوة، أحيانًا يقدم للقاضي رشوةً فهذا يقع كثيرًا، ويترك القاضي الحكم بشريعة الله ويحكم بعير شريعة الله، معتقدًا حرمة ما قرره في الحكم أنَّه حرامٌ، وأنه لا يجوز، وأنَّ هذا ليس حكمَ الله وأنه مخطئٌ، ولكنه حمله على ذلك شهوة المال، فهذا نقول: كافر ولكن ليس الكفر الأكبر ولا الظلم الأكبر، ولا الفسق الأكبر، وكفرنا الثاني؛ لأن فعله دليل استحلاله، فكونه ينسف شريعة الله نسفًا كاملًا ولا يحكم بها أبدًا مطلقًا في أي جزئية من الجزئيات، ويزيد على ذلك محاربة من يدعو تطبيق، فهل يأتي واحد عنده مثال ذرة من علم يقول: لا بد أن نرى، مستحل أو غير مستحل لا.

فالله -جل وعلا- جعل على البواطن علامات ودلالات وإرشادات، يقول الله: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد:٣٠]، فلا ننساق وراء المرجئة، فالذي لا يكفر هذين الرجلين المذكورين، وهما (واضع النظام والحاكم الحكم المطلق)، فمن لم يكفرهم إلا بالاستحلال فهذا هو منهج المرجئة؛ لأنهم يقولون: لا تكفير إلا بالاستحلال، وهذا خطأٌ مجانب لمذهب أهل السنة، فعندنا تكفير أحيانًا؛ نظرًا إلى صورة الفعل من النظر إلى هل هو معتقد أو غير معتقد.

ودل هذا التقسم المذكور آنفًا على أنَّ قول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَن لَّمْ

﴿يَحْكُم بِهَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤] قد يراد بها الكفر الأكبر تارةً، ويُراد بها الكفر الأصغر تارةً على هذا التفصيل الذي ذكرته.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [المائدة:٤٥] قد يُراد بها الظلم الأكبر تارةً، وقد يُراد بها الظلم الأصغر تارةً على التفصيل المذكور، وقول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [المائدة:٤٧] قد يُراد بها الفسق الأكبر تارةً، الذي هو المخرج من الملة، وقد يُراد بها الفسق الأصغر تارةً الذي لا يخرج من الملة؛ وهذا التفصيل هو الذي اعتمده الشيخ شيخ مشايخنا الشيخ محمد بن إبراهيم في كتابه العظيم (رسالة في تحكيم القوانين الوضعية)، وهو من أبدع ممن تكلم في هذه المسألة من المتأخرين، وسار على منهجه الشيخ عبد العزيز بن باز -غفر الله له- ، فهو يقسم الكفر والظلم والفسق الوارد في هذه الآيات إلى الظلم الأكبر، والفسق الأكبر، وهذا هو الحق الذي تسير عليه قواعدُ أهل السنة والجماعة.

❁ الثاني: حال المتحاكم إلى غير شريعة الله، فهذا نقسمه إلى قسمين:-

١-أنْ يتحاكمَ لها اختيارًا وإرادة باطنيَّة، وكلمة مريد يدخل تحتها إما أنْ يعتقدَ أنَّها أفضلُ، وإما أنْ يعتقدَ، وإما أنْ يعتقدَ المهم أنَّ هناك إرادة قلبيه أنه يريد في قرارة نفسه أنْ لا يتحاكمَ إلى الشريعة، وإنما يتحاكم إلى تلك القوانين الوضعية.

فإذا كان مريدًا لتحاكم لغير شريعة الله مختارًا مع إمكانية التحاكم في بلاده لشريعة الله، ويستطيع أنْ يذهبَ إلى المحاكم الشريعة، ولكنه ما ذهب إليها هو أراد في قرارة نفسه أنْ يذهبَ ويدخل إلى تلك المحاكم القانونية، ويعرض مشكلته عليهم، فهذا كافر الكفر الأكبر المخرج عن الملة بالكلية؛ ولذلك الله قال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ﴾ [النساء:٦٠]، وعندنا قاعدة في التفسير: «وكل زعم في القرآن، فهو دليل على كذب أصحابها».

مثل ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن:٧] كذب أصحابها، وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ

إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ [النساء:٦٠]، فزعمهم للإيمان كاذب يكذبون في هذا الزعم أنهم يؤمنون؛ لكونهم ما آمنوا بدليل أنَّه قال: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ﴾ [النساء:٦٠]، فإذًا لا بدَّ من التحاكم حتى نحكمَ عليه بالكفر الإرادة الباطنية القلبية لا بدَّ من هذه الإرادة، ودليل هذه الإرادة أنه يستطيع أنْ ترفعَ قضيته إلى الحاكم بشريعة الله، لكنه يأبى أن يحكمَ له بشريعة الله، ويذهب إلى هؤلاء القضاة القانونين الذين يحكمون بغير شريعة الله، فهو عنده إرادة باطنية قلبية للتحاكم لغير شريعة الله، سواء يعتقد الحلة أو الحرمة هذا لا نفصل فيه، ولكن المهم وجود الإرادة هل مريد أم لا؟ فإن كان مريد للحكم بغير ما أنزل الله فهو كافر.

٢- أن يتحاكم لهذه القوانين الوضيعة المخالفة لشريعة إجبارًا واضطرارًا لاستخراج حقه، وهذا كحال أهل البلاد الذين لا يجدون شيئًا من المحاكم الشرعية في بلادهم، ولو أنَّهم ما رفعوا قضاياهم إلى تلك المحاكم القانونية لضاعت عليهم أموالهم وحقوقهم، فلا طريق لاستخراج حقوقهم إلا بالرفع لتلك المحاكم القانونية، فحينئذ هم يتحاكمون إلى لغير شريعة الله لاستخراج حقوقهم يرفعون قضاياهم إلى هذا القاضي القانوني الذي يحكم بغير شريعة الله، لكن لا طريق إلى استخراج حقوقهم من الآخرين، ولا فصل الخصومات مع الآخرين إلا بهذا الرفع، فهؤلاء لا حرج عليهم.

ولكن يجب عليهم أن يعتقدوا بغض التحاكم إلى غير شريعة الله، وإنما حملهم عليها الاضطرار، ومن المعلوم أنَّ القاعدة المتقررة عند العلماء «أنْ يجوزَ في حال الاضطرار ما لا يجوز في حال الاختيار».

وهذا كله يندرج تحت قاعدة: «الحكم كله لله كونًا وشرعًا».

فهذه قاعدةٌ عظيمةٌ، فلا حاكم كونًا ولا شرعًا إلا الله -جلَّ وعلا-، ولا يصلح هذا العالم إلا بالحكمِ بشريعتِه،،،.

ثم قال الناظم وفقه الله:

والحكـــــم لله فلـــــيس يحكـــــم في الكـــون والشـــرع ســـواه فـــاعلم
والخلـــق والتصـــريف والتـــدبير بـــــأمره فمـــــا لـــــه ظهيـــــر

وهذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة وهي تتعلق بتوحيد الربوبيَّة، لا مدبر ولا متصرف على الحقيقية في هذا العالم إلا الله، فلا تسقط ورقة إلا بإذنه ومشيئته، ولا تموت نفس إلا بمشيئته وإذنه، ولا يُولد أحد إلا بمشيئته وإذنه، ولا يحصل شيءٌ في هذا العالم علويه وسفليَّه إلا بتدبير الله وتصريفه، ومن ذلك أنَّه لا يملك النفع والضر إلا الله -جل وعلا-، ولا يحيي إلا الله.

ويدخل تحتها ضوابط كثيرة منها:

١-لا مالك إلا الله، وهذا أول الضوابط التي تدخل تحت قاعدة: «لا مدبر ولا متصرف في هذا الكون إلا الله».

٢-لا مالك إلا الله باسم الله.

٣-لا خالق إلا الله.

٤-لا محيي إلا الله.

٥-لا مميت إلا الله.

٦-لا رازق إلا الله.

٧-لا مانع لما أعطى الله ولا معطي لما منع الله، ويدخل تحتها أشياء كثيرة، فكل ما يتعلق بجزئيات وتفاصيل توحيد الربوبية يدخل تحت قاعدة: «لا مدبر ولا متصرف في هذا الكون إلا الله»، وعلى ذلك نعرف أنَّ من يعتقد في أحدٍ من الأولياء أو الصالحين، أو الأنبياء أنه يدبر شيئًا من أمور هذا الكون، أو يتصرف فيها، فإنه كافرٌ الكفر الأكبر، وأصل كفره أنه مشركٌ في توحيد الربوبيَّة، فالمدبر والمتصرف في هذا الكون هو الله.

ولذلك يقول العلماء -رحمهم الله تعالى-: (من استغاث بغير الله في الأمر لا يقدر عليه إلا الله، فإنه مشرك الشرك الأكبر؛ لأنه لم يستغث به في هذا الأمر الذي

يعجز عنه البشر، ولا يقدر عليه إلا الله إلا لعلمه بأنَّ هناك سببٌ خفيٌّ يقدر عليه هذا الرجل» أي: هذا الرجل مدبرٌ في هذا الكون أو متصرف في هذا الكون؛ ولذلك أيضًا يقول العلماء: (من دعا غير الله -جل وعلا- أو استعاذ أو استعان بغير الله في أمر لا يقدر عليه إلا الله، فهو مشرك في توحيد الربوبية ابتداءً، وتوحيد الألوهية كذلك».

قالوا: لأنه ما فعل ذلك إلا لاعتقاد أن له تدبيرًا خفيًّا في الكون، فكفروهم بهذا الأمر.

فمثلًا رجل في مصر يستغيث بوليٍّ من أوليائه في العراق، فكيف يسمعك؟ فهو يعتقد في قرارة نفسه أنَّ له القدرة الخارقة في هذا التدبير، وله قدرة خارقة في التصريف، وإلا ما يدعي الولي فكيف ميت ويدعونه؟ فلا يدعونه إلا باعتقادهم الفاسد، وهو أنه يعتقدون أنَّ لهذا الميت تدبيرًا وتصريفًا مع الله في هذا الكون.

ولذلك يقول الله -جل وعلا- في أصل هذه القاعدة والاستدلال لها قال الله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢ وَلَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞۖ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٖ وَشِمَالٖۖ كُلُواْ مِن رِّزۡقِ رَبِّكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥۚ بَلۡدَةٞ طَيِّبَةٞ وَرَبٌّ غَفُورٞ ١٥ فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا﴾ [-٢٣].

وحتي الملائكة فلا تدبر لهم استقلالًا إلا بإذن الله -جل وعلا-، وحتي الأنبياء لا تدبر لهم، ولا تصريف استقلالًا في هذا الكون إلا بإذن الله -جل وعلا-، قال الله عن الملائكة: ﴿لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٧]، فلا يقبض ملك الروح الأرواح استقلالًا من تلقاء نفسه، ولا يدبر شيئًا من عند نفسه، وإنما بأمر الله -جل وعلا-، فكلُّ شيءٍ بأمر الله، فمن اعتقد أنَّ أحدًا من خلق الله يدبر ويتصرف مع الله، أو أنه يملك شيئًا مع الله، أو أنَّه يحيي ويميت مع الله، أو أنْ يرزقَ أحدًا مع الله استقلالًا وابتداءً، فهذا كافر خارج من الإسلام، فلا مدبرَ ولا متصرفَ في هذا الكون على الحقيقة إلا الله.

وقلنا: استقلالًا؛ لأنَّ اللهَ يقول: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾

[الإنسان:٣٠]، فللعبد مشيئة ولكنها تابعة لمشيئة الله لا استقلالًا؛ ولذلك قلنا: استقلالًا بدون أمر الله، وإذن الله ففرق أيها الحبيب بين هذا وهذا؛ ولذلك جبريل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ينزل بالوحي من الله إلى النبي ﷺ، وهذا يعد تدبيرًا، ولكنه تدبير بأمر الله -جل وعلا- وإذن الله -جل وعلا-، سواء إذنه الشرعي أو إذنه الكوني، أمره الكوني أو أمره الشرعي، وتلك تقسيمات سوف تخرج لي فيها رسالة بسيطة؛ لأنَّ كثيرًا من الطوائف ضل في كثير من الأبواب العقيدية بسبب عدم تقسيمه لتلك المسائل، فلم يقسموا إرادة الله إلى:- كونية وشرعية.

فضل بعدم التقسيم الجبرية والقدرية.

لم يقسموا الإيمان:-

إلى إيمان مطلق ومطلق الإيمان.

فضل بسبب هذا التقسيم الوعيديَّة والمرجئة.

لا يقسمون أمر الله إلى: -

الأمر الكوني والأمر القدري.

فضل بذلك التقسيم طوائف.

لا يقسمون إذا الله إلى:-

الإذن القدري والإذن الشرعي.

ولذلك ضل بسب ذلك طوائف كثيرة بعدم هذا التقسيم، فجمعت تلك التقسيمات العقدية التي ينص عليها أهل السنة في رسالة، سوف تخرج عن قريب إن شاء الله، فالشاهد أنَّ المدبر والمتصرف في الحقيقة هو الله -جل وعلا-، فلا مدبر ولا متصرف لهذا الكون على الحقيقة إلا الله -جل وعلا-.

ثم قال الناظم -وفقه الله:

والأصـــل في التـــبرك التوقيـــف علـــى الـــدليل لا يجـــي التخريـــف

❁ التبرك:

هو: طلب من الشيء، وقد قرر فيها الناظم هنا قاعدة عظيمة وهي «أن الأصل في التبرك التوقيف» أي: لا يجوز لك أن تطلب البركة من شيء، أو من الأشياء إلا وعلى طلب البركة منها دليل من الشرع.

ويدخل تحت ذلك ثلاثة ضوابط مهمة، وهي:

١-الأصل في التبرك بالأعيان والذوات توقيف.
٢-الأصل في التبرك بالأزمان التوقيف.
٣-الأصل في التبرك بالأمكنة التوقيف.

فلا يجوز للإنسان أنْ يتبركَ بشيءٍ منَ الأعيان والذوات، ولا بشيء من الأزمنة، ولا بشيء من الأمكنة إلا وعلى ذلك التبرك دليل، وبناء على ذلك فمن طلب البركة من شيء، فلا يخلو من حالتين:- إما أن يدلَّ على جواز التبرك بهذا الشيء فالحمد لله، وإما أنْ لا يدلَّ دليل عليه، فهنا قد وقع الطالب للبركة في الشرك.

لكن هل هو شرك أكبر أم شرك أصغر؟

نقول: هذا يختلف باختلاف الاعتقاد الحامل له على طلب البركة، فإن كان يعتقد أنَّ هذا الشيء المتبرك به هو الذي يعطي البركة استقلالًا وابتداء، فهذا شرك أكبر؛ لأنه اعتقد أن ثمة مدبر ومتصرف في هذا الكون مع الله -جل وعلا-، فإذا جمع أحدهم ترابًا من قبر طلبًا للبركة، ويتبرك به مثل ما يفعل في قبر الحسين أو قبر على رضي الله عنهما أو قبور بعض الصحابة، فيجمعون ترابًا؛ ليتبركوا به فنقول: لم يدل الدليل على جواز التبرك بتراب القبور، فمن أخذ هذه الغرفة من هذا التراب واقع في الشرك؛ لأنه طلب البركة من ما لم تأت الأدلة بجواز التبرك به، ولكن هل

هو شركٌ أصغر أم شركٌ أكبر؟

نقول: يختلف باختلاف اعتقاده، فإن كان يعتقد أنَّ حفنة التراب هذه أو هذا الولي هو الذي يعطي البركة استقلالًا، وابتداء بدون إذن الله ولا قدر الله، فهذا هو الشرك الأكبر المخرج من الملة بالكلية، وإن كان يعتقد أنَّ الله هو الذي يعطي البركة، ويخلق البركة، ويأتي بالبركة وهو الذي يقدر البركة، ولكن من جملة الأسباب التي تحصيل البركة من الله أن أجمع حفنة من تراب، وأذهب بها للبيت للتبرك بها فهذا شركٌ أصغر، فهو يعتقد الآن للبركة سببًا ليس بسببٍ لا شرعًا ولا قدرًا، فهذا شركٌ أصغر لسببين:

١- اعتقد سببًا ما ليس بسبب لا شرعًا ولا قدرًا، وسوف تأتينا قاعدة في الأسباب -إن شاء الله-.

٢- أنه وسيلة من وسائل الشرك الأكبر، وكل وسيلة من وسائل الشرك الأكبر، فإنها تكون شركًا أصغرًا إذا كانت الأدلة قد وصفتها بأنها شركٌ، فإذا هو واقع في الشرك، ولكن نقول له: إما نخرجك من الملة أو نبقيكَ في الملة !!!!! ولكن نقول: أنت على خطر، فإن قال: وضحوا لي وبينوا لي؟

فنقول له: إن اعتقدت أنَّ تلك الحفنة أو ذلك الولي هو الذي يعطيك البركة استقلالًا وابتداء، ويخلق البركة ويجدها فهذا شرك أكبر في الربوبية؛ لأنه لا مدبر ولا متصرف في هذا الكون إلا الله، وإما أنْ تعتقد أنَّ الله هو الذي يخلق البركة، فما هذه الحفنة وما هذا الولي، فالله هو الذي يخلق البركة وهو الذي يوجد البركة، ولكن يعتقد أن من جملة أسباب تحصيل بركة الله أخذ حفنة من التراب، فأنت اعتقدت سببًا وليس عليه دليلٌ لا من الشرع ولا من القدر، فالشرع الكتاب والسنة، والقدر التجربة إذا قالوا شرعًا ولا قدر، القدر معناه التجربة هل الذين أخذوا تلك الحفنات ما أصابتهم مصائب لما وضعوها في غرف البيت، أو في ثيابهم، أو فى الأشياء الثمينة التي يخافون عليها، أو يضعونها في خرق، ويعلقونها على رقاب الدواب أو السيارات مثل: تربة كربلاء وتربة العتبات المقدسة،

فبعض الإعلاميين يروي في أخباره، ويقول: (وقد قاموا وذهبوا إلى العتبات المقدسة)، وما أدراك أنت أنها مقدسة، وما الذي جعلها مقدسةً، ولكن هذا اعتقاد غير صحيح باطلٌ، ولكن هناك كثير من الإعلاميين جهال وليسوا بطلبة علمٍ، فلا يجوز للإنسان أنْ يتبركَ بشيءٍ إلا وعلى هذا التبرك دليلٌ.

ولكن العلماء -رحمهم الله- قسموا التبرك إلى ثلاثة أقسام ذكرت هنا في الضوابط:

١- تبرك بالذوات.

٢-تبرك بالأزمنة.

٣-تبرك بالأمكنة.

والتبرك بالذوات هو الذي أريد أنْ أنبِّه عليه، ففيه قسمان خطيران جدًّا، وهما أن هناك نوعين من أنواع البركة:-

أنَّ هناك من البركة ما شهدت الأدلة فيه بأنَّ فيه بركةً، انتبه -أيها القارئ الكريم- أنا لا أتكلم هنا عن ما لم تشهدِ الأدلة على ما ليس فيه بركةٌ، لا لا أنا الآن أتكلم على الأنواع التي قامت الأدلة الشرعية الصحيحة على أنَّ فيه بركة، فهناك بركتان لا بدَّ من التفريق بينهما، وقد أوجب الخلط بينهما الوقوع في كثير من البدع التي لا تُعد ولا تُحصَى.

النوع الأول:- البركة الذاتيَّة المنتقلة.

النوع الثاني:- البركة المعنويَّة اللازمة.

لابد يا طالب العلم أن تفرِّق بين هذين النوعين، وإلا سوف تقع وتوقع غيرك في طوام عقدية لا مخرج لها.

فالبركة الذاتية المنتقلة هي:-

تلك الأعيان التي وردت الأدلة بأنَّ فيها بركة، وأن بركتها تنتقل إلى كل شيءٍ

يماسها، وهذا ورد بحق النبي ﷺ: «فهو صاحب الذات الوحيدة بعد بعثته ﷺ في هذه الأمة ليس ثمة بركة ذاتية منتقلة إلا بركة محمد ﷺ؛ ولذلك كان الصحابة يطلبون البركة من ذاته، فالله جعل ذاته سببًا من أسباب حصول البركة.

ولتعلم أنَّ النبيَّ ﷺ لا يعطيهم البركة استقلالًا نعوذ بالله؛ لا وإنما مجرد سبب وضعه الله -جل وعلا- لحلولِ البركة فيما ماسه؛ ولذلك كانوا يتبركون بعرقه، وبشعره، ونخامته ﷺ كما في حديث صلح الحديبية من رواية المسور بن مخرمة ومعاوية بن الحكم، قال: «ما تنخم النبي ﷺ نخامةً إلا وقعت في كف رجل، فدلك بها وجهه وجلدهُ، وإذا توضَّأ كادوا يقتتلون على وَضُوئه[1] (بالفتح أي: الماء؛ لأن بالضم أي: الفعل)، فهم رضي الله عنهم يتبركون بالماء الذي يبقى بعد الوضوء، في الصحيحين من حديث أبي جحيفة رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ بمكة بالأبطح وهو في قبة حمراء من أدم، فخرج بلال بوَضُوء النبي ﷺ فمن ناضح له ونائل، وفي رواية أخرى ومن لم يصب منه أخذ من بلل يد صاحبه،[2] **«ولما حلق النبي ﷺ شعره أشار للحلاق أنْ يحلقَ جزأه الأيمن، فحلقه ثم دعا أبا طلحة، ثم أشار للجزء الثاني، فقال: احلق ثم أعطاه أبا طلحة، فقال: اقسمه بين الناس»**. أي: أنَّ الجزء الأيمن لأبي طلحة كاملًا، والثاني يقسمه بين الناس جميعًا، فقال أنس رضي الله عنه: فأصابنا منه شعرة، فقال أنس ابن سيرين: وهي عندنا يتبركون بها،[3].

وقد أجمع علماء أهل السنة على جواز التبرك بما يتعلق بالنبي ﷺ من ماسه جسده الشريف في حياته، وبعد مماته أيضًا مجمعون على جواز التبرك بآثاره بعد مماته، لكن لا بد أنْ نشترطَ أنَّ التيقن، والتأكد التأكد الكامل أنَّ هذا الشيءَ من آثاره ﷺ؛ لأنَّ هناك أشياء قد كثرت تُنسب للنبيِّ ﷺ، وخذوها مني أصلًا عامًّا، وهي:-

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٤) ، مسلم (٥٠٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٧١)، ومسلم (١٣٠٥).

أنَّ جميع آثار النبى ﷺ قد فقدت في العهد الأول في زمن الصحابة، فلم يبقَ منها شيءٌ في زمن التابعين لم يبقَ منها شيءٌ إطلاقًا، وإنما الذي ينشر ها هنا وهناك في تركيا، أو في مصر، أو في الشام، أو في العراق، أو في إيران أن هذه جبة رسول الله ﷺ، أو هذه نعل رسول الله ﷺ، أو هذه قبيعة سيف رسول الله ﷺ، فكل هذا من الدجل والخرافة والكذب الكبير العظيم، الذي يراد به إفساد عقيدة الناس وابتزاز أموالهم، فلا يغتر بذلك أهل السنة والجماعة.

فهذه البركة الوحيدة هى البركة الذاتية المنتقلة، وما عداها من الأعيان من ما وردت الأدلة بأن فيه بركة، فإن بركته معنوية لازمة بمعنى أنَّها بركة تلازم محلَّها لا تنتقل إلى ما ماسها، من ذلك:-

بركة المسجد الحرام ففيه بركة، ولكن ليس هذا دليل على أنَّ كل حجر في المسجد الحرام فيه بركة، ويتبرك به ويتمسح بالركن اليماني والأعمدة، والتمسح بالحجر الأسود أو التمسح بأستار الكعبة، أو يتمسح بمقام إبراهيم لا لا، فظن البعض أنَّ البركة الثابتة في الأدلة الصحيحة في المسجد الحرام أنَّها بركة منتقلة، وهذا خطأ بل هي بركة معنوية لازمة، ومعنى البركة في حق المسجد الحرام تكون في مضاعفة أجر الصلاة، وفي من دخله كان آمنًا، وفي عدم إقامة الحرب فيه ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة:١٩١]

فهذا كله من بركة المسجد الحرام، ولكن ليس كل حجر فيه بركة، أو كل عمود فيه بركة هذا خطأ واعتقاد باطل، ومن ذلك بركة الحجر الأسود أيضًا، فبعض الناس يخلط بين كونها منتقلة أم معنوية؟ فنقول: يخطئ بعض الناس وتجده يمسح الحجر الأسود، ثم يمسح بيده وجهه وجسده، ويمسح جسده بنيه بيده ظنًّا منه أنَّ بركة الحجر الأسود منتقلة، وتتعد محلها، فنقول له: لا هذه بركة معنوية لا تتعدى محلها، وقد نبه على بركة الحجر الأسود عمر رضي الله عنه، فقال: (إني لأعلم أنك حجرٌ لا تضر ولا تنفع، ولولا أنِّي رأيت رسول الله يقبلك ما

قبلتك)[١].

فبركة الاتباع فقط للنبى ﷺ وهذه هى البركة المعنويَّة، وقد رأيت أحد الأفراد من جاليات البلاد المجاورة يلعق زجاج مقام إبراهيم لعقًا لا مثيل له، وآثار لعابه على كل جهة، وهذا خطأ، ونحمد الله على السلامة، فهذه نعمة التفريق بينها من أعظم ما يكون.

ولذلك هذه من الأشياء التى سوف تخرج -إن شاء الله- رسالة لي قصيرة، وهي «التفريعات العقدية التي أوجب الخلط بينها ضلال العقيدة».

لأنك أيُّها القارئ الكريم لا يكفيك أنْ تعلم العقيدةَ الصحيحةَ وحسب لا يكفى، ولكن إذا عرفت العقيدة الصحيحة، فمن باب كمال معرفتك للحق أنْ تنظرَ الأسباب (الأخطاء)؛ ولذلك يقول حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كان الناس يسألون عن الخير، وكنت أسأل النبي ﷺ عن الشر مخافة أنْ يدركَني.[٢].

فإذا عرفت الحق بدليلة، فانتقل مباشرة إلى معرفة الأسباب التى أوقعت أسباب الضلال فيها، حتى تجتنبَ، فيكون عندك الحق وطريق الحق وعارف به.

فإنَّ من لم يعرف طريق الشرِّ ربما تزل قدمه فيه يومًا من الأيام، ويعرف طريق الحق، فإذا الكمال المعرفي أنْ تعرفَ الضدين، وكما قال العلماء: وبضدها تتميز الأشياء، فكذلك نرجع ونقول في التفريق بين أنواع البركة:- بركة يوم عاشوراء بركةٌ معنويةٌ، وبركة المسجد الأقصى بركة معنوية، وبركة مسجد المدينة بركةٌ معنويةٌ، فلا يُوجد الآن بركة ذاتيةٌ. انتهى الأمر من عقب الذات الوحيدة نبينا ﷺ كل البركات بعده بركة معنويةٌ.

ونزيد ضابطًا تحت ضابط التبرك، ونقول: البركة الذاتية المنتقلة مخصوصة بذات النبي ﷺ وما عداها من أنواع البركة، فهو مما ثبت فيه البركة، فبركة معنوية

---

(١) أخرجه البخاري (١٥٩٧)، (١٦١٠)، ومسلم (١٢٧٠).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٠٦)، (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧).

لا تنتقل، وكذلك ماء زمزم إنما هو بركة معنوية لازمة؛ ولذلك نجد أنَّ بعض الناس يأخذ ماء زمزم، ويغسل به ثيابه ظنًّا منه أنَّ البركة ستحل في ثيابه، أو يغسل به سيارته ظنًّا منه أنَّ السيارة سوف تخف أعطالها ولا يصيبها الحوادث، ونجد أنَّ بعضَ الناس ربما يغتسل به طلبًا لبركة جسده، نقول: لا إنما بركته في شربه ومتابعة النبى ﷺ في شربه فقط، والشفاء بالشرب من ماء زمزم لا يعد بركةً، ولكنه من آثار الشرب، كما أنك تشرب الدواء وأنت ساخن الجسد، فيفضى إلى نوع شفاء، فهذا من جملة آثار الشرب، كذلك أيضًا بركة القرآن معنوية، فمن الناس من يأخذه ويقبله، فنقول: ما حكم تقبيل القرآن فنقول: والله لا يعرف عن السلف.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «لا يعرف عن واحد من سلف الأمة وأئمتها أنه قبل المصحف لا أبو بكر، ولا المهاجرون، ولا الأنصار إلا عكرمة بن أبى جهل فقط، إنه كان يضع كتاب الله -جل وعلا- على وجهه وجبهته، ويقول: كتاب ربي كتاب ربي».

ولكن عندنا قاعدة في قواعد الأصول تقول: «إذا اختلف الصحابة على قولين في مسألة لا دليل فيها، فإنَّ قول الأكثر مقدم على قول الأقل»، لا سيما وأنَّ عكرمة بن أبى جهل رضي الله عنه لا من الخلفاء الراشدين، فهو صحابى وعلى العين والرأس، ولكن لن نقدمَ قوله على قول الخلفاء الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار.

بعض الناس يجعل في القرآن بركة ذاتية بمعنى أنه يفتح المصحف للفائل، بمعنى آخر لو أراد سفرًا يفتح المصحف، فإذا رأى آية رحمة يمضى، وإذا رأى آيةَ عذاب أحجم ووقف، وهذا كله من باب البركة الذاتيَّة وهذا خطأ، بل وبعضهم ربَّما يأخذه كتميمة فيضعه في السيارة، أو على فراشة لطرد الجن، أو يضعه في غرفته لطرد الجن، وهذا كله من باب اعتقاده أنَّ بركةَ القرآن بركة ذاتية منتقلة، وهذا خطا ولا يصلح أبدًا، فبركة القرآن في تضعيف أجر تلاوته، وفي

هداية القلوب، وفي عظمة الثواب فيه، وفي تدبره والعمل به، فهو كتاب هداية وكتاب فرقان وكتاب خير وبر وهدى، وليس بكتاب يُوضع في كتاب من أجل طرد الجن لا لا يصلح مثل هذا؛ ولذلك نجد أنَّ من الناس من يضعه في مرآة السيارة، فإذا سألته لما تفعل ذلك قال: حتى تخفَّ حوادثها وغير ذلك، وهذا كله من الأمور الممنوعة، فالله أنزل كتابه لمقاصد وبالإجماع لا يجوز إخراج القرآن عن مقاصد إنزاله، فالله أنزل كتابه لقراءته بالألسنة، وأنزل كتابه لتدبره بالقلوب، وأنزل كتابه للعمل به بالجوارح والتحاكم إليه والاستشفاء به، وهذا يسميه العلماء «مقاصد إنزال القرآن»، فالله ما أنزل كتابه حتى تتداخلَ حروفه ويتعجب الناس من الخطوط، بل ربما تكتب الآية العظمة كتابة تحدي من الخطاط أن يقرأه أحد، فهذا إخراج للقرآن عن تيسيره، فالله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر:١٧]، فأحيانًا تجد الآيات التي تكتب على الكعبة تجدها تبقى فيها زمنًا طويلًا إلا إذا استطعت أنْ تقرأَ آية منها، وأنت حافظ حينئذٍ ينبسط لك الخط وهذا كله لا أصل له، بل ربما يعلق في أمكنة يفعل فيها اللهو وتفعل فيها المعاصي، وربما يعلق عند أناس لا يعرفون منه أصلًا لا حرفًا ولا يقرءون منه رسمًا، ولا يتدبرونه، وإنما حظهم من كتاب الله تلك المعلقات من هاهنا ومن ها هناك، فالقرآن لا يتخذ زينة، فليس من مقاصد القرآن اتخاذه زينة يزين بها البيوت أو تزين بها الجدران، أو تزين بها المجالس هذا كله لا، فحينئذ إذا لا نقول: إنها من باب العقائد؛ لأنه لا يصاحبها الاعتقاد أبدًا، وإنما يصاحبها إرادة تجميل المكان، أو تزين المكان، فهذا حينئذ مسألة عملية لا علمية، فحينئذ نمنعها لهذه الاعتبارات؛ لأنها إخراجٌ للقرآن عن مقاصد إنزاله، فبركة المصحف بركةٌ معنويةٌ.

وكذلك بركة رمضان بركة معنوية، ولكن لا يأتي واحدٌ يبتدع من عنده نفسه لشيء أن له بركة، كمن يزعمون، ويقولون ببركة كربلاء فهذه لا بركة فيها أصلًا، فكل شيءٍ غير تلك الذات الكريمة الشريفة المباركة ﷺ، فكلها بركةٌ معنويةٌ، فهذه قاعدة طيبةٌ من قواعد العقيدة، فالأصل في التبرك بكل أقسامه سواء بالذوات، أو التبرك بالأزمنة، أو بالأمكنة كلها مبنيةٌ على التوقيف.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله تعالى:

قاعـــــدة والأصـــــل في التوســـــل توقيفـــه علـــى الـــدليل المعتلـــي

هذه قاعدة كبري من قواعد توحيد الألوهية عند أهل السنة والجماعة:

(الأصل في التوسل التوقيف).

والتوسل والتوصل لفظان لشيءٍ واحدٍ، ولكن يريد به أهل السنة أن يقدمَ الإنسان بين يدي دعائه أمرًا محبوبًا لله -جل وعلا-، يكون أدعى لقبول دعائه، كأن يقول: اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الرحمن اغفر لي، فتوسل هنا باسم الله الرحمن والدعاء اغفر لي، وهذا من جملة الأشياء التي يتحرى عندها الإجابة -إن شاء الله-، وقد علم الله أنبياءه ورباهم بأن يتوسلون إليه قبل طرح دعائهم، كما قال موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]،

وهذا توسل إلى الله، هذا نوع من التوسل إلى الله،

وكذلك نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما قال: ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر:١٠]،

وقال زكريا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ [الأنبياء:٨٩]، وكل هذا من باب التوسل إلى الله -جل وعلا-، ولكن قرر العلماء -رحمهم الله تعالى- أن التوسل لا يجوز إلا بالوسيلة التي ثبتت جواز التوسل بها في الكتاب صحيح السنة، فلا يجوز لأحد أن يتوسلَ بشيء إلا وعلى ذلك التوسل دليلٌ.

وقد سبر العلماء -رحمهم الله تعالى- الأشياء التي يجوز بها التوسل فوجدوها جملًا منَ المسائل:

١-أن يتوسلَ إلى الله -جل وعلا- بأسمائه الحسنى، إمَّا على العموم كأن يقول: (اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى أنْ تغفرَ لي)، على الخصوص كأن يقول: (اللهم إني أسألك بأنك أنت الله الرحمن أنْ تغفرَ لي)، سواء على العموم أو على الخصوص، كل ذلك مما أجازه العلماء -رحمهم الله-، وله شواهده في

الكتاب والسنة.

٢-ولكن قرر العلماء -رحمهم الله- على أنَّ التوسل بالاسم الخاص، ينبغي من باب الأدب مع الله أنْ يكونَ متناسقًا مع السؤال التي تريد، فلا تقول: (اللهم إني أسألك بأنك أنت القهار قوي العقاب أن تغفر لي) هذا استهتار بالله -جل وعلا-، ولكن لا بد أن يكون مناسبًا للمقام، فإن كانت المغفرة فعندك أسماء (الغفور – الرحيم – البر- الكريم – الجواد (بتخفيف الواو) وغيرها من الأسماء الثابتة، وإذا كان من باب الاستعانة على الأعداء، فلديك (الجبار – المهمين- القهار- القوي- القدير) ونحوها من الأسماء، وكما قال الناظم في التوسل بأسماء الله تعالي: (فإن ترد على العموم جائز وأخصص لما تريده فجائز)، فهذا النوع الأول من أنواع التوسل؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠]،) وما قال الله فادعوها وإنما ﴿فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٨٠] أي: اجعلوها وسيلة بين يدي دعائكم، فإن دعاء شيء يختلف عن الدعاء بالشيء، دعاء الشيء أن تتوجَّه بالدعاء إليه، والدعاء بالشيء أن تجعلَه وسيلة بين يدي مطلوبك، حتى يكونَ ذلك أدعى لاستجابة الله -جل وعلا-.

٣-التوسل إلى الله -جل وعلا- بالصفات العلي، كما قلناه في الأسماء، فيجوز أن تتوسلَ بالصفات على وجه الإجمال كأن تقول: (الله إني أسألك بصفاتك الحسنى أن تغفر لي)، أنْ تتوسلَ إلى الله -جل وعلا- بصفة معينة.

قرر أهل السنة أن الصفة لا بد أنْ تكونَ متناسبةً ومتناسقةً مع المطلوب الذي تريد؛ لأن هذا من باب تقدير أسماء الله -جل وعلا- وتقدير الله جق قدره، وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه كان يقول في دعائه تارة «أسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العلا».

٤-التوسل إلى الله -جل وعلا- بالانطراح بين يدي الله -جل وعلا- بذكر الحال والافتقار إلى الله -جل وعلا-، وهي أن تبسطَ حالتك بين يدي الله -جل وعلا- منطرحًا عند عتبة باب الكريم الجواد الذي لا يرد أحدًا ثم تدعو، فإنك إذا جئت لملكٍ ضعيفٍ من ملوك الدنيا، وقلت: أنا فقير وزوجتي فقيرة، وأنا مسكينٌ

فأعطنا، فإن ذلك يكون أدعى لشفقة قلبه عليك، ولله المثل الأعلى.

وهذا هو دأب أنبياء الله -جل وعلا- كما قال موسى ﷺ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص:٢٤]، فدعا الله ثم قال الله: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾ [القصص:٢٥] جاء الفرج مباشرةً، فما قال ثم جاءته قال: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا﴾ [القصص:٢٥] جاء الفرج مباشرة، وهذا توسل إلى الله -جل وعلا- بذكر الحال، وكذلك نوح عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ توسل إلى الله بذكر الحال ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرْ﴾ إذا قبل فانتصر (إني مغلوب)، وهذا توسل إلى الله بذكر الحال، وكذلك قول الله -جل وعلا- عن زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿لَا تَذَرْنِي فَرْدًا وَأَنتَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ﴾ [الأنبياء:٨٩]، وكذلك قول أيوب عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ﴾ [-٨٤]، وقال الله عنه: ﴿أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص:٤١]،

ثم جاءت الإجابة ﴿ارْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌ بَارِدٌ وَشَرَابٌ﴾ [ص:٤٢]، وهو المأثور عن نبينا ﷺ لما طرده أهل الطائف، وقال دعوته المشهورة: «**اللهم إني أشكو إليك ضعف قوتي، وقلة حيلتي، وهواني على الناس إن لم يكن عليَّ غضبٌ، فلا أبالي غير أنَّ عافيتك أوسع لي**»[1]،

وهذا من باب التوسل إلى الله بذكر الحال، وهو من ما يتوسل به؛ لأنه يظهر افتقار الداعي إلى المدعو وهو الله -جل وعلا-، فإنَّ من الناس من يستشعر بقلبه العظيمة حال الدعاء وهذا من أسباب رد الدعاء، فتجد البعض يستشعر أنه قويٌّ يستشعر أنه قادرٌ يستشعر أنَّه غير فقير إلى الله -جل وعلا-، يستشعر أنه مستغن عن هذا الأمر، ولكن يدعوه من جملة دعائه كما يدعو الناس، وهذا لا يستجاب له في الأعم الأغلب،

---

(١) أخرجه الطبراني في الدعاء (١٠٣٦)، وفي المعجم الكبير (١٨١)، والبغدادي في الجامع لأخلاق الراوي والسامع (١٨٣٩).

وأما الذي ينطرح بين يدي الله ويذكر حالته، ويبسطها أمام ربه -جل وعلا- ساجدًا وقائمًا في أدبار الصلوات، وبين الأذان والإقامة، وفي ساعة الإجابة، وفي ثلث الليل الآخر، فان هذا أدعى لاستجابة دعائه؛ لأنَّ الله -جل وعلا- يحب أن يظهرَ عبده فقره بين يديه؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا-: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾ [العلق:٦-٧]، فمتى استغنى الإنسان بشيءٍ من هذه الدنيا إمَّا منصبٌ، وإما مال، وإما عز، وإما جاه، وإما حسب ونسب، كثرة عشيرته، فإنه يطغى؛ ولذلك طغاة العالم هم الذين استغنوا عن الله -جل وعلا- إما بأموالهم، وإما بأحسابهم وأنسابهم، وإما بمناصبهم، فتجد فيهم طغيانًا عجيبًا؛ ولذلك سطر الله -جل وعلا- في كتابه قوله: ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ۝١٥ إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ وَيَأۡتِ بِخَلۡقٖ جَدِيدٖ﴾ [فاطر:١٥-١٦]،

يقول العلماء من أهل السنة -رحمهم الله تعالى-: «إن العبد مفتقر الافتقار الذاتي إلى الله -جل وعلا- حتى وإن كان من أغنى الناس، وأصح الناس، وأحسب الناس وأنسب الناس»، فلا يزال في خلة الافتقار إلى الله، فلا يمكن أن تنفكَّ عنك فهذا وصف ذاتيٌّ لا ينفك عن الإنسان، فلا يزال الإنسان هو ذلك العبد المنطرح بين يدي الله، لا يزال ذلك العبد ضعيفًا بين يدي مولاه -جل وعلا-، كما أنَّ اللهَ هو الغنيُّ عن عباده الغنى الذاتيَّ، فلا يمكن أنْ يستغنيَ أحد عن الله؛ لأن فقر العباد فقر ذاتيٌّ،

ولا يمكن أبدًا في وقت من الأوقات أنْ يحتاجَ الله -جل وعلا- إلى أحد من عباده، فكما أننا الفقراء إليه الفقر الذاتي الذي لا ينفك عنا مطلقًا أبدًا، فكذلك هو الغنيُّ عنا -جل وعلا- الغنى الذاتي الذي لا يمكن أنْ ينفكَّ عنه -جل وعلا-؛ ولذلك من أسمائه الغنى، ومن صفاته أنه ذو الغنى، فهو الغنى بذاته عن كل أحدٍ، والغنى بخزانه وملكه عن كل أحدٍ، والغنى بسلطانه وهيمنته وقهره عن كل أحدٍ، فهو الغني سبحانه؛ ولذلك من كمال غناه لم يتخذ صاحبةً ولا ولدًا،

فإذا هذا من أحب الأشياء التي يتوسل بها العبد إلى الله -جل وعلا-؛ لأن في

انطراح القلب بين يدي الله، وانكسار النفس لعظمة الله -جل وعلا-، وعلى ذلك قول النبيِّ ﷺ: «نسألك بعزك وذلنا»[1] «بعزك» هذا توسل بالصفات، «وذلنا» توسل بذكر الحال، «وغناك وفقرنا»، فغناك هذا توسل إلى الله بالصفات، «وفقرنا» توسل إلى الله بذكر الحال.

٥-التوسل إلى الله -جل وعلا- بالأعمال الصالحة، وأعظم الأعمال الصالحة الايمان بالله -جل وعلا- ونبيه ﷺ وطاعتهما، ومحبتهما، هذه من الأعمال؛ ولذلك ذكر الله عن عباده الصالحين أنهم قالوا: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا﴾ [آل عمران:١٩٣]،

٦-فهنا قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَّا ۚ﴾ توسل إلى الله بالأعمال الصالحة، وعلى ذلك أيضًا ما في الصحيحين حديث ابن عمر رضي الله عنهما في قصة الثلاثة نفر من بنى إسرائيل الذين خرجوا، فآواهم المبيت إلى غارٍ، فانطبق عليهم صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار، فقالوا: «إنه لا ينجيكم من أمر هذه الصخرة إلا أن تدعوا الله بصالح أعمالكم»، وحكاه النبى ﷺ حكاية المقر لها وإقراره دليل الجواز، فالأول توسل إلى الله -جل وعلا- بشيءٍ من أحب الأعمال إلى الله، وهو بره بوالديه والإحسان إليهما، وتقديمها على النفس والولد والزوجة، والثاني توسل إلى الله -جل وعلا- بعفَّته عن الوقوع في الفاحشة، وعظمة مراقبته لله -جل وعلا- مع أنه لم يكن بينه وبين الفاحشة أبدًا أي أحد يمنعه،

فالمرأة مستسلمة وضعيفة ومنكسرة، والمكان خال ولكن لما قالت: «اتق الله ولا تفض الخاتم إلا بحقه»، قال: «قمت عنها وهى أحب الناس، وتركت الذهب التى أعطيتها ومضيت»، فاستجاب الله لهما، وكذلك الثالث توسل إلى الله -جل وعلا- بالأمانة وإلا فمن لا يستطيع أن يفكَّ حق ذلك العامل الضعيف الذي ترك أجرته، وذهب ومع ذلك ثمر له أجرته لم يجعله تأكلها النفقات، بل ثمرها له ثم لما جاء ذلك الفقير أعطاه كل هذه النفقة، مما يراه من الذهب

---

(١) لم أقف عليه.

والفضة والإبل والبقر والغنم، حتى قال: «فاستاقه كله ولم يدع منه شيئًا»[١]، فاستجاب الله لهم لما توسلوا إليه بالأعمال الصالحة، وهذا من أحب الأعمال إلى الله -جل وعلا-، ولكن ينبغي للإنسان أنْ لا يتوسلَ إلى الله بالعمل الصالح مع رؤية المنة بهذا العمل على الله -جل وعلا- بل يتوسل إلى الله بالأعمال الصالحة مستشعرًا فضل الله عليه بالتوفيق إلى هذا العمل الصالح، وهذا ينبغي التنبيه عليه؛ لأن من الناس من يمنن إذا استكثر؛ ولذلك يقول الله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر:٦]،

فمهما استكثرت من الطاعات وتوسلت إلى الله -جل وعلا- بها، فإياك أن يقومَ في قلبك مقام المنة على الله، فإنَّ الله هو الذي هداك لهذا، بينما أضل عنه غيرك وهو قادر -سبحانه- أنْ يضلَّك ويهدي غيرك، والأمور بين يدي الله، وليس بين الخلق وبين الله سبحانه نسب ولا قرابة، وإنما هو محض هداية وتوفيق، وفضل من الله -جل وعلا-؛ ولذلك النبي ﷺ في الصحيحين من حديث المغيرة المشعبة قال: «قام النبي ﷺ حتى تورمت قدماه»، فقيل له: لما تفعل هذا، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبدًا شكورًا»،[٢]

وهكذا العارفون بالله وسادات الصالحين من بني آدم كلما علت مرتبتهم عند الله، كلما زاد خوفهم وخضوعهم، وانطراحُهم بين يدي المولى -جل وعلا-، فأفضل هذه الأمة إيمانًا بعد نبيها ﷺ أبو بكر، وكان يقول رضي الله عنه: (والله لا آمن ولو كانت إحدى رجلي في الجنة من مكر الله)، ويأتي عمر إلى حذيفة رضي الله عنهما ويقول: (أنشدك الله يا حذيفة بن اليمان أعدَّني رسول الله ﷺ من المنافقين؟)،[٣]

ويدخل أبو شماسة المهري على عمرو بن العاص وهو في سياقة الموت،

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥)، (٢٢٧٢)، (٢٣٣٣)، (٣٤٦٥)، (٥٩٧٤) ، ومسلم (٢٧٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٠)، ومسلم (٢٨١٩).

(٣)أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٣٩٠).

فحول وجهه إلى الجدار وعمرو بن العاص يبكى، فجعل يبكى وقال له تهدئةً له، وقال له: (إنك صحبت النبى ﷺ، وإنك جاهدت معه، وإنك وإنك فقال له عمرو بن العاص: إليك عنِّي، إن أفضل ما نعده شهادة أن لا إله إلا الله وأنَّ محمدًا رسول الله) ﷺ،[1].

فهؤلاء هم العارفون بالله، ولو تأمَّلت البعض منا قد تجده لو قام ليلةً واحدةً يمن بها على الله سنةً كاملةً، وكأنه الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ، مع أنَّها ركعةٌ خفيفة لا طويلة، ولا تقارن بصلاة هؤلاء الصفوة، ولكنه ينظر لنفسه بهاتين الركعتين، وكأنه الفضيل بن عياض ولا إبراهيم بن أدهم ولا بشر الحافي، وهو في الحقيقة حافيًا من الأعمال الصالحة ما عنده شيءٌ أبدًا؛ ولذلك احذروا من هذه الكلمة في مقام العبادة (نحن خير من غيرنا). انتبه -أيها الكريم- فلا يقل أحد منا: أنا خير من غيري، ففي مقام التعبد تجد أنَّ الشارع يندبنا إلى أنْ ننظر إلى من هو أعلى منا في العبادة، حتى نشمرَ عن ساعد الجد، وأما في الدنيا فلا يندبنا إلى النظر إليه.

ولذلك يقول النبى ﷺ: **«انظروا إلى من هو أسفل من منكم»** أي: في دنياكم **«فذلك أحرى أن لا تزدروا نعمة الله عليكم»**[2].

فإذا كان راتبًا مثلًا ثلاثة آلاف، فمن الناس من راتبه ألف ريال، ومن الناس من لا يتقاض راتبًا أصلًا، وأما في أمور الدين فلا تقل: أنا خير من غيري؛ لأن هذا يتبعك إلى المنة ومشاهدة مقام الفضل على الله -جل وعلا-، ويدفعك إلى الكسل والتباطؤ عن تلك العبادة، يقول السلف -رحمهم الله-: (كم من سيئة أدخلت صاحبها الجنة، وكم من حسنةٍ أدخلت صاحبها النار) مع أنَّ الحسنة طريق الجنة، والسيئة طريق النار، ومع ذلك اختلف الأمر في هذا الإنسان، وفسروا ذلك بقولهم: إن الإنسان يذنب الذنب، ثم لا يزال يتذكره بين عينيه كالجبل، فكلَّما تذكره ازداد عملًا وخوفًا وتوبةً إلى الله -جل وعلا- حتى توصله

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٠)، ومسلم (٢٩٦٣).

تلك السيئة إلى الجنة بالخوف من الله -جل وعلا-.

وإنَّ من الناس من إذا عمل الحسنة منَّ بها على الله -جل وعلا- واستكثرها على الله، وظن أنه شيءٌ، فلا يزال به غروره يجري به إلى طريق النار، فيدخل النار بأمنه من مكر الله -جل وعلا-؛ ولذلك هما حالتان يعيش بينهما المسلم كجناحي الطائر (الخوف - والرجاء)، فإياك أنْ تغلبَ أحدهما إلا إذا اقتضى الأمر التغليب، وسيأتينا قاعدة: «إنَّ المؤمن يسير إلى الله بجناحي الخوف والرجاء مستويين إلا إذا اقتضى المقام ترجيح أحدهم).

فمثلًا في حال التوبة ترجح جانب الرجاء في المغفرة، وفى حال الأمن والصحة والعافية ترجح باب الخوف؛ لأنَّ من الناس من لا يحمله على المعصية إلا صحته وماله، ومن الناس من إذا تاب ثم استشعر الخوق من الله، فإنه يقنط من رحمة الله، وعند الموت نرجح جانب الرجاء، كما في حديث جابر في صحيح مسلم «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله**»[1]، وللحديث مقام آخر سيأتينا.

المهم أنَّ التوسل إلى الله بذكر الحال من المحبوبات إلى الله، ومن أرجى أنواع الإجابة؛ ولذلك ربى الله عليه أنبياءه، وذكر لنا تلك الألفاظ العظيمة التي فيها انطراحهم بين يدي الله مع أنَّ مراتبهم من أعلى المراتب، ومنازلهم من أكبر المنازل، ومع ذلك لا يرون أنفسهم في جانب ربهم أي شيء فنبي يقول: ﴿أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[القمر:١٠]، ونبي آخر يقول: ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾[القصص:٢٤]، ونبي يقول: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص:٤١] - عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم-، وهذا خير الخليقة على الإطلاق كما مر معنا يقول: «**أشكوا إليك ضعف قوتي وقلة حيلتي وهواني على الناس**».

٧-التوسل إلى الله -جل وعلا- بطلب الدعاء من الحي، الحاضر، القادر، وهذه ثلاثة شروط لو اختل شرط منها يقع الإنسان في الشرك وهو لا يشعر، فيجوز للإنسان أنْ يتوسلَ بدعاء الرجل فيطلب من أحد الناس أن يدعوَ له، ولكن

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٧٧).

لا بد في من يطلب منه الدعاء ثلاثة شروط:- الأول:- أن يكون حيًّا، واشتراط الحياة يخرج الأموات، فلا يجوز دعاء الأموات في مذهب أهل السنة والجماعة، وقد اتفق أهل السنة -رحمهم الله تعالى- على حرمة ذلك، الشرط الثاني:- أن يكونَ حاضرًا، واشترط الحضور دليلًا على أنَّ دعاء الغائب ولو كان حيًّا لا يجوز، كالذين يكونون في المملكة، ويستغيثون بأوليائهم وساداتهم في بلاد أخرى، فهذا لا يجوز؛ لأنه ما دعا الميت ولا دعا الحي الغائب؛ إلا لأنه يعلم أن له تصرفًا خفيًّا في الكون؛ ولذلك يسمونه شرك السرائر (أو شرك السر – أو خوف السر) أي: ليس له أسبابٌ ظاهرةٌ واضحةٌ، وقد قسَّمه العلماء إلى قسمين:- (حضور حقيقي – وحضور حكمي)؛

فالحضور الحقيقي أن ترى جسده أمامك، والحضور الحكمي فهو أن تكاتبَه بالرسالة، تهاتفه بالجوال، كمثل رجلٍ في أمريكا وهاتفته، وقلت له: لا تنسَنَا من صالح دعائك يا أخي، فأنت الآن دعوت غائبًا، ولكنه في حكم الحاضر؛ لأن هناك وسيلة حسيةٌ معلومة توصل كلامك له، ترسل له رسالةً وتطلب منه أن لا ينساكَ من صالح دعائه، وأنت تجزم جزمًا بأنه لن يعرفَ دعاءك هذا إلا بعد أن يفتحَ الرسالة، فهذا لا يعد طلب دعاء من غائب؛ لأن هناك وسيلة حسية يصله الدعاء عن طريقها،

والدليل على جواز ذلك ما في الصحيحين من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النبي ﷺ يخطب قائمًا، فدخل رجل من نحو دار القضاء -وسميت دار القضاء؛ لأنه الباب الذي تقاضى فيه عمر مع بعض الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فسُمي باب القضاء الذي قضى دينه، وليس معناه قضاء الحكم لا بل دار قضاء الدين-، فقال: يا ر سول الله هلكت الأموال، وانقطعت السبل، وجاع العيال، فادع الله يغيثنا -فطلب من الحى الحاضر القادر-، فيقول أنس: فلا والله ما في السماء من سحاب ولا قزعة، فقال النبي ﷺ: «**اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا**»،

يقول أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فخرج سحابة من وراء سلـــــــع سوداء كالترس -وسلع هذا هو الجبل الذي يأتي إلى المدينة السحاب من قبله- فتوسطت السماء،

فأبرقت وأرعدت وأمطرت، فلا والله ما رائينا الشمس أسبوعًا كاملًا، في بعض الروايات، أمطرت اليوم وغد وبعد غد وبعد بعد غد أسبوعًا كاملًا، قال: ثم دخل الرجل غيره من ذلك الباب يوم الجمعة الأخرى، فقال: يا رسول الله هلكت الأموال، وانقطعت السبل فادع الله يرفعها عنا، «**فتبسم النبى ﷺ ورفع يده إلى السماء يشير لها: اللهم حوالينا ولا علينا الله، على الآكام والظراب، ومنابت الشجر، وبطون الأودية**»، يقول أنس: فلا والله ما أشار النبى ﷺ إلى ناحية إلا تمزق عنها السحابُ تفرق عنها السحاب، وخرجنا نمشى في الشمس،(١) ببركة دعاء النبى ﷺ، بل إنَّ أنس وصف المدينة بأنها المكان المرتفع بين المياه؛ لأن السحاب تشقشق عن المدينة، ولا يزال يمطر حواليها مثل الإناء الفارغ الذي حوله ماء، فأقره النبيُّ ﷺ على هذا الطلب؛ مما يدل على جوازه.

وقولنا: دعاء الرجل لا مفهوم مخالفة لها، وإنما خرجت من باب التغليب، فهو ليس شرطًا فيجوز طلب الدعاء من المرأة إذا كانت حاضرةً قادرةً، وكذلك لم نقل بشرطية أنْ يكونَ صالحًا؛ لأن الإنسان لا يقبل قلبه إلا على طلب الدعاء من الرجل الصالح.

فأصبح لدينا ستة أنواع من التوسل إذا أفردنا الإيمان عن جملة الأعمال الصالحة، وإذا أدخلناه فيها وهو الحق؛ لأنه من الأعمال الصالحة فتكون خمسة أقسام، وهذه الأقسام هي التي دل الدليل على جواز التوسل بها.

وإن من المسائل المهمة في باب التوسل -وفقك الله- بين لفظ الوسيلة الواردة في الكتاب والسنة، وعلى لسان السلف الصالح، فإنَّ الخلط بين معان التوسل هو الذي أوجب كثيرًا من البدع والشركيات في هذا الباب العقدي الكبير، فإذا ورد لفظ الوسيلة في القرآن، فيراد به فعل المأمورات وترك المحظورات لا غير، وقد ورد لفظ الوسيلة في القرآن في موضعين من كتاب الله -جل وعلا-:-

---

(١) أخرجه البخاري (٩٣٣) (١٠١٣) (١٠١٤) ، (١٠٣١) ، (١٠٣٣) ، (٣٥٦٥) ، (٣٥٨٢) ، (٦٠٩٣) ، ومسلم (٨٩٥).

في سورة آل عمران، قال الله -جل وعلا-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة:٣٥] أي: افعلوا ما أمركم به وانتهوا عما نهاكم عنه، وهذه هي الوسيلة إلا الله فلا وسيلة إلى الله إلا بفعل المأمور، وترك المحظور إذ الوسيلة إلى الله هي (التَّقوى).

والموضع الثاني:- في سورة الإسراء، قال الله -جل وعلا-: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [الإسراء:٥٧] أي: أنَّ هؤلاء المشركين يدعون الأنبياء يدعون عيسى وعزيرًا والملائكة، وهؤلاء مشغولون أصلًا في طاعته الله -جل وعلا- بفعل أوامره واجتناب نواهيه، وأولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة، فما هم بالفارغين لشركم، وإنما هم دائبون في طاعة الله وعبادته -جل وعلا-، فإذا مر عليك لفظ الوسيلة في القرآن، فاعلم أنه لا يراد به إلا فعل المأمور وترك المحظور.

وأما الوسيلة الواردة على لسان النبي ﷺ:

فإنه لا يراد بها إلا تلك المنزلة في الجنة، والتى لا تنبغى إلا لعبد من عباد الله، في صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا عليَّ، فإنه من صلى عليَّ صلاةً صلى الله عليه بها عشرًا ﷺ، ثم سلو الله لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أنْ أكونَ أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلَّت له شفاعتي يوم القيامة**».[1]،

فالوسيلة في لسان النبيِّ ﷺ لا يُراد بها فعل المأمورات، وترك المحظورات لا هذا في اصطلاح القرآن، وإنما يُراد بها تلك المنزلة في الجنة التي لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وهو النبي ﷺ.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٨٦).

وأما التوسل إذا ورد على لسان رجل من الصحابة:

فإنه لا يراد إلا طلب الدعاء من المتوسل به، فهم لا يقصدون به التوسل بالجاه ولا التوسل بالذات، وإنما يقصدون به طلب الداء به، وهذا بإجماع علماء أهل السنة والجماعة، فجميع ما يأتي من كلام الصحابة (توسلنا بك – نتوسل بك) إنَّهم يقصدون بذلك طلب الدعاء، وهذا من أسباب الضلال أنْ تخلطَ بين المصطلحات المتفرقة في معانيها.

والمتقرر عند العلماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ أنَّ الشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين، فما فرق الله وسوله فيه فلا بد أنْ نفرقَ بينه، وإلا فإنَّ الضلال يرجع إلا سببين (الجمع بين المختلفات التفريق بين المتماثلات)، وهذا الضلال، فالشِّرك جمع بين المختلفات، فكيف يشرك مع الله غيره ويجمعهم مع الله والله أمر بالتفريق، دائمًا الضلال هذه أسبابه، إمَّا أنْ تفرقَ بين شيء أمرك الشارع أن تجمعَ بينه.

وإمَّا أن تجمعَ بين شيء أمرك الشارع أن تفرقَ بينه، فالقاعدة الكبرى ولي فيها رسالة قصيرة (شرح رسالة التفريق بين المختلفات والجمع بين المتماثلات)، فالشريعة لا تفرق بين متماثلين، ولا تجمع بين مختلفين، فإذا رأيت الشارع فرق بين شيئين، فاعلم أنَّ الهدى والبر والخير والصلاح والنجاة والفلاح، والاعتقاد الصحيح في التفريق بينهما، وإذا رأيت الشار ع جمع بين شيئين، فاعلم أنَّ الهدى والبر والخير والصلاح والنجاة في الجمع بينهما، ومثال ذلك ما رواه البخاريُّ من حديث أنس قال: كان عمر إذا قحطوا في المدينة دعا العباس، فقال: (إنا كُنَّا نتوسل بنبيك)[1]

الذي أطلق لفظ التوسل هنا ليس هو الله –جل وعلا– وليس هو النبي ﷺ، بل هو الصحابي، فنقول: إذًا نحملها على معناها كما هو معروف عند الصحابة، فانتبه –وفقك الله للخير والصلاح والهدى– فهناك طوائف ضلت لا ينقصها

(١) أخرجه البخاري (١٠١٠)، (٣٧١٠).

ذكاءٌ، ولا ينقصها عقل، ولكن ينقصها التوفيق من الله، فقالوا: (نتوسل بنبيك قالوا: فيجوز التوسل بذاته وبقبره)

فنقول: لا، ولوجوب التفريق بين هذه المصطلحات ألف ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه الحافل الجميل (قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة) من مقاصد هذا الكتاب التفريق بين هذه المصطلحات الثلاث، فجميع من وقعوا في الخلل في باب التوسل، إنما هم الذين يخلطون بين المصطلح الوارد على لسان الصحابة والمصطلح الوارد على لسان النبيِّ ﷺ، في كتاب الله -جل وعلا-، نرجع لحديث أنس، فنقول: كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: (اللهمَّ إنَّا كنَّا نتوسل بنبيك فتسقينا، وإنَّ نبيك قد مات، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) أي: (نطلب الدعاء منه)،

ثم يقول عمر: (قم يا عباس فادعه)، فيقول فينزل المطر، وإن من الأحاديث التي أوجبت ضلال أهل البدع حديث الأعمى مع ما فيه من المقال، والنظر والضعف، ولكن على التسليم بأنَّه يحتج به وهو أنَّ أعمى دخل المسجد، والنبى ﷺ جالس، فقال: يا محمد إنِّى أتوسل بك إلى ربى، فادع لى أنْ يردَّ إلىَّ بصري، ومعنى أتوسل إليك أي: أتوسل إلى ربي بك أي: أنَّنى أطلب الدعاء منك؛ ولذلك خير ما فسرت به السنة هى السنة (قم يا محمدُ ﷺ فادع)[1]، فهذه الرواية تفسر أنَّ طلبَ التوسل من النبى ﷺ إنما هو طلب الدعاء، ولكن هؤلاء أبَوْا فهم السلف وردوه، وقالوا: معنى اللهم إني أتوسل إليك بنبيك أي: أتوسل إليك بذاته وبجاهه.

ولذلك أجمع العلماء أنَّ التوسل بذات النبيِّ ﷺ بدعة، بل عندنا قاعدة من القواعد تقول: (التوسل بذوات أحد من الخلق بدعة)، فلا يصلُ إلى مرتبة الشرك، ولكنه يقال: بدعة.

---

(١) لم أقف عليه.

❁ **وقاعدة ثانية: (التوسل بجاه أحد من الخلق بدعة).**

فإذا التوسل بذات النبى ﷺ وهى أكمل ذات وأعظم ذات عند الله لا يجوز، فكيف من هو دونه في الرتبة والمنزلة فلا جرم أنه من باب أولى، فإذا لا يجوز بإجماع أهل السنة أن يتوسلَ العبد إلا الله لا بذات النبي ﷺ ولا بجاهه.

وخذها قاعدة حديثيه: (كل حديث يُثبت التوسل بالجاه فموضوع)؛ وإن من أبدع من في هذه المسألة في باب التوسل غير شيخ الإسلام ابن تيمية الشيخ العلامة محمد بن ناصر الدين الألباني -رحمهما الله تعالى- في كتابة (التوسل أحكامه وأنواعه)، وهذا من الكتب الطيبة التي بناها الشيخ رحمه الله على النظر في الأحاديث الواردة، والشيخ محمد بن ناصر الدين الألباني رحمه الله إذا تكلم في العقيدة، فاشدد يديك بما يقول، واترك عنك جهل وافتراء بعض صغار الطلبة الذين يتهمون الشيخ ببعض الاتهامات العقدية التي لا دليل عليها، فالشيخ من أهل السنة والجماعة رحمه الله، وغالبًا الإنسان إذا أراد أنْ يحكمَ على أحدٍ في عقيدته، فلا يأخذ موضعًا واحدًا من كلامه ثم يحكم عليه به، بل من الحق العدل والإنصاف أنْ تستجمعَ جميع ما قاله الشيخ في هذه المسألة، ولا يجوز الحكم بالإرجاء على أحد بمخالفته في عمل مختلف في التكفير به، وهذا مهمٌّ جدًّا، ولكن بعض الناس هداه الله يخوض في العلم ويبحر، وليس لديه ثم قواعد، وهذه مشكلةٌ خطيرةٌ لبعض الناس، فمثلًا الشيخ الألباني رحمه الله لا يرى تكفير تارك الصلاة الكفر الأكبر، فيقولون: هو مرجئٌ مع أنها مسألة خلافية، والجمهور من المالكية والشافعية والحنفية، فكلهم يقولون: إنه فاسق وليس بكافر.

والقول بتكفير تارك الصلاة من مفردات الإمام أحمد رحمه الله، فهل على ذلك نقول: الجمهور وأتباعهم بذلك مرجئة؟

فنقول: لا فهؤلاء ما تأدبوا مع أهل العلم بل اتهموا العلماء بهذه الطريقة، وكذلك تكفير الحاكم بغير ما أنزل الله، فكثير المفسرين على أنَّ قول الله -جل وعلا-: ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ﴿ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ أنها كفر دون كفر، وظلم

دون ظلم، وفسق دون فسق، بل وهذا مذهب الجمهور، فالشيخ أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنَّ الحاكم بغير ما أنزل الله ليس بكافرٍ الكفر الأكبر، وإنما هو كفر دون الكفر، فعل قولهم هذا باتهامهم له بالإرجاء، فنقول: إذًا ابن عباس مرجئٌ، ومجاهد مرجئٌ، والأئمة كلمهم مرجئون، وابن جرير الطبري مرجئٌ، فهذا لا يجوز، فلا يجوز الحكم بالإرجاء على المخالفة في عمل ثبت الخلاف في الحكم بالتكفير به، وتلك المسألتان هما الذان أخذوهما عن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولذلك قوَله ما لم يقل، وإني أبرأ إلى الله مما يقولون، وإنَّ هذا الرجل مثلنا لا يؤثر تزكية الشيخ أصلًا فمن نحن أصلًا عند الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ ومن نحن أصلًا، فنحن ما نساوي في الإسلام ولا نقطة عرق نزلت من جبينه، وهو متعلق بالسقف على السلم يخرج حديثًا والناس نائمون، فكان الشيخ لا يملك كثيرًا من الكتب، وكان يدخل في المكتبة الظاهرية، وكان يزعج الموظفين يدخل ولا يريد الخروج فأعطوه مفتاحًا، وقالوا له: متى أردت فادخل، ودونك الليل متى أردت، فبدأ يقرأ من الليل ويجلس في المكتبة يبحث وينقح، ثم صباحًا يرجع لمحل الساعات الذي يعمل به يتكسب حق يومه ثم يعود للمكتبة الظاهرية؛ ولذلك بحث بحوثًا قد خفيت على المتقدمين كابن حجر والنووي فبحث بحوثًا عظيمة الشيخ؛ ولذلك أنا أدين الله -جل وعلا- باعتماد تصحيحه وتحسينه، وتضعيف هذا الشيخ وهذا أدين الله جل علا به.

وأما بعض من لم يعرف قدر هؤلاء العلماء وجهل عليهم، وتسلط بلسانه في عرض الشيخ وجنابه وعلم الشيخ، ويتهمون الشيخ بأنه متساهل في التصحيح والتضعيف، فكل هذه كلمات يراد بها إسقاط شخصيته وإسقاط ذاته، والواجب على طالب العلم أنْ يعرفَ للعلماء منازلهم، وأنْ يحترمَهم ويعلي شأنهم، ويعظمهم في قلبه، لا لذواتهم ولا لأحسابهم ولا لأموالهم، وإنما لما يحملونه في قلوبهم من علوم الكتاب والسنة.

وإني أوصيكم في حياتي وبعد مماتي لو لم نخرجْ من دروسنا وكتبنا إلا بتعظيم العلماء، والله فنكون قد حصلنا خيرًا كبيرًا، فاحترام العلماء أيها الطلاب، وعدم رفعهم إلى مرتبة العصمة، فقد يصدر من الواحد منهم خللٌ وخطأٌ، ولكن تبقى عندنا القواعد في النقد، قواعد في نقد الأقوال، وقواعد في نقد الرجال مقررة عند أهل السنة والجماعة، ولي رسالة قصيرة (قواعد النقد عند أهل السنة والجماعة).

منهجنا في النقد في (القواعد عظيمة غزيرة القواعد أولها: الإخلاص للمحبوب والعدل والإنصاف في المنقود، وليس من منهجنا التشهير بالعيب، فهو العيب يا خبير)، فأغلب الناس يقع في مثل هذا، وكما قال القائل: (ولتحذرنَّ أخي الحبيب الشهوة الخفية فى نقد الناس، فإنها عظيمة البلية تنقد في الناس برفع ذاتك، وأنك الكامل فاحذر ذلك).

فهذا من أخطر الأشياء التكلم في هؤلاء الكبار حتى يتسلقَ على ظهورهم إلى قمم المجد، ولا يدري أنَّ الله -جل وعلا- يخسف به الأرض من حيث لا يشعر، وما رأينا عالمًا -وفقه الله- لما أعمل لسانه في العلماء حتى ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ، فمما أُخذ عليه أنه كان يقدح في علماء السنة أي: لا يقدرهم قدرهم ويسميهم (بالنَّوْكَى)، حتى قال في الإمام الترمذي: (مجهول)؛ ولذلك لا أوصي طالب العلم المبتدأ أنْ يقرأَ كتب ابن حزم فانتبه؛ لأنه من الأشياء التي سيخرج بها من هذه الكتب عدم الاحترام لمقام العلماء.

ولذلك العلماء -رحمهم الله- منهم من يخرج الظاهرية عن دائرة الإجماع والوفاق، ومن أهل العلم من قال: إنَّ الله عاقب ابن حزم بإحراق كتبه قبل مماته، ولكن أعادها كلها أغلبها من حفظه ولكن عاقبه الله، يقول الإمام ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو يتكلم عن الرد والدفاع عن الإمام الأشعري بعد رجوعه لمذهب أهل السنة قال أما بعد: «فاعلم أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله -جل وعلا- في منتهكي أعرضهم معلومة، ومن وقع في عرض عالمٍ بالسلب عاقبه الله

قبل موته بموت القلب».

ويكفي انصراف قلوب الناس عنك؛ لأنك تكلمت في أولياء الله، ولديك حديث لابد أنْ تخافَ منه خوفًا شديدًا، كلما أدرت أن تتكلمَ في وليٍّ من أولياء الله من العلماء، قال النبى ﷺ فيما يرويه عن به -عز وجل-: «**من عادى لى وليًّا فقد آذنته بالحرب**»[1]، فالله هو الذي يحاربك وأنت تعرف نتيجة المعركة، أن يخسفَ الله بمؤلفاتك وبكلامك واختيارك وبشروعك، وذاتك ولا يوفقك للهدى ولا للخير، فإذا لو لم نخرج من دروسنا إلا باحترام العلماء لكنا والله على خير عظيم، فوصيتى لكم في حياتي وبعد مماتي أنْ نحترمَ العلماء، وأنْ نعلىَ منازلهم، وأن نقدرَهم حقَّ قدرِهم، وأنْ نعظمهم في قلوبنا لما يملونه في قلوبهم من علوم القرآن والسنة، ولما لهم في الإسلام من الأيادي المشكورة، والجهود المشكورة التي تذكر فتشكر ولا تنكر، وهذا الذين ندينُ الله -جل وعلا- به.

فإذا كل حديث في التوسل بجاه النبيِّ ﷺ فإنه لا يصح.

ومن المسائل المهمة التى ينبغى معرفتها في باب التوسل حديث الأعرابى كما قلنا: إنَّ هناك بعض أهل البدع قالوا: يجوز التوسل بذاته وبجاهه، ولكن هذا الصحابى الذي قال: أتوسل بك على ربى، فنقول: لا بد أنَّ حمل كلامه على المعنى المتقرر عندهم (الصحابة)؛ ولذلك لا يحسن الهدى إلا إذا حملت كلام المتكلم على عرفه المتقرر عنده.

وهذه قاعدة طيبة، وهى أن (من أسباب الهدى أن تحملَ كلام كل متكلم على عرفه المتقرر عنده)، مثلًا: لو جاءك رجل عاميٌّ، وقال: والله لا آكل لحمًا، ثم أكل سمكًا فإنَّ من الظلم أن تحنثَه في يمينه؛ لأن اللحم لا يدخل فيه السمك عند العامة، فإذا لا بد أن تحملَ كلام العامي على عرفه المتقرر عنده، والحقيقة العرفية ثلاثة أقسام:-

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢).

١-حقيقة شرعية. ٢ – وحقيقة لغوية. ٣– وحقيقة عرفية.

والكلام عليها سيأتي في موضع آخر -إن شاء الله-.

فكل ألفاظ التوسل الواردة على ألسنة الصحابة لا يقصدون بها إلا الدعاء، ومن المسائل المهمة في التوسل؛ لأنْ تعرف أنَّ التوسل بالنبي ﷺ قسمان:-

١-توسل مشروع ٢–توسل ممنوع.

❁ فالتوسل المشروع:

هو التوسل إلى الله بطاعته والإيمان به ومحبته وامتثال أمره واجتناب نهيه، وهذا توسل بالنبى ﷺ بإجماع العلماء، بل هو الدين وفرض من فروض الشريعة في حياته وبعد مماته ﷺ، وهذا النوع الأول من التوسل بالنبي ﷺ المشروع.

النوع الثاني من أنواع التوسل المشروعة أنْ تتوسلَ إلى الله -جل وعلا- بطلب الدُّعاء منه، وقد أجمع علماءُ الإسلام على أنَّ هذا جائزٌ في حياته فقط، وأما بعد مماته فقد انتهى ذلك الأمر.

يقول الناظم:- (إن التوسل بالنبى لدى الأولى سلف على سنن الهدى نوعان بدعائه، وقد انتهى بوفاته وكذا بطاعته مدى الأزمان).

فإذا التوسل الذي يستمر هو التوسل إلى الله بمحبته، والإيمان به وطاعته، وامتثال أمره واجتناب زجره، وأمَّا التوسل الذي انقطع، فهو التوسل إلى الله -جل وعلا- بطلب الدُّعاء منه.

ولذلك أجمع علماء الصحابة -رضوان الله تعالى عليهم- على عدم المجيء إلى قبره وسؤله، والتوسل به بعد مماته مع أنه كانت تصيبهم في المدينة الحروب والكروب والقحط، ومع ذلك وما بينهم وبين القبر إلا خطوات يسيرة، وما ثبت عنهم أنهم كانوا يأتون إلى القبر، ويدعون النبى ﷺ ويبتهلون إليه من دون الله -جل وعلا-، بل كانوا يتحرزون التحرز الكامل والكبير من ذلك، فكان ابن عمر إذا دخل المسجد النبوي جاء إلى قبر النبي ﷺ، فقال: (السلام عليك يا رسول

الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتي وينصرف ولا يدعو).

بل كره مالك الدعاء عند قبره ﷺ، وأجازه بعضُ الناس لشرف المكان، ولكن مستقبلًا للقبلة ولكن هذا لا دليل عليه، فلا تدعو عند القبر مطلقًا لا متوجهًا للقبلة، ولا متوجهًا للقبر، وهذا أصح قولى أهل العلم كما حققه ابن تيمية -رحمهم الله- في كتابة (القاعدة الجليلة في التوسل والوسيلة).

❁ وأما التوسل الممنوع:

فهو التوسل بذاته التوسل بجاهه، وقد بينا أنَّه من جملة البدع التي لا دليل عليها.

تنبه:- ذكر الامام ابن كثير وليته ما ذكره ولكن الكمال لله وحده، عند تفسير قول الله -جل وعلا-: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾[النساء:٦٤] ذكر حكاية يقال لها: (كحكاية العتبية)، وهو أنه جاء إلى قبر النبى ﷺ، وقال أبياتًا يبتهل فيها ويدعو النبى ﷺ أن يكونَ واسطةً بينه وبين الله في الاستغفار له وغير ذلك، قال: ثم أخذته غفوة يسيرةٌ عند قبر النبى ﷺ، فرأى أنَّ يد النبى ﷺ ظنَّ أنَّ رجلًا ناده، وقال: قد غفر لك يا عتبى قد غفر لك يا عتبى، ولكن ابن كثير رحمه الله أمرَّها ولم يعلق عليها، ولم يتكلم عنها بشيء ومع أن هذا ليس من عادته رحمه الله، وليته ما ذكرها، ولكن الكمال لله -جل وعلا- وإلا فعادته رحمه الله أن يكرَّ هاجمًا على مثل هذه الخزعبلات الخرافات التى لا يعضدها ولا سند يصححها، فضلًا عن مخالفتها للأدلة المتقررة في الكتاب والسنة، فإن قلت: وكيف تجيب عن الذين يقلون: إن الله أطلق هذا المجيء ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ﴾، فلم يقل: جاءوك في حياتك ولا جاءوك بعد مماتك؟ فنقول: الجواب عن هذا بأنَّ الأدلة لا يجوز فهمها إلا بفهم السلف الصالح، وقد أجمع السلف الصالح على أنَّ المجيءَ المذكور في الآية إنما هو مجيء إلى النبى ﷺ في حياته، وقد أجمعوا على حرمته المجيء له بقصد الدعاء، والاستغاثة به من دون الله، جعله واسطة

بينك وبين الله في التوسل به بعد مماته، وهذا مجمع على بطلانه وحرمته، وأنه سبب من أسباب الشرك بل قد يكون هو عين الشرك المخرج عن الملة بالكليَّة، فإذا دعوت الله عند النبى ﷺ فهذا وسيلة من وسائل الشرك، وإذا دعوت النبىَّ ﷺ فهذا هو الشرك؛، ولذلك فرق بين دعائه والدعاء به، فالدعاء به جعله وسيلة، ودعاؤه هو الشرك المخرج عن الملة بالكلية.

وقد أجمع علماء أهل السنة على أنَّ الدعاء ليس تتحرى إجابته عند قبر أحد كائنًا من الناس كائنًا من كانت منزلته، وما يقال عند قبر: ترياق مجرب، وتلك الخزعبلات الصوفية الوثنية، فهذه كلها خزعبلات لا أساس لها من الصحة، فالذين يعتقدون أنَّ الدعاء عند قبر أحد من الناس أنه أفضل وأحسن وأولى، وأرجى للإجابة، فقد ابتدعوا منكرًا، وأحدثوا طريقًا من طرق الشرك.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله تعالى-:

والأصل في التمائم المنع وقد ... تقرر المنع بنص معتمد

هذه قاعدة، والأصل أنَّ هذا ضابط عن قاعدة؛ وإلا فالقاعدة تقول: «الأصل في المعلقات التي يعتقد فيها جلب الخير، أو دفع الشر المنع».

فالأصل في المعلقات التي يعتقد فيها جلب الخيرات ودفع المضرات المنع، وهذه المعلقات منها ما يسمى: التمائم، وقد عرف العلماء -رحمهم الله- التمائم بتعريفين:-

الأول:- بالحد الجامع المانع.

الثاني:- التعريف بضرب المثال.

أما التعريف بالحد الجامع المناع، فهو عين هذه القاعدة، وهي:-

كل معلق يعتقد الإنسان فيه أنه يجلب خيرًا أو يدفع شرًّا هذا هو تعريف التمائم بالحد الجامع المناع، بغض النظر عن نوعية هذا المعلق، وبغض النظر عن المكان الذي علق فيه أي: سواء علق على الرقبة، أو العضد، أو الساعد، أو

علق في السيارة أو علق في البيت، أو علق على الدابة، فأي معلَقٍ يوضع في أيِّ مكان يعتقد من وضعه أنه يجلبُ الخير، أو يدفع الشر فإنه يسمى تميمةً، والأصل في هذه المعلقات المنع.

وأما التعريف الثاني:- فهو التعريف بضرب المثال، وهو التعريف الجاري على لسان سلف الأئمة وأئمتها؛ لأنه أيسر في فهم المعرَّفِ من تعريفه بالحد الجامع المانع، فإن الإنسانَ لو قال لك: عرِّف لي الصلاة، ثم قمت فصلَّيت أمامه، فحينئذ يتصور حقيقة الصلاة أعظم من تصوره لو قلت له: هي التعبد لله بأقوال وأفعال مخصوصةٍ مفتتحةٍ بالتكبير مختتمةٍ بالتسليم، فالسلف دائمًا - رحمهم الله- يعرِّفون الأشياء بضرب مثال لها، فقال بعض السلف:- إنَّ التمائم هي ما يُوضع على الدواب، وبعضهم يقولون: هي ما يُوضع على الأطفال يتقون به العين وغير ذلك، كما ذكر الإمام محمد في كتاب (التوحيد) وغيره، العلماء - رحمهم الله تعالى:

يقسمون التمائم إلى قسمين:

(التمائم الشركيَّة ـ التمائم من القرآن).

وأما التمائم الشركية، فهي تلك المعلقات التي فيها كتابات وألغاز وأسماء أو استغاثة بشياطين، أو طلاسم لا تعلم، مثل (تم تم تم) وغيرها مما لا يفهم منها شيءٌ -أو خطوط متداخلة – أو حروف لا تفهم، وغالب ما تكون هذه الأحرف، أو الطلاسم، أو الكلام الذي شبه الألغاز غالبًا ما يكون هو تعويذة شيطانية تمليها الشياطين على لسان الساحر، أو الكاهن فيكتب الحجاب على ما تمليه الشياطين عليه، وهذا داخل في قول الله -جل وعلا-: ﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام:١١٢]، وداخل في قول الله -جل وعلا-: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ﴾ [الأنعام:١٢٨]، وهذه قد أجمع العلماء على حرمتها، ولم يخالف فيها أحد من أهل السنة والجماعة ولله الحمد والمنة، فالتمائم الشركية المشتملة على الاستغاثة

بالشياطين، أو كتابات، أو طلاسم أو ألغاز غير معروفة، فهذه قد أجمع العلماء - ولله الحمد- على حرمتها، والأدلة على ذلك كثيرة منها:-

قول الله -جلَّ وعلا-: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر:٣٨]، فهذه الآية دليلٌ على أنَّه لا يجلب الخيرات، ولا يدفع المضرات إلا الله، وأمَّا من السنة فحديث ابن مسعود وغيره يقول النبيُّ ﷺ: «**إنَّ الرقى والتمائم والتولة شرك**»[(١)]،

وفي صحيح الإمام مسلم أيضًا أنَّ النبى ﷺ: «**بعث رجلًا على أنْ يبقينَّ في رقبة بعير قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت**»[(٢)]، والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وقد ذكر طرفًا منها صالحًا الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتاب التوحيد.

وأما القسم الثاني:- فهى التمائم من القرآن، وقولنا: من القرآن لا يلزم أنْ تكونَ من آية أو شيءٍ، لكن العلماء يفرون من قولهم: التمائم الشرعيَّة فلا يقولن تمائم شركية، وتمائم شرعية؛ لأنه لو وصفت بالشرعية لكان ذلك يفيد جوازها، ولكنهم قالوا: تمائم من القرآن، وإلا أحيانًا قد يكتب الحديث، أو يكتب شيءٌ من السنة أو تعويذات شرعية، ولكنَّها تعلق، وهذه النوع من التمائم قد اختلف أهلُ العلم فيه فمنهم من أجازه، وقال: لا حرج فيه، ومنهم من منعه، والذي يترجَّح بالنظر في الأدلة هو المنـع، وهو أنَّه لا يجوز أنْ يعلقَ الإنسان أيَّ تميمة كانت يعتقد فيها أن تجلب الخير، أو تدفع الشرَّ، سواء كانت شركية أو من القرآن.

والدليل على ذلك عدة أمور:-

الأمر الأول:- العموم الوارد في أدلة تحريم التمائم، فإنها لم تفرق بين تميمة

---

(١) أخرجه أحمد (٣٦١٥) ، ابن ماجة (٣٥٣٠) ، وأبو داود (٣٨٨٣) ، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٠٨)

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٥) ومسلم (٢١١٥).

وتميمة، والأصل المتقرر عند العلماء أن «الأصل هو بقاء العموم على عمومه، ولا يخص إلا بدليل»، ومن هذه العموميات قول النبي ﷺ: «إن التمائم والرقى»، فكلمة التمائم جمع دخلت عليه الألف واللام، وقد تقرر عند الأصوليين أن الألف واللام إذا دخلت على المفرد، أو الجمع، أو اسم الجنس أفادته العموم.

ومنها قول النبي ﷺ: «من تعلق تميمة، فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له»[1].

فقوله: «من تعلق» هذا شرط وقوله: «تميمة» هذه نكرة، فهى نكرة في سياق الشرط، وقد تقرر عند العلماء أنَّ النكرة في سياق الشرط تعم، والذي يدلك أيضًا على تحريمها دعاء النبى ﷺ عليه إذ إننا نعلم حرمة الفعل من دعاء الشارع على الفاعل؛ لأنه لو كان أمرًا مكروهًا لما استحق الإنسان أنْ يدعو عليه الشارع، فإذا هذا هو الحق.

الأمر الثاني:- هو لأنَّ من مقاصد الشريعة أنْ لا ينصرفَ القلب إلى شيءٍ لغير الله -جل وعلا-، حتى وإن كان ذلك الشيء شعبةً يسيرةً، ولا يمكن أبدًا أن يعلق الإنسان على يده شيئًا، حتى وإن كان من القرآن إلا ولا بد أنْ تنصرفَ شعبة من القلب على هذا المعلق.

الأمر الثالث:- قالوا أيضًا: إننا لو أجزنا ذلك لكان في ذلك امتهانًا للقرآن؛ لأنه ربما يعلق التميمة على بهيمة وتقوم من هنا ومن هنا؛ والقرآن يسقط وتبولُ عليه وتتروث عليه، فهى عجماء لا تعرف حرمة القرآن، فصيانة للقرآن وحماية لجناب امتهانه نمنع التمائم، حتَّى ولو كانت من القرآن وهذا مخرج على قاعدة سد الذرائع، وكذلك لو علقناها على طفل مثلًا أو شيءٍ فربما يبول، أو يروث عليها الطفل ويتغوط عليها الطفل من حيث لا يشعر؛ لأنه لا يعرف حرمة القرآن، أو ربما يدخل بها الإنسان ولو كان كبيرًا ناسيًا، أو لا يشعر، أو متكلفًا نزعها

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٤٠٤) وابن وهب في جامعه (٦٦٢) وابن حبان في صحيحه (٦٠٨٦) وأبي يعلى في مسنده (١٧٥٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧١٧٢)

دائمًا، فحينئذ لا بد أن نسدَّ هذه الذريعة، ولا يتأتى سد هذه الذريعة إلا إذا قلنا: بمنع التمائم من القرآن؛ فدل على منعها النقل والعقل (الأثر والنظر) كما أسلفنا آنفًا، فالتمائم كلها محرمة سواء كانت من القرآن أو من غير القرآن.

❁ مسألة: هل التمائم شرك أكبر أم شرك أصغر؟

فنقول: النص حكم عليها بأنَّها شركٌ بقوله ﷺ: «**إنَّ الرقى والتمائم والتولة شرك**»[1] وقوله: «**من تعلق تميمة فقد أشرك**»[2]، لكن الدليل لم يميز بين كونه شركًا أكبر أو شركًا أصغر، وبناء على ذلك، فالقول الحق لهذه المسألة هو الرجوع إلى نية معلقها، فإن كان يعتقد أنَّ هذه التميمة هى التى تجلب بذاتها الخير، أو تدفع الشر بذاتها بدون قدر الله -جل وعلا- فهذا شرك أكبر ولا جرم، فاعتقاده أنَّها هى المتصرفة في جلب الخير أو دفع الشر بذاتها، فإنَّ هذا الاعتقاد يوصل العبد إلى الشرك الأكبر، وأمَّا إذا كان يقول: إنَّ الله هو الذي يجلب الخيرات، وهو الذي يدفع المضرات، وإنما أنا أعلق التميمة على وجه السببية فقط، فهذا شرك أصغر؛ إذا هو واقع ولكن وقوعه إما في حفرة عميقة وهى الشرك الأكبر، أو حفرة صغيرة بالنسبة لمن وقع في الشرك الأكبر وهى الشرك الأصغر، فإن كان يعتقد أنَّها هى الفاعلة والمتصرفة بذاتها فشرك أكبرُ، وإن اعتقد أنَّها مجرد سبب فهيَ شركٌ أصغر لسببين:-

الأول:- أنه اعتقد سببًا ما ليس بسبب لا شرعًا ولا قدرًا، كما سيأتينا في قاعدة: -إن شاء الله- «إن كل من اتخذ سببًا لم يدل عليه شرع ولا قدر، فشرك أصغر، وإن اعتقد الفعل بذاته فشرك أكبر».

الثاني:- أن تعليقه بهذه النية وسيلة وذريعة إلى الوقوع في الشرك الأكبر، وقد

---

(١) أخرجه أحمد (٣٦١٥)، ابن ماجة (٣٥٣٠)، وأبو داود (٣٨٨٣)، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٠٨)، والخلال في السنة (١٤٩٤)، وابن حبان في صحيحه (٦٠٩٠)

(٢) أخرجه أحمد (١٧٤٢٢) والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٥٦٣) والحاكم في المستدرك (٧٥١٣)،

تقرر عندنا قاعدة: «أن وسيلة الشرك الأكبر فهى شرك أصغر»، وهذه خلاصة ما نص عليه أهل العلم -رحمهم الله- في باب التمائم.

بقى هنا مسألة خفيفة في تخريج قول سعيد بن جبير (من قطع تميمة من إنسان، كان كعدل رقبة)[1] فكيف هذا؟ قالوا: لأنه لو أنَّ الإنسان بقيت عليه هذه التميمة لربما وقع في الشرك الأكبر، الذي يوبقه والعياذ بالله في النار فيخسر دينه ودنياه، ولكن هذا الرجل جاء وقطع التميمة عنه، فكأنه أعتق رقبته من النار، فقاعدة سد الذريعة يقال فيها من وجهين:-

الجهة الأولى:- سد ذريعة امتهان القرآن وهي التي ذكرت، وسد الإفضاء إلى الشرك الأكبر أيضًا.

والعجيب أنَّ ممن أجاز تعليق التمائم من القرآن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ ولذلك أنا قلت في المنظومة:

واحذر هديت من التمائم مطلقا ... حتى وإن كانت من القرآن
لعمومها أعني النصوص وهكذا ... سد الذريعة هذه وجهان
وكذاك خشيتنا دخولك في الخلا ... فامنع هديت قلائد الشيطان

وأنا سميتها قلائد الشيطان؛ لأنَّ الشيطان هو الذي يوحى لمعلقيها بأنها فيها خير ونفع، فقال الشيخ ناصر العقل وقد قرأتها عليه قال: (لا تقلْ: قلائد الشيطان، غيِّرها قلت: لمَ يا شيخُ؟ قال: لأنه قال بها بعض الصحابة)، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذة العلامة ابن القيم، ففى الحقيقة صدق؛ لأن هذا ليس خلافًا مو جبًا للولاء والبراء لا، وإنما هو خلاف محتمل، وهم يستدلون بقول الله -جل وعلا-: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الإسراء:٨٢]، فهو على أي صورة كان يكون شفاء، وعلى كل فهذا هو الحق الذي دلت عليه الأدلةُ التي ذكرتها آنفًا، والله أعلم.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٣٤٧٣).

هناك بعض المسائل في باب المعلقات من التمائم يجدر بنا التنبيه عليها وقد سُئلت عنها؛ ومنها:-

قد يقول قائل: أنا أعلق التميمةَ ولا أقصد بها شيئًا !!! فنقول له: هذه مجرد دعاوى.

ولتعلم أيها الكريم أنَّ كل فاعل مختار لا يمكن أبدًا أنْ يفعلَ فعلًا، إلا ويكون قبل الفعل نية وقصد وباعث وهمة وعزيمة، فالجنون هو الذي يتصرف تصرفات عن غير سابقِ تصور، وأما العاقل المكلف المختار، فإنه أبدًا لا يقدم على فعله إلا ويسبق هذا الفعل نية وقصد، أنت الآن تسير بالسيارة، فهل يمكنك السير بالسيارة إلا إذا شغلتها وأدرتها بالمفتاح الخاصِّ بها؟ نقول: لا لزامًا أن تشغلَها بمفتاحها، فإذا النية والقصد والباعث والعزيمة هى تشغيلها بالمفتاح، فمعلق التميمة هذا هو في قرارة نفسه لم يعلقها إلا لشيءٍ، فلا يتصور أنْ يسيرَ الإنسان إلى شيءٍ إلا وفيه نية وقصد لهذا الشيء، وهذا ضربًا للمثال ولله المثل الأعلى في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم، وضرب الأمثلة من أفضل الأشياء التي تثبت المعلومة في الذهن، والله أعلم.

مسألة:- هناك شيءٌ منتشر لدى الشباب منه ما هو طبيٌّ ومنه ما هو غير ذلك، ولكن المشكلة أنا سُئلت كثيرًا عن منتجات طبية يعلقونها، بحيث إنها تمسك التوازن (تفريغ الكهرباء) وهذا لم أرها.

وهناك شيء آخر سئلت أنا عنه ورأيته، وهو ما يلبس كالأسورة لمن به مرض الروماتيزم؟ فأقول: هذه ما تخرج عن حد كونها تميمة إلا بشيءٍ وانتبه له، وهي:-

إنَّ التميمة إنما الرابط بينها وبين الأثر المطلوب وهميٌّ، فهذه نُسمى مثل هذا تميمة؛ لأن الإنسان يعلق هذا الخيط وهو يرجو شيئًا، والرابط بين هذا والشيء الذي يرجوه وهميٌّ، فإذا ثبت حسًّا واقعًا بشهادة الخبراء أن الأثر ثابت، فحينئذ تخرج عن كونها تميمة ولا تكون تميمة؛ لأنها من جملة التداوي الذي يعتقد

الإنسان عند تناوله تحقق أثره بإذن الله -جل وعلا-، فالعبرة في التمائم أو المحك في التمائم أنَّ الأنسان يتخيل ويتوهم أشياء سوف تحصل له، فيعلق تميمة ظنًّا منه أن تعليقَها يجلب الخير الذي فاته، أو يدفع الشرَّ الذي يخافه أو يهابه، وهذا مجرد وهم.

لكن إذا علق الإنسان هذه الأسورة، وقد ثبت علمـــــــــيًّا بشهادة الخبراء العارفين بها غير المنتجين لها، فالمنُتِج دائمًا يضفى على منتجة أستغفر الله وكأن الملائكة هى التى صنعته، وهذا هو سبب سعادة البيت وغيرها، فالمنتج لو شهد مائة ألف شهادة لا نقبل شهادته، فلا بد أنْ تعرضَ على الخبراء، ولا أقصد الخبراء الشرعيين لا، وإنما أقصد الخبراء المتخصصين في هذا الطب، فحينئذ يرفعون تقريرهم إلى العلماء حتى يبديَ العلماء بفتياهم بناء على هذا التقرير، فأنا لا أستطيع أنْ أقولَ: إنَّها حرام، ولا أستطيع أن أقول: إنها جائزة إلا إذا أتينا بالمتخصصين وأخبرونا بذلك.

إذًا نبقى على قضية أنَّ الأصل هو المنع.

والشيخ ابن باز الله -يغفر الله له- عرضت عليه هذه المسألة، وقال: (إني جمعت لها الأطباء ولم يبدوا اتفاقًا في مثل ذلك، فأرى أنَّ الأحوط الترك)، ولكن ليس جميع الناس سيتورعون عن مثل هذا، والأخذ بالأحوط فهم يريدون قولًا فصلًا إما حرام أو حلال، والأحوط لا تضعني فيه.

فحينئذ لابد أن نحررَ المسألة، ولا نكتفى بالأحوط في مثل هذه المسألة بل لا بد أنْ نقنعَ الناس، إذا قالوا: إنها تميمة نقول له: أنت تثبت أنَّ هذا المعلق وأثره وهمى، فإذا أثبتته اللجان الطبية المتخصصة فلا نقول حينئذ: وهمى، ولكن بعض الناس قد يعلق مثل هذه الأشياء ولكن قد يكون فعله تشبهًا بلاعب أو ممثل أو، فنقول: الأفعال تابعة للمقاصد والأحكام تختلف باختلاف المقاصد، فإن كان قصده بهذا التعليق يقلد به لاعبًا أو ممثلًا، أو يقلد بها أحدًا معينًا للغرب، فحينئذ تدخل تحت مسألة أخرى، وهو باب عقديٌّ آخر، وهو التشبه إذا كان

قصده مجردَ التشبه، وإذا كان يقصد دفع الشر أو جلب خير، فهذا يدخل تحت باب عقديٍّ آخر يُسمى بالتمائم، فلابد حينئذ أنْ نستفسرَ عن مقصوده بهذا التعليق، ولكن على كل حال إذا كانت من باب التشبه فهي محرمة.

ثم قال الناظم -وفقه الله-:

والأصل في التمائم المنع وقد ... تقرر المنع بنص معتمد
والأصل في الغلو منع يا فتى ... فإنه بلية كما أتى

الغلو عرفه العلماء بأنه:- مجاوزة الحد المشروع.

والغلو له صورتان:

صورة المجاوزة إلى الإفراط -وصورة المجاوزة إلى التفريط، والحق هو الطريق بين الإفراط والتفريط، وهو طريق الوسطيَّة.

والغلو هو من أساسات كل بلاء وقع في هذا العالم، سواء كان في المخالفات العقدية أو المخالفات الشرعية، فإنك لو رأيت إلى أول صور الشرك وقوعًا في بني آدم لوجدت أنَّ السبب والدافع لها هو الغلو؛ ولذلك يقول الإمام محمد رحمه الله: (باب أن سبب كفر بني آدم وتركهم دينهم هو الغلو في الصالحين)؛ ولذلك في النونية:

إن الغلو بلية قد أهلكت ... أمما مضوا في غابر الأزمان

يقول النبي ﷺ: «**إياكم والغلو فإنما أهلك من كان قلبكم الغلو**»، وسبب هذا الحديث أنه أمر الفضل ابن عباس أنْ يلقطَ له حصيات يرمى بها جمرة العقبة، فلقط له حصيات على الصفة التي أخبره بها، فأخذهنَّ النبي ﷺ ثم هزهنَّ في يده

حتى يراها الناس، ثم قال: «بمثل هذه فارموا وإيَّاكم والغلو»[١] حتى في الحصيات، فإذا كان الغلو في الحصاة التي يرمى بها الإنسان قد حذر منه الشارع؛ فلأنْ يكون من الغلو في مسائل العقيدة والشرك والقبور من باب أولى، وإلا فقد كان بنوا آدم سالمين من مسألة الغلو عشرة قرون فيما بين آدم، وبين نوح – عليهما السلام– حتى تُوفي أناس صالحون وهم (ود– سواع – يغوث –يعوق – نسرا) يقول ابن عباس:(هذه أسماء رجال صالحين[٢]، ولكنهم هلكوا في شهر واحد، ففزع الناس على موت علماؤهم فاستغل الشيطان هذه العاطفة والمحبة الكبيرة للصالحين، فقال: تعالوا صوروا لكل واحد منهم تمثالًا، واجعلوا كل تمثال إنسان منهم في مجلسه الذي كان يعبد الله فيه، فإذا دخلتم مجالسهم ورأيتم صورهم نشطتم للعبادة) (خسى هذا الملعون ففرحوا بهذا الحل وفعلوا)، فلما مات أولئك وجاءت القرون المتأخرة جاء الشيطان، وقال: (إن آباءكم وأسلافكم ما نصبوا تلك التماثيل إلا لأنَّهم يستنصرون بهم، ويستمطرون بهم فاعبدوهم فعبدوهم؛ وسبب ذلك هو الغلو في الصالحين وهذا أول سبب شرك بني آدم».

فعبادة النصارى لعيسي عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ بسبب الغلو.

وعبد اليهود عزيرًا بسبب الغلو ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ﴾ [التوبة:٣٠]

و لذلك حذَّر نا الله –جل و علا– من الغلوِّ، و بين أن أهل الكتاب ما وقعوا فيما وقعوا فيه من الشرك والوثنية إلا بسبب الغلو، قال الله –جلَّ و علا–: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ غَيۡرَ﴾ [المائدة:٧٧]، فإذا أعظم المصائب التي ينبغي أن نحذرَ منها، وأن نسدَّ أبوابها هي الغلو.

---

(١)أخرجه أحمد (١٨٥١) ، (٣٢٤٨)، والنسائي (٣٠٥٧) ، (٣٠٥٩) ، وابن ماجه (٣٠٢٩) ، وابن خزيمة في صحيحه (٢٨٦٧) ، وابن حبان في صحيحه (٣٨٧١) ، والحاكم في المستدرك (١٧١١) ،

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

ولذلك ما قدح في صفات الله إلا بسبب الغلوِّ، وما أنكر القدر إلا بسبب الغلو، وما أنكرت حكمة الله في أفعاله إلا بسبب الغلوِّ.

وما وقع الروافض لعنهم الله في أصحاب النبي ﷺ إلا بسبب الغلو، وما عطلت أسماء الله -جل وعلا- إلا بسبب الغلو.

وما خرجت الخوارج إلا بسبب الغلو، ولا اعتزلت المعتزلة إلا بسبب الغلو، ولا تجهمت الجهمية إلا بسبب الغلو.

فالغلو هو آفة عظيمة ومهيع كبير جدًّا إذا وقع الإنسان فيه، فناهيك عن المخالفات التي سيقع فيها.

ولذلك من صفات هذه الأمة الوسطية، قال الله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وسوف تأتينا -إن شاء الله- قاعدة خاصة بالوسطية، فالوسطية هي حزام أمان من الوقوع في أحد طرفي النقيض إما إفراط وإما تفريط، واعلم -وفقك الله- أنَّ الشيطان لا يهمك تزيد أو تنقص المهم أن تجانبَ منهج الوسطية، فهو مقصده وهمه الشاغل أن يحرفَك عن هذا الطريق بأي سبيل، فما دمت سائرًا على هذا الطريق، فهذا يغضبه فهو يريد أن يحرفَك، إما إلى الزيادة والإفراط، أو إلى النقص والكسل والفتور والتفريط، وكلا طرفي قصد الأمور ذميم.

ولذلك تجد أنَّ عقائد أهل السنة والجماعة دائمًا تسلك مسلك الوسطية بين الفرق، فتجد الفرقة الأولى أخذت بطرف العصا، والثانية أخذت بالطرف الآخر، وأهل السنة هم الذين أخذوا بأطراف الأدلة كلها؛ لأنَّ الوسطية تحتم عليهم الجمع بين الأدلة.

فحبب علينا أنْ نحذرَ الحذر الكبير من مسألة الغلو، وهذا نحن ندع الله -جل وعلا- في كل صلاة من صلواتنا في كل ركعة ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، وهذا هو صراط الوسطيَّة، صراط ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ

وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [النساء:٦٩]، ثم قلنا: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة:٧] وهم اليهود الذي أفرطوا ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة:٧]، وهم النصارى الذين فرطوا، فإذا هذا دعاء عظيم ينبغى للعبد عند قراءته أن يستشعرَ أنه يدعو ربه الآن أن يثبتَه على هذا الصراط الذي آخره جنة عرضها السماوات والأرض، فلتحذر يا عبد الله من الغلو؛ ولذلك جميع الأفعال التى تجدونها في المقابر إنما وراءها ذلك الخسيس الملعون الشيطان السبب الإبليسي الملعون الذي يقال له: الغلو.

ولذلك حرم التصوير حتى لا يؤديَ يوم من الأيام من عبادة هذه الصورة، وحرمت التماثيل لهذا السبب، وحرمت الصلاة في المقابر أيضًا لهذا السبب، وحرمت كتابة الأسماء وتجصيص القبور ورفع بناء القبر إلا مقدار الشبر فقط كل هذا بسبب هذا الغلوِّ، نسأل الله أن يعافيَنا من هذه البلية العظيمة.

ثم قال الناظم وفقه الله:

والـزم هـديت الرشـد منهج الوسـط فإنـــه الـــنهج الرشـــيد لا شـــطط

هذه هى القاعدة التى ذكرتها قبل قليل، ونصها يقول: «أهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة كوسطية الأمة بين الأمم»، وهى قاعدة لا يمل الإنسان من شرحها، ولا من تكرارها؛ لأنها هى طريق نجاته من هذه الفخاخ الشيطانية التى بعتر ض بها في طريقنا، وسيرنا إلى الله -جل وعلا-، وأصل هذه القاعدة قول الله -جل وعلا-: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة:١٤٣] الآية، فالأمة الإسلامية وسط بين الأمتين المغضوب عليها وهم اليهود والضالين وهم النصارى، وهذا يعرفه من يعرف عقائد المسلمين مقرونة بمعرفته بعقائد اليهود والنصارى، فاليهود معروف عنهم جانب الغلو والإفراط في كثير من عقائدهم، والنصارى معروف عنهم التفريط والتساهل، أن ضربت من قبل في كشف الشبهات مثالين:-

عقيدتنا في عيسي بن مريم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ:-

أمَّا اليهود فيعتقدون أنه كذاب وابن بغي، والعياذ بالله لعنهم الله.

وأما النصارى فإن عندهم قضية إفراط في عقيدتهم في عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ حتى قالوا: هو الله، أو ابن الله، أو ثالث ثلاثة، فعبدوه من دون الله -جل وعلا-.

فإذا لا اليهود أصابوا ولا النصارى أصابوا.

فجاء المسلمون، فقالوا كلمتين هي حقيقة الوسطية، فقالوا: عيسى عبد الله ورسوله فهذا هو عيسي عندنا، فهو عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عبد الله ورسوله، قال الله -جل وعلا-: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة:٧٥]، وقال الله أيضًا، ﴿وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة:٧٢]، وقال الله -جل وعلا-: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ﴾[المائدة:١١٦] إذا هو رسول وعبدٌ، ولا تظن أنَّ العبودية وصف ذم لا إنما عبودية الله من أعظم أوصاف العبد التى يتصف بها، أعظم من اتصافه بوسامته وجماله، وأعظم من اتصافه بماله ومنصبه، أعظم من اتصافه بحسبه ونسبه، فمنْ أعظم الأوصاف التى يتحلى بها العبد ويتشرف بها أنه عبد لله؛ ولذلك وصف الله به نبيه ﷺ في أشرف وأعلى مقامات محمد ﷺ، وهي ثلاث مقامات:-

١-في مقام القرآن ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان:١].

٢-في مقام الاسراء ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء:١].

٣-وفي مقام الدعوة ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن:١٩] المقصود به محمد ﷺ.

فإذا هذه عبودية خاصة الخاصة على منهج أهل السنة لا على منهج الصوفية،

فقولهم: (أهل السنة) إنه عبد الله رد على النصارى الذين قالوا: هو الله، (ورسوله) رد على اليهود لعنهم الله، وهذه الوسطية العامة انبثقت منها وسطية صغيرة تسمى (الوسطية الخاصة):- وهى أن الله قضى كونًا أنَّ أمة محمد ﷺ سوف تفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كل هذه الفرق في عقائدها، إما أنْ تأخذ بطرف العصا الأيمن أو تأخذ بطرف العصا الأيسر، ولكن هناك فرقةٌ واحدةٌ فقط دائمًا تمسك بوسط العصا، وهى فرقة أهل السنة والجماعة، فإذا نقول: (إن أهل السنة وسط بين فرق الأمة كوسطية الأمة بين الأمم).

فكما أنَّ الأمة وسط بين أمة اليهود والنصارى، فكذلك أهل السنة وسط بين فرق الأمة الإسلامية كوسطية الأمة الإسلامية بين سائر الأمم، وأضرب لك أمثلة على هذه الوسطية:-

في قضية العبادة مثلًا العبادة عند المرجئة مبنية على الرجاء فقط، فهم لا يعبدون الله إلا بالرجاء؛ ولذلك سموا مرجئة.

فعندهم دائما ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ [البقرة:١٧٣] نعم هو غفور رحيم، ولكن لا يذهبون للأخرى ﴿شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ هم يقفون عند الأولى فقط، ويقولون: (الله حيىٌّ سِتير) (العفو الغفور) دائمًا لا ينظرون إلا إلى نصوص الرجاء التى توجب الترغيب، ولكنهم يتركون نصوص الوعيد؛ فلأن المرجئة أخذوا بأدلة الوعد فقط سموا مرجئة.

بينما قابلهم طائفة أخرى لا تأخذ إلا بالطرف الأخرى، وهى أدلة الوعيد والزجر والتهديد والتكفير والتبديع، والتخويف والنار، ولكن لا يذهبون للأخرى (غفور رحيم) (رءوف رحيم) لا يذهبون لهذه، فسموا بالوعيدية، وإذا أطلقنا الوعيدية في باب أسماء الأحكام والدين، فنعني بهم الخوارج والمعتزلة، أهل السنة والجماعة أخذوا بالطريق الوسط.

وتتحقق الوسطية بأخذ الأدلة من هنا (الوعد)، ومن هناك (الوعيد) جميعًا، ونمزج بينهما، فنعبد الله -جل وعلا- بـــــــ(الرجاء، والخوف).

فمن أراد أنْ تستقيمَ عبادته لله -جل وعلا-، فليعبده بهذين الأمرين أنْ يعبدَ الله راجيًا وخائفًا.

ولذلك مدح الله عباده المؤمنين في ذلك بقوله: ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ [الأنبياء:٩٠] رغبًا بأدلة الرجاء، ورهبًا بأدلة الوعيد، وقال الله -جل وعلا-: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر:٩] ﴿يَحْذَرُ ٱلْآخِرَةَ﴾ لقراءته أدلة الوعيد، ﴿وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾؛ لقراءته وعلمه بأدلة الوعد، وهذا هو حزام الأمان من الوقوع في أحد الطرفين.

وهذه هي وسطية أهل السنة والجماعة، والأمثلة في ذلك كثيرة، ولي رسالة مختصرة في بيان (وسطية أهل السنة والجماعة بين فرق الأمة)، ذكرة فيها قرابة ستة عشر مثالًا أو سبعة عشر مثالًا، يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في الواسطيَّة فيما معناه:

(فأهل السنة والجماعة وسط بين فرق الأمة كوسطية الأمة بين الأمم، وهم وسط في باب الصفات بين المعطلة والممثلة، ووسط في باب القدر بين الجبرية والقدرية.

ووسط في باب أسماء الأحكام والدين بين المرجئة والوعيدية.

ووسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين النواصب والروافض)، أو كما قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه.

وهكذا إذا صار الإنسان على هذ المنهج السلف السليم الصحيح، فإنه -إن شاء الله- لنْ تزل قدمه على الصراط المستقيم يوم القيامة؛ لأنَّ المشيَ على الصراط الذي سينصب على ظهراني جهنم هو كنتيجة لاختبارك في السير على طريق الوسطية في هذه الدنيا، فمن سار على طريق الوسطية ولم يحد يمينًا ولا شمالًا، فإنَّ قدمه سوف تمشى على ذلك الصراط الذي هو أدق من الشعر، وأحد من السيف، ولن يسقطَ لا يمينًا ولا شمالًا، وأما من هوت به الشبهات وأبعدت به الشهوات فأبعدته يمينًا وشمالًا، فإنه سوف تزل قدمه عن الصراط المستقيم

يوم القيامة.

ولتعلم أنَّ الأشاعرةَ دائمًا مرجئة؛ ولذلك إذا قلنا: المرجئة، فنعنى بهم (الجهمية اتباع الجهم بن صفوان - والأشاعرة أتباع أبى الحسن الأشعري – والماتوريدية أتباع أبى منصور الماتوريدي – والكُلابية أتباع محمد بن سعيد بن كُلاب)، أما الوعيدية فنعنى بهم (الخوارج – والمعتزلة)، وفي باب القدر، نقول: جبرية ونعنى بهم (الجهمية – والأشاعرة)، نسميهم في باب القدرية؛ لأنهم يعتقدون أنَّ العبد مجبورٌ على فعله ولا اختيار له.

والقدرية هم المعتزلة في باب القدر، ولكن جرت عادة العلماء أنَّهم يسمونهم قدرية.

قد يقول قائل: إن أعلق التميمة ولا أقصد بها شيئًا، فنقول له: كذبت، لتعلم أيها الكريم أن كلَّ فاعل مختار لا يمكن أبدًا أنْ يفعل فعلًا، إلا ويكون قبل الفعل نية وقصد، وباعث وهمة وعزيمة، فالجنون هو الذي يتصرف تصرفات عن غير سابق تصور.

وأما العاقل المكلف المختار، فإنه أبدًا لا يقدم على فعله إلا ويسبق هذا الفعل نيةٌ وقصدٌ، أنت الآن تسير بالسيارة، فهل يمكنك السير بالسيارة إلا إذا شغلتها وأدرتها بالمفتاح الخاص بها؟ نقول: لا لزاما أنْ تشغلها بمفتاحها، فإذا النية والقصد والباعث والعزيمة هي تشغيلها بالمفتاح.

فمعلق التميمة هذا هو في قرارة نفسه لم يعلقها إلا لشيءٍ، فلا يتصور أن يسيرَ الإنسان إلى شيءٍ إلا وفيه نية، وقصد لهذا الشيء، وهذا ضربًا للمثال، ولله المثل الأعلى في السماوات والأرض وهو العزيز الحكيم، وضرب الأمثلة من أفضل الأشياء التي تثبت المعلومة في الذهن، والله أعلم.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله تعالى:

والأصـل في الأيمـان أن لا يحلـف بغيـــره ســـــبحانه فلتعـــــرف

وهذه قاعدة متفق عليها بين أهل السنة والجماعة -رحمهم الله-، وهي قاعدة أهل السنة في باب الأيمان، فاليمين من جملة العبادات التي لا يجوز أن تصرفَ، ولا أنْ تعلقَ ولا أن تعقدَ بغير الله -جل وعلا-، فلا يجوز للإنسان أنْ يحلفَ بمخلوق كائنًا من كان، حتى وإن علت رتبة هذا المخلوق، حتى وإن كان من أعلى الرتب عند الله -جل وعلا- وهم الملائكة أو الأنبياء والصالحون، فكل هؤلاء لا يجوز للعبد أنْ يحلفَ بهم، فكما أنه لا يجوز أن يصليَ للمخلوق، فكذلك لا يجوز أنْ يحلف بالمخلوق، وكذلك أنه لا يجوز أن يدعو المخلوق، فكذلك لا يجوز أن يحلفَ بالمخلوق؛ لأن هذه كلها مسائل عبادية، وقد تقرر فيما سبق من قاعدة: «أن العبادات حق صرف محض لله -جل وعلا- لا يجوز أنْ تصرفَ لا لملك مقرب، ولا لنبي مرسل، ولا لولي صالح»، وعلى ذلك انعقد الإجماع فقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الحلفَ عبادة لا يجوز أن تعقدَ إلا بالله أو صفة من صفاته، بالله أن تقول:- والله – بالله – تالله – والرحمن – العزيز – والحكيم، وصفة من صفات الله، كأن تقولَ:-

وعزة الله – ورحمة الله – ووجه الله – وغيرها من الصفات الثابتة

فالصفات يجوز الحلف بها كما وردت بذلك السنة، وقد كان أكثر حلف النبي ﷺ أنْ يقول: «**والذي نفسي بيده**»، وهذه صفة من صفات الله -جل وعلا- ، والدليل على ذلك غير الإجماع أنَّ النبي ﷺ نهى عن الحلف بغير الله، فقال ﷺ: «**لا تحلفوا بالأوثان ولا بالطواغيت**»[1]، وقال ﷺ: «**لا تحلفوا بآبائكم، من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**»[2]، وقال ﷺ: «**من حلف بالأمانة فليس**

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، (٣٨٣٦)، (٦١٠٨)، (٦٦٤٦)، (٦٦٤٨)، (٧٤٠١) ، ومسلم (١٦٤٦).

منا»[١]، وقال ﷺ: «من حلف فقال في حلفه: واللات والعزَّى، فليقل: لا إله إلا الله»[٢]، وقال ﷺ: «من حلف بغير الله، فقد كفر أو أشركَ»[٣]،

وفي حديث قتيلة رضي الله عنها أن رجلًا جاء إلى النبيِّ ﷺ، وقص عليه رُؤيا، فقال: يا رسول الله رأيت اليهود في المنام، فقلت: نعم القوم أنتم لولا أنكم تقولون: عزيز ابن الله فقالوا لى: وأنتم نعم القوم لولا أنكم تقولون: والكعبة، قال: فمررت على ملأ من النصارى، فقلت: نعم القوم أنتم لولا أنكم تقولون: المسيح ابن الله، فقالوا: وأنتم نعم القوم لولا أنكم تقولون: والكعبة، فنهاهم النبى ﷺ أن يحلفوا بذلك، وأمرهم أن يقولوا: ورب الكعبة،[٤] فإذا كل مخلوق لا يجوز الحلف به بغض النظر عن منزلته، وعلو رتبته عند الله، وبغض النظر عن عباداته، وهذا متفق عليه بين أهل السنة.

ولكن يكدر على هذا الاتفاق رواية تنسب إلى الإمام أحمد رحمه، وهي رواية في نسبتها إليه نظر، وقد ضعفها كثير من الحنابلة، ولكنها تنسب إلى الإمام أحمد وهو أنه يجيز الحلف بالنبيِّ ﷺ، حيث نسب إليه رحمه الله أنه قال: (أما النبى يجوز أن يحلف به خاصة)، ولكن هذه الراية مردودة بالأحاديث الكثيرة، وعندنا ابن جرير الطبري رحمه الله قاعدة في مسألة الإجماع، وقد ارتضاها جمع من أهل العلم، وهى أنه إذا انعقدت كلمة عامة الأمة، وكان مستند إجماعًا دليلًا متواترًا، وخالف في ذلك الواحد والاثنان، فإن مخالفتهم لا تبطل الإجماع، وبناء على هذا القول، فنقول: هذا متفق عليه بين أهل السنة، فضلًا على أنَّ هذه الرواية قد

---

(١) أخرجه أحمد (٢٢٩٨٠)، وأبو داود (٣٢٥٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٣٦٣)، والحاكم في المستدرك (٧٨١٦)

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٦٠) ا(٦١٠٧)، (٦٣٠١)، (٦٦٥٠)، ومسلم (١٦٤٧).

(٣) أخرجه أحمد (٤٩٠٤)، (٥٣٧٥)، (٥٥٩٣)، (٦٠٧٢)، (٦٠٧٣)، والترمذي (١٥٣٥)، وأبو داود (٣٢٥١)، وعبد الرزاق في مصنفه (١٥٩٢٦)،

(٤) أخرجه أحمد (٢٧٠٩٣)، والنسائي في المجتبى (٣٧٧٣)، وفي السنن الكبرى (٤٦٩٦)، (١٠٧٥٦)، (١٠٧٥٧)

ضعفها أكثر أهل العلم رحمهم الله تعالى، ويشكل علينا في هذه المسألة شيء آخر وهي ما في الصحيح أن النبي ﷺ جاءه رجل من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوي صوته ولا يُفقه ما يقول حتى دنا فإذا يسأل عن الإسلام، فقال النبي ﷺ: «خمس صلوات في اليوم والليلة» قال: هل عليَّ غيرها؟ قال: «لا إلا أن تطوع»، وذكر له رسول الله الصيام والزكاة ثم قال: هل عليَّ غيرهنَّ؟ قال: «لا إلا أن تطوع» فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا، فقال النبي ﷺ: «أفلح وأبيه إن صدق» وفي الرواية الأخرى «أما وأبيك لتنبئن»[1].

وهذه مشكلة كثيرة والأحاديث بذلك قد صحت، فقد يقول قائل: كيف تقولون: إن الحلف بغير الله ممنوع وهنا النبي ﷺ قد حلف بوالد هذا الرجل؟ نقول: قد اختلفت مسالك أهل العلم رحمهم الله في الاستدلال بهذين الحديثين، بهاتين الروايتين:-

الجواب الأول:- ذكره الإمام الخطابي رحمه الله في معالم السنن على شرحه على أبي داود قال: إن هذا مما يجري به اللسان ولا يراد به قصد العقد، أي: أن هذا مما يجري على ألسنة العرب من غير أن يقصدوا به حقيقة اليمين، كما كان يجري على لسانهم ثكلتك أمك.

ولكن هذا ورد ولكنهم لا يريدون حقيقته، مثل قول النبي ﷺ لزوجته صفية لما قالوا: إنها قد حاضت قال: «عقرا حلقا»[2] وهذا كله دعاء، ولكنه لا يراد به حقيقته وإنما هو مما يجري على ألسنة القوم من غير أن يقصدوا حقيقته، وكذلك قول النبي ﷺ لبعضهم: «تربت يداك»[3] أي: لصقت يداك بالتراب من شدة الفقر، وهذا دعاء ولكنه لا يراد به حقيقته، فكذلك قوله ﷺ: «أما وأبيك لتُنبَئن» و«أفلح وأبيه إن صدق» فيقال فيه أنه مما يجري على اللسان ولا يراد به حقيقته، وهذا

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦)، (١٨٩١)، (٢٦٧٨)، (٦٩٥٦)، ومسلم (١١).

(٢) أخرجه البخاري (١٧٥٧)، (٤٤٠١)، ومسلم (١٢١١).

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦)، من حديث أبي هريرة.

الجواب كأن فيه شيء من الضعف وقد ضعفه جمع من أهل العلم رحمهم الله وعلى رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

الجواب الثاني:-

قالوا: إن هذا من باب التصحيف كما هو معلوم أن التصحيف هو تغيير مبنى الكلمة، فيتغير معناها تبعًا لتغير مبناها كما قاله علماء المصطلح، فالأصل أنك لو كتبت «**وأبيه**» **أو** «**أفلح وأبيه**» لصار لها (سنه) ثم (الهاء) وكان أهل الكتاب في السابق لا ينقطون الكلام، فلو كتبت الله بجوارها لو جدت أن وأبيه مع الله تختلف فقط في طول (السنة) فقط، فلما النقط نقطت كذلك فإذا هي تصحيف، ولكن لا يخفى على الباحث المنصف أنَّ هذا أيضًا فيه نوع تكلف.

الجواب الثالث:-

قال بعض أهل العلم: إن هذا أصلًا كان قبل النسخ، أي: قد كان في السابق تركت العرب على لسانها ثم نسخ ذلك بالأحاديث الواردة في تحريم الحلف بغير الله -جل وعلا-، وهذا جواب بعض أهل العلم، وقد وضعه بعضهم عمدة في الإجابة عن هذا الإشكال، ولتعلم أيُّها القارئ الكريم أنَّ المسألة مسألة عقيدة ومسائل العقائد لا يدخلها النسخ، فالحلف بغير الله لا يجوز في كل الشرائع، فالعقيدة لا يدخلها النسخ.

الجواب الرابع:-

وهو أصح الأجوبة على الإطلاق أنها ألفاظها شاذة، فأما قوله: «**أفلح وأبيه إن صدق**»، فإن أصحاب مالك قرابة العشرة وكلهم من الثقات كلهم يروونه عن الإمام مالك عن الزهري قول النبي ﷺ: «**أفلح والله إن صدق**» إلا واحدًا وهو ثقة هو الذي يرويه بقوله: «**أفلح وأبيه**» مع أنه نفسه في طريق آخر قال: «**والله**» فهذا يدلك على أن هذا الثقة قد قال شيئًا قد خالف به الثقات، وقد تقرر في القواعد أن الثقة إذا جاء بشيءٍ يخالف رواية الثقات، فروايته تعتبر شاذة وكذلك في الحديث

الثاني في الرواية الثاني «أما وأبيك»، فإذا هذا هو أصح الأجوبة.

والمعروف أنَّ الشاذ قسم من أقسام الضعيف، وهذا هو الجواب الذي ارتضاه الشيخ عبد العزيز -غفر الله له- وارتضاه قبله شيخ الإسلام ابن تيمية، وارتضاه الشيخ محمد بن عثيمين أيضًا في بعض كتبه، وقالوا: إن هذه ألفاظ شاذة؛ لأن الثقات من أصحاب مالك يروونه «أفلح والله» إلا ثقة واحد يرويه «وأبيه» مع أنه في طريق آخر رواه «والله»، فهذا دليل على أنَّ هذه لفظة شاذة.

❁ مسألة: ما كفارة من حلف بغير الله؟

نقول: لقد أجمع علماء الإسلام على أنَّ هذه اليمين لا كفارة لها إلا قول لا إله إلا الله.

سؤال:- لماذا لا يكون لها كفارة؟ نقول: لأنَّ الكفارة إنما تكون في اليمين المنعقدة، واليمين بغير الله أصلًا لم تنعقد بإجماع العلماء أنها لا تنعقد اليمين بغير الله -جل وعلا-، فحيث لم توصف بالانعقاد فلا تكون فيها كفارة، فلا كفارة إطعام ولا كسوة ولا كفارة فيها، وإنما كفارتها أن يقولَ: «لا إله إلا الله»، وبرهان ذلك قول النبي ﷺ: «من حلف فقال في حلفه: واللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله»،[1] والمناسبة هنا بقوله: لا إله إلا الله بعد الحلف بغير الله؛ لأن حلفه هذا لا يخلو من حالتين:-

إما أن يكون قد أوقعه في الشرك الأصغر، وإما أن يكون قد أو قعه في الشرك الأكبر، وكلا الدعاءين علاجهما التوحيدي «لا إله إلا الله»؛ لأنه إن كان قد وقع في الشرك الأصغر، فإن كلمة التوحيد ترمم هذا الكسر وهذا الخرق الذي وقع في إيمانه، وإن كان قد وقع في الشرك الأكبر فإنها علامة دخوله في الإسلام مرة أخرى.

---

(١) سبق تخريجه.

ومن أمثلة الحلف بغير الله تعالى:

كالحلف بالحياة (وحياتك وحياتي) وكالحلف بـالكعبة – والعيداروس – والسيد البدوي- والعيش والملح- وغيرها من المخلوقات، فكل هذا يدخل تحت الحلف بغير الله.

ومن الطرائف التى تذكر كنت في محاضرة أبين لهم أنَّ الحلف بغير الله شرك ومحرم، وبعد ذكر الأدلة وكلام أهل العلم حتى اقتنع الموجودون من الناس بهذا الأمر، فقام واحد منهم أخذته الحماسة، وقال: خلاص يا شيخ (والنبي ما عاد نحلف بغير الله).

الشاهد أن هذا مما يجري على اللسان.

وحكم الحلف بغير الله قسمه العلماء إلى قسمين:

الأول: – أن يكون محكومًا عليه بأنه شرك أصغر.

الثاني:- أن يكون محكومًا عليه بأنه شركٌ أكبر.

ويكون شركًا أصغر إذا لم يصاحب الحلف تعظيم كتعظيم الله -جل وعلا-، مثل هذا الرجل الذي ذكرنا طُرفته فهو يجري على لسانه من غير أن يقصد تعظيمًا معينًا، ويكون شركًا أكبر إذا صاحب حلفه تعظيم كتعظيم الله -جل وعلا-، وإن كثيرًا من عباد القبور الآن يحلفون بغير الله -جل وعلا- معظمين للمحلوف به أعظم من تعظيمهم الله، بدليل أنهم إذا أراد أن يكذبوا في أيمانهم فإنهم لا يجدون أحسن من أن يحلفوا بالله، وأما إذا أراد أن يبرَّ في يمينه وأن يبينَ لك أنه مخلص وأنه صادق، وأنه قد بلغ الرتبة العالية في الصدق والأمانة، فإنه يحلف بوليه الذي يطوف حول قبره وينذر له ويسجد ويركع له، وهذا دليل على أنَّ الحلف بغير الله عند هؤلاء قد بلغ مرحلة أعظم من كونه تعظيمًا كتعظيم الله، فإذا الأصل أن الحلف شرك أصغر إلا إذا صاحبه تعظيم كتعظيم الله فيكون شركًا أكبر.

مسألة:- جاء عن ابن مسعود قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «لأن أحلف بالله كاذبا أحب

إليَّ من أنْ أحلف بغيره بارًّا أو قال صادقًا»،[1].

فنقول: كونه يحلف بالله كاذبًا معصية، ولا تخرج عن كونها كبيرة أو أنها محرمة من جملة المحرمات، ولا جرم أنَّ المعصية أخف من الشرك؛ لأن المحرمات تتفاوت فأعظم المحرمات على الأطلاق هو الشرك وما دونه، فهو أخف منه باعتبار نسبته إليه.

❁ مسألة:- قسم العلماء - رحمهم الله- الأيمان إلى ثلاثة أقسام:-

١ - القسم الأول اليمين اللغو:- وهى تلك اليمين التى تجري على لسان الإنسان هكذا من غير أن يرتبطَ بلسانه قلبه، أي: من غير أن يقصد عقدها، وهى قول الرجل في بيته: (بلا والله – ولا والله) وهذه غالبًا ما تجري على الألسنة، فتقول مثلًا: (والله لن نذهبنَّ – والله تأكل معنا اليوم – والله تأتينا وتشرفنا اليوم- والله لأذهبنَّ) فمثل هذا غالبًا يمين لغو، ولا كفارة فيها ولله الحمد والمنة، والدليل على ذلك قول الله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة:٢٢٥]، وهذا القسم الأول.

٢ – اليمين المنعقدة:- وهي المرادة بقول الله -جل وعلا-: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ [المائدة:٨٩] وعقدتم أي: قصدتم وأردتم بقلوبكم إرادة مدلولها، وهذه اليمين المنعقدة يشترط لها ثلاثة شروط.

فلا تكون اليمين منعقدة إلا إذا توفر فيها ثلاثة شروط:

الشرط الأول:- أن تكون منعقدةً بالله أو صفة من صفاته كما بيناه آنفًا.

الشرط الثاني:- أن تكون على مستقبل.

الشرط الثالث:- أن يكونَ هذا المستقبل أمر ممكن تحصيله، فلو اختل واحد منها لا تكن يمينًا منعقدة، فقول: أن يكون الحلف بالله -جل وعلا-، أو

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه (١٢٢٨١) ، وعبد الرزاق في مصنفه (١٥٩٢٩) ، والطبراني في المعجم الكبير (٨٩٠٢) ، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ٢٦٧)

صفة من صفاته؛ لأننا نقول: إن أيمان المشركين غير منعقدة.

والثاني من الشروط: أن يكون على مستقبل وهذا الشرط يخرج الحلف عن الأمر الماضي؛ لأنه الأمر الماضي لا كفارة في الحلف عليه؛ لأنك دائر بين أمرين: إما أن تكون بارًّا، وإما أن تكون كاذبًا، فإن كنت كاذبًا فهي اليمين الغموس والعياذ بالله وهي أن يحلف الإنسان على أمر مضى يعلم أنه كاذب فيه، وإن كنت بارًّا فالحمد لله فلا كفارة عليك حينئذ، فلا بد في اليمين المنعقدة أن تكون على مستقبل.

الشرط الثالث: أن يكون هذا المستقبل أمر ممكن، وبناء عليه لو حلف الإنسان على أمر مستقبل تعجز عنه قدرة البشر، فإنه حينئذ تكون لغوًا غير منعقدة، كأن يقول: والله لأنقلن هذا الجبل من مكانه وهذا لا يمكن أبدًا، وهذا تعجز عنه قدرة البشر، أو يقول: والذي نفسي بيده لأصلين العصر على سطح المريخ، وهذا أمر مستقبل ولكن اختل شرط فنقول: لا كفارة عليه وعليه أن يتوب ويستغفر فقط ولا يعود لمثل هذا، ولم نقل له بالكفارة؛ لأن الكفارة لا تكون إلا في اليمين المنعقدة ولا تنعقد اليمين إلا بهذه الشروط الثلاثة.

قد يسأل البعض عن كفارة اليمين؟

كفارة اليمين أصلية وبدلية

أما الأصلية:- فمخير للإنسان فيها بين ثلاث خصال:-

الخصلة الأولى: في قوله تعالى: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة:٨٩]، وعندنا قاعدة في الفقه من أول الفقه إلى آخره تقول: «الإطعام في الكفارات نصف صاع» فلا كفارة صاع أبدًا، والصاع يجب في الفطر (زكاة رمضان) فقط، وأما في غير الفطر مثل:- كفارة الإطعام في الظهار – أو كفارة الإطعام في الجماع في نهار رمضان – أو كفارة الإطعام في اليمين – أو كفارة الإطعام في النذر المعجوز عن تطبيقه)، فكل هذه الكفارات نصف صاع، وحتي الكفارة في إفطار الكبير أو

المريض الذي لا يرجى برؤه في رمضان، فهذه قاعدة: «الكفارة دائمًا نصف صاع»، وقاعدة ثانية «كل كفارة فيها إطعام» فالمقصود به والمراد قوت أهل البلد، فما اعتاده أهل البلد من قوتهم فإنه هو الذي تطالب به.

ثم قال الله -جل وعلا- في الخصلة الثانية: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ﴾ [المائدة:٨٩]، والمراد بها كسوة تصح بها الصلاة مثل -(سروال - وفانيليا) مثلًا أو (ثوب).

ثم قال الله: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة:٨٩] وكل تحرر في كفارة فيشترط فيه الرقبة المؤمنة في أصح قولي أهل العلم رحمهم الله تعالى.

وهذه الخصال الثلاث أنت مخير فيها فهي داخلة تحت دائرة الواجب المخير، فإن عجزت عن ذلك فتنتقل إلى بدل هذا الأصل وهو:- صيام ثلاثة أيام، والصحيح أن تكون متتابعات، وهي وإن كانت قراءة آحاديه شاذة إلا أن المتقرر عند العلماء أن القراءة الآحاديه حجة إذا صح سندها لصحابي، وهذه القراءة قد صح سندها لابن مسعود فتكون معمولًا بها، وهكذا شأن الصيام في الكفارات كله، فالصيام في الكفارات لا بد أن يكون متتابعًا.

وأنبه لهذا الأمر حيث نجد أن بعض الناس يفزع إلى الصوم قبل التأكد من عدم قدرته على هذه الخصال الثلاث وهذا خطأ؛ لأن المتقرر عند العلماء أنه لا يجوز أن يصار إلى البدل إلا إذا تعذر الأصل فإذا تعذر الأصل يصار إلى البدل.

القسم الثالث من أنواع الأيمان:- هو اليمين الغموس:- وسميت بذلك لسببين:- أنها تغمس صاحبها في الإثم - وتغمسه في جهنم.

فكفارتها غمسه في جهنم والعياذ بالله تعالى، ولا يستهان بغمسه واحدة في النار والعياذ بالله ففي الحديث: **«ويؤتى بأنعم أهل الدنيا من أهل النار فيغمس غمسه في جهنم فيقال: يا ابن آدم هل مر بك نعيم قط، هل مر بك خير قط؟ فيقول: لا يا رب»**،[1]

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٠٧)، وابن ماجه واللفظ له (٤٣٢١).

وإنها دليل على الاستخفاف بالله -جل وعلا-؛ لأن الله يعلم أنك كاذب فكونك تجعل الله أهون السامعين أو أهو الناظرين إليك، فهذا دليل على ضعف الإيمان في قلبك بهذا الرب العظيم.

❁ مسألة :- هل في اليمين الغموس كفارة؟

فيه خلاف بين أهل العلم وأصح الأقوال لا كفارة فيها، والذي اختل في اليمين الغموس حتى تخرج عن دائرة الكفارة أنها ليست على أمر مستقبل وإنما هي على أمر ماض.

❁ مسألة :- لو حلف الإنسان على شيء مضى يعتقد صدق نفسه فيه، ثم يتبين له بخلافه هل عليه كفارة؟

مثاله: أن تُسأل أين أبوك؟ فتقول: في البيت وتحلف وتقول: والله إن أبي في البيت وأنت حلفت؛ لأن هذا الوقت جرت عادة أبيك أنه يكون في البيت، ثم يتبين لك بأخرة أنه في المسجد مثلًا، فحينئذ هل تلزم أنت بالكفارة؟ نقول: فيه خلاف بين أهل العلم وأصح الأقوال ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنه لا كفارة على قائلها؛ لأنه حلف على شيء يغلب على ظنه صدقه فيه، فإذا هو عامل بغلبة الظن، وتقرر عند العلماء أن «غلبة الظن كافية في التعبد والعمل»، فمن غلب على ظنه شيء فإنه لا يؤاخذ.

❁ مسألة :- أجمع علماء الإسلام على استحباب التقليل من الأيمان:

وتخصيصيها المحتاج إلى تأكيدها من الأمور العظيمة الكبيرة، فالأيمان لا ينبغي أن تكون من ديدن الإنسان في كل أمر حتى يأتي العبد في الأمور البسيطة ويقول مثلًا: والله لألبسن نعالي، والله لألبسن ثوبي، والله لأذهبن لفلان، فكل شيء والله والله فإن كثرة الأيمان دليل على عدم تعظيم القلب لله -جل وعلا-، وهذا يدل عليه قول الله -جل وعلا-: ﴿وَٱحۡفَظُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡۚ﴾ [المائدة:٨٩]، كلمة واحفظوا أيمانكم قد فسرت بعدة تفاسير:-

١- لا تكثروا منها.

٢- أي: لا تحلفوا بغير الله؛ لأن من حلف بغير الله فقد ضيع هذه الأمانة العظيمة.

٣- لا تتركوها بغير تكفير إذا حلفتم ويقصدون بذلك اليمين المنعقدة؛ لأن هذه الآية جاءت بعد اليمين المنعقدة وبعد ذكر الكفارة.

وكل هذه التفاسير صحيحة مليحة؛ لأنَّ المتقرر أن اللفظ إذا احتمل معنيين أو أكثر لا تنافي بينهما فإنه يحمل عليهما.

❁ مسألة:- ما حكم الحلف بشيء فيه إخبار عن الله فلا هو اسم لله ولا صفة لله:

مثل، والذي يجري السحاب، والذي هو على كل شيء قدير، والذي ينزل إلى السماء الدنيا، فهنا حلفت بشيء يخبر به عن الله، فكأنني حلفت بشيء من أفعاله -جل وعلا- فهل هذا جائز أم لا؟ فنقول: الجواب هذا جائز بالإجماع ولا حرج في ذلك، ولكن لا بد أن يتقين العبد أن هذا الخبر مما يصح إطلاقه على الله -جل وعلا- أي: مما أثبتته الأدلة كتابًا وسنة؛ ولذلك يقول علي رضي الله: (والذي فلق الحبةَ وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي إلى أنه لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق)[1] رواه مسلم من حديث علي رضي الله عنه، وكان أكثر حلف النبي ﷺ أن يقول: «**والذي نفسي بيده**»[2]، وهذه ليست اسمًا من أسماء الله ولا صفة من صفاته، وإنما خبر عن فعل من أفعاله أنه يحيي ويميت، وأن كل شيء عنده بأجل مسمى.

وكما قال الناظم:

لا تحلفن بغير ربك واقتصد عود لسانك قلة الأيمان

---

(١) أخرجه مسلم (٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤)، (١٤٧٠)، (٢٢٢٢)، (٢٣٦٧) (٣٤٤٨)، ومسلم (١٥٥)، (٢٣٦٧)

وللتنبه أقول: إن صفات الله ملازمة لذاته سبحانه، فإذا قلنا: الله فلا تفهم أنه الذات فقط حتى نحتاج للجواب عن الصفات بل يدخل في كلمة الله ذات وصفات، وأنا إذا حلفت بصفات الله لا أقصد أنني أتعبد بهذه الصفات، ولكني أتعبد للموصوف بهذه الصفة.

ثم اعلم -أيها القارئ الكريم- أن دعاء الله والاستعانة بالله، والتوسل بالله، والحلف بالله، فالآن الكلام في الصفة ودعاء الصفة لا يجوز، والحلف بالصفة جائز، والاستعاذة بالصفة جائز، والتوسل بالصفة جائز، فباب الدعاء لوحده فقط، فحينئذ تعرف الفرق بين كل ما مضى؛ ولأن باب التوسل مبني على أن لا تتوسل إلا بمحبوب لله -جل وعلا- والله لم يتصف بهذه الصفات؛ إلا لأنه يحبه.

وباب الحلف مبناه على أن لا تحلف إلا بمعظم والله معظم ذاتًا وصفاتًا، وأما الدعاء فإنك لا يجوز لك أن تدعو إلا من يستطيع أن يحقق لك مطلوبك وسؤلك والصفة مجرد صفة لا تحقق لك ذلك.

ثم اعلم أن قول الله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢] أضيف له قاعدة: «أن الله له أن يحلف بما شاء من مخلوقاته».

❁ مسألة:- ما حكم الحلف بالمصحف كلًّا أو بعضًا؟

نقول: إذا كان العبد يقصد بالحلف بالمصحف أنه كلام الله فيجوز؛ لأن المصحف كلام الله وكلام الله صفة من صفاته فيجوز الحلف بكلام الله، وأما إذا كان يقصد الحلف بالمصحف مجرد الأوراق الحبر الذي كتبت بها الآيات فهذه أشياء مخلوقة فلا يجوز الحلف بها، ثم اعلم أن كلمة والزارع جائز الحلف بها، وقولك: (والزارع) مع أن والزارع لا تطلق على الله اسمًا ولا صفة وإنما تطلق على أنها خبرٌ، فإذا الحلف بالأسماء جائز، والحلف بالصفات جائز، والحلف بالأخبار التي لا يراد بها إلا الله جائز، «فلا يجوز الحلف إلا بالله أو صفة من صفاته» فهذه هي أصل القاعدة.

ثم قال الناظم وفقه الله:

قاعـــدة والأصـــل في التصـــوير تحريمـــه بتـــا فخـــذ تحريـــري

❁ التصوير:

معروف وقوله: «بتا» يشير به إلى تحريم التصوير بكل أنواعه وكافة مستخرجاته، ويعنى بالتصوير هنا في الأعم الأغلب ذلك التصوير الثابت.

وقد قسم العلماء - رحمهم الله تعالى- التصوير إلى ثلاثة أقسام:

١ – **التصوير المجسم:**- يعين التصوير الذي له ظل أي: أن صورة إذا وضعتها ثم أوقدت المصباح عليها يصير لها ظل من الخلف، وهذا التصوير بهذا المعني مجمع على تحريمه، وهو يدخل دخولًا أوليًّا في الأحاديث الناصة على تعذيب المصورين كقول النبى ﷺ: «من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخَ فيها الروح وليس بنافخ»[١] وقول النبى ﷺ: «**أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورين**»[٢]، وقوله ﷺ: «**يخرج عنق من النار يوم القيامة ويقول: وكلت بثلاثة...**»، وذكر منهم، «**وكل مصور**»[٣] وقول النبى ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «**ومن أظلم ذهب يخلق كخلقى فليخلقوا شعيرة أو ليخلقوا حبة**»[٤] أو كما قال ﷺ فيما يرويه عن رب العزة والأدلة في هذا كثيرة، فإذا هذا التصوير يدخل في هذا المعنى دخولًا أوليًّا.

٢ – **التصوير الذي يسمونه تصوير الرسم:**- وهو التصوير الذي لا ظل له، بمعنى أن يعمد الإنسان إلى خشبة، أو جدار، أو صحيفة، أو ستارة، أو خرقة ونحوها ويرسم عليها صورة فهذه الصورة لو أوقد المصباح عليها لا يكون يرى لها ظل، وهذا أيضًا محرم في قول عامة أهل العلم فلا يجوز للإنسان أن يصور

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، (٥٩٦٣)، (٧٠٤٢)، ومسلم (٢١١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٠)، ومسلم (٢١٠٩).

(٣) أخرجه أحمد (٨٤٣٠)، والترمذي (٢٥٧٤)، والبيهقى في شعب الإيمان (٥٩٠٤)

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، (٧٥٥٩)، ومسلم (٢١١١).

شيئًا من تصوير ذوات الأرواح لا مجسمًا ولا غير مجسم، وهذان القسمان لم يشتد خلاف أهل العلم -رحمهم الله تعالى- فيهما.

أما الأول فمجمع عليه.

وأما الثاني فقلت: في قول عامة أهل العلم، ولكن اشتد خلاف أهل العلم رحمهم الله فيه.

٣-التصوير الثالث: وهو التصوير الحديث بالكاميرا المعروف بـــــ(التصوير الفوتوغرافي):-

وقد اختلفت كلمة أهل العلم -رحمهم الله تعالى- فيه.

ولي رسالة مختصرة أسميتها (حكم التصوير الفوتوغرافي) وهي من أوائل ما كتبته وتوصلت في هذه الرسالة إلا أن القول الصحيح، والرأي الراجح المليح في هذا النوع الثالث من أنواع التصوير أنه محرم إلا ما دعت إليه الضرورة أو الحاجة الملحة، وقد استدللت على ذلك بجمل من الأدلة أذكر هنا أصولها وقواعدها:-

الدليل الأول:- قاعدة: «الأصل بقاء العموم على عمومه ولا يخص إلا بدليل»، وأدركت تحتها جميع الألفاظ العامة التي وردت في أدلة تحريم التصوير، مثل «**كل مصور في النار**»[١] فلم يخص التصوير بالمعنى الأول أو الثاني أو الثالث، وإنما قال: «**كل مصور في النار**» والأصل بقاء العموم على عمومه، وقوله ﷺ: «**من صور صورة في الدنيا كلف يوم القيامة أن ينفخ فيها الروح وليس بنافخ**»[٢]

وقوله هنا: «**من صور**» هذا شرط وقوله: «**صورة**» نكرة فهى نكرة في سياق الشرط فتعم، فالنكرة في سياق الشرط تعم، والألفاظ العامة في هذه الأدلة كثيرة تراجع في الرسالة المذكورة، وهذا هو الاستدلال الأول بعموم الأدلة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢١١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، (٥٩٦٣)، (٧٠٤٢)، ومسلم (٢١١٠).

٢ - الاستدلال بقاعدة: «سد الذريعة» وهي أن أول ما وقع الشرك في بني آدام إنما هو بسبب تصوير صور الصالحين، فإنه بسبب الغلو في هؤلاء الصالحين صوروا تماثيلهم، فصارت الأمم بعدهم يعبدونها من دون الله -جل وعلا-؛ ولذلك يقول الناظم: «فالشرك والتصوير مرتضعان» فكلما وقع التصوير في أمة كلما وقع الشرك لا سيما مع قلة العلم وذهاب العلماء، ولا سيما إذا كانت تلك الصور التي عمت بها البلوى، وطمت هي صور الملوك أو صور من تعظمهم النفوس إما لملك ورياسة وإما لحسب ونسب، وإما لعلم أو شرف، وهذه هي التي غالبًا تعم البلوى بها، فصورتي وصورتك والثاني والثالث هذه وإن كانت محرمة ولكن البلوى بها لا تعم كعموم البلوى بصور الملوك وتعظيمها، أو صور العلماء وتعظيمهم، أو صور أصحاب الشرف والجاه والمناصب العالية وتعظيمهم، فإذا أول ما وقع الشرك في بني آدام كان مصحوبًا بالتصوير؛ ولذلك وردت الأدلة المشددة في إغلاق هذا الباب الإغلاق المحكم، وإنَّنا والله لنطالع الشيطان قد برز بقرونه في مسائل الصور، فقديمًا كان تعليق الصور في الدوائر الحكومة أو غيرها صور الملوك كان قديمًا أمرًا اختياريًّا وكان الأمر متنازع فيه لا يجوز أم لا ثم قالوا: يجوز، التعليق صار أمرًا اختياريًّا ثم بعد ذلك تطرق الأمر إلى أنه أمر إلزاميٌّ، ثم تتطور الأمر ببعض الطوائف أنه جعله أمرًا دليل على الولاء والبراء وطاعة السلطان ومحبة الوطن بمعنى أنك لو ما علقت هذه الصور فإن ولاءك مشكوك فيه، ومحبتك لمليكك مشكوك فيها، حتى ربما تشكل لجنة وتُساءل، فأخشى أن يستمر بالناس زمان ويرتفع الأمر إلى أكثر من ذلك فيقع فيها التمييز بين المسلم والكافر أو بين البر والفاجر، أو بين الموحد وغير الموحد؛ ولذلك سد الذرائع مطلوب شرعًا، فأنت لا تفكر في زمانك هذا؛ ولذلك يقول ابن عباس: «فصوروها ولم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونُسي العلم عبدت»[1] فالأوائل هم المتسببون في هذا وهم المخطئون في هذا، ولا يسلمون من الإثم في هذا التصوير، فلابد حينئذ من سد الذرائع السد المحكم الذي لا يلج منه شيء

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠).

من ظلمة الشرك على نور التوحيد.

٣- الاستدلال الثالث الذي استدللت به في هذه الرسالة المذكورة:- قلت قاعدة: «القياس في مورد النص باطل»؛ لأن جميع الذين يقولون: إن التصور (الفوتوغرافي) جائز إنما يقولون: هذا حبس ظل وليس فيه تصرف من الإنسان، فقلت: سواء قلتم ما قلتم فإن الذي خرج ونتج من هذه العملية يسمي صورة فيدخل في عموم أدلة التصوير، وقولكم: هو حبس ظل أو عكس صورة كل هذا كلام وقياسات وآراء يراد مصادمة النصوص، وكل قياس صادم النص فإنه باطل، ثم لا نسلم لكم أن الصورة هذه تصدر من غير عمد لا، ولكن الأعمال تختلف مشقة ويسرا باختلاف تطور هذه اللات، أوليس توجيه هذه الآلة عمل باليدين ـ، أوليس ضغط الزر هذا عمل، أوليس أخذ الصورة ثم خضخضتها في المحلول الكيميائي هذا عمل، فكيف تقول: إنها تقول: إنها تخرج مباشرة من غير عمل !!!

فإن هذا ليس بصحيح، فمجرد التوجيه هذا عمل لكن ليس كالعمل الشاق فيما مضى، ولكن اختلاف الوسائل لا يجعل الأحكام تختلف إذا كانت المقاصد واحدة، وقد تقرر عند العلماء أن الشريعة لا تفرق بين متماثلين ولا تجمع بين مختلفين.

فإذا الصور الثابتة كلها بجميع تفاصيلها كلها محرمة إلا ما دعت له الحاجة والضرورة مثل تصوير البطاقة، أو التصوير لضرورة التعريف بالنفس بالشهادة، أو الجواز، فهذا كله يدعو له الضرورة مع أننا ندعوا ولاة الأمر -وفقهم الله- إلى أن يستبدلوها إلى ما هو أقوى منها وأثبت منها، ولا يمكن تزويره ولا إدخال النقص عليه وهو بصمة العين أو بصمة اليد أو نحوها، وأغلب الدول الآن تعمل على ذلك خاصة في المسائل المهمة في الدولة، والتي تتعلق بالصحة والأمن.

فالتصوير كله محرم، وحُرِم التصوير؛ لأنه وسيلة من وسائل الشرك والوثنية فإذا تحريم التصوير ليس تحريم مقاصد وإنما هو تحريم وسائل؛ لأن الشريعة إذا حرمت شيئًا فإنها تسد كل الأبواب التي تفضي إلى هذا الشيء وهذا من كمال

الشريعة، ثم اعلم أن الواجب أنك لو وجدت صورة تتطبق فيها ما رواه الإمام مسلم من حديث أبي الهياج الأسدي عن علي رضي الله عنه قال له: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله؟ ﷺ قلت: بلى قال: بعثني رسول الله ﷺ: «**أن لا تدع قبرًا مشرفًا إلا سويته، ولا صورة إلا طمستها**»[1]؛ ولذلك يقول الناظم: «واطمس معالمها فذلك سنة ثبتت عن المعصوم من عدنان».

❁ مسألة :- هل وضع خط فاصل بين الرأس والرقبة كاف؟

نقول: لا ليس بكاف؛ لأن النبي ﷺ يقول في الحديث الحسن: «**إنما الصورة الرأس فإذا قطع الرأس فلا صورة**»[2] وقد صحح هذا، أو حسنة الشيخ الألباني رحمه الله.

فما دام الرأس لا يزال موجودًا ومعالمه ظاهرة فهو الصورة، بمعنى أنه لو وجدت صورة لا تحمل إلا الرأس فقط فهي صورة.

ولو وجدت صورة بدن لا تحمل الرأس فليست بصورة، فإذا العمل المهم هو الرأس.

❁ مسألة :- هل يجوز الصلاة في ملابس بها صور؟

نقول: لا، لا يجوز الصلاة في الملابس التى فيها صور، ولكن لو أن الإنسان خالف وصلى فإن صلاته فيها لا جرم أنها صحيحة ولكنها ناقصة الأجر، فينبغي للعبد أن ينزه نفسه ولباسه عن هذا الأمر.

❁ مسألة :- ما حكم تصوير التي لا روح لها؟

نقول: لا حرج في ذلك كتصور الشجرة، أو تصوير النهر، أو الجبل، أو السيارة فهذه لا روح فيها ولا حرج فيها.

---

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٤٥٨٠)، وانفرد به.

مسألة:- ما الحكم لو صورنا ذات روح بعيدة لا تبين منها تفاصيلها، مثل الصورة من منارات الحرم يبين فيها أنَّ الناس موجودون ولكن لا تبين تفاصيلهم ولا وجوههم؟

فنقول: هذا لا حرج فيه وتركه أولى.

❁ مسألة:- ما حكم السجاد أو (الكنادر) التي فيها صورة؟

نقول: لا حرج فيها؛ لأنها تمتهن، فإذا وضعت الصورة على أنها على هيئة بطائن، أو على هيئة متكئ، أو على هيئة نعال تطئها فلا حرج؛ لأنَّ الصورة حينئذ ينتفي منها العلة التي من أجلها حرم التصوير وهو تعظيمها.

فإذا كونك تمتهنها فتكون انتفت فيها العلة، فتبقى لا حكم لها.

❁ مسألة:- ما حكم الصور التي تتخذها البنات الصغار؟

نقول: هذا لا حرج فيه -إن شاء الله- لفعل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنه كان لها لعبة على شكل فرس له جناحان وكان النبى ﷺ يقرها على ذلك، ولكن العلماء يقولون: إنه لا ينبغى على أن يكون بها تفصيل زائد كتفصيل بنى آدام في وجوهم، وفي حركاتهم وسكناتهم وأصواتهم، فلأن تجد أنهم اخترعوا أشياء تقول: (ماما – بابا – وتضحك - وتتكلم معك – وبألوان مختلفة)، وهذا حقيقة وواقع ولا أمزح بمثل هذا التوضيح.

والشاهد الذي أقصده أنه روعي فيها تفصيل زائد لنبي آدام عَلَيْهِ السَّلَامُ، فإذا وجد العبد مندوحة عنها فإن تركها لا جرم أنه هو الأولى وإلا فباب الصغر قد وسع فيه ما لا يوسع في غيره، ولا جرم أن الطفل قد يطأ هذه الصورة ويرميها، ويصفعها، فتكون صورة ممتهنة وليست معظمة، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى الرسالة المذكورة آنفًا للعبد الفقير.

أما التصوير المتحرك فقد تتبعت أقوال أهل العلم فيه ولم يتبين لي أنَّه محرم، بل الأدلة تنص على تحريم التصوير الثابت.

ولتعلم -أخي الكريم- أنَّ التصوير لا خير فيه مطلقًا.

وأما الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ يوصف بأنه يجيز التصوير.

ولكن لو تأملت في قوله لوجدت أنَّ الشيخ يشترط فيه شروطًا لا يعمل بها هؤلاء.

والشيخ محمد ليس لمثلي ولا لأمثالي أن ينقضوا فتواه، ولكن اعلم أن الناس سوف يأخذوا أول الفتوي في هذا الزمان وينسوا الشروط جميعًا، فإذا غلب على ظنك أنهم سيأخذون أوائل الفتاوى ويتركون الشروط فامنعه من باب سد الذرائع ـ، فباب سد الذرائع أتاح الله فيه للمفتي منع ما هو حلال بالأصالة حتى يكونَ سياجًا عن الوقوع في الشرك، فبعض الناس قد يفتي بالجواز بشروط ثم ينسب الناس إليه الجواز ولا يذكرون شروطه، فالشيخ ابن عثيمين يقول: لا يجوز لو كانت ستتخذ لذكرى، فكأن خلافنا مع الشيخ وكأنه خلاف لفظيٌّ.

ثم قال الشيخ محمد: أما إذا كان لضرورة فجائز، ونحن أيضًا نقول: لو كان لضرورة فجائز.

وقد يسأل البعض عن هذه الابتسامات التي منتشرة على مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر – وغيره....) من وجه يضحك ووجه يبكي؟ فنقول: هي معبرة عن تعابير الوجه فالظن والله أعلم أنه ليس هناك شيء يخرجها عن هذا الحكم (التحريم)، ولا حاجة لها ولا ضرورة فلا تجوز، والله أعلم.

مسألة:- بعض الناس قد يقول: «في ذمتي» و «في عيوني»، فما حكم قول مثل هذا؟ أقول وبالله التوفيق:-

هذه مسألة مجملة وقد تقرر عند العلماء -رحمهم الله تعالى- أن الألفاظ المجملة تفتقر في إثبات أحكامها إلى التفصيل، فلا بد أن نستفصلَ قائلها.

فإذا قصد قائلها أن ذمتي تتحمل الأثار المترتبة على عدم صدق هذا الخبر فلا حرج، لأن الله خلق هذه الذمم وجعلها آهلة وصالحة لتحمل؛ ولذا قال: إن

أخبرك بهذا وهذا في ذمتي، أي: أن كل أثر يترتب على عدم صدق هذا الخبر فأنا أتحمله فهذا لا حرج بذلك.

وأما إذا كان يقصد بقوله: «في ذمتي» أنه ينوي في قلبه أنها لفظ من ألفاظ اليمين، فإن هذا لا يجوز فذمة المخلوق مخلوقة، والقاعدة أنه لا يجوز الحلف بالمخلوق، وإن كان هذا اللفظ مما يوهم فحينئذ ينبغي سد الذرائع في هذا الباب وترك هذا اللفظ لفظ يوهم التشريك، وكما قال الناظم: «وكل لفظ أوهم التشريك فاحذره لا تنطق به بفيك»، فمثل هذا القول أن قصد به أنه يتحمل كل الأثار المترتبة حتى وإن كانت في أبنائي أو في أهلي فهذا لا حرج فيه، ويكون من باب التحمل.

ولكن ينبغي للإنسان إذا كان يقصد الدعاء فلا يجوز له أن يدعو على نفسه ولا على أولاده ولا على أمواله، لما في صحيح الإمام مسلم من حديث جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على أموالكم، فتوافقوا من الله ساعة لا يسأل فيها عطاء فيستجاب له**»[1].

ولكن لا نقول بدخولها في حيز الشرك الأصغر إلا إذا كان يقصد بها اليمين المتقرر عند العلماء أن «الأمور بمقاصدها» و«الأعمال بنياتها»، وهذه فائدة نرجو أن نفيد بها، وهي:- أن الألفاظ قد تدخل في مسمى اليمين لا باعتبار مبناه اللفظي وإنما باعتبار مقصودها، مثل لفظ «على الطلاق» مثلًا فهو ليس من ألفاظ اليمين، ولكنه اكتسب حكم اليمين بالنية، ومثاله أيضًا قول الرجل لزوجته: «إن خرجتي من باب الدار فأنت طالق»، فهذا ليس والله ولا بالله ولا تالله، ولكنه اكتسب لفظ اليمين وحكمه بالنية، وهناك من الألفاظ ما نجعله داخلًا تحت حكم اليمين باعتبار مقاصد أصحابه.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٩).

ثم قال الناظم -وفقه الله تعالى-:-

والأصل أن الشؤم شرك أصغر ... وإنه في بعضه لأكبر

لا تربط الحوادث الأرضية ... بحادثات في السما العلوية

الكلام على هذا البيت في جمل من المسائل مختصرة، وإلا فالكلام عليه يطول ولكن نحاول أن نختصرَ ما استطعنا:-

❁ المسألة الأولى:- الشؤم:-

هو كراهية الشيء، واللفظ الدارج على الألسنة غالبًا ما يسمونه بالطيرة، فالطيرة والشؤم شيء واحد، وقد عرف العلماء -رحمهم الله تعالى- الطيرة بأنها توقع الخير أو الشر من مصدر لا دليل عليه شرعًا، واخترت هذا التعريف حتى لا نقول بمرئى ولا مسموع أو بمكان أو زمان، فتدخل كلها بقولنا: بمصدر لا دليل على سببيته شرعًا.

❁ المسألة الثانية:

لقد تقرر عند العلماء رحمهم الله أنه لا يجوز للعبد أن يعتقد أن هذا الشيء سببًا لهذا الشيء إلا بدليل.

❁ المسألة الثالثة:

لقد تقرر عند العلماء رحمهم الله أنه لا يجوز للعبد أن يعتقد أن هذا الشيء سببٌ لهذا الشيء إلا بدليل.

إما دليل شرعي (دليل الكتاب والسنة)، وإما دليل قدريٌّ (التجربة والعادة والحس)، فمن اتخذ سببًا لم يدل عليه لا شرع ولا قدر، فيكون بذلك قد أشرك شركًا أصغر.

وبناء على ذلك فالله -جل وعلا- لم يجعل من مصادر الشر الأزمنة، ولم يجعل من مصادر الشر أمكنة، ولم يجعل من مصادر الشر شهر، ولم يجعل من

مصادر الشر يومًا، ولم يجعل من مصادر الشر بومًا ولا غرابًا ولا غير ذلك، فلا يجوز للعبد أن يتوقع وجود الشر برؤية شيء إلا وعلى ذلك دليل من الشرع، وقد كان العرب في جاهليتهم بسبب فساد اعتقادهم يعتقدون أن البومة مصدر من مصادر الشر، وأن شهر صفر مصدرٌ من مصادر الشر، وأن الغراب والحداء مصدر من مصادر الشر، فلما بعث الله نبيه ﷺ نفى على لسانه جميع هذه المعتقدات الجاهلية، ففى الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر»[1]

والشاهد منه قوله: «ولا طيرة»، فهذه نكرة دخلت عليها لام النفى وقد تقرر عند العلماء أن إذا دخلت عليها لام النفى فإنها تفيد العموم والاستغراق، فجميع الشؤم منتف شرعًا وجميع الطيرة منتفية شرعًا، وأما قوله: «ولا هامة» فالهامة هى البومة، وقد كان العرب يعتقدون أن البومة إذا وقعت على بيت أحد أو خيميته أو جداره، فإن ثمة جلل ومصيبة سوف تقع في هذا المكان، وكذلك كانوا يعتقدون في الغراب كما كان يقول الشاعر:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا ... وبذاك نبأنا الغراب الأبقع

وهذا داخل في عقيدتهم في الاستقسام أيضًا بالأزلام، فهم يجعلون أشياء لا دليل على سببيتها يجعلونها مصادر يتوقعون منها الخير، أو يتوقعون منها الشر فجاءت الشريعة ناسفة ذلك كله.

قال الناظم: «لا شؤم لا عدوى ولا صفر ولا هام فتلك وساوس الشيطان».

فهذا إنما يلقيه الشيطان على قلوب بعض الناس بسبب ضعف توكله وسوء ظنه بالله، وضعف إيمانه وجهله بعقيدة أهل السنة والجماعة، فإذا كل هذا منتف شرعًا.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) (٥٧١٧)، (٥٧٥٧)، ومسلم (٢٢٢٠).

❁ المسألة الرابعة:

«من اعتقد أو تشاؤم، أو تتطير في شيء فقد وقع في الشرك الأصغر» هذه حفرة لا بد أن يقع فيها، فكل من اعتقد في شيء أنه مصدر لشر، أو أنه مصدر لشر أو لجلب الخير فإنه قد وقع في الشرك الأصغر؛ ولذلك يقول الناظم هنا: «والأصل أن الشؤم شرك أصغر»، وهذه هى القاعدة المتقررة أنفى التشاؤم أو التطير أنه شرك أصغر، ثم قال: «وإنه في بعضه لأكبر» اعلم أيها الحبيب أن التطير والشؤم ينقلب من كونه شركًا أصغر إلى كونه شركًا أكبر إذا اعتقد أن هذا الشيء المتَطير أو المتشائم به هو الذي يجلب الخير أو يجلب الشر بذاته، وعلى ذلك وردت الأدلة في وصف الطيرة بأنها شرك كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الطيرة شرك، الطيرة شرك، الطيرة شرك**»،

قال ابن مسعود: (وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل)[1]

فهى شرك أصغر إذا اعتقد أنها مجرد أسباب وأن الله هو الذي يجلب الخيرات ويدفع المضرات، وشرك أكبر إذا اعتقد أنها هى الفاعلة بذاتها فهي التي تجلب الخير بذاتها أو تدفع الشر بذاتها، فهذا شرك أصغر.

فإذا اعتقد أنها (الطيرة أو التشاؤم) أنها مجرد أسباب فشرك أصغر لشهادة الدليل بأنها شرك أصغر؛ لأنه اعتقد سببًا ما ليس بسبب؛ ولأنها وسيلة من وسائل الشرك الأصغر، وتكون شركًا أكبر ضاربًا في اعتقاد وحدانية الله -جل وعلا- في أنه هو المدبر والمتصرف في هذا الكون على الحقيقة، وهذا شرك في الربوبية أثمر شركًا في الألوهية.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٣٦٨٧) ، (٤١٧١) ، (٤١٩٤) ، وأبو داود (٣٩١٠) ، والترمذي (١٦١٤) ، وابن ماجة (٣٥٣٨) ، والبخاري في الأدب المفرد (٩٠٩)،

❁ المسألة الخامسة:

«الجمع بين قول النبى ﷺ: «ولا طيرة» وبين الحديث في الصحيح قوله ﷺ: «إن كان الشؤم في شيء ففي المرأة والدابة والدار».[١]

وقال أيضًا ﷺ: «الشؤم في ثلاثة»[٢] وذكر هذه الثلاثة، فكيف أن النبى ﷺ ينفى الطيرة والتشاؤم بلا النافية للجنس، وفي أحاديث أخرى يثبت أن الشؤم قد يثبت في بعض الأعيان فقد يظن البعض أنهما متعارضان في الظاهر؟ نقول وبالله التوفيق:

لقد اختلفت عبارات أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في الجمع بين ذلك على أكثر من سبعة أقوال قد استوفاها الإمام العلامة الشوكاني رحمه الله في «نيل الأوطار».

وأصح هذه الأقوال هو ما اختاره الإمام مالك -رحمه الله-، وارتضاه الشيخ العلامة الألباني أن الجمع بينهما يكون بقاعدة العموم والخصوص، فقوله: «لا طيرة» هذا نفي لكل أنواع الشؤم، وقوله: «الشؤم في ثلاثة» هذا إثبات لوجود الشؤم في هذه الأمور الثلاثة، ولكن لا بد من التنبيه على أمور:-

الأمر الأول:- أن تعلم أن هذه الأشياء إنما اكتسبت هذا الشؤم بقدر الله -جل وعلا- فالله خلق هذه الأعيان موجبة لضرر من يقرب منها أو موجبة لشؤم من لمن يقترب منها، فهى لم تكتسبها اكتسابًا ذاتيًّا والعياذ بالله لا، وإنما الله هو الذي خلق هذه الأعيان وخلق فيها هذا الشؤم الله هو خالق الذوات وهو خالق الصفات.

❁ ويكون الشؤم في المرأة:

بعسر أخلاقها، وعدم انقياديها وطاعتها لزوجها، وبكثرة نشوزها، وبالتعاون

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٨)، (٥٠٩٣)، (٥٠٩٤)، (٥٧٧٢)، ومسلم (٢٢٢٥).
(٢) انظر التخريج السابق.

مع زوجها أو مع أمر زوجها بالمعصية ونهيه عن المعروف؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾ [التغابن:١٤]، فعداوة الزوجة والولد لك تكون إذا كان معطلًا لك عن الخير وآمرًا له بالمنكر، فهذا في الحقيقة عداوة؛ لأنها تبعدك عن الله -جل وعلا- والجنة وتقربك من الشيطان والنار، فهذا شؤم في المرأة.

فكم من الناس كان ذو لحية وثوب قصير محافظ على الصلاة ودروس العلم، وما أن تزوج هذه المرأة إلا وأشغلته عن طاعة الله -جل وعلا- بجمالها وبسلاطة لسانها وكثرة مشاكلها وهذا هو الشؤم في هذه المرأة، فلو أن هذا الرجل طلق هذه المرأة ليجتنب هذا الشؤم فإنه لا حرج عليه ولا يكون ممن دخل في دائرة الشرك الأصغر.

فهذه المرأة بهذه الأخلاق وهذه الطبائع مشؤمة فابتعد عنها، كزوجة عمران بن حطان وكان من طلبة العلم وكان من حفاظ الحديث ولكن تزوج امرأة جميلة وهي من الخوارج، وكان قصدها في زواجه بها أن يهديها لمذهب أهل السنة، ولكنها صارت أعظم منه شخصية حتى أضلته هي إلى مذهب الخوارج حتى امتدح قاتل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو الذي قال تلك الأبيات اللعينة الخبيثة:

يا ضربة من تقي ما أراد بها إلا....

إلى آخر الأبيات فقائل هذه الأبيات عمران بن حطان يمدح الخوارج ويمدح من قتل علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فزوجته هذه امرأة مشئومة؛ ولذلك يقول النبي ﷺ: «**فاظفر بذات الدين تربت يداك**»[1].

وزوجة لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ كانت مشئومة أيضًا؛ لأنها كانت قوادة ومشركة ولم تؤمن بنبي الله لوط، وكانت تدل الرجال على الرجال والعياذ بالله، وكذلك امرأة نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ أيضًا كانت امرأة مشؤمة؛ ولذلك أنزل الله جل وعل في بيان

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩٠)، ومسلم (١٤٦٦).

شؤمهما قوله: ﴿إِلَّا عَجُوزًا فِي الْغَابِرِينَ﴾ [الشعراء:١٧١] وقال الله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا﴾ [التحريم:١٠] يقول العلماء: لم تخنهما بالفاحشة ولكن خانتهما في دينهما؛ لأنهما كفرتا بهما ولم تقبلا منهما الدعوة.

❁ وأما الشؤم في الدار:

فيكون بكثرة المشاكل التى تصيب العائلة بعد الانتقال في هذه الدار وكثرة الفتن والقلاقل والبلايا التى تصيب هذه العائلة، فلو أنهم كانوا في دار قديمة وكثير عددهم قليلة مشاكلهم ثم انتقلوا منها إلى دار أخرى كثرة فيها أمراضهم، وتنوعت فيها بلاياهم، وعظمت فيها مصائب، ثم تركوا هذه الدار اجتنابًا لشؤم الذي خلقه الله فيها فحينئذ لا حرج عليهم.

وفي سنن أبى داود جاء إلى النبى ﷺ يقول: يا رسول الله إنا كنا في دار كثير عددنا كثيرة أموالنا، ثم انتقلنا بعدها إلى دار قل فيها عددنا وقلت فيها أموالنا قال ﷺ: «ذروها ذميمة»(١) والحديث حسن، أي: إنها دار ذميمة فأمره النبى ﷺ أن يجتنب هذه الدار، فالإنسان لو ترك هذه الدار وانتقل لغيرها من باب مكافحة هذا الشؤم فلا حرج عليه، وهذا من الأشياء التي نص الدليل أنه لا حرج عليه فيها ولا يدخل في الشرك الأصغر ولا الأكبر.

❁ والشؤم في الدابة:

كالسيارة لدينا الآن فكثرة الأعطال فيها، فلو أن الإنسان كان لديه سيارة قديمة لا تصيبها أعطال، ولا يصيبه فيها حوادث ولا شيء، ثم انتقل إلى سيارة جديدة فكثرة أعطالها واحتاجت التصليح، وكثر فيها الحوادث، فحينئذ لو باعها اجتنابًا لهذا الشر والشؤم فلا حرج عليه؛ ولأن نفسه سوف تكرهها وكراهته لها هو هذا الشؤم فانبعاث كراهيته لهذه السيارة أو لهذه الدابة أو لهذه المرأة، فهذا لا

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٩٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٦٥٢٨)،

حرج عليه في ذلك فلو انتقل عن هذه الأشياء الثلاثة مجانبة لهذا الشؤم المخلوق فيها فهذا لا حرج عليه في ذلك.

والأقوال الأخرى التى ذكرها الإمام الشوكاني وغيره كلها يجمعها أنها نقلت قول النبى ﷺ: «لا شؤم» من حقيقته إلى مجازه، وكلها نرد عليها بقولنا: أنفى الكلام الحقيقة ولا يجوز الانتقال عنه إلى مجازه إلا بدليل، وقد تقرر عند العلماء أنهم حمل الكلام على ظاهره والأصل هو البقاء على الظاهر ولا يجوز الانتقال عن الظاهر إلى المعنى المرجوح إلا بدليل، ولكن القول الذي رجحته هنا، ورجحه جمع كبير للمحققين فيه إبقاء كبير لهذا اللفظ على ظاهره وحقيقته، وهى أن الله يخلق في بعض الأعيان شؤمًا وأضرارًا توجب الضرر والشؤم والكراهية لمن اقترب منها، فالإسلام لك أن تجتنبها وأن تبتعدَ عنها ولا حرج عليك في ذلك.

ولقد قسم العلماء -رحمهم الله تعالى- الشؤم إلى ثلاثة أقسام باعتبار المتشائم به:-

١ – تشاؤم بمرئي.

٢- تشاؤم بزمان.

٣- تشاؤم بمكان.

٤- تشاؤم بمسموع.

فالتشاؤم بالمرئى كعادة الجاهلية أن يروا طائرًا بومة أو غرابًا أو من أنواع الطيور التى تتشاءم منها العرب فحينئذ يجد في قلبه كراهية لوقوع هذا الغراب، أو هذه البومة على بيته، أو بيت أحد من جيرانه، فيعتقد الشر أو يتصور أنَّ هذا علامة شر فكل هذا تشاؤم بما لم يجعله الله -جل وعلا- سببًا لوجود الشر فيه، أو أن يكون مصدرًا لشر.

فإذا أحجم عن سفر من الأسفار لرؤية غراب أو توقع الشر على أهل هذا

البيت بومة مثلًا مرت على هذا البيت، أو وقفت على جدارهم فهذا هو التشاؤم المنهي عنه شرعًا.

والتشاؤم بالزمان:

أن يصيب الإنسان حادثًا في زمان معين وكلما مر عليه هذا الزمان يتذكر هذه الحادثة أو يكره مرور هذا اليوم عليه وهذا من التشاؤم، ويدخل في ذلك ما يسمى (بحفل النكسة) لانتكاس الدول، فالاستعمار الغرب لم جاء وغلب بعض الجيوش الإسلامية في بعض الدول الإسلامية والعربية فيسمون هذا اليوم (يوم النكسة) فإذا جاء نفس اليوم من كل سنة ينكسون أعلامهم ويعلونون ويقفلون حوانيتهم، ويجعلون هذا اليوم يوم حزن وهذا من باب التشاؤم ولكن نوعه (تشاؤم بالزمان)، وقد أخرج النبى ﷺ هذا الأمر ببديل جديد جدًّا، وهو قوله: «**ما من مسلم تصيبه مصيبة ثم يتذكرها بعد زمان فيقول: إنا لله وإنا إليه راجعون إلا كتب له أجره يوم أصابته**»[1] أو كما قال ﷺ.

وهذا مخرجٌ للعبد قد يلق الشيطان في قلبه شيئًا من هذه الكراهية إذا مر عليه نفس اليوم الذي أصيب فيه، فحينئذ يخرج المؤمن هذا الوارد بمثل هذه الأذكار التى تحزن الشيطان وتغضبه، فيحرص الشيطان في العام القادم أن لا يذكرك؛ لأنك تفزع إلى الله مباشرة فلا يريد هو أن يكون سبيلًا إلى فزعك إلى الله.

والتشاؤم بالمكان:

مثاله أن يصيبَ الإنسان بحادث في شارع من الشوارع في طريق من الطرق في مدينة من المدن ثم يتشاءم الإنسان من هذا الأمر فلا يمر طيلة حياته على هذا الشارع تذكر هذا الأمر وكرهه، أو توقع حصول مثله إذا مر عليه، فهذا أيضًا تشاؤم محرم ومنهى عنه، فإذا لا يجوز للعبد أن يتشاءم مطلقًا لا تشاؤم بمرئى ولا تشاؤم بزمان ولا تشاؤم بمكان الله لم يجعل البومة ولا الغراب ولا هذه

---

(١) لم أقف عليه.

المرئيات سببٌ لحصول الشر، وإنما وقع الشر عليك قدرًا من الله -جل وعلا-، ولكن وافق نزول القدر عليك في هذا الزمان، أو وافق نزول القدر عليك في هذا المكان، أو وافق نزول القدر عليك عند رؤية هذا الشيء فقط، فلا يجوز للمؤمن أن يربط شيئًا بشيء إلا وعلى ذلك الربط دليل إما من الشرع وإما من القدر.

مسألة:- كيف نجمع بين قول النبى ﷺ: «**لا عدوى**» وبين قوله ﷺ: «**فر من المجذوم فرارك من الأسد**»(١) وقال ﷺ: «**لا يورد ممرض على مصح**»(٢) أي: لا يجوز للمريض مرضًا معديًا أن يدخل على أناس أصحاء، وبين قوله ﷺ في الطاعون عافنا الله وإياكم من كل سوء وبلاء: «**إذا سمعتم به في أرض فلا تقدموا عليها، وإذا وقع بأرض وأنتم فيها فلا تخرجوا منها فرارًا منه**»(٣) وهذا يدل على أن هناك عدوى، فكيف نجمع بين الأدلة التي تدل على أنه هناك عدوى، والأدلة الدالة تنفي العدوى؟

الجـــواب: نقول -وبالله التوفيق-:-

اختلفت مسالك أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في الجمع بين ذلك وأصح الأقوال أننا نقسم العدوى إلى قسمين:-

١-عدوى ابتدائية.

٢-عدوى انتقالية.

والعدوى الابتدائية: هى ذلك المعتقد الفاسد الجاهلى الوثنى الذي كان كفار قريش يعتقدونه، وهى أنهم كانوا يعتقدون أن العدوى تنتقل بذاتها من غير قدر الله -جل وعلا-، بمعنى أن العدوى تنتقل من المريض إلى الصحيح لا بقدر الله وإنما بذاتها وهذا شرك في الربوبية.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، (٥٧٧٠)، (٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٧٣)، (٥٧٢٨)، (٥٧٢٩)، (٥٧٣٠)، (٦٩٧٣)، (٦٩٧٤) ومسلم (٢٢١٨)، (٢٢١٩).

لأن المتقرر عندنا أنه لا مدبر، ولا متصرف لهذا الكون ولا لأحواله إلا الله -جل وعلا-، فأزمَة تصريف هذا الكون بيده -جل وعلا-، فهذا هو الذي نفاه النبي ﷺ، فالعدوى المنفية بقوله: «**لا عدوى**».

فنقول: هى العدوى الابتدائية، وهى أن تعتقد أنَّ العدوى تنتقل بذاتها بدون تقدير الله -جل وعلا- وهو اعتقاد يوصل صاحبه إلى الشرك الأكبر، ويدل على أنَّ العدوى المنفية هنا هى العدوي الابتدائية هى أن بعض الصحابة -رضوان الله عليهم- لما سمع هذا الكلام من النبى ﷺ ينفى العدوي «**لا عدوى**» أشكلت عليه فقال: يا رسول الله إنا نجد النقبة تقع بمشفر البعير (تلك الحشرة) تقع على البعير فيجرب فتجرب لذلك الإبل، فقال ﷺ: «**فمن أعدى الأول**»[1]

فالذي قدر البلاء على الأول هو الله -جل وعلا-، فالذي قدر عليه العدوى ابتداء هو الذي قدر جرب الإبل بعده انتقالها، فأراد النبى ﷺ أن يثبت بقوله: «**لا عدوى**» لا يريد بها العدوى الانتقالية بقدر الله وإنما أريد بها العدوى الابتدائية، وهو ذلك المعتقد الذي كان يعتقده أهل الجاهلية، وأما الأحاديث الأخرى التي تفيد وجود العدوى فهي تثبت وجود العدوى الانتقالية.

ولكن يجب علينا أن نعتقد أن العدوى تنتقل من المريض إلى الصحيح بقدر الله أيضًا، فإذا لا يمرض العبد ابتداء إلا بقدر الله، ولا ينتقل المرض منه إلا الصحيح إلا بقدر الله -جل وعلا-، فالعدوى ابتداءً وانتقالًا لا تخرج عن كونها مقدورة لله -جل وعلا- مدبرة له.

وهذا هو التوحيد الصافي الذي نسأل الله أن يثبتنا عليه إلى أن نلقاه، فمن لقى الله بهذه العقيدة السليمة فإنه من أهل الجنة بإذن الله وإن أصابه قبل دخول الجنة ما أصابه، فقد يموت العبد على عقيدة سليمة ولكن عنده شيء من الذنوب والمعاصى، فلا يغفر له ثم يعذب في النار بقدر ذنوبه ولكن لا يخلد أحد في النار ممن معه أصل هذه العقيدة السليمة الصحيحة فهذه هي النجاة، وهو التمسك

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧١٧)، (٥٧٧٠) (٥٧٧٥)، ومسلم (٢٢٢٠).

والاستمساك بغرز هذه العقيدة نسأل الله أن يثبتنا جميعا عليها الثبات الكامل، فالعدوى المنفية هي العدوى الابتدائية، والعدوى المثبتة هي العدوى الانتقالية.

❁ مسألة: كيف يدافع العبد تلك الواردات في قلبه؟

فإن العبد ضعيف فربما يرد في قلبه بعض الواردات التى قال فيها ابن مسعود: (وما منا إلا ولكن الله يذهبه بالتوكل)[١] أي يجد شيئًا من هذا الشؤم، فكيف ندفع هذه الواردات التى يلقيها الشيطان على قلوبنا وعقولنا يريد أن يفسد عقيدتنا في هذه الأشياء، التي يتطير بها الناس من مرئي أو مسموع أو زمان أو مكان؟ نقول بعدة أمور:-

١-تكميل مراتب التوكل على الله -جل وعلا- فإن ما أعظم ما عولجت به هذه الطيرة التوكل على الله، وأن تمضى في الأمر وأن تمضى على قصد سبيلك ولا يعطلنك أو يصدنك عن ذلك شيء أبدًا، لا بقول سمعته، ولا بشيء رأيته، ولا بزمان، ولا بمكان، بل امض قدمًا متوكلًا على الله -جل وعلا- عازمًا، عزيمة المؤمن الصادق الذي يعلم أنه ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصبه، فأعظم ما دفعت به الطيرة هي تحقيق مقامات التوكل على الله -جل وعلا-، كما قال الله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [آل عمران:١٢٢]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [المائدة:٢٣]، ﴿وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]؛ ولذلك في الحديث عن الفضل قال: «من ردته الطيرة عن حاجته فقد أشرك»[٢] وفي الحديث الآخر الذي يصح موقوفًا «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك».[٣]

فإذا رأيت شيئًا ثم ردك وأثناك عن عزيمة سفرك فهذا خطر فاحذر، وقد ذكرت هذه المسألة مفصلة في كتابي (إتحاف أولي الألباب)، ومثال على ذلك لو

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد (٧٠٤٥)، والطبراني في المعجم الكبير (٣٨)،

(٣) أخرجه أحمد (١٨٢٤)

عزم العبد على سفر ثم سمع رجلًا يقول له: يا خاسر ولا يقصده هو ولكنه سمع كلمه خسارة، أو يا خائب ثم يقول هو لنفسه: أعوذ بالله لن أسافر.

ومنه أيضًا قول بعض العامة: (يا نهار أسود)، وقول بعضهم: (أما من يوم رأيت وجهك وما رأيت الخير) فكل هذه من العبارات التى تدل على وجود التطير، فإذا ردت الإنسان الطيرة بغض النظر عن سببها إما مسموع، أو مرئى، أو زمان، أو مكان، فهذا دليل على أن قلبه ضعيف في توكله على الله، فيجب عليه أن يتوكل على الله.

الأمر الثاني:- أن يؤمن العبد الإيمان الجازم بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطئه لم يكن ليصيبه، وأن كل شيء بقضاء وقدر، وهو مرتبة الإيمان بالقدر، فلابد أن يؤمن العبد بالقضاء والقدر الإيمان الجازم الكامل، أن يعلم أنه لو اجتمع من بأقطارها على أن يضروه بشيء ما كتبه الله عليه ما استطاعوا، وأن يعلم أن بمن بأقطارها لو اجتمعوا على أن يردوا عنه خيرًا كتب الله وصوله إليه فإنهم لن يستطيعوا، فمن عنده خلل في مسألة الإيمان بالقضاء والقدر هذا هو الذي يصيب قلبه الطيرة والشؤم والعياذ بالله.

الأمر الثالث: أن يعلم العبد العلم اليقين أنَّ الذي يملك النفع والضر والملكية المطلقة المتناهية إنما هو الله -جل وعلا-، فالله -جل وعلا- يقول: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ﴾ [الزمر:٣٨]، فالله -جل وعلا- هو الذي يملك النفع والضر، وإن كان النبي ﷺ فهو لا يملك ذلك كما قال الله -جل وعلا-: ﴿قُل لَّآ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ﴾ [الأعراف:١٨٨]، فإذا العباد كلهم عن بكرة أبيهم لا يملكون شيئًا من ذلك وإنما الله هو الذي يملكه وحده -جل وعلا- لا شريك له في ذلك، وهذا من جملة الإيمان بمقتضيات ربوبية الله -جل وعلا-، فمن زعم أنَّ البومة أو الغراب أو هذا الزمان يملك شيئًا من ذلك فقد اختل إيمانه بهذه العقيدة العظيمة.

ومما يدفعه عن القلب أيضًا أن يعلم العبد أنها من إيحاءات عدوه الذي لا يريد به إلا الشر وهو الشيطان، فتلك الوساوس إنما هي مما يلقيه الشيطان على قلب العبد وروحه يريد بها أن يضلَّه وأن يبعده عن الصراط المستقيم، وأن يضعف سيره إلى الله بإضعاف قلبه، فإذا عرفت أنها من إلقاء عدوك فلن تحسن الظن فيه وتقول: (والله ما أراد لي إلا الشر) لا لا فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر:٦]، فالله -جل وعلا- لم يكتف بالإخبار بعداوته بل أمر بأن نتخذه عدوًّا، فالكثير للأسف من الناس يعرف عداوة الشيطان ولكن يتخذه حميمًا وصديقًا، والله أمرنا بالأمرين أخبرنا وأمرنا، فمن الناس من لا يقف عند حدود الخبر فقط فاحتاج إلى أن يؤمر.

الأمر الرابع: إحسان ظن العبد بربه -جل وعلا- وأنه لا يريد به إلا خير، فالطرقة حقيقتها سوء ظن بالله -جل وعلا-، فهذا لا يجوز فالله -جل وعلا- ذم الذين يسيئون الظن به وتوعدهم العقوبة البليغة قال الله: ﴿ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ ۚ﴾ [الفتح:٦] فمن ظن السوء أن تعتقد أن الله سيصيبك بمكروه كلما مر عليك هذا الزمان، أو سيصيبك بمكروه كلما مررت على هذا المكان وهذا سوء ظن بالله، والواجب على المسلم أن يحسن ظنه بربه، يقول النبي ﷺ كما في صحيح الإمام مسلم من حديث أبي هريرة فيما يرويه عن ربه -جل وعلا-: «**أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء...**» الحديث[1]، ويقول ﷺ كما في صحيح الإمام مسلم من حديث جابر: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله**»[2].

الأمر الخامس: التسلي بالألفاظ النبوية الواردة في دفع هذه الواردات فإن النبي ﷺ قد أمرنا عند ورود هذه الواردات أن نقول بعض الأذكار التي تعيننا على إزالة ذلك، فمثلًا إذا رأيت شيئًا تكرهه فقل: «اللهم لا يأتي بالحسنات إلا

---

(١) أخرجه البخاري سَهُ} (٧٤٠٥)، وأخرجه مسلم (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٧٧).

أنت ولا يدفع السيئات إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بك» أو لا إله غيرك مثل هذه الألفاظ مما يعين القلب والعقل والروح على تخطي هذه المرحلة، والله تعالى أعلم.

❁ مسألة: التفريق بين الشؤم المنهي عنه وبين الفأل:

فالفرق بينهما أن نقول: إن المراد بالشؤم هو الذي يكون سببًا في مضيك أو رجوعك فهذا شؤم، فأنت مثلًا كنت لا تريد السفر هذا اليوم فسمعت رجلًا يقول: يا مفلح، يا ناجح، يا رابح فسافرت والذي دفعك لسفر هو سماع هذه الكلمة فهذا هو الشؤم لأنها أمضتك، فالقاعدة: «إنما الطيرة ما أمضاك أو ردك» وعلى ذلك استقسام المشركين بالأزلام فإنهم كانوا يأتونا إلى حجر في أحدهما امض، والآخر لا تمض، والثالث فارق، ثم يرميها فإن خرج له حجر امض يمضى، وسبب مضيه ليس توكلًا على الله تعالى، وإنما اعتمادًا على هذا السبب، وهذا هو الشؤم، لكن الشؤم لا يكتسب صورة الانكفاف فقط لا فأحيانًا الشؤم يكتسب صورة الإقدام، فهو لا يقدم إلا بهذا السبب ولا يحجم إلا بهذا السبب، وهذا هو الشؤم المنهي عنه.

وأما الفائل فهو أن يكونَ عازمًا على السفر أصلًا فهو مسافر لا محالة وعزم على السفر، ولكنه سمع كلمة أضفت على قلبه وروحه شيئًا من اللذة والراحة لا تدفعه لسفر هى لا لا وإنما بعثت الراحة الزائدة في قلبه فهو أصلًا مسافر، فهذا هو الفأل الذي يحبه النبى ﷺ، وهو الذي من أجله أن النبى ﷺ كان يغير بعض الأسماء التى توجب الشؤم، فكان يغير بعض الأسماء التى توجب الشؤم إلى أسماء حسنة سواء أسماء الرجال، أو أسماء الأماكن كما هو معلوم في السنة، الشاهد أن الفرق بين المضى الذي يدخل في دائرة الشؤم، والمضى الذي يدخل في دائرة الفائل هى العزيمة من عدمها، فإذا كنت عازمًا على المضى قدمًا أصلًا وأنت مسافر أصلًا لكن سمعت كلمة أضفت على قلبك راحةً واطمئنانًا وأريحيةً، فهذه من عاجل بشرى المؤمن بإذن الله -جل وعلا- وهي الفائل

المحبوب المراد بقول النبى ﷺ: «إني أحب التفاءل وأكره التشاؤم»[١]، وأما إذا كان الدافع والسبب الرئيسي لسفرك هي هذه المرئيات، أو المسموعات فإن هذا هو الشؤم.

مسألة: هناك قاعدة عظيمة جدًّا عند أهل العلم -رحمهم الله تعالى- وهى «أن الحوادث الأرضية منفصلة عن الحوادث التى تكون في السماء إلا بدليل رابط»، فلا يجوز لنا أيها المسلمون أن كل شيء يحدث في الأرض من ريح، أو مطر، أو تغيير جو، أو تغير مناخ أن ننسبه إلى شيء حدث في السماء إلا بدليل ذلك أمر غيبى والأمور الغيبية تحتاج إلى أدلة، وأصل هذه القاعدة ما في الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهنى رضي الله عنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ على إثر سماء كانت من الليل فلما سلم التفت إلينا فقال: «أتدرون ماذا قال ربكم؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أصبح من عبادي مؤمن بى وكافر فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»[٢]

والأحاديث والأدلة على عدم تأثير النجوم، وحركاتها والأفلاك كذلك وحركاتها لا تدل لا من قريب ولا من بعيد على هذه الحوادث الأرضية التى تكون في الأرض من رياح عاتية أو أعاصير أو زلازل أو براكين، أو غبار، أو شدة برودة، أو شدة حرارة، فالأصل عدم الربط وهذه هى قاعدة في، ولكن من باب التفصيل قسم العلماء -رحمهم الله تعالى- هذا الربط بين الحوادث الأرضية مع الحوادث السماوية العلوية إلى ثلاثة أقسام، فإذا حدث شيء في الأرض ثم ربطه بعض الناس بشيء في السماء فلا يخلو من ثلاثة أقسام:-

١-أن ينسب هذا الحادث نسبة إيجاد وخلق وتقدير لهذا الشيء الذي في السماء، فيقول مثلًا: إن النجم الفلاني هو الذي خلق هذه الرياح وأوجدها،

---

(١) أخرجه البخاري في (٥٧٥٦)، (٥٧٧٦)، ومسلم (٢٢٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (٨٤٦)، (١٠٣٨)، (٤١٤٧) (٧٥٠٣) ومسلم (٧١).

والأفلاك الفلانية، أو غروب الفلك الفلان هو الذي أجرى هذه الرياح وأوجدها استقلالًا، فإذا كانت نسبة الحوادث الأرضية إلا الحوادث السماوية نسبة خلق وإيجاد وتقدير وتدبير أو تصريف، فهذا شرك أكبر وهو شرك الصابئة الذين بعث لهم نبي الله إبراهيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنهم كانوا يعتقدون في الأفلاك أنَّها هي المدبرة للعالم، ولا يزال الفلاسفة يعتقدون أنَّ الأفلاك السبعة هي التي تدبر العالم وهي التي جمعها الناظم بقوله:

زحل شرا مريخه من شمسه فتزاهرت لعطارد الأقمار

شرا (المشتري)، مريخه (المريخ)، من شمسه (الشمس)، فتزاهرت (الزهري)، وهذا الكوكب من أعظم الكواكب التي يعتقدون فيها، الأقمار (القمر)، فهذه الكواكب السبعة هي التي الكواكب التي يعتقد فيها الصابئة أنَّها تدبر أمور هذا العالم وعلى ذلك من اعتقاد الفلاسفة؛ ولذلك جاءت الأدلة بإبطال ذلك في قوله: «فأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب»، فإذا نسب هذا الحادث الأرضي إلا الحادث السماوي نسبة إيجاد وخلق وتدبير وتقدير فهذا شرك أكبر.

٢-**إن نسبه نسبة سبب فقط فيقول: إن الله هو الذي يجري الريح وأن الله هو الذي يدبر الأمور ويقدرها،** ولكن من جملة أسباب هذه الرياح أو من جملة أسباب المطر خروج النجم الفلاني، وحركة الفلك الفلاني فهذا شرك أصغر، الله لم يجعل حركة الأفلاك سببًا للنزول شيئًا من ذلك وإنما هذا ينزل بقدر الله استقلالًا ولا شأن لنا بحركات الأفلاك، فلا يجوز لنا أن ننسبَ هذا الحادث ولو مجرد نسبة سبب لهذا الحادث السماوي، وقلنا: إنه شرك أصغر لعلتين:- اعتقاده سبب ما ليس بسبب لا قدرًا ولا شرعًا، وسيلة من وسائل الشرك الأكبر.

٣-**وهي التي عليها غالب الناس أن يربط هذا الحادث الأرضي بما ثبت في الشرع والقدر توقيته لهذا الحادث السماوي،** بمعنى أنه لا يربط نسبة إيجاد وإحداث ولا نسبة سببية وإنما نسبة توقيت فقط، بمعنى يقول أنه لو طلعت الثريَّا،

فإن كل عاهة عن الزراعة ترتفع أي: أن الزرع بعد خروج نجم الثريا يأمنا العاهة، لا الثريا هى التى ترفع العاهة استقلالًا ولا أن خروجها سببٌ من أسباب ارتفاعه ولكن قدر الله في كونه أن يكون خروجها وقتًا لارتفاع العاهة، وكذلك قولهم: خروج نجم سهير ينزل فيه المطر وهم لا يعتقدون أنَّ سهيلًا هو الذي ينزل هذا المطر استقلالًا ولا أنه سبب من الأسباب، وإنما هى مجرد نسبة توقيت فهذه لا حرج فيها إن شاء الله، وإن كان تركها هو الأولى من باب البعد عن مواطن الشبه إلا أنها لو حدثت من إنسان، وفسر لنا مقصده بأنه لا يريد سببية، ولا إيجادًا فإنه لا حرج عليه، فالقاعدة الأم تقول: «لا يجوز لأحد أن يربط حادث أرضيًّا بحادثٍ سمواييٍّ إلا بدليل».

ولكن إذا حدث وربط فلا يخلو من ثلاثة أحوال:-

١-إما أن يربطه ربط إيجاد وخلق وتقدير فهذا شرك أكبر.

٢-وإما أن يربطه نسبة سبب فهذا شرك أصغر.

٣-وإما أن يربطه نسبة توقيت فهذا لا حرج عليه في ذلك، ومنها أيضًا التنجيم، ويدخل في ذلك مسألة مهمةٌ وهى مسألة مهمةٌ، وقد قال فيها الشيخ محمد رَحِمَهُ اللَّهُ باب ما جاء في التنجيم: وهو الاعتقاد في النجوم، ونقسم أيضًا الاعتقاد في النجوم إلى ثلاثة أقسام:-

١- أن يربط الحوادث الأرضية بهذا النجم أو هذا النوء نسبة إيجاد وتقدير وخلق فهذا شرك أكبر.

٢-أن يربطه نسبة سبب فهذا شرك أصغر.

٣-يربطه نسبة توقيت فهذا لا حرج عليه، ولكن لا بد أن تدلَّ العادة أو يدل الدليل على أن هذا وقت لهذا وهذا لا حرج فيه، وهذا كله من باب سد الذرائع؛ لأننا نعتقد اعتقادًا جازمًا أنه لا مدبر ولا متصرف ولا مدبر على الحقيقة في هذا الكون إلا الله فهو الذي يحيى استقلالًا، وهو الذي يميت استقلالًا، وهو الذي ينزل المطر، ويجري السحاب استقلالًا، وهو الذي يأتي بالرياح استقلالًا؛ ولذا

نحن مشروع لنا عند هبوب الرياح والخوف منها أن نربطَها وننسها إلى ربها مباشرة لا ننسبها إلى نجم، ولا ننسبها إلى شيء آخر، وكذلك عند حدوث المطر وهو حادث سماوي مباشرة بالتوحيد.

«مطرنا بفضل الله ورحمته» ثم قال: «اللهم صيبًا نافعًا»[1] وهذا من باب تكميل مراتب التوحيد والاعتقاد.

ومن الذي ينبغي التنبيه عليه أيضًا بعض الناس قد يتشاءم باللون الأسود، فإذا رآه امرأة تلبس أسود يقول: ما هذا هل عندكم عزاء ومأتم؟ فهذا من باب التشاؤم.

فينبغي على الدعاة والعلماء أن ينبهوا على مثل هذا الأمر (التطير) فكم من إنسان يحمل بين جنابته أشياء كثيرة من التشاؤم وهو لا يشعر.

قال الناظم وفقه الله:

واعلم بأن الشرع مبنيٌّ على ... ركنين الإخلاص لرب اعتلا

وقفو آثار النبي المصطفى ... فلتتبع لا تبتدع كمن جفا

والكلام على هذين البيتين في جمل من المسائل:-

المسألة الأولى: اعلم أنَّ العلماء مجمعون على أن الأعمال والتعبدات لا ترفع إلى الله -جل وعلا- إلا إذا توفر فيها شرطان:

١-الإخلاص ٢- المتابعة للنبي ﷺ.

فلا يقبل الله من الأعمال إلا ما كان خالصًا لوجهه الكريم صوابًا على سنة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، يقول الله -جل وعلا-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ

(١) أخرجه أحمد (٢٥٥٧٠)، (٢٥٨٦٤)، والبخاري في الأدب المفرد (٦٨٦)، وأبو داود (٥٠٩٩)، وابن ماجه (٣٨٨٩)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٦٨٤)، وابن حبان في صحيحه (١٠٠٦)

أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴾ [الكهف:١١٠] .

ذكر الله هنا أنه من كان يرجو النجاة في الآخرة فإنه فلا بد أن يتوفرَ في عمله أمران:-

الأول: أن يعمل عملًا صالحًا، والعمل الصالح هو ما وافق السنة.

الثاني: ولا يشرك بعبادة ربه أحد: فالعامل إذا كان مخلصًا لله ولكن أوقع عمله على غير الصفة الشرعية فإن عمله مردود، وإذا أوقع عمله على الصفة الشرعية ولكن على غير وجه الإخلاص فإن عمله مردود، كما قال الإمام فضيل بن عياض في قول الله -جل وعلا-: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ﴾ [الملك:٢] قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (أحسن العمل أخلصه وأصوبه، قالوا: يا أبا علي وما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإن كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا، والخالص ما كان لله والصواب على وفق سنة النبي ﷺ، وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى﴾ [الزُّمَر: ١١-١٤]ويقول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البينة:٥]، ويقول الله تعالى: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ﴾ [الزُّمَر: ٢-٣].

وفي الصحيحين من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرى ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»**.(١) والأدلة في هذا الباب كثيرةٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (١)، (٥٤)، (٢٥٢٩)، (٣٨٩٨)، (٥٠٧٠)، (٦٦٨٩)، (٦٩٥٣)، ومسلم (١٩٠٧).

وأما المتابعة فمن أدلتها قول الله -جل وعلا-: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف:١٥٧] الآية، والآية بعدها، ويقول الله -جل وعلا- في آيات كثيرة: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ [المائدة:٩٢] وقد أخبر الله تعالى أن الهداية كل الهداية في طاعة محمد ﷺ، فقال الله -جل وعلا-: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤].

وقد أجمع العلماء -رحمهم الله تعالى- على أن كل إحداث في الدين فهو رد، ففي الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[١] وفي صحيح الإمام مسلم «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»[٢]

وقد كان النبي ﷺ يُربي صحابته في خطب الجمعة على تحقيق هذين الشرطين، ففي صحيح الإمام مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النبي ﷺ إذا خطب احمرت عيناه وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذرُ جيش يقول: «**صبحكم ومساكم**» وكان يقول: «**أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة**»[٣]

وفي صحيح الإمام البخاري من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم فقالوا: «إن لصاحبكم هذا مثلًا فاضربوا له مثلًا، فقال بعضهم: أنه نائم وقال بعضهم عن العين: نائمة والقلب يقظان فقال بعضهم: مثله كمثل رجل بنى دارًا وجعل فيها مأدبة وبعث داعيًا فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المأدبة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المأدبة، فقال بعضهم لبعض: أولوها له يفقهها فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧١٨).

(٣)أخرجه مسلم (٨٦٧).

نائمة والقلب يقظان فقالوا: الدار الجنة والداعى هو محمد ﷺ فمن أطاع محمدًا فقد أطاع الله ومن عصى محمد فقد عصى الله ومحمد ﷺ فرق»، وفي رواية «فرَقٌ بين الناس»[١] أي: فرق بين المؤمنين والكافرين.

وفي صحيح الإمام مسلم قال: قال رسول الله ﷺ: «كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى» قالوا: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى»[٢].

وفي الصحيحين من حديث أبى موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل الغيث الكثير أصاب أرضًا، فكان منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير، وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى إنما هى قيعانٌ لا تمسك ماءًا ولا تنبت كلأً، فذلك من فَقُه في دين الله ونفعه بما بعثنى الله به فعل وعلم، ومثل من لا يرفع بذلك رأسًا ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به...»[٣] الحديث، والأدلة في هذا المقام كثيرة جدًّا، فقد تواتر الأدلة من كتاب الله -جل وعلا- وسنة رسوله ﷺ على الاهتمام بهذين الشرطين الإخلاص لله -جل وعلا-، فلا يكون الباعث لك على التعبدات والأعمال إلا إرادة وجه الله -جل وعلا- والدار الآخرة، فلا يكن في قلبك محبة لرياء ولا لتسميع ولا لثناء والمدح وإنما يكون عملك خالصًا لوجه الله -جل وعلا-.

والشرط الثاني:- المتابعة فلا تزد في الأعمال ولا تنقص في صفاتها، ولا في مكانها، ولا تحدث شيئًا مما يتعلق بها، وإنما توقعها على ما أوقعوه عليه النبي ﷺ.

يقول العلماء -رحمهم الله تعالى-: (إن الإخلاص والمتابعة بمثابة جناحي

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨١).

(٢) أخرجه البخاري صحيحه (٧٢٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

الطائر، فكما أنَّ الطائر لا يستقيم طيرانه إلا بجناحين فكذلك أيضًا العبادة لا ترفع إلى الله -جل وعلا- إلا بجناحين (جناح الإخلاص – وجناح المتابعة)، يقول السلف رحمهم الله: (ما من فعلة وإن دقت إلا وينشر لها ديوانان ديوان لما وديوان كيف) أي: لما فعلت، وكيف فعلت.

فالأول سؤال عن الإخلاص.

والثاني سؤال عن المتابعة، فلا نجاة من الديوان الأول إلا إذا أوقعت عملك لا ترجو به إلا وجه الله -جل وعلا-، ولا نجاة من الديوان الثاني إلا إذا أوقعت العلم على وفق ما أوقعه عليه النبي ﷺ، وقد انقسم الناس في مسألة الإخلاص والمتابعة إلى أربعة أقسام:-

١- قوم وفقهم الله في جميع أعمالهم لتحقيق الشرطين جميعًا، ونسأل الله أن نكون منهم، فلا يعبدون الله إلا على وجه الإخلاص والمتابعة.

أناس خذلهم الله فلم يحققوا شيئًا من الشرطين مطلقًا، فلا لديهم إخلاص ولا متابعة كمن يرائي في الذبح لغير الله تعالى كما قيل: (حشفا وسوء كيله) فلا هي عبادة أصلًا بل هي شرك، ومع ذلك يدخله الرياء، فلا لديه إخلاص ولا لديه متابعة.

٢-أناس عندهم إخلاص لله تعالى وتفاني وقلوبهم محبة لله ولا يقوم في قلوبهم إلا الإخلاص، ولكنه المشكلة لديهم أنه ليس لديهم متابعة كسائر أهل البدع الذين عندهم إخلاص في بدعته يريد أنْ يرضىَ الله -جل وعلا- بهذه البدعة، فعنده مبدأ الإخلاص ولكن أعماله وقعت مخالفة للمشروع للمتقرر في شريعة محمد ﷺ فهذا لا ثواب لعلمه.

٣-أناس عندهم متابعة وعلى هذا أكثر الناس، ولكنه المشكلة لديهم خلل في الإخلاص، كمن يصلى كما صلى النبى ﷺ ولكنه لماذا يصلى؟ هذا الخلل، وأناس آخرون يربون لحاهم كما كان النبى ﷺ يربيها ولكن لماذا يربيها؟ هذا هو الخلل، أناس آخرون يقصرون ثيابهم، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر،

ويعلمون العلم، ويؤلفون الكتب، ويدعون إلى الخير، وخطباء وأئمة مساجد، وعندهم عبادات ويقعون تلك العبادات على نفس الصفة التى وقع عليها أمر النبى ﷺ ولكن المشكلة لديهم الإخلاص وهذا من أخطر ما يكون في بنى آدم، أعمالهم مردودة، فانفراد شرط الإخلاص عن المتابعة يرد العلم، وانفراد شرط المتابعة عن الإخلاص يرد العلم، فلا بد من الأمرين جميعًا.

وأيضًا عبادة الجهاد من أعظم العبادات وأفضل القربات، وكذلك تعليم العلم وإقراء القرآن أيضًا من أعظم العبادات، وكذلك عبادة الإنفاق في سبيل الله والصدقة في وجوه الخير أيضًا من أعظم العبادات.

ولكن انتبه لما سيأتي، ففى صحيح مسلم من حديث أبى هريرة رضي الله عنه وهو من أعظم الأحاديث وقعًا على قلوب أهل الحياة، قال النبى ﷺ: «**إنَّ أول من تسعر بهم النار، وفي رواية أول الناس يقضى عليه يوم القيامة رجل استشهد** (مات بين الصفين في الجهاد سبيل الله تعالى)، **فأتى به فعرفه نعمه فعرفها** (بعثه الله بين يديه وأخبره بها نعمة القوة ونعمه الجراءة والشهادة فعرفها ذلك الرجل) **قال: فما عملت فيها؟ قال: يا رب هذه النعم قاتلت فيك حتى استشهدت، ولكن هذا ظاهرك في الدنيا للمخلوقين أما علام الغيوب فلا يخفى عليه شيء**، ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩]، **فيقول الله له: كذبت**»، وفي رواية ثم تقول الملائكة: «**كذبت إنما قاتلت ليقال: جريء وشجاع فقد قيل: فأمر به فسُحب على وجهه حتى أُلقى في النار**»(١) وقد مات بين الصفين، والنبى يقول ﷺ: «**رب قتيل بين الصفين الله أدرى بنيته**»(٢)؛ ولذا قال الإمام البخاري في صحيحه: «باب لا يقال: فلان شهيد»(٣) فلا نجزم له بالشهادة، بل نقول: شهيد إذا أراد الله ذلك أو شهيد في علم الله، أو نحسبه كذلك والله حسيبه ولا نزكى على الله أحدًا؛ لأن الجزم بالشهادة لأحد كأنك تجزم له بالجنة، وأهل السنة لا يجزمون لأحد بجنة

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٠٥).

(٢) أخرجه أحمد (٣٧٧٢)، وابن ابي شيبة في مصنفه (٤٠٣)

(٣) صحيح البخاري (٤/ ٣٧).

ولا بنار إلا من شهد له النص بذلك.

وفي الصحيحين من حديث سهل بن سعد أنَّ رجلًا كان من أصحاب النبى ﷺ ما كان أعظم وقعًا في المشركين منا، فما كان يترك فاذة ولا شاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقال لنا: ما أجزئ أحد منا اليوم كما أجزئ فلان، فسمع النبى ﷺ ذلك فقال: «أما إنه من أهل النار»، قال رجل: فكدت أن أشك، كيف من أهل النار؟ قال: فتبعته فكان كلما وقف وقفت وإذا دخل في القوم دخلت، حتى أثقلته الجراح (أشرف على الموت) قال: ثم وضع زباب سيفه بين ثدييه فتحامل عليه، فخرج السيف من وراء ظهره (قتل نفسه) قال: فجئت إلى النبى ﷺ فقلت: الله أكبر يا رسول الله أشهد أنك رسول الله قال: «وما ذاك» قال: الرجل الذي قلت آنفًا إنه من أهل النار فعل كذا وكذا ثم قتل نفسه،[١] فهذا الرجل ما كان يقاتل في سبيل الله لإعلاء كلمة الله ولكن كان يقاتل حميةً ورياءً وعصبيةً.

ففى الصحيحين من حديث أبى موسى رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله الرجل يقاتل حميةً وشجاعةً ويقاتل عصبيةً أي: ذلك في سبيل الله، فنسفها النبى ﷺ جميعًا، وقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو في سبيل الله»،[٢]؛ ولذلك لا يجوز لأحد أن يشهدَ لأحد أنه شهيد حتى وإن مات بين الصفين، وكما ذكرت تبويب البخاري رحمه الله: «باب لا يقال: فلان شهيد»، ثم أخرج بسنده من حديث أبى هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من مكلوم (مجروح) يكلم في سبيل الله، والله أعلم بمن يكلم في سبيله»[٣] فالبعض قد يكلم ولكن ليس في سبيل الله ولكن يريد الغنية أو شيئًا آخر، قال: «والله أعلم بمن يكلم في سبيله إلا بعث يوم القيامة وعليه الدم لون الدم والريح ريح المسك»[٤] أو كما

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٩٨)، (٤٢٠٢)، (٤٢٠٧)، (٦٦٠٧)، ومسلم (١١٢).

(٢) أخرجه البخاري ي صحيحه (١٢٣)، (٢٨١٠)، (٣١٢٦)، (٧٤٥٨)، ومسلم (١٩٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، (٥٥٣٣)، ومسلم (١٨٧٦).

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٩٢).

قال النبي ﷺ.

فهذا دليل على أن المجاهد إن فسدت نيته ففساد نيته يدخله النار ولا يشفع له عند الله أنه مات بين الصفين، فشرط الإخلاص شرط عظيم جدًّا، فاحذر من أن يرى الله من قلبك خللًا، أو رياء، أو محبة لثاء والمدح، ويقول الناس: هذا والله رجل متدين وهذا ذو خلق حسن فانتبه فلا يكون همك في عبادتك إلا إرادة وجه الله والدار الآخرة، قال: «**ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن**» هذه أعمال عظيمة تعلم العلم وتعليمه، وقراءة القرآن وإقراؤه، قال: «**فأتى به فعرفه نعمه فعرفها قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن، فيقول: كذبت ولكنك تعلمت ليقال: عالم وقرأت القرآن ليقال: قارئ**»، فما تعلم لوجه الله ولكن تعلمت بنية فاسدة، قال: «**فأمر به فسحب على وجهه حتى أُلقي في النار، ورجل وسع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كله فأتى به فعرفه نعمه فعرفها قال: فما عملت فيها، قال: ما تركت من سبيل خير تحب أن ينفقَ فيها إلا أنفقت فيها لك**» فهنا كذبة «**لك**» فيقول الله له: «**كذبت**»؛ لأنه أنفق ليمدح، ويثنى الناس عليه، ويشيرون عليه بالبنان أنك منفق في سبيل الله، وأهلك أمواله على الفقراء والمساكين، فيقول الله له: «**كذبت إنما أنفقت ليقال: جواد وسخي وكريم قال: فأمر به حتى ألقي على وجهه حتى ألقي في النار**»[1]، فهذه أعمال عبادية عظيمة حصلت فيها المتابعة ولكنها صارت وبالًا على أصحابها لفوات شرط الإخلاص، فالناس فيها أربعة أقسام:-

(منهم من أُوتي الإخلاص والمتابعة نسأل أنْ يجعلَنا منهم –ومنهم من حُرم الشرطين جميعًا– ومنهم من توفر عنده الإخلاص دون المتابعة –ومنهم من توفر عنده المتابعة دون الإخلاص).

وكل الأصناف الأخيرة هذه كلها أصناف هالكة وأعمالها مردودة عليها، فهذا بإجماع أهل العلم أنَّ الله لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصًا صوابًا موافقًا

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٠٥).

على سنة النبي ﷺ.

❁ المسألة الثانية: الأشياء التي تعين العبد على أن ينبعثَ الإخلاص في قلبه:

فالعبد يحتاج إلى سلوك طريق معينة إذا سلكها بإذن الله فسيوفق بإذن الله لأن يكون من المخلصين، وهذه الطرق التى تعين القلب على مرتبة الإخلاص أذكرها لك هنا، وقد ذكر العلماء أن هناك طرقٌ كثيرة يجمعها ما يلي:-

١-**كثرة دعاء الله -جل وعلا- بأن يجعلك من المخلصين،** فالقلوب بين أصبعين من أصابيع الرحمن، فأكثر من دعاء الله أن يجعلك من المخلِصين ومن المخلَصين، فالمخلِصون في الدينا هم المخلَصون من الشيطان، والمخلَصون من النار يوم القيامة، فانطرح بين يدي الله وأكثر من دعائه سبحانه، وابك عند عتبة باب الرحمن -جل وعلا- في أدبار الصلوات وفي السجود وفي ثلث الليل الآخر، وعند إفطارك، فتحرَّ أوقات الإجابة وأكثر من دعاء الله (اللهم اجعلني من المخلصين واجعلنى ممن إذا عملوا أخلصوا) وهكذا.

وقد كان سماحة الوالد الشيخ عبد العزيز غفر الله له ويعلى درجته على ما ذُكر لى أنه كان يقول: (اللهم أصلح نبيتى وعملى) فدائمًا ما كان يدعو بذلك، وذلك لفقهه وعلمه بأن الأعمال لا ترفع ولا تقبل حتى وإن كثرت وتنوعت إلا بصلاح النية والعمل، وصلاح النية هى الإخلاص، وصلاح العمل هو المتابعة، فأكثر من هذا الدعاء في سجودك وذهابك وإيابك (اللهم أصلح نيتى وعملى).

فرب دعوة صادقة تخرج من قلب صادق تكون سببًا لنجاتك وسعادتك، وجعلك من المخلصين إلى يوم القيامة.

فالإخلاص ليس من الأشياء الفطرية فينشأ مع العبد من صغره لا، إنما أشياء اكتسابية تكتسبها بكثرة الدعاء والله مجيب الدعوات، وقاضى الحاجات وهو الذي يعطى العطايا الباهرات التى لا تكون لك على بال ولا حساب.

٢-أن تعلم -وفقك الله- أنك مأمور بالعبادة وبالإخلاص في العبادة، فأنت مأمور بالأمرين جميعًا وكلاهما فرض عليك، فمن الناس من يحرص على

العبادة فقط وبرئ أن ذمته بريئة، لا لا بل إنك مأمور بالعبادة والإخلاص في العبادة؛ ولذلك يقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [السنة:٥] هذا الواجب الأول، ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [الأعراف:٢٩] وهذا هو الواجب الثاني.

فإذا العبادة عليك فيها واجبان:- واجب ظاهري وهو إيقاعها على الوجه الذي أوقعه عليها النبي ﷺ.

والواجب الثاني:- واجب باطني وهو أن تكون عباداتك خالصة لوجه الله -جل وعلا-، فهما فرضان عليك، فكيف تنجح في الفرض الأول ثم تخفق في الأمر الثاني وهو الإخلاص فهما واجبان عليك فاستشعرهما دائمًا، فأنت لست مأمورًا بالصلاة فقط لا بل مأمور بالصلاة وبالإخلاص في الصلاة.

وأنت كذلك لست مأمورًا بالصدقة فقط بل مأمور بالصدقة وبالإخلاص في الصدقة، فكلما استشعر العبد أن ثمة واجب آخر وهو واجب باطني وعليه مدار صحة الواجب الظاهري، أو قبول العل كله كلما كان ذلك ادعى لانزجار قلبه عن النوايا والبواعث التي تكون سببًا في إفساد عمله، فاستشعار الواجبين من الأشياء التي تجعل العبد أنه من المخلصين.

٣-أن تعلم أن الحساب يوم القيامة ليس على ظواهر الأعمال وإنما على بواطنها وبواعثها؛ ولذلك يقول العلماء رحمهم الله تعالى: (إن الأحكام في الدنيا مبنية على الظواهر والسرائر تبع لها).

وأما الأحكام في الآخرة فهي مبنية على السرائر والظواهر تبع لها؛ ولذلك يقول الله: ﴿يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٩] ؛ ولذلك في الآخرة قبل أن ينظر الله -جل وعلا- في الصلاة ينظر أولًا في الباعث ونية الصلاة فإن كان الباعث فاسدًا ما نظر في أعمالك وسجودك وركوعك وقراءتك للقرآن فلا ينظر في هذا إذا كانت النية فاسدة؛ ولذلك يوم القيامة ستكون الفضائح على رءوس الأشهاد، ونوايا كثيرة من أناس كنا نحسن بهم الظن في الدنيا بأنهم من المخلصين، ولكن إذا كشف المستور وبان المغطى إذا النوايا سوداء كاسدة بعيدة عن إرادة وجه الله وعلا والدار الآخرة، فانتبه أيها الحبيب لا يكون فساد نيتك سببًا لرد أعمالك يوم

القيامة وعدم النظر فيها بسبب سوء طوية، أو فساد نية أسررتها في نفسك، فالله يعلم السر وأخفى.

٤-أن تؤمن الإيمان أنَّ الله مطلع على نيتك وقصدك وباعثك، مهما أخفيته عن الناس، ومهما حاولت أن تستره فالله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، فكما أنك تحسن صلاتك في الظاهر فيجب عليك أيضًا أن تحسن محطَّ نظر الرب في الباطن، فإن الله لا ينظر إلى أجسادنا ولا إلى صورنا ولا إلى أموالنا، وإنما ينظر إلى قلوبنا وأعملنا، فيجب علينا أن نصفى محط نظر الرب -جل وعلا-، فمهما أخفيت عن الناس من الرياء ومحبة الثناء والمدح فإنك تخفيه عن أناس لا يملكون لك موتًا ولا حياةً، ولا نفعًا، ولا ضرًّا، ولا ثوابًا، ولا عقابًا، ولكن لا تستطيع أن تخفي نيتك وقصد عن الله -جل وعلا-، فالله يعلم السر وأخفى، ويعلم ذات الصدور، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران:١١٩] أي: ما يقوم في الصدور من الكلام والنوايا والبواعث والمقاصد فالله عليم بها فالسر عنده -جل وعلا- علانية ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وقول الله: ﴿يَعۡلَمُ خَآئِنَةَ ٱلۡأَعۡيُنِ وَمَا تُخۡفِي ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩]، فالنوايا وإن حاولت أن تخفيها عن الناس ولكن الله -جل وعلا- عالم ومطلع، ويقيد عليك ذلك حتى تحاسب به يوم القيامة.

٥-النظر بتدبر وتأمل وتمعن في تلك النصوص الزاجرة عن الرياء، وفي النصوص العظيمة الدالة على حرمته، وعلى شدة عقوبة أهله، فإنَّ القلب إذا نظر إلى هذه النصوص التى تزجر القلوب عن هذا الأمر فسيكون -إن شاء الله- من المخلصين، إذا لا يمكن أن يكون ثمة عاقل يسمع هذه الأحاديث المحذرة من هذا الأمر والمزلق الخطير ثم بعد ذلك يتقهم فهل هذا معقول من العبد؟ فكيف يسمع العبد مثل هذه الأحاديث وقول النبي ﷺ: «من تعلم علمًا مما يبتغى به

وجه الله لا يتعلمه إلا لينالَ به عرضًا من الدنيا، لم يجد عرف الجنة يوم القيامة»[١] (أي: ريح الجنة حرام على أنفه) لفساد نيته فضلًا عن دخولها أصلًا، ويوم القيامة تنصب صحفٌ كثيرة بين يدي الله -جل وعلا- فيقول الله لملائكته: «اقبلوا هذه وردوا هذه» فترى ما في الصحف التى ردت فتقول الملائكة: وعزتك وجلالك ما رأينا إلا خير صلاة وصوم، فيقول الله: **«إن هذا قد ابتغى به غير وجهى وإني اليوم لا أقبل من الأعمال إلا ما ابتغى به وجهى»** فليحذر العبد، فتأمل العبد لهذه النصوص من الكتاب والسنة فحينئذ سوف يكون ذلك من أعظم الزواجر وأبلغ ما يبعد قلبه عن مثل ذلك.

٦-الإكثار من سير السلف الصالحين الذين بلغوا في الإخلاص مبلغه وعلت رتبتهم في الإخلاص العلو الكبير، ويتأمل الإنسان في كلامهم وألفاظهم وعباراتهم وفي هديهم كيف كانوا يتعاملون مع الإخلاص، فهذا أبو بكر رضي الله عنه يقول: (والله لا آمن مكر الله وإن كانت إحدى رجلى في الجنة)، وهذا دليل على كمال المراقبة وكمال الخوف من الله -جل وعلا-، وكان عمر رضي الله عنه يسأل حذيفة من شدة إخلاص عمر وخوفه من الرياء والنفاق يقول: (أنشدك الله يا حذيفة أعدني رسول الله ﷺ من المنافقين)،[٢]

وهذا محمد بن واسع رحمه الله يقول: (لو أن أستطيع أن أصلىَ نافلة ركعتين في موضع لا يراني ملكايَ فيه لفعلت)، من باب شدة تحقيق الإخلاص، فيرد أن يختفى عن عين الملائكة حتى يوقعَ ركعتين في مكان لا يراه فيه إلا الله -جل وعلا-، وهذا من أعظم ما يكون.

وقد كان بعض السلف إذا أطفأ السراج ونام بجوار زوجته يتذكر ظلمة القبر، أو تعرض لقلبه الأمر المحزن قال: فيبكى حتى تبتل وسادته ولا تعلم زوجته ببكائه، وليس كمن إذا بكى علم الكل ببكائه وسمعه القريب والبعيد لا، فينغي

---

(١) أخرجه أحمد (٨٤٥٧)، وأبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٢)، وابن حبان في صحيحه (٧٨)، والحاكم في المستدرك (٢٨٨)، (٢٨٨)،

(٢)أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٧٣٩٠).

للعبد أن يردَّ ما استطاع ويبعد ذلك عنه ما استطاع؛ لأنه ربما يكون مبدأ الإخلاص لكن يسترسل العبد معه حتى يوقعَه الشيطان في شراك الهوى، فقد يكون بعض الناس تغلبه دمعته ويبكى ولكن إذا بكى رأى أن الناس قد هشوا لبكائه فزاد قليلًا فزيادته الثانية هذه لا تكون لله، والله أعلم ما يقوم في قلب العبد.

وقد كان بعض السلف له صدقة على بعض بيوت الفقراء ولا يدري من هو فكان يأتى قبل الفجر، فيدفع الصدقات للفقراء عند أبوابهم فإذا فتحو أبوابهم وجدوا تلك الصدقات ولا يجدون من وضعها إلا إذا قيل صلوا على جنازة فلان ثم تنقطع تلك الصدقات فيعلمون بعد موته أن فلان كان هو صاحب الصدقة، وقد كان بعضهم يوصى من يغسله ويقول: إذا رأيت على شيء من أثر الخير فاكتمه فذلك بينى وبين الله ولا تشهر بى مما رأيت من خير علىَّ، فانظر إلى هذه الدرجة العالية بعد الموت يبحثون عن الستر ويريدون أن يكون بينهم وبين الله تعالى، فمن يطلع على سير هؤلاء القوم العظماء الذين حققوا أعلى الرتب في مسائل الإخلاص، فحينئذ يهوى قلبه أن يقتدي بمثل هؤلاء ويشمر عن ساعد العزيمة والجد في أن يصل إلى شيء من المراتب، التي وصل إليها هؤلاء، فنسأل الله أن يجعلَنا من المخلصين.

❁ مسألة :ما حكم العمل إذا دخله الرياء؟

يقول العلماء -رحمهم الله تعالى-: إنَّ العمل إذا دخله الرياء فلا يخلو من حالتين:

الأولى: إما أنْ يكون هذا الرياء من أصل العمل، فمنذ أن دخل المسجد ونيته أصلًا فاسدة قبل تكبيره للإحرام فهذا عمله كله حابط، ولو أنَّ العمل حبط لمصل هذا الرجل بدون عقوبة لكان الأمر هين ولكن عمله حابط ومعاقب عليه يوم القيامة.

الحالة الثانية:- أن يطرأَ الرياء عليه طروا ليس من أصل العمل، فأصل عمله لله تعالى ولكن طرأ عليه شيء جعل نيته تتحول، فهذا الطارئ إما أن يدافعه العبد

عن نفسه و يستعذ بالله منه و لا يرضى به و يحاول أن يخرجه من قلبه فهذا مأجور وليس بمأزور بل هو داخل في قول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت:٦٩]، وإن الشيطان ليلقى على قلب العبد شيئًا من ذلك ولكن إذا دافعه العبد ولم يسترسل معه ولم يرض به، ولم يسر به أو يعمل بمقتضاه، فهذا لا حرج عليه ولا شيء بل هو مأجور على هذه المجاهدة.

الأمر الأخر:- هو من يقذف الشيطان في قلبه شيء من الرياء ثم يسترسل معه ويرضى به ولا يجاهده ويعمل بمقتضاه ويسير معه، فهذا يكون عمله حابطًا، سواء كان صحة أوله تنبى على صحة آخره أو لا، المهم أن هذا العمل الذي وقع فيه الرياء حابط والعياذ بالله تعالى، فالله يجعله هباءً منثورًا لا ينفع صاحبه في يوم القيامة.

❁ مسألة: لماذا ننبه دائمًا على أهمية الإخلاص لله تعالى:

ونعيد الكلام فيه ونكرره ونزيده ونغير الطرح فيه، فبعض الناس قد يمل من كثرة الكلام على هذا الأمر؟ نقول للعبد: أن لا يمل ولا يكل عن سماعه ولا من طرحه ولا من تذكير نفسك به فالأشياء التي تجعلنا نتكلم عن الإخلاص ونعظم أمره عدة أمور: -

١-هو أساس العمل فإذا كان الأساس مهتزا فالعمل يكون غير مقبول، فكلما داومنا على الإخلاص لحرصنا على المحافظة على أساس العمل، فالله لا يقبل من الأعمال إلا ما كان قائمًا على ساق الإخلاص فالإخلاص هو أساس العمل، وأصل العمل، وأرضية العمل، فلو بنيت بيتًا على أساسات مهتزةٍ هذا سوف يسقط البيت يومًا ما، ولكنك لو أصلحت الأساسات وضبتها واهتممت بها وحافظت على بقائها سليمةً ووضعت بعض العوازل عليها، فلا تتأكل ولا يأتيها الصدأ، فلا بد أن نحرص على الأساسات قبل بناء باقى الطوابق من البيت، فلا يكون حرصًا فقط على الفروع وهى الأعمال لا بل لا بد أن يكون حرصًا على الجذع الذي يبني عليه هذه الفروع، وعلى الأصل الذي يبني عليه هذه الفروع؛

ولأن الإخلاص هو أساس العمل فهذا يجعلنا نتكلم عنه كثيرًا ونهتم به كثيرًا.

٢-شدة عقوبة من أخل به.

٣-الإخلاص هو عمل الملك (القلب) والأعمال هى عمل الجنود (الأعضاء)، فإذا طاب الملك طابت الجنود وإذا خبث الملك خبثت جنوده، فإذا رأيت خبثًا في بعض الجوارح والجنود فاعلم أن ذلك لخبث يرجع في القلب، فإن الجوارح لا تعمل ولا تتصرف ولا تقوم إلا بما يأمرها به القلب، وهذا هو الذي جعل النبى ﷺ يقول: «**ألا إن في الجسد مضغةً إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب**»،[١]

ويقول ﷺ: «**التقوى ها هنا**»[٢]

فكل الأشياء التى تصدر من الجوارح هى من ثمرات التقوى الموجودة في القلب، فلا بد أن نكمل على إصلاح عمل الملك (القلب) الذي به قوام هذا البدن، وصلاح هذا البدن، وإما أن نصلح البدن أو العين ونترك الشيء المهمَّ ونترك القلب فاسدًا لا لا بل هو الأهم فأقبل على إصلاحه أولًا؛ فلأنه محط نظر الرب؛ ولأنه عمل الملك ومنه تنبثق جميع الأعمال فلا بد أن نهتم به اهتمامًا كثيرًا.

ومن المسائل على هذا الباب أيضًا:- ما قرره أهل العلم -رحمهم الله تعالى- من أن المتابعة لا تكون متابعة كاملة إلا إذا توفر فيها ستة شروط:-

١-متابعة النبى ﷺ في جنس العمل، فمن فعل عبادة لا جنس لها في الشرع فإن عمله حابط لاختلال شرط المتابعة، ومثاله:- الصوفية عندهم التعبد لله -جل وعلا- بالرقص (التمايل ذات اليمين وذات الشمال)، فهل عندنا في شرعنا عبادة تطابق هذا الجنس عند الصوفية؟ فنقول: صدق الله ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم:٨٣] فتجدهم لا يتعبون أبدًا ولا يسقطون

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، (٢٠٥١) ومسلم (١٥٩٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

من الدوران، وإذا سقط أحد منهم فيتوهمون ويقولون: هذا وصل إلى الحضرة الملكوتية المختلطة بالحضرة الناسوتية وغيرها من هذه الخزعبلات التى عندهم، ومثال ’خر:- ظهر حديثًا بمن يجيز التضحية بالأرانب، والدجاج وهذا ليس له عندنا جنس في الشريعة، فالتضحية لا تكون إلا ببهيمة الأنعام التى هى (الإبل – البقر –الغنم) فقط ولا يوجد شيء في الشرع اسمه التضحية بالدجاج، والأرانب، والمشكلة صدور مثل هذه الفتوى من وزير الشئون الإسلامية في بعض الدول العربية، فقال: بهيمة الأنعام سعرها مرتفع وأكثر المسلمين تحت خط الفقر، فلا نحرمهم من هذه الشعيرة العظيمة فاستحسن هذا الشيء، فأجاز لهم الدجاج ليضحى الجميع فاستحسانه باطل، وهذا مثل رجل آخر يريد الإضلال لبنى آدم فقال: لما تزحمون المسلمين في الحج في هذه العشر الأيام فقط وزعوها على جميع أيام السنة، فنقسم دولة تحج في محرم، ودولة تحج في صفر، ودولة تحج في ذو الحجة، فلماذا هذا الزحام، فكل هذه أشياء ليس لها جنس في الشرع، وكان الذي يتعبد لله -جل وعلا- بمعاشرة الأفاعى، فالصوفية يطلبون الكرامات فيرقد مع أفعى ويجلس معها في غرفة يعاينها وتعاينه، فإذا خرج الصباح سليما فيكون وليًّا من أولياء الله، فيجعلونها من جملة كرماته، ومنهم من يحبس نفسه مع أسد أو نمر أو ذئب أو ضبع، وأغلبهم يسخرون هذه الوحوش بالسحر فلا تهجموا عليهم؛ لأنهم يسخرونها بالشيطانين والسحر، ومنهم من يتعبد لله -جل وعلا- بمعاشرة الغلمان المردة ويروون في ذلك أنَّ النبى ﷺ عاشر غلامًا أمرد وهذا كذب وزور وبهتان وموضوع لعن الله واضعه، ويقولون: إن النظر إلى وجه الأمرد الجميل عبادة، وهذا كله من الدجل والخرافة التى يكذبون فيها على النبى ﷺ، فتجد أن مشايخهم يجلسون مع المردان ويعاشرون المردان ويبيتون معهم الليالى، ويفعلون معهم الأفاعيل بحجة أنه يقوم بعبادة ولا يؤثم نفسه بل هو يعتقد في نفيه أنها قربة لله وهذه كلها عبادات لا جنس لها في الشرع، فإذا من فعل شيئًا من العبادات لا جنس له في الشرع فقد خالف، وهذا من أعظم مخالفات جهات المتابعة الست هي المخالفة في

الجنس؛ لأنه يأتي بعبادة لا جنس لها أصلًا في الشرع.

٢-متابعة النبى ﷺ في السبب، بمعنى أنَّه لا يجوز لنا أن نربطَ عبادة بسبب معين إلا وعلى هذه السببية دليل من الشعر، فلا يجوز اختراع أسبابًا نربط بها صيامًا أو صلاة أو زكاة أو ذكرًا أو غير ذلك وليس عليها دليل، فلا تربط أيها الحبيب عبادة بسبب إلا وعلى هذه السببية دليل، نحن إذا دخل شهر رمضان جعلناه سببًا لوجوب الصوم؛ لأنه قد دل على هذه السببية دليل، وهو قول الله تعالى: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [البقرة:١٨٥]، فالله جعل دخول رمضان سببًا للصوم، أيضًا زوال الشمس سببٌ لوجوب الظهر، وغروب الشمس سبب لوجوب صلاة المغرب، وأيضًا نزول حيض المرأة سبب لانقطاعها عن الصلاة والصوم ووطء زوجها، فهذه كلها أسباب مقبولة لدلالة الأدلة على أنها سببٌ، ولكن لا يجوز لك أنت أيها المكلف أن تحدثَ وتأتي بأسباب وتربط العبادات بها؛ لأن السببية حكم شرعي والأحكام الشرعية تفتقر في ثُبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة،

ومن ذلك أمثلة أوضحها هنا:- قيام ليلة النصف من شعبان وإحياء ليلها، فهم يعتقدون أنَّه إذا جاء ليلة الخامس عشر من شعبان يستحب الاجتماع في المساجد فيها وقراءة القرآن والأذكار، وإضاءة الأنوار، ويجعلون لها مراسم وطقوس خاصة تختلف عن سائر ليالى العام، ويجعلون هذه الليلة سببًا لهذا الشيء فهل دل على هذه السببية دليل؟ نقول: لا فليس هناك حديث يصح مرفوعًا للنبى ﷺ في إحياء ليلة النصف من شعبان، فهم اخترعوا سببًا لا دليل عليه، ومثال آخر:- ما يُسمى بالصلاة الألفية ويقرءون فيها سورة الإخلاص ألف مرة؛ ولذلك سميت الألفية وهى في أول جمعة من رجب من كل عام، ويجعلون مرور الجمعة الأولى في رجب سببًا لإقامة هذه الصلاة، فنقول: هذا مخالفة في السبب فلا يجوز لنا أنْ نعتقدَ سببًا إلا وعلى هذه السببية دليل من الشرع إذا كان المسألة مسألة شرعية.

٣-متابعة النبى ﷺ في الصفة، فلا يجوز لنا أنْ نخترعَ للعبادات صفات لا دليل عليها، مثاله:- ما يفعله من يعتقد بمشروعية صلاة القضاء العمري وهى جمع الصلوات الخمس في آخر جمعة من رمضان، أي: قبل أن يظهرَ هلال رمضان بعد صلاة الجمعة قم وصل خمس صلوات:- الفجر، والظهر، والعصر، والمغرب، والمغرب والعشاء، إذا فعلتها فقد تكون قضيت جميع ما فوت من الصلوات في عمرك كله؛ ولذلك يسمونها صلاة القضاء العمري، فهذه تعد مخالفةً في الصفة فهذه ليست الصفة التى أمر النبى ﷺ بها، وكاستعاضة الرافضة عن السلام في الصلاة بضرب الأفخاذ وهذه ليست الصفة التى أمرنا بها النبى ﷺ، ويدخل في ذلك بدع القبور والمخالفة فيها، وبدع صلاة الجمعة والمخالفة فيها، وبدع الأعياد والمخالفة فيها.

٤-**متابعة النبى ﷺ في زمان العبادة، أي:** إذا أوقع النبى ﷺ العبادة في زمان معين، فلا يجوز لنا أنْ نوقعها قبل ذلك الزمان ولا أن نخرجَها عن زمانها بل نوقعها في نفس الزمن الذي أوقعه فيه النبي ﷺ.

مثال ذلك:- صلاة العبد الظهر قبل زوال الشمس بخمسة عشر دقيقة فتكون صلاة غير صحيحة؛ لأنه خالف في الزمان، ولو أنَّ العبد بدأ في صيام شهر رمضان قبل دخوله فنقول: هذا لا يكون مجزئًا عنه ولا مبرأً لذمته، ولو أن العبد وقف في عرفة في اليوم الثامن أو العاشر من ذي الحجة فنقول: وقوفه غير صحيح وغير مقبول، وكذلك لو رمى جمرة العقبة في اليوم الثالث أو في اليوم الرابع عشر من ذي الحجة نقول: غير صحيح، فالشريعة حددت أزمنة للعبادات فلا يجوز لك أن تخرجَ هذه العبادة عن زمنها المقرر لها شرعًا.

متابعة النبى ﷺ في مكان العبادة، فإذا حدد الشارع ﷺ للعبادة مكانًا معينًا فلا يجوز لك أن توقعها في غير هذا المكان إلا بإذن من الشرع.

مثاله:- الصلوات الخمس المفروضة حدد الشارع لها مكانًا وهى أن تقامَ في المساجد فهذا هو مكانها، فلا يجوز لك أن تقيم الجماعة في غير المسجد ما

دمت قادرًا على الوصول إلى المسجد لصلاة مع المسلمين، ومثاله أيضًا:- في يوم العاشر من ذي الحجة ترمى جمرة العقبة لو أن العبد استبعد بعد مكان جمرة العقبة الكبرى فرمى الجمرة الصغرى فهل تكفيه؟ نقول: لا لا يجزئه؛ لأن هذا ليس هو المكان الذي رمى فيه النبي ﷺ في هذا اليوم، بل في أيام التشريق هي موعد رميها الصحيح الذي رمى فيه النبي ﷺ لكن في اليوم العاشر لا ترمى إلا جمرة العقبة فقط، فهكذا نعلم أن هذه الشريعة مبنية على الانضباط والتحديد، وتربية النفوس على مراعاة الأمكنة والأزمنة، فالشريعة تربى المسلم على الانضباط، فلو وجدت عبدًا فيه انفلاتًا فاعرف أنه عنده خلل في قضية معرفة مقاصد الشريعة في تحديد العبادات زمانًا، ومكانًا، وصفةً، ومقدارًا.

مثال آخر:- يقول ابن تيمية رحمه الله: (وأجمع العلماء أنه لا يطاف بشيء من أجزاء الأرض إلا الكعبة فقط، فلو طاف الإنسان حول أيِّ شيء من أجزاء الأرض، فإن الله -جل وعلا- لا يقبل هذا الطواف بل الطائف به يقع في مسمى البدعة أو الشرك؛ لأن الطواف عبادة قد حددت الشريعة لها مكانًا وهو حول البيت العتيق، قال الله: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج:٢٩]،

وكذلك التقبيل، قال ابن تيمية رحمهم الله وأجمع العلماء أنه لا يشرع تقبيل شيءٍ من أجزاء الأرض إلا الحجر الأسود، فلو قبل العبد السياج الذي على سياج الأولياء أو قبل جدران الحرم، أو قبل جدار الكعبة، كل ذلك من البدع؛ لأن التقبيل إذا كان مبناه العبادة فلا يقبل إلا في مكانٍ واحدٍ من هذه الكرة الأرضية فقط وهو الحجر الأسود؛ وهي التي يلغز العلماء فيها لغزًا ويقولون: عبادة تنفرد بها عن سائر المسلمين في الأرض ما هي؟ فنقول: تقبيل الحجر الأسود، فعند تقبيلك للحجر يكون أنت وحدك الذي تقبل في هذا الوقت، أي: تكتب عند الله الآن وعند الملائكة أنَّه لا يفعل أحد في الأرض إلا فلان ابن فلان، وهذا شرف عظيم؛ ولذلك كان يحرص ابن عمر رضي الله عنه على التقبيل حتى ربما كان من شدة زحامه مع الناس يسيل أنفه دمًا، ولكن خالفه أبوه عمر رضي الله عنه فقد

كان النبى ﷺ يقول له: «يا عمر إنك رجل قوي فلا تزاحم الناس عند الحجر»، وقد تقر عند العلماء أن كل سنة يؤدي فعلها إلا مفسدة خالصة أو راجحة فالمشروع تركها كما ذكرنا في ضوابط قواعد الحديث، فكل هذه مخالفات في المكان.

ولما رأى ابن عباس رضي الله عنه يستلم أركان البيت كلها (الركنين الشاميين – والركنين اليمانيين) فقال ابن عباس: (أما الركنان اليمانيان فحسن ويشرع لهما الاستلام)، ولكن الركنيين الشاميين فجاء ابن عباس بجواره وقال: (يا أمير المؤمنين إنه لا يستلم من البيت إلا الركنان اليمانيان فقال معاوية: يا ابن عباس إنه ليس شيء من البيت يهجر)،[1] وهذا رأيه رضي الله عنه فقال ابن عباس: (يا أمير المؤمنين أليس لك في رسول الله أسوة حسنة فقال له: صدقت يا ابن عباس صدقت يا ابن عباس)، وانتهت الحجة فهذا هو حال أصحاب النبى ﷺ أنهم يقبلون الحق ويتركون آراءهم ومذاهبهم من أجل متابعة الدليل، فالشاهد أن ابن عباس وجد أن معاوية خالف في قضية مكان عبادة، فالمسح ليس هذا مكانه، بل مكانه في الركنيين اليمانيين.

ولو قال قائل: وتقبيل الركن اليماني هل نقبله؟ مخالفة في المكان؛ لأن القبلة التى تقصد بها العبادة خالفت في مكانها؛ لأن الركن اليماني يستلم فقط وهذه السنة فيه لا يقبل ولا يشار إليه إذا عجزت، وأما الحجر الأسود فإن فيه جملةً من السنن إن استطعت أن تقبله بلا مفسدة فقبله، وإن لم تستطع أن تقبله فاستلمه بيدك وقبل يدك، وإن لم تستطع أن تستلمَه بيدك فاستلمه بعصا أو محجن كما ثبت في الصحيح وقبل ما استلمته به، فإن لم تسطع فأشر إليه ولا تقبل؛ لأنك لم

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٧٧)،
وأخرجه أحمد (٢٢١٠)، (٣٠٧٤)، (٣٥٣٢)، (٣٥٣٣)، والترمذي (٨٥٨)، والحاكم في المستدرك (٦٣٠٥)، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٩٤٤)، وأصله في صحيح مسلم (١٢٦٩).

تستلم شيئًا من الحجر فما تقبل إذا؟ فهذا لا يجوز.

٥-متابعة النبى ﷺ في مقدار العبادة، فلا يجوز لك أن تزيدَ عن المقدار المحدد لك شرعًا، فلو زاد العبد الظهر خمسًا وقال: الزيادة خير وأنا الآن نشيط وفارغ فنقول: لا لا يصح وصلاته باطلة لمخالفته للمقدار، ولو أن الإنسان أخرج كيلين في صدقة الفطر فنقول: إنه لا يكتب عند الله إلا أنك أخرجت صاعًا واحدًا، وأما الصاع الثاني فلا يجوز لك أن تنويَ واجبًا، وإنما أن تنويَ به صدقة؛ لأن الواجب لا يزاد عليه، فالواجب عليك صاع واحد لا تزيد عليه ولا تنقص، وكذلك التسبيح في أدبار الصلوات قد حدده النبى ﷺ وكان أكثر تحديده ثلاث وثلاثين تسبيحةً وثلاث وثلاثين تحميدةً وأربع وثلاثين تكبيرةً هذه أكثر شيء كما في حديث كعب بن عجرة في صحيح الإمام مسلم وغيره[1]، فإذا لو قال العبد: أنا أزيد على التسبيح ليكون مائة، فنقول: لا زد على التسبيح بغير نية أن ذكر بعد الصلاة تنوي به الشيء المطلق نعم لكن لا تزد على الشيء المشروع، إذا هذه يسمونها جهات التعبد الست.

متابعة النبى ﷺ في:- (جنس العبادة – سبب العبادة – صفة العبادة – زمان العبادة – مكان العبادة – مقدار العبادة) من حقق في العبادات هذه الجهات الست فإن عمله يوصف بأنه قد تابع فيه النبى ﷺ، ولو أنك تأملت أحوال أهل البدع في العالم العربى والإسلامى لوجدت أن جميع البدع ترجع إلا مخالفة في واحدة من هذه الست، فمنهم من عنده مخالفة في الجنس، ومنهم عنده مخالفة في اختراع الأسباب، ومنهم من عنده مخالفة في.. وهكذا اختراع الأسباب وفي قضية الصفة، وهكذا في سائر الأمور الست، فلا تجد بدعةً في العالم الإسلامى والعربى تفعل سواء من بدع الأعياد وبدع القبور، أو بدع العزاء، وغيرها من البدع المنتشر في العالم الإسلامى والعربى إلا وتجد العلة في ابتداعها هي مخالفة واحدة من هذه الجهات الست، يقول الناظم:

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٣)، (٦٣٢٩) ، مسلم (٥٩٧).

واعلـم بـأن الشـرع مبنـي علـى ركنـين الإخـلاص لـرب اعـتلا

وقوفي (متابعة) آثار النبي المصطفي فلتتبع رسولك لا تبتدع كمن جفا (أبعد) عن طريق الحق والهدى.

❁ مسألة :- قرر العلماء أنَّ الأمراض قسمان :

أمراض روحية غيبية، وأمراض حسية ظاهرة، والتداوي منها يختلف بحقيقتها، فالأصل في التداوي في الأمراض الحسية فمبناه على التجربة، فمثلًا نقول: ارتفاع درجة الحرارة في الرأس يسكنها علاج مثلًا مثل (البندول) أو غيره مما عرف لمثل هذا الألم، ولكن ليس دليل من الكتاب والسنة يدل على (البندول) يسكن ألم الرأس ولكنه مرض حسى فمبنى أدويته على التجربة؛ ولذلك هذا الدواء عن الأمراض الحسية يقبل وإن كان من الكفرة، بل غالب الأدوية الموجودة الآن إنما أنتجها الكفرة؛ لأن المرض الذي نريد التداوي منه إنما هو مرض حسى (أي: له أسباب معلومة معينة قد ترى بالمجهر كالبكتريا وغيرها)، وأما الأمراض الأخرى فهى أمراض روحية أسبابها غيبية، وهى الأمراض التى تخص الجن من العشق، ومن الأذى، فبعض الناس يتلبسه الجان بسبب العشق أو بسبب الأذى، أو بسبب العين والحسد، أو بسبب السحر، فهذه التداوي فيها وقف على ما أثبته الشرع، فالتداوي من الأمراض الروحية توقيفى على ما أثبته الشارع، والتداوي الحسية مبناه على التجربة، فهذا الرجل أصيب بعين إذا الله جعل لنا فرجًا ومخرجًا من داء العين وهو إما أن تأخذَ أثر من العائن وتضعه على جسد ماء كان أو غيره، وإما أن ترقىَ نفسك الرقية الشرعية، ولكن ليس هناك ثمة شيء ثالث كما يدعيه البعض من الأشياء التى لا أصل لها كأن يبولَ على العائن، أو يصلى على العائن صلاة الجنازة فكل هذا من التداوي الذي لا أصل له، وعند العوام يقولون: (خم مكانه) أو يقولون: (اغسله بماء وملح) الذي طاح به وسقط فيه، فنقول: أين الدليل ليس هناك دليل، فإن قيل: كيف نقول؟ كيف تمنعه وقد ثبت أثره؟ نقول: لا ليس كافيًا؛ لأن الشيطان الخبيث

يتدخل وهو أن وجود هذا المرض وبقاءه ليس بأحظ على قلب الشيطان على دخول البدعة في قلبك واستقرارها؛ ولذلك الشيطان خبيث يريد أن يخدعَ؛ ولذلك أحيانًا تأتي بطريقة بدعية فيأتي الشيطان ويبعد أثره عن هذا المصاب حتى يخدعَك بأنَّ هذه الطريقة نافعةٌ جدًّا، فالشيطان لا يضره أنَّ هذا يصح أو هذا يمرض، ولكن أحب شيء إليه وجود هذه البدعة وتقررها في قلبك، ثم أنت تذهب تنقلها ويتناقلها الناس ثم تنتشر حتى يهرمَ عليها الكبير، ويشب عليها الطفل الصغير فتكون متقررة في قلوب الناس.

الأمر الثاني:- وهى أنه ليس كل دواء تحقق سببه يكون مشروعًا، أو لا يحصل الشفاء أحيانًا على أيدي السحرة والكهنة!!! فهل هذا دليل على جواز الذهاب للسحرة أو الكهان؟ الجواب: لا، فهب أنك فعلت هذا فحصل فيه الشفاء هل هذا دليل على أنَّه جائز، الجواب: لا فإذا خلاصة الجواب أن الشيء الذي نريد أنْ نتداوَى منه هل هو من الأمراض الحسية ذات الأمراض المعروفة أم من الأشياء الغيبية (الروحية)؟ من الروحية إذا نقول: لا بد أن يكون دواؤها توقيفيًّا، ولو تحقق الأثر فيمنع أيضًا؛ لأن الشيطان يخادع؛ ولأنه ليس كل شيء تحقق مقصوده يكون مشروعًا في ذاته.

ولتنتبه أيها الحبيب إلى أمر وهو أنه قد يكون الأمر الواحد قد ارتكب فيه عدة مخالفات من عدة أوجه من أوجه المتابعة.

يقول الناظم -وفقه الله تعالى:

أثبت صفات الرب إثباتًا بلا تكييف أو تحرف أو تأولا

اعلم -رحمك الله تعالى- أنَّ مذهب أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات مفصل في ثلاث نقاط: -

١ -الإثبات.

٢- النفي.

٣- فيما لم يرد فيه دليل بخصوصه.

١-مذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات يقولون: (أهل السنة والجماعة يثبتون لله -جل وعلا- من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو أثبته له رسوله ﷺ في صحيح سنته إثباتًا من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ لأن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، وهذه هي عقيدتنا في الإثبات.

٢-عقيدتنا في النفي في فرعان:- الفرع الأول:- أن يجب علينا أن ننفيَ عن الله -جل وعلا- ما نفاه عن نفسه من الأسماء والصفات في كتابه، أو نفاه عنه رسوله ﷺ في صحيح سنته.

الفرع الثاني في النفي:- أن نثبتَ لله -جل وعلا- كمال الضد لصفة المنفية؛ لأن مذهب أهل السنة والجماعة هو وصف الله -جل وعلا- بالنفي الذي يتضمن ثبوتًا، فكل صفة نفاها الله عن نفسه ففيها واجبان:-

الأول:- أن تنفيَ هذه الصفة بخصوصها.

والواجب الثاني:- أن تثبتَ لله -جل وعلا- كمال ضدها، فتنفي عنِ الله تعالى صفة الظلم لكمال عدله، وتنفي عن الله تعالى صفة اللُّغوب لكمال قدرته وقوته سبحانه، وتنفي عن الله صفة الصاحبة والولد لكمال أحديته وغناه عن كل أحد سبحانه، وتنفي عن الله -جل وعلا- السنة والنوم لكمال حياته وقيُّوميته -

جل وعلا-، وهكذا. فكل صفة نفاها الله في القرآن، أو نفاها عنه نبيه ﷺ في صحيح سنته فالواجب عليك أن تنفيَ، وأن تؤمنَ بكمال ضد هذه الصفة المنفية؛ لأنه لا بد من إثبات الضد؛ لأنَّ عامة أهل البدع يصفون الله -جل وعلا- بالسلوب المحضة التي لا تتضمن ثبوتًا.

الأسلوب: - (النفى) فهم يقولون: املأ الدنيا نفيًا في صفات الله تعالى، ولكن احذر من أن تثبت صفة وجودية واحدة وقالوا: إن الله لا داخل العالم ولا خارج العالم، ولا فوق، ولا تحت، ولا يشم، ولا يرى، ولا يتكلم، ولا ولا ولا، فهم يقولون: املأ الدنيا نفيًا ولكن احذر من أن تثبتَ صفةً واحدةً.

وإذا نظرت إلى هذا النفى وجدته نفيًا لا يتضمن صفة كمال، إذا قلت: الله لا داخل العالم ولا خارجه فهذا نفى فهل يتضمن كمالًا؟ الجواب: لا، بل إنَّك تصف الله في الحقيقة بالمعدومات لما قلت: إنه سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا حى، ولا ميت، ولا جاهل ولا عالم، ولا موجود، ولا معدوم، فتكون قد وصفت الله -جل وعلا- بالممتنعات التي يفرض وجودها الذهن فقط ولا وجود لها في الخارج أبدًا.

إذا النفي المحض الذي لا يتضمن ثبوتًا هذا لا يدخل في صفات الله -جل وعلا-؛ ولذلك كل صفة منفية فليس المقصود منها النفيَ فقط، لا بل المقصود منها النفي متبوعًا بإثبات كمال الضد، قالوا: ولأنه ليس كل نفي لصفات النقص يدل على ثبوت الضد.

إذًا إنك قد تنفي صفة نقص عن أحدٍ لعجزه عنها لا لكمال اتصافه بها؛ ولذلك يقول أهل السنة وينقلون هذا البيت:

قُبيلـــــة لا يغـــــدرون بذمـــــة ولا يظلمـــون النـــاس حبـــة خـــردل

فهو نفى عنهم صفة الغدر وصفة الظلم، لكنها لا تتضمن كمال عدلهم واستقامة أخلاقهم، وإنما لعجزهم؛ ولذلك حقرهم بقوله: (قُبيلة) وهو تصغير تحقير لا تصغير تدليل، وكذلك يقول العلماء -رحمهم الله تعالى-: إن عامة أهل

البدع إنما يصفون الله -جل وعلا- بالنفى الذي لا يتضمن ثبوتًا والواجب علينا أنْ نكونَ متميزين عنهم في مذهبنا حتى لا يختلطَ الحابل بالنابل، فأجمع أهل السنة أنَّ كل نفى ثابت لله -جل وعلا- في الكتاب والسنة فالواجب علينا فيه أن ننفيَ وأن نثبتَ كمال الضد..

إلى هنا المسألة أرجو أنْ تكونَ واضحةً ولكن لا زلنا في النقطة الثالث في مذهب أهل السنة والجماعة، وهي:-

مذهب أهل السنة والجماعة فيما لم يرد فيه دليل بخصوصه، هناك ألفاظ تكلم بها أهل البدع إذا فتحت القرآن من الفاتحة إلى الناس، وبحثت في السنة لن تجدَ نصًّا لا في القرآن ولا في السنة يثبت هذه الصفة لله أو ينفيها عنه، فليس لها دليل بخصوصها لا في القرآن ولا في السنة، فنحن نثبت لله الوجه؛ لأن في الأدلة دليلًا بخصوصه؛ ونثبت لله اليد لأن في الأدلة دليلًا يدل عليها بخصوصه، لكن هذه الصفات يتكلم بها أهل البدع ويردون بسببها كثيرًا من الصفات الثابتة في الكتاب والسنة، ولو نظرنا في الوحيين قرآنًا وسنةً لن نجدَ لها ذكرًا ولا أثرًا ولم نسمع لها خبرًا، لا وجود لها بعينها، فنقول في هذه الصفات التى لم يرد فيها دليل بخصوصها، نقول: مذهب أهل السنة والجماعة فيها قالوا: لا نردها مطلقًا ولا ننفيها مطلقًا؛ لأن القرآن لم يرد بنفيها، ولا نثبتها مطلقًا؛ لأن القرآن لم يرد بإثباتها، فقالوا لنا: فيها مذهبان:-

مذهب يخص ألفاظها (تركيبة اللفظ، مجموعة حروفها اللفظية) - ومذهب يخص معانيها.

أولًا: المذهب الذي يخص الألفاظ:-

قالوا: أما اللفظ فمذهبنا فيه أننا نتوقف فيه فلا نثبته، ولا ننفيه، مثل لفظ (الجهة) لا نثبته فلا نقول: الله في جهةٍ، ولا ننفيه لا نقول: الله ليس في جهة، فاللفظ نتوقف فيه لا نثبته لله -جل وعلا-؛ لعدم ورود الأدلة بإثباته بعينه ولا ننفيه عن الله لعدم ورود الأدلة بنفيه.

وكذلك لفظ (الحيز)، كما سيأتي بيانه لا نقول: الله في حيز فنثبت ولا نقول: الله ليس في حيز فننفي، واللفظ نتوقف فيه.

وكذلك (المكان)، فلا نقول: الله في مكان ولا تقول: الله ليس في مكان، فلا نثبت لفظ المكان فلا نثبته ولا ننفيه، «فمذهبنا في ألفاظها نتوقف فيها فلا نثبتها ولا ننفيها».

وأما المعاني فالوجب علينا أنْ نستفصلَ فيها وقبل أن أبدأَ في سرد قضية الاستفصال اعلم يا رعاك الله أن من الأصول العامة الكبرى عند أهل السنة والجماعة أنَّ: «الألفاظ المجملة التي تحتمل الحق والباطل لا تثبت مطلقًا، ولا تنفى مطلقًا»، بل هي موقوفة على الاستفصال حتى يتميز حقها فيقبل من باطلها فيرد، قالوا: لا نردها مطلقًا؛ لأن فيها حقًّا والحق لا يرد، ولا نقبلها مطلقًا؛ لأن فيها باطلًا والباطل لا يقبل، بل نستفصل فيها حتى يتميز حقها من باطلها فاقبل الحق ورد الباطل وهذه هي قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة أنَّنا نستفصل فيها حتى يتميزَ حقها من باطلها، فيقبل الحق ويرد الباطل، ولي رسالة مختصرة اسمها (رسالة في بيان قاعدة أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة)، شرحت هذه القاعدة في خمسين فرعًا، وهذه الفروع المذكورة هنا جزء منها ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى تلك الرسالة المذكورة، ومن أعظم العلماء الذين تكلموا عنها أبو العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وتلميذه العلامة ابن القيم في الصواعق المرسلة، بل إنَّ من أعظم الأسباب التى ضل بها أهل البدع هى تلك الألفاظ المجملة؛ لأنهم ما عرفوا كيف يتعاملون معها ولكن أهل السنة قرروا فيها أصلًا، ووضعوا فيها قانونًا مستقيمًا هو هذا القانون المذكور وأنهم يستفصلون حتى يتميزَ الحق فيقبل من الباطل فيرد، يقول الناظم:

ولا يجـــوز الوصـــف للخـــلاق ... بـــالمكر والخـــداع بـــالإطلاق

بـــل في مقـــام المـــدح أثبتهـــا ... وفى مقـــام الـــذم فـــر منهـــا

فبالاستفصال يتميز الحق من الباطل وتتضح وجهة السبيل والطريق

المستقيم، وهذا هو التأصيل.

وأما التفريع، فنقول:

❁ الفرع الأول:- لفظ الجهة هل نثبتها لله أو ننفيها؟

نقول: لا بد أنْ أفصل بين اللفظ والمعنى، أما اللفظ فمذهبي فيه أنْ أتوقفَ فيه فلا أثبته ولا أنفيه، لا أقول: الله في جهة فأثبت ولا أقول: الله ليس في جهة فأنفي.

أما المعنى فإنني أستفصل فيه؛ لأن لفظ الجهة ليست معانيه كلها حق ولا كل معانيه باطلة، فلا بد حينئذ أنْ نميزَ الحقَّ من الباطل فأقول لمن قال: الله في جهة هل تعني بأنه جهة سفل؟ فإن قال: نعم فنقول: هذا معنى لا يليق بالله تعالى؛ لأنَّ العلو صفة ذاتيةٌ لا تنفك عن الله -جل وعلا- فنقول: هذا المعني الأول تبين لي وأبطلته.

المعنى الثاني:- هل تعني بها جهة علو محيطة بالله -جل وعلا-؟ فإن قال: نعم، فأقول: هذا باطل أيضًا؛ لأن الله لا يحيط به شيء من مخلوقاته -جل وعلا-.

وإن قال: أعني به أن الله فوق العالم على عرشه بائن من خلقه مستوٍ على عرشه، فإن كان يريد هذا المعنى فأقول: هذا المعنى حق أي: أن الله في جهة العلو المطلق، فأقول: أحسنت هذا المعنى حق ولكن يا أخي الكريم، لماذا تعبر عن هذا المعنى الحق بلفظ محتمل الحق والباطل؟ لما لا تعبر عنه بالألفاظ الواردة في الكتاب والسنة؟ فتقول: (سبحان ربي الأعلى)، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى:١]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ [سبأ:٢٣]، إذًا الله في جهة العلو؛ ولذلك نحن نشير إلى الله بالدعاء ونشير إليه بإشارة التوحيد، ولما قال النبي ﷺ للجارية: «**أين الله**»؟ قالت: في السماء.[1]

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧).

إذا العلو صفة ثابتة لله وهو لفظ متفق على استعماله في حق الله تعالى كتابًا وسنةً، بل أجمع السلف -رحمهم الله تعالى- على هذه الصفة وهى من أعظم الصفات التى وردت لها الأدلة حتى قال الإمامُ ابن القيم: (إنه قد دل على علوِّ الله أكثر من ألف دليل، وألف فيها كتابه) اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، ويقصد هنا جيوش الأدلة، كل هذا الكتاب هو في سياق الأدلة المثبتة لعلوِّ الله -جل وعلا-، بدأ بالقرآن فلما استوفى أدلة القرآن، بدأَ بأدلة السنة، فلما استوفى أدلة السنة، جاء بكلام الصحابة وسبرها، فلما انتهى منها جاء إلى كلام التابعين والأئمة في كتبهم حتى غزا المعطلة في حصونهم وأزهق أرواحهم، فلماذا تقول: الله في جهةٍ وتعبر بهذا اللفظ البدعي الذي لم يرد له ذكر في القرآن ولا في السنة وتترك التسمية الصحيحة، إذا هنا فصلنا بين التسمية لفظًا ومعنًى.

مثال ثاني:- قولهم: (المكان)، فهل يقال: الله في مكان أم لا يقال: الله في مكان؟ نقول: أما المكان، فلنا فيه مذهبان:-

مذهب في لفظة، ومذهب في معناه.

أمَّا لفظه فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه، وأما معناه فأستفصل فيه، فإن أريدَ به الحق قبلته، وإن أريد به الباطل رددته، فإن كان يقصد به مكان سفل فهذا معنى باطل، وإن كان يقصد به مكان علو محيط بالله فهذا معنى باطل، وإن كان يقصد به استواء الله على عرشه، فهذا معنى حق، ولكن نقول له: لمَ عبرت عنه بالمكان وتركت لفظ الاستواء على العرش وهو اللفظ الشرعي، فنعبر عن المكان بمعناه الصحيح الثابت إذ إنه في مكان علو غير محيط بالله وهو الذي يقصده أهل السنة بالاستواء على العرش وانتهى الأمر، فلا نترك الألفاظ الشرعية ونذهب إلى الألفاظ البدعية التي تحتمل الحق والباطل، فلا ينبغي مثل هذا خاصة في مسائل الاعتقاد، كلما كان تعبيرك يا طالب العلم عن المسائل العقدية بألفاظ النصوص كلما كان أولى وأدل على المعنى وأبعد عن التبعات والمداخلات التي لا تفسد

الحق وتكدره.

مثالٌ ثالث: «الجسم» هل يقال: الله له جسم أم يقال: الله ليس له جسم؟

فنقول: لفظ الجسم عند المعتزلة مشكلة كبيرة فهم نفوا الوجه؛ لأنَّ الاتصاف بالوجه يستلزم الجسمية والجسمية ممتنعة عن الله تعالى، فهم ينفون الصفات الثابتة بالكتاب والسنة من أجل مراعاة لفظ لا وجود له لا في الكتاب ولا في السنة، فهذه الألفاظ المجملة من أخطر الأشياء، بل الأشاعرة ينفون صفة العلو وقالوا: لأننا لو وصفناه بالعلو لكان في جهة والجهة ممتنعة عن الله فأنكروا الاستواء والعلو حتى لا يكونَ الله في جهة، أرأيت كيف أنكروا الألفاظ الثابتة من أجل لفظ مخترع من عند أنفسهم.

نقول: وأما إطلاق الجسم فلنا فيه مذهبان: مذهب في لفظه ومذهب في معناه، فأما لفظه فأتوقف فيه فلا أثبته ولا أنفيه، فلا أقول: الله له جسم، ولا أقول: الله ليس له جسم؛ لأن القرآن لم يثبت ولم ينف وهذا اللفظ لم تستخدمه الأدلة أصلًا لا إثباتًا ولا نفيًا، وأما معناه فإنني أستفصل فيه، فإن كان يقصد بقوله: إنَّ الله له جسم أي: كأجسامنا وهي أجزاء وأبعاض متصل بعضها ببعض مفتقر بعضها إلى بعضها، فإن كان هذا الذي يريد فنقول: هذا هو حقيقة قول الممثلة الذين يزعمون أن لله جسم كأجسامهم تعالى الله عما يقولون علوًّا عظيمًا، سبحانك هذا بهتان عظيم.

فالله يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فإن كان يقصد جسم كأجسامنا فهذا باطل كل البطلان بالأدلة المتواترة من الكتاب والسنة، وإن كان يعني بالجسم الذات والصفات الكاملة من كل وجه المنعوتة بنعوت الجلال الموصوفة بصفات الكمال من كل وجه فهذا معنى حق، ولكن لا أُسميه جسمًا وإنما أُسميه (ذات وصفات) كما ثبت عن أهل السنة والجماعة؛ ولذلك النبى ﷺ في الصحيحين في حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: بعث النبى ﷺ رجلًا على سرية (أميرًا عليها) فكان يصلي بأصحابه فيختم في كل ركعة بقل هو الله أحد،

(يقرأ الفاتحة ثم السورة ثم يختم بقل هو الله أحد، وهذا ديدنه في صلاته) لما رجعوا ذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «سلوه لأي شيء يصنع ذلك» قال: لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أن أقرأ بها فقال: «أخبروه أن الله -عز وجل- يحبه»،[1] ويقول في الحديث: «اللهم إني أسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العلى»، والله قبل ذلك يقول في كتابه: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم:٢٧] أي: الوصف ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فلماذا نترك هذه الألفاظ التي نص عليها الدليل وتكلم بها أهل السنة، وأثبتوها في كتبهم خالفًا عن سالف من غير نكير فيما بينهم وأعمد إلى تلك الألفاظ التي أول من تكلم بها أهل البدع فهذا خطأ، فالجسم إذا كنت تعنى به جسمًا كأجسامنا فهذا باطل، وإذا كنت تعنى به ذاتًا كاملة من كل وجه وليست مماثلةً لما يخص المخلوقين فهذا حق ولكن أُسميه ذاتًا وصفات ولا أُسميه جسمًا.

❁ فإن قال قائل: ما قولكم في الحيز؟

نقول: الحيز لنا فيه مذهبان: مذهب في ألفاظه، ومذهب في معانيه، فنقول في لفظه: فإننا نتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، فلا نقول: الله في حيز، ولا ننفيه أي: لا نقول: الله ليس بحيز؛ لأن الأدلة لم تأت بإثبات لفظه ولا بنفى لفظه، وأما معناه فإننا نستفصل فيه فإن أريد به الحق قبلناه، وإن أريد به الباطل رددناه، نقول: إن كنت تعنى بالحيز أي: الشيء الذي يحوز الأشياء وهى تحوزه أي: هو يدخل فيها وهى تدخل فيه فإن كنت تقول: الله حيز أي: أن ذوات المخلوقين قد دخلت في ذاته، أو أن شيئًا من ذاته دخل في ذوات بعض خلقه، فهذا المعنى باطلٌ كل البطلان ولا يجوز اعتقاده في الله بل إننا نكفر الحلوليَّة الذين يزعمون أنَّ الله حالٌّ في بعض ذوات خلقه، فضلًا عن الوجودية الذين يعتقدون أنَّ ذات الله هى ذات العالم أصلًا وإنما الاختلاف في الأشباح والصور وإلا فالحقيقة واحدة، وهذا مذهب ابن عربي صاحب الفصول، وهذا كفر أكبر وردة عن الدين من اعتقد أن

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

شيئًا من المخلوقات قد حلت في ذات الله أو أن شيئًا من ذات الله قد حل في بعض مخلوقاته، فهذا هو الكفر الأكبر بعينه.

فنحن الآن في المسجد ذواتنا قد دخلت في ذات المسجد وذات المسجد قد دخلت في ذات الحى فالحى حاز المسجد والمسجد حازنا نحن، فالحيز هو امتلأ الفراغ فإذا قلت: حللت في حيزه أي: في فراغه، مثل الماء دخل في حيز القارورة، ولساني دخل في حيز فمى، ومعدتي دخلت في حيز بطنى، فمن اعتقد ذلك أنه في ذات الله شيء من ذوات خلقه أو في ذوات خلقه شيء من ذاته فهو كافر.

ولذلك أجمع أهل السنة على أنَّ الله بائن من خلقه فوقهم مستو على عرشه ليس في ذاته شيء من ذوات خلقه، وليس في ذوات خلقه شيء من ذاته، وهذا مجمع عليه بين أهل السنة، فالذاتان منفصلتانا وذات الله هي العليا العلو المطلق، وأما ذواتنا فهي تحت الله -جل وعلا-.

وإن كان يعنى بالحيز بمعنى المنحاز أي: المنفصل البائن فهذا حق، فالله منحاز أي: بمعنى منفصل بائن من خلقه ليس في خلقه شيء من ذاته ولا في ذاته شيء من ذوات خلقه، فإذا الحيز بمعنى المنحاز البائن المنفصل هذا حق، والحيز بمعنى الشيء الذي يحيز الأشياء، ويضمها إليه هذا معنى باطل؛ ولذلك بدل لفظ الحيز نعبر عنه بعبارة نص عليها أهل السنة ونقول: الله فوق سماواته بائن من خلقه ولا نقول: منحاز، بل تقول: بائن من خلقه منفصل عنهم كل الانفصال، وهذه هي العبارة التي ينص عليها أهل السنة.

المثال الخامس:- قول: (ما ثم إلا الله).

قد يأتيك بعض أهل البدع ويقول: ما رأيك في قول: ما ثم إلا الله؟

سئل ابن تيمية عن هذا فقال رحمه الله: ما ثم إلا الله هذا من جملة الألفاظ المجملة فإن كان الذي يقول: ما ثم إلا الله إن كان يقصد ما ثم في هذا الوجود إلا ذات الله فهذا هو عقيدة الوجودية الذين يقولون: إن كل شيء تراه عينك فإنه الله؛

ولذلك هؤلاء السذج يقولون: لقد صدق فرعون لما قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات:٢٤] ؛ لأن ذات الرب في ذات فرعون، فنقول: هذا كفر، ويقولون: إن المشركين الذين كانوا يسجدون للأصنام ليس للنبى ﷺ حق في أن ينكر عليهم؛ لأنهم إنما سجدوا لله لأنه ليس ثمة شيء أمامنا إلا الله، نعوذ بالله من هذا المذهب فهذا كفر وردة ناقله عن الدين بالكلية وإذا مات الإنسان عليه فهو كافر، فإن قال: ما ثم إلا الله ويقصد أن كل الأشياء تعبر عن ذات الله -جل وعلا- فلا جرم أن هذا معنى باطل.

وإن كان يقصد ما ثم إلا الله أي: ما فوق العالم إلا الله، أي: ليس ثم فوق العرش، وثم (أي هناك) كما قال الله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان:٢٠] أي: إذا رأيت هناك في الجنة ترى أكثر مما وصفته لك، أي: ليس فوق العالم إلا الله، أي: ليس هناك فوق العرش إلا الله.

فإذا قيل: ما ثم إلا الله أي: ما فوق العالم إلا الله، وليس فوق العرش إلا الله فهذا معنى حق، ولكن لا يريدونه هم وإنما هم يريدون المعنى الأول، ولكن من باب الحق وإعطاء كل ذي حق حقه فصل أهل السنة إن كنت تريد هذا المعنى فهو باطل وإن كنت تريد هذا المعنى فهو حق، فهذه قاعدة مباركة كبيرة جدًّا ويحتاج طالب العلم أن يتربى عليها وهى أن (الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقًا ولا تنفى مطلقًا بل هى موقوفة على الاستفصال حتى يتميزَ حقها من باطلها، فيقبل الحق ويرد الباطل).

وخلاصة الكلام: أن نقول: إن مذهب أهل السنة في الأسماء والصفات إثباتًا ونفيًا في ثلاث نقاط: في الإثبات ذكرناه آنفًا، وفى النفى وبينت مذهبهم آنفًا، وفي ما لم يرد به دليل بخصوصه وبينت آنفًا مذهبهم، والله أعلم.

❁ مسألة :- قوله : أثبت صفات الرب إثباتًا بلا تكييف أو تحريف أو تأويل :

قوله: تكييف أي: حكاية كيفية الصفة، بمعنى أن تقول: إن وجه الله كيفيته كذا وكذا وكذا، فأنت الآن تحكى كيفية وجهه، وقد أجمع أهل العلم على أن الواجب علينا أن نؤمنَ بصفات الله ونقر بمعانيها ونفوض علم كيفيتها إلى الله -جل وعلا-، فلا يمكن لأحد أبدًا أنْ يستطيعَ أن يتعرفَ على كيفية شيء من صفات الله، فالله أخبرنا أن له وجهًا ولكن لم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، فالواجب أن نؤمنَ بما أخبرنا الله به وأن نمسكَ ألسنتنا ونكف تفكيرنا عن التوغل والتدخل فيما لم يخبرنا به، وإنَّ أهل العلم يقولون: إن كيفية الشيء لا يمكن للعقل إدراكها إلا بثلاثة أمور:-

١-**إما أن تراها فتنطبع كيفيتها في ذهنك**، وقد أجمع أهل العلم على أنَّ الله لا يُرى في الدنيا، وهذا بالإجماع، وإنما اختلفوا في النبي ﷺ ليلة أُسري به هل رأى ربه أو لم يرَ ربه؟ على قولين، وأكثر الصحابة والسلف على أنه لم يره، لحديث أبى ذر في صحيح الإمام مسلم يا رسول الله هل رأيت ربك قال: «**نور أنَّى أراه**»،[1] وكيف يراه وقد قال ﷺ: «**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[2]

٢-**ولو كانت رؤية الرب -جل وعلا- فى الدنيا ممكنة** بعيني الرأس يقظة لا منامًا لكان أحق الناس بها بعد النبي ﷺ هو موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لما قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾ [الأعراف:١٤٣] فلما رأى موسى ما حصل للجبل سقط موسى مغشيًّا عليه فكيف لو رأى الله -جل وعلا-، فمدركات عقولنا وأبصارنا لا يستطيع في هذه الدنيا أن ترى الله، وأما في الجنة تضاعف قوتها حتى تكونَ محتملة لرؤية هذا البهاء العظيم والعظمة المطلقة،

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩).

نسأل الله أن لا يحرمَنا وإياكم من رؤيته -جل وعلا-؛ ولذلك جاء في الحديث: «ضرس الكافر كجبل أحد».[١] حتى يتحملَ هذا العذاب، لأنه لو ألقى في النار على جسمه الذي كان على حاله في الدنيا لاحترق سريعًا، ولكنه يضخم حتى يكونَ ضرس الكافر كما في ذكرناه آنفًا في الصحيح «ضرس الكافر في النار كجبل أحد»، وأما جسده فيضخم ضخامة كبيرة جدًّا حتى يكونَ مجلس الواحد كما بين مكة والشام، حتى يذوقَ هذا العذاب، نسأل الله العافية، فالكيفية لا تتصورها العقول إلا برؤيته، فالله لا يرى في الدنيا،

ولكن لو قيل لك: هل يُرى الله رؤية منامية؟

فنقول: نعم الله يُرى منامًا ولكن اعلم أن الرؤية المنامية لا بد وأن تختلفَ عن الرؤية الحقيقة تري نورًا عظيمًا، فيخيل إليك أنه الله تعالى فيفسره الرائى بأنه الله تعالى، أو ترى شيئًا كبيرًا لا يرى له آخر فيخيل إليك أنه الله، وعلى ذلك قول النبى ﷺ: «رأيت ربى الليلة في أحسن صورة وقال: يا محمد أتدري فيما يختلف الملأ الأعلى؟ قلت: الله أعلم قال: فوضع أنامله بين كتفي فعلمت ما بين السماء والأرض».[٢]

فهذه الرؤية نجزم أنها ليست رؤيةً حقيقةً على ما الله -جل وعلا- عليه في الواقع لا وإنما هى رؤية منامية، وهذه هى التى يقصدها ابن عباس رضي الله عنهما لما قال: «رأى محمد ربه»؛ لأنه هنا في هذه الرواية أطلق، وفى رواية أخرى قال: «رآه بفؤاده»[٣] فيقصد ابن عباس رضي الله عنه رؤية منامية لا رؤية يقظة، وأما رؤية اليقظة فإن العلماء مجمعون في غير النبى ﷺ أن الله لا يرى في الدنيا، وهذا هو الطريق الأول من طريق معرفة الكيفية قد انتفى في حق كيفية صفات الله -جل وعلا-.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥١).

(٢) أخرجه الدارمى (٢١٩٥) ، وابن أبى عاصم في الآحاد والمثاني (٢٥٨٥) ، وفي السنة (٣٨٨) ، (٤٦٧) ، وابن خزيمة في التوحيد (٢/ ٥٣٣) ، والآجري في الشريعة (٣/ ١٥٤٩)

(٣) أخرجه مسلم (١٧٦).

٣-أن يرى شيئًا يماثله، بمعنى أن أقول: لقد اشتريت سيارة بالأمس فرد عليَّ أحد أصدقائي: صف لي كيفية هذه السيارة فأقول: هي مثل سيارة المدير، فستنطبع كيفية السيارة الغائبة عند صديقي برؤية شيء يماثلها، وهذا الطريق نقول: ليس متحققًا في صفات الله -جل وعلا-، إذا ليس هناك أحد يماثل الرب -جل وعلا- في صفاته حتى إذا اطلعنا على صفاته عرفنا الغائبة عنا لله -جل وعلا-؟ الجواب: لا، فالله يقول: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الاخلاص:٤] وفي بعض القراءات «كفؤًا أحد» لا في ذاته، ولا في أفعاله، ولا في أسمائه -جل وعلا-، كما قال الله: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢] أي: أشباه ونظراء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، وهنا نكرة في سياق النفي فتعم.

٤-الطريق الثالث هي أن يخبرك الرجل الصادق (والمراد به هنا النبي ﷺ) عن كيفية الشيء الغائب عنك، فيعرف ذهنك كيفية هذا الشيء بإخبار الصادق عنه مثاله:-

اشتريت بيتًا في مدينة الرياض مثلًا فقال لي بعض أقاربي: وكيف هذا البيت يا شيخ؟ فقلت له: هذا البيت مكون من طابقين وبابه متر ونصف، وبابه زجاجيٌّ، وفي بدايته تجد مجلس الرجال، وتبدأ كلما زدت في الصفات والكيفية كلما تحدد كيفية الشيء الغائب عنده، فنقول: وهذا أيضًا ليس بمتحقق بصفات الله، فإن النبي ﷺ لم يخبرنا عن كيفية شيء من صفات الله تعالى، فقد أخبرنا النبي ﷺ أن لربنا وجهًا ولم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، وأخبرنا أن لربنا عينًا وسمعًا، وبصرًا، ولم يخبرنا عن كيفية هذا السمع ولا العين ولا البصر، أخبرنا أن لله -جل وعلا- قدمًا، وساقًا، ولم يخبرنا عن شيء من كيفية ذلك فكان الواجب علينا أنْ نؤمنَ بما أخبرنا به، وأن نكفَّ عقولنا عم لم يخبرنا به، وهذا هو منهج السلامة في هذا الباب.

ولذلك ما ضل من ضل في باب الأسماء والصفات إلا بهذا السبب، وهذا من الأسباب الرئيسة في ضلال أهل التعطيل وأهل التمثيل، فهم أرادوا بعقولهم الضعيفة ذات القدرة المحدودة والطاقة المحدودة أن يستكشفوا كيفية شيء من صفات الله، وهذا كيفية تفكر في صفاته، فتفكر في صفاته تعالى ولكن إياك أن تتفكرَ في كيفية صفاته؛ لأنه مهما فعلت ودبرت ومهما رسمت لن تصلَ إلى الحقيقة، بل إن من الإجحاف وظلم العقل أن تقحمَه في معرفة شيء من صفات الله -جل وعلا-؛ لأنك تكلفه بهذه الحالة بما لا يطيق؛ لأن الله خلقه وخلق له قدرات وطاقات فلا يستطيع العقل أنْ يكونَ تفكيره سليمًا إلا إذا كان داخل هذه الحدود والطاقة.

وأذكر لك أيها القارئ الحبيب هنا مثالًا عن الجوال الذي بين يديك فهو له منطقة استقبال ما دام داخل منطقة استقباله، ولكن متى ما خرجت من نطاق الشبكة التي يستقبل منها فلا تجده يستقبل شيئًا، فيصير لا فائدة له لا استقبال ولا إرسال، فهكذا العقل فالله لما خلق العقل جعل له حدودًا وطاقة استقبال وهي الأشياء التي تدخل تحت قدرته ومدركاته، لكن انتبه فلو ذهبت به بعيدًا داخل علم الغيب سيعطل العقل، بل لنْ يرجعَ لك عقلك إلا بالضلال، والحيرة، والشكوك، والشبه، فلن يرجعَ كما قيل إلا بخفي حنين، وقد يضل ولا يرجع بشيءٍ، فنسأل الله أن نحجمَ عقولنا عن التفكير في كيفية صفات هذا الرب العظيم، فهذا مجمع بين أهل السنة والجماعة على إنكاره.

ولذلك في القصة المذكورة عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ لما جاءه رجل فقال له: يا إمام ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] كيف استوى؟ فقال له: بعدما أطرق برأسه وعلاه الرحباء ثم رفع رأسه وقال: (الكيف غير معقول، والمعنى غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة ولا أراك إلا رجلًا مبتدعًا)،[1] قوله: (الكيف غير معقول) أي: إن إدراك كيفية صفات ذات الله غير داخلٍ في

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (١/ ٨، ٩)، والعلو للذهبي (٤٥٥).

مدركات عقولنا، (ومعناه غير مجهول) أي: أن معنى الاستواء في لغة العرب معلوم، والواجب علينا أن نعتقدَ العلم بمعاني الصفات ولكن الذي يحذر علينا يحذر علينا أن نتوغلَ في إدراك كيفيتها، وستأتي فيما بعد أن أهل السنة يعلمون المعاني ويجهلون الكيفية، «قل: نعلم المعني ونجهل كيفها».

يقول الناظم:

واحذر سؤال الكيف عن أوصافه ... وأجب بقول العالم الرباني

قل نعلم المعنى ونجهل كيفها ... والسؤل يحرم يا أخا العرفان

وهذا الذي ندين الله -جل وعلا- به.

❁ مسألة:- هل هناك فرق بين التمثيل والتكييف؟

نقول وبالله التوفيق: لقد عرفنا سابقًا أن التكييف هو حكاية كيفية الصفة، وأما التمثيل فهو إثبات مماثل، يقول العلماء -رحمهم الله-: (إذا ذكرت التكييف وحده دخل معه التمثيل، وإذا ذكرت التمثيل وحده دخل معه التكييف، وإذا ذكرتهما معا افترقا معناهما)، أي: ذكرتهما معًا فيكون حكاية الصفة مقرونة بمماثل.

والتكييف حكاية الصفة غير مقرونة بمماثل، فإذا التكييف هو أن تحكيَ صفة غير معلومة للعقل.

مثاله:- تقول مثلًا لقد اخترعت الصين سيارة فيها خمس إطارات، ولها القدرة في السير على الماء مثلًا، فالآن أنا أكيف لا أمثل؛ لأن سيارة بهذه الصفة لا تتصور، وأحكى كيفية شيء غير معلوم، فإذا حكيت كيفية شيء غير مقرونٍ بمماثل معين فهذا يسمونه تكييفًا، ولكن إذا قلت: سيارتي كسيارة فلان، وسيارة فلان كسيارة فلان، وهكذا دواليك فهذا تمثيل، فمن قال: إن وجه الله تعالى كوجوه خلقه هذا ممثل، ولكن إذا قال: إن وجه الله صفة كذا كالرجل الذي رد عليه الإمام ابن القيم في الصواعق المرسلة يقول: (وإن بعض الجهمية قال: إن

الله له وجه وفي هذا الوجه أعين كثيرة، وله جنب وفي هذا الجنب أيدٍ كثيرة، فهذا يعتقدونه هؤلاء ويقولون: مما عملت أيدينا) فهم أيد كثيرة، وكذلك قالوا: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] اذا فهم أعينٌ كثيرةٌ، وما فهم أن النون هنا بأيدينا في قوله: (أيدينا – وأعيننا) إنما هي نون المعظم نفسه، مثل ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا﴾ [الحجر:٩] من أنزل القرآن؟ واحد هو الله سبحانه، ولكنه سبحانه عظم نفسه فأخرجها بنون التعظيم، فالنون هنا نون التعظيم وليست نون الجمع.

❁ مسألة:- هل هناك فرق بين التمثيل والتشبيه؟

نقول: إذا ذكرنا التمثيل وحده دخل معه التشبيه، وإذا ذكرنا التشبيه وحده دخل معه التمثيل، ولكن إذا قلنا: تمثيل وتشبيه يفترقان، فالتمثيل مماثلة في كل الصفات، والتشبيه في أغلبها، فإن قلت مثل فهد مشابه لمحمد؛ لأنهما يتفقان في بعض الصفات، وأما التمثيل فهو الاتفاق في كلها أو فيما يقارب كلها، كما قال العلماء، التوأم بينهما مماثلة مع أنه ليس هناك شيئين يتماثلان في كل الصفات إلا نادرًا فلا بد من وجود الاختلاف.

❁ مسألة:- قوله: (تكييف أو تحريف).

التحريف في اللغة هو التغيير، وأما في الاصطلاح فهو تغيير النص لفظًا أو معنًى، فصار التحريف ينقسم إلى قسمين: –

تحريف لفظيٌّ – وتحريف معنويٌّ.

التحريف اللفظي: – هو أن يأتيَ المحرف إلا ظاهر اللفظ فيغيره عن مساره ونطقه، أما تغيير حركة أو زيادة حرف، ومع هذا التغيير في حركات أو في حروف الكلمة قد يتغير معها المعنى وقد لا يتغير معه المعنى، مثال التحريف اللفظي الذي لا يتغير معه المعنى:–

كنصب لفظ الجلالة في قولك: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] فهنا تحريف وهي أنَّك نقلت حركت اللفظ من الكسرة إلى الفتحة ولكن المعنى

لم يتغير المعنى، فالمعنى على ما هو عليه، أو تقول: (الرحمنُ الرحيم) فهنا تحريف وهي أنَّك نقلت الحركة من الكسرة إلى الضمة، فإذا هناك تحريف لفظي لا يتغير معه المعنى، هو حرام إذا تعمده الإنسان فلا يجوز بل هو مبطل لصلاة إذا وقع تعمدًا وفي الفاتحة.

وأما التحريف اللفظيُّ الذي يتغير معه المعنى مثاله:-

منها تحريف اليهود للذبيح في التوراة، فإن فيها (يا إبراهيم اذبح بكرك ووحيدك إسماعيل)،

فجاء اليهود حسدًا للعرب لهذا الفضل والشرف الكبير، فقال: (يا إبراهيم اذبح بكرك ووحيدك إسحاق).

فحرفوا هنا ونسوا كلمة بكرك، فبالإجماع إسحاق ليس هو بكر إبراهيم عليهما السلام، وإن بكرك إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هو إسماعيل ونسوا تحريف هذه الكلمة، كما نص عليها الإمام ابن القيم في زاد المعاد، فهذا تحريف لفظي تغير معه المعنى.

ومن أمثلتها أيضًا:- نون اليهود في قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ﴾ [البقرة:٥٨] فأبت اليهود فقالوا: «حنطة» وما دخلوا الباب ركعًا؛ لأن الساجد لا يستطيع أن يمشي، فالسجود هنا بمعنى الركوع ذلًّا وخضوعًا لله، وقولوا: ﴿حِطَّةٞ﴾ أي: قل يا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وحطها عنا من باب التواضع لله تعالى، فدخلوا يسحفون على إستاهم وقالوا: «حنطة» فاليهود زادت النون.

ومثال آخر:- وهو لام الجهمية، فإن الجهمي لما مر على قول الله -جل وعلا-: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه:٥] زاد بين الواو والألف المقصورة لامًا فصارت «استولى» فعندنا نون اليهود ولام الجهمية، وقال فيها الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (نون اليهود ولام جهمي هما في وحي رب العرش زائدتان) أي: على كتاب الله تعالى، وحكم هذا التحريف اللفظي الذي يتغير معه المعنى حرام

بالإجماع، بل هو كفر إذا تعمده الإنسان، فإذا تعمد العبد أن يزيد في كتاب الله تعالى كلمة أو حرفًا فإنه كفر، كفعل الرافضة عليهم لعائن الله فإنهم ما زادوا حركة ولا زادوا حرفًا، بل زادوا سورًا، مثل سورة الولاية التي يقولون: إنها لا تقل صفحاتها ولا عدد آياتها عن سورة التوبة ويدعون أنها حذفها أبو بكر وعمر؛ لأنها تدل على ولاية عليٍّ، وقالوا أيضًا في قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ۝١ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ۝٢ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح:١-٣]: وجعلنا عليا صهرك.

فزادوا (وجعلنا عليا صهرك)، فهم زادوا سورًا كاملة في كتاب الله تعالى، بل وعندهم عقيدة أن هذا القرآن أصلًا ليس هو المنزل على محمد ﷺ، وإن قرءوه تقية ووضعوه في مكتباتهم فهم يفعلون ذلك تقية، وإلا فهم يزعمون أن القرآن الصحيح إنما هو مصحف فاطمة، وهو مع محمد بن الحسن العسكري الذي يختبئ في سرداب سامراء، ويقولون: ليس في مصحفه مما في مصحف أهل السنة حرف واحد؛ ولذلك يتجرءون على تحريف كتاب الله تعالى في تفاسيرهم،

فتكون القاعدة عندهم يقولون: «كل لفظة تمر عليك في القرآن فرعون وهمان فيردون بها أبو بكر وعمر» وكل لفظة تمر عليك يراد بها الشيطان فإنما يقصدون بها فلان وفلان، وكل أهل الكفر المذكورون في القرآن ينزلونها ويضعونها على أفراد من أصحاب النبي ﷺ زورًا وبهتانًا، حتى إنهم لعنهم الله يقولون في قول الله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ يقولون: هي أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فهذا تحريف لفظي تغير معه المعنى تمامًا، فهذا محرم وإذا تعمده العبد فإنه كافر؛

ولذلك يقول ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: أجمع علماء الإسلام على أن من أنقص من كتاب الله تعالى حرفًا متواترًا متفقًا عليه، أو زاد في كتاب الله حرفًا متفقًا على عدم زيادته فإنه كافر خالع ربقة الإسلام من عنقه بالكليلة، وهذا هو التحريف، إلا أن التحريف الأخطر لا في حكمه، وإنما في قبول الناس له هو التحريف الثاني وهو التحريف المعنوي، وهذا من أخطر أنواع التحريف مطلقًا، لا أقول: أخطرها باعتبار حكمه لا فالأول أقبح، ولكن الثاني أخطر باعتبار قبول الناس له وباعتبار

تسويغه في اللغة أحيانًا، يقولون: هو أن يبقى المحرف اللفظ على ما هو عليه لا يغير فيه حركة ولا حرفًا، ولكن يسلب اللفظ دلالته الصحيحة ويدخل مكانها دلالةً باطلةً وهذا الذي جعله خطيرًا، ومثاله:- كتحريف الأشاعرة لقول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] فقالوا: نبقي اللفظ على ما هو عليه، واليدان لا يراد بهما اليدان الحقيقيتان لله وإنما يراد بها النعمة والقدرة، فهذا التحريف الذي لا ساحل له، ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ قالوا: نحن مؤمنون أن وجه الله باق، ولكن المراد بالوجه قالوا: يراد بها الذات لا يراد بها الصفة، وفي قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩] قالوا: نبق اللفظ على ما هو عليه لا زيادة ولا نقص ولكن قالوا: المراد بالعين العلم، وقالوا أيضًا في حديث: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا»[1] قالوا: نبق اللفظ على ما هو عليه، ولكن نقول: بينهما مقدر ينزل ملك ربنا، وتنزل رحمة ربنا، وينزل أمر ربنا، وهذا خطير جدًّا، وأغلب أهل البدع وقعوا في هذا، وقالوا: لأن التحريف اللفظي تمجه وترفضه النفوس، فما أن تزد حرفًا ردوا عليك وأنكروا عليك، وهذا يعرفه الحفاظ، فما أنْ تقرأ آية وزدت فيها حرفًا تجد أنَّ الأمر انقطع عندك؛ لأن القرآن معجز بلفظه ومعانيه وسياقه، فبين كلماته وحروفه إعجاز عجيب يعجز البشر عن إدراكه ومعرفة حقيقته.

وهذا التحريف المعنوي حكمه:- مجمع على حرمته فهو حرام، ولكن هل يصل إلى الكفر أم لا يصل؟

نقول: يختلف، إن كان تأويل جحود أو تحريف جحود وإنكار فلا جرم أنه كفر، فهو يقول: الله أصلًا ليس له يدان وهذه الآية خطأ، فهذا يجحد فهذا كفر.

وإن كان تحريف تأويل أي: أنه عنده شبهه وأول فهنا لا يخلو من حالتين:-

أن يكون التأويل له مساغ في اللغة العربية، وإما أن يكون التأويل لا مساغ له في اللغة العربية، ومثاله:- يقول في قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] يقول: يراد باليدين هنا السماوات والأرض، فنقول: هذا لا مساغ له في اللغة

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، (٦٣٢١)، (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

العربية، فالعرب لا تعبير عن السماوات والأرض بأنهما اليدان، ولا تحتمله اللغة العربية، فنقول: هذا كفر، فلو حرف المحرف تحريفًا أو أول تأويلًا لا مساغ له في اللغة العربية فهذا كفرٌ، فنقول الآن يكفر في حالتين:- إذا كان تأويل جحود وإنكار -وإذا كان تأويلًا لا مساغ له في اللغة العربية.

وأما إذا كان تأولًا له مساغ في اللغة العربية، فهنا شبهة قامت في ذهنه فلا يجوز لنا أن نبادرَه بالتكفير إلا بعد أن نقيمَ عليه الحجة الرسالية التى يكفر من خالفها ونكشف عنه هذه الشبهة، فحينئذ إذا بما أن المسألة فيها تردد فالأصل فيه الإسلام فنبقى على إسلامه ولكن نحكم عليه بالفسق العقدي، فنقول: هو فاسق فسقًا عقديًّا، وهو الذي يسميه العلماء الفاسق الملي (أي: فاسق من أهل ملتنا الإسلامية).

فإذا انكشفت الشبهة ولا يزال مصرًّا فحينئذ بعد كشف الشبهة عنه نحكم عليه بالكفر، وهذا الذي جعل أهل السنة والجماعة لا يكفرون المعتزلة كفرقة، ولا يكفرون الأشاعرة كفرقة، مع أن عندهم تأويلًا (تحريف) ولكن تحريفاتهم ليست خارجةً عن دلالة اللغة؛ فلوجود الشبهة توقف أهل العلم في تكفيرهم.

بقي لدينا كلمة في بيت الناظم «أو تأولًا» قوله: أو تأولا هذا مأخوذ من التأويل، والتأويل في اللغة مأخوذ من آل الشيء يؤلو أولًا، بمعنى رجع؛ ولذلك يقال: فلان ابن فلان آل فلان، أي، مرجعه إلى هذه القبيلة المعينة، يقال: آل إبراهيم أي: من مرجعهم إبراهيم، آل الشيخ أي: من مرجعهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب وهكذا، فآل بمعنى رجع الشيء إلى حقيقته أو إلى أصله.

وأما في الاصطلاح فاختلفت عبارة أهل العلم -رحمهم الله تعالى- في تعريفه بين ثلاث تعريفات:-

الأول والثاني فهما ثابتان عن سلف الأمة وأئمتها، وأما التعريف الثالث فإن أول من تكلم به أهل البدع.

١-**التأويل بمعنى رجوع الشيء إلى حقيقته وأصله أي:** أنه متفق مع معناه اللغوي، فإذا وقع الشيء فوقوعه تأويله؛ ولذلك يقول العلماء -رحمهم الله تعالى- أنَّ تأويل الرؤيا هي وقوعها على أرض الواقع؛ ولذلك لما سجد أبوا يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وإخوته له قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ﴾ [يوسف:١٠٠] إذا التأويل يأتي بمعنى حقيقة الشيء ومرجعه، وكذلك وقوع ما أخبر الله -جل وعلا- به هو التأويل؛ ولذلك لما توعد الله -جل وعلا- الكفار بالنار وما فيها من العذاب الأليم قال الله لهم: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ﴾ [الأعراف:٥٣] أي: وقوع حقيقته ﴿يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] أي: يوم تأتي حقيقته ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ﴾ [الأنعام:١٥٨]،

ولما فسر الخضر لموسى عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى التسليم لما فسر له حقيقة أفعاله من خرق السفينة، وقتل الغلام، وبناء الجدار، قال: ﴿ذَٰلِكَ تَأۡوِيلُ﴾ [الكهف:٨٢] أي: حقيقة ما لم تستطع عليه صبرًا؛ ولذلك يقول أهل العلم: (إذا أمرك الله بأمر فتأويله تنفيذه)،

وعلى ذلك ما في الصحيحين من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا قالت: كان النبى ﷺ يكثر أنْ يقولَ في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لى**»[1] ثم قالت: يتأول القرآن أي: ينفذ ما أمره الله به في قوله تعالى في سورة النصر: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ﴾ [النصر:٣]،

فاذا هذا أمر فأوله النبي ﷺ أي: أوقع حقيقة هذا الأمر، فإذا تأويل الشيء وقوعه وحقيقته على أرض الواقع، في قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء:٣٢] نقول: تأويله أي: اجتنابه، فإذا اجتنبت الزنا فقد أوَّلت هذا الأمر فإذا تأويل الأمر تنفيذه، وتأويل النهي اجتنابه، وتأويل الخبر وقوعه، وتأويل الرؤيا وجودها على أرض الواقع، فحقيقة هذه الأشياء هي وجودها على أرض الواقع، فمن امتثل أمرًا من أوامر الله فقد أوله بمعنى أو وجد حقيقته على أرض الواقع، ومن ترك شيئًا من مناهي الله فقد أوَّله بمعنى أنه أوجد حقيقته على أرض

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩٤)، (٨١٧)، (٤٢٩٣)، (٤٩٦٨)، ومسلم (٤٨٤).

الواقع، وإذا عبرت الرؤيا ثم وقعت حقيقتها فقد وقعت على أرض الواقع فذلك التأويل، فتأويل الشيء حقيقته الذي يرجع إليها ويئول إليها،

وهذا مصطلح القرآن؛ ولذلك كل لفظة تأتيك بمعنى التأويل في القرآن كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٧] أي: حقيقته، وقوله: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف:٨٢] أي: حقيقة الشيء، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] أي: حقيقة الشيء، فكل لفظة تأويل تأتيك في القرآن فضع مكانها حقيقة الشيء دائمًا، وهذا معنى متفق عليه بين سلف الأمة وأئمتها بل هو المصطلح الذي جرى عليه اصطلاح الكتاب والسنة.

٢-**التأويل بمعنى:**- تفسير الشيء، وهو معنى مجمع عليه وعلى قبوله عند أهل السنة والجماعة، وعلى ذلك قول الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره يقول: (القول في تأويل قول الله تعالى ويذكر الآية) والمقصود في تفسير قول الله تعالى، فإذا التأويل يأتي بمعنى حقيقة الشيء، ويأتي بمعنى التفسير، وهذان المعنيان متفق على قبولهما عند أهل السنة والجماعة، ولكن هناك معنى ثالث لم يتكلم به أحد به من أهل السنة مطلقًا، وإنما أول من تكلم به أهل البدع من المعتزلة والجهمية وغيرهم، وهو النوع الثالث:-

٣-**التأويل بمعنى الانتقال من ظاهر الكلام إلى معنى آخر،** فمثلا يقولون: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] لا يراد بها حقيقة اليدان وإنما يراد بها النعمة والقدرة، فهم انتقلوا من حقيقة الكلام إلى معنى آخر ويسمون هذا الانتقال تأويلًا، والسلف -رحمهم الله تعالى- لا يعرفون التأويل بمعنى الانتقال، ولكن يأتي بمعنى الحقيقة والتفسير فقط في لغة العرب، وأما التأويل بمعنى الانتقال فهذا جاءنا من أهل البدع، فأهل السنة متفقون على قبول المعنى الأول لتأويل، وأنهم متفقون على قبول المعنى الثاني، ولكن أهل السنة قالوا: إن هذا المعنى الثالث صار من الألفاظ المجملة بحسب استعمال الطوائف له، ويختلف باختلاف استخدام الطوائف له، فهو من الألفاظ المجملة ففيه حق وفي باطل، والقاعدة عندنا في باب المجملات «أنه إذا أريد بها الحق قبلناه، وإذا أريد بها

الباطل رددناه»، فنقول: إذا كان هذا الانتقال بمقتضى الدليل القبول المعتبر عند أهل السنة والجماعة فهو تأويل مقبول، وأما إذا كان الانتقال عن غير مقتضي الدليل فهو تأويل مردود، فصار التأويل بالمعنى الثالث له قسمان:- (مقبول – ومردود).

ويكون مقبولًا إذا كان بمقتضى الدليل، ويكون مردودًا إذا كان بغير مقتضى الدليل، ونضرب مثالًا لكل منهما.

التأويل المقبول:- كقول الله عن زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤] الاشتعال هنا لا يراد به حقيقته؛ لأن الاشتعال هو احتراق النار في شيءٍ معينٍ، ولكن يراد به كثرة انتشار الشيب في الرأس، فانتقلنا بلفظة الاشتعال عن معناه إلا معنى آخر ولكن بمقتضى الدليل وهو أن النار لو اشتعلت في رأس زكريا عَلَيْهِ السَّلَامُ لمات، ولكن لا يراد به ذلك وهذا أسلوب مجازي تعرفه العرب في كلامها.

وكذلك قول الله تعالى: ﴿جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف:٧٧] فهنا الجدار جماد والجماد لا إرادة له، فهنا ننتقل من معنى الإرادة إلا معنى آخر وهو أنه أهل وقريب من السقوط كأنه يريد أن يسقطَ، وهذا أسلوب تعرفه العرب في كلامها، بل لو قلت: رأيت حمارًا بين الطلاب في الفصل، فلا يأتي على ذهن الواحد منا الحمار المعروف لا وإنما تأتي إلى الطالب البليد، والانتقال هنا في هذه الصورة من المعنى الحقيقي إلى المعنى البعيد بمقتضى السياق وبمقتضى الدليل؛ لأن الحمار يبعد جدًّا عقلًا أن يدخل مع الطلاب يدرس، وكذلك لو قلت رأيت أسدًا قد امتطى صهوة المنبر يخطب بالناس يوم الجمعة، فلن يظنَّ أحد يقول: إن الأسد المراد به في هذا الكلام هو ذلك الأسد الذي يزأر وله شعر كثٌّ وهو الموجود في الغابة فلا يظن أحدٌ هذا فانتقلت الأذهان من المعنى الحقيقي للأسد إلى معنى آخر بمقتضى الدليل وهو أني قلت: يخطب فهذه قرينة مع كونه بالمسجد وعلى المنبر، فكل هذه قرائن تدل على أن هذا الانتقال حصل بمقتضى

دليل.

فإذا إذا كان الانتقال من ظاهر الكلام وحقيقته إلى معنى آخر بمقتضى دليل مقبول وقرينة فأهلًا به وسهلًا، وأما إذا كان انتقالًا بمقتضى الشهوة وهو العقائد الفاسدة والمذاهب الهدامة فإن هذا باطل.

لو قيل: ما القول في هذا الانتقال في قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] قال أهل البدع: لا يراد به حقيقة اليدين بل يراد به النعمة والقدرة، فنقول: هذا انتقال غير مقبول وإن سموه تأويلًا.

ولذلك قال أهل السنة: أن تسمية هذ الانتقال بغير مقتضى الدليل تأويلًا إنما يراد بهذه التسمية دغدغة مشاعر أنصاف المثقفين حتى يقبلَ، وإلا فالشريعة تسمية تحريفًا ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة:٤١] ؛ ولذلك التعبير عن هذا بالتحريف خير من أنْ نعبرَ عنه بالتأويل؛ لأن لفظ التحريف مذمومٌ مطلقًا وليس فيه جهة حسنة، وأما التأويل ففيه جهتان حسنتان، وهما:- التأويل بمعنى حقيقة الشيء - والتأويل بمعنى التفسير، والانتقال إذا كان مقتضاه الدليل، فتسميته تأويلًا إنما هو من باب زخرف القول الذي يُراد به تمشية هذا الباطل؛ فلذلك الحق أنْ نسميَه تحريفًا، ولقد تقرر عندنا قاعدة متفق عليها عندنا (التعبير عن معاني الشريعة بألفاظ النصوص أولى)، فبدل أن نسميه تأويلًا ونغر الناس نسميه تحريفًا، فمن انتقل إلى حقيقة الكلام وظاهره إلى معنى آخر بغير مقتضى دليل فقد حرَّف، ولا نقول: فقد أوَّل، بل نقول: فقد حرف، حتى يكونَ ذلك أدخل في ذمه وأزجر لنفوس عنه.

والكلام في قول الله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢] نقول: لا يراد بها سؤال الجداران والشوارع وإنما يراد بها سؤال أهلها وهذا يُسمى مجاز الحذف؛ لأنَّ الإنسان عقلًا إذا قلت له: اسأل هذه البلدة عني فحينئذٍ يعرف عقلًا أنَّ المراد ليس أن يسألَ الجدران، فلو رآك أحد وأنت تسأل الجدران لظن فيك سوءًا في عقلك، فنقول: المراد أهل القرية.

ومثله قول الله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف:٨٢] أي: اسأل من على العير، فانتقالنا من ظاهر الكلام إلى معنى آخر.

ولتنتبه أيه القارئ الكريمة إلى أمرٍ أريد توضيحه، وهو أن الانتقال عن ظاهر الكلام إلى معنى آخر إذا كان بمقتضى النص، فيكون المعنى المنتقل منه لم يعد ظاهر بل الظاهر صار هو المنتقل إليه؛ ولذلك لو قلت: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف:٨٢] لا يصير الظاهر سؤال الجدار لا، وإنما صار الظاهر سؤال أهل القرية، وكذلك ﴿وَٱلْعِيرَ﴾ لم يعد الظاهر سؤال الإبل لا، وإنما صار الظاهر هو سؤال من على العير، وهذا خلاصة ما ذكره أهل العلم في هذه المسألة وقد نبه على ذلك الإمام ابن القيم وجعل التأويل طاغوتًا، وكسره الإمام ابن القيم في أوائل الطواغيت؛ لأن الصواعق المرسلة على الجهمية المعطلة، أراد ابن القيم فيها أن يكسرَ الطواغيت التي بنى عليها أهل البدع مذهبهم، فكسر طاغوت المجاز، وكسر طاغوت التأويل، وكسر طواغيت كثيرة ولا مزيد على ما قاله رحمه الله.

❁ إذا نقول: التأويل بالمعنى الثالث يخرج على قاعدتين:-

١-الأصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز الانتقال عنها إلى المجاز إلى بقرينة.

٢-الأصل في الكلام حلمه على ظاهره، فلا يجوز الانتقال إلى المعنى المرجوح إلا بدليل.

ثم قال المؤلف وفقه الله:

والأصل في الأسماء والصفات ... توقيفها بمنهج الثقات

هاتان قاعدتان عظيمتان وأصلان كبيران في منهج أهل السنة والجماعة ومتفق عليهما بين أفراد أهل السنة ولم يخالف فيها أحد:

القاعدة الأولى تقول: «الأصل في الأسماء التوقيف على النصوص»، فلا يجوز أن نُسمي الله -جل وعلا- إلا بما سمى به نفسه في كتابه أو سماه به رسوله

ﷺ في صحيح سنته وهذا متفق عليه بين أهل العلم، فلا يجوز إطلاق شيء من الأسماء على الله تعالى إلا وعلى ذلك دليل.

القاعدة الثانية في قول أهل السنة «الأصل توقيفها على الأدلة»، ومعناها أنه لا يجوز لنا أن نصف الله -جل وعلا- إلا بينما وصف به نفسه في كتابه أو وصفه به رسوله ﷺ في صحيح سنته، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ لأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير -جل وعلا-، فهذان البابان باب الأسماء والصفات هذه أبوابه توقيفية لا يجوز أن ندخلَ فيها بعقولنا، فلا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا.

ولكن السؤال لماذا هذه الأبواب بنيت على التوقيف؟ نقول: لأنها من أبواب الغيب، وقد تقرر عندنا في أصول أهل السنة والجماعة أن (الأبواب الغيبية لا مدخل للعقول ولا للأهواء والشهوات فيها)، فما أثبته النص من الأسماء فهو الاسم الذي يجوز إطلاقه على الله -جل وعلا-، وما لم يثبته النص من الأسماء فلا يجوز إطلاقه على الله.

وكذلك نقول في الصفات أيضًا، ما أثبتته النصوص من الصفات فهو الذي يجوز إطلاقه على الله، أو وصف الله به وما لا فلا، وقد قرر أهل العلم -رحمهم الله تعالى- أن تسمية الله بما لم يسم به نفسه من جملة الإلحاد في أسمائه المحرم الداخل في قول الله: ﴿وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف:١٨٠] وقد ذكر العلماء أن الإلحاد في الأسماء له جمل من الأقسام:-

١-أن يسمي الله بما لم يسم به نفسه، فمن أطلق على الله شيئًا من الأسماء لا دليل على إطلاقه على الله لا من كتاب جل ولا سنة نبه ﷺ، فقد ألحد والعياذ بالله وهذا إلحاد في الأسماء وهو محرم، واضرب على ذلك مثالًا:-

تسمية النصارى لله -جل وعلا- الله بالأب، ويسمون عيسي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بالابن، ويسمون جبريل بروح القدس، ويجعلون هذه الأقانين الثلاثة مجتمعة في شيءٍ واحدٍ وهو في عيسي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا

فتسمية الله تعالى بالأب تسمية باطلة شركية وثنية لا دليل عليها، فضلًا على أن الأدلة المتواترة نفت ذلك قال الله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، فالله -جل وعلا- لا أصول له ولا فروع له ﴿لم يلد ولم يولد؛﴾ وذلك لكمال غناه سبحانه عن كل أحد، وكذلك قول الله: ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن:٣] فتسمية النصارى لله -جل وعلا- بالأب هذه تسمية باطلة، ودليل بطلانها أن المتقرر في قواعد أهل السنة أن أسماء الله مبنية على التوقيف، ولا دليل يدل على إثبات هذه التسمية على الله فضلًا على كونها باطلة في ذاتها.

ومن الأمثلة أيضًا:- تسمية الصوفية لله -جل وعلا- لله تعالى: (صاحب الفيوضات)، فهم يطلقون على الله -جل وعلا- صاحب الفيوضات، وهذه تسمية باطلة؛ لأنها منبثقة أولًا من عقيدة فاسدة وهي عقيدة الحلولية الذين يزعمون أن شيئًا من ذات الله حل في ذوات خلقه، أو أن شيئًا من ذوات خلقه حلت في ذوات الله؛ ولأنه لا دليل على إطلاقها على الله، فلا يجوز للإنسان أن يطلقَ لفظ صاحب الفيوضات أو اسم صاحب الفيوضات على الله -جل وعلا-، وأما الإخبار عن الله أنه صاحب مقيد في السفر فإن هذا لا حرج فيه؛ لقول النبي ﷺ: «**اللهم أنت الصاحب في السفر**»[1] ولكن هذا إطلاق إخبار.

ومثال ثالث:- إطلاق الفلاسفة لله -جل وعلا- بالعقل، وبعضهم يقول: العقل الفعال، فإطلاق لفظة العقل على الله تعالى إطلاق تسمية هذه باطلة لعدم دلالة الكتاب ولا السنة على جواز إطلاقها على الله -جل وعلا-.

ومنها ما هو مشهو ر عند كثير من الناس إطلاق لفظ (الدهر) فهم يسمون الله -جل وعلا- بالدهر، فنقول: هذه التسمية ليست صحيحة فليس هناك دليل يدل على جواز إطلاق الدهر على الله -جل وعلا- إطلاق اسم، فإن قلت: وكيف نقول فيما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه -عز وجل- أنه قال: «**يؤذيني ابن آدم يسب**

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٤٢).

الدهر وأنا الدهر بيدي الأمر أقلب الليل والنهار»[١]

نقول: لقد تقرر عند عامة أهل السنة أن نسبة الدهرية إلى الله هنا إنما هى نسبة تصريف وتقليب لا نسبة تسمية؛ ولذلك الله أطلق على نفسه الدهر؛ لأنه هو الذي يدبر ويقلب ويصرف الليل والنهار كما تقرر عندنا في القواعد التى نسمعها دائمًا أنه لا مدبر ولا متصرف على الحقيقة في هذا الكون إلا الله، وخير ما فسرت بها السنة هى السنة فقوله: «**أنا الدهر**» يفسره ما بعده في قوله: «**بيدي الأمر أقلب الليل والنهار**»، فإطلاق الدهر على الله لا يخلو من حالتين:- إما أن تطلقه إطلاق خبر فهذا لا حرج فيه، بمعنى أنه هو الذي يصرف الدهر ويقلب أحواله وما يجري فيه، وإما أن تطلقَه على الله إطلاق اسم وهذا خطأ فاحذر من إطلاق الدهر اسمًا على الله، وهذا خلافٌ للإمام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ الذي يقول: إن من أسماء الله الدهر ويستدل بهذا النص وقد بينا ما فيه.

ومن الأمثلة على ذلك:- إطلاق اسم القديم على الله، فلا يصح إطلاق اسم القديم على الله تعالى لأمرين:-

١-أن أسماء الله مبنية على التوقيف وليس هناك دليل يدل لا من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسول الله ﷺ تفيد جواز إطلاق هذا الاسم على الله -جل وعلا-.

٢-أسماء الله كلها حسني، وسر الحسن فيها هي تضمنها لصفات كمال، والقديم يتضمن صفة القدم وصفة القِدم لا كمال فيها، ويستعاض عن اسم القديم باسم الله الأول كما قال النبي ﷺ: «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء**»[٢] فهذا الاسم هو الثابت في القرآن والسنة، في القرآن في أول سورة الحديد ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [الحديد:٣] وفي السنة «**اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء**».

ومنها أيضًا:- إطلاق اسم الناصر على الله، فالبعض يسمي (عبد الناصر)

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، (٦١٨١)، (٦١٨٢)، (٧٤٩١)، ومسلم (٢٢٤٦).
(٢) أخرجه مسلم (٣٧١٣).

وإطلاق الناصر على الله لا يصح إطلاق اسم، نعم يصح إطلاق خبر على أنه هو الذي ينصر عبيده، ويؤيده ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾ [محمد:٧] فهذا صحيح، ولكن إطلاق اسم هذا لا يجوز؛ لعدم دلالة الكتاب والسنة عليه.

وكذلك:- إطلاق اسم الهادي على الله، يسمي البعض (عبد الهادي) فهذا خطأ، ولكن بعض أهل العلم يسوغه لورود بعض الأحاديث، ولكنها لا يصح منها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ، فالهادي يطلق على الله إطلاق خبر عن فعل من أفعاله هو الذي يهدي عباده، ويدلهم ويرشدهم، ويوفقهم، يقول الله: ﴿وَمَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّضِلٍّۗ﴾ [الزمر:٣٧]، فإطلاقه على الله إنما هو إطلاق خبر عن فعل من أفعاله، لكن لا يجوز أن نطلقَها على الله إطلاق اسم.

وكذلك مما ينبغي التنبيه عليه قاعدة عظيمة عند أهل السنة وهي أن «كل اسم من أسماء الله تعالى فإنه يتضمن صفة ولا عكس» فيصح أن نشتق من أسماء الله تعالى صفات، في (العزيز) نشتق منه صفة (العزة)

و(القدير) نشتق منه صفة (القدرة) وهكذا، فأسماء الله أعلام وأوصاف ـ أعلام باعتبار دلالتها على الاسمية، وأوصاف باعتبار دلالتها على الصفة، ولكن العكس غير صحيح، فلا يجوز لنا أن نشتقَّ من الصفة اسمًا مثال ذلك من صفاته تعالى أنه سبحانه يتكلم، فلا نشتق منها لله تعالى اسمًا فنقول: إنه المتكلم، باعتبار أنه اسم (وهذا خطأ، وكذلك من صفاته أنه يجي يوم القيامة مجيئًا يليق بجلاله وعظمته، فلا يجوز أن نشتق من هذه الصفة اسمًا فنقول: الله هو الجائي).

ومن صفاته أيضًا (الإرادة) فلا يجوز أن نشتق منها اسما فنسميه (المريد) فالأسماء نشتق منها صفات، وأما الصفات فلا يجوز أن نشتق لله -جل وعلا- منها أسماء، كما نبه على ذلك ابن القيم ونبيه على ذلك أيضًا الإمام الحافظ الحكمي رحمه الله في معارج القبول».

كذلك: «الستَّار» ليس من أسماء الله تعالى، فلا يجوز إطلاقه اسما على الله، ولكن يصح إطلاقه من باب الخبرية، أنه خبره من أفعال الله؛ ولذلك ففي صحيح

الإمام مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا «ومن ستر على مسلم ستره الله»[١] فإذا الله هو الذي يستر على عباده، ولكن لا نشتق منه من هذا الفعل اسما فهذا لا يجوز.

ولذلك انتبه، فعندنا ثلاثة أبواب تعبر عن ثلاثة دوائر:-

١-باب الأسماء وهو الدائرة الضيقة، فوقها دائرة يسمونها باب الصفات، ثم يكون هناك دائرة ثالثة وهي باب الأخبار، اخرج من الدائرة الصغرى إلى الكبرى ولا تنزل من الدائرة الكبرى إلى الصغرى فانتبه، أي: الدائرة الصغرى (الأسماء) فنحن نُخرج من الأسماء صفات، ولكن لا ندخل من الصفات أسماء، ونُخرج من الصفات أخبارًا وليس كل خبر يصح أن يكون صفة، فإذا نقول نشتق من الأسماء صفات ولا نشتق من الصفات أسماء، ونشتق من الصفات أخبارًا ولا نشتق من الأخبار عن الأفعال صفات، مثلًا «اللهم منزل الكتاب»[٢]

٢-هذا خبر فليس من صفاته سبحانه أنه أنزل الكتاب فلا نشتق منها صفة فهذا مجرد فعل من أفعال الله -جل وعلا-، وكذلك «المنعم» هذا خبر من أخبار الله -جل وعلا-، ولكن ليس من صفاته، وإنما هذا خبر عن أفعال الله، وهذا باب ضيق في الحقيقة يحتاج إلى ضبط أكثر من هذا، ولكن لعل -إن شاء الله- الكلام عليه في قاعدته، فلتنتبه أيها الحبيب لهذه الثلاث الدوائر التي ذكرتها آنفًا، فكل دائرة تعبر عن قاعدة، باب الأسماء باب توقيفي على ثبوت النص، الدائرة التي فوقه باب الصفات باب توقيفي على صحة النص.

إذا هذان البابان توقيفيان وهي القاعدة التي نشرحها، وباب الأخبار ليس توقيفيًّا على دلالة النص وإنما هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر عن الله.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠)، من حديث عبد الله بن عمرو.
وأما حديث أبى هريرة فقد أخرجه مسلم (٢٥٩٠)، بلفظ: «لا يسترُ عبدٌ عبدًا في الدنيَا إلا سَتَرَهُ اللهُ يَومَ القيامة».

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٣٣)، (٢٩٦٦)، (٣٠٢٤)، (٤١١٥)، ومسلم (١٧٤٢).

ولذلك باب الأخبار هو الأوسع، فباب الصفات أوسع من باب الأسماء، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات، وباب الأسماء أوسع من باب أولي.

ومثال للتوضيح:- يقول الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٣-٦٣]، فإطلاق الزارع هنا على الله هل هو إطلاق اسم؟ نقول: لا ما قال أهل السنة: إن من أسماء الله الزارع، فإن قيل: هل هو إطلاق وصف على أن من صفات الله الزراعة سواء صفة ذاتيه أو فعلية؟

نقول: لا، فإذا هذا إطلاق على أنه فعل من أفعاله، فأنت تضع النبتة والله هو الذي يتولى إخراجها بأسباب حسية معلومة، وإن لم يرد الله إخراجها ما خرجت مهما فعلت من أسباب، ولو أراد الله إخراجها بدون أي أسباب لقال لها: كوني فتكون.

مثال آخر:- يقول النبى ﷺ في استغاثته ودعائه لأنصاره: «**اللهم منزل الكتاب مجري السحاب، هازم الأحزاب**»، فعندنا الآن منزل – مجري - هازم، فهل إطلاقها على الله هل هو إطلاق اسم؟ نقول: لا، وهل هو إطلاق صفة؟ نقول: لا، بل هي إطلاق أخبار عن أفعال من أفعال الله، إن من أفعاله أنه يهزم إن من أفعاله أنه يجري السحاب، إن من أفعاله أنه ينزل الكتاب، فأوسع هذه الإطلاقات هو إطلاق الخبر؛ لأنه ليس توقيفًا على ورود النصوص بل هو توقيفي على صحة إطلاق ذلك الخبر عن الله، وكذلك:- إطلاق الصانع على الله، «أن الله صانع كل صانع وصنعته»[1] فإطلاق الصانع عن الله ليس إطلاق اسم ولا إطلاق وصف، وإنما إطلاق خبر.

وكذلك: «**اللهم أنت الصاحب في السفر**»[2] ليس إطلاق اسم، ولا إطلاق

---

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (١/ ٤٦) ، وابن أبى عاصم في السنة (٣٥٧) ، والبزار في مسنده (٢٨٣٧) وابن منده في كتاب التوحيد (١١٣) والحاكم في المستدرك (٨٥، ٨٦)

(٢) أخرجه مسلم (١٣٤٢).

وصف، وإنما إطلاق خبر؛ ولذلك الأسماء عند أهل السنة محصورة فيما ورد في الكتاب والسنة خاصة.

وأما الأخبار فتخير أي خبر تطلقه عن الله، ولو لم يكن عليه دليل لكن المهم أنه يصح إطلاقه على الله.

ولذلك نقول في إطلاق: «دليل الحائرين» تقول مثلًا: «يا دليل الحائرين دلني على طريق الصادقين»، فهل هذا إطلاق اسم أم إطلاق صفة أو خبر؟ نقول: هذا إطلاق خبر، وليس فيه دليل من الكتاب والسنة بخصوصه، ولكن إطلاقه صائب عند أهل السنة ولا إشكال فيه عند أهل السنة؛ لأنه ليس توقيفيًّا على ورود النصوص وإنما هو توقيفي على صحة إطلاق هذه الأخبار على الله -جل وعلا-

وكذلك:- إطلاق لفظ الشيء على الله تعالى، نقول: نعم يصح، فالله أعظم الأشياء وهو الشيء الذي ليس كمثله شيء كما قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩]، فأكبر الأشياء شهادة هو الله، وهو أعظم الأشياء، وأقدس الأشياء -جل وعلا-، فهو شيء لا كالأشياء، فإطلاق الشيء على الله -جل وعلا- ليس إطلاق اسم ولا إطلاق وصف، وإنما إطلاق خبر عن ذاته -جل وعلا-.

كذلك:- إطلاق لفظ «واجب الوجود»، ويذكره ابن تمية رحمه الله في كلامه، يقول الله -جل وعلا-: قديم أزلي واجب الوجود، كما في التدميرية، فهنا ثلاثة إطلاقات قديم ولا تصح إطلاقها اسمًا ولكن إطلاق خبر، وكذلك أزلي لا يصح إطلاقها اسمًا ولا صفةً وإنما إطلاق خبر، «واجب الوجود» لا يصح إطلاقها اسمًا ولا صفة وإنما إطلاق خبر، ومعنى «واجب الوجود» هو الذي لم يتقدم حياته عدم ولا يلحقها زوال وهو الله تعالى، وأما حياتي أنا وحياتك فنحن ندخل تحت «ممكن الوجود» فنوصف بأننا وجودنا ممكن وغير ممكن، فحياتي أنا تقدمها عدم ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]،

ثم بعد ذلك أموت وأكون إلى الفناء، فإذا حياتي داخلة تحت ممكن الوجود

أما حياة الله ووجود الله فليس له أول وليس لذاته آخر فهو واجب الوجود فهذا إطلاق صحيح على الله مع كونه لا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة الصحيحة، إذا علمت هذا أيها الحبيب فاعلم أنه ينبغي للإنسان أن يتحرزَ في إطلاق الأخبار عن الله إذا لم يكن ثمة لها دليل من الكتاب والسنة؛ لأنه بسبب قلة علم الإنسان أحيانًا قد يطلق خبرًا عن الله يرى أنه يصح وهو في ذاته لا يصح فحينئذ إمساك اللسان عن إطلاق الأخبار التي تكون خارجة عن الكتاب والسنة هذا هو الأولى ولكن لو أطلقه، وكان يصح فهذا جائز ولا حرج فيه.

نرجع إلى ما ذكرناه سابقًا وهو أن باب الأسماء مبني على التوقيف فلا يجوز تعدي الأدلة فيه، وباب الصفات مبني على التوقيف فلا يجوز تعدي الأدلة فيه.

وكذلك:- إطلاق النور على الله تعالى، وإن كان الأمر لم يتحرر عندي كثيرًا ولكن أقول: إن النور المضاف إلى الله تعالى قسمان:-

نور هو صفته وهو المذكور في حديث أبي موسى الأشعريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في صحيح مسلم قال: «**قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات، أن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل حجابه النور**»، وفي رواية «**النار، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[1]

فهذا النور المضاف إلى الله -جل وعلا- هو نور ذاته وهو نور الصفة وهذا غير مخلوق.

والنور الثاني: وهو النور المضاف إلى الله وهو المذكور في قول الله -جل وعلا-: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [النور:٣٥] بمعنى منورهما كما في القراءة الأخرى، فالنور يطلق على الله -جل وعلا- إطلاق صفة، وإطلاق خبر، فالنور إطلاق صفة لله، والنور المضاف مثل الرحمة المضافة إلى الله تعالى:

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩).

﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦]

هذه إضافة الرحمة التي هي صفة، ولكن «أن لله مائة رحمة»(١)

فإضافة الرحمة إلى الله هنا إضافة خلق، فالرحمة المضافة إلى الله رحمة هي خلقه وهي الجنة «أنت الجنة رحمتي أرحم بك من أشاء»(٢)

فهذه إضافة الجنة له سبحانه والجنة مخلوقة وليس في صفات الله تعالى شيء مخلوق فإذا هي إضافة تشريف وتعظيم، ولكن قوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦] هذه الرحمة التي هي صفة، والنور كذلك، فالنور الذي موجود الآن في الدنيا هو نور الله ولكن نوره هو الذي هو خلقه وإيجاده، وأما النور الثاني الذي لو كشف الله حجابه لأحرقت سبحات وجهه _(النور والضياء والعظيمة) ما انتهى إليه بصره من خلقه فهذا إضافة صفة.

وكذلك:- فالق الحب والنوى، من باب الإخبار، كقوله فيما مضى: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٤] .

ثم قال الناظم وفقه الله:

توافق الأسماء لا يستلزم ... توافق الصفات يا من يفهم

هذه قاعدة عظيمة جدًّا، وهي لم يفز بها من الطوائف والملل والنحل إلا أهل السنة والجماعة زادهم الله ثباتًا وعلوًّا وشرفًا ورفعةً، فهم وفقهم الله لتقرير هذه القاعدة، وخلاصة هذه القاعدة تقول: (توافق الأسماء لا يستلزم تلازم الصفات) أي: أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، وبيان هذه القاعدة أن نقول: إنه ليس كل شيئين اتفقا في اسمهما لا بد لزامًا أن يتفقا في مسماهما أو صفاتهما فهذا ليس بلازم، أي: ليس كل شيئين رأيتهما بعينك، أو أحسستهما

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٦٩)، ومسلم ي صحيحه (٢٧٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٤٩)، (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦).

واسمهما متفق أنه لا بد أن تكون صفاتها أيضًا متفقة، فهناك أشياء نرى أنَّ أسماءها متفقة ولكن صفاتها مختلفة، مثاله:- للبعير يد، وللذباب يدٌ فاتفق البعير والذباب أن كلا منهما له يد فهل الاتفاق في مسمى اليد في اسم اليد يستلزم الاتفاق في صفة يد الذباب والبعير؟ نقول: لا.

ولذلك يقول العلماء: هذه القاعدة يدل عليها العقل والحس والنقل، قالوا: أما دلالة العقل على صحتها؛ فلأن المتقرر عقلًا أن الصفة تختلف باختلاف من أضيفت إليه فصفة كل أحد تناسبه، فلو قلت: مثل أن هذا الرجل لين فوصفته باللين، وقلت: إن هذا الحديد بعد انصهاره لين فهذا لين يليق بمن أضيف إليه وهو الحديد، وهذا لين يليق بمن أضيف إليه وهو هذا الرجل.

بل نقول: أضاءت الشمس وأضاءت الشمعة، فأضفنا هنا الإضاءة إلى الشمس والشمعة، فإذا الصفة تختلف باختلاف من أضيفه إليه، فتقول: الشمس مضيئة وأضفت الإضاءة إلى الشمس فتكون مناسبة لكبر ذاتها، وقوة حرارتها، وتوقدها ولهيبها، وإذا قلت: أضاءت الشمعة فيكون ذلك مناسبًا لضعف شعلة الشمعة، فليس هناك عاقلٌ يقول بما أن الشمس والشمعة اتفقا في اسم الإضاءة أو في صفة الإضاءة أن تكونَ صفة إضاءة الشمعة مثل إضاءة الشمس، فهذا عقلًا خطأ أن يقضى بأن كل صفة تختلف باختلاف من أضيفت إليه، فكذلك نقول في صفات الله تعالى، فصفة الرحمة أضيفت إلى الله تختلف عن صفة الرحمة إذا أضيفت إلى المخلوق، ومجرد الاتفاق في اسم الرحمة لا يستلزم الاتفاق في كيفية الرحمة وكنه الرحمة.

فالاتفاق في اسم الوجه بين المخلوقات لا يستلزم الاتفاق في الصفات.

فمثلًا تقول: هذا وجه زيد فأضفت الوجه إلى زيد، ثم تقول: وهذا وجه عمر فأضفت الوجه الثاني إلى عمر فمع اختلاف الإضافات لا بد أن تختلفَ الصفات، فلا يمكن أبدًا عقلًا أن تتفق الصفات والإضافات مختلفة.

ولكن هؤلاء القوم لا عقول لهم يفقهون بها، صدق الله فيهم ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:١٠٣]، ﴿لَّا يَفْقَهُونَ﴾ ﴿لَّا يَعْلَمُونَ﴾ فما عندهم عقولهم يفقهون بها مراد الله -جل وعلا-، فلا أحد يقول لي: أنني لي وجه، ولك وجه فلابد من أن تكون صفات وجوهنا متفقة؛ لأن أسماءها متفقة (وجه) عندي وعندك (وجه).

فإذا كان هذا غير متصور فيما بين المخلوقات بعضها البعض أفيكون ذلك لازمًا في حق الله -جل وعلا-؟ فلو قلنا: وجه الله تعالى وجه الإنسان يأتي جاهل يقول: بما أن الوجه متفق في الاسم فيكون وجه المخلوق مثل وجه الله، أو وجه الله مثل وجه المخلوق، فهذا لا يتصور أبدًا ولا يقول هذا عاقل، إذا كان في المخلوقات فيما بينها أصلاً غير متصور هذا وغير موجود وليس بلازم، أفيكون لازمًا في حق الخالق القادر من كل وجه وفي حق المخلوق الضعيف العاجز من كل وجه!!!!

إذا قال الله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ﴾ فأضاف اليد هنا إلى نفسه تعالى ثم قال: ﴿فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠] أضاف اليد الثانية إلى المخلوقين، فلا يكون أبدًا يد المخلوق الضعيف المضافة إليه مثل اليد المضافة إلى الله القادر الكامل من كل وجه أبدًا، فاختلفت الإضافات فلا بد أن تختلفَ الصفات، فيد الله تعالى تطوي السماوات والأرض على الكيفية التي يريدها الله تعالى، فالله يقول: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء:١٠٤]

وفي صحيح الإمام مسلم يقول النبى ﷺ: «**يطوي الله سماواته ثم يأخذهن بيمينه ثم يطوي الأرضين فيأخذهن بيده الأخرى ثم يهزهنَّ ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون؟**»[1]

فهل هذه اليد مثل يد المخلوق الضعيفة التى لو شددت عليها لانكسرت ولو حمل شيئًا لتعبت؟ فلا أحد يقول بهذا أنه صحيحٌ، فهذا خطأٌ كبيرٌ في حق الله تعالى؛ فلذلك أنت لا تنظر إلى اسم الصفة واتفاقها وإنما انظر إلى من أضيفت

(١) أخرجه البخاري (٧٤١٢)، ومسلم (٢٧٨٨).

إليه.

إذا العقل يفرض أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، وكذلك الحس فنجد في المحسوسات أشياء قد اتفقت في أسمائها ولكنها اختلفت في صفاتها، فيقولون: أن للفيل يدًا وللبعوض يدًا، فهل هذا لازم فيما بينهم أن تكون يد الفيل مثل يد البعوض؟ لا، مع كونها مخلوقات فيما بينها البين، وكذلك الصقر يوصف بأن له جناحًا، والبعوضة توصف بأن لها جناحًا ومع ذلك لا أحد في الدنيا يقول: إن جناح البعوض مثل جناح الصقر؛ لأن هناك اتفاق في الأسماء، بل إن الإمام ابن خزيمة غضب قليلًا وهو يكتب في كتاب التوحيد وقال: «بل إننا نقول لهؤلاء أهل البدع: أن لكم وجوهًا وللقردة وللحمير والبغال وجوهًا» كأنه يقول: اتفقتم أنتم والحمير والبغال والقرود أن لكل منكم وجه، فهل الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات؟ فإن قلتم: لا فنحن نحجم إذا كان ذلك ليس بلازم فيما بين المخلوقات بعضها البعض، أفيكون لازمًا في حق المخلوق الضعيف من كل وجه، والله -جل وعلا- الكامل القادر من كل وجه!!!.

- وأما النقل فإنَّ النقول قد وصفت المخلوق بأسماء وصفات تسمي بها الله وتصف بها الله تعالى، فقد وصف الله نفسه بأنه حليم، ووصف إسماعيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بأنه غلامٌ حليمٌ، وليس الحليم كالحليم، ووصف نفسه تعالى وسمى نفسه بأنه عليم، ووصف إسحاق عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بأنه غلام عليم، وليس العليم المضافة إلى الله كالعليم المضافة إلى إسحاق.

بل إن الله وصف نفسه بالقوة فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات:٥٨] فوصف نفسه بالنفس والقوة، بينما يصف عباده بالرزق والقوة قال الله تعالى: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء:٨] وصف الأولياء بأنهم يرزقون أبناءهم الذين تحت أيديهم، وليس الرزق المضاف إلى الله كالرزق المضاف إلى المخلوق، وكذلك وصف قوم بلقيس بالقوة قال: فقالوا لها: ﴿نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ﴾

[النمل:٣٣] .

فالقوة الأولى أضيفت إلى الله فتكون لائقة به وكماله وجلاله وعز عظمته.

والقوة الثانية أضيفت إلى المخلوق فتكون مناسبةً لضعفه وعجزه، فهذه قاعدة تقضي على جميع ما قاله أهل التعطيل وأهل التمثيل، فالقاعدة عندنا تقول: (الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات)، وهي أحد الأصول العظيمة التي بنى عليها ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه (التدميرية) فبناها على أصلين جامعين ومثلين مضروبين وقواعد جامعة، **الأصلين**: (أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات).

والأصل الثاني:- الاتفاق في الاسم الكلي العام لا يستلزم الاتفاق بعد الإضافة بعد التقييد والتخصيص.

والمثلان المضروبان الذين ضربهما ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في التدميرية تبين أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات:-

١-قال: فإننا نعلم أنَّ الله وصف نعيم الجنة بأسماء تتفق مع أسماء نعيم في الدنيا، ولكن ليس بين ما في الجنة وما في الدنيا إلا مجرد الأسماء، فوصف لنا أنَّ في الجنة لبنًا، وعندنا لبن، وانتبه فنعيم الدنيا مخلوق ونعيم الجنة مخلوق، ومع ذلك لم يستلزم الاتفاق بين هذين المخلوقين في نعيمهما الاتفاق في الصفة، فالجنة فيها لبن وفي الدنيا لبنٌ، والجنة فيها حوريات (نساء) وفي الدنيا نساء، وكذلك في الجنة قصورٌ وخيامٌ، وخمرٌ، وعسلٌ، وغير ذلك، ومع ذلك نجد هذه الأسماء متحققة عندنا، ولكن وجودها عندنا مجرد أسماء فقط، بدليل قول الله تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة:١٧]

فأنا الآن عرفت أنه أخفى لي عسلًا وأخفى لي لبنًا، وقال هنا الله: ﴿تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم﴾ [السجدة:١٧] فالله لم يخف الأسماء وإنما أخفى سبحانه الحقائق واللذة والكيفية والنعيم، فأنا لا أعلم عن كيفية هذا اللبن ولكن عرفت اسمه؛ لأن الله أخبرني عن اسمه في القرآن، فإذا قوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ

أَعۡيُنٖ﴾ [السجدة:١٧] يقصد لا تعلم كيفيته، ولذته، وعظمته، لكن تعلم أسماءه، فإذا كانت الجنة مخلوقة ونعيم الدنيا مخلوق ولم يستلزم ذلك الاتفاق في الأسماء الاتفاق في صفات اللبن والخمر والنساء والخيام وغيرها، أفيكون ذلك لازمًا فيما بين الخالق والمخلوق من كل وجه؟

٢-**قال: الروح التي بين جنبي ابن آدم،** فقد وصفتها الأدلة بأنها تقبض، وأنها تتوفى، وأنها تحنط في كفن وحنوط، وأنها يصعد بها إلى السماء وأنها تطرح إلى الأرض، ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء، فسره ما في السنن من حديث البراء بن عازب ﷺ أنه قال: «**فتطرح روحه إلى الأرض طرحًا**»،[1] فهي تطرح وتقبض، فهل أنت تعرف حقيقته طرحها؟ وكيفية قبضها؟ وهل تعرف حقيقة الروح التي بين جنبيك؟ فيقول ابن تيمية: يا ابن آدم إذا كنت لا تعلم حقائق الصفات التي وصفت بها روحك التي تحملها بين جنبيك أتطلع نفسك وتطمح روحك على أن تتعرف على كيفية وجه الله أو صفة الله؟ فأين أنت يا ابن آدم من هذا؟

فالقبض الذي وصفت به الروح ليس هو القبض الموجود عندنا، فهذا قبض خاص، فالقبضان وإن اتفقا في الاسم ولكنهما يختلفان في صفاتهما، وكذلك وضع الروح في الكفن والحنوط هذا شيء خاص وليس كوضع الجسد، ولكن هذا أمر قد استأثر الله تعالى بعلمه، فهذه أصول عظيمة بها يتحرر عند طالب العلم الحق في هذا الباب.

فإن قلت: وهل خالفنا أحدًا في هذه القاعدة؟

نقول: خالفنا في هذه القاعدة طائفتان، الممثلة – وطائفة المعطلة، ومن باب بيان الحال نقول:-

لقد كان الممثل والمعطل أخوين يمشيان في طريق واحد لا يعرف ممثل ولا

---

(١) أخرجه أحمد (١٨٥٣٤) ، (١٨٦١٤)، وأبو داود (٤٧٥٣) ، والدارمي في الرد على الجهمية (١١٠)

معطل فلم يفرق بينهما بعد، وقد أصل كل منهما أصلًا ملعونًا إبليسًا ملعونًا باطلًا فاسدًا يقول: (أن الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات) فهم أصلوه وجعلوه هذه القاعدة لديهم، فلما نظر هذان الرجلان إلى أسماء صفات الله وجودها متفقه مع أسماء صفات المخلوقين، لله وجه وللمخلوق وجه، والله له يد وللمخلوق يد، والله له عين وللمخلوق عين، وهكذا سائر صفات الله -جل وعلا-، ولديهم أصل فاسد أصلوه، فبقوا حائرين؛ لأن النتيجة هذه القاعدة الفاسدة التي أصلوها مماثلة الله بصفات خلقه على قولهم وتأصيلهم الملعون الإبليسي الذي أخذوه من كتب اليونانيين بعد تعريب المأمون له وهي ذلة عظيمة عند المأمون فمن أعظم الزلات للمأمون هي ترجمة كتب اليونانيين، وهي الكتب التي لا يزال يتخرج منه الملحدون إلى الآن ويسمونها (كتب الفلاسفة)،

فهؤلاء الذين تكلموا في ذات الله وصفاته ويسبون رسوله إنما تتلمذوا على تلك الكتب التي تتلمذ عليها أوائلهم والتي لا تزال تباع وتشترى وللأسف، نرجع للمثال فنظر أحدهم إلى الآخر وقال: هل نُشبه الله بخلقه، أو نصحح أصلنا، أو نقع في التشبيه؟ فقال الثاني له: لن أصلح أصلي فأصلنا هذا معتمد صحيح، وبما أن نتيجتها تشبيه فلنكن مشبهة، فرضي أحدهما بنتيجة القاعدة فوقع في التمثيل، فقال: إذا وجه الله كوجوهنا ويد الله كأيدينا، فصار الآن يوصف بأنه ممثل، وأما الثاني فصار عنده تنزيه لله قليلًا فقال: شبه أنت أما أنا فلن أشبه، فقال هذا الرجل الثاني لنفسه: هل أعدل في الآيات أم أعدل في أصلي الذي أصلته حتى أكونَ متفقًا مع الآيات؟ أم ماذا؟ فقال: أما أصلي فلن أتركه، بل تحريف الآيات وأخرجها عن مدلولاتها الصحيحة كانت أهون على قلبه من تصحيح أصله، فلو أنه زاد كلمة قبل كلمة يستلزم (لا) لصحة القاعدة، ولكن ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾ [فاطر:٨] ﴿وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الرعد:٣٣]

فقال هذا الرجل الثاني: بما أن نتيجة القاعدة شيء لا أرضاه أنا فأعطل الله عن

صفاته وأريح نفسي من عناء هذا، فليس لله وجه، ولا عين، ولا رحمة، ولا له غضب، ولا له قدم، فحرف آيات القرآن فصار معطلًا، فالأول رضي بالنتيجة فمثل، والثاني أبى النتيجة فعطل، فهنا انقسموا إلى فرقتين فصاروا (ممثلة ومعطلة)، والسبب الذي قادهم إلى التعطيل والتمثيل هذه القاعدة الفاسدة الإبليسية التي نفث بها إبليس في قلوبهم وعقولهم وهي أن (الاتفاق في الأسماء يستلزم الاتفاق في الصفات)، فهذا الأصل خطير أخي الحبيب فانتبه له ونبه غيرك له؛ ولذلك تسمى هذه اللام بالذهبية، فالقاعدة بزيادة اللام هي قاعدة رحمانية محمدية سنية سلفية، وأما القاعدة بدون هذه اللام فهي قاعدة شيطانية، إبليسية فاسدة، باطلة كل البطلان.

قال الناظم -وفَّقه الله تعالى-:-

أسماء سبحانه إن دلت ... للوصف فالواجب إن تعدت

ثلاثة إثباتها مع الصفة ... أثبتنها ومقتضاها فاعرفه

هذان البيتان بينا الواجب على المسلم تجاه أسماء الله -جل وعلا-.

وخلاصتها أن الواجب عليك كمسلم وسني تشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ محمد رسول الله وأن ربك له الأسماء الحسني والصفات العلى، يجب أن تؤمن بثلاثة أشياء في أسماء الله -جل وعلا-.

لا يكمل إيمان العبد بأسماء الله الثابتة في الكتاب والسنة إلا إذا مر على هذه للمراحل الثلاث وهي:

١-أن تثبتَه اسمًا لله -جل وعلا-، فتدعو الله به وتسأل الله به، وتسم الله تعالى به، وهذا ليس بكاف لا بد أن تنتقلَ من هذا الواجب إلى الواجب الثاني وهو:-

٢-أن تؤمن بالصفة التي يتضمنها ذلك الاسم؛ لأن المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن كل اسم من أسماء الله فإنه يتضمن صفة من صفاته -جل وعلا-، فالعزيز اسمه والعزة صفته، والقدير اسمه والقدرة صفته، والرقيب اسمه والرقابة

المطلقة صفته، والرحيم اسمه والرحمة صفته، واعلم رحمك الله تعالى من أفرد الاسم بالإيمان وأنكر ما تتضمنه من صفات الكمال ونعوت الجمال والجلال والعظمة فإنه قد ألحد في أسماء الله -جل وعلا-، وهذه صورة من صور الإلحاد.

ولذا يجب عليك أنْ تؤمنَ به اسما لله -جل وعلا- وهذا هو الواجب الأول، ثم تثبت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم.

٣-وهو محط حياتنا ومحط رحالنا في هذه الحياة، وهو الذي من أجله خلقنا أصلًا فى هذه الحياة وهو أن نتعبدَ لله -جل وعلا- بالأثار المتعدية لهذه الصفات، التعبد لله -جل وعلا- بمقتضى أسمائه وصفاته، وتلك هي الثمرة العظيمة التي ينبغي أن ينتبَه المسلم لها، فنحن موجودون في هذه الحياة حتى نتعبدَ لله -جل وعلا- بآثار أسمائه وصفاته.

وأضرب لك أيها الحبيب عدة أمثلها في هذا الباب:

١-اسم الله الغفور:- يجب عليَّ فيه ثلاثة أشياء، أن أؤمن به اسمًا لله -جل وعلا-، ويجب عليَّ أن أثبت الصفة التي تضمنها ذلك الاسم وهي صفة المغفرة، ثم أتعبد لله -جل وعلا- بهذا الاسم، أي: أن نؤمن بالأثر المتعدي، ويكون ذلك أنه إذا وقع العبد في الذنب ثم تاب فإنه يغلب جانب الرجاء في الله -جل وعلا-، ويعلم أن ربه غفور رحيم فلا يقنط من رحمة الله فتلك المشاعر القلبية التي تنبعث في قلبه إنما مقتضاها وسببها إيمانك بأنَّ من أسماء ربك الغفور، فحينئذ لا يقنط العبد من رحمة الله تعالى.

٢-نحن نؤمن معاشر أهل السنة والجماعة أن من أسماء الله العفو ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧]:- ويجب عليك في هذا الاسم أن تؤمنَ به اسمًا لله تعالى فأطلقه على الله.

والثاني أنْ تؤمنَ بالصفة التي تضمنها ذلك الاسم وهي صفة العفو، وهي صفة فعلية؛ لأنه يعفو سبحانه أحيانًا ويؤاخذ بالذنب أحيانًا، والثالث هو الذي يغفل عنه الكثير وهو أن أتعبدَ لله بتلك الصفة فاحرص ما استطعت في هذه الحياة أن

أعفوَ عن المخطئين وأن أتجاوزَ عن المسيئين ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وأن لا أبادرَ بالانتقام أو أعاجل بالعقوبة ما دمت قادرًا على العفو فإن العفو عند المقدرة كما هو مشهور عند الناس ولكنه ليس بحديث عن النبي ﷺ، فلكثرة اشتهاره على ألسنة الناس ظن بعضهم أنه مرفوع للنبي ﷺ وليس بذلك، فالعفو عند المقدرة؛ ولذلك الله قدر عفو المخلوق بعفوه فقال تعالى: ﴿وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ﴾ [النور:٢٢] فالجزاء من جنس العمل، فإذا عفوت عن عباد الله المخطئين وتجاوزت عنهم وصفحت عنهم فأبشر برب يوم القيامة يلاقيك بعفوه؛ لأن الجزاء من جنس العمل.

٣-نحن معاشر أهل السنة والجماعة نؤمن أن من أسماء الله الرقيب:- فيجب علينا في هذا الاسم ثلاثة أمور:-

الأول:- نؤمن به اسمًا لله -جل وعلا-.

الثاني: أن نثبتَ الصفة التي دل عليها ذلك الاسم وهي الرقابة المطلقة وهي من صفات الله -جل وعلا- الذاتية، ونؤمن بالأثر المتعدي وهو أن نتعبدَ لله بمقتضى وأثر ذلك الاسم وهو أن العبد إذا خلا بشيء من معاصي الله تعالى، وأغلب عليه باب غرفته، وخلا بمحارم الله تعالى، فإنه يتذكر رقابة الله -جل وعلا- وهيمنته واطلاعه وأنه في أرضه وسلطانه، فلا يجوز له في الحقيقة أن يجعلَ الله أهون الناظرين إليه، وهذا كلنا نخل به في الحقيقة ولكن ينبغي للإنسان دائمًا أن يذكرَ نفسه برقابة الله تعالى، فالتقنية الحديثة الآن أصبحت يستطيع العبد أنْ يستخفيَ بها ما لم يكن يستطيعه الشباب في السابق، فكان قديمًا الوسيلة المرئية (التلفاز) في منتصف البيت، ولا يستطيع أنْ يستخفيَ بشيء من المعاصي، ولكن الآن صار تلفاز كل واحد منا معه في جيبه، فيستطيع أن يشغلَ ما شاء في سيارته، أو في غرفة نومه، أو في مكان بعيد عن الناس ولا يراه أحد، فإذا لم يرب العبد نفسه على تلك الرقابة الذاتية لله -جل وعلا-، فحينئذ ناهيك عن الذنوب والمعاصي التي سوف يقترفها في سره، وأنتم تعرفون أنَّ معصية السر لها شؤمها

الكبير؛ ولذلك يقول النبى ﷺ: «**يأتى بأقوام يوم القيامة ولهم أعمال كأمثال جبال تهامة بيض، فيجعلها الله هباءً منثورًا، فقال النبى ﷺ: «يصلون كما تصلون ويتصدقون كما تتصدقون ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم إذا كانوا إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها**»[1] فعلى العبد أن يتقيَ الله وأن يعمر قلبه بمراقبة الله بمراقبة الله -جل وعلا-.

لما قال ابن عمر لأحد الرعاة: (احلب لنا شاة قال: سيدي يمنع، قال: سيدك ليس بموجود، فقال: وأين الله؟ وأين رب سيدي؟ فذهب ابن عمر وبحث عن سيده واشتراه وأعتقه لوجه الله تعالى)،[2]

فهذا هو الذي يجب علينا أن نستشعرَه عند إيماننا بهذا الاسم، فيفيد هذا أنَّ من آمن بأسماء الله على أنها أسماء وأمن بالصفات ثم أخل في حال فعله، وأعماله بمقتضيات هذا الاسم فيكون عنده خلل في هذه الأسماء؛ لأن الإيمان عند أهل السنة رحمهم الله (اعتقاد بالجنان – وقول باللسان – وعمل) فإيمانك بأسماء الله لا بد أن يكون منعقدًا عليه قلبك وناطقًا بلسانك وتعمل بمقتضياتها بجوارحك، فإذا اختل هذا الأمر فيجب على العبد أن يراجعَ إيمانه، وأن يحاولَ أن يبحث عن السبب الذي يجعل ذلك الميزان قد اختلَّ في قلبه، نسأل الله أن يعيننا جميعًا.

ثم قال النظم وفقه الله:-

أسـماؤه سـبحانه أعـلام كـذلكم أوصـاف يـا همـام

هذه القاعدة عند أهل السنة تقول: (أسماء الله أعلام وأوصاف)، وهي أنَّ أهل السنة والجماعة أرادوا أن يتميزوا عن المعتزلة، فقالوا: نحن نؤمن بأن الله - جل وعلا- تسمى بأسماء وأن لكل اسم من هذه الأسماء صفات، فأسماء الله تعالى أعلام ونعوت، فهي أعلام باعتبار دلالاتها على الاسمية، ونعوت باعتبار

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢٤٥)، والروياني في مسنده (٦٥١)، والطبراني في الأوسط (٤٦٣٢)
(٢) أخرجه أبو داود في الزهد (٢٩٣)، وابن أبي الدنيا في قصر الأمل (١٨٧)، والبيهقي في الشعب (٤٩٠٨)

دلالاتها على الوصفية، ونحن بذلك قد خالفنا مذهب المعتزلة الذين يؤمنون بالاسم ولكن ينكرون الصفة، وهذا نوع إلحاد في أسماء الله -جل وعلا-.

ثم قال الناظم وفقه الله:

أسـماؤه في الـذات قـل متفقـه وباعتبـار وصـفه مختلفـه

هذه قاعدة من قواعد أهل السنة والجماعة الذين أردوا بها أن يتميزوا عن أهل البدع من المعتزلة وغيرهم، إذا قيل لك: هل أسماء الله متفقةٌ أم مختلفةٌ؟

قبل الإجابة نضرب مثالين للتوضيح:-

النبى ﷺ قد سماه الله -جل وعلا- بجمل من الأسماء، فهو أحمد ومحمد والماحى والحاشر والعاقب ونبى الملحمة ونبى الرحمة، كما ثبت ذلك في الصحيحين من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وغيرها[1]، بل إنَّ بعض أهل العلم ولعله السيوطى إن لم أكن واهمًا قد أوصل أسماء النبى ﷺ إلى قرابة ألف اسم، وهى في الحقيقة ليست أسماء أكثر من كونها للنبى ﷺ، فهذه الأسماء للنبى ﷺ لو نظر إلى دلالتها على الذات لوجدت أنها تدل على ذات واحدة وهى ذات النبي ﷺ، وليس معناها أن أحمد يدل على ذات ومحمد يدل على ذات ثانية، بل كلها تدل على ذات واحدة، فهي باعتبار دلالاتها على الذات متفقة، فحمد هو أحمد، ومحمد وأحمد هو نبى الرحمة ﷺ، ومحمد وأحمد ونبى الرحمة هو نبى الملحمة، ومحمد وأحمد ونبى الرحمة ونبى الملحمة هو العاقب والحاشر، فكل هذه الأسماء متفقة (مترادفة) باعتبار دلالاتها على ذات النبى ﷺ، لكن لو تأملت إلى صفات هذه الأسماء التى تحملها لوجدت أن كل اسم منها يحمل صفة غير التي الصفة التي يحملها الاسم الآخر، فمحمد مثلًا يحمل صفة الناس يحمدونه، فهو محمود على كل لسان، ولا يدرك اسمه إلا يصلي عليه ويسلم

(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢)، (٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤).

ﷺ، فمحمد بمعنى كثرة حمد الناس له، وأحمد هو كثير الحمد في ذاته فإذا هو باعتبار كثرة الحمد الصادر منه هو أحمد، وباعتبار كثرة الحمد الصادر لغيره له هو محمد، فلا خلاف بين الاسمين، فأحمد دليل على أنه كثير الحمد، ومحمد دليل على أنه محمود يحمده الخلق، ونبى الملحمة دليل على أنه بعث بالسيف و الجهاد، ونبي الرحمة دليل على أنه إنما بعث رحمة للعالمين كم قال الله -جل وعلا-: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء:١٠٧].

والحاشر فسرها النبى ﷺ: «**الذي يحشر الناس على قدمى**» أي: يحشرون خلف النبى ﷺ على الكيفية والصفة التى يريدها الله تعالى، والعاقب فسرها النبى ﷺ الذي ليس بعده أحد.(١) أي: أنه آخر الأنبياء والرسل فليس بعده أحد ﷺ، فهذه الأسماء لنا فيها نظران:-

١-باعتبار دلالتها على ذات واحدة.

٢-باعتبار دلالتها على صفات متعددة.

فإذا قيل: هل أسماء النبى ﷺ مختلفة أم متفقة؟ فقل هى متفقة باعتبار دلالاتها على ذات واحدة، ولكنها مختلفة باعتبار دلالاتها على صفات متعددة.

❁ المثال الثاني:

النصوص الصحيحة من الكتاب والسنة قد سمت يوم القيامة بجمل من الأسماء الكثيرة، فسمته يوم القيامة، واليوم الآخر، والصاخة، والطامة، والواقعة، ويوم التغابن، فأسماء كثيرة في الكتاب والسنة، وهذه الأسماء كلها تدل على ذات يوم واحد، فتلك الأسماء المتعددة لكها تدل على ذات يوم واحد، فكلها متفقة باعتبار دلالاتها على ذات يوم واحد، ولكن صفة كل اسم منها يدل على صفة أخرى غير الصفة التي يدل عليها الاسم الآخر، فاليوم الآخر يدل على آخريته بمعنى أنه لا يوم بعده، يوم القيامة دليل على قيام الناس من قبورهم حفاة

---

(١) انظر التخريج السابق.

عراة غرلا لفصل القضاء، ويوم التغابن دليل على شدة الحصرة والغبن العظيم الذي سيحصل فيه، فأهل النار يغبنون أهل الجنة، وأهل الجنة يغبن أصحاب الدرجات السفلى يغبنون أهل الدرجات العلى، ويوم القارعة دليل على شدة الأهوال التي ستكون فيه وشدة الأصوات التي تقرع القلوب وتصخ الأذان فهو يوم الصاخة فسماء تتشقق، وشمس تكور، وجبال تسير، فأصوات ذلك اليم عظيمة والأذان تصخ في هذا اليوم العظيم، (والصخ) عطل بسيط يصيب السمع بشيء بسبب شدة الصوت القريب، والواقعة أنَّ الله -جل وعلا- أخبر بأنها واقعة ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٌ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ [الطور:٧-٨]، فصارت هذه الأسماء تحمل صفات مختلفة، ولكنها تدل كلها على ذات يوم واحد.

فنقول: أسماء يوم القيامة متفقة باعتبار دلالتها على ذات يومٍ واحدٍ وهو اليوم الآخر، ومختلفة باعتبار دلالتها على ما يكون من صفات مختلفة لهذا اليوم وما فيها.

❁ مثال ثالث:

الأسد سمته العرب بعدة أسماء، فهو الأسد، والعباس، وحفص، والهزبر، والليث، الغضنفر، فكلها أسماء للأسد، فعند العرب قاعدة أنها «إذا أحبت شيئًا وعظمته أكثرت من أسمائه»؛ ولذلك أعظم العظماء على الإطلاق هو الله؛ ولذلك أكثر الله من أسمائه؛ لأن هذا يقترن بالعظمة؛ ولأنها أسماء توقيفية فلم يفتح المجال لناس حتى يسمون الله وإنما هو الذي سمى نفسه، وسمى نبيه، كالسيف له أسماء عدة، وكذلك الأسد له أسماء كثيرة، فكل شيء تعظمه العرب وتحبه وتجله وتقدره، فإنها تجعل من جملة تعظيمها له تعبيرًا؛ لذلك أن تكثر من أسمائه فكلما كثرت أسماء الشيء كلما دل على عظمته.

فالأسد كل هذه الأسماء تدل على ذات واحدة وهي ذات الأسد، ولكن تدل على صفات مختلفة، ومثلها أيضًا كما ذكرنا أسماء السيف (البتار – الصار – المهند)، فكل هذه أسماء تدل على ذات السيف وهي ذات واحدة ولكنها تدل

على صفات ومختلفة.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

أسـماؤه لا تحصـرن في عـدد كمـا أتـى بـه الـدليل المعتمـد

وهذه قاعدة تقول: (أسماء الله لا تحصر في عدد معين)، وقد استدل العلماء على ذلك بحديث الكرب «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[1] فدل ذلك على أن هناك أسماء قد استأثر الله -جل وعلا- بها في علم الغيب عنده لا يعلمها أحدٌ، لا ملك مقرب ولا نبي مرسل، وإنما أطلعنا الله -جل وعلا- على جملة من أسمائه -جل وعلا-، فهناك أسماء لا يعلمها أحد إلا الله، وأظن والله تعالى أعلم والشك مني والعقيدة لا يقال فيها بالرأي ولكن ليس هذا من المسائل الكبيرة في العقيدة أقول: هي تلك الأسماء التي سيعلمها الله نبينا محمد ﷺ فيتوسل إليه في فصل القضاء بها؛ لأن قال في الحديث: «**فيفتح الله من محامده وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتح لأحد من قبلي**»،[2] أي: أنه يفتح الله عليه من تعريفه وتعليمه -جل وعلا- بهذه الأسماء التي يتسول بها الله في فصل القضاء، والله أعلم بحقيقة الحال.

والمهم أن أصل القضية أنه يجب علينا أنْ نؤمنَ بأن أسماء الله كثيرة لا يعرف عددها على التحديد إلا الله -جل وعلا-.

ويجاب على ما في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**»، وفي

---

(١)أخرجه أحمد (٣٧١٢) ، (٤٣١٨) ، وابن أبي شيبة في مسنده (٣٢٩) ، وفي مصنفه (٢٩٣١٨)

(٢) أخرجه البخاري في (٤٤٧٦)، (٦٥٦٥)، (٧٤٤٠)، (٧٥١٠)، (٧٥١٦) ، ومسلم (١٩٣).

رواية «من حفظها دخل الجنة» وفي رواية «وهو وتر يحب الوتر»[١] والحديث كما ذكرت في الصحيحين، بأن هذا حصر الثواب في هذا العدد لا حصر العدد، وضرب المشايخ أمثلة كثيرة في ذلك منها مثل:-

لو قلت مثلًا: عندي مائة بيت من الشعر من حفظها اشتريت له سيارة، فهذا ليس دليلًا على أنني لا أملك من الأبيات الشعرية إلا هذا المقدار فقط، ولكنني أخرجت ثوابًا فحصرت من أراد هذا الثواب فحصرت هذا العدد في الثواب، فقلت: من أراد هذا الثواب فليحفظ من الأبيات هذا المقدار، فكذلك قول النبي ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة» أي: أن الله -جل وعلا- جعل للجنة طرقًا كثيرة من جملة هذه الطرق أن تحصى من أسمائه هذا المقدار «تسعة وتسعين اسمًا» فإذا لا يدل على أنه ليس لله إلا هذا المقدار؛ ولأن المتقرر عند العلماء رحمهم الله (أن الجمع بين الأدلة واجب ما أمكن) والجمع بين هذا الحديث والحديث الثاني «أو استأثرت به في علم الغيب عندك» هو أن نخرج الحديثين على هذا التخريج الذي تقرر عند العلماء، وهذا عليه عامة أهل السنة والجماعة على أن أسماء الله لا تحصر في عدد معين، وجعلوها من الأصول والقواعد التي يدرسونها، ويؤلفون فيها.

أيضًا إذا قلت مثلًا: «أن عندي مائة دينار أعددتها لصدقة»، فهذا ليس دليلًا على أنني لا أملك من الدنانير إلا هذا المقدار، وإنما هناك شيء أعددته لشيء وهو هذه المائة، ولكن قد أملك مليون دينار، فإذا هذا لا يدل على حصر أسماء الله في هذا المقدار.

❁ تنبيهات:

١-معنى قول النبي: «أحصاها»:- المراد بإحصائها أي: حفظها عددًا، وإحصاؤها عملًا، ليس المقصود فقط أن تحفظها وتجعلها كالمتن تراجعها فيحفظها عقلك وقلبك فقط بدون أعمال لا، فلابد من إحصائها حفظًا وإحصائها

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، (٦٤١٠)، (٧٣٩٢)، ومسلم (٢٦٧٧).

عددًا، ويدل على ذلك قوله: من حفظها، فالمراد بالحفظ حفظ الألفاظ وحفظ العمل؛ لأن هذا هو الحفظ العامل، فإذا لابد من إحصائها عملًا بمعنى أن أحفظَ من الله تسعة وتسعين، ثم أتعبد لله -جل وعلا- بهذه الأسماء.

٢-لم يرد في السنة الصحيحة المرفوعة تحديد لأعيان وأفراد هذه الأسماء، وإنما ورد عند الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في جامعه تحديدها وتعديدها، ولكن العلماء حكموا على الحديث المُفَصِل لها اسمًا حكموا عليه بالضعف؛ لأنه من رواية الوليد بن مسلم وهو مدلس تدليس شيوخ، فحديثه ضعيف ولم يصرح هنا بالسماع، وقد حكم بضعف هذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ومن المعاصرين الشيخ الألباني، وغيرهم من أهل العلم، فالمسألة فيها نوع اجتهاد فالمجال أمامك مفتوح فإذا مررت على اسم من أسماء وأنت تقرأ القرآن فاكتبه جانبًا، وإذا مررت على شيء من أسماء الله في السنة فاكتبه جانبًا، ولكن لا بد أن تفرقَ بين أنواع الإطلاق على الله؛ لأن هناك ما يطلق على الله ويراد به إطلاق الاسمية، وهناك إطلاق على الله ويراد به إطلاق الصفة، وهناك إطلاق على الله ويراد به إطلاق الخبر، مثلًا إذا مررت على قول الله: ﴿ءَأَنتُمۡ تَزۡرَعُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ [الواقعة:٦٤]، فلا تكتب أن الله من أسمائه الزارع انتبه، فالمسألة مسألة اجتهاد فإذا أحصيت من هذه الأسماء تسعًا وتسعين اسمًا، انظر كيف تتعبد لله -جل وعلا- بها، ومن أمتع الكتب التي اطلعت عليها في أسماء الله تعالى مقرونة بأدلتها مثل كتاب الشيخ السقاف، (الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة)، وفي الشيخ محمد بن عثيمين الله يغفر له، والشيخ الألباني، وشيخ الإسلام ابن القيم، لهم اجتهادات في البحث عن أسماء الله -جل وعلا-.

ثم قال الناظم وفقه الله:

صـــــفاته بالغـــــة الجمـــــال واحكـــم لهـــا بـــذروة الكمـــال

هذا يبين أن صفات الله -جل وعلا- صفات عليا:

نحن نؤمن بأن له من صفاته الحكمة، ولكن الحكمة البالغة المتناهية المطلقة، نحن نؤمن أنَّ لله العزة ولكن أي عزة.؟ هى العزة البالغة المتناهية المطلقة، ونؤمن أنَّ لله القوة، وأي قوة.؟ هى القوة البالغة المتناهية المطلقة، فكل صفة نثبتها لله فيجب علينا أن نثبتَ لله -جل وعلا- المطلق منها، وهذا من جملة ما يفرق فيه بين صفات المخلوق وصفات الخالق من جملة وإلا فالفروق كثيرة جدًّا، لكن من جملة ما يفرق وهى أنَّ المخلوق له عزة، ولكن المخلوق له مطلق العزة، والله له العزة المطلقة، المخلوق له مطلق العلو في جبل أو شيء بعض العلو، أمَّا الله تعالى فله العلو المطلق، المخلوق له مطلق القدرة، والله له القدرة المطلقة، المخلوق له مطلق القوة، والله له القوة المطلقة، فالشيء المطلق هو كل الشيء، ومطلق الشيء هو بعض الشيء، وهذه من جملة الفروق التى نص عليها الامام القرافي رحمه الله في كتابه العظيم الواسع «الفروق»، فهذا الذي نثبته لله تعالى، وبرهان هذه القاعدة قول الله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ﴾ [الروم:٢٧]

والمراد بالمثل الأعلى يعين الوصف الأعلى؛ ولذلك قد يقول قائل: هل يجوز أن أقول للمخلوق: أن أقول له لك: تحياتي؟ نقول: أما التحيات المطلقة الكاملة المتناهية فهى لله تعالى، وأما للمخلوق مطلق التحيات، وكذلك قولنا: جلالة الملك وأطلق الجلالة على الملك، نقول مثل الآخر إن كان يراد به الجلالة المطلق فهذا لا يجوز، وإنما الجلال المطلق لله تعالى، وأما المخلوق فله جلال يناسبه أي: مطلق الجلال.

ثم قال الناظم وفقه الله:

ولا يجـــوز الوصـــف للخـــلاق بـــالمكر والخـــداع بـــالإطلاق

بـــل في مقـــام المـــدح أثبتنهـــا وفي مقـــام الـــذم فـــر منهـــا

وهذه قاعدة طيبة وعريقة جدًّا، وهى تقول: (الصفات التى هى كمال باعتبار ونقص باعتبار ثبت لله -جل وعلا- حال كمالها، وتنفي عنه -جل وعلا- حال نقصها).

وتفصيلها أن نقولَ:- إجمالًا أنَّ الصفات من حيث إثباتها ونفيها لله جل وعلا لا تخرج عن ثلاثة أقسام:-

١ – صفات هى من جملة الكمال المطلق فهذه نثبتها لله على وجه الإطلاق مثل صفة الحياة، والقدرة، السمع، والبصر، العلم، العظمة، الهيمنة، كل هذه صفات كمال من حيث جئتها وجدتها كمالًا فهذه تثبت لله -جل وعلا- على وجه الإطلاق وليس هذا النوع من الصفات محط قاعدتنا هذه.

٢-عكس القسم الأول وهى صفات نقص مطلق كالموت، والغدر، والظلم، والعجز، واللغوب، والخيانة، والضعف، والإعياء، هذه نقول: يجب علينا فيها أمران:- أن ننفيها عن الله تعالى، ونثبت له كمال ضدها، فننفى عن الله الظلم لكمال عدله، وننفى عن الله النوم والسنة لكمال حياته وقيوميته، ننفى عن الله -جل وعلا- الولد والصاحبة لكمال غناه -جل وعلا- عن كل أحد وهكذا، وهذا القسم الثاني ليس هو محط رحالنا في هذه القاعدة، ومحط رحالنا هى تلك الصفات التى أن جئتها من هذه الجهة وجدتها كمالًا، وإن جئتها من هذه الجهة وجدتها نقصًا، فهذا مذهبنا فيها أن نثبتها لله -جل وعلا- حال كونها كمالًا وأن ننفيَها عن الله -جل وعلا- حال كونها نقصًا، ويفرع على ذلك جملًا من الفروع الصغيرة المختصرة:

منها: صفة المكر، كما قال الناظم:

ولا يجـــوز الوصـــف للخـــلاق بـــالمكر والخـــداع بـــالإطلاق

المكر: ليس من قبيل صفات الكمال المطلق حتى نلحقه بالقسم الأول، ولا من قبيل النقص المطلق حتى نلحقه بالقسم الثاني بل هو من جملة القسم الثالث، فالمكر إن جئته من هذه الجهة وجدته كمالًا، وإن جئته من هذه الجهة وجدته نقصًا، فيكون المكر كمالًا إذا كان من باب الجزاء والمقابلة، فمثلًا يأتي أحد المخلوقين يمكر ويخادع عباد الله المؤمنين ثم يقع مكره وتدبيره عليه، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر:٤٣]فالمكر يكون هنا كمالًا، وكان المكر من باب المقابلة والجزاء كمالًا؛ لأنه دليل على كمال علم الله، والقدرة على المعاملة بالمثل، وهذا من أعظم أنواع الكمال.

وأما المكر الابتدائي وهو المكر بمن لا يستحق المكر، عبد ضعيف لم يفعل شيئًا ثم يمكر به نقول: هذا المكر نقص؛ لأنه دليل على الظلم والاعتداء والعدوان، وهذا ينزه الله -جل وعلا-، فنقول: إذا المكر الذي يوصف الله به هو المكر من باب الجزاء والمقابلة، وأما المكر ابتداء فإنه نقص لا يُوصف الله به، كما قال الناظم:

بـــل في مقـــام المـــدح أثبتنهـــا وفي مقـــام الـــذم فـــر منهـــا

مثلها يقول: «بالمكر والخداع» قول بالخداع أي: المخادعة، فنقول: وصف الله تعالى بالمخادعة ليس من القسم الأول حتى نلحقه بالكامل المطلق، ولا من القسم الثاني حتى نلحقها بالقسم الثاني، بل الخداع من الكمال باعتبار ومن النقص باعتبار، فحينئذ نثبت صفة المخادعة لله حال كونها كمالًا وننفيها عن الله -جل وعلا- حال كونها نقصًا، وتكون كمال مثل ما قلناه في المكر، فنقول: المخادعة ابتداء نقص من غير أسباب توجيبها فهذا نقص، والمخادعة جزاء ومقابلة كمال؛ لأنها دليل على كمال القدرة وكمال العلم، ومثلها أيضًا يقال في المكر، فالمكر الابتدائي لا نثبته لله، وأما المكر من باب الجزاء والمقابلة فنثبته؛ ولذلك هذه الصافات لا تجدها في القرآن مضافة إلى الله إلا مقيدة فلا تجدها

مطلقة مثل ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران:٥٤] ومكروا مكرًا ومكرنا مكرًا، ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء:١٤٢]، ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق:١٥-١٦]

فإذا هذه لا يوصف الله بها على وجه الإطلاق، وإنما يوصف الله بها من باب الجزاء والمقابلة، وأيضًا صفة الاستهزاء، فأمَّا الاستهزاء الابتداء فهو نقص ينزه الله عنه، وأما الاستهزاء من باب الجزاء والمقابلة على الكيفية التي يريدها الله فهذا كمال؛ ولذلك الله -جل وعلا- قال عن المنافقين: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤ - ١٥]، وكذلك لفظ السخرية هل يوصف الله بالسخرية؟ نقول: أما السخرية الابتدائية فهى نقص لا يوصف الله به، فلو جاء أحد لا تعرفه ولا يعرفك وتسخر منه فهذا نقص، فالله لا يوصف الله به، وأما السخرية الجزائية من باب الجزاء والمقابلة فهذا كمال يوصف الله -جل وعلا- لكمال الدليل؛ لأن الدليل على كمال العلم وكمال القدرة، والاحاطة، وأنه لا يخفى عليه -جل وعلا- شيء في الأرض ولا في السماء، والدليل على ذلك في قول الله: ﴿ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة:٧٩]، فهذه طائفة من المنافقين لما أمر النبى ﷺ بتجهيز جيش العسرة كان بعض المؤمنين يأتي بشيء يسير فيقول المنافقون: إن الله عن هذه الصدقة لغنى، وإذا جاء إنسان آخر بكثير قالوا: ما جاء بها إلا رياء وسمعة، فلا هؤلاء سلموا منهم، ولا هؤلاء سلموا من كلامهم، ولكن همهم فقط أن يقدحوا، وأن يغمزوا، وأن يلمزوا، فلا سليم منهم الواجد (المطوع بالكثير) وما سلم منهم الذي لم يجد إلا جهده؛ ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة:٧٩].

بقي عندنا فرعان لا أريد الإطالة فيهما وهم فرع: - النسيان – العجب.

فهل يوصف الله تعالى بالنسيان؟

نقول من باب التفصيل: النسيان إذا كان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء، مثل نسيان العبد فيكون الشيء معه، وأمامه ويسأل عنه، فهذا نسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء فهذا نقص ينزه الله -جل وعلا- عنه، وهو المنفي في قول -جل وعلا-: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه:٥١-٥٢] أي: لا يغفل ولا يذهل عما عملته الأمم الماضية، فالنسيان له في لغة العرب معنيان:-

١-نسيان بمعنى الغفلة والذهول عن الشيء، فهذا نقص يصيب عقول المخلوق، وتفكير المخلوقين، وعلوم المخلوقين، وإحاطة المخلوقين.

فهذا فينا نحن البشر، وأما الله -جل وعلا- فهو منزه عنه، وهو النفيان المنفي في الأدلة

والمعنى ترك الله للمنسى عن علم، وعمد، مع ما تحتمله مقتضياته، ومعنى تركه أي: أن العبد يتركه الله -جل وعلا- عن علم وعمد، لا عن غفلة وذهول منه -جل وعلا- وحاشا وكلا ونعوذ بالله من ذلك، وإنما ترك عن علم وعمدٍ من باب الجزاء والمقابلة؛ ولذا لا تجد النسيان مثبتًا لله -جل وعلا- إلا من باب الجزاء ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة:٦٧]، وقول الله -جل وعلا-: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٦] وقول الله -جل وعلا-: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ۚ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ﴾ [الأعراف:٥١]، والأصل في إضافة الصفة إلا الله أنها صادرة منها، ولكنه النسيان بمعنى الترك عن علم وعمد، بمعنى أنه لما تركوا الإقبال على ما ينفعهم من الإيمان بالله ورسوله وملائكته عن علم وعنادٍ واستكبارٍ، فلا بد أن يعاملوا بمثل هذا الأمر فيتركهم الله -جل وعلا- في أحوج ما يكونوا له سواء في الدنيا أو في الآخرة عن علم وعمد جزاء ومقابلة، وندخل في ذلك النسيان بمقتضياته ومعنى مقتضياته هو الاستدراج، قال الله -جل وعلا-: ﴿وَأُمْلِي لَهُمْ ۚ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ﴾

[الأعراف:١٨٣]، بمعنى أنه ييسر لهم من الأسباب ما يزيد نسيانهم له؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا-: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً﴾ [الأنعام:٤٤]

فهذا من جملة الآثار المترتبة على أن الله -جل وعلا- لا يريد منهم العودة للإيمان ولا يريدهم أن ينتبهوا، ولتعلم أن كل ما يجريه الله على العبد من المصائب فهو نعمة عظيمة؛ لأن تلك المصائب أحيانًا تكون أبوابًا عظيمةً لمراجعة النفس، ولمحاسبتها، ولزجرها عن التقصير، والتوبة إلى الله -جل وعلا-.

ولذلك في الصحيحين من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه قال: «**مثل المؤمن في هذه الدنيا كمثل الخامة من الزرع تفيئها الريح، تصرعها مرة وتعدلها أخرى، وأما المنافق فهو كالأَرزَة المجذية على أصولها لا يصيبها شيء حتى يكونَ انجعافها مرة واحدة**»[1]

وفي الصحيح يقول النبي ﷺ: «**من يرد الله به خيرًا يصب منه**»[2] فهذا الله لا يريد أن ينساه يوم القيامة ولا يتركه فيسر له من الأسباب ما يجعله دائمًا يتذكر ربه؛ لأن من نسي الله في هذه الدينا عن علم وعمد فإنه سيُقَابل بنسيان الله له، فإذا أضيف النسيان إلى الله فاعرف أنه بمعنى الترك عن علم وعمد، جزاء ومقابلة، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة.

وقد قال الناظم وفقه الله تعالى:-

والله ينسى والمراد به هنا ... ترك الإله لفاعل العصياني
علمًا وعمدًا لا ذهولًا يا فتى ... فاعرف هنا المقصود بالنسيان

---

(١) أخرجه البخاري (٥٦٤٣)، ومسلم (٢٨١٠)، من حديث كعب بن مالك.
وأخرجه البخاري (٥٦٤٤)، (٧٤٦٦)، ومسلم (٢٨٠٩)، من حديث أبي هريرة.
(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٥).

كـــــذلك النســـــيان معنيـــــان أولهـــــا الـــــذهول ثـــــم الثـــــاني

وقال آخر وفقه الله تعالى:

الترك عن علم وعمد

يدخل حينئذ في وصفه لا الأول (أي: الذهول والغفلة عن الشيء).

٢-الصفة الثانية وهي صفة العجب:- هل يوصف الله بالعجب أم لا؟ نقول: العجب الذي ينسب إلى الله -جل وعلا- إنما هو خروج الشيء عن حكم نظائره لا خفاء الأسباب، وأما العجب الذي سببه خفاء الأسباب المتعجب منها فهذا منتفي عن الله؛ لأن هذا نعوذ بالله نقص في ذات الله -جل وعلا-.

❁ مسألة:- هل يوصف الله بالأسف أي: أن الله - جل وعلا- يتأسف؟

نقول: إذا كان الأسف يراد به الغضب فهو يوصف الله -جل وعلا- به؛ لأنها كمال لقول الله -جل وعلا-: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ أسفونا أي: أغضبونا؛ فجاء بعدها بالانتقام وهو أثر من آثار الغضب ﴿ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ فالأسف بمعنى الغضب يوصف الله -جل وعلا- به، وإذا كان الأسف معناه الحزن والضعف فلا يوصف الله به، وعندنا آية في القرآن تدل على أنَّ الأسف يطلق على الحزن وهي قول الله -جل وعلا-: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾، وكذلك ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾ [الأعراف:١٥٠] جمع بين الوصفين غضبانًا؛ أسفًا، غضبان من فعلهم، ومتأسفًا على قومه.

وكذلك في (الانتقام) هل وصف الله به؟ نقول: نفس الشيء فهذه قاعدةٌ طيبةٌ ومباركةٌ، فنقول: الانتقام الابتدائي بدون أي أسباب لا يوصف الله به؛ ولذلك أرسل الرسل وأنزل الكتب، حتى يقيمَ الحجة على الناس فلا يكون للناس على الله -جل وعلا- بعد الرسل، فالله لا يعذب ابتداءً يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]،

فالله لا يعذب أحدًا إلا بعد إقامة الحجة عليه؛ ولذلك اختلف العلماء -

رحمهم الله تعالى- في أصحاب الفترة، وهي الفترة الطويلة بين النبيين؛ بحيث تخفى شريعة النبي الأول ولما يبعث النبي الجديد في الشريعة، فماتوا قبل أن يُبعثَ لهم رسول، فأهل السنة والجماعة يقولون: لا لا يعذبهم الله؛ لأنه ما بعث لهم رسول، وشريعة النبي الأول قد اندثرت واندرست، فحينئذ نقول: القول الصحيح في أصحاب الفترة أنهم يمتحنون يوم القيامة، فمن علم الله أنه لو أرسل إليه رسول استجاب له يوفقه الله في نتيجة هذا الامتحان والابتلاء، وأمَّا من علم أنه لا يؤمن بالرسول بعد بعثته فإنه لا يوفقه للإجابة، وهذا علم الله الكمال، وهم ما بعد آمنوا ولكن الله يعلم ما كان، وما يكون، وما لم يكن أن لو كان كيف يكون، فهؤلاء لو أنهم أدركوا البعثة لعلم الله هل يؤمنون أم لا، بدليل ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا﴾ [الأنعام:٢٨]

فهو يعرف ما لم يكن أن لو كان لو كان كيف يكون -جل وعلا-، ولتعلم أيها الحبيب أنَّ الشرف أن يرضى عنك من في السماوات ذلك هو الشرف العظيم أن يرضى عنك هذا الرب العظيم، فالمخلوق لو سعى في إرضاء ملك أو أمير أو وزير، أو فلانًا من أجل أن يعطفَ عليه بشيء من المال، أو المناصب، فكون بعض الخلق يحرصون على هؤلاء المخلوقين من أجل متاع زائل من هذه الدنيا، فلأن نسعى جاهدين في هذه الحياة قبل فواتها، وخروج الروح، أن نسعى جاهدين في إرضاء الله -جل وعلا-، أعظم الفخر وأكبر تاج الجمال والملك عليك أن تمشي فوق أرض الله ومن فوق العرش راضٍ عنك، كلَّما نظر إليك سبحانه ضحك، فأسأل الله أن يجعلنا ممن رضي عنهم وهذا قمة الفخر، فلا تسعى لإرضاء المخلوقين، بل اسع في إرضاء الله ومن سعى في إرضاء الله في كل سكناته، ولحظاته، وحركاته، وأقواله، وأفعاله، فهذا كفيلٌ بأن يشرح الله له الصدور، وأن يرضي عنه الخلق جميعًا، فإياك أن تتكلمَ بكلمة إلا وتعرف هل ترضي الله أم تسخطه -جل وعلا-؛ ولذلك ليس الشيء أننا نحب الله فكلنا نحب الله فكل من أنعم عليك أحببته.

ولكن الشاهد هل هو سبحانه يحبك أم لا؟

فالكفار يقولون: نحن نحب الله، ولكن هل هو يحبك أم لا؟ فالشأن أنْ تفعلَ الأشياء التي تجوب رضاه ومحبته، وطوبى لمن أحبه الله ورضي عنه، وأعظم شيءٍ يحقق ذلك الدعاء فادع وقول: (اللهم اجعلني ممن أحببته ورضيت عنه) فدائمًا ادعو في سجودك «اللهم اجعلني ممن أحببتهم ورضيت عنهم ولا تقبض روحي إلا وأنت قد رضيت عني»، فمثل هذه الدعوات إذا علم الله من قلب صاحبها الصدق فإنها تكون سببًا لتوفيقه وثباته إلى أن يلقاه، يقول النبي ﷺ: «**إن العبد المؤمن يلقى ربه كالمسافر يلقى أهله**»

فالمسافر إذا أطال السفر ثم رجع إلى أهله، فانظر كيف يكون استقباله بالحفاوة والترحاب، وتجد فيها لحظات لا يستطيع الإنسان أن يعبرَ عنها فعلًا، فكذلك المؤمن إذا لقى ربه فرح فرحًا عظيمًا جدًّا، فتلك اللحظات تبقى في ذاكرتك إلى أن تموتَ، خاصة إذا طال السفر، قال: «**والكافر يلقى ربه كالعبد الذي أبق من سيده**»، فتجد هذا العبد الآبق منكسًا رأسه، ومتذلل، وضائق صدره، وسيده أعد له ألوان العذاب والعقاب، فلنكن من الصنف الأول وأن نموتَ على الإيمان حتى إذا قابلنا الله يكون كالمسافر الذي يقابله أهله، وكما بين الناظم -وفقه الله تعالى- أنَّ الواجب المحتم في نفس الصفة ثلاث اثبات هذه الصفة ونفي تمثيل مع قطع الطمع.

ثم قال الناظم وفقه الله:

والواجب المحتوم في نص الصفه ثلاثة إثبات هذه الصفه

هذه القاعدة العظيمة من القواعد التي اعتمدها أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في كتابه القيم (التدميرية) وخلاصتها يقول: «القول في الصفات فرع عن القول في الذات، وهو أصل عظيم متقرر عند أهل السنة والجماعة بإجماعهم، أجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ كل شيء تقوله في ذات الله -جل وعلا- فإنه لزامًا عليك أن تقوله في صفاته»، ويتفرع على ذلك عدة أمور:--

١ – إذا أثبتنا أن ذات الله -جل وعلا- موجودة فيجب علينا أن نثبتَ وجود صفاته، فأي شيء نجزم به في الذات فإننا مباشرة نقوله في الصفات، فليس ثمة أحد عطل الله -جل وعلا- عن ذاته، فجميع الفرق تؤمن بأنَّ الله -جل وعلا- له ذات، ولكنهم يتكلمون في أسماء هذه الذات وفي صفاتها، فمنهم من أثبت الذات ولكن أنكر ما يطلق عليها من الأسماء والصفات.

فنقول: أنتم وقعتم في التناقض؛ لأنكم تثبتون الذات فتقولون في الذات قولًا لا تقولونه في الصفات وهذا خطأ، بل الواجب عليكم إذا أثبتم لذات شيئًا فإنكم تثبتونه مباشرة لصفات، فأول شيء نرد به على هؤلاء أن نقول: أنتم تؤمنون بأن ذات الله -جل وعلا- موجودة؟

فإذا قالوا: نعم فيجب عليكم أنْ تؤمنَ بأنَّ صفات الله -جل وعلا- موجودة، وهذا لا يكون أبدًا، فما من ذات إلا ولها صفات، فلن تجدَ ذاتًا في هذا الوجود إلا وهي تتصف بصفات، فهذا الكرسي ذات له ذات وصفات، فهذه ذاته والذي نراه ونحبط به صفاته، وهذه الذات عبارة عن الصفات، والعين لا ترى الذات، وإنما ترى صفات هذه الذات، فكذلك أنا، وأنتم، والثاني، والثالث، كلنا لنا ذوات، فإذا نحن إذا أقررنا بوجود ذات الله -جل وعلا- فيجب علينا أنْ نؤمنَ بجود صفاته؛

ولذلك أخطأ الجهمية في قولهم: «إن ذات الله مجردة عن الصفات» وأخطأ المعتزلة لما قالوا: «إذا ذات الله مجردة عن الصفات»،

وأخطأ الأشاعرة الذين يقولون: «إن ذات الله -جل وعلا- مجردة عن الصفات الخبرية، وأما الصفات العقلية السبع فإنهم يثبتونها لله -جل وعلا-»، فكل من نفى صفةً فإن نفيه لهذه الصفة قدح في إيمانه بذات الله -جل وعلا-؛ لأنه لو كان إيمانه بذات الله هو الإيمان الكمال لأثبت جميع ما وصف الله به نفسه في كتابه وما وصفه به نبيه ﷺ في صحيح سنته، إذا هذا أول شيء تثبته هو إثبات الصفات، وإذا كنت تؤمن بأنَّ ذات الله -جل وعلا- موجودة فيجب عليك إذا أنْ تؤمنَ بأن صفات الله موجودة، إذا ما من ذات في الخارج إلا ولها صفات (وإذا قالوا في الخارج يقصدون خارج الذهن)

قال ابن تيمية رحمه الله: «لأن الذهن قد يفرض ذات الله صفات لها، ولكن في الخارج في العيان (المشاهدة) لا نستطيع أبدًا أن نرى شيئًا إلا وله صفات، بل إذا أردت أن تعطل شيئًا عن الذات عطله مباشرة عن الصفات؛ ولذلك أهل السنة والجماعة يقولون: إن مآل قول الجهمية هو تعطيل الله عن ذاته؛ لأنهم انصبوا عن تعطيله عن أسمائه وصفاته، فكأنهم ضمنًا يعطلون ذاته إذا ما من ذات موجودة في الخارج إلا ولها صفات، فإذا قلت: إن هذه الذات لا صفات لها فكأنك إذًا تنفي الذات، هذا أول شيء، فنحن نؤمن بجود ذات الله فلزم على من آمن بهذه الذات أنها موجودةٌ أن يؤمنَ أن لها صفات».

٢- أننا نؤمن جميعًا نحن والأشاعرة، والجهمية، وجميع الناس، يؤمنون بأنَّ لله ذاتًا لا تماثل الذوات، هم يؤمنون بأنَّ لله ذات لا تماثل الذوات فهم يقولون في الذات: بأنها لا تماثل الذوات، فإذا كان هذا هو قولهم في الذات فإذا مباشرة لا بد أن يقولوه في الصفات، فإذا أثبت أن لله -جل وعلا- ذات لا تماثل الذوات فيلزمك عقلًا ونقلًا أنَّ الله -جل وعلا- له صفات أيضًا لا تماثل الصفات، إذا لا يمكن أبدًا أن تختلفَ الذوات وتتفق الصفات، فإذا نحن نأتي لهؤلاء الممثلة فنقول لهم: هل أنتم تؤمنون بأن لله ذاتًا؟ فيقولون: نعم،

نقول: هل تؤمنون بعد ذلك أنها تماثل ذوات المخلوقين؟ يقولون: لا

والممثلة يعتقدون أن ذات الله تخصه لا تماثل ذوات المخلوقين، ولكن قولهم في الصفات: أنها مماثلة فهذا تناقض صريح، إذا رأيت شيئين قد اختلفا في صفاتهما فاعرف أن اختلاف الصفات فرع عن اختلاف الذوات، فإذا اختلفت الذوات اختلفت الصفات، وإذا اتفقت الذوات اتفقت الصفات، فيما أنَّ الله له ذاته تخصه لا تماثل ذوات المخلوقين، فكذلك يجب علينا عقلًا وشرعًا ولزامًا أن نؤمنَ أيضًا بأنَّ له صفات لا تماثل صفات المخلوقين، مع اختلاف الذوات تختلف الصفات، فأي شيء نثبته لهذه الذَّات فإننا مباشرة نثبته لصفات؛ ولذلك يقول أهل السنة: إذا جاءك المعتزلي فقال: «الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقل له مباشرة: أنت تطلب مني أن أبين لك كيفية استوائه فأنا أطلب أولًا منك هل أنت تؤمن بأن لله ذاتًا؟ سيقول: نعم، هل تؤمن بأنها ليست كالذوات؟ سيقول: نعم فالمعتزلة يؤمنون بهذا؛ ولا أعلم أحدًا من بني آدم قال: إن الذات لله -جل وعلا- كذوات خلقه، وإنما هم يتكلمون فقط فيما هو متعلق بهذه الذات من أسماء وصفات، فقل له: إذا استواؤه لا يمكن أن يكون كاستواء المخلوقين، وهذا الأمر الثاني.

٣- أي أحد يطلب منك تكييف شيء من صفاته فأطلب منه أولًا أن يكيف لك ذاته، فلو جاءك وقال: «كيف استوى؟ وكيف علوُّ الله؟ كيف يد الله؟ كيف وجهُ الله؟

فقل له: أول شيء أنت تطلب مني أنْ أبينَ لك صفة هذه الذات أنا أطلب منك أولًا أن تبين لي كيفية هذه الذات حتى أبينَ لك كيفية الصفة،

فيقول: هو أنا لا أعلم كيف ذات الله، فأقول له: إذا كنت أنا وإياك نشترك جميعًا في عدم علمنا في كيفية ذات الله -جل وعلا- فإنه من باب أولى أن لا نعلمَ كيفية صفاته؛ لأنَّ العلم بكيفية الصفة فرع عن العلم بالذات، فإذا كنت أنا وأنت نشترك جميعًا في عدم علمنا بالذات فإذا نحن أيضًا لا يمكن أبدًا أن تعرف على كيفية شيء من صفات الله؛ ولذلك يقول أهل السنة والجماعة رحمهم الله: فمن

يقل: كيف استوى فقل له: كيف بذات الرب؟ كيف كنهه؟ فإن يقل: لا أعلمن كنهه، فقل: كذا استواؤها يتبع له، أي: أنه لا يمكن أبدًا أن تتعرف على كيفية صفة شيء إلا بعد أن تعرف ذات هذا الشيء، فهذه قاعدة مباركة عظيمة جدًّا، وهي أن القول في الصفات فرع عن القول في الذات بمعنى أن كل شيء نقوله في ذات الله فمباشرة نقوله في صفاته، فمن فرق في الكلام بين الصفات والذات فقد وقع في التناقض وخالف المنهج السليم، وتنكب عن الصراط المستقيم وفضح من حيث يريد أن يفرَّ من إثبات ما أثبته الكتاب والسنة، فهذه ثلاثة أمور فاشدد يديك بها أيها الحبيب واحفظها جيدًا:-

١-إذا كنا نثبت أنَّ ذات الله موجودة فإذا لا بد لزامًا علينا أن نثبتَ أنَّ صفات الله موجودة.

٢-إذا كنا نؤمن بأنَّ ذات الله لا تماثل شيئًا من ذوات خلقه، فكذلك أيضًا يجب علينا لزامًا أن نؤمن بأن له صفات لا تماثل صفات خلقه.

٣-إذا كان العلم بكيفية ذاته متعذر عن عقول بني آدام، وكذلك أيضًا العلم بكيفية صفاته متعذر على عقول بني آدم.

٤-الذات التي نصف الله -جل وعلا- بها فنقول: الله له ذات فهل هي الذات الكاملة المطلقة من كل وجه؟ التي لها الكمال المطلق من كل وجه؟ والجمال المطلق من كل وجه؟ نعم فذات الله لها الكمال المطلق من كل وجه، ولها الجمال المطلق من كل وجه، ولها العظمة المطلقة من كل وجه، ولها القداسة المطلقة من كل وجه، ولها العلو المطلق من كل وجه، فأي شيء تقوله في هذه الذات قله مباشرة في الصفات، فبما أنَّ الله -جل وعلا- له ذات كاملة من كل وجه فكذلك أيضًا له صفات كاملة من كل وجه، كما أنَّ ذات الرب -جل وعلا- لا يعتريها النقص بوجه من الوجوه فكذلك صفات الرب -جل وعلا- لا يعتريها النقص بوجه من الوجوه، وهذا هو الصراط المستقيم الذي قرره أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- في مسألة التلازم بين ما تقوله في الذات، وما تقوله في الصفات.

وتجد في التدميرية لأبي عباس ابن تيمية قال عن أُناس سبحان الله بالغوا في إنكار صفات الله مبلغًا وصلوا به نفي النقيضين: (فبعض الناس يقول: إن الله لا أسماء ولا صفات له وهم الجهمية، وهؤلاء أعظم الطوائف الذين نتكلم معهم، ولكن هناك طوائف فوقهم وهم الفلاسفة يقولون: املأ الدنيا نفيًا ولا تثبت صفةً واحدةً، وفوقهم القرامطة الباطنية الإسماعيلية النصيرية في سوريا ونجران وغيرهم، فهؤلاء يقولون: لا يجوز لك أن تثبتَ صفة أحد النقيضين لله -جل وعلا-، فلا تقول: الله لا حياة له فقط، لا بل قل: لا حياة له ولا يموت.

فلا تقول: الله ليس بعالم فقط؛ لأنك لو قلت: ليس بعالم فأثبت الجهل له ولكن قل: وليس بجاهل، فهم سلبوا النقيضين، وهؤلاء أعظم الطوائف الذين لا يصفون الله بأنه معدوم فقط بل بأنه ممتنع، كما قال ابن تيمية في التدميرية: (فإن سبب النقيضين كجمع النقيضين كلاهما من الممتنعات)

فهؤلاء من أخس الطوائف الذين كفرهم أهل السنة والجماعة بإجماع أهل السنة والجماعة أن هؤلاء كفار؛ لأنهم يقولون: الله لا عال ولا سافل، ولا عالم ولا جاهل، ولا حي ولا ميت، ولا موجود ولا معدوم، قالوا: لأنك لو أثبت الصفة شبهته بالمجودات، وإذا نفيتها مثلته بالمعدومات، فإذا تنفي الصفتين إراحة لك، فنقول: هم شبهوا الله -جل وعلا- بالممتنعات التي لا تقبل الوجود أصلًا نعوذ بالله من هذا، ولا نشغل عقولنا بمثل هذه المذاهب التي تمجها النفوس وأحيانًا قد يقع الإنسان بشي من الشبه فيها.

ثم قال الناظم وفقه الله:

مع نفي تمثيل ومع قطع الطمع في درك كيفيَّاتها فلتستمع

وهذه قاعدة أيضًا من قواعد أبي العباس بن تيمية في التدميرية؛ لأنه بنى التدميرية على أصلين مضروبين، ومثالين وعلى قواعد جامعة:-

١-الأصل الأول قوله الكلام عن الصفات فرع عن الكلام في الذات.

٢-والقول في البعض لها جميعًا فكن لما أذكره سميعًا، أي تقول القاعدة: «القول في بعض الصفات كالقول في بعض».

اعلم رحمك الله أن باب الصفات باب واحد لا يتنوع القول فيه مطلقًا، بل ما تقوله في صفة واحدة لزامًا عليك أن تقوله في جميع الصفات، لا يجوز لك أن تفرق القول في باب الصفات فإنه باب واحد، فإن كانت صفةً واحدةً وتنفي صفةً واحدةً؛ فحينئذ أنت تقع في التناقض وهذه القاعدة من أوضح وأقواها في الرد على الأشاعرة؛ لأن الأشاعرة مذهبهم مبني على الإيمان ببعض الصفات وإنكار بعض، وقلت سابقًا وهي الصفات السبع، ويسمونها الصفات العقلية وهي:- (الحياة – الكلام – البصر – السمع – الإرادة – العلم – القدرة).

فهذه سبع صفات كما نظمها السفاريني رحمه الله في الدرة المضية، فهؤلاء يثبتون هذه السبع، فأنت يا سني أول شيء تتطلب من الأشعري قل له: أنا أطلب منك الفرقان الذي جعلك تثبت هذه الصفات وتنفي هذه الصفات؟

فأنت الآن أثبت هذه ونفيت هذه فما الذي جعلك تثبت هذه الصفات ولا تخاف، وتنفي هذه الصفات؛ لأنك تخاف منها فما الفرقان؟ فستراه يجيبك بأحد جوابين لا ثالث لهما:-

سيقول: الصفات التي أثبتها لا تقتضي تمثيل الله بخلقه، والصفات التي نفيتها تقتضي مماثلة الله بخلقه، فنقول: لا القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإذا كانت الصفات التي أثبتها لا تقتضي تمثيلًا، فكذلك الصفات التي نفيتها لا تقتضي تمثيلًا، فما لك حق في التفريق بين الصفات الواحدة، وإذا كانت

الصفات التي نفيتها تقتضي تمثيلًا، فكذلك الصفات التي أثبتها تقتضي تمثيلًا، فإن كان إن الصفات التي نفيتها إنما تخص المخلوق فقط، فقل: وكذلك الصفات التي أثبتها هي تخص المخلوق، فيقول لك: إن المخلوق له رحمة فكيف أثبت الرحمة لله؟ قل له: والمخلوق له قدرة، فكيف تثبت القدرة لله؟ والمخلوق له حياة، ففرقانك هذا يلزمك أنْ يكون هناك أحد أمرين:- أما أن تسكتَ وتثبت الصفات التي نفيتها، وإلا تنفي الصفات السبع التي أثبتها حتى لا تقعَ في التناقض، فإما أن تثبت فتلحق بركب أسيادك أهل السنة والجماعة، وإما أن تنفيَ وتلحق بركب إخوانك من القردة والخنازير من أهل المعتزلة، فلا تثبت بعضًا وتنفي بعضًا، فلا يستطيع أحد أن يجيبَ عليك منهم.

فإذا قال: أنا أثبت حياةً لائقةً بالله -جل وعلا- لا تقتضي تمثيلًا، فقل له: قل هذا الكلام في كل الصفات وتكون على الصراط المستقيم.

إذا كل شيء يلزمك في الصفات وخفت منه وفررت فنفيت ما نفيت من الصفات فاعلم أنه يلزمك في الصفات التي أثبتها فإذا كان المحظور الذي من أجله نفيت الصفات محظور التمثيل؛ لأن المخلوق متصف بالوجه، واليد وغيرها، فاعلم أن الصفات السبع كلها مجودة في المخلوقات كلها، فلله حياة وللمخلوق حياة، والسمع، والكلام والقدرة، والإرادة، والعلم، كل هذه مجودة في المخلوقات.

ثم انتبه أيها القارئ الكريم أي: جواب عن اعتراض يجيب به الأشعري دفاعًا عن الصفات التي نفاها، فهو جواب السني عليه في الصفات التي أثبتها، فإذا قال: لا أن أثبت علمًا لائقًا بالله، فقل له: ضع هذه في الرحمة، والغضب، والكراهة، فأثبت رحمةً لائقةً بالله، فهو فرق بين متماثلين، والشريعة جاءت بالجمع بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين، فعين التناقض هو أن تجمعَ بين أمرين مختلفين، وتفرق بين أمرين متماثلين، كما فعله الأشاعرة، وهناك جواب آخر وسديد وهو أن بعض أهل السنة يكسل عن الجواب فنقول له: استحضر أمامك الآن أشعريًّا ومعتزليًّا، ستجد أن المعتزلي غير راض عن الأشعري في السبع

صفات، فالمعتزلي ينكر على الأشعري، سوف يورد المعتزلي بعض الاعتراضات في إثبات السبع الصفات عند الأشعري فيقوم الأشعري بالرد عليه، فمباشرة يتكلم السني قائلًا هذا الرد سوف نصكه في وجهك مرة أخرى أيها الأشعري بالصفات التي نفاها.

يقول ابن تيمية في التدميرية: (فهذا المفرق بين بعض الصفات وبعض (يقصد الأشعري) يقال له كما يقوله هو لمخالفه (المعتزلي) فيما أثبته)،

فالمعتزلي اعتراضات فيما أثبته الأشعري، والأشعري يرد، فما يقوله الأشعري ردًّا ودفاعًا عن صفاته خذها مباشرة أيها السني وقلها له؛ لأنه متناقض يفرق بين المتماثلات، وهذا من أعظم التناقض، فهذه قاعدة طيبة (القول في البعض لها جميعًا فكن لما أذكره سميعًا)،

هذا الجواب الذي يجيب به الأشعري، ولكنه لديه جواب آخر إذا ألزمه أهل السنة بهذه وضيقوا عليه الخناق خرج من قضية الأدلة وقال: لا، فيقول: إنَّ الصفات التي أثبتها إنما دل العقل على إثباتها، فأنت إنسان عقليٌّ تجعل مناط الإثبات والنفي في باب أسماء الله وصفاته على عقلك وهذا خطأ، فإذا ما قال: إن العقل دل على هذه الصفات السبع؛ فإيجاد الشيء دليل على حياة من أوجده، والحي إما أن يكونَ قادرًا مريدًا أو لا؛ فهذه حياة، وإرادة، وقدرة، والحي القادر المريد إما أن يكون متكلمًا سميعًا بصيرًا، عليمًا أو لا، وضدها نقص فالله -جل وعلا-، فصار كله كلامه مبنيًّا على إثبات العقل، ففي هذه الحالة ترد عليه أيها السني قائلًا أنا أجيب عنك بعدة أجوبة:-

١-**أن هذا باب غيبيٌّ ولا مدخل للعقول فيه،** فعندنا قاعدة متقررة أنه لا مدخل للعقول في أبواب الغيب (فإن مبنى هذا الباب إثباتًا ونفيًا إنما هو توقيفي على النصوص، فما أثبتته النصوص من الأسماء والصفات لله فإننا نثبته، وما لا فلا، فلا حق لك أيها الأشعري أن تدخل بعقلك في إثبات أو نفي في هذا الباب، ولكنه لن يرضى؛ لأن الأشاعرة والفلاسفة عندهم تعظيم لمسألة العقل، ويجعلونه هو المهيمن الحاكم على كل شيء، حتى جعلوه متحكمًا في النصوص

ويسمون بالعقلانيين.

٢-**ومن قال أيها الأشعري:** إن الصفات التي نفيتها لا نستطيع أن نثبتها بالعقل فيما لو لم يرد النص بإثباتها، فإذا كان عقلك أنت -أيها الأشعري- عاجزًا لا يستطيع أن يثبت إلا سبعة فقط فإن عقل غيرك قد يثبت أكثر من ذلك، فقال: كيف ذلك؟ نقول له: أنت أثبت حياة الله -جل وعلا-؛ لأنه هو خالق الأشياء وموجدها، وخالق وموجودها لا يوصف بأنه ميت بل لا بد أن يكونَ حيًّا، فهذا دليلٌ عقليٌّ، وأنت تنكر صفة الرحمة؛ لأن عقلك لا يعي إثباتها، فالسني يقول له: أليس إكرام الطائعين وخلق الجنة بما فيها من النعيم المقيم والدرجات العلي واللذة المتناهية دليلًا على أن الله -جل وعلا- رحيم، أو ليس إغاثة اللهفان، وتفريج الكربات، وإجابة الدعوات، وإعانة المساكين، ونصر المظلومين والوقوف معهم ومعيتهم أليست دليلًا على رحمة الله -جل وعلا-، فأثبتنا الرحمة بالعقل، فضلًا عن أدلة الكتاب والسنة، فنحن الآن نخاطبك بعقلك، لا تجعل عقلك فقط هو العقل السائد المتحكم في أن السبع، فهناك من هو أكثر منك عقلًا يستطيع أن يثبتَ الصفات كلها، بل والله العظيم في اسم الله من أسماء الله واحدًا فقط نستطيع أن نثبتَ كل أسماء الله وصفاته وهو اسم الله الأعظم «الله»، فإنه الله ذو الألوهية ولا يمكن أبدًا أن يكون الله مستحقًّا للألوهية إلا إذا كان متصفًا بصفات الكمال منعوتًا بنعوت الجمال والجلال؛ ولذلك الله يستدل على بطلان إلوهية غيره بسلب صفات الكمال عنه، قال الله حكاية عن الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم:٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ﴾ [يونس:١٨]،

فهذا برهان عظيم على وحدانية الله، وهي أن الله يسلب صفات الألوهية وصفات الكمال عن المعبودات كما بينته في (إتحاف أهل الألباب).

فالشاهد أننا نستطيع أنْ نثبتَ بعقولنا صفات فوق السبع، ونقول له أيضًا:

البغض والكراهية، فنقول: أوليسَ خلق النار وما أعد فيها لأهل المعاندة والكبر، والشرك، من السلاسل والأغلال والزمهرير والزقوم، وغيرها دليل على غضب الله -جل وعلا-، أوليسَ إهلاك الطغاة، وإهلاك الأمم لما كفروا به سبحانه وبرسله بأنواع الهلاك ﴿وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا﴾ [العنكبوت:٤٠] أليس هذا دليل على غضبهم عليهم، فأثبتا لهم السخط بالعقل، فلا يستطيع أن يردَّ بشيء هذا الأشعري، والرضي نستطيع أن نثبتَه بالعقل، مع أنَّ أهل السنة والجماعة لا يجيزون دخول العقل استقلالًا في أبواب الغيب، ولكنهم يخاطبون هؤلاء بما يفقهون، وهذا هو الجواب الثاني.

٣-**نقول لها:** أيُّها الأشعري بأي عقل نزن الكتاب والسنة؟ هل بعقلك الذي أثبت الأسماء وسبع صفات فقط، أم بعقل أخيك المعتزلي الذي أنكر السبع هذه، أم بعقل أبيكم الجهمي الذي لم يثبت لا أسماء ولا صفات، أم بعقل مدير الكلية الفلسفي هذا الذي يقول: لا تثبتون إلا إحدى صفتي نقيض، بأي عقل نزن الكتاب والسنة، الآن أن تقول: مقتضى العقل إثبات الأسماء سبع صفات، بينما هذا الذي تراه مقتضى العقل أخوك المعتزلي يقول: ليس هذا مقتضى العقل بل هذه سفاهة كيف تثبت السبع صفات، ويأتي الجهمي يقول: أيها المعتزلي وأنت سفيه لما تثبت الأسماء فقط، بل أنكر الأسماء واجعلك معنى، فلو فُتح هذا الباب أمام العقول لاضطرب الباب اضطرابًا عظيمًا فيما يثبت وينفي، فلابد أنْ ينضبطَ هذا الباب؛ لأنه يتعلق بالله فلا نتلاعب في أشياء ترجع إلى الله -جل وعلا-، ولا يمكن أن يضبطَ هذا الباب إلا إذا كان موقوفًا على النصوص فقط، وأمَّا العقول فإنها مضطربةٌ متفاوتةٌ، مختلفةٌ، فأحيانًا أنا أرى بعقلي أنَّ هذا الشيء لابد أن يكونَ، بينما يأتي غيري ويقول بعقله ومقتضاه لا يمكن أن يكونَ، فإذا لا يفتح هذا الباب أمام العقول أبدًا، فهذه هي الأجوبة الثلاث:-

١-لا مدخل للعقول في هذه الأبواب؛ لأنه باب غيبيٌّ.

٢-أننا نستطيع بعقولنا أن نثبتَ ما نفيته وزعمت أن العقل لا يثبته.

٣-العقول في هذا الباب متفاوت مضطربةٌ فما تراه أنت أنه عقل المعتزلي لا

يرى أنه عقل، وما يراه المعتزلي أنه عقل، الجهمي لا يرى أنه عقل، وما يراه الجهمي أنه عقل، الفلسفي لا يري أنه عقل، وما يراه الفلسفي أنه عقل القرامطة، وغلاة الباطنية والنصيرية لا يرون أنه عقل، فإذا بأي عقل نزن الكتاب والسنة !!!! فهذا هو الحق الذي ذكره الشيخ أنه لا مجال للعقل فالعقل في هذا الباب يكون تابعًا لنص، وخادمًا لنص، وعبدًا لنص، وهذا من مقتضى العقل، وأقسم لكم بالله أن ما أنصف العقل من أدخله في أبواب الغيب.

أضرب لك مثالًا فأنت أيها القارئ لك قدرة وطاقة فلو جئت وحملتك حجرًا كبيرًا وطلبت من جسدك أنْ يحمله ألا أكون ظالمًا لك؟ فالعقل الآن له قدرة وطاقة لو حملته أن يستكشف ما وراء الغيب لحملته حجرًا ثقيلًا لا يستطيع أن يحمله فهذا ظلم للعقل، فالعقل خلقه الله بحدود وطاقات، فليس من حدوده ولا طاقاته، ولا من مدركاته أنْ يتقحمَ في باب الغيب ويدخل فيه، ويستكشف ما وراء الغيب، فإذا هذه قاعدة طيبةٌ وهي (أنَّ كل شيء يقوله الأشعري في صفته التي يثبته، يجب عليه لزامًا أن يقولَه في الصفة التي نفاها، وإلا وقع في التناقض؛ لأنَّ باب الصفات بابٌ واحدٌ فما نقوله نقوله في صفةٍ واحدةٍ يجب علينا أن نقول هذا في جميع الصفات؛ ولذلك صياغة مذهب أهل السنة والجماعة بسيط جدًّا، والاستدلال بمذهب أهل السنة والجماعة بسيط جدًّا، والجواب عند المخالف عند أهل السنة والجماعة بسيط جدًّا، إذا أردت أن تصيغَ مذهبًا من مذاهب أهل السنة قل مباشرة (يعتقد أهل السنة والجماعة وكلمة يعتقد أهل السنة والجماعة تتكرر معك في كل الصفات في الوجه، وفي اليد، وفي السمع تقول: يعتقد أهل السنة والجماعة)، قل: (يعتقد أهل السنة والجماعة أنَّ لله (وجه – يد – عين – ساق – أصابع – كف –)، والتي بعدها نقول: «يليق بجلاله وعظمته».

فإذا جئنا لنصيغ مذهب أهل السنة والجماعة في الوجه نقول: (نعتقد أهل السنة والجماعة أن لله وجهًا يليق بجلالة وعظمته).

وكذلك في اليد نقول: (يعتقد أهل السنة والجماعة أن لله يدًا تليق بجلاله وعظمته).

وكذلك مذهب أهل السنة والجماعة في العين نقول: (يعتقد أهل السنة والجماعة أن لله عينًا تليق بجلاله وعظمته)، وكذلك في إثبات القدم (يعتقد أهل السنة والجماعة أنَّ لله قدمًا تليق بجلاله وعظمته)، وهكذا تقول في سائر الصفات.

والاستدلال على الصفات قل: الإجماع، فدليل الإجماع دليل معتمد عند أهل السنة والجماعة، والدليل على إثبات صفة الوجه لله الإجماع، معنى أن الآية ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]، ولكن الإجماع معنا دليل.

والرد على من حرف شيئًا من الصفات عندنا ردَّانِ:-

١-خلاف الدليل.

٢-خلاف اللغة.

وقد تزيد أحيانًا ولكن هذه احفظها، فصياغة مذهب أهل السنة والجماعة لا يوجد أبسط منه، والاستدلال على عقيدة أهل السنة والجماعة ليس هناك أبسط منها، والرد على المخالف ليس هناك أبسط منه، فهو مذهب يسير متناسب مع قول الله -جل وعلا-: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧]، وأما مذاهب هؤلاء لا تعرف تفهم لهم شيء، بل يصل الأمر أن طلب العلم يحجمون عن القراءة في كتبهم؛ لأنهم أصلًا يفهمونها لصعوبة معانيها، فإذا كان كبراؤهم، وعلماؤهم، والمقدَّمون منهم قد لا يفهمون أصلًا القواعد التي بنى عليهم مذهبهم فيكف بالعامة منهم، فالحمد لله على سلامة الاعتقاد، ونسأل الله أن يثبتَا عليه إلى أن نلقاه.

ثم قال الناظم وفقه الله:

ونعلـــم المعنـــى كمـــا قـــد قـــررا ونجهـــل الكيـــف مـــا تحـــررا

هذه قاعدة طيبة وهي أن (أهل السنة والجماعة يعلمون معاني الصفات ويجهلون كيفياتها).

اعلم رحمك الله أن أهل السنة والجماعة ينظرون إلى الصفات من جهتين:- من جهة معانيها المتقررة في لغة العرب - من جهة كيفياتها.

أما باعتبار المعنى فإنهم يعلمون معاني الصفات؛ لأن الله -جل وعلا- قد خاطبنا في القرآن باللسان العربي المبين، فوجب علينا أن نحملَها على معاني اللسان المتقرر عندنا.

لا يمكن أبدًا أن يخاطبنا الله -جل وعلا- وهو يريد منا معاني غير المعاني المتقررة في لغة هذا اللسان أو في معاني لغة هذا اللسان، وإلا لكان ذلك إيهامًا وإلغازًا وتعجيزًا، ولكن ترك الناس بلا إنزال كتاب أولى، إذا كيف يخاطبنا الله في القرآن بشيءٍ ثم نؤمن بمدلوله على مقتضى لسان العرب فإذا جئنا يوم القيامة يقول لنا يوم القيامة: لم أكن أريد منك ذلك، أنا خاطبتكم باللسان العربي وأريد منك المعاني الأخرى، فهل هذا يمكن!!!؟ هذا لا يمكن أبدًا؛ لأنَّ القرآن كتاب بيان، وهدى، وإرشاد، وفرقان بين الحق والباطل.

فأي لفظة في القرآن، فالواجب عليك أن تحملَها على المعنى اللساني المتقرر عندك، فمثلًا إذا قيل: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧]

قل: الوجه في لغة العرب هو ما تحصل به المواجهة وقف هذا هو معناه في لغة العرب عندي؛ لأن الله خاطبني بهذه اللفظة العربية فأراد مني أن أفهمَ معناها، لكن إذا قيل لك: وما كيفيته؟ فقل: لا أقف هنا، فأنت الآن تتطلب مني شيئًا غير داخل تحت مدركات عقلي، فإذا لا بد أن تفرقَ بين الأمرين (معنى الصفة، وكيفيَّتها).

فأمَّا المعاني فأهل السنة مجمعون على العلم بها، ومن نسب أهل السنة إلى الجهل بالمعنى، فقد نسبهم إلى مذهب خطأ كما فعله الإمام السفاريني رحمه الله

وأجزل له الأجر والمثوبة، فإنه ينسب أهل السنة والجماعة إلى أنهم لا يعلمون معاني الصفات وخطأه أهل العلم رحمهم الله في ذلك، فهذا ليس مذهب أهل السنة والجماعة، بل هو مذهب أُناس من أهل البدع يقال لهم: (المفوضة) الذين يفوضون المعاني، ويفضون الكيفيات، وبالمناسبة فأهل السنة في هذا المذهب وسط بين فريقين بين فرقة الممثلة وبين فرقة المفوضة، الممثلة الذين قالوا: نحن نعلم المعاني، بل ونعلم الكيفيات؛ لأنهم يجعلون كيفية صفات الله ككيفية صفة المخلوق، فهؤلاء علموا المعنى وعلموا الكيف، والفرقة الثانية المفوضة الذين قالوا: لا نعلم معنى ولا نعلم الكيف، أهل السنة توسطوا فقالوا: أما المعنى فهو معلوم، وأما الكيف فإنه مجهول، وبينت آنفًا لماذا نعلم المعاني والدليل على ذلك أن الله خاطبنا في الأدلة بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، فيجب علينا أن نحملَ تلك الألفاظ على تلك المعاني المتقررة في هذا اللسان.

إذا قال قائل: كيف أنَّ أهل السنة يعلمون المعنى وإمامكم الإمام أحمد بن حنبل قال كلمة أنه لا يعلم المعنى؟

قالوا: أولم يثبت عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: (نؤمن بآيات الصفات لا كيف ولا معنى؟) وهذا إمام أهل السنة يقوا: لا معنى، وأنتم تقولون: إن أهل السنة والجماعة مجمعون على العلم بالمعنى، فكيف تجيب عن هذا؟ نقول: أما قوله: لا كيف فهذا لا إشكال فيه، ولكن قوله: ولا معنى، نقول: إن المعنى الذي ينفيه الإمام أحمد ليس المعنى المتفق مع اللسان العربي، والذي تفهمه العقول السليمة والفطر المستقيمة وهم أهل السنة والجماعة لا، فالإمام لا ينفي المعاني الصحيحة، ولكنه ينفي تلك المعاني التي ابتكرتها الجامية واخترعها الأشاعرة والمعتزلة وزعموا زورًا وبهتانًا أنها هي المعاني في آيات الصفات، فالإمام يقول: (لا كيف ولا معنى) أي: لا تتكلموا بهذه المعاني التي ليست صحيحة ولا يجوز أن تلصقَ بآيات الصفات، فهو من أكثر الناس إثباتًا لهذه القاعدة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وبينها ونبه عليها أن أهل السنة والجماعة يعلمون المعاني، فيجب علينا أنْ نحملَ كلامه لا معنى على نفي المعاني الغريبة المخترعة المبتكرة التي يتفوه بها

أهل البدع، ويلصقونها بآيات الصفات ويزعمون زورًا وبهتانًا أنها هي المعاني الصحيحة به، إذًا المعنى قسمان:- معنى باطل وهو الذي ينفيه الإمام أحمد، ومعنى صحيح وهو والذي يفهمه أهل السنة والجماعة هذا يثبته الإمام أحمد؛ فإذا لا إشكال في كلمة الإمام أحمد.

ولتعلم أيها القارئ أنَّ أهل السنة والجماعة لا يدخلون في كيفية الصفات، ويتوقفون ويخافون من الدخول في الكفية؛ لأن كيفية الشيء لا تعرف إلا بثلاثة أمور:-

١- برؤية ذاته.

٢-رؤية نظيره وما يماثله.

٣-إخبار الصادق عن كيفيتها.

وكل هذه طرق منتفية في حق صفات الرب -جل وعلا-، فالله لا يُرى في الدنيا، ولن يُرى في الدنيا، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة، أجمع أهل السنة والجماعة أنَّ الله لا يمكن أن تستطاعَ رؤيته في الدنيا رؤية بصرية يقظة فهذا منتف في جميع الخلق، وإنما اختلفوا في واحد فقط وهو النبي ﷺ ليلة أُسري به؛ هل رأى ربه أم لا؟ والقول الحق في هذه المسألة أنه لم يرَ ربه ليلة أسري به، وعلى ذلك أكثر الصحابة كعائشة وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم وأرضاهم، وبعض الصحابة قالوا: رآه ويستدلون على ذلك بقول ابن عباس: (رأى محمد ربه)[1]

ولكن القول الصحيح أن ابن عباس إنما يثبت رؤية الفؤاد (المنام) ونحن نتكلم في رؤية اليقظة لا رؤية المنام؛ لأنه في حال الإسراء به لم يك نائمًا بل كان مستيقظًا كما هو جادة مذهب أهل السنة والجماعة، فإذا النبى ﷺ ما رأى ربه ليلة أسرى به، وكذلك موسى عليه السلام، فقد طلب من الله -جل وعلا- أنْ يراه ولكن أثبت الله له بالدليل الحسي أنَّ قدرات موسى عليه السلام وقوة موسى عليه السلام

---

(١) تقدم تخريجه.

وبصره عاجز عن رؤيته في هذه الدنيا، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾ [الأعراف:١٤٣]،

فلما رأى موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ما حصل للجبل اندكَّ (سقط) موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فكيف فيما لو رأى الله -جل وعلا-، وفي الجنة تقوى المدركات، وتقوى الحواس، حتى تتحملَ رؤية الله -جل وعلا- نسأل الله أن لا يحرمنا من رؤيته، فرؤيته في الآخرة متفق عليها بين أهل السنة والجماعة في الجنة، فالطريق الأول وهو أننا لم نرَ الله -جل وعلا- فكيف ونحن لم نره كيف نتكلم عن صفاته؟ فالأن مثلًا أن اشتريت بيتًا في مكان ما فقلت لرجل: صف لي هذا البيت الذي اشتريته صف لي هذا البيت فلا يستطيع؛ لأنه ما رأى البيت.

١-الطريق الثاني أن أرى شيئًا يماثله، فمثلًا: لو اشتريت سيارةً في معرض معين فقال لي بعضهم: وكيف هذه السيارة؟ فقلت له: مثل سيارتك تمامًا، فالآن عرف كيفية السيارة الغائبة؛ لأنه رأى شيئًا يماثلها، وهذا الطريق أيضًا ليس بثابت في حق صفات الله تعالى؛ لأنه ليس ثمة أحد يماثل الله -جل وعلا-: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤] إلى آخر الآيات الدالة على انتفاء مماثلة الله -جل وعلا- لأحد من خلقه.

٢-- الطريق الثالث أن يخبرك الصادق عن كيفية صفته، فمثلًا: لو اشتريت بيتًا في بلد معين فسألني رجل قائلًا: وكيف صفة هذا البيت؟ فأخذت أصف له معالم البيت من أول مدخل البيت حتى آخر جزئية في البيت، فحينئذ يعرف كيفية الصفة، وطريقة معرفته لكيفية هذا البيت بإخباري لك بكيفيته،

والمراد بإخبار الصادق عنه هنا هو النبي ﷺ، فلم يخبرنا النبي ﷺ عن كيفية شيء من صفات الله، ولكنه أخبرنا أن لله وجهًا ولم يخبرنا عن كيفية هذا الوجه، وأخبرنا أن لله يدًا ولم يخبرنا عن كيفية هذه اليد، أخبرنا أن لله علوًّا واستواءً ولم يخبرنا عن كيفية هذا العلو والاستواء، فيجب علينا أن نؤمنَ بما أخبرنا به، وأن

نكف عقولنا وألسنتا عن التوغل فيما لا شأن لنا به، وهذا المراد منك وهو قط الطمع عن التعرف على كيفية هذه الصفة، فلا يمكن أبدًا مهما قلبت وفكرت، ومهما دبرت ونظرت، ومهما قارنت وبحث وحققت لن تستطيعَ فاقطع الطمع في مثل هذا؛ لأنه لن يرجعَ حتى بخفَّي حنين، بل لن يرجعَ إلا بالشبه والشكوك والاضطراب العقدي والعياذ بالله؛ ولذلك النظر في إدراك شيء من كيفية صفات الله هذا باب عظيم من الأبواب التي ضلت بها الطوائف،

فالممثلة مثلوا فضلوا بسبب إدخال عقولهم في كيفية صفات الله -جل وعلا- ، وكذلك عطلت المعطلة بسبب إدخال عقولهم فيه كيفية صفات الله، فإذا من أراد السلامة في هذا الباب فليجب عقله عن الدخول في هذا الباب إلا فيما أثبته له النص، جاء رجل لإمام مالك فقال: يا إمام الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فقال: كلمته المشهورة التى هى (الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة)[1]،

قوله: (الاستواء غير مجهول) أي: غير مجهول معناه في اللغة العربية؛ لأن كلمة استوى إذا جاءت مقرونة بعلى فإنها تفيد العلو، والثبوت، والاستقرار، كما بينته في شرح الواسطية، وقوله: (والكيف غير معقول) أي: أن كيفية الاستواء غير داخلة في مدركات حدود عقولنا، وقوله: (والإيمان به واجب)؛ لأنه خبر ورد في الكتاب والسنة، وما في الكتاب والسنة من الأخبار فإنه يجب الإيمان به،

وقوله: (والسؤال عنه بدعة) أي: السؤال عن الكيفية بدعة؛ لأن الصحابة قد طرقت آذانهم هذه النصوص وآمنوا بمقتضاها ومدلولها ولم يتكلف الواحد منهم أن يسأل النبى ﷺ عن كيفية شيء منها، فكونك تحدث مثل هذا السؤال عن الكيفية فأنت محدث في عقيدة المسلمين بدعة منكرة، وكل إحداث في الدين فهو رد، وهذه هي السلامة.

---

(١) سبق ذكره.

إذا أهل السنة والجماعة يعلمون المعاني ويجهلون الكيفيات، يقول الناظم:

وإن تسـل كيفيـة الصـفات ... فمالـك أجـابهم بـالآتي

معلومـة المعنـى صـفات ربنـا ... مجهولـة الكيـف وبـدع مـن ثنـا

وبدع من ثنا أي: بدع من كرر السؤال بعد علمه بحرمة الكيفية؛ لأنه جاء بشيء لم يأت به سلف الأمة ولا أئمتها.

ثم قال الناظم وفقه الله:-

إن الصـفات بـابهن واسـع ... مـن بـاب الاسـماء كمـا قـد أجمعـوا

هذه قاعدة تقول: إن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات)، وقد ذكرنا قبل ذلك ومثلته بمثال الثلاث دوائر، وقلت: إن هناك ثلاث دوائر أضيقهن الأسماء، ثم بعدها دائرة الصفات، ثم بعدها دائرة الأخبار، فاخرج من الدائرة الضيقة إلى الدائرة الواسعة (أي: كل اسم من أسماء الله فإننا نشتق منه صفة)، ولا عكس (أي: كل صفة من صفات الله لا نشتق منها اسمًا)، وكل صفة من صفات الله فنشتق عنها خيرنا عن الله -جل وعلا- ولكن ليس كل خبر عن الله نشتق منه صفة، وقد مر هذا ولله الحمد.

ثم قال الناظم وفقه الله:-

والـنص في الصـفات محمـول علـى ... حقيقـة الكـلام خـذ وأصـلا

هذه قاعدة عظيمة جدًّا في باب الأسماء والصفات وهى الأصل في نصوص الصفات حملها على حقائقها، فلا يجوز لنا أن ننتقلَ عن الحقيقة إلى المجاز إلا بدليل ناقل، وهذا ليس في نصوص الصفات فقط، بل وفي كلام العقلاء جميعًا، فالأصل في الكلام كله سواء كلام الله، أو كلام النبى ﷺ، أو كلام سائر العقلاء الأصل الواجب علينا أن نحملَه على حقيقته، فلا يجوز لنا أن ندخلَ في هذا الباب

متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فمن نقل الكلام عن حقيقته إلى مجازه فإنه مطالب بالدليل الدال على الانتقال؛ لأن (الأصل هو البقاء على الأصل حتى يرد الناقل)، فالأصل في الكلام أن نحمله على حقيقته.

مثاله:- قال الله -جل وعلا-: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] حقيقة هذا الكلام إثبات اليدين الحقيقيتين اللائقتين بالله -جل وعلا-، يأتيك الأشعري ويقول: لا هذا الكلام لا يراد به تلك الحقيقة وإنما يراد به المجاز وهو محمول على النعمة والقدرة، فترد عليه: أيا الأشعري إنك الآن انتقلت من حقيقية الكلام وظاهره إلى مجازه فخالفت الأصل، فنطالبك بالدليل الدال على هذا الانتقال، وسوف يفغر فاه ولن يأتيَ بدليل إلا تلك الشبهة والقواعد الفلسفية المناقضة للمعقول، والمخالفة للمنقول التي يتفوه بها هؤلاء».

وحجج تهافت كالزجاج تخا لها حقًّا وكل كاسر مكسور

فليس لها أصلٌ أبدًا، وكذلك قول النبي ﷺ: «**ينزل ربنا**»[1]

هنا أضاف دليل النزول إلى الله، فحقيقة الكلام أنَّ الذي ينزل هو الله نزولًا يليق بجلالته وعظمته، فيأتيك الأشعري ويقول: لا ينزل الله، وأين أنت أيها الأشعري من حقيقة الكلام!!؟ فيقول: الذي ينزل هو أمر الله، ورحمة الله، وملائكة الله، فأولوه إلى ثلاثة تأويلات منهم من قال: ينزل أمره، ومنهم من قال: ينزل رحمته، ومنهم من قال: ينزل ملك من الملائكة، فقل له مباشرة: أنت الآن انتقلت من حقيقة الكلام إلى مجازه، فأنت مطالبٌ بالدليل الدال على هذا الانتقال، وإلا يكون انتقالك يسمى تحريفًا، فمن انتقل من حقيقة الكلام إلى مجازه بدون دليل ناقل فإنه محرف، وهذا يدخل في قول الله -جل وعلا-: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة:٤١]،

وكذا في قول النبي ﷺ -جل وعلا-: «**إن قلوب العباد بين أصبعين من**

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، (٦٣٢١)، (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

أصابع الرحمن»[1] فهنا أضاف الله الأصابع له وهذه الإضافة حقيقتها إثبات صفة الأصابع لله -جل وعلا-، فيأتيك الأشعري ويقول لك: لا المراد بها علم الله -جل وعلا-، فهم يدعون أنهم أصحاب عقول، ولكن كلامهم ينافي هذه الدعوي، ولكن اعلم يا رعاك الله أن هؤلاء أُتوا من شيءٍ خطير جدًّا أُتوا من عُجمتهم، كما تجد الجهم بن صفوان الترمذي من (ترمذ) من بلاد من وراء النهر بلاد خرسان في الاتحاد السوفيتي في روسيا، وليس بعربي، وكذلك الجعد بن درهم كذلك هم من بلاد ما وراء النهر، فكل هؤلاء من المبتدعة أُتوا من عجمتهم، فليس لديهم تمرس ولا معرفة بسعة لغة العرب والواجب فيها.

وكذلك في قول الله -جل وعلا-: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦] يأتي الأشعري ويقول: الرحمة لا يراد بها حقيقتها وإنما يراد بها إرادة الثواب، فنقول: لا أنت انتقلت من حقيقة الكلام إلى مجازه فأنت مطالب بالدليل الدال على ذلك، وهذا جواب حكيم، ولن يستطيعَ أن يأتيَ لك بدليل، فكل انتقالل ك بدون دليل هذا تحريفًا وليس تأويلًا.

❁ مسألة: هل في القرآن مجازٌ؟

نقول: هذه المسألة فيها خلاف بين أهل العلم رحمهم الله، على أقوال:-

١-من أهل العلم من نفى المجاز مطلقًا، لا في لغة العرب، ولا في الأدلة الشرعية، وعلى رأسهم ابن تيمية -رحمه الله-، وتلميذه العلامة ابن القيم، بل إنَّ ابن القيم جعل المجاز طاغوتًا من طواغيت العالم، وكسره في الصواعق المرسلة التى بناها على كسر خمس طواغيت (التأويل – المجاز – صرف الكلام عن ظاهره ...).

٢- قال: أما اللغة العربية المطلقة في لسان العرب في شعرهم ونثرهم ففيها مجاز، ولكن إذا جئت في الأدلة الشرعية ليس فيها مجاز، وهذا أخف من الأول.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

٢-**وهو المشهور عن أهل السنة والجماعة وأكثر أهل العلم**، بل هو قول جماهير أهل السنة والجماعة (أن اللغة فيها مجاز، والأدلة الشرعية فيها مجاز إلا ما كان من باب الغيب)، فما كان من باب الغيب فالواجب البقاء فيه على الحقيقة ولا تقبل فيه دعوى المجاز، فالانتقال من حقيقة الكلام إلى مجازه هذه عملية عقلية، وشرط هذا الانتقال أن يكون عقلك عارفًا ومدركًا لحقيقة الكلام، فمثلًا لو قلت: رأيت أسدًا يخطب يوم الجمعة، فهل يمكن لعقلك أن يحملَه على الأسد المفترس؟ بالتأكيد لا؛ لأنك تعرف حقيقة الأسد المفترس، فلا يمكن أن يأتيَ المسجد ويحضر خطبة ويخطب، فالذي جعلك عقلك يعجز عن حمله على الحقيقة هو معرفة عقلك لحقيقة الأسد المفترس، فلا يمكن أبدًا أن يكونَ الأسد المفترس في هذا التركيب الكلامي، أو مثلًا يقول: رأيت حمارًا بين الطلاب، فلا يمكن أيضًا أبدًا حمله على الحمار المعروف للجميع؛ لأننا نعرف حقيقة الحمار فلا يمكن أن يدخلَ بين الطلاب، فالآن الانتقال من حقيقة الكلام إلى مجازه فرع عن معرفة العقل للحقيقة، فإذا قلت في قول الله -جل وعلا-: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] فتأتي تقول: لا يمكن أن يراد به الحقيقة، أي: حقيقة تفر منها أنت، فهل حقيقة يد الله داخلة تحت معرفة عقلك!!! مثل دخول حقيقة الأسد في عقلك؟ فأي حقيقة تفر منها؟ فالحقيقة التي هي حقيقة كيفية يد الله عقلك لا يعرفها، فكيف تفر من حقيقة عقلك يجهلها أصلًا وتقول: لا يراد به الحقيقة وإنما يراد به المجاز، فأي حقيقة إذا التي تقول: لا يراد؟

وكذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ يقول: لا يمكن أنْ يراد به حقيقة وجه الله، لماذا أيها الأشعري؟ فهل تصورت حقيقة وجه الله ثم قلت: والله هذا الكلام لا يمكن أن يحملَ على الحقيقة، كما تصورت حقيقة الأسد فقلت: إن قولك: رأيت أسدًا يخطب لا يمكن أن يراد به الحقيقة؟، وكذلك في قول النبي ﷺ: «**ينزل ربنا**»[1] يقول: لا يمكن أن يرادَ به أبدًا نزول الله؟ ولا يراد به الحقيقة، نقول له: لماذا يا الأشعري؟ وهل أنت تعرف حقيقة نزول الله -جل وعلا- حتى

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، (٦٣٢١)، (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

تفر منها؟

وهذا يفيدك أيها السنى أن الحقيقة التى يفهمها هؤلاء ليست هذه هى حقيقة صفات الله، فالحقيقة التى يقولون عنها: إن يد الله لا يراد بها حقيقتها فأي حقيقة يفرون منها؟ هى الحقية أنهم لو أثبتوا يد الله فيستلزم أن تكون كيد المخلوقين، فإذا هى تلك الحقيقة التى يفرون منها، فهم مثلوا أولًا وعطلوا ثانيًا فرارًا من هذه الحقيقة التى فرضتها عقولهم، ولكن لو أنهم جروا على ما جرى عليه أهل السنة والجماعة وقالوا: إن يد الله لا تماثل يد المخلوقين، فحينئذ لا يمكن أبدًا أن يفروا من هذه الحقيقة التى يجهلونها ولا يعرفونها؛ ولذلك نحن نقول الحقيقة نقصد بها الكيفية، فأنت تفر من كيفية صفات الله -جل وعلا-، فهل أنت رأيت هذه الصفات أصلًا؟ أم هل حُدثت عنها؟ بالطبع لا فكيف تفر من شيء تجهله، وهم مصرون على نفى مراد الحقيقة، وإن سألتهم يقولون: لو ثبت الوجه هنا سيكون كوجه المخلوق وأنا أفر من هذه الحقيقة، فنقول له: أنت مثلت، ثم عطلت.

ولكن نقول: التمثيل بريد التعطيل، فالمعطل لم يصل إلى درجة التعطيل إلا بعد أن صعد إلى درجة التمثيل؛ ولذلك القول الصحيح في هذه المسألة (هو أن اللغة العربية فيها مجاز، والأدلة الشرعية فيها مجاز إلا فيما كان من أبواب الغيب؛ لأن أبواب الغيب ليست داخلةً تحت مدركات العقول ومن شرط الانتقال من الحقيقة إلى المجاز معرفتك بكيفية الحقيقة أولًا، فيما أن كيفية صفات الله غائبة عن عقولنا حينئذ لا يجوز أن نقول: لا يراد بهذا النص حقيقته، فإذا نعلم أنَّ الانتقال من الحقيقة إلى المجاز علمية عقلية، فكيف نقحم العقل في أمر أنت لا تعرفه، فعقلك لا يعرفه، ولكن أبا العباس ابن تيمية وشيخ الإسلام ابن القيم أرادو أن يكسروا طاغوت المجاز وإخراجه من دائرة اللغة مطلقًا حتى لا يكونَ القول بوجوده في اللغة ذريعة يتذرع بها هؤلاء إلى إدخاله فيما لا يجوز إدخاله فيه، فأردوا نفيه مطلقًا من لغة العرب، وهو لم ينفه لمجرد أنه يريد إخراج المجاز لا لا؛ بل نفاه لأنه يرى في اجتهاده أنه لا مجاز أصلًا، ولكن من الأشياء

التى دفعت أبا العباس للتأكيد على هذه القضية هو حتى لا يكون القول بجودها المجاز في اللغة ذريعة، وطريقة يتوصل به هؤلاء أهل البدع إلى إدخالها في أبواب الغيب، فأراد أن يغلق الباب مطلقًا وإلا فهو في ذاته أتى بأدلة من نظرها بعين التأمل تبين له أنه لا مجاز في اللغة، ونقل ذلك عنه كثيرًا الإمام الشنقيطي رحمه الله في آخر (أضواء البيان)، ولكن الخلاف بيننا وبين من نفى المجاز في اللغة العربية إنما هو خلاف لفظى؛ لأنهم يقولون: لا يراد به حقيقة ولكن لا يسمى مجازًا، نقول: سموه ما شئتم ولكن هل يراد به حقيقتها؟ يقولون: لا؛ مثل قول الله -جل وعلا-: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤]

فحقيقة الاشتعال النار، ولكن هنا شبه (إذا هنا مجاز)، فهم يحاربون لفظة مجاز، ولكن يقولون: هذا أسلوب من أساليب اللغة العربية، نقول: لا يضر تسميته أسلوب أو مجاز، ولكن نقول بوجود ثمرة الخلاف في الغيبيات، والغيبيات قسمان:-

١-شيء يتعلق بذات الله وأسمائه، وصفاته.

٢-شيء يتعلق باليوم والآخر، والجنة، والنار، ونعيم الجنة، وعذاب النار، فهذه لا يجوز لك أن تدخل فيها بعقلك، ولا أن تنقلَ النصوص الواردة فيها من الحقيقة إلى المجاز للعلة التى ذكرتها من قبل وهى أنها لا تزال في حيز الغيب، وما كان في حيز الغيب فلا مدخل للعقل فيه، والمجاز عملية عقلية فكيف تدخل عقلك في شيء غير داخل تحت قدرته وطاقته.

بعد سرد كل هذا تعلم أخى الحبيب أنَّ الحقيقة التى يتفوه بها أهل البدع أنها ما يخص المخلوق، فهم لا يفهمون وجهًا لائقًا بالله وإنما يفهمون وجهًا كوجه المخلوق، ولا يفهمون يدًا لائقةً بالله وإنما يفهمون يدًا كيد المخلوق، ولا يفهمون عينًا لائقةً بالله، وإنما يفهمون عينا كعين المخلوق، فهم أرادو أن يفروا من هذه الحقيقة.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

والأصل في الكلام حمله على ظاهره وويل من تأولا

هذه القاعدة تقول: (الأصل في الكلام حمله على ظاهره ولا يجوز الانتقال عن الظاهر إلا بقرينة دالة على هذا الانتقال).

فالأصل حمل الكلام على ظاهرة؛ والمقصود بظاهره أمران:

١-الظاهر الذي يتبادر لفهم أهل لسنة والجماعة.

٢- الظاهر التي تقتضيه لغة العرب.

فلا بد من الاهتمام بهذين الأمرين، فإذا قلنا: حمل الكلام على ظاهره فنقصد الأمرين جميعًا، وبالجملة فإن جميع ما تقتضيه لغة العرب هو الذي يفهمه أهل السنة والجماعة ولكن من باب التفصيل والتدقيق في العبارة فقط.

إذا قيل لك: أيها الحبيب هل ظاهر نصوص الصفات مراد أم غير مراد؟ فنقول: يلزم من التفصل في الإجابة؛ ونأسف لأن لفظ الظاهر صار يستعملها أهل البدع فهناك ظاهر يفهمه أهل السنة، وظاهر يفهمه أهل البدع.

فالظاهر الذي يفهمه أهل السنة والجماعة هى الصفات اللائقة بالله -جل وعلا-، إثبات الصفة على الوجه الذي يليق بالله -جل وعلا-، والظاهر الذي يفهمه أهل البدع انما هو مماثلة صفات الله -جل وعلا- بصفات خلقه، فالذي يفهمه أهل السنة والجماعة من ظاهر قول الله -جل وعلا-: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] أنهم يفهمون أنَّ فيها إثبات صفة اليدين حقيقة على الوجه اللائق بالله -جل وعلا-، ولكن الظاهر عند أهل البدع أنها تماثل يد المخلوق، وكذا في قول الله -جل وعلا-: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ الظاهر المتبادر عند أهل السنة والجماعة هو إثبات صفة الوجه لله -جل وعلا-،

والظاهر المتبادر عند أهل البدع هو إثبات وجه كوجه المخلوقين فألزمهم ذلك بالفرار منه، والقول: إن المراد هنا هو الذات، فإذا قيل: هل ظاهر النصوص

مراد أم غير مرادة؟ فنقول: لا نقول هو مراد مطلقًا؛ لأنه يوهم أنك تريد الظاهر الذي يريده أهل البدع لا سيما إذا كان السائل واحدًا منهم، ولا نقول: إنه غير مراد؛ لأنه يوهم أنك مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، فالجواب نقول:- بما أن اللفظ صار مجملًا بحسب استعمال الطوائف له لا بد فيه من الاستفصال، فنقول: إن كنت تريد بالظاهر ما يتبادر لذهن عند أهل السنة والجماعة فإنه مراد، وأما إذا كنت تريد بالظاهر ما يفهمه أهل البدع من نصوص الصفات فإنه غير مراد.

وهذه قاعدة عند أبى العباس بن تيمية في التدميرية قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (إذا قيل: هل ظاهر النصوص مراد أو غير مراد؟ فأجاب بهذا التفصيل المذكور آنفًا) أنه إذا كان الظاهر هو الذي يفهمه أهل السنة والجماعة فلا بد أن تقول: إنه مراد، وإذا كان الظاهر هو الذي يفهمه أهل البدع فإنه غير مراد؛ لأننا نخشى بأن نجيب بأنه مراد مطلقًا فيكون المخاطب رجلًا من أهل البدع أو يستمع كلامك رجل من أهل البدع ولا يفهم من الظاهر إلا ما يقتضى مشابهة صفات الخالق بخلقه فنقع في مشكلة، ونخشى أن نقولَ: غير مراد فيسمعك أحد من أهل السنة والجماعة فينسبك إلى مذهب السوء، فلابد من الاستفصال، فدائمًا عندنا قاعدة ينبغى حفظها، عند موارد الإجمال لا بد من الاستفصال، حتى يتميزَ الحق من الباطل فيقبل الحق، ويرد الباطل، وبناء على ذلك ففى قول النبى ﷺ: «**ينزل ربنا إلى سماء الدنيا**» هذا حديث أبي هريرة في الصحيحين «**ينزل ربنا**»[1]

الظاهر المتبادر للذهن من أول مرة والذي يقتضيه مذهب أهل السنة والجماعة، وتقتضيه لغة العرب هو:- إن النزول هو نزول الرب -جل وعلا- على الوجه اللائق به لا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، وقلنا: إن هذا هو الظاهر؛ لأن النزول مضاف إلى الله -جل وعلا- والأصل أن ما أضيف إذا كان لا يقوم بذاته فإنه من باب إضافة الصفة إلى

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، (٦٣٢١)، (٧٤٩٤) ، ومسلم (٧٥٨).

موصوفها، وهنا النزول لابد أن يُضافَ إلى محل وهو النازل، فلما أضاف النبى ﷺ النزول إلى الله -جل وعلا- دل ذلك على أنَّ الله هو الذي ينزل حقيقة على ما يليق بجلاله وعظمته -جل وعلا-، وأما أهل البدع فيفهمون منها أن الذي ينزل إما ملك، أو الرحمة، أو الأمر، فهم خالفوا الظاهر الآن بل خالفوا لغة العرب؛ لأنهم يقحمون تقديرًا بين كلمة ينزل وبين كلمة ربنا،

فمنهم من أقحم ملك فقالوا: ينزل ملك ربنا مع أن الملك غير مذكور، ولكنهم قالوا: هو مقدر، والأصل في الكلام عدم التقدير؛ فهم يكون إذا فهموا ظاهرًا مخالفًا للغة العرب، هذا هو الذي يقصده أهل السنة والجماعة إذا قالوا: «إن الظاهر هو البقاء على ما يفهمه أهل السنة والجماعة، وعلى الظاهر الذي تقتضيه لغة العرب».

وكذلك قول الله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦] هذه العرب لا تفهم منها إلا إضافة الصفة إلا موصوفها؛ لأنَّ الرحمة عين أضيفت إلى شيء؛ وهذه العين المضافة من ما يقوم بذاته، وإذا أضاف المتكلم شيئًا لا يقوم بذاته فإنها من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، ولكن هؤلاء يفهمون منها غير ذلك؛ ولذلك إذا أردت أن تردَّ عليهم فعندك جوابنا لا تختلف أبدًا:-

١-فهمكم وقولكم هذا مخالف لفهم أهل السنة والجماعة.

٢-قولكم هذا مخالف للغة العرب.

فتحريفاتهم دائمًا تخالف لغة العرب، مثال قول الله جل جلاله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] يدي هنا مثنى، أهل السنة والجماعة يفهمون منها إضافة اليدين الحقيقيتين اللائقتين بجلاله وعظمته جل جلاله، لكن يفهم منها أهل البدع أنها النعمة والقدرة؛ وهذا مخالف للغة، ووجه مخالفته أن العرب في استخداماتها في كلامها وأساليبها وبلغاتها شعرًا ونثرًا لم تستخدم النعمة مثناة، وإنما تستخدم النعمة مفردة، أو مجموعة، فتقول لى: عليك نعم أو تقول لى عليك نعمة، لكن ليس هناك عرب تقول: (نعمتان) هذه ليست مجودة في لغة

العرب عند إضافتها إلى المتكلم، فلا تقول العرب: (لما خلقت بنعمتى)، فأي نعمتين فالله -جل جلاله- نعمه لا تعد ولا تحصى، فهذا مخالف للغة العرب فضلًا عن مخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة، فإذا هذه قاعدة عظيمة (الأصل وجوب البقاء على الظاهر، ولا يجوز الانتقال عن الظاهر إلا بناقل).

وهذه ليست قاعدةً عقديةً فقط، بل هي قاعدة أيضًا فقه.

وأضرب لك عليها مثالًا:-

اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في الجنة التى أُدخلها أبونا آدام، فمن العلماء من قال: إنها هى جنة الخلد التى سيدخلها المؤمنون يوم القيامة وهى موجودة في السماء السابعة، ومنهم من قال: بل هى بستان في جبل في قمة جبل سكنه آدام وعلى ذلك عامة أهل البدع، ولكن ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في المجلد الرابع من الفتاوى ينقل اتفاق السلف الأوائل على أنَّ الجنة التى أُدخلها أبونا آدام إنما هى جنة الخلد، وأنَّ من قال بأنها جنة في الأرض أو بستان فيها فقد قال قولًا ساقه عن أهل البدع، مع أنه قال بهذا بعض أهل السنة ولكن أصل هذا القول من أهل البدع، ولكن السلف الأوائل من الصحابة والتابعين إنما يقولون: إنها جنة الخلد، ودخل هذا الفرع أنَّ الله -جل جلاله- في الكتاب، والنبى ﷺ في السنة إذا أطلق لفظ الجنة مع فًا غير مضاف إلى شيء فإنه لا يراد به إلا جنة الخلد، فلو أراد جنة في الأرض لقيَّدها، مثل قول الله جل جلاله: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلٗا رَّجُلَيۡنِ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ﴾ [الكهف:٣٢]، فأضاف الجنتين إليهما، وهذا الأسلوب الدارج في الكتاب والسنة، أن الله إذا أراد جنة الخلد فإنه يطلقها ولا يضيفها إلا إليه -جل وعلا- وتكون معرفة بالألف واللام وهذا هو الظاهر؛ والأصل البقاء على الظاهر حتى يرد الناقل.

❁ وإليك مسألتين فقهيتين من طيب ما درسنا الفقه :

١-في قول النبي ﷺ: «توضئوا مما مست النار»[١]، اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في تفسير توضئوا هنا إلى قولين:- فمنهم من حملها على الوضوء الشرعي، ومنهم من حملها على مجرد غسل اليدين، كما حكاه الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم، فنقول: القول الراجح الصحيح حمله على الوضوء الشرعي؛ لأن إطلاق لفظ الوضوء لا يراد به في لسان الشارع إلا الوضوء الشرعي، وأما قولهم: (إن من بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده)، فهذا لا يصح مرفوعًا لنبي ﷺ، ولذلك يقول ابن تيمية: (والضوء بمعنى غسل اليدين لا تعرفه إلا لغة اليهود) (الوضوء قبله والوضوء بعده)،

وأما في لغة المسلمين فإذا جاء على لسان الشارع الوضوء فإنه لا يريد به إلا الوضوء الشرعي الذي هو استعمال الماء على صفةٍ مخصوصةٍ في الأعضاء الأربعة.

٢-وكذلك اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في قول النبي ﷺ: «توضئوا من لحوم الإبل»[٢] على قولين كما ذكرهما النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم، الأول:- أنه الوضوء الشعري، والثاني:- أنه مجرد غسل اليدين، فنقول: القول الراجح هنا أيضًا أنه الوضوء الشرعي؛ لأنَّ هذا هو الظاهر المتبادر للذهن أول مرة إذا أطلق الشارع لفظ الوضوء، وكهذا ينبغي أن نفهمها.

٣-وكذلك اختلافهم في معنى الوضوء المذكور في حديث عائشة أنَّ النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ، فمن من قال: توضأ أي: بمعنى غسل يديه فقط، ومنهم من قال: توضأ الوضوء الشرعي، فالراجح أنه هو الوضوء الشرعي؛ لأنه الأصل هو البقاء على الظاهر ولا يجوز لنا أن ننتقل عن الظاهر إلا بدليل، وهذه قريبة من قاعدة: «الأصل في الكلام الحقيقة».

---

(١) أخرجه مسلم (٣٥١)، من حديث زيد بن ثابت. وأخرجه مسلم (٣٥٢). من حديث أبي هريرة، وأخرجه مسلم (٣٥٣)، من حديث عائشة،

(٢) أخرجه مسلم (٣٦٠).

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:

قاعـــــدة صـــــفاته العليـــــة أقســـــامها ذاتيـــــة فعليـــــة

يقول العلماء رحمهم الله تعالى: (صفات الله -جل وعلا- ثبوتية وسلبية) وهذه قاعدة مهمة، ثبوتية أي: مثبتة، وسلبية بمعنى منفية، أي: أننا لما رأينا ما أضافه الله لنفسه أو نفاه عنه في القرآن وجدنا أن هناك صفات أضافها، وهناك صفات نفاها، فأضاف لنفسه سبحانه صفة الحياة، والسمع، والبصر، والعلم، والإرادة وغيرها، ومن الصفات التى نفاها، مثل صفة الولد، والزوجة، والنوم، والسِنَة، واللغوب، والظلم وغيرها، ننتقل بعد ذلك إلى قاعدة أخرى ليست في الصفات المنفية، ولكن في الصفات الثبوتيَّة لما رأينا إلى الصفات التي أثبتها الله لنفسه -جل جلاله- وجدناها أيضًا تنقسم إلى قسمين:-

١-صفات ذاتية.

٢-صفات فعلية.

وهذا التقسيم لابد أنْ يكونَ معروف أنه منبثق من التقسيم الأول، فالتقسيم العام لصفات الله أنها قسمان:- (صفات أثبتها – صفات نفاها)، والصفات التى أثبتها تنقسم إلى قسمين: (صفات أثبتها على أنَّها صفات ذاتية – صفات أثبتها على أنها صفات فعلية) إذا صفات الله -جل جلاله- تنقسم إلى ذاتية وفعلية:- «قاعدة العليَّة أقسامها ذاتية فعلية».

وقد عرف العلماء -رحمهم الله تعالى- الصفات الذاتية:- بأنها الصفات الملازمة للذات التى لا تنفك عن الله -جل جلاله- أزلًا ولا أبدًا؛ فهو متصف بها دائمًا وأبدًا -جل جلاله- فلا يمكن أبدًا أن تنفك عن ذاته؛ كصفة الحياة فهى صفة ذاتية لله -جل جلاله- لا يمكن أن تنفكَّ الحياة عن ذاته -جل جلاله-، وكذلك صفة السمع أيضًا صفة ذاتية لله -جل جلاله- لا يمكن أبدًا أن تنفكَّ ذات الله عن السمع، وكذلك صفة البصر صفة ذاتية لله -جل جلاله- لا يمكن أبدًا أن تنفكَّ صفة البصر عن الله جل جلاله، وهكذا.

وأما الصفات الثانية فهى الصفات التى ليست متعلقةً بالذات، وإنما متعلقة بالإرادة والفعل فمتى ما شاء الله -جل جلاله- فعلها ومتى ما شاء لم يفعلها وهى التى تسمى بـ(الصفات الفعلية) لتعلقها بفعل الله -جل جلاله- وإرادته ومشيئته، مثل صفة النزول إلى السماء الدنيا فالله سبحانه لا نقول: إنه نازل إلى السماء الدنيا لازمًا وأبدًا، ولكنه سبحانه ينزل في وقت دون وقت فهي صفة فعليه فيفعلها الله -جل جلاله- في وقت ويتركها في وقت.

وكذلك صفة الرحمة فهي صفة فعلية لا ذاتية مطلقة فسبحانه يرحم من يشاء ويعذب من يشاء.

وكذلك صفة الرضا فهى صفة فعلية لله جل جلاله، وأما صفة اليدين فهى صفة ذاتيـــــة؛ لأنه لا يمكن أبدًا أن تنفكَّ ذات الله عن يديه، وصفة الأصابع صفة ذاتية، وصفة العلو صفة ذاتية.

وأما صفة الاستواء على العرش فنقول: هى صفة فعلية؛ لأنه لم يحصل هذا الاستواء إلا بعد أن خلق الله العرش، ويقول العلماء -رحمهم الله تعالى- إن من الصفات ما يحمل الاعتبارين جميعًا؛ فيكون ذاتية باعتبار وفعلية باعتبار وهى:-

«صفة الكلام»، فالكلام صفة ذاتية باعتبار أصله (أي: القدرة على الكلام)؛ لأنه لو نزعت القدرة على الكلام لوصف الإنسان بأنه أخرس، فالأخرس ليس بقادر على الكلام متى شاء، فأصل صفة الكلام أي: أصل القدرة على الكلام متى ما شئت هذه صفة ذاتية، وصفة فعلية آحاده وأفراده (أي: إذا بدأت تتكلم وتخرج أفراد وآحاد الكلام، فتكون هى الآن صفةً فعليةً فبدأت تفعل الكلام وتنطق)، ولكن هل يُسمى الإنسان في حال سكوته متكلمًا؟

نقول: نعم باعتبار أنه قادر على الكلام، لأنه لو لم يوصف بأنه متكلمٌ حال سكوته لكان أخرس، فهو متكلم باعتبار الأصل، ولكن إذا بدأ بالكلام فيكون صار متكلمًا باعتبار الأصل وباعتبار الآحاد، فإذا نظرنا إلى كلام الله جل جلاله ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] باعتبار أصله وقدرته عليه متى شاء فهى صفة ذاتية، وإذا نظرنا إليه باعتبار أفراده وآحاده فهي صفةٌ فعليةٌ، وبعض العلماء -

رحمهم الله تعالى- يقول: هذا الكلام ليس خاصًّا بصفة الكلام فقط بل هو في جميع الصفات الفعلية، الله -جل جلاله- قادر باعتبار الأصل على أن يرحمَ فإذا رحم صارت صفة فعلية، والرضا هو قادر على الرضا -جل جلاله- باعتبار الأصل على أن يرضى ليس الله عاجزًا عن الرضا بل هو قادر على أن يرضى، فإذا تحقق الرضا منه على أحد معين صار صفةً فعليةً، وهو كلام صحيح ولا غبار عليه، ولكن أغلب أهل السنة والجماعة يمثلون بالكلام لوضوح متعلق مناط التمثيل به حتى لا ندخل الناس في اضطراب، فالكلام باعتبار أصله صفة ذاتية، وباعتبار آحاده صفة فعلية، يقول الناظم:

آحـــــاده حادثـــــة فعليـــــة وأصـــــله قـــل صـــفة ذاتيـــة

وهناك فرق آخر وليس مشهورًا عند أهل السنة والجماعة ولكنه فرق صحيح تفرع عليه كثير من صفات الله -جل جلاله- الذاتية والفعلية، وإذا لم تفهم هذا الفرق يكفيك الفرق الأول.

خلاصة هذا الفرق يقول: «كل صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فهي ذاتية، وكل صفة يصح اتصاف الله بنقيضها ففعلية».

مثال: الحياة نقيضها الموت، ولا يصح اتصاف الله بالموت، فنقول: إذا الحياة صفة لا يصح اتصاف الله بنقيضها فتكون الحياة صفة ذاتية؛ لأن الحياة والموت نقيضان إذا ارتفعت الحياة حل الموت، فلابد أن تكونَ حياة الله -جل جلاله- متصفًا بها أزلًا وأبدًا دائمًا جل جلاله.

مثال ثاني:- السمع نعرف أولًا: ما هي الصفة وما نقيضها، فنقيض السمع الصمم، والصمم أبدًا ليست صفة يصح اتصاف الله -جل جلاله- بها وتعالى الله عن ذلك؛ فإذا السمع صفة ذاتية؛ لأن الله لا يصح أن يتصفَ بنقيضها.

مثال آخر البصر:- فنقيض البصر العمى، فالبصر صفة ذاتية؛ لأنه متعلق بذات الله أزلًا وأبدًا؛ ولأنه لا يصح اتصاف الله بنقيضه.

وكذلك العلو نقيضه (ولا تقول: ضده بل الأصوب قول: (نقيضه) فنقيضه

السفل، والسفل لا يصح أن يتصف الله -جل جلاله- بها، فالعلو صفة ذاتية.

وكذلك الوجود نقيضه العدم، فالوجود صفة ذاتية لله، وكذلك الرضا نقيضه عدم الرضا، والله -جل جلاله- قد يُوصف بعدم الرضى عن أحد ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزُّمَر:٧]

فالرضا صار صفة فعلية؛ لأن الله يصح أن يتصف بنقيضها، ونقول في صفة الرحمة: إن نقيضها عدم الرحمة، والله -جل جلاله- قد يوصف بأنه لا يرحم أُناسًا معينين فتكون هذه صفة فعلية، والقدرة صفة ذاتية؛ لأن نقيضها العجز والعجز صفة لا يصح أن يتصفَ الله -جل جلاله- بها فتكون القدرة صفة ذاتية.

وكذلك العلم فهو صفة ذاتية لله، إذا هما فرقان صحيحان ولكن غالب أهل السنة والجماعة دائمًا في مسائل الاعتقاد لا يفزعون إلا التفريق بما قد يُشكل على بعض الأفهام ولكن يفرقون بالفرق الظاهر الواضح، وقد سمعت من بعض المشايخ أن ضرب مثالًا ثم قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] فقال: أنت الآن بصرك هذا أنت متصف به مذ ولدت حتى تموت فلا ينفك عنك، ولا تنفك عنك العين عنك، فتكون هي ملازمة لك ولكن ملازمة ليست الملازمة المطلقة وانما مطلق الملازمة؛ لأنك مخلوق، فتكون صفة مناسة لضعفك، فإذا بما أن عينك ملازمة لك فتكون صفة ذاتية لك أنت، ثم قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] فعين الله لا تنفك عنه فهي صفة ذاتية، ولكن أخشى أن يقال هذا أمام الناس فيقعون في محظور التمثيل، مع أن المأخذ صحيح فاليد لا تنفك عنك فهي صفة ذاتية لك أنت، وإذا انتقلنا إلى يد الله -جل جلاله- فلا تنفك عنه سبحانه، ولكن نخشى أن نربط الذهن بين الصفة التي تخص المخلوق والصفة التي تخص الخالق فنقع في مخالفة قول الله جل جلاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، فنبقى على هذين الفريقين اللذين قررهما أهل السنة والجماعة.

قد يقول قائل: إن الله -جل وعلا- إنَّ من أسمائه (الرحيم - الرحمن) وكلاهما يحملان صفة الرحمة، ولكن الرحمة أعم متعلقًا من الرحمة في اسم الله

الرحيم، فقول العلماء: إن الرحمة في الرحمن هي الرحمة العامة المرادة بقول الله جل جلاله ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر:٧]، وأما الرحمة في اسم الله الرحيم فهي الرحمة الخاصة.

وللتنبيه نقول: إنَّ المعيَّة تنقسم إلى قسمين: معية عامة – ومعية خاصة.

ومن تمام الفائدة أن نقول: إن العبد له أن يحلف بالصفات التى هى ذاتية، والصفات التي هي فعلية، فيجوز أن تقول: وغضب الله، ورحمة الله فلا إشكال في هذا.

ومن باب ما يذكر هنا سؤل بعض العلماء عن قول بعض أهل البادية: (يا وجه الله) فأجاب بالتفصيل بين ما كان من قبيل الصفات الذاتية وبين ما كان من قبيل الصفات الفعلية، يقول: إذا كان ما بعد ياء النداء من صفات الله الذاتية فهذا لا حرج، وإذا كان ما بعد ياء النداء من باب الصفات الفعلية فهذا لا يجوز وهذا قول لم يسبقه إليه أحد من أهل السنة والجماعة، بل إنَّ المتقرر أن هذا من دعاء الصفة، وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب (الاستغاثة) وقرره تلميذه العلامة ابن كثير في تلخيص (الاستغاثة) بأن دعاء الصفة كفر بإجماع أهل السنة والجماعة، فهذا القول محـرم ولا يجوز (يا وجه الله)؛ لأن هذه ياء النداء، والصفة لا تنادى، وإنما ينادى الله جل جلاله.

❁ مسألة:- هل يجوز للإنسان أن يشيرَ بشيء من صفاته التي تخصه عند ذكره لشيء من صفات الله جل جلاله؟

كأن تقول: لله عين وتشير إلى عينك؟ نقول: إذا كان المقصود مجرد التوضيح وبيان إرادة الحقيقة، أي: كما أن هذه هى حقيقة عين المخلوق فأنا أريد حقيقة عين الخالق فهذا لا حرج فيه، ولكن أقول: عند عوام الناس الأسلم تركه لأنه بعضهم قد لا يكون عنده علمية مسبقة تجعل الكلام محمول على محامله الصحيحة، فلابد من اشتراط أمن ورود الواردات المخالفة للعقيدة عند ذهن السامع.

ثم قال الناظم وفقه الله:

قاعـدة المضـاف أعنـي المتصـل بذاتـــه فوصـــفه والمنفصـــل

نص القاعدة يقول: (الأشياء المضافة إلى الله -جل جلاله- إن كانت لا تقوم بذاتها فهى إضافة صفة إلى موصوفها).

وإن كانت تقوم بذاتها فتكون إضافة تشريف وتكريم، وبالمثال يتضح المقال:-

قال الله جل جلاله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٧٣] الآن هنا مضاف ومضاف إليه، والمراد هنا ناقة صالح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ التي هي معجزته والتي عُذب قومه لما عقروها، وهذه الناقة قد أضيفت إلى الله

فالناقة مضاف والاسم الأحسن مضاف إليه، فالله هنا أضاف له شيئًا وهذا الشيء ليس بمتصل بالله تعالى بل هو عين قائمة بذاتها منفصلة عن الله كل الانفصال، فهنا أضاف الله شيئًا قائمًا بذاته منفصلًا عن ذاته فهذه العرب تقول: إنها إضافة تشريف وتكريم، فيفهم من إضافة الناقة له -جل جلاله- أن هذه ناقة مشرفة ومكرمة ومعظمة، وحقها أن لا تهان، وأن لا تقل، وأن لا يتعرض لها بأي شيء من السوء؛ لأن الله أضافها له سبحانه، فاكتسبت هذه الناقة التشريف، والتكريم والتعظيم بمجرد إضافتها إلى الله جل جلاله، ولم نجعلها من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن هذا شيء منفصل عن الله كل الانفصال قائم بذاته.

مثال آخر:- قال الله -جل جلاله- عن النبي ﷺ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب:٤٠] فأضاف الله محمدًا ﷺ له؛ لأنه رسول الله، فنقول هنا: هذه إضافة تشريف وتكريم؛ لأن ذات النبي ﷺ ذات قائمة بنفسها منفصلة عن الله -جل جلاله- كل الانفصال، فليس في ذات محمد ﷺ شيء من ذات الله، وليس في ذات الله شيء من ذات محمد ﷺ كما يقوله هؤلاء الصوفية الكفرة، فهذه إضافة تشريف وتعظيم، فالنبي ﷺ ذاته ذات مكرمة، ومعظمة، ومشرفة، فهي أشرف الذوات عند الله جل جلاله.

مثال آخر:- يقول الله جل جلاله: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَٰنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان:٦٣] فعباد الرحمن هنا، المضاف هنا العباد، والرحمن مضاف إليه؛ وهذه إضافة تشريف وتعظيم وتكريم؛ لأن عامة المؤمنين منفصلون قائمون بذواتهم منفصلون عن ذات الله جل جلاله، فليس في ذات الله شيء من ذواتنا، وليس في ذواتنا شيء من ذاته جل جلاله، فهذه تكون إضافة تشريف وتكريم.

مثال آخر:- يقول الله -جل جلاله- لإبراهيم وإسماعيل عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة:١٢٥]، فنقول: البيت هنا قائم بذاته منفصل عن ذات الله -جل جلاله- كل الانفصال، فإضافته إضافة تكريم وتشريف.

مثال آخر:- في الحديث: «**إن قلوب بني آدام كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن.....**»[1] الحديث

هنا في هذا المثال إضافة الأصابع للرحمن إضافة صفة إلى موصوف؛ لأن الأصابع لا يمكن أن تنفصل وتقوم بذاتها بل لا بد لها من محل تقوم، فتكون من باب إضافة الصفة إلى موصوفها.

مثال آخر: - يقول الله جل جلاله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف:١٥٦] نقول: الرحمة هنا مضافة من باب إضافة الصفة إلى موصوفها؛ لأن الرحمة لا يمكن أن تنفصل عن الراحم، فالرحمة صفة تصدر من الراحم سبحانه فهي لا تنفصل عن الراحم -سبحانه وتعالى- ولا تقوم بذاتها.

مثال آخر:- يقول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «**فيكشف رب العزة عن ساقه فيسجد له كل من كان يسجد في الدنيا**»[2] فالساق هنا إضافة صفة إلى موصوف؛ لأنه لا تقوم بذاتها، ولا تنفصل عن الله جل جلاله، ولا يتصور انفصال الساق عن محله.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩١٩)، (٧٤٣٩)، والذي أخرجه مسلم وغيره بلفظ ساقٍ.

مثال آخر: - يقول الله جل جلاله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥] نقول: هنا إضافة اليد إضافة صفة إلى موصوفها؛ لأن اليد لا تقوم بذاتها، ولا يتصور انفكاكها عن الله جل جلاله، نرجع للقاعدة حيث قالت: «الأشياء المضافة إلى الله إن كانت لا تقوم بذاتها فإضافة صفة إلى موصوف، وإن كانت تقوم بذاتها فتكون إضافة تشريف وتكريم» وهذا التفريق قد أجمعت عليه كلمة أهل السنة والجماعة، وقد اتفقت كلمة أهل البدع على مخالفته، فالاضافة عند أهل البدع كلها إضافة واحدة وهي إضافة تشريف وتكريم، فقالوا: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن:٢٧] قالوا: الوجه مضاف إلى الله كإضافة الناقة إليه فبما أن الناقة لا تكون من صفات الله فكذلك الوجه لا يكون من صفاته هكذا يقولون، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة:٦٤] أضيفت اليد إلى الله إضافة مجازة من باب التشريف والتكريم وإلا فالمراد بها النعمة والقدرة، وكذا قالوا في حديث: «ويكشف عن ساقه» قالوا: الساق أضيف إلى الله إضافة تشريف وتكريم وإلا فالمقصود به كشف يوم القيامة عن كربته وشدته عرصاته، وهكذا؛ ولذلك احتاج أهل السنة والجماعة بما أنها توحيد بمعنى أن الاضافة سبب في ضلال كثير من أهل البدع في باب الأسماء والصفات احتاج أهل السنة والجماعة التفريق بين الحق والباطل، فقسموا هذا الباب إلى قسمين، فوفقهم الله -جل جلاله- لهذا القانون المستقيم الذي لا يمكن أبدًا أن يختل ولا يختلف، ولا أن يضطربَ في أي شيء أضافه الله -جل جلاله- له، وأسبر القرآن من أوله إلى آخره، وكل شيء أضافه الله له سبحانه تسأل نفسك هل هو يقوم بذاته؟ أم لا يقوم بذاته؟ فإن كان يقوم بذاته فتشريف وتكريم، وإن كان لا يقوم بذاته فصفة إلى موصوفها.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:

وكـــل مـــا حرفـــه أهـــل البـــدع يجـــاب عنـــه بـــالجواب المتبـــع
خـــلاف فهـــم الســـابقين واللغـــة ولا دليـــل قـــل فمـــن ذا ســـوغه

هذه قاعدة فيما يجاب به أهل البدع عن كل تحريف نقل عنهم؛ وهى ثلاثة أجوبة لا تختلف في أي جواب عن تحريف من تحاريف أهل البدع فاحفظها، ولتعلم أنَّ هذه الثلاث لست هي كل الأجوبة لا لا تفهم خطأ، وإنما هي تتكرر معك في كل جواب من أجوبتك على أهل البدع، فإذا قال لك البدعي: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] يراد بها النعمة والقدرة فقل له:- قولك هذا خلاف فهم السابقين، وخلاف قول أهل اللغة (أي: خلاف اللغة)، ولا دليل (أي: لا دليل على قولك وتحريفك هذا)

فهذه الثلاث احفظوها جيدة وهي:-

١-خلاف فهم السلف.

٢-خلاف اللغة.

٣-ليس عليه دليل.

وقد تقرر عندنا (أن كل فهم في مسائل الاعتقاد يخالف فهم السلف فهو باطل).

الجواب الثاني:- خلاف اللغة وقد تقرر عندنا (أنه لا يجوز فهم الأدلة التى نزلت باللسان العربى المبين إلا على مقتضى ما تقتضيه لغة العرب)، فأي فهم يخالف فهم العرب في هذه الأدلة فإنها فهوم باطلة؛ وهذه المسائل مسائل غيبية لا يجوز أن يثبتَ فيها أو ينفى إلا ما قام الدليل على إثباته ونفى؛ ولذلك تقول: وقولك هذا لا دليل عليه، فتكون هى ثلاثة أجوبة وليست هى كل الأجوبة ولكنها تتكرر في كل جواب عن أهل البدع، فمن حرف في صفة اليدين فأجبه عن تحريفه بهذه الأجوبة الثلاثة، وكذلك من حرَّف صفة العين، ومن حرف صفة الأصابع، فأجب عن الجميع بهذه الأجوبة الثلاثة وقل له: قولك هذا خلاف فهم السلف،

وخلاف اللغة العربية (لغة العرب)، وليس عليه دليل، ثم قال له: من الذي سوَّغه وسبقك به من السلف وقال هذا وأجاز لك أن تنتقل من ظاهر الكلام أو حقيقته إلى شيء آخر!!!؟ فإذا كان قولك هذا مخالفًا لفهم السلف ومخالفًا لأهل اللغة، ومخالفًا لدليل فمن الذي سوغه لك وأجازه لك !!!!!؟

فإن جاء أحدهم وقال لك في حديث النبى ﷺ: «ينزل ربنا»[1] وقال لك: أي: ينزل ملك ربنا، فتقول له: هذا القول باطل؛ لأنه مخالف لفهم السلف، وخلاف اللغة، ولا دليل عليه.

وهناك زيادة في الرد على هذه التحريفات بأشياء أخرى، فنقول:- وأن الملك لا يتصور أن يقول: «من يدعوني» فالذي نزل هو الذي يقول: «من يدعوني» ولا يتصور أن ملك يتجرأ ويقول هذا، ولكن هم يريدون نفى صفة النزول وحسب، ولم ينظروا إلى آخر الحديث بعين التفكر والتدبر فلم يسلموا، فالملك لا يدعى، ولا يُستغفر، ولا يُسأل، إنما الذي يُدعى هو الله، ولكن هؤلاء قوم بهت أعاجم لا يفقهون شيئًا من كلام العرب.

❁ مسألة :- كلمة خليفة الله هل يجوز إطلاقها؟

نقول: إذا كان المقصود بالخليفة الاستخلاف الشرعى وهو القيام بمقتضى التكليف الذى أُمروا به من قبل الله فلا جرم أننا مستَخلفون؛ ولذلك الله -جل جلاله- يقول: ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد:٧]

فنحن خلفاء الله في هذا المال وليس بمعنى أننا نتصرف في شيء بأموال على غير مراد الله -جل وعلا- لا، وإنما هو الذي خولنا هذا المال وأمرنا فيه بأوامر فنحن مستخلفون في أن نطبق هذه الأوامر في هذا الذي استخلفنا فيه، فالله -جل جلاله- جلعنا في الأرض خلائف يخلف بعضنا بعضًا ونقيم شريعته.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، (٦٣٢١)، (٧٤٩٤) ، ومسلم (٧٥٨).

فنحن خلفاؤه باعتبار تطبيق ما أمرنا به في مسائل التكليف، وهذا وصف معظم فلا ينبغي أن يطلق على أي أُناس من باب التجمل بالعبارات فقط، بل ينبغي أن ينطبق على أُناس سقوه من مقتضى الخلافة، كهذا الرجل في السفيه في أمريكا اسمه (خليفة) قال: إنه المقصود بقول الله جل جلاله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠]، ولما سُئل كيف يأتيك الوحي؟ قال: يأتيني عن طريق الكمبيوتر برسائل، فوجد مقتولًا في شقته وكفانا الله منه.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

قاعـــــدة في خـــــبر الآحـــــاد يقبـــل إن صـــح في الاعتقـــاد

هذه قاعدة عظيمة عند أهل العلم وهي أصل أصيل، وركن ركين عند عامة أهل السنة والجماعة فقد انعقدت كلمة أهل السنة والجماعة (أن خبر الآحاد يقبل في باب الاعتقاد)، وقد أجمع على مخالفتها، ولهذه القاعدة أدلة من الكتاب والسنة.

قول الناظم وفقه الله تعالى:-

قاعـــــدة في خـــــبر الآحـــــاد يقبـــل إن صـــح في الاعتقـــاد

هذه القاعدة التي ذكرها الناظم في هذا البيت نصها يقول: (خبر الآحاد حجة في باب الاعتقاد)، والكلام على هذه القاعدة في جمل من المسائل: -

لقد قسم علماء الحديث -رحمهم الله تعالى- الأخبار المنقولة عن النبي ﷺ

١- باعتبار طريق نقلها إلى قسمين:- (متواتر - آحاد).

❁ وعرفوا الخبر المتواتر بأنه:

ما رواه جمع عن جمع من مبدأ السند إلى منتهاه بحيث تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

وقد ضرب العلماء لها أمثلة كثيرة؛ قال في (اللؤلؤ المتناثر في نظم المتواتر).

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنى لله بيتًا واحتسب

ورؤية شفاعة والحوض ... ومسح خفين وهذه بعض

والأخبار المتواترة كثيرة، وقد أُلف فيها مؤلفات.

❁ وأما القسم الثاني: فهو خبر الآحاد:

وقد عرفه ابن حجر رحمه الله فقال: هو ما لم يجمع شرط التواتر، أو ما فقد شرط التواتر، فبما أنَّ المتواتر هو الذي يرويه جمع عن جمع، فالآحاد هو ما يرويه الواحد عن الواحد أو الاثنين عن الاثنين، أو الثلاثة عن الثلاثة، فيدخل فيها الخبر الغريب، والخبر العزيز، والخبر المشهور ما لم يصل إلى حد التواتر، والكلام الآن ليس على المتواترات وإنما الكلام في الآحاد، ويتضح هذا بالمسألة الثانية وهي:-

٢-هل هذا التقسيم (متواتر – آحاد) مقبول أنه غير مقبول؟ نقول: الأصل قبوله إلا إذا أفضى إلى بدعة فيرد، فإذا كنا نقف بهذا التقسيم على حدود ما يريده علماء الحديث من أهل السنة والجماعة فإننا نقبل هذا التقسيم ولا حرج في قبوله؛ وأهل السنة والجماعة إنما قسموا السنة إلى متواترة وآحاد يريدون بهذا التقسيم معرفة الطرق التى تَرد بها الأحاديث؛ لأن هذا من جملة ما يُرجح به بين الأحاديث المتعارضة، وأما هذا التقسيم على معتقد أهل البدع فإنه مرفوض؛ لأن أهل البدع يريدون من وراء هذا التقسيم أن يردوا كثيرًا من أمور العقيدة؛ ولذلك فالقاعدة عند أهل البدع (أن أمور العقائد لا يقبل فيها أخبار الآحاد بل لا بد فيها من المتواترات)، فإذا جاءت العقيدة عندهم بخبر آحاد فإنهم يردونها، وهذا التقسيم الأصل قبوله إذا كان لا يفضي إلا ما يريده أهل البدع، ويتضح هذا بالمسألة الثالثة، وهي:-

٣- اعلم رحمك الله تعالى أن القاعدة العامة عندنا أقصد (أهل السنة

والجماعة) تقول: (خبر الواحد الصحيح يُقبل مطلقًا) فأهل السنة والجماعة رحمهم الله لا يشترطون في قبول الخبر المنقول إلا شرطًا واحدًا فقط وهو (أن يكون صحيح النسبة إلى النبى ﷺ: «فلا يشترطون شيئًا زائدًا على ذلك، فأي خبر يصح عن النبى ﷺ فالواجب قبوله والإذعان له، والانقياد له، والإيمان بمدلوله، وامتثال مقتضاه، ولا يجوز أن تعارض الأحاديث الصحيحة بقواعد فلسفية باطلة، أو أصول يونانية مخالفة للمنقول ومناقضة للمعقول، فخبر الواحد يقبل مطلقًا، وقولنا: مطلقًا (أي: سواء ورد في العقائد أو في الشرائع) خلافًا لأهل البدع، وكذلك يدخل في قولنا: (مطلقًا) سواء ورد في مسألة تعم بها البلوى أو في مسألة لا تعم بها البلوى خلافًا للأئمة الحنفية رحمهم الله، ويدخل في قولنا مطلقًا سواء وافق خبر الآحاد قياس الأصول أو لم يوافق خلافًا لبعض المالكية، فإذا لا يجوز أن نرد شيئًا من أخبار الآحاد بحجة أنها في العقائد، أو بحجة أنها فيما تعم به البلوى، أو بحجة أنها تخالف القياس، أو بحجة أنها تخالف الأصول العامة فكل ذلك مما لا يجوز لطالب العلم أن يفتح له سمع قلبه ولا سمع أذنيه، فاحفظ هذه القاعدة يا رعاك الله (خبر الواحد الصحيح حجةٌ مطلقًا)، ويتضح هذا بالمسألة الرابعة وهي بيت القصيد...

٤- انبثق من هذه القاعدة العامة قاعدة خاصة تقول: (خبر الواحد الصحيح حجة في باب الاعتقاد وهذا الذي نظمه هنا الناظم، فلا يجوز لنا أن نرد شيئًا من أخبار الآحاد بحجة أنها وردت في مسائل الاعتقاد؛ وبناء عليه فأهل السنة مجمعون متفقون لم يختلفوا في هذه المسألة مطلقًا على أنَّ كل عقيدة ثبتت في خبر الآحاد فالواجب قبولها واعتماد والإيمان بها، ولا يزل أهل السنة والجماعة يقيدون هذا الإجماع في كتبهم المنقولة في مسائل الاعتقاد، وإن كثيرًا من علماء الأصول ممن ينتسبون إلى أهل البدع قد تولَّوا كِبر القول برد حديث الآحاد في مسائل الاعتقاد وهذه مسألة عقدية وأصولية، فتجد أنَّ غالب الكتب التى تؤلف على طريقة المعتزلة أو على طريقة الأشاعرة تجدهم إذا بحثوا هذه المسألة يقولون: (ولا نقبل خبر الواحد في مسائل الاعتقاد)، وأما أهل السنة والجماعة

فهم مجمعون الإجماع القطعي المنقول خلفًا عن سلف والمعلوم من مذهب أهل السنة والجماعة بالتواتر (أنَّ خبر الواحد الصحيح يقبل مطلقًا بغض النظر عن كونه في عقيدة أو شرائع)، ويتضح هذا بالمسألة الخامسة وهي:-

٥- الأدلة على أن خبر الواحد يقبل في باب الاعتقاد.

وهذه الأدلة ليست في هذه القاعدة فقط بل في قبول خبر الواحد في كل شيء، فمن هذه الأدلة:-

١-ما في الصحيحين من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: «**بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذا جاءهم آت وقال: إن النبى ﷺ قد أُنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها، قال: فاستداروا كما هم إلى الكعبة**»،[1] ووجه الدلالة منه أن استقبال بيت المقدس ثابت بالتواتر أي: (بالسنة المتواترة)

فقد صلى النبى ﷺ بعد هجرته إلى بيت المقدس ستة عشر شهرًا أو سبعة عشر شهرًا كما في صحيح البخاري من حديث البراء وغيره، ومع ذلك يأتيهم رجلٌ واحدٌ ويخبرهم بأن القبلة قد نسخت من بيت المقدس إلى بيت الله الحرام ثم يقبلون خبره فهذا دليل على أنَّ الصحابة مجمعون على قبول خبر الواحد، ومثل هذا الامتثال العظيم وهو تحولهم في أثناء الصلاة من القبلة المنسوخة إلى القبلة الناسخة لا يمكن أبدًا أن يخفىَ على النبي ﷺ، ولا نعلم أنه أنكر ذلك فإقراره بعد علمه دليل على صحة ما فعلوا.

فأفاد ذلك على أنَّ الصحابة لم يكن قبول الأخبار عندهم متوقفًا على كون الخبر متواترًا أو آحاد، وإنما كانوا ينظرون فقط إلى صحة هذا الخبر عن النبى ﷺ وجب قبول مدلوله، وانتبه أيها الحبيب فإن عندنا أدلة من القرآن، ولكني أحببت البداية بهذا الدليل لوضوحه وصراحته، ومثل الدليل الثاني:-

٢- في قول النبي ﷺ: «**نضر الله امرأً سمع منا مقالة فوعاها فأداها كما**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٠)، (٣٩٩)، (٤٤٨٦)، ومسلم (٥٢٥).

سمعها، فرب مُبلَغ أوعى من سامع».[١] فهذا دليل على وجوب قبول خبر الواحد الذي ينقل شيئًا عن من الأحكام أو العقائد عن النبى ﷺ، فلو لم يكن قبول خبره واجبًا لما استحق ناقله هذا النقل العظيم والدعاء العاطر.

٣-ما في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «أنَّ النبىَّ ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن فقال له: **يا معاذ إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إلا الله**»، وفي رواية «**إلى عبادة الله**»، وفي رواية «**إلى أن يوحدوا الله**»، «**فإن هم أطاعوا لك بذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة، فإن أطاعوك بذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم، فإن أطاعوا لك بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب**»،[٢]

فإن قلت: وما وجه الاستشهاد بهذا الحديث؟

فنقول: وجه الاستشهاد به أنَّ النبى ﷺ أراد أن يقيمَ الحجة على أهل اليمن فأرسل لهم واحدًا يدعوهم إلى مسائل العقيدة والشريعة، والتوحيد والعبادة، وشهادة أن لا إله إلا الله، وهذا خبر آحاد؛ لأنه مع معاذ فقط فهو خبر آحاد؛ فلو لم تكن الحجة تقوم بخبره لما كان النبى ﷺ قد أدى وقد بلغ البلاغ المبين؛ ولقال أهل اليمن: إنك أرسلت إلينا معاذًا وهو واحد والمتقرر عندنا أن خبر الآحاد لا يقبل في باب العقائد!!! ولكنهم ما قالوا هذا، فهنا اكتفى النبي ﷺ بإرسال معاذ لهم.

٤- أن النبىَّ ﷺ كان يبعث رسائله وكتبه إلى ملوك الأقطار المجاورة كفارس والروم ومصر وغيرها من الأقطار المجاورة، وكان يرسل بكتابه الواحد فقط يدعوهم إلى التوحيد ويدعوهم إلى الإيمان بالله جل جلاله، ويدعوهم إلا

---

(١) أخرجه أحمد (٢١٥٩٠)، وأبو داود (٣٦٦٠)، وابن ماجه (٢٣٠)، والنسائى (٥٨١٦)

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، (١٤٥٨)، (١٤٩٦)، (٢٤٤٨)، (٤٣٤٧)، (٧٣٧٢)، ومسلم (١٩).

نبذ ما كان يبعدونه أو يعبده أباؤهم من دون الله جل جلاله، فلو لم يكن خبر الواحد موجوبًا للقبول والاعتماد لما كان النبي ﷺ قد أدى الرسالة على وجهها الصحيح، ونعوذ بالله من هذا الظن الفاسد.

٥- ما في الصحيح أنَّ النبى ﷺ لما جاءه رجل فقال: أيكم محمد؟ قال الصحابى: ذلك الرجل الأبيض المتكئ فجاءه، فقال: إني سائلك فمشدد عليك فلا تجد في نفسك، قال: «سل عما بدا لك» قال: من خلق السماء؟ قال: «الله» قال: من خلق الأرض؟ قال: «الله» قال: من نصب هذه الجبال؟ قال: «الله» قال: فأسألك بالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك؟ قال: «نعم» قال: فأسألك بالذي خلق السماء...» إلى آخر أركان الإسلام كلها يخبره النبى ﷺ بها، يقول: «اللهم نعم» ثم قال: أنا ضمام بن ثعلبة وأنا رسول من ورائى من قومى[1] (أي: أنت لا ترسل لأحد وإنما أنا سوف أتولى ما علمتنيه الآن إلى قومي)، فذهب إلى قومه فأخبرهم فآمنوا فجاء بهم وفودًا إلى النبي ﷺ.

فلو لم يكن خبر الواحد مقبولًا واجب الاعتماد لما كان في إرسال هذا الرجل إلى قومه كبير فائدة، وهذه مسألة متفق عليها بين أهل العلم وهي من المسائل المفصولة عندهم.

بل إنَّ أحاديث الأذان كثيرة عندنا: أبى محذورة رضي الله عنه، وحديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه، وأحاديث أخرى وكلها تدل على أن المؤذن في الغالب يكون واحدًا فقط في البلد فإذا أذن المؤذن فالواجب على من سمع أذانه أن يقبل خبره في دخول الصلاة، وفي وجوب المجيء إذا كان رجلًا ليصلى مع جماعة المسلمين في المسجد، بل ونقبل خبر المؤذن في الإمساك وفي الإفطار وهذا مجمع عليه بين المسلمين جميعًا، مع أنَّ آذانه هذا إنما هو خبر واحد، فدل ذلك على قبول خبر الواحد.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣)، ومسلم (١٢).

٦-أن النبى ﷺ في غزوة الأحزاب قال: «من يأتينى بخبر القوم؟»[١]، فقال الزبير بن العوام: من أشجع أصحاب رسول الله أنا يا رسول الله فذهب وأتى بخبر القوم، فقبل النبى ﷺ خبر الزبير وبدأ يبني عليه أحكامًا، فدل على ذلك على أن خبر الواحد مقبول ولا يجوز رده.

٧-النبى ﷺ لما جاء يقضى في قضية العسيف (الرقيق) الذي زنى بامرأة سيده قال النبى ﷺ: «أما الوليدة والغنم رد عليك واغد يا أُنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها»[٢] فقبل اعتراف هذه المرأة بإخبار أنيس، أي: أنه إذا جاءه أنيس وقال: إن المرأة اعترفت فإن هذا كاف في الأمر برجمها، مع أنه إقامة حد ولكن النبي ﷺ أخذ بقبول خبر الواحد.

٨-بل وفي القرآن هناك ما يدل على قبول خبر الواحد، وأنا أخرت دلالة القرآن قليلًا إلى هذا الموضوع؛ لا لأنها ليست قوية لا؛ وإنما لأن دلالة السنة على هذه المسألة قد تكون عند بعض العقول أظهر، فمن أدلة القرآن التي ذكرها العلماء قول الله جل جلاله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ﴾ [الحجرات:٦]، وفي قراءة ابن مسعود (فتثبتوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) فأمر الله -جل جلاله- بالتثبت من الخبر إذا كان ناقله فاسقًا، وأفاد هذا بمفهوم المخالفة أن خبر العدل لا يلزمنا أن نتثبتَ منه، فإذا جاءنا عدل بخبر فالواجب علينا قبوله واعتماده؛ لأنه لو كان يجب التثبت من خبر العدل كذلك لما كان للتقييد بالفاسق كبير فائدة، لكن لما قيد الله وجوب التثبت من الخبر إذا جاء على لسان الفاسق أفاد أن خبر العدل يختلف، فنقبل خبر العدل من غير تثبت، وخبر العدل خبر واحد فنقبله من غير تثبت.

٩-قول الله جل جلاله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ﴾ [المائدة:٦٧] والرسول واحد ومع ذلك يخبرنا بأنَّ الوحي يأتيه بالتوحيد والصلاة والحج وبسائر الشرائع، ومع ذلك فنحن مأمورنا بأن نصدقه في أخباره

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٤٦)، ومسلم (٢٤١٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣١٤)، (٢٧٢٤)، ومسلم (١٦٩٧).

مع أنها خبر واحد؛ فدل ذلك على أن خبر الواحد يقبل مطلقًا في العقائد وفي غيرها؛ ولذلك ما اعتمده أهل البدع من رد أخبار الآحاد لو تدبرناه فيه نسف لشريعة كلها؛ لأن الشريعة جاءت على لسان محمد ﷺ وهو واحد، فكيف تقولون: إن خبر الواحد غير مقبول، ومنها أيضًا قول الله جل جلاله: ﴿وَٱضۡرِبۡ لَهُم مَّثَلًا أَصۡحَٰبَ ٱلۡقَرۡيَةِ إِذۡ جَآءَهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾ إذا هم ثلاثة فلا يخرجون عن أخبار الآحاد، ومع ذلك عُذبت القرية بسبب تكذيبهم وعدم إيمانهم بما أمرهم به هؤلاء الرسل.

١٠- قول الله جل جلاله: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]، فقد أمر الله -جل جلاله- بسؤال أهل الذكر، ويدخل فيهم سؤال الواحد من أهل الذكر وسؤال الاثنين وسؤال الثلاثة من أهل الذكر، وسؤال الخمسين من أهل الذكر، فيدخل في أهل الذكر هنا الواحد والاثنان والثلاثة، فإذا سألت رجلًا من أهل الذكر وأفتاك فيجب عليك قبول فتواه مع أنها خبر واحد، ويجب عليك قبول ما يخبرك به من العقائد والشرائع بنص القرآن، وهذا دليل على أن خبر الواحد مقبول، ولكن لو سألت في مسألة عقدية ثم أجابك المفتي، فقلت له: يلزمك أن تأتي بخمسين رجلًا من أجل قبول هذا الأمر؛ لأن هذا خبرك خبر واحد!!!! فهل هذا مقبول !!!!!!!!.

١١-ومنها أيضًا قول الله جل جلاله: ﴿وَمَا كَانَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةٗۚ فَلَوۡلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرۡقَةٖ مِّنۡهُمۡ طَآئِفَةٞ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوۡمَهُمۡ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَحۡذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢] فقسم الله -جل جلاله- المؤمنين إلى طائفتين (طائفة متفقهة تبقى عند النبي ﷺ حتى تتعلمَ وتستمع ما نزل إليه من الوحي - وطائفة تنتدب للجهاد)، فالطائفة التي انتدبت للجهاد كيف تتعلم وكيف تسمع الوحي من رسول الله ﷺ !!؟ فإذا رجعت هذه الطائفة المجاهدة سألوا إخوانهم عن ما نزل من الوحي مما استجد من الشرائع فيخبرونهم، والطائفة اسم يصدق على خبر الواحد والاثنين والثلاثة والعشرة، فإذا أخبرت الطائفة المتفقهة بشيء

من الشرع لطائفة المجاهدة فيجب على الطائفة المجاهدة أن تقبل خبر هذه الطائفة المتفقهة ولم يشترط الله -جل جلاله- عددًا في الطائفة المتفقهة وإنما قال: ﴿طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾ [التوبة:١٢٢]

والطائفة تصدق على الواحد والاثنين والثلاثة، فهذا دليل على أن خبر الواحد مقبول، وقد انعقد إجماع أصحاب رسول الله ﷺ على قبول خبر الواحد، وكذلك انعقد إجماع التابعين وتابعيهم ولا يزال أهل السنة والجماعة رفع الله منازلهم وقدرهم في الدنيا والآخرة ورحم أمواتهم وغفر لهم وثبت أحيائهم يتناقلون في كتبهم وفي دروسهم العلمية، وفي عقائدهم، وفي تدريسهم وتعليهم لناس يتناقلون هذه العقيدة المجمع عليها بين فئام أهل السنة والجماعة.

فإن قلت: سلمنا لك ذلك ولكن عندنا شيء يشكل على هذا (إجماع الصحابة):-

فمثلًا ما القول في عدم قبول النبى ﷺ لخبر ذي اليدين لوحده حتى شهد معه من في المسجد؛ لأنَّ النبى ﷺ لم يصلِّ الظهر أو العصر إلا ركعتين كما في الصحيحين من حديث محمد بن سيرين عن أبى هريرة رضي الله عنه قال: «**صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتى العشى إما الظهر أو العصر وسماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا (ابن سيرين) فلما سلم قام النبى ﷺ إلى خشبة معروضة في مقدم المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على كفه اليسرى** فخرج سرعان الناس من المسجد فقالوا: قصرت الصلاة وفي القوم أبو بكر وعمر فهاباه أن يكلماه، وفي القوم رجل في يديه طول يدعوه النبى ﷺ ذا اليدين فقال: يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة؟ قال: «**لم أنسَ ولم تقصر**» قال: بلى قد نسيت، (والنبي ما قبل خبره ولكن قال: «**أصدق ذو اليدين؟**») فقالوا: نعم -وفي رواية في الصحيح- فأومئوا برءوسهم أن نعم، «**فقام النبي ﷺ وتقدم**

وصلى ما ترك إلى آخر الحديث»[١]

فيقول هؤلاء: لو كان خبر الواحد يجب قبوله لقبل النبى ﷺ خبر ذي اليدين، فلمَّا رده دل على أن خبر الواحد غير مقبول، ولكن أجاب العلماء عن ذلك بأن رده له؛ ليس لأن خبر الواحد غير مقبول؛ ولكن لأن خبر الواحد أحاط به ما يوجب رده فأراد النبى ﷺ أن يزدادَ من التثبت إذا يبعد جدًّا أن يصلىَ وراءه أفاضل أصحابه والعلماء من أصحابه ثم يسكتون ولا يتكلمون ويتكلم رجل أعرابى دونهم وهم صامتون، فهذا لم يرده النبى ﷺ؛ لأن المسألة المتقررة أن خبر الواحد غير مقبول لا لا؛ وإنما لأنه أراد زيادة التثبت والتبين؛ وذلك لأن خبر الواحد ليس مفيدًا بذاته القطع واليقين لا وإنما يفيد غلبة الظن، فالنبى ﷺ رأى أبا بكر لم يتكلم ورأى عمر لم يتكلم وغيرهم من الصحابة لم يتكلموا ولم يتكلم إلا ذو اليدين فقط وهم صامتون فأراد أن يتأكد منهم أصدق أم لا، فالنبي ﷺ لم يرد الخبر وإنما أراد الاستثبات.

وعلى ذلك يجاب عن رد عمر لحديث أبي سعيد في الاستئذان، فإن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه جاء وطرق الباب على عمر ثلاثًا فلما لم يجبه ذهب أبو سعيد، فخرج عمر فقال: لماذا ذهبت؟ قال: سمعت النبى ﷺ: «**الاستئذان ثلاثًا فإن أذن لك وإلا فارجع**»، فقال عمر: أما والله لتأتيننى بشاهد وإلا لأوجعتك، فهنا عمر رد خبر أبى سعيد، فلو كان خبر الواحد مقبولًا كما تقول لقبل عمر الخبر من غير أن يطلبَ شاهدًا، قال: فذهب أبو سعيد يرجوه إلى قومه من الأنصار، فقاموا يتضاحكون عليه فقالوا: قم يا محمد بن مسلمة فقام محمد بن مسلمة إلى عمر وشهد أنه سمعه من النبى ﷺ، قال عمر: أما إني لم أردَّه تهمة لك، ولكن خشيت أن يتجرأَ الناس على التحديث عن رسول الله ﷺ،[٢]

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، (٦٠٨)، (٧١٤) ، (٧١٥)، (١٢٢٩) ، وفي غير موضع ، ومسلم (٥٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣).

فهنا عمر أفصح على أن رده لهذا الخبر؛ ليس لأن المتقرر في قلبه عدم وجوب قبول خبر الواحد وإنما أراد أن يرسمَ للناس خطةً عظيمةً من باب الزجر، والتخويف أن لا يتجرءوا ويتسرعوا في نقل شيء من الأحاديث إلا بعد التثبت الكامل من ثبوتها عن النبي ﷺ، وعمر رضي الله عنه في صور كثيرة ثبت عنه أنه قبل أخبارًا كثيرةً أحادية، بل إن الإمام الطوفي يقول: سلمنا جدلًا أن عمر رد قبول خبر الواحد فكم شهد معه!!!!؟ اثنان فلم ينتقل بالاثنين من كونه آحاد إلا متواتر، والمتواتر هو ما راوه جمع عن جمع فهذا دليل عليهم لا لهم في الحقيقة، والقاعدة في الاستدلال المتقررة (أنه لا يمكن أبدًا أن يكون في الأدلة الشرعية الصحيحة حجة لمبطل)، فإذا رأيت رجلًا من المبطلين يريد أن يحتجَّ على باطله بالكتاب والسنة، فاعلم أن ما احتجب به هو حجة عليه ولكن يحتاج إلى شيء من الاستدلال، فكل من جاء بحجة من الكتاب والسنة يريد الاستدلال على بطلانه، فاعلم أنها بعد التمحيص والنظر الدقيق ممن يعلم أوجه الاستدلال أنها حجة عليه لا له ولكن يحتاج الأمر إلى شيءٍ من التثبت، فالصحابة مجمعون على قبول خبر الآحاد.

والذي يرى أهل البدع يطلبون المتواترات في العقائد احتياطًا يظن أنَّ هذا من باب حرصهم على العقيدة وهم من أخس خلق الله في مسائل الاعتقاد، فلو سلمنا لهم جدلًا أن خبر الواحد غير حجة ولنترك خبر الآحاد فلو طالبناهم بالعقائد التي ثبتت بالمتواتر تجدهم لا يقولون به، فلا يثبتون صفة الوجه وصفة الوجه متواترة، وكذلك لا يثبتون صفة اليدين وهي متواترة، وكذلك صفة المجيء، وكذلك صفة الإتيان وكل هذا من الأخبار المتواترة التي لا يمكن أبدًا أن يدخلَها ريب ولا شك، فهي منقولة بكتاب الله -جل جلاله- والعلماء مجمعون على أنَّ القرآن متواتر.

فالذي يريده هؤلاء القوم لا يردون زيادة الحرص على العقيدة، بل هم لا يردون أن يؤمن بالصفات أصلًا، فالصفات عندهم أمر صعب ومعقد، فهم قدروا

على رد الصفات الواردة في أحاديث الآحاد بأنها آحاد فردوها سندًا ومتنًا، وأما المتواترات فلو أنهم ردوها سندًا لفضحوا وبان عوارهم، ولكنهم قالوا: نردها معنا فنقول: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] هذه سندها صحيح قرآن ولكن ليس المراد بها اليدين الحقيقيتين اللائقتين بالله وإنما يراد بها النعمة والقدرة، فهم قدروا على الآحاد فردوا ما فيه من العقائد سندًا ومتنًا، وأما المتواترات فلو ردوها سندًا لفضح أمرهم فردوها معنًى، فهم يردون المتواترات معنًى، ويردون الآحاد سندًا ومتنًا، فهم لا يردون الاستثبات في العقائد أو الاهتمام بأمر العقيدة، ولكنهم يخادعون السذج من الناس.

فإن قال قائل: وهل هناك عقائد أثبتها أهل السنة والجماعة في أحاديث الآحاد؟ فنقول: نعم وهي المسألة السادسة في مسائل الكلام على هذه القاعدة فنقول:-

❁ المسألة السادسة: جمل على الصفات التي أثبتها أهل السنة والجماعة بخبر الآحاد فمن ذلك:-

صفة الأصابع لله جل جلاله:-

في صحيح الإمام مسلم من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن قلوب بني آدام كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن يصرفها كيف يشاء**».(١)

وفي الصحيحين من حديث أبى مسعود قال: جاء رجل من أحبار اليهود إلى النبى ﷺ فقال: يا محمد إنا نجد في التوراة أنَّ الله يضع السماوات على أصبع والأرضين على أصبع، والجبال على أصبع، والماء والثرى على أصبع، والخلائق على أصبع، ثم يهزهنَّ فيقول: أنا الملك أنا الملك أين الجبارون أين

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

المتكبرون؟ قال: «فضحك النبى ﷺ تصديقًا لما يقول الحبر».[١]

فهذه الأحاديث لا ترتفع إلى رتبة الأحاديث المتواترة بل هى أحاديث آحاد ومع ذلك فقد أجمع أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- على أنَّ من الصفات الذاتية لله -جل جلاله- صفة الأصابع، فيعتقد أهل السنة والجماعة أنَّ لله أصابع تليق بجلاله وعظمته لا تماثل أصابع المخلوقين؛ لأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

صفة الضحك لله جل جلاله :-

في صحيح الإمام البخاري من حديث أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة» قال: كيف يا رسول الله؟ قال: «يقاتل أحدهما فيُستَشهد ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيُستشهد فكلاهما يدخلان الجنة»[٢] وهذا حديث آحاد وهو يثبت عقيدة من عقائد الصفات وهي صفة الضحك لله جل جلاله، فيعتقد أهل السنة والجماعة أنَّ لله -جل جلاله- ضحكًا يليق بجلاله وعظمته لا يماثل ضحك المخلوقين؛ والاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات.

صفة الفرح لله جل جلاله :-

في الصحيحين من حديث أبى حمزة أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لله أشد فرحًا من توبة عبده حين يتوب من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة... الحديث».[٣]

فأخذ أهل السنة والجماعة من هذا الحديث الآحاد صفة يعتقدونها في ربهم جل جلاله، وهي من جملة الصفات الفعلية وهي صفة الفرح، فيعتقد أهل السنة

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، (٧٤١٤) ، (٧٤١٥)، (٧٤٥١)، (٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠).

(٣)أخرجه البخاري (٦٣٠٩) ، ومسلم (٢٧٤٧).

والجماعة أنَّ لله فرحًا يليق بجلاله وعظمته لا يماثل فرح المخلوقين؛ لأن الله لا تُضرب له الأمثال.

صفة الكف لله جل جلاله :-

فيعتقد أهل السنة والجماعة أنَّ لله كفًّا يليق بجلاله وعظمته لا يماثل شيئًا من كف المخلوقين، ودليل هذه الصفة حديث آحاد يقول النبي ﷺ: «**لا يتصدق أحدكم من كسب طيب إلا وقعت في كف الرحمن**»[1]،

فالكف هنا قد أضيفت إلى الرحمن وهي مما لا يقوم بذاته، وقد تقرر عندنا في القاعدة التي مرت (أنَّ الشيء إذا أضيف إلى الله وهو لا يقوم بذاته، فإنها من باب إضافة الصفة إلا موصوفها).

صفة الأنامل لله جل جلاله :-

فيعتقد أهل السنة والجماعة أنَّ لله أنامل تليق بجلاله وعظمته بإجماعهم، والدليل على ذلك حديث الصورة قال ﷺ: «**رأيت ربى الليلة في أحسن صورة، فقال: يا محمد أتدري فيما يختصم الملأ الأعلى؟ قلت: لا يا رب قال: فوضع كفه بين كتفى حتى وجدت برد أنامله في صدري..**». الحديث[2] فيثبت أهل السنة والجماعة أن لله أنامل تليق بجلاله وعظمته.

صفة الجمال لله جل جلاله :-

وهي من الصفات الذاتية لله جل جلاله، وقد ثبتت في صحيح الإمام مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر**»، فقام رجل فقال: يا رسول الله إنَّ الرجل يحب أن يكونَ ثوبه حسنًا ونعله حسنًا، فقال: «**إن الله جميل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط**

---

(١) أخرجه البخاري (١٤١٠)، (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤)، واللفظ له.

(٢) أخرجه الدارمى (٢١٩٥) ، وأحمد (٣٤٨٤) ، والترمذي (٣٢٣٣) ، وعبد بن حميد في مسنده (٦٨٢) ، وعبد الرزاق في تفسيره (٢٦١٢) ،

الناس»،[١] أي: ازدراء الناس، فهو الجميل الجمال المطلق الكامل في ذاته، والجميل الجمال المطلق في أسمائه، والجميل الجمال المطلق في صفاته، والجميل الجمال المطلق في أفعاله، نسأل الله أن لا يحرمنا رؤيته يوم القيامة، وهذا الحديث المُثبِت لصفة الجمال حديث آحاد ومع ذلك لم يمتنع أهل السنة والجماعة من اثبات الصفة التي وردت في هذا النص بكونه خبر آحاد.

صفة التردد لله جل جلاله :-

فلله تردد يليق بجلاله وعظمته، ودليلها ما رواه في صحيح الإمام البخاري من حديث أبى هريرة في حديث الولى، وهو أصح حديث في حديث الولاية يقول النبى ﷺ فيما يرويه عن ربه: «**ما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إلى مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التى يبطش بها، ورجله التى يمشى بها، ولئن سألنى لأعطينه، وإن استعاذني لأعيذنه، وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأكره مساءته**».[٢]

فهنا التردد مضاف إلى الله جل جلاله، فقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على أن لله ترددًا يليق بجلاله وعظمته، ويقول ابن تيمية: إن معنى التردد هو تعارض الإرادتين؛ فالمؤمن كونًا لا بد أن يموتَ وشرعًا لا يريد أن يُسيء إلى عبده أو يدخل عليه الحزن.

صفة الستر لله جل جلاله :

فالستر من الصفات الخبرية لله -جل جلاله- مما يُخبر عن الله وهو من صفاته الفعلية، ودليلها حديث آحاد يقول النبي ﷺ: «**إن الله حيي سِتِّير**»،[٣]

---

(١) أخرجه مسلم (٩١).

(٢) سبق تخريجه، وهو في البخاري، وفيه كلام.

(٣) أخرجه أحمد (١٧٩٧٠) ، والنسائي (٤٠٧) ، والبيهقي في السنن الكبرى (٩٥٧)،

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث أبى هريرة قال النبى ﷺ: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة».(١) فيثبتها أهل السنة والجماعة مع أن حديثها حديث آحاد.

اسم الله السيد: -

وهو المتضمن لسيادة المطلقة الكاملة فإنه ثبت بحديث آحاد، لما جاء وفد إلى النبى ﷺ فقالوا: أنت سيدنا وابن سيدنا قال ﷺ: «إنما السيد الله»(٢) فأثبت أهل السنة والجماعة أن من أسماء الله -جل جلاله- السيد ومن صفاته السيادة المطلقة في السماوات والأرض جل جلاله، كما أنه في السماء إله و في الأرض هو الإله، والجمع بين نفى النبى ﷺ السيادة عن نفسه وبين ما في صحيح الإمام البخاري من حديث أبى هريرة «أنا سيد الناس يوم القيامة»،(٣) فكيف رفض هنا وفي الحديث الآخر قال: أنا سيد الناس؛ نقول: إن كلمة سيد الناس إنما من باب الوصف فهو من صفاته ﷺ أنه سيد، وأما نفيه عن نفسه السيادة فهى نفى لتسمية، فالسيد تسمية لا تطلق إلا على الله -جل جلاله- فهو من خصائص الرب جل جلاله، وأما قوله: أنا سيد الناس فهو من باب الوصف فالمنفي غير المثبت؛ فالمثبت صفة والمنفي اسم فلا تعارض بين الدليلين.

الشخص:-

يقول أهل السنة والجماعة: إن من ما يطلق على الله -جل جلاله- أنه شخص؛ ولذلك في صحيح الإمام البخاري يقول النبي ﷺ: «لا شخص أغير من

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه أحمد (١٦٣٠٧) ، (١٦٣١١) ، (١٦٣١٦) أبو داود (٤٨٠٦) ، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٠٠٣) ، (١٠٠٠٤) ، والبخاري في الأدب المفرد (٢١١)

(٣) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، (٤٧١٢) ، ومسلم (١٩٤).

الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله؛ ولذلك أرسل الرسل وأنزل الكتب».[١]
أو كما قال ﷺ، فقد أطلق الشخص على الله فأطلق أهل السنة والجماعة الشخص على الله مع أنه خبر آحاد.

الصورة:

فمن صفاته -جل جلاله- أن له صورة تليق بجلاله وعظمته لا ندخل في تفسيرها ولا تأويلها متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، والدليل على ذلك قول النبى ﷺ في حديث أبى سعيد حديث الشفاعة قال: «فيأتيهم الله في صورة غير صورته التى يعرفون» وبعدها قال: «فيأتيهم الله في صورته التى يعرفون»،[٢] ويقول النبى ﷺ: «إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته».[٣] الهاء في كلمة صورته، وقال ﷺ: «لا يقل أحدكم: قبح الله وجهك ووجهًا أشبه فإن الله خلق آدم على صورته»،[٤]

فلله صورة تليق بجلاله وعظيمته فآدم عَلَيْهِ السَّلَامُ له صورة، والله -جل جلاله- له صورة، فاتفقت في الاسم ولكن المتقرر عندنا أن الاتفاق في الأسماء لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فمن صورة آدم أن له وجهًا، ومن صورة الله -جل جلاله- أن له وجهًا، ولكن وجه آدم يختلف عن وجه الرب جل جلاله، ومن صورة آدم أن له عينًا والله -جل جلاله- له عين، ولكن الاتفاق في اسم العين لا يستلزم الاتفاق في الصفات، فالله -جل جلاله- خلق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ على صورته بمعنى أنه جعل له عينًا وله وجهًا، وهذا له وجه وهذا له يد، ولكن ما يخص

---

(١) أخرجه البخاري (٦٨٤٦)، (٧٤١٦)، ومسلم (١٤٩٩).
(٢) أخرجه البخاري (٨٠٦)، (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢)، (٢٩٦٨).
(٣) أخرجه البخاري (٢٥٥٩)، ومسلم (٢٦١٢)، واللفظ له، ولم يذكر البخاري فَإِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ.
(٤) أخرجه أحمد (٧٤٢٠)، (٩٦٠٤)، وابن حبان في صحيحه (٥٧١٠)، والبزار في مسنده (٨٥٠٤)، والحميدي في مسنده (١١٥٣)، والبخاري في الأدب المفرد (٥١٩)

المخلوق من الصفات ليس كالمضاف إلى الله -جل جلاله- فلينتبه لهذا.

صفة الطيب لله جل جلاله :-

فالله -جل جلاله- هو الطيب الطيب المطلق جل جلاله، يقول النبى ﷺ كما في الصحيحين من حديث أبى هريرة: «**إن الله طيب لا يقبل إلا طيبًا، وإنه قد أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين...**» الحديث،(١) وهذا حديث آحاد، ومع ذلك أثبت أهل السنة والجماعة كل هذه العقائد مستندين في أخبارها إلى أخبار آحاد فأفاد ذلك الإفادة القطعية التامة -إن شاء الله- أن خبر الواحد في مسائل الاعتقاد؛ وهذا متفق عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى.

مسألة : - هل يجوز للعبد أن يتسمى بأسماء الله جل جلاله؟

قد تقرر عند العلماء -رحمهم الله تعالى- أنه يجوز للعبد أن يتسمى بشيء من أسماء الله بثلاثة شروط: -

١-أن لا يكون هذا الاسم من الأسماء الخاصة به سبحانه، فلا يجوز لأحد أن يطلقَ على نفسه الله - الرحمن - الرب معرفًا مطلقًا وغيرها.

٢-أن لا يراقب فيها معني الصفة كما غير النبي ﷺ اسم الحكم إلى أبي شريح.

٣-أن لا تكون معرفة بأل؛ لأنها إذا صارت معرفةً بأل صارت من خصائص الله جل جلاله، فالسيد ليس من الأسماء الخاصة بالله -جل جلاله- والذي نطلق عليه سيد في مهده ولا ندري ما الذي سيصير عليه في مستقبله وما سيكون، فلا نراقب فيها معنى الصفة، ولا بد أن تكونَ مفردة فنقول: (سيد) فلا حرج فيها.

وأما الوصف فلا حرج كأن يقال: (سيادة الرئيس) ولك المنهي عنه التسمية، فكلمة السيد مثل الرب معرف مطلق لا يطلق إلا على الله جل جلاله، مثل الرب، ولكن لو قلت: سيد الأسرة، سيد البلد، فهذه ليست معرفة ومع ذلك هي مضافة،

---

(١) أخرجه مسلم (١٠١٥).

وأما السيد السيادة مطلقًا فهي لله جل جلاله، ويجوز إطلاق الوصف على الإنسان كأن تقول: (فضيلة الأخ العزيز) مقيدة وتكون هنا إطلاق أوصاف لا أسماء.

ثم قال الناظم وفقه الله:-

قاعـــدة والنقـــل إن صـــح فـــلا يعـــارض العقـــل الصـــريح ثـــم لا

هذه القاعدة تقول: (لا يتعارض نص صحيح مع عقل صريح؛ بمعنى أنه إذا صح النص فلا يمكن أبدًا أن يتعارض مع العقل السليم، وقولهم: العقل الصريح يقصدون به هذا العقل الذي لم يتلوث بالملوثات الكلامية الفلسفية ولم يؤمن بشيء من تلك القواعد اليونانية التى تناقض المعقول وتخالف المنقول؛ وذلك لأن الذي أنزل النص هو الذي خلق العقل وهو أصدق قيلًا وأصدق حديثًا من خلقه جل جلاله، فلا يمكن أبدًا أن ينزل الله شيئًا من كلامه أو وحى على نبيه ﷺ يتعارض مع العقول أبدًا، فإذا وجدنا ما يوهم المعارضة بين النقل والعقل فإنه لا بد من أحد أمرين:-

إمَّا أنْ يكون النص غير صحيح أصلًا؛ فحينئذ لا بد أن نطلبَ صحة النص، فإذا نظرنا في صحة النص فوجدناه نصًّا صحيحًا سليمًا فإننا ننتقل إلى المرتبة الأخرى، وهي:- سلامة العقل؛ لأنه من شرط النتائج الطيبة في النظر إلى النصوص أنْ يكونَ العقل الناظر في النصوص عقلًا سليمًا؛ ولذلك لا نعلم كلمةً واحدةً عن أهل السنة والجماعة من السلف والأئمة أنهم قالوا بأن هناك تعارض بين العقل والنقل أبدًا، فكل من يدعى وجود تعارض بين العقل والنقل فإنه إنما يكون من أهل البدع، فلا نعلم عن الصحابة أنهم قالوا: هناك تعارض بين بعض النقول أو بعض العقول، ولا عن سلف الأمة ولا أئمتها، فإذا توفرت سلامة العقل، وصحة النص فأقسم بالله العلى العظيم ثلاثة أيمان أنه لا يمكن أن يكون هناك تعارض أبدًا، ولكن أحيانًا بعض الناظرين يكون هو قليل في العلم أصلًا

وليست عنده المعرفة التامة في الطرق التى يكشف بها التعارض بين ما ظاهره التعارض فحينئذٍ يدعى وجود المعارضة ونقول: أبدًا ليس في ذات النصوص ليس بينها تعارض وبين العقول؛ ولأهمية هذه المسألة عند أهل السنة والجماعة فقد ألف فيها شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه الحافل في تسع مجلدات (درء تعارض العقل والنقل)، فهو يريد أن يثبتَ في هذا الكتاب قضية واحدة وهى إذا ثبتت صحة النصوص وسلمت أسانيدها ومتونها وكان الناظر فيها ذا عقل سليم فإنه لا يمكن أبدًا أن تتعارضَ مع العقول، ولكن لا بد من التنبيه على مسألة مهمة، وهى:- أن النصوص لا يمكن أن تأتيَ بما يتعارض مع العقول؛ ولكنها تأتي أحيانًا بما تحار فيه العقول، فأحيانًا يأتيك النص بمعنى واسع جدًّا عقلك الضعيف بقدراته وإمكانياته لا يستطيع أن يطيقَ إحاطة بهذا النص من كل جوانبه فيدرك بعضًا ويخفى عليه بعض، فهنا نقول: جاء النص بما يَحار فيه العقل فهذه ثابته، وأما أن تأتيَ النصوص بشيء يتعارض التعارض الكامل مع العقول فإنَّ هذا لا يمكن أن يكون أبدًا، وهذه النصوص التى يوردها علينا أهل البدع ويزعمون أنها نصوص متعارضة مع العقل نرد عليها بالآتي:-

نحن معاشر أهل السنة والجماعة نؤمن إيمانًا جازمًا بأنَّ صفات الله جل جلاله كلها كاملة وليس فيها نقص، فصفات النقص لا بد وأن ننزِّه الله -جل جلاله- عنها وهذا شيء نتفق عليه،

ولكنهم قالوا لنا: كيف نفعل بما رواه في صحيح الإمام مسلم أبى هريرة أن النبى ﷺ قال: «**إن الله يوم القيامة يقول: عبدي مرضت فلم تعدني، عبدي جعت فلم تطعمني، عبدي استسقيتك فلم تسقني**».[1]

فقال أهل البدع: ظاهر هذا الحديث أنَّ فيه ثلاثة صفات لله -جل جلاله- وهى من صفات النقص (المرض – الظمأ – الجوع)، فها هو نص يعارض العقل؛ لأنه يتنافى مع دلالة العقل تنافيًا مطلقًا؟

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٩).

نقول لهم أولًا: ننظر في صحة النص، وفي سلامة العقل الناظر في النص، فمن شرط العقل الذي ينظر في نصوص الصفات أنْ يكونَ متربيًا على قواعد أهل السنة والجماعة، لو نظر أهل السنة والجماعة ما أنتج لهم تلك النتيجة الفاسدة التي نتجت لما نظر أهل البدع في هذا النص، فنقول لهم: إنَّ المتقرر عند العلماء -رحمهم الله تعالى- أنَّ خير ما فسرت به السنة هي السنة، وقد ورد في نفس هذا الحديث تفسير لظمأ المنسوب إلى الله والجوع المنسوب إلى الله، والمرض المنسوب إلى الله، أنه ليس حقيقته أنَّ المرض صفة من صفات الله -جل جلاله- لا لا؛ وإنما هو مرض العبد وجوع العبد، وظمأ العبد، بدليل أنه قال: «**وكيف تمرض وأنت رب العالمين؟ قال: «أما علمت أن عبدي فلانًا مرض»**»، فالمرض منسوب الآن إلى العبد، «**أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده أما لو عدته لوجدتني عنده**» هذا هو الرد، تكملة الحديث: «**وكيف أطعمك وأنت رب العالمين، قال: أما علمت أن عبدي فلانًا (في يوم من الأيام) استطعمك فلم تطعمه، أما لو أطعمته لوجدت ذلك عندي، قال: وكيف تستسقني وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانًا استسقاك فلم تسقه، أما إنك لو سقيته لوجدت ذلك عندي**»،

وهذا أسلوب تستخدمه ملوك الأرض، فتجد بعض ملوك الدول يقول مثلًا: من أطعم الفقراء فكأنه أطعمني، ومن أعطى المحتاجين فكأنه أعطاني، بل ملك الملوك -جل وعلا- يقول: من ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا، فالله سبحان لم تنفد خزانه؛ لكي يحتاج سبحانه إلى من يقرضه سبحانه وحاشا وكلا.

ولكن هذا كله يفهم منه أهل السنة والجماعة الترغيب في هذه الأعمال والحث عليها، فلا يفهمون أكثر من هذا، فإذا نسب الكامل الكمال المطلق صفة النقص إليه التي يتصف بها عبده من باب الحث لكشفها عن عبده، فهذا دليل على الحث والترغيب بالقيام بهذه الأعمال، وهذا هو الفهم الصحيح لهذا الحديث، فالله تعالى لم يمرض وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا، ولم

يجع، ولم يظمأْ، وإنما الذي مرض عبده والذي جاع عبده، والذي ظمأ عبده، ولكن من باب الترغيب والحث وإثارة الهمم والعزائم على القيام لهذه الأعمال نسبها الله -جل جلاله- له، فالعقل الناظر في النص ليس صريحًا (سليمًا والخالي من الآفات الكلامية).

٢- النص الثاني: قالوا: أولم يقل: نبيكم ﷺ كما في حديث ابن عباس «**إن الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن قبله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه**».[1]

فأنتم تعتقدون أن ذات الله فوق العرش، ونحن نقول: فالله له العلو المطلق فوق السماء السابعة مستو على عرشه سبحانه استواء يليق بجلاله وعظمته، ولا ندخل في هذا الباب متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، مع الاعتقاد الجازم بأنه ليس في ذات الله شيء من ذوات خلقه، ولا في ذوات خلقه شيء من ذاته جل جلاله، فالآن الحديث يقول: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض فمن قبل الحجر الأسود أو استلمه، فكأنما قبل يد الله واستلم يمينه»، فهذا الحديث يثبت أن شيئًا من ذات الله -جل جلاله- حالٌّ في الحجر الأسود وهي يمين الله -جل جلاله- وهذا يتعارض مع العقل.

فقلنا لهم: لا ونبدأ في البحث عن الأمرين جميعًا:-

١- صحة الحديث؛ لما نظرنا وجدنا أن الحديث إسناده مظلم لا يصح نسبته للنبي ﷺ، ولكنه يصح موقوفًا عن ابن عباس رضي الله عنه، ولكن لو سلمنا بأنه موقوف فإن له حكم الرفع لئن هذا لا يقال بمجرد الرأي فلا تزال الشبهة قائمًا فهنا نفينا الرفع الحقيقي؛ وأثبتنا له الرفع الحكمي، بما أن الصحة موقوفٌ عن ابن عباس فننظر في الشرط الثاني، وهو:-

وهو سلامة العقل الناظر في النص، فلما نظر أهل السنة والجماعة وقلبوه

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨٩١٩)

ونظروا أوله وأوسطه وآخره قالوا: لا إشكال فيه فالحديث يفهم على جهتين فلا بد من أمرين حتى نفهم الحديث:-

١- يمين الله التى هى صفة من صفاته والملازمة لذاته هذه يمين مطلقة وليست يمينًا مقيدة بمعنى أنَّ ابن عباس لم يرد حقيقة يد الله -جل جلاله- والتي هي يمينه والملازمة لذاته بل قال: «**هي يمين الله في الأرض**»

وابن عباس من أهل السنة والجماعة يعلم أنَّ اليمين الملازمة لله -جل جلاله- لا تنفك عن ذاته جل جلاله، فقوله في الأرض: (هذه قرينة ظاهرة بأنه لا يريد حقيقة يد الله جل جلاله، وأضف إلى هذا القرينة الثانية؛ ليتضح الأمر وهى أنه قال: «**فمن قبله أو صافحه (الحجر الأسود) فكأنما قبل يد الله أو صافح يمينه**» وما قال: «فقد قبل وإنما قال: فكأنما» وهذا في اللغة العربية التى لا يفهما هؤلاء العجم بالنسبة للغة وهذه في اللغة العربية أسلوب تشبيه، وقد تقرر بإجماع العرب أنَّ المشبه غير المشبه به، فمثلًا لو قلت: وجهك كالقمر فلا أقصد أن وجهك هو عين القمر، ولكن فيه بعض ملامح القمر، فهذا أسلوب تشبيه فيكون القمر له ذاته المستقلة، ولوجهك ذاته المستقلة ولكن هناك نوع تشابه فيما بينكما، كذلك لو قلت: هذا الخطيب كالأسد فلا يأتي واحد يقول: هو كالأسد في كل صفاته لا، ولكنه كالأسد في بعض صفاته، فالأسد له ذاته المستقلة المنفصلة عن ذات الخطيب، فابن عباس هنا يقول: «فمن صافحه وقبله فكأنما قبل»

فابن عباس لا يقول: إنه قد قبَّل حقيقة يد الله -جل جلاله- لا لا؛ وإنما هذا أسلوب تشبيه، وابن عباس شبه هذا التشبيه؛ لأنه من عادة ملوك الدنيا أنهم يجعلون لهم مكانًا يجلسون عليه في اجتماع رعاياهم فإذا دخل عليهم رعاياهم حيوهم بتحية الخلافة، ويصافحونهم ويقبلون أيديهم وهذه هى عادة الملوك في الدنيا إلا من منع رعيته من تقبيل يده تواضعًا لله جل جلاله، فالشاهد أنهم يقبلون يد هؤلاء الملوك، فابن عباس يقول: إن الذي يدخل بيت الله الذي هو أعظم بيوته -جل جلاله- وهو أول بيوته التي وضعها في الأرض فإنه قد دخل بيت

الملك، فلا يمكنه أن يقبلَ يد الملك ويصافح يمين الملك وهو الله -جل وعلا- ؛ فلذا جعل الله في بيته مكانًا من استلمه وقبله فكأنما استلم يد الله -جل جلاله- وقبل يمينه، فهذا هو تخريج الحديث وتخريجه في موضوعه الصحيح عند أهل السنة والجماعة ليس فيه أي نوع من أنواع الإشكال.

٣- الشبهة الثالثة قالوا: أنتم تروون عن النبى ﷺ أنه قال: «**إني أجد نفس الرحمن من قِبَل اليمين**».[١] فيقولون: هذا النفس المراد به الشهيق والزفير فهذا يثبت أنَّ الله -جل جلاله- حالٌّ في اليمن بحيث إنَّ النبى ﷺ أحس ووجد نفس الله -جل جلاله- من قبل اليمن، فهؤلاء لم ينظروا للنصوص نظرةً صحيحةً مبنيةً على القواعد السليمة والأصول المعتبرة التى تدل عليها الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة لما أوجدت لهم تلك النتائج الفاسدة، فهم يقولون: إن هذا الحديث يرجح عقيدة الحلولية والله حالٌّ في بعض أجزاء أرضه، فنرد عليهم ونقول: لا كذبتم، فتعال الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، ولا بد أن نتأكدَ من أمرين:-

١-سلامة النص، ووجدنا إسناده حسنًا فهو يرتقى إلى مرتبة الاحتجاج ولا حرج فيه، فسلم النص، فلننظر إلى الجهة الثانية، وهي:-

سلامة العقل الناظر في هذا النص، فلما نظرنا في العقل وجدنا أن العقل الناظر فيه إنما هو عقل بدعي؛ ولذلك نتج هذه النتائج الفاسدة، ولكن لما قلَّبه أهل السنة والجماعة ونظروا فيه قالوا: لا إشكال فيه، فالذي أوجب لهم الإشكال ظنهم أنَّ النفس المذكور في الحديث أنه الشهيق والزفير، وهذا خطأ، وإنما المقصود به (من نفْس ينْفس تنفِسيا فهو نفْس)؛ ولذلك سُمى خروج الدم من المرأة نفاسًا؛ لأنه ينفس عن الجسد فلو احتبس هذا الدم للمرأة لأوجب لها المشاكل الكبيرة التى قد تؤدي بحياتها؛ ولذلك كثيرٌ من النساء يتعالجنَ من احتباسه حتى لا يطولَ زمن احتباسه فتهلك المرأة، فالله -جل جلاله- لما أخرج

---

(١) أخرجه ابن أبى عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٦٠) ، والبزار في مسنده (٣٧٠٢) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٦٨).

هذا الدم سُمى خروجه نفاسًا لحصول التَّنفيس به، فأهل اليمن يحصل بهم التنفيس (إني أجد نفس الله) أي: إني أجد تنفيس الله على عباده من قبل اليمن وليس هذا تأويلًا وإنما قاله أهل السنة والجماعة، وقد حصل هذا فقد نفس الله على عباده المؤمنين بصدقهم وعزيمتهم، وخبرتهم القتاليَّة، لما ارتدت العرب حول المدينة في حروب الردة، فأكثر ما استفاد أبو بكر رضي الله عنه إنما كان استفادته من جنود أهل اليمن؛ فقد نفَّس الله عن عباده المؤمنين في قلة عددهم وعتادهم بأهل اليمن مع كثرة المرتدين مع أنَّ أبا بكر سير بعد موت رسول الله ﷺ جيش أسامة رضي الله عنه، فقال: «لا أحل لواء عقده رسول الله ﷺ: وقال: والله لأسيرن جيش أسامة حتى ولو تخطفنا الطير في المدينة».[1]

ولذلك نفس الله عن المؤمنين مع قلة عدهم وعتادهم بأهل اليمن فتحققت نبوءة النبي ﷺ وظهر علم من أعلام رسالته ﷺ وهو وقوع هذا الأمر الغيبي، وبهذا النظر لا يكون في الدليل إشكال.

ولذلك ابن تيمية رحمه الله يقسم على أنه لا يمكن أن تتعارضَ النصوص الصحيحة مع العقول السليمة، ولكن المشكلة قد تكون في اختلال أحد الأمرين فإن اختل أحد الأمرين يوقع العبد في مشاكل.

٤-الشبهة الرابعة:- ما رواه الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه من حديث أبي هريرة حديث الولي وهو أصح أحاديث الولي يقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل: «**ما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه**»،[2] فقال أهل البدع: إن هذا يقتضي عقيدة حلول سمع الله في سمع المخلوق، وحلول الله -جل وعلا- في عبده ووليه المؤمن حتى

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) سبق تخريجه والكلام حوله.

يكونَ هو سمعه وبصره ويده ورجله، فكيف تقولون في هذا الحديث؟

أجاب أهل السنة والجماعة عن ذلك بقولهم: إن المتقرر في قواعد أهل العلم الراسخين أن خير ما فسرت به السنة هو السنة، والنبى ﷺ ذكر ألفاظًا في هذا الحديث تدل على استقلال الذاتين عن بعضهما وهى قوله تعالى: «**ولئن استعاذني لأعيذنه**» فهناك مستَعاذ منفصل عن المستَعاذ به، فلو كان المستِعاذ هو عين المستَعاذ به لما كان لهذا الفصل فائدة، وكذلك قال: «**ولئن سألنى لأعطينه**» فلو كان السائل هو عين المسئول لما كان هذا التفريق فائدة، فهناك مستعيذ، ومستعاذ به، فالمستعيذ هو المخلوق الضعيف، والمعيذ هو الله -جل جلاله- الكامل القادر من كل وجه، وهناك سائل وهناك مسئول بنص الحديث، بل إن في آخره قال: «**وما ترددت عن شيء ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته**»، فهذا دليل على أنه ليست الذات الإلهية قد حلت في ذات البشر لا أبدًا، ولا يفهم من هذا أحد لا من الصحابة ولا من التابعين ولا من أهل السنة والجماعة، ولا من العلماء رحمهم الله، وإنما يفهمون أنهما ذاتان مستقلتان بعضهما منفصل عن بعض الانفصال الكامل، ولكن من كمال توفيق الله -جل جلاله- وتسديده لهذا الولى بحيث لا يستخدم جوارحه إلا فيما يقربه إلى الله ويرضى الله -جل جلاله- عليه صار بمنزلة من يسمع بسمعه، ويبصر ببصره ويبطش بيده وهكذا، فهذا من باب التوفيق فقط.

مثل طالب يجادل رجلًا من أهل البدع فقال له ذلك المبتدع: أنت تجادل بعلم قويٍّ فقال: هذا علم الشيخ، فقصده بكلمة (هذا علم الشيخ)، فلا يقصد أنَّ العلم الذي في قلب الشيخ أنه حل في هذا الطالب أبدًا ليس هذا هو المقصود، ولكن هذا من تعليم الشيخ فنسب العلم للشيخ؛ لأن الشيخ هو الذي علمه ودله وهداه وأرشده، فكذلك في الحديث: «**كنت سمعه الذي يسمع به**»؛ لأن هذا الولى لا يسمع إلا ما يرضى ربه جل جلاله، «**وكنت بصره**»؛ لأنه لا يبصر إلا ما يرضي ربه جل جلاله، «**وكنت يده التي يبطش بها**» بمعنى أنه لا يبطش ولا يأخذ

ولا يستلم بيده ولا يعطى بيده إلا ما يرضى الله -جل وعلا-؛ فلأنَّ جوارح هذا الولى صارت منبثقةً من ما تأمره به الشريعة فحينئذ صار الأمر منسوبًا إلا الله - جل جلاله- من باب نسبة التوفيق والإلهام والكمال والهداية، ومن أراد الاستزادة من هذه القاعدة، فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكنه كتاب كبير مفيد مستصعب في تسع مجلدات مع ما فيه من الصعوبة ولكن مفيد في الباب.

ثم قال الناظم -وفَّقه الله تعالى-:-

وكـــل نـــص مجمـــل يفصـــل فـــإن أريـــد الحـــق منـــه يقبـــل
وإن أريـــــد باطـــــل فـــــرده فبـــان بالتفصـــيل مـــا مـــرده

هذه قاعدة عظيمة وأصل كبير عند أهل السنة والجماعة في الألفاظ المجملة، والواجب عليك في القاعدة المجملة أن تحققَ فيها القاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة التى تقول: (الألفاظ المجملة لا تقبل مطلقًا ولا تنفى مطلقًا، بل هى موقوفة على الاستفصال حتى يتميزَ حقها من باطلها فيقبل الحق ويرد الباطل، وهذا هو المنهج الصحيح السليم، والمجملة أي: المحتملة للمعنى حق ومعنى باطل فهذه لا ترد مطلقًا ولا نقبلها مطلقًا بل هى موقوفة على الاستفصال حتى يتميزَ حقها فيقبل من باطلها فيرد، فنحن لا نقبلها مطلقًا؛ لأن فيها باطلًا، ولا نردها مطلقًا؛ لأن فيها حقًّا، ولا يجوز أن تقبل باطلًا، ولا ترد حقًّا بل لا بد أن تفصلَ حتى يتميزَ الحق فيقبل من الباطل، فيرد وهي من قواعد الوسطية عند أهل السنة والجماعة.

والجدير بالتنبه هو أنَّ هذه الألفاظ المجملة لا يجوز استخدامها في مسائل العقيدة مطلقًا بإجماع أهل السنة والجماعة؛ ولذا لم يرد عن أهل السنة والجماعة لفظ من هذه الألفاظ التى تخرج على هذه القاعدة، وإنما الذي بلانا بمثل هذه الألفاظ هم أهل البدع، ولكن أهل السنة والجماعة لم يثبت عن واحد منهم أنه تلفظ بشيء من هذه الألفاظ التي تخرج على هذه القاعدة، فجميع عبارات أهل

السنة والجماعة في تقرير عقائدهم إنما هى عبارات لا تحتمل إلا الحق، وليس هناك شيئًا من العبارات يكون مجملًا، فلم يتركوا الباب للمجملات؛ لأن من أعظم ما فسدة به العقيدة هو إقحام وإدخال هذه العبارات المجملة في باب الاعتقاد، فكم حرفت بسبب هذه الألفاظ المجملة كثيرًا من النصوص، وكم رد بسببها من الحق، وكم لُبس بسببها على كثير من العوام الهوام الطوام الذين لا يفقهون شيئًا؛ ولذلك من جملة الطواغيت التى لابد من كسرها تلك الألفاظ المجملة، وكسرها أهل السنة والجماعة رحمهم الله بهذه القاعدة، فإذا جاءك لفظ مجمل من فم رجل من أهل البدع يحتمل الحق ويحتمل الباطل فانتبه واحذر منه؛ لأنه لديك لفظ مجمل متشابهة وليس باللفظ الصريح!!! فلا تقبله؛ لأن فيه باطلًا؛ ولا ترده لأن فيه حقًّا، ولكن استفصل فيه حتى يتميزَ الحق من الباطل فيقبل الحق ويرد الباطل، وهذا داخل تحت قول النبي ﷺ: «**فأعط كل ذي حق حقه**».[1].

وهذا اللفظ ليس من حقه الرد مطلقًا وليس من حقه القبول مطلقًا، وإنما من حقه أن يستفصل فيه فلابد أن نعطيَه حقه الشرعى وهو أن نستفصلَ فيه، وإن أغلبَ الذين يلبسون على الناس عقائدهم إنما يدخلون عن من هذا الباب الواسع (الألفاظ المجملة).

بل إنَّ بعض الطوائف قد جعلوا هذه الألفاظ المجملة هى أصل متأصل في عقائدهم، فجلعوا يقيسون كتاب الله -جل جلاله- وسنة رسول الله ﷺ على هذه الألفاظ المجملة فما وافق هذه الألفاظ المجملة من الوحيين قبلوه وما خالف هذه الألفاظ المجملة من الوحيين ردوه أو حرفوه أو أولوه، أو عطلوه عن دلالته الصحيحة وهم الأشاعرة، والجهمية، والماتريدية، وكثير من الفلاسفة، والقرامطة وغيرهم يجعلون أصل دينهم التعامل مع هذه الألفاظ المجملة.

مثال ذلك لفظ الجهة؛ فقد جعله كثير من الأشاعرة سببًا لرد الأدلة الواردة في مسألة علو الله جل جلاله، فلو سألت المبتدعة لماذا ردوا الآيات المتواترة في

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٦٨)، (٦١٣٩).

إثبات علو الله جلَّ جلاله؟ لقالوا: لو أثبتا له العلو لأثبتنا أنه في جهة؛ لأن الجهات ست، والله لا تحويه الجهات الست، ولا يصح أنْ تقولَ: الله فوق، أو الله أمام، أو الله خلف، أو الله يمين، أو الله شمال، فهذا لا يصح أن تقول ذلك على الله كما قال الأشاعرة.

فلأن وصف الله بالعلو يستلزم وصفه بالجهة فقالوا: نعطل صفة العلو، مع أن هذه الصفة (العلو) من الصفات المتواترة من الكتاب والسنة التى ذكر فيها ابن القيم رحمه الله في اجتماع الجيوش الإسلامية أنَّها تصل إلى ألف دليل؛ من أجل هذا اللفظ المجمل فنفيتم صفة العلو لله تعالى !!!! فجعلتم أيها الأشاعرة هذا اللفظ المجمل حاكمًا على ألف دليل؛

ولذلك فسدت عقائد كثير من الناس بسبب عدم معرفة القواعد التى بها يتعاملون مع هذه الألفاظ المجملة، ولكن سلم الله أهل السنة والجماعة رحمهم الله فلم يقعوا في شيء من تلك الحفر، ولم يدخلوا في شيء من تلك الزوايا المظلمة ولم يردوا شيئًا من النصوص لا من الكتاب ولا من السنة؛ لأنهم عرفوا كيف يتعاملون معها، فنحمد الله على هذه الهداية فهى نعمة عظيمةٌ، ومن أعظم الهداية لنا أننا نشأنا في هذه الدولة السنية السلفية فهى نعمةٌ كبيرةٌ وعظيمةٌ، وهذا مفخرة لنا أن نشأنا في هذه الدولة، فلله الحمد ما ربانا أحد من أهل البدع ولا تربينا في مدرسة جهمية، ولا خارجيًّا، ولا رافضيًّا، فمنذ نشأنا ونتعلم «كيف عرفت ربك؟» للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله،

وهذه مفخرة لنا في هذه الدولة يجب علينا أن نشكرها لها، ونسأل الله أن يثبتا ويثبت ولاتنا وعلماءنا على هذا، فلو تغير نظام الحكم عندنا قليلًا لرأيت الخوارج يطالبونا بتدريس كتبهم، والروافض يطالبون بتدريس كتبهم، ولرأيت الصوفية يطالبون بتدريس كتبهم.

ولذلك ينبغى للشعب وأنا أقولها كلمة حق ولا أجامل بها أحدًا ينبغى لنا أن نلتفَّ حول قادتنا، وأن نسكت عن مثل هذا الخلل الذي يحصل من هاهنا ومن ها هنا، فالكمال لله ولا ندعي الكمال، ولا ولاتنا يدعون الكمال، ولكن انتبهوا لا

تفسد المصالح العامة من أجل مراعاة كصالح خاصة، ولا نرتكب الأضرار العامة من أجل أضرار خاصة، فلو تغير الحكم قليلًا والذي نفسي بيده ليدخلنَّ الرافضي ويقول: أعطوني مناهجي أدرسها وكذا الصوفية، وغيرهم،

وتخيل كيف لو نشأ الأجيال على كتب الرافضة والصوفيَّة، والرافضة كيف تكون حال البلد، سترى القبور، وتعود الأمور الشركية كما كانت في هذه البلاد مقررة قبل دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد كان عندنا سدرة اسمها (فحل الفحول)، فكانت المرأة إذا تأخر عنها الإنجاب ذهبت تطوف حول هذه السدرة في هذه البلاد، فلولا الله ثم الشيخ محمد الله يغفر له، ولكن لما اجتمعت كلمة الحق بالحجة والبيان التى قام بها الشيخ محمد مع سيف الحق الذي قام به آل سعود، والله الذي لا إله إلا هو اجتمعت قوة الحق وقوة السيف حينئذ انتصرت الدعوة التى لا يزال الناس يجنون ثمارها الزكية العاطرة إلى وقتنا هذا، وليس في المملكة فقط بل إن دعوة الشيخ محمد رَحِمَهُ اللَّهُ وصلت إلى أطراف المغرب، وإلى أطرف الصين، ولله الحمد والمنة ونسأل الله الثبات.

ولذلك هذه الدولة هى شامة في جبين الدول نسأل الله الثبات لنا ولقادتنا وعلمائنا على كل خير، فنرجع ونقول: لما أن أحسنا التعامل مع هذه الألفاظ المجملة لم نقع في شيء من تلك الحفر، ولم ندخل في شيء من تلك الزوايا المظلمة التى وقع فيها أهل البدع، فنقول: نحن في لفظ الجهة أن الصواب أنا لا نثبته مطلقًا، ولا ننفيه مطلقًا؛ لأنه يحتمل حق وباطل فإن كان أريد به جهة علو غير محيطة بالله فهو حق لا نسميه جهة ولكن نسميه علوًّا؛ لأن هذه الألفاظ لم ترد في الكتاب ولا في السنة ولا على لسان السلف، وإن كان أريد به جهة سفل فهذا باطل فنرده، وإن كان أريد به جهة علو محيطة بالله فهذا باطل فنرده، فتجد هنا أيها القارئ الكريم أنا لما تعاملنا بلفظ الجهة بمقتضى هذه القاعدة ما وقعنا في الأخطاء التى وقع فيها غيرنا.

وكذلك قولهم: المكان، فنفى الأشاعرة استواء الله على عرشه بحجج كثيرة وخيالات وشبه كثيرة منها:- أنهم قالوا: لو أننا أثبتا أنَّ الله مستوٍ على عرشه لأثبتا

أنه في مكان معين، والمكانية ممتنعة عن الله؛ فلذلك ننفى صفة الاستواء، فنفوا ما ثبت ما جاء في الكتاب والسنة من أجل مراعاة لفظ مجمل!!!! فنفوا الاستواء لله على العرش وهو ثابت بسبعة أدلة من القرآن (السجدة الرعد الحديد ويونس وبطه والأعراف والفرقان) من أجل مراعاة لفظ مجمل وهو لفظ (المكان)، ولكن لما نظر أهل السنة والجماعة إلى هذا اللفظ، فقالوا: أمر لفظه (المكان) فنتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، وأما معناه فإننا نستفصل فيه،

فإن كان أريد به مكان سفل فهو باطل، وإن كان أريد به مكان علو محيط بالله -جل جلاله- فهذا أيضًا باطل،

وإن كان أريد به مكان علو غير محيط بالله -جل جلاله- على ما يليق بجلاله وعظمته فهذا معنى حق ولكن لا نسميه مكانًا وإنما نسميه استواءً، ولى رسالة (قاعدة أهل السنة والجماعة في شرح رسالة التعامل مع الألفاظ المجملة) في خمسين فرعًا، فكل هذه الفروع لم يتفوَّه بها أهل السنة والجماعة ولا بواحدة، ولكنها ألفاظ بلانا بها أهل البدع ويتكلمون بها وينشرونها بين الناس، ويلبسون الحق بالباطل بسبب هذه الألفاظ فاضطر أهل السنة أن يميزُوا بهذه القاعدة بين الحق والباطل.

بل والأدهى والأمر من لفظ الجهة، والمكان، فالمعتزلة نفوا صفات الله -جل جلاله- كلها، فعندهم ربهم الذي يعبدونه ليس له وجه، ولا علو، ولا استواء، ولا عين، وبلا يد، ولا رجل ـ، ولا ساق، ولا حياة، وقالوا بعقولهم السخيفة الساذجة أنَّ الله -جل جلاله- ليس له أي صفة؛ لأننا لو أثبتنا أن له صفةً لاستلزم أن يكون جسمًا والجسمية ممتنعة عن الله (أي: لا يوصف الله بأنه جسم) فأنكروا جميع الصفات، والصفات الاستقلالية مثل اليد وغيرها أو الصفات التبعية للأسماء، قالوا: عزير ولكن لا عزة له، وكريم ولا كرم له، وعلة نفيهم هذا الكلام لو أثبتنا له اليد لاستلزم أن يكون اليد جسم والجسمية ممتنعة عن الله جل جلاله، فانظروا كيف حرفوا كتاب الله وسنة نبيه ﷺ من أجل مراعاة هذا اللفظ المجمل الخبيث، ولكن أهل السنة والجماعة قالوا: أما لفظ الجسم

فنتوقف فيه فلا نثبته ولا ننفيه، وأما معناه فنستفصل فيه؛ فإن أريد به الحق قبلناه، وإن أريد به الباطل رددناه، فقالوا: إن كنت تقصد الجسم المعهود الذي هو معهود من المخلوقين، فانَّ الجسم بهذا المعنى ممتنع عن الله؛ لأن الله -جل جلاله- لا يماثله شيء من خلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]،

فإن كنت تفر من الجسميَّة المماثلة لأجسام المخلوقين فنحن معك فنحن نفر منه؛ لأن هذا لا يحق؛ اثباته لله -جل جلاله- ولا يجوز اعتقاده في شيءٍ من صفات الله، فالله تعالى يقول: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]

ويقول جل جلاله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٤] وغيرها من الآيات التى تنفى مماثلة الله -جل جلاله- بشيء من خلقه،

وأما إن كنت تقصد بالجسمية الذات الكاملة من كل وجه المتصفة بصفات الجمال، والمنعوتة بنعوت الجلال والعظمة والكبرياء والبهاء فهذا حق ولسنا معك في نفيه؛ فالله له ذات كاملة وصفات كاملة ولكن المشكلة لديك أنَّك تسمى هذه الذات والصفات (جسم)، ونحن لا نطلق عليها جسمًا وإنما نقول: ذات وصفات، والدليل على جواز إطلاق الذات على الله ما في صحيح الإمام البخاري قال ﷺ: «**لم يكذب إبراهيم إلا ثلاثًا وكلها في ذات الله**»(١)

ولقد نطق بها الصحابة كعبد الله بن رواحة قال:

ولست أبالي حين أقتل مسلمًا ... على أي جنب كان في الله مصرعي

وذلك في ذات الإله وإن يشأ ... يبارك على أشلاء شلو ممزَّع(٢)

أو كما قال رضي الله عنه وأرضاه، وقد انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على إطلاق الذات على الله -جل جلاله- ولا إشكال فيه، فكيف لهؤلاء يسمون هذه الذات جسم ثم ينفون من شيء وكلمة (جسم) أنت وضعتها من تلقاء نفسك وتحجم نفسك عنها، ولو نظروا لها بالنظرة الصحيحة والعقل السليم ما نتج عنها

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٨)، (٥٠٨٤)، ومسلم (٢٣٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٤٥)، (٣٩٨٩)، (٤٠٨٦)، (٧٤٠٢).

هذه النتائج، وأما تحريف هؤلاء لآيات كثيرة من القرآن والسنة لصفات الله تعالى فكيف يكون!!!

والله تعالى أنزل كتابه ليعرفنا بثلاثة أشياء:-

١-يعرفنا به سبحانه.

٢-يعرفنا بشريعته.

٣-يعرفنا بمن كان قبلنا أو ما سيأتي بعدنا من الجنة والنار وغيرها.

فهذه أغلب مقاصد القرآن، فهؤلاء أهملوا ثلث القرآن؛ ولذلك تجد أن أكثر الآيات ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:٢٢٠]، ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٧٣] ﴿عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء:٤٣] فكل هذه الآيات عند المعتزلة لا شيء من أجل هذه اللفظة الخبيثة التى ابتدعوها من تلقاء أنفسهم، ولم تأت لا في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا على كلام أحد من سلف الأمة وأئمتها، فنحمد الله على السلامة لهذا الاعتقاد، ووالله وإن ضاقت علينا الأموال، والمناصب، ولو تعطلت عنا الوظائف، ولو ضاقت علينا الأحوال كل ذلك من الابتلاء المحتمل المقدور عليه الذي يرفعك الله به درجات، ولكن لو ابتلاك الله في عقيدتك أو في دينك!!!!!! فكما قال القائل:

كل المصائب قد تهون على الفتى إلا مصيبة دينه فتعاب

فجميع المصائب قد يتحملها العبد بل هى رفعة له في الآخرة إلا مصيبة الدين، وهذه من أعظم الكرامة عندنا أن يوفقَنا الله أن يجعلَنا مسلمين بحق؛ فالمعتزلى ينتسب للإسلام، والخارجى ينتسب للإسلام، والرافضى ينتسب للإسلام، ولكن الله زادكَ رتبةً أخرى أن جعلَك من أهل السنة والجماعة، ولم يكتف بذلك جل جلاله، بل زادك فوق رتبة الإسلام والتزام أهل السنة أن جعلك من العلماء الذين يقررون الحق لناس وهذا من أعظم النعم، ونسأل الله أن يثبتنا على الحق إلى أن نلقاه جل جلاله، فهذه القاعدة متفق عليها بين أهل العلم، ومن أراد الاستزادة منها، فليرجع إلى الكتاب المذكور آنفًا.

مسألة:- ما حكم قول: ما ثم إلا الله؟ وثم أي: هناك، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾ (في الجنة) ﴿ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ [الإنسان:٢٠]، (ما ثم بها إلا الله) هذا الكلام لم ينطق بها أهل السنة والجماعة، وإنما نطق بها الحلولية من أهل وحدة الوجود أتباع ابن عربى (صاحب الفصوص الطائى الدجال هذا الذي يعتقد عقيدته الكفرية أن الكون هو الله والله هو الكون، وأن الخمرة هى الماء، والماء هو الخمر، وأن الأم هى الزوجة هى الأم، وأن فرعون هو الله والله هو فرعون؛ ولذلك ينكر على موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لما قال فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمُ الْأَعْلَى﴾ [النازعات:٢٤]

فدافع ابن عربى عن فرعون وقال: نعم ما كذب لأن الله حالٌّ فيه؛ ولذلك يصحح عبادة المشركين للأوثان؛ ويشجع عليها ويقول: هو سجد لله؛ لأن الله حالٌّ فيه، ونعوذ بالله من ذلك، فعندنا هنا نعمة فلا تعاشر إلا أهل السنة والجماعة ولا تعش إلا مع أهل السنة والجماعة، وإذا ما خرجت من حدود المملكة وترى العجب والمصائب والشيء العظيم.

فهذه الكلمة (ما ثم إلا الله) كلمة خبيثة مجملة؛ فإن كان يقصد (ما ثم هناك إلا الله) أي: ما ثم شيء تراه إلا وهو عين وذات الله فهذا كفر أكبر مخرج عن الملة بإجماع المسلمين، وإن يقصد أنه ما ثم إلا الله أي: ما ثم خالق لهذا الكون إلا الله، وما ثم معبود لهذا الكون بحق إلا الله، وما ثم مهيمن على هذا الكون إلا الله، وما ثم مقدر لما يكون إلا الله؛ فهذا حق، وهم لا يردون هذا الحق ولكن أهل السنة والجماعة من باب إعطاء كل ذي حق حقه قالوا بهذا الاستفصال، وإلا الذي أطلق هذه الكلمة إنما أراد بها المعنى الباطل أصلًا ولكن من باب إعطاء كل ذي حق حقه.

❁ مسألة: ما حكم قول: (الرسول واسطة بيننا وبين الله) يرددها الصوفية؟

نقول: إن كان المقصود بالواسطة هنا واسطة التبليغ فهذا حق ونقبله؛ لأن الشريعة لا تؤخذ إلا من الرسول ﷺ؛ فالرسول واسطة بيننا وبين الله في تبليغ

الشرع، وإن كان يقصد بالواسطة أنه واسطة بيننا وبينه في دعائه؛ والاستغاثة به من دون الله، أو طلب الشفاعة منه من دون الله -جل جلاله- فهذا معنى باطل، فقد انعقد إجماع أهل العلم على أنَّ من اتخذ بينه وبين الله وسائط يدعوهم في كشف الملامات، ويستغيث بهم في تفريج الكربات فقد أشرك.

من الألفاظ الجميلة العجيبة أنَّ بعض أهل السنة والجماعة يطلق قبر رسول الله ﷺ ويريد به حقيقة المسجد ولا يريد به القبرَ، كما فعله الصابوني رحمه الله في عقيدته قال: «ثم يأتي قبر النبى ﷺ ويصلى فيه» فإذا سمعتم هذه الكلمة عن بعض أهل السنة والجماعة فاعرفوا أنهم يريدون بالقبر حقيقة المسجد لا القبر؛ ولذلك بعضهم يقول: ويجوز شد الرحال إلا ثلاثة مساجد؛ إلى المسجد الحرام، وإلى المسجد الأقصى، وإلى قبر رسول الله (يقصد المكان الذي قبر فيه النبى ﷺ وهو المسجد النبوي فلينتبه لهذا؛ ولذلك إذا سمعتم عن بعض أهل السنة والجماعة أنه يقول بجواز شد الرحل إلى قبر النبى ﷺ فهو لا يقصد حقيقة القبر أو لذات القبر أو للقبر، وإنما يقصد بها المسجد فلينتبه لهذا جيدًا -وفقكم الله-؛ لأن اللفظ صار لفظًا مجملًا).

❁ مسألة: حكم قول: في ذمتي؟

نقول: لا بد من التفصيل فبالتفصيل يتحقق التمييز بين الحق والباطل فتقبل الحق، وترد الباطل.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

وكـــل نفـــي في النصـــوص أيضًـــا ففيـــه إثبـــات ولـــيس محضًـــا

هذه القاعدة تبين أنَّ الله -جل جلاله- لا يوصف بالنفى المحض، فلا يدخل الوصف بالنفى المحض في صفات الله جل جلاله، فلا يجوز أنْ تصفَ الله -جل جلاله- بالنفي المحض؛ فالنفي المحض إنما يطلقه على الله -جل جلاله- أهل

البدع، فيقول الفلاسفة وغيرهم ممن تبعهم ممن ينتسب للإسلام: املأ الدنيا نفيًا ولكن لا تثبت صفةً واحدةً، فيقولون: الله لا الله لا داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا فوق ـ، ولا تحت، ولا محايد، ولا يرى، ولا يُشَم، ولا حياة، فيقولون: املأ الدنيا نفيًا، لكن هذا النفي لا يتضمن صفة كمال، فالنفي المحض لا يدخل في صفات الله -جل جلاله- مطلـــــقًا، فإن قيل: أولم ينفِ الله عن نفسه بعض الصفات؟ نقول: نعم، ولكنه من النفي الذي يتضمن ثبوت كمال ضد الصفة المنفيَّة، فقال الله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]

فهذا ليس نفيًا محضًا بل تقول: لا تأخذه سِنة ولا نوم لكمال حياته وقيُّوميته سبحانه، فأنت نفيت وأثبت فهو ليس نفيًا محضًا مجردًا عن إثبات لا بل هو نفيٌ يتضمن ثبوتًا، يقول الله جل جلاله: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩]

أي: لا تقول: لا يظلم فقط ولا أدري لماذا لا يظلم؟ لا وإنما تقول: لا يظلم وأعلم لماذا لا يظلم لكمال عدله، فأنت نفيت وأثبتَّ وهذا هو النفي الذي يدخل في صفات الله، ولكن لو قلت: الله لا داخل العالم ولا خارجه، فما الصفة التي أثبتها بهذا الكلام؟ فنفيك هذا هل تضمن ثبوتًا؟ لا فهذا نفي محض، والقاعدة تقول: (لا مدخل لنفي المحض في صفات الله -جل جلاله-)؛ ولأنه ليس كل صفة منفية عن شيء يكون هذا الشيء متصفًا بكمال ضدها كما قال الشاعر:

قُبيلـــــة لا يغـــــدرون بذمـــــة ولا يظلمـــون النـــاس حبـــة خـــردل

فنفى عنهم صفة الظلم والغدر ولكن قال: (قبيلة)، وهذا تصغير تحقير من ضعفهم فلو كانوا قادرين على الظلم والغدر لظلموا وغدروا؛ لأن القبائل كانت تفتخر بالظلم والغدر فيما بينها ـ، فالقبيلة التي لا تظلم ولا تغدر هذه مذمومة عندهم، فهو نفي عنهم صفة الظلم لعجزهم عن الظلم، ولكن إذا قلنا نحن: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف:٤٩] هل لعجز عن الظلم؟ نقول: لا وإنما لكمال عدله -جل جلاله- في خلقه فإنه لا يظلم.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

إثباتنـــــا في وصـــــفه مفصـــــل والنفـــي في الغالـــب نفـــي مجمـــل

هذه القاعدة تمثل عقيدة أهل السنة والجماعة في طريقة الإثبات والنفى، أهل السنة والجماعة يثبتون صفات الكمال إثباتًا مفصلًا وينفون صفات النقص نفيًا مجملًا، وهذه هي طريقة الرسل، وأما من زاغ وحاد عن طريقهم فإنهم يعكسون المسألة ويفصلون في جانب النفى ويجملون في جانب الإثبات، وهذا أدخل في التعظيم، فإنك لو جئت لإثبات صفات الكمال لله ففصل فيها فلا حرج بل الله -جل جلاله- يحب أن يسمع ذلك فتقول: يا رب أنت الكريم، يا رب أنت الرحيم، فأنت الآن تثبت ففصل؛ يا رب أنت الغفور، يا رب أنت السلام، يا رب أنت المهيمن، يا رب أنت الرحمن، يا رب أنت العزيز فصل فأنت الآن تثبت صفات الكمال فكلَّما تنوعت وتعددت كلما كان ذلك أدخل في تعظيم الله -جل جلاله- وأمدح لله تعالى، فالله -جل جلاله- يحب المدح يقول النبي ﷺ: «**لا أغير من الله**... ثم قال: «**وليس شخص أحب إليه المدح من الله**»[1]

فالله -جل جلاله- يحب أن يُمدحَ بأسمائه الثابتة في الكتاب والسنة وصفاته الثابتة في الكتاب والسنة؛ فامدح ربك، فإذا جئت لصفات الكمال فأنت تمدح الله فكلما تعددت صفات الممدوح كلما كان أدخل في مدحه وأرضى له جل جلاله، فلو جئت لملك من ملوك الدنيا بقصيدة ولم تذكر فيها إلا صفةً واحدةً فقط فقلت: (أيها الملك أنت الكريم)، فهل يكون هذا مدح!!!

بل قد يعاب عليك بهذا البيت بل قد تنال سخط الملك بهذا البيت الواحد، ولكن لو قال: «أنت الكريم الذي لا يضاهى والشجاع الذي لا يغالب وأنت وأنت...»،

فلو جلس الساعات الطويلة يمدح في الملك سيتركه الملك ولن يقولَ له:

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٤)، (٤٦٣٧)، (٥٢٢٠)، (٧٤٠٣)، ومسلم (٢٧٦٠).

اسكت لمحبته للمدح، فإذا كان هذا كمال في المخلوق في ذاته؛ فكيف بملك الملوك -جل جلاله- !!!!!!

فإذا هذه الطريقة بما أنها كمال في حق المخلوق فالله أولى بها، فكما أننا ندخل السرور والسعادة على ملوك الدنيا بالتفصيل في الثناء عليهم ومدحهم، فكذلك الله -جل جلاله- لا بد أن نرضيَه وأن نعليَ قدره، وأن نكثرَ في مدحه، وأن نزيدَ في تفصيل إثبات صفاته.

ولكن إذا جاءت نفى صفات النقص فلا تفصل بل أجمل، فقل: (الله ليس كمثله شيء) فهذا هو الكمال عند العرب، فلا تفصل في النفى، فهل تجد أنَّ أحدًا من الشعراء لو دخل على أحد الملوك فيقول له: أيها الملك أنت لست بزانٍ، ولا لوطيًّا، ولا غشاشًا، ولا كذابًا، ولا ولا ولا.. أبدًا لا يكون هذا!!!

ولكن لو دخل عليه، وقال له: (أيها الملك أنت لا يساميك أحد من ملوك الدنيا)، وسكت فترى أن يغدق عليه بالعطايا، فهذا إذا كان كمال في حق المخلوق فهو كمال في حق الخالق سبحانه، فعندنا شيء اسمه (قياس الأولى)، وهو أن الله -جل جلاله- لا يستخدم في حقه لا قياس التمثيل، ولا قياس الشمول، وإنما يستخدم في حق الله -جل جلاله- القياس الأولوي وهو أن كل صفة كمال في المخلوق لا نقص فيها فالله أحق أن يتصفَ بها، وكل صفة نقص في المخلوق لا كمال فيها، فالله أحق أن ينزَّه عنها، فإذا كانت في المخلوق كمال فالله أحق بها.

ولتعلم أيُّها القارئ الكريم أنَّ هذه قاعدة أغلبية وليست كلية؛ لأننا نجد الله أجمل في الإثبات وفصل في النفي، أجمل في الإثبات في قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]

لم يفصل بل أجمل، وفي قوله: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الروم:٢٧]

وهذا مدح ومع ذلك أجمل، ونجده أيضًا في صفات النفي فقال: ﴿مَا ٱتَّخَذَ

صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن:٣] لا ولا ففيه تفصيل، وكذلك ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥]،

وقال أيضًا: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء:١١١]

فهنا تفصيل، فالقاعدة أغلبية وليست قاعدةً كليةً، وفي الأعم الأغلب أنَّ الله -جل جلاله- لا يفصل في صفات النفي ولا نص عليها إلا للرد على الطوائف الذين وصفوه بها.

ثم قال الناظم وفقه الله:-

لا تثبت الأسباب جزمًا بالنظر ... بل بالدليل إمَّا شرع أو قدر

هذه قاعدة نصها يقول: (الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف).

وذلك أنَّ العلماء -رحمهم الله تعالى- يقولون: إن الله -جل جلاله- هو الذي خلق السبب وأثره، فالله هو الذي يخلق السبب ويخلق أثره، فلا يجوز للإنسان أن يثبتَ شيئًا سببًا لشيء إلا وعلى هذا الإثبات دليل إما من الشرع وإما من القدر.

مثال ذلك:- الذي خلق النار هو الله، وأثر النار الإحراق، فالذي خلق الإحراق هو الله جل جلاله، فالله هو الذي خلق السبب وخلق أثره، والله هو القادر القدرة الكاملة أنْ يحولَ بين السبب وأثره، فيوجِد السبب ولا يوجد أثره، فالنار التي أُلقي فيها أبونا إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وجد السبب ولكن أثره نزع؛ ولذلك يقول الله جل جلاله: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنساء:٦٩] يقول العلماء: لو لم يقل الله: سلاما لمات إبراهيم من شدة بردها، ولكن قال: ﴿بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾ [الأنبياء:٦٩] فجمع الله بينهما بردًا وسلامًا أي: متناسبًا مع جسم هذا الشيخ النحيف حتى لا يموتَ من شدة البرد، فالله هو الذي يخلق السبب وأثره.

فعندنا السحاب سبب وأثره المطر ولكن قد يوجد السحاب ولا يوجد المطر، وكذلك الزواج سبب والإنجاب أثر فقد يوجد الزواج ولا يوجد إنجاب، فالله هو الذي خلق الأمرين جميعًا، فهو الذي خلق السبب وهو الذي خلق أثره، والعلاقة بين السبب وأثره لا بد أنْ يكونَ مبناها على أحد دليلين:-

١-دليل الشرع.
٢-دليل القدر.

فلا يجوز للعبد أن يثبت سببًا إلا بدليل من الشرع أو القدر، وإذا قلنا: القدر فنعني بها (التجربة).

❁ وأضرب عدة أمثلة للتوضيح:

١-**الرقية**:- سبب لشفاء، واعتقدنا سببية هذه الرقية للشفاء بالشرع وهو قول الله: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ﴾ [الاسراء:٨٢]، ويقول الله: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فُصِّلَت:٤٤] ويقول الله: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس:٥٧] وثبت عن النبي ﷺ أنه فعلها وأمر بها، وأقر عليها، فإذا اعتقدنا أن الرقية من أسباب الشفاء فهذا اعتقاد جائز؛ لأننا اعتقدنا سببية الرقية لشفاء بدليل الشرع.

٢-لو ارتفعت درجة حرارتي فقال لي رجل: اذهب إلى (الصيدلية) واشتر (بنادول) أو... فإن خافض للحرارة يخفضها، فهنا اعتقد شيئًا سببًا لشيء، فهو يعتقد أنَّ هذا الدواء سبب لتخفيض الحرارة، وهذا الأمر وهو (بنادول) لم يرد في الكتاب ولا في السنة أنه سبب لتخفيض درجة الحرارة،

ولكن بقي الكلام عن دليل القدر وهو دليل التجربة فإننا بالتجربة التي لا تكاد تنخرم إلا قليلًا أو نادرًا أن من ارتفعت حرارته ثم تناول هذا العلاج، فإنها تكون سببًا لتخفيض الحرارة فهنا صح اعتقاد السببية؛ فيصح أن تعتقدَ أن هذا الشيء سبب لهذا الشيء إذا دل على الربط بين الأثر وسببه دليل الشرع أو دليل القدر، فهذه قاعدة مهمة، وهي أن (الأصل في الأسباب التوقيف) إما على دليل

الشرع وإما على دليل القدر؛ وبناء على ذلك استنبط العلماء قاعدة أخرى وهى (من اعتقد سببًا ليس عليه دليل لا من الشرع ولا من القدر فقد أشرك شركًا أصغر؛ لأن هذا تدخل في فعل الله؛ لأنه من أفعال الله فمن أفعاله سبحانه أنه يخلق السبب ويربط به ما شاء -جل وعلا- من الآثار، فكونك أنت تعتقد أن هذا الشيء سببٌ لشيء وتربط بينهما بفعلك أنت لا من دليل الشرع، ولا من دليل التجربة والقدر فهذا تدخل في فعل الله -جل جلاله- وأقل أحواله ذلك أن يوصف صاحبه بأنه شركٌ أصغر، فلا يجوز لك أن تعقدَ أن شيئًا سببٌ لشيء إلا بأحد الدليلين وإلا وقعت في حفرة اسمها حفرة الشرك الأصغر، وإن اعتقدت أنَّ هذا السبب هو الفاعل بذاته فهو شرك أكبر كما سيأتي في القاعدة التي بعد ذلك - إن شاء الله-.

فإذا لا يجوز لنا أن نعتقدَ أنَّ شيئًا سببٌ لشيء إلا وعلى ذلك دليل إما من الشرع (الكتاب والسنة) أو من القدر (التجربة)؛ ولذلك يقول: لا تُثبت الأسباب جزمًا بالنظر (بالهوى) بل بالدليل إما شرع أو قدر.

❁ وعلى ذلك جمل من الفروع:

١-**إن من الناس من يعتقد أن تعليق التميمة يدفع عنه الضرر والتمائم هى المعلقات التى يعتقد فيها جلب خير،** أو دفع شر وذكرنا قواعدها في قاعدة المعلقات؛ والآن الذي يعلق التميمة هو يعتقد أن لها أثرًا وهو إما جلب خير أو دفع فهو يعتقد أنها سبب، ونحن لا نقبل اعتقاد هذه السببية منه إلا بعد مطالبته بالدليل على هذه السببية فنقول: أنت علقت التميمة وتعتقد فيها أثرًا فما الدليل على أنها سبب لدفع الشر وجلب الخير؟ ولن يجد له دليلًا من الشرع؛ لأنه لم يرد في الشرع إلا تحريم هذه التمائم أصلًا؛ قال الله: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ﴾ [الزمر:٣٨]،

وفي صحيح الإمام مسلم «**أنَّ النبي ﷺ بعث رجلًا قال: لا يبقين في رقبة بعير**

قلادة من وتر أو قلادة إلا قطعت»،[١] وفي حديث ابن مسعود «إن الرقى والتمائم والتولة شرك»[٢]، إذا ليس هناك دليل من الشرع، فهنا انتف الدليل الأول، فنقول: الدليل الثاني دليل التجربة؛ فهل كل من علق التمائم ثبت بالتجربة التي لا تنخرم أن من علق التميمة لا يصيبه شيء؟

فنقول: لا بل إنَّ من الناس من يعلق التمائم وتصيبه من الآفات، والمصائب ما لا تدفعه هذه التمائم، فالشيء يُسمى تميمة إذا كان الرابط بينه وبين أثره رابط وهمي، كمن يضع خيطًا على يده ويقول: لن يأتني ضرر ما دمت وضعت هذا على يدي، فالرابط بين الخيط وعدم تحقيق هذا الشيء رابط وهميٌّ،

وعليه نقول: هذه الحلقة التي يجعلونها في اليد هل الرابط بينها وبين أثرها المطلوب رابط قد أثبتته التجارب، وقررته المجامع الطبية واللجان المعتبرة في مثل هذا الأمر؟ فإذا قرر الأطباء ثبوت الأثر في مثل هذه الأشياء فيكون الرابط بينها وبين آثارها واقعيًّا فتخرج عن كونها تميمة؛ لأن الرابط بينهما حقيقي وواقع، فلا يسمى المعلق تميمة إلا إذا كان الرابط وهميًّا، وأنا لا أعلم إلى الآن أن العلماء أفتوا فيها، فتبقى على أصل المنع حتى يأتيَنا دليل القدر، بل نجد أنَّ النبي ﷺ لما رأى رجلًا وفي يده خيطٌ من الحمى (حلقة من صُفر) قال: «انزعها عنك فإنها لا تزيدك إلا وهنًا فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبدًا»،[٣]

فلا دليل الشرع دل على سببيته التمائم لجلب الخيرات ودفع المضرات ولم يدل عليه دليل القدر؛ فنقول بعد ذلك: من اعتقد في التمائم أنه شرك أصغر؛ لأنه سببٌ لا دليل لا من الشرع ولا من القدر.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٥) ومسلم (٢١١٥).

(٢) أخرجه أحمد (٣٦١٥) ، ابن ماجة (٣٥٣٠) ، وأبو داود (٣٨٨٣) ، وأبو يعلى في مسنده (٥٢٠٨) ، والخلال في السنة (١٤٩٤)

(٣) أخرجه أحمد (٢٠٠٠٠)، وابن ماجة (٣٥٣١)، وابن حبان في صحيحه (٦٠٨٥)، (٦٠٨٨)، والبزار في مسنده (٣٥٤٥)، (٣٥٤٧)، والروياني في مسنده (٧٢)

٢-من الناس من حصل شيء من الحوادث الأرضية فإنه ينسبه مباشرة إلى شيء حدث في السماء، فإذا نزل مطر فإن من الناس من ينسب هذا المطر إلى النوء نسبة سبب، فنقول له: أنت تقول: هذا المطر سببه خروج النجم الفلاني أو غيابه وهذه نسبة سببية، فهل دل دليل الشرع أن خروج النجم الفلاني سبب من أسباب نزول المطر؟ فنقول: لو بحثت في الكتاب والسنة لن تجد آية في القرآن تقول: إن خروج النجم الفلاني بسببه ينزل المطر فلن تجد في القرآن أية تقول: "يا أيها الذين آمنوا إذا خرج النجم..." لن تجدَ، فليس ثم دليل لا من القرآن ولا من السنة، بل نحن لا نجد في الكتاب والسنة إلا نفى السببية بين حوادث السماء وحوادث الأرض وذكرنا قاعدة لها (لا تنسب الحوادث الأرضية لحادثات في السماء العلوية إلا بدليل) وقد ثبت عن النبى ﷺ وصف من ينسب المطر للنوء بأنه كافر؛ ففى الصحيحين من حديث زيد بن خالد الجهنى قال: (صلى بنا رسول الله ﷺ على إثر سماء كانت من الليل فلما سلم قال: «**هل تدرون ماذا قال ربكم؟ قلنا: الله ورسوله أعلم قال: أصبح من عبادي مؤمن بى وكافر، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بى كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا (والباء هنا سببية) وكذا فذلك كافر بى مؤمن بالكوكب**».[1] فإذا دليل الشرع ليس عليه دليل لهذه السببية، ولو نظرنا لدليل القدر والتجربة نجد أنَّ التجربة عند الناس تقول: ليس كلما خرج هذا النجم نزل المطر، أي: ليس كمثال مخفض الحرارة، فقد ينزل وقد لا ينزل، وقد ينزل المطر بلا خروج هذا النجم فإذا هذه النسبة بين المطر وبين الأنواء اختفاءً وظهورًا لم يدل عليها لا الدليل الشرعى، ولا الدليل القدري.

فحينئذ من اعتقد أنَّ هذا المطر سببه خروج النجم الفلاني فإنه قد وقع في الشرك الأصغر؛ لأن من اعتقد سببًا لا دليل عليه لا من الشرع ولا من القدر، فقد وقع في حفرة الشرك الأصغر.

---

(١) أخرجه البخاري (٨٤٦)، (١٠٣٨)، (٤١٤٧) (٧٥٠٣) ومسلم (٧١).

٣- إن من الناس من يعتقد أنَّ الغراب إذا وقع على دار أحد فإن ثمة مصيبة سوف تقع في هذا البيت (الغراب أو الحدأة أو البومة)، فيعتقدون أنَّ البومة (وهذا ما يسمونه التطير وهو نسبة هذا الشؤم إلى مرور الطير كالغراب والبومة وغيرها مما تتطير به العرب)، ويقول الناظم فيها:

زعم البوارج (الغراب) أنَّ رحلتنا ... وبذاك نبَّأنا الغراب الأبقع

معنى كلامه أنه استقسم بالأزلام فخرج سهم اذهبوا ومع ذلك جاء الغراب الأبقع (في جبينه شيء من البياض) وهو يتفاءل به العرب تفاؤلًا كبيرًا، فيعزموا السفر بسبب مثل هذا، فهم يعتقدون أن هذا الطير سبب من أسباب السوء، أو سبب من أسباب الضرر، فهم يعتقدون سببًا لشيء فنبحث عن أحد دليلين أما دليل الشرع وأما دليل القدر، فلم يثبت في الكتاب أو السنة عن النبى ﷺ أن البومة أو الغراب أو الحدأة إذا وقفت على بيت أحد من الناس أنه سيموت له ميت، أو تنزل عليه مصيبة، فما علق الله شيئًا من الضرر على نزول الطيور على بيوت الخلق، وبذلك انتفى دليل الشرع،

وأما دليل التجربة أيضًا لم يثبت هذا، فكم من الناس الذين تصيبهم المصائب بدون بومة ولا غراب، وكم من الناس يربون البومة في بيوتهم ومع ذلك أمورهم مستقيمة ولا إشكال لديهم، فلا دليل على التطير أو التشاؤم بالبوم أو الغراب أو الحدأة لا من دليل الشرع ولا من دليل القدر، فمن اعتقد هذه السببية فيكون مشركًا شركًا أصغر.

٣-إن من الناس من يعتقد أن دعاء الله -جل جلاله- عند القبور من أسباب الاستجابة، فهو يعتقد شيئًا سبب لشيء، فنقول: قبل أن نقبل هذه السببية لا بد أن يأتِيَنا بدليل إما من الشرع وإما من القدر، فهل دل دليل من الكتاب أو السنة أن من الأماكن التي يتحرى لإجابة الدعاء عند قبور الأولياء والصالحين؟

الجواب: لا بل ورد في الأدلة ما يمنع ذلك منعًا باتًّا، والأدلة المحرمة للبناء على القبور وتعظيمها التعظيم المفضي لمعظمها بالخروج من دائرة الإسلام

كثيرةٌ جدًّا، وليس هذا مجال ذكرها، فليس لديه دليل من الشرع بل دليل الشرع على المنع، وأما دليل التجربة أيضًا فلم يثبت أنَّ كل من دعا أو غالب من دعا عند هذه القبور يستجاب له مباشرةً، فلماذا يلبس على الناس هؤلاء الصوفية ويبتزون أموالًا كثيرةً من المسلمين، وقد وظفت بعض الدول على هذه القبور المعظمة سدنة يخترعون القصص العجيبة، فمن امرأة تأخر سن زواجها ثم ما إن جاءت إلى السيد البدوي ودعته قليلًا إلا والخطاب توافدوا عليها زحامًا بعد مجيئها لسيد البدوي، وأخرى ضاع ابنها وهو صغير ولا زالت تأتي عند قبر (الست زينب) وتبكى عندها وتشكو إليها حالها وتطلب منها أن ترد إليها ولدها ثم ما لبث إلا وتجده أمامها في الطريق،

ورجل آخر يبحث عن الوظائف وأبواب الشركات تصد في وجهه وملفه يرمى من كل مكان يذهب إليه، فما إن جاء وانطرح عند قبر السيد الحسين إلا وانهالت عليه المكالمات من الشركات ومدراء الإدارات كلهم يتمنون أنْ يعملَ لديهم بأعلى الرواتب، وغيرها من القصص التى يسمعها العوام التى دخلت قلوبهم من الاعتقاد وعششت في قلوبهم ظلمات البدع فتجد مكانًا فسيحًا لقبولها،

ثم يبدأ الناس يتوافدون على هذا القبر بسبب هذه القصص التى تحاك حوله، حتى إني قرأت في بعض الكتب التى تتكلم عن بدع القبور أن بعض الدول المجاورة أرادت أن توسعَ طريقًا فمهدوا الطريق وكان من ضرورات هذا الطريق أنه يمر على بعض القبور المعظمة يقول السادن: فما فجأنا إلا والقبر ينشق وتخرج منه يد الولى ثم يقول: قفوا والناس تبكى وتصيح، فما هذه الخرافات والبدع، ولكن تجد لها قلوبنا تصدقها، فالحمد لله على سلامة الاعتقاد، فنرجع ونقول: ليس هناك لا دليل لا من الشرع ولا من القدر يدل على من أسباب الاستجابة الدعاء عند الولى، فمن اعتقد أن من أسباب الاستجابة الدعاء عند قبر الولي فقد وقع في الشرك الأصغر؛ لأنه اعتقد ما ليس سببًا شرعًا ولا قدرًا،

فصارت عندنا قاعدتان قواعد:

١-الأصل في الأسباب التوقيف.

٢-كل من اعتقد سببًا ليس عليه دليل الشرع ولا القدر فقد أشرك شركًا أصغر.

فلا يجوز لك أيها المسلم أن تعتقد أن شيئًا سببًا لشيء إلا وعلى هذه السببية دليل من الشرع أو القدر.

ثم قال الناظم وفقه الله:

تـــؤثر الأســـباب لا بـــذاتها لكـــن بـــأمر الله في تقـــديرها

وهذه قاعدة تبرز وسطية أهل السنة والجماعة رحمهم الله في اعتقادهم في الأسباب، فالأسباب عند أهل السنة والجماعة مؤثرة لا بذاتها وهذا أصل القاعدة: «الأسباب مؤثرة لا بذاتها»، فلو تصورنا أن ثمَّ زجاجًا ثم رميناه بحجر ما الذي سيحصل له؟ الآن السبب هو الرمية، والأثر هو الكسر، فالعلاقة بين الأثر والرمية، اختلف أهل القبلة إلى ثلاثة طوائف في العلاقة فقط بين الأثر وبين السبب:-

١-قالوا: إن الرمية بذاتها هى التى خلقت وأوجدت الانكسار لا بتقدير الله جل جلاله، وهؤلاء يسميهم العلماء مشركية الأسباب، فمن اعتقد أن السبب هو الفاعل بذاته بدون وسطية تقدير الله وأمره وإرادته فهذا مشرك، فهم يقولون: إن الرمية بذاتها بدون وسطية قدر الله ولا إرادة مشيئة الله، وبدون أي شيء يتعلق بالله وإنما الحجر هو بذاته هو الذي كسر الزجاج، فيجعلون الربط بين السبب وأثره رابطًا ذاتيًّا بدون قدر الله جل جلاله، وهؤلاء نصطلح على تسميتهم بـ(مشركية الأسباب)، مشرك ولكن إشراكه في الأسباب، فعندنا قاعدة تقول: «من اعتقد أنَّ السبب فاعل بذاته (بدون تقدير الله) فمشرك شركًا أكبر»، ونعوذ بالله من مذهبهم.

٢- الطائفة الثانية:- قالوا عكس كلام الطائفة الأولى تمامًا قالوا: الرمية ليس لها أثر في الانكسار أصلًا؛ لأن الكأس كان سينكسر في هذا الوقت أصلًا حتى ولو لم تحصل الرمية، فيقولون: لا أثر للسبب في أثره، بل الله هو الذي خلق الأثر ولكن وافق خلق الأثر اصطدام الحجر بالزجاج، بمعنى أنه لو لم يرم أحد لانكسر الزجاج في هذا الوقت، وهؤلاء يسمون بـ(معطلة الأسباب) فعطلوا الأسباب عن آثارها، فما جعلوا لسبب أثرًا أبدًا، وهذا يكون بابًا واسعًا للمجرمين في أن يأتيَ المجرم ويرمى آخر ويموت المرمى هذا ويقول: سبحان من قلته وأماته وعند القاضى يقول: إن الرمية لا أثر لها في قتله بل الله خلق الموت عند دخول الرصاصة لصدره، فالرصاصة لا أثر لها، وهذا قدح في العقل.

ولذلك عندنا قاعدة نبه عليها أبو العباس وتقول هذه القاعدة: «إن من يعتمد على الأسباب اعتمادًا كليًّا وهم مشركية الأسباب هذا قدح في الشرع؛ لأنهم يكفرون بهذا ومن نفى أثرها فهو قدح في العقل»، فالذي يقدح في سببية الشيء هذا مجنون؛ ولذلك لا نظن أن أحدًا يبقى لا يتزوج ويقول: أريد أولاد، فنقول له: الأولاد لهم أسباب ومن أسبابهم أنك تتزوج وتجامع، فحقق السبب حتى يأتيَك أثره، فيقول: لا إن الولد لو أراد الله -جل جلاله- لكان، ولكن أيها المسلم اعلم أن الله قادرٌ ولكن الله ما ربَّانا على الاعتماد على كمال قدرته دائمًا مع تعطيل الأسباب، بل أمرنا بالاعتماد وفعل الأسباب؛ ولذلك إذا أردت الولد فلا بد أن تسلكَ طريقه،

فهذا المذهب يبطل الدنيا كلها فالذي ينفى أنْ تكونَ الأشياء مؤثرة في الأسباب هذا يعطل الدنيا كلها، وسينشر البطالة فلن يذهبَ أحد لعمله ويقولون: لو أراد الله أنَّ الراتب ينزل في حسابك البنكى في آخر الشهر سينزل ولو لم أذهب للعمل، وسيأتي أولاد من غير زواج، فهذا قادح في العقل ومعطل لشرائع وللحياة، وهذا مذهب معطلة الأسباب، فلا الأولون أصابوا ولا الآخرون أصابوا، فليس السبب مؤثرًا بذاته، وليس السبب لا أثر له مطلقًا، والحق هو

مذهب أهل السنة والجماعة أن السبب مؤثر لكن بتقدير الله جل جلاله، فإذا أراد الله أنْ يرتبَ الأثر على السبب رتبه، وإذا أراد الله أن يفصل الأثر عن سببه فصله، فالكون كله أزمته بيد الله -جل جلاله- سببًا وأثرًا، فالله -جل جلاله- بنى هذا الكون على أسباب وهذه الأسباب لها أثار، وتلك الأسباب لا تفيد آثارها إفادة ذاتيةً لا وإنما إفادة قدرية؛ لأن الله -جل جلاله- هو الذي يقدر الآثار عند السبب،

وهذا يطلعنا على مسألة مهمة، وهي:-

أنه من الناس من يقول أذكار الصباح والمساء ومع ذلك ربما يصيبه جن، أو سحر، أو حسد، فلا يستغرب ويقول: كيف أحافظ على الأذكار وجاءني هذا، فنقول: هل أنت تعتقد أن السبب يفيد أثره ذاتيًّا (أي: لابد أنه لا يأتيك شيءٌ أبدًا تأكيدًا)؟

الجواب: لا أهل السنة والجماعة يقولون: السبب مؤثر لكن بإذن الله، فأنت حققت السبب لكن الله ما أراد وجود الأثر، ألا ترى أن النبيَّ ﷺ أصيب بالسحر[1] وهل كان النبي ﷺ أهمل شيئًا من الأذكار بأبى هو وأمى ﷺ؟ الجواب: لا ولكن الله أراد أن يبينَ بشريته وأنه لا يستحق شيئًا من الألوهية ولا من الربوبية وأراد الرد على هؤلاء الذين سيتواجدون في آخر الزمان من أمته، فهو أصابه الضرر ﷺ فلو كان ربًا وإلهًا لما أصابه الضرر، يقول الله -جل جلاله- عن نفسه في الحديث القدسي: **«يا عبادي إنكم لن تبلغوا نفعي فتنفعوني، ولن تبلغوا ضري فتضروني»**،[2]

فهؤلاء اليهود وصلوا إلى ضر النبي ﷺ فلما استطاعوا أن يضروه دلَّ على أنه لا يصلح أن يكون ربًا ولا إلهًا مع الله ولا من دون الله -جل جلاله-.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٦٨) (٥٧٦٦)، (٥٧٦٣)، (٥٧٦٥)، (٦٠٦٣)، (٦٣٩١) ومسلم (٢١٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

ولكن لو اجتمعتِ الدنيا على أن يضروا الله ما استطاعوا فالله لا يصله ضر أحد، فهذا فصل الله الأثر عن السبب حتى يبينَ للناس بشريته ﷺ، فسبحانه رب عظيم بيده الأمر، أزِمة كل شيء، ما تسقط من ورقة إلا بأمره، ولا تلد المرأة إلا بتقديره، ولا تنفخ الروح في جنين إلا بعد تقديره جل جلاله، لا راد لقضائه ولا معقب لحكم، فحق القلوب على أن تعتمدَ على هذا الرب الكريم وأن تتوكلَ عليه كمال التوكل، ولكن يجب علينا أن نسعى في طلب الأسباب المتاحة المشروعة الحلال التي شرعها الله -جل جلاله- لعباده قال الله جل جلاله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك:١٥]،

فخلاصة الأمر أن أهل السنة والجماعة وسط في هذا المسألة بين طائفتين:-

١- مشركية الأسباب الذين يقولون: إن السبب يؤثر بذاته.

٢-معطلة الأسباب الذين يقولون: إنه ليس لسبب أثرًا مطلقًا.

والوسطية هم أهل السنة والجماعة وقد قالوا: إن السبب يؤثر ليس بذاته ولكن بتقدير الله جل جلاله.

ثم قال الناظم وفقه الله:

وكـــل إحـــداث في الـــدين فهـــو رد وكـــــل بدعـــــة ضـــــلالة ورد

هذه قاعدة كبرى (كل إحداث في الدين فهو رد) هذه الأولى، والقاعدة الثانية (كل بدعة ضلالة) والمراد بالمحدثات أي: الأمور التى أحدثها الناس في أمر العبادات، كإحداث صلاة الرغائب أو ما يسمى بالصلاة الألفية، أو البدع التى يفعلها الناس في شهر رجب، أو إحياء ليلة النصف من شعبان، أو البدع التى أحدثها الناس في المقابر من الطواف حول القبور، ودعائها من دون الله، وبناء المساجد عليها أو غير ذلك، فالنبى ﷺ أعطانا في هذه المسألة قانونًا مستقيمًا نرد إليه جميع هذه المحدثات قال ﷺ كما في الصحيحين من حديث عائشة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»[١]

وفي رواية الإمام مسلم «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»[٢]

فإذا جميع بدع الموالد مردودة؛ لأنها ليست على أمر النبى ﷺ، وجميع بدع المقابر مردودة، وجميع بدع الأفراح، وجميع بدع العزاء، وجميع بدع التى تفعل في يوم الجمعة، وجميع بدع الصلوات وجميع بدع الأعياد، كل هذه من البدع التى أعطاها النبى ﷺ حكمًا واحدًا وهى أنها «رد» أي: مردودة على أصحابها لا ثواب لهم فيها بل يعاقبون؛ لأنهم محدثون في شريعة محمد ﷺ، هذه القاعدة تصد عنا كل البدع التى أحدثها الناس في العَالمَين الإسلامي والعربي، فجميع البدع تدخل تحت هذه القاعدة: «كل إحداث في الدين»،

وقوله: «كل إحداث في الدين» هذا قيد يخرج لنا الإحداث في أمور الدنيا فالناس لهم أن يحدثوا ما شاءوا من أمور الدنيا مما لا تعلق له بالدين، فنحن أحدثنا السيارات ولم تكن على عهد النبى ﷺ ولكنه إحداث في أمور الدنيا،

فإذا تقييده بقوله: «من أحدث في أمرنا» دليل على أن الإحداث في أمور الدنيا الأمر فيه مفتوح والباب فيه واسع، فأحدث ما شئت من «التكنولوجيا» العسكرية، وما شئت من التكنولوجيا الطيرانية، وما شئت من التكنولوجيا الطبية، وأحدث ما شئت من أي أمور الدنيا ولكن إن جئت في الشريعة فانتبه أن تحدث شيئًا؛ لأن الدين قد اكتمل يقول الله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]

فدين الله -جل جلاله- لا يحتاج إلا بدع، ولا إلا كلام زيد ولا إلى إحداث عبيد، فالدين كامل بتكميل الله جل جلاله، فما مات نبينا ﷺ وطائر يقلب جناحيه في السماء إلا وذكر لنا منه علمًا،[٣] فلا يجوز أن نحدث في الدين لا وصفًا لا دليل عليه، ولا زمانًا لا دليل عليه، ولا مكانًا للعبادة لا دليل عليه، ولا مقدارًا للعبادة لا دليل عليه، ولا صفة للعبادة وهيئة لا دليل عليها، ولي رسالة فيها (نصر

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٣٦١)، (٢١٤٣٩)، والطيالسي في مسنده (٤٨١)،

الشِرعة بقم البدعة) عددت فيها كثيرًا من بدع العالم الإسلامى والعربي، وكلها مخرجة على هذه القاعدة العظيمة (كل إحداث في الدين فهو رد).

القاعدة الثانية: «كل بدعة ضلالة» وأصلها ما في صحيح الإمام مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان النبى ﷺ إذا خطب احمرَّت عيناه وعلا صوته، واشتد غضبه حتى كأنه منذر جيش يقول: **«صبحكم ومساكم»** ويقول: **«أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»**[1] وزاد النسائي بإسناد جيد صححه شيخ الإسلام **«وكل ضلالة في النار»**[2]

وهذه كلية عامة، والمراد بالبدعة: «هى كل ما أُحدث في أمر الدين مما لا دليل عليه»، ويعرفها الشاطبى رَحِمَهُ اللَّهُ بقول: (هى طريقة في الدين مخترعة تضاهى الطريقة الشريعة يقصد بسلوكها المبالغة في التعبد لله -جل جلاله-)،[3] فالبدع كلها ضلالة وليس هناك بدعة حسنة، وقد ذهب بعض أهل العلم كالإمام ابن الصلاح ـ والإمام النووي وغيرهم من أهل العلم إلى أنَّ هناك بدعة حسنة ولكن رد عليهم الإمام الشاطبى في أعظم كتاب في البدع وهو (الاعتصام) وهذا الكتاب من أفضل وأعظم وأكمل، وأقعد ما ألف في البدع وجميع من ألف بعده إنما يستقى من هذا الكتاب فهو من أفضل الكتب التى ألفت في البدع، وقد ألفه الإمام الشاطبى على طريقة التأصيل والتقعيد، فذكر فيه من أصول البدعة وقواعدها وضوابطها ما لم يذكر في كتاب آخر فأوصى طلبة العلم بأن يقتنوه ويقرءونه، فرد عليهم الإمام الشاطبى ردًّا طيبًا وقد استدلوا بأدلة ليس هذا مجال ذكرها، ويكفينا أن نقول: إنه ليس هناك في الدين بدعةٌ حسنةٌ، فجميع البدع ضلالة كما نص عليه النبي ﷺ.

---

(١)أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٢) أخرجه النسائى ، في كتاب صلاة العيدين ، باب كيف الخطبة (١٥٧٨)،

(٣) الاعتصام (١/ ٥٠).

ثم قال الناظم وفقه الله:

قاعـــدة والأصـــل في العبـــادة توقيفهـــا جزمًـــا علـــى الأدلـــة

وهذه قاعدة أيضًا في العبادة، فالأصل في العبادات الحظر والتوقيف على الأدلة، فليس للعبد أن يحدث عبادة إلا وعلى ذلك دليل؛ لأن أمر العبادات توقيفيٌّ ولا مدخل للعقول فيه، ولا لاجتهادات العلماء ولا لآراء الناس، ولا للقياسات الباطلة، ولا للاستحسانات الساذجة، ولا للرؤى والأحلام ولا النقولات الضعيفة، ولا المرويات الواهية مدخلًا في تقرير شيءٍ من العبادات أبدًا.

فالعبادة وقف على دليل الشرع إمَّا الكتاب، أو ما صح عن النبى ﷺ، لو كانت العقول تستقل بمعرفة العبادات فلماذا يحتاج الناس إلا إنزال كتب وإرسال رسل!!!؟ إذا كانت عقولنا تستطيع أن تعرف ما الذي يجب لله من العبادات وما يحرم من الأمور المحرمة من غير إرسال رسل لما احتاجت البشرية إلى إرسال رسل وإلا إنزال كتب؛ ولكن لأنَّ العقول لا تستقل بمعرفة الشرع على وجه التفصيل احتاجت البشرية الا ارسال الرسل وإنزال الكتب، والأدلة كثيرة على هذه القاعدة فمنها:- قول الله جل جلاله: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى:٢١] والمراد بالإذن هنا الإذن الشرعى؛ لأن الإذن الصادر من الله قسمان:-

(إذن كوني – إذن شرعى) فالمقصود في هذه الآية الإذن الشرعى، فلا يجوز للعبد أن يشرعَ شيئًا إلا بإذن من الله والمراد بالإذن هنا أي: الدليل الشرعى، ويقول النبى في الحديث المذكور هذا: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[1] فإذا لا يجوز للعبد أن يخترع شيئًا من العبادات أو يحدثها إلا وعلى هذا دليل من الكتاب أو صحيح السنة.

فالله المستعان لو نظرت الآن إلى أحوال الناس إلى ما أحدثوه من البدع تجد

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

ما أحدثوه من البدع في العبادات أكثر بكثير من العبادات التى شرعها الله جل جلاله، بدع في القبور، والجنائز، وبدع في الصلوات، وبدع في الصوم، وبدع في الصدقات وبدع كثيرة جدًّا.

❁ مسألة: ما الفرق بين المعصية والبدعة، وأيهما أشد وأحب إلى إبليس؟

لا جرم أن البدعة أشد؛ لأن منهيات الشريعة أولًا: الشرك الأكبر، ثم الشرك الأصغر، ثم البدعة ثم الكبيرة، ثم الصغيرة، ثم الانتقال من الفاضل إلا المفضول، وهذا كله يحبه الشيطان ويتدرج معك، فالبدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأنَّ البدعة يفعلها العبد وهو ينوي التقرب بها إلى الله جل جلاله، وأما المعصية فيفعلها العبد وهو مستشعر في باطنه أنها محرمة وقبيحة؛ ولذلك الذين يتوبون من أهل المعاصى أكثر ممن يتوبون من أهل البدع؛ لأن المعصية إذا بينت له قبحها ودليل حرمتها تاب، وأما المبتدع يظل على اعتقاده أنها من أعظم القربات لله.

فلو جئنا وقلنا: الاحتفال بالمولد النبوي لا يجوز يقولون: أنتم وهابيَّة ولا تحبون رسول الله ﷺ، فالآن تقرر في قلبه أن هذا من أعظم ما يعبر به عن محبة النبى ﷺ، فلا بد من توبة المبتدع أن تبين له أولًا وتجتث محبة هذه البدعة أو لا من قلبه ثم بعد ذلك تبين له الأدلة التي تنهى عن ذلك.

ثم قال الناظم وفقه الله:

قاعـــدة والأصـــل في العبـــادةِ ... توقيفهـــا جزمـــا علـــى الأدلـــةِ

في الجـــنس والصـــفات والزمـــان ... والقـــدر والأســـباب والمكـــان

هذه جهات التعبد الست قد تقدم شرحها سابقًا.

ثم قال الناظم وفقه الله:

شـــرعية الأصـــل لا تســـتلزم شـــرعية الوصـــف يـــا مـــن يفهـــم

هذه يرجع فيها إلى رسالة لى (رسالة في وجوب التفريق بين أصل العبادة ووصفها)، شرحتها في خمسين فرعًا، وتجدونها في صفحة صيد الفوائد لى على الشبكة العنكبوتية، وهذه من أعظم ما يرد به على أهل البدع؛ لأن من أهل البدع من بلغ في الخبث في الاستدلال مبلغًا عظيمًا وهو أنه لا يستدل لك على بدعته بحديث ضعيف لا ولا بحديث موضوع لعلمه بردك عليه بأن الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها إلى الأدلة الصحيحة الصريحة، لكن يستدل على بدعته بدليل من القرآن!!!! أو دليل من الصحيحين !!! فهذا لو تأملت في استدلاله وفعله البدعى لوجدت أن هناك خللًا وزيادة في فعله؛ لأن القرآن والسنة لا تدل على بدعة فكيف يجعلها دليلًا عليها !!!!!! فتأمل بين الدليل وبين فعله وستجد أنه لا بد وأن يزيدَ فيه قيدًا أو وصفًا معينًا، فمثلًا الذين يحتفلون بمولد النبى ﷺ يستدلون على ذلك بالقرآن والسنة ويقولون: هذا داخل تحت قول الله جل جلاله: ﴿لِّتُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح:٩]

فالتعزير والتوقير من حقوق نبينا ﷺ فنحن نفعل هذا من باب تعزيره وتوقيره، ويقول النبى ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين**»(١)

فنحن نعبر عن محبتنا له بهذا الاحتفال، ويقول في الصحيحين من حديث أنس: قال النبى ﷺ: «**ثلاث من كنَّ فيه وجد بهنَّ حلاوة الإيمان، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما**»(٢) فنحن لا نفعل ذلك بغضًا له وإنما نفعله حبًّا للنبي ﷺ !!!!!!

فهذا نرد عليه بهذه القاعدة وهي أن (مشروعية الشيء بأصله لا تستلزم

---

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٦)، (٢١)، (٦٠٤١)، (٦٩٤١)، ومسلم (٤٣).

مشروعيته بوصفه)، فسلمنا أنَّ محبة رسول الله ﷺ فرض وأنا لا أناقش الآن في المحبة؛ لأن محبة النبي ﷺ فرض على كل مسلم بل هي أصل الدين وأساس الملة، ولا يصح إيمان العبد إذا كان مبغضًا لرسول الله ﷺ فمحبته فرض على كل مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

بل وإن تقديم محبته فرض على المسلم، فلا يجوز للعبد أن يتقدم بين يدي الله ورسوله لا بقول ولا بفعل ولا بفتيا ولا بتحسين أبدًا ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾ [الحجرات:١] أي: لا تقولوا حتى يقولَ، ولا تفعلوا حتى يفعل، ولا تفتوا حتى يفتى، ولا تعتقدوا حتى يعتقد، فالآن انتهينا من هذا الأمر من أدلته فأدلته تثبت وجوب المحبة فقط، ولكن هل دلت على جواز الاحتفال؟

فأنا وأنت متفقون على محبتنا لرسول الله ﷺ ولكن التعبير عن المحبة ليس مفتوحًا لكل أحد فأنا أطلب منك دليلًا على جواز التعبير بالاحتفال عن محبته، بل لو جاء رجل في يوم مولده ﷺ ورفع (منديلا) ورفع هذا المنديل ويهزه بيده وقال: أنا أعبر عن محبتي لرسول الله ﷺ بهذه الطريقة، فهل هذا يقبله منك؟ يقول لك: أنه ليس هناك دليلًا على جواز هذا وما العلاقة بين هذا وبين محبة رسول الله، فنقول له كذلك نحن: وما العلاقة بين الاحتفال وبين مولد رسول الله ﷺ واختلاط الرجال بالنساء، وتوزيع الحلوى، والقصائد الشركية، وتعطل الأعمال والدولة كلها تعطل، فما الدليل على كل هذا!!!!؟ ليس هناك دليل، فكل ما كان جوابًا له عن فعلك هذا فهو جوابًا منك على فعله هذا؛ لأنَّ التعبير عن المحبة أمر توقيفيٌّ.

مثال ثاني:- أعظم من هذا الذين يقرءون الفاتحة عند افتتاح الخطوبة كما يفعل في كثير من البلاد الإسلامية والعربية، إذا عزم الرجل على الزواج من المرأة فقام بقراءة الفاتحة، فنقول: ما الدليل على هذا الفعل، فتجده يستشهد لك بأدلةٍ صحيحةٍ فتجده يأتي بآية من القرآن ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ [الحجر:٨٧].

ويقول النبى ﷺ عن الفاتحة: «**هى السبع المثاني وهى القرآن العظيم الذي أُتيته**»[1] وافتحت بها الصلوات، وافتتح بها كتاب الله جل جلاله، والجواب: أننا لا نناقش هذه الأدلة معه؛ لأن هذه الأدلة إنما تثبت أصل فضيلة الفاتحة، وأنا لا أناقش في هل الفاتحة لها فضل أم لا؟ وإنما أناقشه باعتقاد فضيلتها عند افتتاح الخطوبة، فقد كانت الزِّيجات تعقد على عهد النبى ﷺ ولم يكن يقرءون عليها الفاتحة، فإذًا احذر من الخلط بين الأصل والوصف، فأنت لا تتطلب دليلًا على الأصل، فالوصف شيء زائدٌ يحتاج إلى دليل.

مثال ثالث:- عند ذكر أحد الأموات كالشيخ ابن باز مثلًا عند ذكر اسمه هل يشرع عند ذكر اسمه قراءة الفاتحة وتقول: الفاتحة على روح الشيخ؟ فنقول: ما الدليل؟ فتجد مباشرة أهل البدع يستدل بأدلة أصل تعظيم الفاتحة، فقل له: لا لا هذه أدلة للأصل وأنا أطلب دليلًا على الوصف لا على الأصل، ففرق بين الأصل وبين الوصف، فلن تجدَه يأتيك بدليل على بدعته هذا، ثم بعد ذلك تقول له: إذا فرقت بين الأصل والوصف تقول له: إن أسماء الموتى كانت تطرق مسامع رسول الله ﷺ ومع ذلك ما كان يقرأ الفاتحة على أحد لكن إذا قلت له هذا الكلام قبل التفريق بين الأصل والوصف ربما لا يقتنع، فالمبتدعة غالبهم يقعون في الخلط بين الأصل وبين الوصوف، فيجب على طالب العلم من أهل السنة إذا أراد التمييز بين الحق والباطل أن يميزَ بين الأصل والفرع.

وأذكر لكم أن رجلًا كان إذا رفع من الركوع قال: «ربنا ولك الحمد والشكر» ودائمًا يزيد كلمة والشكر، والعلة عنده هى الخلط بين قضية الأصل والوصف، فيأتيه الناصحون ويقولون: يا أخى هذا لم يثبت عن النبى ﷺ فيأتي في ذهنه متسائلًا كيف لكم أن تناقشوا في شكر الله، كيف تنكرون عليَّ أنا عبد لله وأشكره على نعمه سبحانه على نعمه فما لكم تنكرون عليَّ!!!!؟

فهذا عنده خلط بين الأصل والوصف، فقال له أحدهم: فما رأيك أيها الحبيب لو قلت بعد الرفع من الركوع: «**ربنا ولك الحمد والشكر ولا حول ولا**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٤)، (٤٦٤٧)، (٤٧٠٣)، (٥٠٠٦)

قوة إلا بالله»، فقال له: لا لا يصلح، فرد عليه قائلًا: كيف أنت؟ تقول: لا يصلح زيادة كنز من كنوز الجنة[١] (لا حول ولا قوة إلا بالله) بعد الركوع، فتجده يقول: لم تثبت عن النبي ﷺ، وهذا هو الذي نريده في الشكر، فنحن لم نناقشه في كلمة الشكر لذاتها، والكلمة الصحيحة أن الشكر كله لله، ولكن ما الدليل على أنه يتعبد لله بوضع هذه اللفظة في هذا المكان؟ فما الدليل على اعتقاد الفضيلة في هذا المكان؟

فلا تأتي وترد بالأدلة التي فيها شكر الله وتقول: ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِي وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾ [لقمان:١٤]، وغيرها من أدلة الكتاب ﴿وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ﴾ [العنكبوت:١٧]، ومع العلم أن كل هذه أدلة أُقر بها أنا وأنت أن الشكر كله أوله وآخره وظاهره وباطنه لله جل جلاله، ولكن أريد دليلًا على فضيلته في هذا المكان، فمن هنا نعلم أنَّ الذي لا يفرق بين الأصل والوصف هو الذي يقع في مثل هذه الإشكالات؛ ولذلك أقول دائمًا: إن هناك قاعدتين لا بد من الاهتمام بهما فطالب العلم إذا تمرس عليهما، فوالله الذي لا إله غيره لن يقفَ أمامه أي أحد من أهل البدع وسيرد عليهم كلهم:-

١- الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها إلى الأدلة الصحيحة الصريحة؛ لأن نصف استدلالات أهل البدع أحاديث ضعيفة وموضوعة وباطلة، فترد عليهم بهذه القاعدة أن بدعته هذه مبنية على دليل موضوع؛ كمن يقول: (من زارني وزار قبر أبي إبراهيم في عام ضمنت له الجنة) و(من حج فلم يزرني فقد جفاني)،[٢] فكل الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي ﷺ على وجه الخصوص لا تصح، فكونهم يبنون على هذه الأدلة الضعيفة والباطلة والواهية أحكامًا شرعية فهذا خطأ جثم عظيمٌ، فاشدد يديك يا طالب العلم بهذه القاعدة: «الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها إلى الأدلة الصحيحة الصريحة».

٢- شرعية الشيء بأصله لا تستلزم شرعيته بوصفه (وتأتي هذه القاعدة لمن

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢٠٥)، ومسلم (٢٧٠٤).

(٢) الصارم المنكي (١/ ٨٦).

كان من أهل البدع كما ذكرنا يأتي بأدلة صحيحة على بدعته، فتأتي هذه القاعدة لترد عليه، فإذا أتقن طالب العلم هاتين القاعدتين وضبطهما ضبطًا قويًّا، فوالله لا يقف أمامك أحد من أهل البدع أبدًا وجرب تجد، فكل أهل البدع واستدلالاتهم لا تخرج عن هذين الاثنين، وهذا دليل على أهمية القواعد.

ثم قال الناظم وفقه الله:

كـــل فهـــم باطـــل إن عارضـــا فهـــم الأولـى قـد سـلفوا أو ناقضـا

هذه قاعدة تقول: كل فهم يخالف فهم سلف الأمة وأئمتها في مسائل العقيدة والعمل فإنه باطل، ولي فيها رسالة (تذكير الخلف بوجوب اعتماد فهم السلف لأدلة الكتاب والسنة) في موقع صيد الفوائد، وقد شرحتها في خمسين فرعًا، وخلاصتها أنه لا يكمل انتفاع الناس بالكتاب والسنة إلا إذا صاروا على فهم السلف الصالح، ونعني بالسلف الصالح (أصحاب القرون المفضلة من التابعين وتابعيهم وتابعي تابعيهم) القرون المفضلة الثلاث، فهؤلاء لابد أن نفهمَ الكتاب والسنة على طريقة فهمه؛ لأن غالب أهل البدع يأتي على بدعته بدليل ولكن يفهم الآية بغير فهم السلف.

وأضرب مثالًا على ذلك:-

١- يستدل الزمخشري في كشافه على أنَّ الله لا يُرى في الآخرة بقول الله -جل جلاله- لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣]، ويقول: هذا دليل من القرآن على أنَّ الله لا يرى، فنرد عليه بأن نقول: أنت يا زمخشري استدللت بهذه الآية وفهمتها فهمًا مخالفًا لما أجمع عليه سلف الأمة وأئمتها، وكل فهم في كتاب الله أو في سنة رسول الله ﷺ يخالف فهم السلف الصالح فإنه فهمٌ باطلٌ، فهذه الآية قرأها السلف الصالح أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والصحابة والمهاجرون والأنصار، والتابعون، والأئمة، ولم يفهموا ما فهمته أنت ففهمك هذا مخالف لفهم، إذًا إن أهل السنة والجماعة مجمعون على أنَّ الرؤية المنفية هنا إنما هو نفي لها في الدنيا

فقط، وأما في الآخرة فقد تواتر الأدلة المثبتة لرؤية الله -جل جلاله- على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى، فرددنا قول الزمخشري هنا ومذهبه تفريعًا على هذه القاعدة الطيبة: (إن كل فهم يخالف فهم السلف فهو باطل).

٢- يستدل الصوفية على جواز الاستغاثة ودعاء النبي ﷺ بعد موته بالقرآن

فقولهن: لدنا آية في القرآن تدل على جواز المجيء إلى قبر رسول الله ﷺ ودعائه واستغفاره؛ قول الله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٦٤].

فيقول رجل منهم يلوك بلسانه، ويدعى أنه رجل أصولي ولا يدري عن الأصول شيئًا يقول: والأصل في المجيء هنا أنه مطلق، والأصل بقاء المطلق على إطلاقه، فيدخل فيها المجيء للنبي ﷺ في حياته وبعد مماته!!!

فنقول: كونك تفهم أن المجيء هذا يكون بعد مماته هذا فهم مخالف لكل سلف الأئمة وأئمتها فالسلف مجمعون على أنَّ المجيء هنا إنما هو مجيء له في حياته فقط ﷺ وأما بعد مماته فمجمعون على عدم جواز المجيء له من باب استغفاره أو دعائه؛ ولذلك كانوا إذا تأخر المطر عنهم وقحطوا في المدينة مع كون قبر النبي ﷺ بجوارهم، مع ذلك كانوا يستسقون بعمه العباس رضي الله عنه يدعو الله لهم مع وجود قبر النبي بجوارهم، بل قد كانوا ينكرون على من يقترب من قبره، أو يدخل في شيء من الأماكن المجاورة عند قبره فيدعو ويستغفر فكانوا ينكرون عليه إنكارًا شديدًا، فهذا الفهم؛ لأن فهم مخالف لفهم السلف رحمهم الله تعالى.

٣-- الفلاسفة يستدلون على نفي صفات الله بآية من سورة الإخلاص

فقولهن: الله لا أسماء له ولا صفات ودللنا القرآن في قول الله: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، قالوا: ﴿أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١] أي: أنه متوحد لا ثاني معه، أي أننا إذا أثبتنا الأَحدية لله فلا بد نثبتَ أَحادية الذات المنفكة عن الأسماء والصفات، فلو أننا جعلنا أسماءه وصفاته قديمةً معه لصار معه اثنان أسماء وصفات، فهم يفرقون بين الأسماء والصفات، فقولهم: أحد ينفي جميع أسماء الله وصفاته.

فنقول لهم: هذا فهم خالف فهم السلف، فهذه قاعدة عظيمة ترد على كل أهل البدع، ولتعلم أن مما يرد على أهل البدع ثلاثة ردود لا تختل أبدًا:

لو قال أهل البدع خلاف اللغة.

خلاف الدليل.

خلاف فهم السلف.

فنجعل ما خالف فهم السلف باطلًا، وانتبهوا يا أهل السنة والجماعة من تلك الدعوات المغرضة التى تُريد أن نفكَّ أدلة الكتاب والسنة عن فهم السلف بدعواهم (لهم عقول ولنا عقول)، (وهم رجال ونحن رجال) وهم (لهم زمان ولنا زمان) كل هذا دعاوى خبيثة لا نقبلها؛ لأنهم يريدون أن يدخلوا بالضلال والسوء، والاستدلال على بدعهم بالكتاب والسنة، ولكن فهم السلف صار كالسياج الذي يمنع هؤلاء القردة من الاستدلال بالكتاب والسنة؛ لأن كل شيء عندنا فهم السلف (فهم السلف) فصار فهم السلف مثل السياج الذي يحمى الكتب والسنة، فأهل البدع يريدون أنْ يكسروا هذا السياج حتى يدخلَ أهل البدع ببدعهم في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، القرآن عند أهل السنة والجماعة هو كلام الله منزل غير مخلوق، ومن زعم أنَّ القرآن مخلوق فإنه كافر.

الـ مخشـ ي ، يستدل علـ ، أنَّ القـ آن مخلـ ق بالقرآن فقال: لدينا دليل في القرآن يدل على أن القرآن مخلوق وهو قول الله: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء:٢] والمحدث هو المخلوق،

فنقول له: اتق الله هذا قول كفر أنَّ القرآن مخلوق، ونقول له: إن السلف لم يفهموا من قول الله: ﴿مُّحْدَثٍ﴾ هنا بأنه مخلوق، بل قد أجمع علماء أهل السنة والجماعة من الصحابة والتابعين والمفسرين، وأئمة السلف الصالح من الأئمة الأربعة، وأئمة أهل الحديث، كلهم مجمعون على أنَّ محدث هنا معناه جديد وليس بمعنى مخلوق، أي: ما يأتيهم من ربهم من ذكر جديد؛ لأن القرآن كان ينزل منجمًا حسب الحوادث، فكونك تفهم أنَّ محدث هنا بمعنى مخلوق فهذا فهم قد خالف فهم السلف، وكل فهم يخالف فهم السلف فإنه باطل.

إذا قلنا: خالف فهم السف فإنه لا بد أن ننتبَه لقضية مهمةٍ جدًّا، وهى أن السف إذا كانوا مجمعين على مسألة معينة فإنه لا يجوز إلا وفاقهم لا خلافهم، لكن مسألة الآيات التى فسها الاعجاز بفسر أهل الزمان الإعجاز على حسب ما يتوصلون إليه من الآلات والمكتشفات؛ لأن الله يقول: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [فصلت:٥٣]

فالسلف لما فسروا آيات الإعجاز بشيءٍ معين ليس هذا من باب التفسير للحد المانع الجامع الذي لا يجوز مخالفته وإدخال معاني أخرى فيه، وإنما من باب ما أدركوهم من حيث معرفتهم في زمانهم، فإذا تطور الأمر فلا حرج، فآيات الإعجاز تفسر ولكن بشرط أنْ لا يأتيَنا رجل قد فتح الله عليه من مسائل الإعجاز في القرآن في المكتشفات الحديثة ثم يسخر من عقلية الأوائل، فقد سمعت من بعضهم يقول: وهذا تفسير لا أدري كيف توصل له ابن عباس ويسخرون من ذلك، بل ما قاله السلف من جملة الأفراد الداخلة تحت اللفظ العام، وما قلتموه أنتم داخل تحت أفراد اللفظ العام، فيكون هذا من باب خلاف التنوع لا خلاف التضاد.

ثم قال الناظم وفقه الله:

تفتقـــر الأحكـــام للأدلـــة وهــذا مــا عليــه أهــل الملــة

هذه قاعدة متفق عليها بين أهل العلم رحمهم الله وهى القاعدة التى ندندن حولها كثيرًا في كل شروحنا سواء في شروح العقيدة أو شروح أصول الفقه، وهى تقول: (إن الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة)، قوله: تفتقر هذا أولى من التعبير بقوله: تحتاج؛ لأن الافتقار حاجة وزيادة، فهذا دليل على أن الأحكام ليست فقط أنها حاجة للأدلة الشرعية بل هى في افتقار عظيم للأدلة الشرعية، وقوله: (الأحكام) هذه الأحكام الشرعية المعروفة التى تترد على مسامعنا كثيرًا وهي: - (الوجوب - الندب – التحريم – الكراهة - الإباحة

– الصحة – البطلان) كل هذه من الأحكام الشرعية التى يجب أن نعتقدَ أنها موقفة على نص الشارع فلا يجوز لنا أن نثبتَ شيئًا من هذه الأحكام الشرعية إلا وعلى ذلك الإثبات دليل من الشرع، فإذا سمعت أحدًا يقول: هذا واجب أو هذا محرم، أو مندوب أو مكروه، أو مباح، أو هذا باطل، أو هذا صحيح، فإنك لا تقبل قوله إلا بعد أن تقول له: أعطنى الدليل الدال على هذا الحكم الشرعى، وهذا يبين لنا أنَّ إضافة هذه الأحكام إلى قولهم: (الأحكام الشرعية) هذه إضافة مصدر أي: أحاك مصادرها الشريعة، وقد أجمع العلماء على تقرير هذه القاعدة.

كما أجمعوا على أن العقول لوحدها لا تستقل بمعرفة شيء من هذه الأحكام الشرعية، فالإيجاب ليس مرده العقل خلافًا للمعتزلة، والتحريم ليس مرده العقول ولا للأهواء ولا لشهوات وإنما هى وقف على دليل الكتاب والسنة، وهذا القاعدة ليست منفعتها فقط في مسائل العقيدة فقط بل في كل أبواب الدين؛ لأن الشريعة عمت جميع طرق الحياة سواء كان منها الحياة الأسرية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، لا تجد منهجًا من مناهج حياة الإنسان إلا وتجد للشريعة فيه آدابًا، فهذه قاعدة عموميَّة وهى أصل عظيم من أصول الفقه، وقاعدة كبرى من قواعد الشريعة، وأضرب عدة أمثلة على ذلك:-

١-من الناس من يعتقد أنه يستحب قراءة القرآن في المقبرة، فإذا جاءهم طالب للعم وقال لهم: إن الاستحباب حكم شرعيٌّ فأنت تعتقد أنَّ هذا الشيء مستحب لفعلك هذا وذهابك للمقبرة بالمصحف وقراءتك للقرآن هناك حتى تنفعَ الميت هذا تعتقد استحبابه فنحن لا نقبل هذا الاستحباب إلا بدليل يدل على فعل النبى ﷺ أو فعله أحد من أصحابه ﷺ، أو ورد له ذكر أو أثر في القرآن، وهل عليه أثارة من العلم سواء من الكتاب أو من السنة الصحيحة، أو فعل أحد من سلف الأمة وأئمتها؟ فيكون الجواب لا، فإذا ليس هناك ثمة دليل فإنه لا يجوز لك أن تعتقد أنه مستحب؛ لأنك تثبت استحبابًا بمجرد شهوتك واستحساناتك وهواك وعقلك، وهذه ليست مصادرًا يعرف منها الأحكام

الشرعية وإنما الأحكام وقف على الكتاب والسنة.

٥- من يعتقد استحبابًا بل وجوب الاحتفال بمولد النبى ﷺ ويعتقدون أنه من أعظم القربات لله ومن أجل الطاعات لرب الأرض والسموات، وهو من أعظم ما يوقر ويعظم به محمد ﷺ.

فنقول: اعتقادكم أن هذا قربة وطاعة وعبادته وهو دائر بين الوجوب أو الاستحباب، والواجب والاستحباب كلها أحكام شرعية يجب علينا أن لا نثبتَ شيئًا منها إلا بدليل فأين الدليل الدال على هذا؟ ليس هناك دليل يدل على مشروعية الاحتفال بمولد النبى ﷺ.

٦- من الناس من إذا صلى العشاء وهذا موجود ورأيته وهى بدعة منتشرة في دول شرق آسيا في الهنود، والبنجلاديشيين، هذا مباشرة إذا انتهى من الأذكار تجده يخر ساجدًا سجدةً واحدةً، وهذه يعتقدون أنها من جملة ختم اليوم بالعمل الصالح وهذا أمر طيب، ولكننا نحتاج إلى دليل يدل على هذا الأمر، فأين الدليل الدال على استحبابه؟ ليس هناك دليل ولم يثبت عن النبى ﷺ شيء من ذلك أبدًا، فالشرائع والأحكام الشرعية ليست مفتوحةً أمام الناس فكل يحلل أو يحرم بهواه لا، وإنما هي وقف على الأدلة من الكتاب والسنة.

٣-من أمثلة الفقه كثيرة، بل لا ينبغى لإنسان أنْ يدخل في بحث المسائل الفقهية إلا بعد أن يتقررَ هذه القاعدة؛ لأنها سوف يمر على مسائل فقيه كثيرة لا خطام لها ولا زمام وليس لها أدلة شرعية.

منها:- كراهية استقبال النيرين، قال في الزاد: (ويكره استقبال النيرين)، والمراد بهما الشمس والقمر، فإذا جاء الإنسان للغائط يكره له استقبال النيرين، فلا يستقبل الشمس ولا القمر، وهنا قالوا بالكراهة والكراهة حكم شرعى فلابد أن تأتيَ بدليل على كراهية هذا الأمر، فأين الدليل الدال على ذلك؟ لن تجدَ دليلًا على ذلك، ولكن ذكر ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ في المبدع ذكر جملًا من التعليلات فقال:- (لأن فيهما من نور الله تعالى – ولأن معهما ملكين يسيرانهما –؛ ولأن

أسماء الله -جل جلاله- مكتوبة عليهما – ولأنهما يلعنانه)،

فنجيب على هذه بئس هذه المستندات التى هى أوهى من خيط العنكبوت، فإن كل هذه المسائل من مسائل الغيب (ملائكة تسيرها – أسماء الله مكتوبة عليهما -....)، كل ذلك من مسائل الغيب ومسائل الغيب لا مدخل للاستحسانات ولا للعقول ولا للآراء، ولا للمذاهب الفقيهة، في إثبات شيء منها، بل هى وقف على دليل الكتب والسنة، فكل هذه ليست مستندًا صالحة لنثبت بها هذه الكراهة، فالقول الصحيح هو جواز استقبال الشمس والقمر ما لم يكن أحدهما في جهة القبلة، فحينئذ ننهى عن استقباله؛ لا لأنه شمس أو قمر؛ وإنما لأنها جهة القبلة، بل عندنا دليل يدل على جواز استقبال أحدهما: قول النبى ﷺ: «**ولكن شرقوا أو غربوا**»[1] فإنهما لا بد أنْ يكونا أو أحدهما في المشرق أو في المغرب، والأمر في ذلك واسع ولكن المشكلة إثبات الأحكام من غير دليل.

٤-الفقهاء -رحمهم الله- يقسمون باب المياه إلا ثلاثة أقسام طهور: – طاهر – نجس، هم يثبتون قسم الطاهر مثل الماء الذي خلت به امرأة في طهارة كاملة عن حدث، ومثل الماء الذي خالطة شيء من الطاهرات فنقله عن اسمه وغير ذلك من الأشياء التى يجعلونها من المياه الطاهرة، وحكم الماء عند الحنابلة أنه لا يجوز رفع الحدث به، يطبخ به – يغسل به – أمَّا أن تتوضأ به فإنه لا يرفع الطهارة، فأثبتوا أحكامًا شرعيةً مترتبةً على هذا القسم الثالث من أقسام المياه وقد اتفق العلماء على أن التقسيمات الشرعية التى ينبنى عليها أحكام شرعية وقف على الأدلة، فلا تقسم شيئًا أطلقه الدليل إلا وعلى ذلك التقسيم دليل، لما بحثنا في الأدلة الواردة في باب المياه لم نجد فيها إلا ذكر نوعين فقط من المياه وهو (الماء النجس – الماء الطهور)، قال الله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان:٤٨]، ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ [الأنفال:١١]،

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٤)، (٣٩٤)، ومسلم (٢٦٤).

وقال النبى ﷺ: «أن الماء طهور لا ينجسه شيء»[1] فهنا ماء طهور وماء نجس، ولكن لو سبرنا الأدلة ونظرنا فيها لن نجد شيئًا اسمه ماء طاهر.

فكونك أثبت قسمًا طاهرًا لا دليل عليه وترتب عليه أحكامًا شريعة، فإنك حينئذٍ تكون قد رتبت الأحكام الشرعية على غير دليل من الشرع، والأحكام الشرعية توقيفة.

٥-منها أيضًا في باب الأضحية والهدي وغيره، كره قوم من أهل العلم للمرأة الحائض أن تتولى ذبح الأضحية، فنقول: هذه كراهة والكراهة حكم شرعيٌّ والأحكام الشرعية في ثبوتها إلى الأدلة الصحيحة الصريحة، فأين الدليل الدال على هذه الكراهية؟ ليس هناك دليل فحينئذ نقول: هى كراهية باطلةٌ، والصواب أنَّ تضحية المرأة وتذكيتها جائزة سواء كانت ذات عذرٍ شرعيٍّ، أو غير ذات عذر شرعى، وفى أصح قولي أهل العلم: إن طهارة المذكي ليست شرطًا في حل الأضحية.

ويتفرع على هذه القاعدة جميع البدع التى تفعل في العالمين العربى، والإسلامى، فكل البدع تدخل فيها؛ لأن المبتدع إنما يقوم ببدعته معتقدًا شرعيتها إمَّا شرعية وجوب، أو شرعية استحباب فأنت تقول: أين الدليل الشرعى، وهذه أحد ركنى الرد على أهل البدع، فقد ذكرنا أن أهل البدع يستدلون بصنفين من الأدلة فانتبهوا لها، فإذا هما قاعدتان في الرد على أهل البدع:- (الأحكام الشرعية تفتقر في ثبوتها للأدلة الصحيحة الصريحة – مشروعية الشيء بأصلة لا تستلزم مشروعيته بوصفه). وهذا لي فيه رسالة (افتقار الأحكام إلى الأدلة تجدونها في موقع صيد الفوائد).

---

(١) أخرجه أحمد (١١٢٥٧) ، (١١٨١٥) ، (١١٨١٨) ، والترمذي (٦٦) ، وأبو داود (٦٦) ، (٦٧)

ثم قال الناظم وفقه الله:-

وأيمـــــا تعبـــــد لا ينقـــــل عـــن الصـــحاب فهـــو جزمـــا باطـــل

نعم؛ لأن الصحابة ما تركوا لنا وجهًا من أوجه التعبد إلا وسبقونا فيه، فنحن لا نقول كما قال المشركون لأنبيائهم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف:١١] لا بل نحن نقول: أنه لو كان خيرًا لسبقونا إليه، فالصحابة رضوان الله عليهم ما تركوا نوعًا من أنواع التعبد سواء من التعبدات القولية أو العملية إلا وقاموا به وفعلوه، فهم أكمل الأمة تعبدًا، وأعظمها إيمانًا، وأزكاها علمًا، وأشدها اتباعًا للنبي ﷺ؛ ولذلك جعل العلماء في معرفة العبادة البدعية من العبادة الشرعية جعلوا الفيصل فيها ما اتفق مع فعل الصحابة؛ ولذلك نحن نقول لمن يحتفل بالموالد النبوية أن الصحابة لم يحتفلوا ولو كان عبادة لاحتفلوا، فيكون الاحتفال بالمولد النبوي فعلًا وعبادة لم تعرف عن الصحابة؛ وكل فعل لا يعرف عن أصحاب النبي ﷺ فإنه لا يكون إلا بدعةً، ولا يمكن أبدًا أن يخفى هذا الأمر التعبدي العظيم الذي يتقرب به إلى الله -جل وعلا- على خير هذه الأمة بعد نبيها، ثم يكتشفه آحاد الناس في القرون المتأخرة فهذا لا يكون أبدًا.

كذلك الطواف حول القبور لم يعرف عن أحد من السلف، وكذلك قراءة القرآن في المقبرة، ورفع القبور والبناء عليها، وجميع بدع القبور، وجميع بدع الصلوات، وجميع بدع الصيام، وجميع بدع الأعياد، كلها لم تعرف عن سلف الأمة وأئمتها، فإذا أنت ترد هذه البدعة بكونها لا تعرف عن أصحاب رسول الله ﷺ، فالقاعدة عندنا تقول: (كل تعبد لا يعرف عن أصحاب النبي ﷺ فلا جرم أنه بدعة).

ثم قال الناظم وفقه الله:

ومـــــن أتـــــى ببدعـــــة مكفـــــرة عاملـــــه في أحكامـــــه كـــــالكفرة

هذه قاعدة في التعامل مع أهل البدع، وكيف نتعامل مع الجهمية، والدروزية، والإسماعيلية والنصيرية، والرافضة، والزيدية، فكيف نتعامل مع هؤلاء من أهل البدع؟ فهل نصلى عليهم إذا ماتوا؟ هل نجيب دعوتهم إذا دعونا؟ هل ذبائحهم حلال أم حرام؟ هل نزوجهم أو نتزوج منهم؟ هذه قاعدة في التعامل مع أهل البدع، أهل السنة والجماعة يقسمون البدعة إلا قسمين:- (مكفرة –مفسقة).

فالمكفرة:- هى البدعة التى توجب كفر وخروج صاحبها من ملة الإسلام إذا ارتكبها، مثل بدعة تعطيل الرب سبحانه عن أسمائه وصفاته، وهى بدعة الجهمية فهؤلاء كفرهم أهل السنة والجماعة لا سيما المتأخرون وقد انعقد إجماع المتأخرين على تكفير الجهمية أتباع الجهم بن صفوان الترمذي، وكبدعة دعاء الأموات من دون الله، والاستغاثة بهم، والذبح عند قبورهم، والنذر لها، وغيرها من البدع التى تتضمن ناقضًا من نواقض التوحيد، مثل بدعة الدعوة لتقريب بين الأديان فهذه من البدع المكفرة فهى من البدع المكفرة، ومثل بدعة الدعوة إلا عدم تكفير اليهود والنصارى ونبذهم بالكفر، وأنهم إخوان لنا هذه بدعة مكفرة؛ لأنه من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم أو صحح مذهبهم فإنه مرتدٌّ، فمثل هذه البدع إذا وقع الإنسان فيها توجب له الخروج من ملة الإسلام فيسميها العلماء (البدعة المكفرة).

والبدع الثانية هى البدع المفسقة:- وهى بدعة توجب فسق صاحبها، ولكن بلا خروج من ملة الإسلام ولا يزال يوصف بأنه مسلم لكنه فاسق، فهو من فساق الملة، أي: ما صفا له إيمانه ولم يخرج من دائرة الإسلام بالكلية بل مؤمن ناقص الإيمان بسبب هذه البدعة، مثل:-

بدعة التبرك بالأولياء والصالحين – بدعة الإقسام بالمخلوق على الله – بدعة التوسل بجاه النبي ﷺ - بدعة الأشاعرة في إنكار ما زاد على سبع صفات – بدعة

الزيدية – بعض البدع مثل تقديم على بن أبى طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على أبى بكر في الفضل مثلًا أو تقديمه على كل الصحابة في الفضل –) فمثل هذه البدع إذا وقع العبد فيها، فإنه لا توجب له الكفر فنسميها (البدع المفسقة).

فحينئذ يختلف تعاملنا مع أهل البدع باختلاف نوع البدعة التى وقعوا فيها، فالقاعدة تقول: (صاحب البدعة المكفرة يعامل معاملة الكفرة، وصاحب البدعة المفسقة يعامل معاملة عصاة الموحدين)، فإذا جاءك رجل صاحب بدعة مكفرة فإنك تطبق عليه أحكام الكفرة، وإذا جاءك صاحب بدعة مفسقة فإنك تطبق عليه أحكام عصاة الموحدين (الزناة – شراب الخمر – وغيرهم) نطبق عليهم أحكام عصاة الموحدين؛ لأن عمل هؤلاء الفساق اعتقاد.

وبناء على ذلك نقول: ما حكم الصلاة خلف أهل البدع هل هى صحيحة أم باطلة؟ نقول: إن كان هذا الإمام بدعته بدعةً مكفرةً، فإن الصلاة خلفه باطلة ولا تصح ومن صلَّى خلفه فالواجب عليه أن يعديها، وأما إن كانت بدعته مفسقة فإن الصلاة خلفه صحيحة وخلف غيره أولى إلا إذا كان هو إمام المسلمين، فحينئذ يجب الصلاة خلفه ولا يجوز التخلف عن الصلاة خلف إمام المسلمين، أنا ذكرت هنا إمام المسلمين وأرجو أن لا تُلبس على أحد ولكن هنا نفرق بين المبتدع الكافر والمبتدع الفاسق، ولكن العلماء قالوا: هذا في آحاد الأئمة (الرعية) لو قُدم لصلاة، ولكن إذا تولى ولى الأمر أو ملك الدولة أو أمير هذا القطر إمامة الصلاة، كما كان يفعل في الخلافة السابقة أن من يتولى الجمعة والجماعات هو ملك الدولة، ولكن الآن ملوك الدول اشتغلوا بأشياء وكثرة المساجد فصاروا يوكلون نوابًا لهم على وظائف معينة، فإذا الذي يصلى بنا وهو مبتدع إمام الدولة فنقول: لا يجوز التخلف عن الصلاة خلفه، بل إنَّ من تخلف عن الصلاة خلف إمام المسلمين ولو كان سكرانًا في الصلاة أو يزني أو لو كان يفعل ما يفعل.

فمن تخلف عن الصلاة خلفه فإنه من أهل البدع (المتخلف هذا) لإجماع

أهل السنة والجماعة على أن الجمعة والجماعات يجب إقامتها خلف الأئمة أبرارًا كانوا أو فجارًا، وإن كانت بدعة إمام المسلمين مكفرة تصلى معه وخلفه، ولكن تعيد الصلاة؛ لأن أهل السنة والجماعة يرجون مصالح أعظم من كونك تتخلف عن هذه الصلاة خلف هذا الإمام وهي وحدة المسلمين واتفاقهم كلمتهم وعدم بعثرة صفهم، وعدم إثارة الفتنة على الإمام، وغيرها، وهذا باتفاق أهل السنة والجماعة؛ ولذلك كان أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يصلى خلف الحجاج وهو من هو في قتل المسلمين، فسيف الحجاج أحمر دائمًا، فالحجاج من أفسق الفسقة الذين قتلوا المسلمين.

ومع ذلك كان أنس هو وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يصليان خلف الحجاج، بل إنَّ ابن مسعود يوم من الأيام صلى خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان قد صلى بهم سكرانًا فصلى بهم الفجر أربعًا والتفت إليهم وقال: «أزيدكم» ومع ذلك كانوا يصلون وراءهم حرصًا على جمع الكلمة، ونبذ أسباب الخلاف، وهذا من عقل أهل السنة والجماعة، لكن قد صار العلم لا يتتبع في كثير من موارده ومصادره في مسألة المصالح والمفاسد، فصار (العضلات والحميَّة التى لا خطام لها ولا زمام)، فهذا باتفاق أهل السنة والجماعة أنه لا يجوز التخلف عن جماعة إمام المسلمين، ولكن آحاد الأئمة (الرعية) إذا كانت بدعته مكفرة فلا تصلى خلفه، وإذا كانت بدعته مفسقةً فصلِّ خلفه ولكن لو بحثت عن إمام آخر فهو أفضل؛ ولذلك القاعدة عندنا في باب الإمامة (كلما كان إمام الصلاة أجمع للشروط المعتبرة كلما كانت الصلاة أكمل).

❁ فرع آخر هنا :- هل يجوز لك أن تتزوجَ رافضيةً؟

نقول: على حسب هذا التفريق والعلماء -رحمهم الله تعالى- يقولون: إن بدعة الرافضة من جملة البدع المكفرة فحينئذ لا يصح زواجك منها؛ لأن المسلم لا يجوز له أن يتزوج كافرةً بقول الله: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَّ﴾ [البقرة:٢٢١]، ويقول الله جل جلاله: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا۟ بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة:١٠].

❁ مسألة :- هل يجوز لك أن تتزوج بامرأة من الخوارج؟

نقول: نعم يجوز ومع ذلك فالعلماء مختلفون في بدعة الخوارج هل هى مكفرة أم لا؟ والشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ يكفرهم، ولكن المعروف عن أصحاب النبى ﷺ والذي يختاره شيخ الإسلام وأكثر أهل السنة والجماعة وهو المنقول عن على بن أبى طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعن كثير من السلف أن بدعته مفسقة وليست مكفرة وهذا أصح قولى أهل العلم، فلو تزوج خارجى من سنية فلا حرج، ولو تزوجت سنية من خارجى فلا حرج لكنه خلاف الأفضل؛ لأنَّ النبى ﷺ يقول: «إذا أتاكم من ترضون دينَه وأمانتَه فزوجوه».(١) والخارجى غير مرضى الدين فعنده بدعةٌ غير مرضية، فكلما كان اختيارك لزوج ابنتك أو موليتك للأتقى والأورع والألصق للشرع والاتباع النبى ﷺ كلما كان ذلك من رعاية الأمانة، ولكننا نبحث في أصل الحكم الشرعي لا الأفضل.

❁ مسألة : هل يجوز الزواج من الدروز؟

نقول: الزواج من الدروز لا يجوز؛ لأنه مجمع عند أهل السنة والجماعة أن الدروز كفار؛ لأنهم يؤلهون الحاكم بأمر الله، وكذلك النصيرية باتفاق أهل السنة والجماعة على تكفير النصيرية، وقد نقل هذا الإجماع ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كما في مختصر الفتاوى المصرية، فالنصيرية لا يجوز الزواج منها، وكذلك الإسماعيلية لا يجوز الزواج منهم؛ لأن بدعتهم لا جرم أنها بدعة مكفرة.

❁ مسألة : هل يجوز الزواج من الزيدية؟

نقول: الزيدية أتباع زيد بن الحسين بن على بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، نقول: بدعتهم ليست مكفرةً فهم معتزلة فيجوز الزواج منهم.

فنحن معاشر أهل السنة والجماعة نعامل المبتدعة بحسب بدعتهم التي وقعوا فيها.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجه (١٩٦٧)، والحاكم في المستدرك (٢٦٩٥)، والطبراني في الأوسط (٤٤٦)،

❁ مسألة: لو شهد على هلال رمضان مبتدع هل تقبل شهادته أم لا؟

نقول: ترد شهادته سواء كانت بدعةً مكفرةً أو مفسقةً؛ لأنه فاسق أصلًا ومن شروط الشهادة أن يكون عدلًا، فهنا لا نقبلها لكن لا؛ لأنه كافر وإنما لعدم توفر شروط الشهادة.

❁ مسألة: هل يجوز إجابة أحد من أهل البدع لوليمة فيها ذبح، وتأكل من ذبيحته؟

نقول: إن كانت مكفرةً فلا آكل ذبيحته؛ لأن من شروط حِل الذبيحة أنْ يكونَ المذكى أهلًا لذكاة ولا يكون الإنسان أهلًا لذكاة إلا بأمرين:- مسلم – كتابى، وإن كانت بدعته مفسقةً فيجوز أكل ذبيحته، والعبرة بمن تولى الذبح فمالكها إن كان كافرًا لا شأن لنا به والعبرة بمن ذبح الذبيحة.

وللتنبيه أقول: في الأعم الأغلب أن الإطلاقات يغلب عليها العرف فالشيعة أكثر من خمسة عشر فرقة، ولكن إذا أطلق الشيعة من غير تقييد فلا يعنون بها إلا (الاثنى عشرية) وهم كفار عوامهم وعلمائهم، ولى مؤلف على هذه الفروع (منهج أهل الاتباع في التعامل مع أهل الابتداع) فمن أراد الاستزادة فليرجع إليها، وهناك كتاب للشيخ إبراهيم بن عامر الرحيمى من أجمل ما اطلعت عليه مع أهل البدع وهو كتاب رائع مؤيد بالنقول عن أهل السنة والجماعة اسمه (منهج السنة والجماعة في التعامل مع أهل الأهواء والبدع)، المهم أنَّ التعامل هذا يتفرع مع كون بدعته مكفرة أم لا فليتنبه لهذا.

❁ مسألة:- لو جاءك رجل صاحب بدعة مفسقة ودعاك إلى وليمةٍ ولم تجبه:

فإن عدم إجابتكم هذا هو الأفضل إذا كان ذلك من باب الزجر بالهجر، فحينئذ الترك ليس من باب التكفير وإنما من باب الزجر فيفرق بينهما.

❁ مسألة:- عيادة أهل البدع هل تزوره أم لا؟

نقول: إذا كانت بدعته مكفرةً نزوره من باب دعوته؛ لأن زيارة الكفار وعيادته

إذا كانت من باب الدعوة وعرض الإسلام عليه وأمره بالتوبة فهذا طيب وحسن، وأما زيارته من باب المؤانسة والمودة والمحبة فهذا محرم.

وكذلك صاحب البدعة المفسقة الأصل جواز زيارته لكن أن رأينا ترك زيارته، وهو في هذه الحالة أردع له حتى يعلمَ أنه تقطعت به الحبال وأن أصحابه لم يأتوه بسبب تلك البدعة، فإذا كان زجره بهجره أنفع له فحينئذ يزجر بالهجر وإلا فالأصل زيارته.

وكذلك صاحب البدعة المكفرة الكافر الأصل ترك زيارته إلا إذا كانت زيارته أنفع، والمسلم الفاسق الأصل زيارته إلا إذا كان تركها أنفع، وهذه القاعدة في أهل البدع الذين هم أصلهم مسلمون ولكن ابتدعوا، وأما اليهود والنصارى فلا نطبق عليهم هذه القاعدة؛ لأنهم كفار أصليون أصلًا وليسوا من أهل البدع.

ثم قال الناظم وفقه الله:

قاعـــدة والصـــمت حـــق يـــا فتـــى عـــن الـــذي بـــين الصـــحاب قـــد أتـــى

هذه قاعدة تقول: (يجب الصمت عما شجر بين أصحاب النبى ﷺ في بعض الحروب والمواقع التى دارت بينهم، فقد دارت رحى الحرب بين بعض أصحاب النبى ﷺ بأسباب معينة معلومة عند أهل السير، وغالب هذه الأسباب إنما يرجع من أهل البدع من المنافقين والغوغائيين الذين يحبون إثارة مثل هذه المشاكل بين المسلمين، فإن هناك غوغائيون يندسون بين الصف المسلم ويثرون بعض المسلمين إلى بعض فلا إلى هؤلاء ينتسبون ولا إلى هؤلاء ينتسبون، ولكنهم دخلوا في الصف الإسلامى من باب الإفساد لا الإصلاح فينبغى للمسلمين في مثل هذه المسائل أن يكونوا عقلاء في تعامل بعضهم مع بعض فلا يمكنون الغوغائيين من مقاصدهم التي يريدون،

فمثل نحن الآن هنا صف إسلامي متصل ولكن بينا اثنين أو ثلاثة يثيرون

هؤلاء على هؤلاء ويثيرون هؤلاء على هؤلاء، فإذا لم يكن أطراف الصفوف الإسلامية تعرف كيف تتعامل في مثل هذه الظروف فإن الأمر سوف يؤدي إلى التفرق وإلى التمزق وإلى التشتت والاختلاف، وكثرة النزاع وهو الذي يريده منا أعداؤنا فمثل هؤلاء الغوغائيين يجب أن نأخذَ عليهم باليد من حديد، وأن نردهم عن غيهم وأن نزجرهم الزجر الذي يردعهم وأمثالهم عن السعى في الأرض وبين المسلمين بالفاسد، فلا تتقطع أرحامنا وأوصالنا وعلاقاتنا بسبب هؤلاء الغوغائيين وهذا خطأ كبير؛ لأنه هو عين ما يريده هؤلاء،

وأنا أستغرب من بعض القراء للقرآن من بعض أنواع العلاج في الرقية، فمثلًا امرأة سحرت حتى يطلقَها زوجها، أو رجل سحر حتى يطلقَ امرأة يقول له بعض القراء: طلق طلقة فينفك السحر، وهذا ليس بصحيح فأنت الآن بذلك الأمر حققت المقصود من وجود السحر وتساعد الشيطان على تحقيق مقصوده، فكون الغوغائيين يثيرون أطراف الصفوف الإسلامية من ها هنا وها هنا ثم دول الإسلام تختلف فيما بينها؛ بسبب هؤلاء الغوغائيين حينئذ نكون قد حققنا شيئًا من مطالبهم أو من مقاصدهم، بل الحق في مثل ذلك أن تجتمعَ الدولتان على البحث على هؤلاء المفسدين المخربين، وأن تأخذ عليهم بيد من حديد وأن تعاقبهم العقوبة البليغة الزاجرة وأن لا تمكنه من العبث في شوارع المسلمين ولا عند مقدرات المسلمين، وأما تتفكك الدول وتتقطع الأوصال وهؤلاء الغوغائيون يضربون علينا بالطبول، فهم شرذمة قليلة ويجب علينا أنْ نأخذَ عليهم بيدٍ من حديدٍ.

بل إنَّهم إنْ لم ينكف شر هؤلاء الغوغائيين عن الإفساد في الأرض إلا بقتلهم، فإنهم يقتلون تعزيرًا؛ لأن هؤلاء صاروا أعضاء فاسدين في جسد الأمة، فإذا تركت هذا العضو الفاسد في جسدك الذي لا يرجى صلاحه؛ لأننا ناصحناهم ولم يستفيدوا، وحاورناهم ولم يستجيبوا، كشفنا عنهم الشبهة ولم يرجعوا وارتدعوا، فهذا عضوٌ فاسدٌ لا بد أن يُجتثَّ، فلا نولي لهم احترامًا ولا نحترمهم من أجل

دينهم، ولا نحترمهم من أجل بدعتهم، أو وطنيتهم، أو اتفاقهم معهم في اللغة أو في الجنس لا؛ فبقاء هذا الآن ومثله يوجب فسادًا في الأرض والله لا يحب الفساد، وهذا هو الواجب علينا كمسلمين فيما بيننا أنْ لا نرضي بوجود هؤلاء النمامون الغوغائيون الذي يثيرون الفتنة النائمة الدهماء.

ولعلك أيها القارئ فهمت ما أريد أن أشير إليه وأقصده بكلامي هذا، فلا ينبغي أن تتقطع أواصل الدول الإسلامية أو يغضب بعضنا على بعض، أو نجعل شرذمةً قليلةً حاكمةً على قطع علاقات سنوات طويلة وعلى أمة لا نعرف عنها إلا الخير، ولا نعرف عنها إلا الصلاح ومحبة الدين، والحماسة للدين ونصرته بالمقدور عليه، فهذا لا ينبغي فهذا من الجور والظلم في الأحكام ونسأل الله أنْ يوفقَ الجميع.

فالصحابة دارت بينهم هذه الحروب بسبب هؤلاء الغوغائيين الذين لا يخلو منهم زمان، فإنه لما اصطف جيش علي بن أبي طالب رضي الله عنه رفعوا المصاحف، وقالوا: نحتكم إلى كتاب الله والصحابة ليس في قلوبهم قتال ولا شيء، فلما علم قتلة عثمان وبعضهم في جيش علي بن أبي طالب، وبعضهم في جيش معاوية رضي الله عنه لما علم قتلة عثمان أنَّ الجيوش إذا اتفقت وتصافت، فإن أول من سيأخذون ويطبقون حكم الله فيه هم هؤلاء القتلة، فبدأوا يتراشقون بالنبال فظن هؤلاء أنَّ هؤلاء بدأوا، وظن هؤلاء أن هؤلاء بدأوا فالتحم القتال؛ وإلا فالصحابة كانت قلوبهم طاهرة على بعض، حتى قال أهل السير: (إنهم كانوا يقتتلون في النهار ثم يزور بعضهم بعضًا في الليل يتدارسون العلم ويصلى بعضهم مع بعض، وكان هؤلاء يصلون على قتلى هؤلاء، وهؤلاء يصلون على قتلى هؤلاء.

لكن هؤلاء الغوغائيين الذين لا يرتاحون باتفاق المسلمين، ولا يرتاحون بازدهار دولهم، ولا يرتاحون بازدهار اقتصادهم، ويندسون بكل قوتهم بين الصفوف الإسلامية حتى يفرقوها ويبعثروها، وهؤلاء غالبًا ما يكونون أيادي لدولٍ أجنبيةٍ غريبةٍ هي تريد إثارة هذه الفوضى لمقاصد الله يعلمها، كما قال الله:

﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال:٦٠]، فمنهجك أيها المسلم فيما دار بين الصحابة من الحروب والقتال الواجب على أن أقول: «تلك فتنة سلم الله منها سيفي فليسلم منها لساني».

فالحمد لله ما دخلنا معهم بالسيوف ولا بالأسلحة وإنما قراؤنها قراءة في كتب السير فقط، فبما أنَّ الله وفقنا ورحمنا ولم ندخل فيها بسيف، فيجب علينا أيضًا أن نحفظَ السيف الذي بين شفتنا وهو أعظم من السيف الحقيقى، فيجب عليك أن تحفظه وأن لا تقدحَ في أصحاب النبى ﷺ، وأن لا تدخلَ في هذا الباب مطلقًا، فإنه لا يسلم القلب على أصحاب الرسول ﷺ إلا إذا منع العبد نفسه من الخوض في هذا الباب، فنشر ما وقع بين الصحابة أمام الأمة هذا لا يجوز، ويجب علينا مع هذا السكوت والصمت عدة أمور:-

١-أن نعتقدَ أنَّ ما حصل بينهم أنهم مجتهدون فيه، وأنهم لا يريدون إلا الوصول للحق رضي الله عنهم، فالمصيب منهم له أجران، والمخطئ منهم له أجرٌ واحدٌ، وأما معرفة عين المصيب والمخطئ، فهذا أمره إلى الله -جل جلاله- يوم يلتقي الجميع عنده جل جلاله.

٢- أن نعقدَ قلوبنا عقدنا جازمًا على أنَّ لهم من الحسنات والفضائل عند الله ما يوجب مغفرة ما صدر من الواحد منهم أن ثبتَ عنه ذلك، فالحسنات تهدم السيئات يقول النبى ﷺ: «وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها»[1]، وقال ﷺ في حق عثمان: «لا يضر عثمان ما فعل بعد اليوم»،[2]

وكم غفر لرجل من الصحابة وقع في ذلة بسبب أنه شهد بدرًا، والأمثلة على ذلك كثيرةٌ، فلهم من الفضائل والحسنات ما يوجب مغفرة هذه الزلة أن ثبتَ عن هذا الصحابى، يقول الناظم:

ولهم فضائل جمة قد دونت ... تقضي على الزلات والعصيان

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٧٥).

١-أن نعتقدَ أنهم أحق الناس بشفاعة محمد ﷺ، فإن النبي ﷺ سوف يعطى الشفاعة يوم القيامة قال: «وأعطيت الشفاعة»[١] فأعظم من يدخل في شفاعته صحابته الذين تربوا في مدرسته وتعلموا على يديه، ونقلوا دينه، وجاهدوا معه، وحموه بالغالي والنفيس، وبذلوا مهجهم وأموالهم، وتركوا ديارهم وأوطانهم، وعشيرتهم نصرةً لله ولنبيه ﷺ، فهم أدخل الناس في شفاعة محمد ﷺ.

٢-سلامة قلبك من الغلِّ على أحد منهم، فسكوت هذا لا يكون في قلبك غل، أنت أسكت لسانك فأسكت قلبك عن وجود الغل، يقول الله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]؛ لأنَّ من الناس من يسكت ولكن في قلبه شيء من الغل والحقد، والكراهية لبعض الصحابة رضوان الله عليهم، ولكن نسأل الله أن يطهرَ ألسنتنا وقلوبنا من وجود الغل على أحد من عباده على وجه العموم؛ وعلى الصحابة على وجه الخصوص.

فإذا القضية السكوت فقط لا بل السكوت من أول الواجبات وهو واجب الظاهر، ولكن عليك واجب الباطن وهو واجب القلب.

وأقول: من باب حسن الظن بالله تعالى أنه من مات على هذه العقيدة في الصحابة، فإنه سيكون معهم -بإذن الله- يوم القيامة؛ لعموم قول النبي ﷺ: «المرء مع من أحب»،[٢] وإني أعتب على بعض الإخوة الذين ظاهر الصلاح والدين والدعوة يسجلون أشرطة أو يعقدون حلقات تلفازية أمام العامة يتكلمون فيها عن خلاف الصحابة، وهذا من أخطر ما ينشر، ومن أخطر ما يقرأ، ومن أخطر ما يسمع؛ لأن كثيرًا من الناس بدأ يتكلم ويحدث نفسه عليٌّ لما فعل هذا؟ ومعاوية فعل هذا؟ وما كان الناس يعلمون هذه التفاصيل وكانت قلوبهم سليمة، ولكن بعد معرفة تلك التفاصيل فليست كل القلوب تحتمل هذه التفاصيل فيكون

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥)، (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٦١٦٩)، ومسلم (٢٦٤٠).

فيها من الحقد أو الكراهية، أو البغض لبعض أصحاب النبي ﷺ بسبب تلك التفاصيل.

فأنا أهيب بالجميع أن لا يربوا طلابهم، ولا من تحت أيديهم على ذلك، وأنا أعجب من كثير ممن يتكلمون ويثقون حتى يقول الواحد منهم: أن على بن أبى طالب وعثمان شهدا على قتل بهيمة عندي ما قبلت شهادته، وكل هذا بسبب نشر تلك الخلافات التى دارت بين أصحاب النبي ﷺ أمام العامة وهذا من أكبر الأخطاء التي نعوذ بالله منها.

وأما الاطلاع الفردي على ما حدث بينهم رضي الله عنهم جائز، ولكن بشرط أن تكون متضلعًا بمذهب أهل السنة والجماعة في مثل هذه القضية.

والشرط الثاني: أن تعلم أنَّ غالب المنقول عنهم إنما هو كذبٌ ودجلٌ ومن دسائس الرافضة، فلابد أن يكونَ عندك تمييزٌ في المنقول بين صحيحه وضعيفه وإلا فالسلامة لا يعدلها شيء.

ولذلك لم يؤلف أهل السنة والجماعة في مثل هذه المسائل، ولكن يذكروها إجمالًا، فأغلب قلوب الناس لا تحتمل قلوبهم هذا الكلام، فيكفيك أن تعلمَ هذه المسائل التي ذكرتها آنفًا.

❁ مسألة: حكم تمثيل ما حدث في الفتنة بالمسلسلات وغيرها؟

نقول: لا يجوز ويا ويل من أجازها، هم يريدون كسر هذا الحاجز الذي بيننا وبينهم فيمثلونهم، فيا ويل من أقرها ونعوذ بالله من أن تنطقَ ألسنتا بإجازة شيء من ذلك في تمثيل معركة حطين، أو معركة الجمل التي دارت بين عائشة وعلي - رضي الله عن الجميع - نعوذ بالله من ذلك.

فنحن نقول: إن مجرد الكلام المفصل فيما وقع نحن نحرمه، فكيف تفاصيلها بالتمثيل مع أُناس أصلًا داعرات فاجرات، ولكن القضية الأعظم منها أنها تضربُ في العقيدة وهذا محرم.

قال الناظم وفقه الله تعالى:-

ولتـــــؤمنن بمعجـــــزات الأنبيـــــا كـــــذا كرامـــــات عبـــــاد أوليـــــا

الكلام على هذا في جمل من المسائل:-

١-**عقيدة أهل السنة في المعجزات التى يجريها الله -جل وعلا- على يد الأنبياء:- مذهبنا في ذلك هو الإيمان بما صح منها،** فيجب علينا وجوبًا قطعيًّا بأنَّ كل معجزة ثبتت لنا بالطريق الصحيح فإنه يجب علينا أنْ نؤمنَ بها، وأنْ نصدقَ بها، وأنْ لا نناقشَ فيها، وأن نعتقدَ الاعتقاد الجازم أنها من جملة ما يجريه الله -جل وعلا- على يد أنبيائه ورسله، وأنَّ الرسل لا قدرة لهم ولا طاقة لهم على إجراء هذه الأشياء من قبل أنفسهم، وإنما الله -جل وعلا- هو الذي يجريها على أيديهم، فالمعجزات التى أجراها الله -جل وعلا- على يد نبيِّ الله موسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وهي تسع آيات بينات هذه ليس في قدرة البشر ولا في طاقتهم أنْ يجروها، ولكن الله -جل وعلا- أجراها من باب إظهار صدق ذلك الرسول في دعوى أنَّه رسول الله وأنه تجب طاعته والإيمان به ومتابعته،

وكذلك خروج الناقة في قوم صالح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أيضًا من آيات الله ومعجزاته، وكذلك المعجزات التى أجراها الله -جل وعلا- على يد نبيه عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يبرئ الأكمه والأبرص، ويخرج الموتى بإذن الله، وينبئ الناس بما يخفونه من الأرزاق والأموال في بيوتهم كل ذلك من المعجزات التى يجريها الله على يدي أنبيائه، فيجب علينا أنْ نؤمنَ بها وبما صح منها، وأن نكذبَ بشيء من ذلك، وقد أجمع علماء المسلمين أنَّ من كذب بشيء من المعجزات الثابتة بالكتاب وصحيح السنة فإنه كافر خارج عن ملة الإسلام بالكلية إذا كذب بشيء من هذه المعجزات التى ثبتت بالطريق الصحيح فإنه كافر؛ لأنها تتضمن تكذيب الخبر، وتكذيب دعوى الرسالة.

٢-**اعلم -رحمك الله تعالى- أن المعجزات في النبوات والرسالات السابقة قد اندثرت وانتهت ولم يبق شيء منها أبدًا فهي معجزات وقتية انتهت بانتهاء**

الأنبياء وانتهاء أزمنتها وأوقاتها، إلا معجزة نبينا ﷺ وهى القرآن العظيم فإنها هي الآية والبرهان والمعجزة الباقية إلى أنْ يرفعه الله -جل وعلا- من الأرض.

٣-اعلم أنَّ طبيعة المعجزة تتناسب مع ما يتقنه، ويتفوق فيه القوم الذي أرسل الله إليهم هذا الرسول حتى تكونَ دامغةً لمعتقداتهم الباطلة، فمثلًا قوم فرعون الذين أُرسل إليهم نبى الله موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كانوا قد تفوقوا في أمر السحر وكان لفرعون سحرة يُسخِّرون له الناس ويسخرون له الأشياء، فجعل الله -جل وعلا- معجزة موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من هذا الجنس ولكنها سحرًا بل هى حق؛ لأن الكون كله خاضع لأمر الله -جل وعلا- وقهره وسلطانه؛ ولذلك تكون المعجزة متناسبة للأمر الذي تفوق فيه هؤلاء القوم على وجه الخصوص؛ لأنها تكون أدعى لإيمانهم واستسلامهم، وخضوعهم، وانقيادهم، وإقامة الحجة عليهم، فأرسل الله -جل وعلا- نبيه موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ وجعل معجزته في أن يدخل يده في جيبه ثم يخرجها وعليها نور كالقمر.

وكذلك يلقى العصا ثم تتحول إلى ثعبان بأمر الله -جل وعلا- حقيقةً لا تخييلًا ولا سحرًا وإنما بأمر الله -جل وعلا-، فلما رأى السحرة ذلك الأمر عرفوا أنَّ هذا ليس من جنس أفعالهم فأول من آمن هم هؤلاء المتفوقون في أمر السحر ؛ لعلمهم العلم الأكيد أنَّ هذا لا يمكن أبدًا أن يأتيَ به بشر من عند نفسه؛ لأنهم معلمون في السحر ﴿بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف:١١٢] أي: معلم في السحر فليس فوقهم أحد في السحر أبدًا، فكون موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ جاء بمثل هذه الأشياء التى يعجزون عنها فأيقنوا أنَّ له ربًّا ومعه ربٌّ أرسله بهذه الأشياء فخروا مباشرة سجدًا، وهذا من حكمة الله -جل وعلا-.

وقوم هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ تفوقوا في أمر القوة؛ ولذلك اغتروا بقوتهم في قول الله -جل وعلا-: ﴿وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾ [فصلت:١٥] وقد كانوا يبنون المدائن العظيمة ذات العماد فكان من مدائنهم مدينة اسمها ﴿إِرَمَ﴾ [الفجر:٧] حكى الله عنها وعن شيء من صفاتها في سورة الفجر قال: ﴿إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ۝٧ ٱلَّتِى لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِى ٱلْبِلَٰدِ﴾ فكانوا أقوياء يحملون الصخور على أكتافهم ويأتون بها من

الأماكن البعيدة، وكانت القرى المجاورة لهم تخافهم وتخاف بطشهم، فأجرى الله -جل وعلا- المعجزة على نبي الله هود متحديًا لهم وهي التحدي لهم أن يمسوه بسوء قال الله عز وجل عن هود عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿إِنِّي تَوَكَّلْتُ عَلَى ٱللَّهِ رَبِّي وَرَبِّكُمْ ۚ مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ ۚ﴾ [هود:٥٦]، وهذا تحدي ثم قال: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود:٥٥]

يقول: إن كنتم حقًّا أقوياء فأنا أتحداكم جميعًا وأنا في مكاني هذا أن تمسوا منى شيئًا على قوة هذه وعلى جبروتكم التى لان لها الصخر، وتكسرت من أجلها صخور الجبال؛ فأتحداكم الآن أن تمسوني بشيءٍ من السوء، فما استطاعوا، فمعجزة نبى الله هود هى أنْ تحداهم في قوتهم، فلم يستطع أحد منهم أن يصلَ إليه بسوء؛ لأن الله سبحانه هو أشد منهم قوة.

وكذلك معجزة نبى الله عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ فإن بنى إسرائيل من النصارى كانوا متفقون في الطب وإلى الآن هم متفوقون في الطب وعندهم من الطب ما ليس عن غيرهم، فجعل الله -جل وعلا- معجزته من هذا الجنس، ولكنه طب لا يستطيعه الأطباء، فعادة الأطباء أنهم يرفعون أيديهم عن الأبرص لا يستطيعون فعل شيء معه ولا يعالجوه، فعيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بأمر الله وإذنه كان يمسح جسم الأبرص ثم يرده الله على أحسن ما كان فتحداهم بذلك، وصارت معجزته متناسبةً ومتناسقةً مع ما يتقنون؛ لأن هذا أوقع في قيام الحجة، ولكن لو كان معجزة نبى الله موسى على الطب!!!

فاليهود لا يفهمون فى مثل هذا الأمر (الطب) فلا تقوم عليهم الحجة، وكان عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ يأتي بشيء لا يستطيعه الأطباء وهو أنه يمر على صاحب القبر ويقول له مناديًا له باسمه ثم يقوم ينفض الغبار عن رأسه، والأطباء أبدًا لا يستطيعون فعل هذا مطلقًا، والأطباء لا يستطيعون تحريك الجمادات أو نفخ الأرواح، أو عيادة الحياة في جسد خرجت منه الروح.

وأما عيسى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فكان يستطيع بأمر الله؛ ولذلك الله -جل وعلا- ينبه في ثنايا الآيات ويقول تعالى: ﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٤٩] ثم في الآية

الثانية قال: ﴿بإذني﴾ وهذا لا يستطيعه عيسي عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ من قبل نفسه، وإنما هو بأمر الله -جل وعلا-.

وأما خاتمهم ومقَدمهم وأكرمهم عند الله وأرفعهم منزلة عند الله -جل وعلا- نبينا ﷺ فكانت معجزته أيضًا من جنس ما يتقنه قومه وهو البلاغة والفصاحة، فقد كانت قريش أُتيت من البلاغة والفصاحة ما جعل الفصحاء والبلغاء من أهل القري المجاورة يتحاكمون إلى لغة قريش، فكان الشعراء من تلك البلاد يجتمعون في سوق عكاظ، ومِجنة وغيرها وينتدب لهم رجل من قريش ويستمع أشعارهم ثم يقيم هذه الأشعار لهم، ويحتكمون ويفتصلون أمرهم وتنهى مناوأتهم في أمر اللغة والفصاحة والبلاغة إذا نطق القرشى بشيء، حتى إنهم إذا اختلفوا في شيء رجعوا إلى لغة قريش؛ ولذلك لما جاء عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما جاء ليجمع القرآن قال لهم لزيد وغيره من الصحابة ممن أمرهم بجمع القرآن قال لهم: «**إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلسان قريش فإنه بلسانها نزل**»، فأمر الفصاحة والبلاغة عندهم لا يطاق، وبلغوا في الفصاحة المبلغ العالى، فأنزل الله كتابه بفصاحة و بلاغة و إعجاز أعجز ت ألسنتهم أن تعار ضه، و تحداهم تحدي القادر، المقتدر، القدير سبحانه الذى لا يعجز ه شيء سبحانه وقال: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [الطور:٣٤] ثم تنزل معهم وقال: ﴿بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود:١٣] ثم تنزل معهم وقال: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣].

ويوم أن جاء هذا الكذاب الأفاك مسيلمة الكذاب يريد معارضة القرآن جاء بكلام يضحك منه السفهاء قبل العقلاء، فقال: (الفيل وما أدراك ما الفيل، له خرطوم طويل، وذَنب قصير).

٤-وكانوا إذا قُرئ عليهم القرآن شخصوا بأبصارهم وفغروا أفواههم فلا يستطيعون أن يعارضوه أبدًا، لما أرسلوا الوليد بن المغيرة إلى النبى ﷺ يعرض عليه بعض الأشياء فقال له: يا محمد نعطيك ونزيدك، والنبى ﷺ مطأطئٌ رأسه فلما فرغ قال له النبي ﷺ: «**أفرغت؟**» قال: نعم، فقرأ النبي ﷺ عليه أول سورة

فصلت ﴿حمٓ﴾ [فصلت: ١] فنظر الوليد إلى النبى ﷺ وسكت،[١] فكانوا هم أهل بلاغة وفصاحة؛ ولذا كان القرآن يأخذ بألبابهم، وكانوا يعرفون معنى القرآن هذا، فلما رجع الوليد إلى قومه قالوا: نقسم بالله أنَّ الوليد رجع بغير الوجه الذي جاء به، فقال لهم: أنا سمعت الكهنة وتمتمتهم، فما هذه بتمتمة الكهنة، وجلست مع السحرة وعرفت عقدهم ونفثهم؛ فهو ليس بساحر، وستأتيكم العرب في موسم الحج فأجمعوا رأيكم بشيء، فلو لقيهم وقرأ عليهم من هذا القرآن سيسلمون فانظروا ما أنتم صانعون؟

فقالوا: أشر علينا فقال: إن قلتم: قول شاعر فما هو بقول شاعر؟ فليس من قوافي الشعرة ولا أوزانهم في شيء منه بل هو بعيد كل البعد عن قول الشعر، وإن قلتم: كاهن فضحوكم، ولكن قولوا: إنه ساحر وأنه كان يعلمه بشر، فأنزل الله تعالى فيه: ﴿إِنَّهُۥ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ﴾ (دعاء عليه) ﴿كَيْفَ قَدَّرَ﴾ (بأي عقل قدر) ﴿ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَٱسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾﴾، بل كانوا يأتون في الليل قرب بيت النبى ﷺ وهو قائم يصلى يستمعون القرآن، فربما سقط بعضهم في بعضهم بسبب ظلمة الليل وقال: من أنت؟ من أنت؟ فيتعاهدون على أن لا يرجعوا فتأبى بلاغة القرآن وفصاحته وأخذه بمجامع قلوبهم إلا أن يرجعوا له مرةً ثانيةً، فهذه هى شأن المعجزات أنها تكون متناسبةً مع ما يدعيه هؤلاء القوم أو ما يتقنونه، أو ما بلغوا الغاية العظمى والدرجة القصوى، والمنزلة السنيَّة فيه، فتأتي هذه المعجزة تكسر رءوسهم وتظهر عجزهم، وتبين أن فوق قدرتهم وطاقتهم ربًّا لا يعجزه شيء -جل وعلا-، فهذا هو شأن المعجزات.

٥-المعجزات من خصائص الأنبياء، وأنه لا يمكن أبدًا أن يجريَ الله -جل وعلا- على يد أحد من الخلق معجزة غير الرسل، فكل من يدعي إجراء

---

(١) أخرجه ابن أبى شيبة في مصنفه (٣٦٥٦٠)، وعبد بن حميد في مسنده (١١٢٣)، والحاكم في المستدرك (٣٠٠٢)، وأبو يعلى في مسنده (١٨١٨)،

المعجزة عليه فإنه كذابٌ وكافرٌ.

المعجزة تأتي ابتداء أو تأتي بالطلب، فإن جاءت المعجزة ابتداء لم توجب تعذيب من كذب بها الا اذا عاند وحارب الرسل، وأما ان جاءت بالطلب، فإن الهلكة تأتي بعد التكذيب بها مباشرة؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ﴾ [الإسراء:٥٩]، فإن جاءت المعجزة ابتداء لم يستلزم العذاب التكذيب بها إلا إذا حورب الرسول فينزل العذاب، وأما إذا جاءت بالطلب فاعلم أن العذاب يأتي بعد التكذيب بها مباشرة؛ ولذلك لما طلب كفار قريش وقالوا: يا محمد نريد معجزة (هذه معجزة طلب)، ﴿وَقَالُواْ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفۡجُرَ لَنَا مِنَ ٱلۡأَرۡضِ يَنۢبُوعًا ٩٠ أَوۡ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَعِنَبٖ فَتُفَجِّرَ ٱلۡأَنۡهَٰرَ خِلَٰلَهَا تَفۡجِيرًا ٩١ أَوۡ تُسۡقِطَ ٱلسَّمَآءَ كَمَا زَعَمۡتَ عَلَيۡنَا كِسَفًا أَوۡ تَأۡتِيَ بِٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا ٩٢ أَوۡ يَكُونَ لَكَ بَيۡتٞ مِّن زُخۡرُفٍ أَوۡ تَرۡقَىٰ فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَن نُّؤۡمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيۡنَا كِتَٰبٗا نَّقۡرَؤُهُۥۗ قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء:٩٣].

ثم قال: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤۡمِنُوٓاْ إِذۡ جَآءَهُمُ ٱلۡهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرٗا رَّسُولٗا﴾ [الإسراء:٩٤]، يقول العلماء: فلو أنَّ الله أجاب كفار قريش إلى هذه المعجزات وحققها لهم وكذبوا بها لأصابهم عذاب الاستئصال مباشرة؛ ولذلك من رحمة الله أنَّه سبحانه لم يستجب لهؤلاء القوم رحمة بهم، فعلمنا إذًا أنَّ المعجزات تأتي ابتداء ولا تستلزم العذاب بالتكذيب إلا إذا حُورِب الرسول، وتأتي بالعذاب إذا كذب أهلها؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا- عن الحواريين أنهم قالوا لعيسي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لما طلبوا منه معجزة طلبًا: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١١٢ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأۡكُلَ مِنۡهَا وَتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ١١٣ قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةٗ مِّنكَۖ وَٱرۡزُقۡنَا وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ١١٤ قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن

﴿يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [-١١٢].

أي: من يكذب بها ويستمر على كفره وتكذيبه بك يا عيسى، فإني أعذبه عذابًا لا أعذبه أحدًا من العالمين، فهذا كانت معجزة طلب فقُرنت بالعذاب مباشرةً بالتكذيب؛ ولذلك لا تستعجل الأمم فاستعجالها دليل على حمقها واستعجالها للعذاب، وإنَّ من أعظم من كتب في المعجزات أبو العباس بن تيمية رحمه الله في كتابه الكبير المفيد الذي لم يُبحث مثله في هذه المسألة وهو كتاب (النبوات).

وأضيف هنا مسألةً مهمةً، وهي أنَّ:- تسميتها بالآية والبرهان أولى من تسميتها بالمعجزة؛ لأن المعجزة أمر شرعي والمتقرر أن (التعبير عن المعاني الشرعية بألفاظ النصوص أولى)، وألفاظ النصوص سميت المعجزات (برهانًا)، و(آية) فتسميتها بالآيات (والبراهين) أولى من تسميتها بالمعجزات مع أنَّ تسميتها بالمعجزات صحيحةٌ، ولكن الأولى من ذلك أنَّ تسميتها (آية) أو (برهانًا) للاتفاق مع لفظ القرآن.

ثم قال:-

كـــذا كرامـــات عبـــاد أوليـــا والفاســـق الملـــي لـــيس يكفـــر

اعلم -أيها القارئ- الحبيب رحمنى الله وإيَّاك أنَّ خوارق العادات (أن يجريَ على يدي البشر شيء خارج عن قدرة البشر) التي تجري على يدي البشر لا تخرج عن ثلاثة أقسام:-

١-**المعجزات وقد مر علينا:**- وهو أمر يجريه الله -جل وعلا- على يد النبيِّ؛ لإظهار صدقه في دعوى الرسالة ولإقامة الحجة على قومه.

٢-**الكرامة:**- وهي أمر خارق للعادة يجريه الله -جل وعلا- على يد أحدٍ من أوليائه؛ ولكن لا ليظهر صدقه؛ لا لأن هذا من خصائص الأنبياء والرسل (المعجزات)؛ وإنما ليثبته ويظهر فضله.

٣-**مخاريق السحرة والشياطين** وسيأتي بيانه بعد ذلك -إن شاء الله تعالى-.

❁ مسائل في الكرامات:

١-أجمع علماء أهل السنة والجماعة على وجوب الإيمان بما ثبت من الكرامات كتابًا وسنةً، وأنه لا يجوز التكذيب بشيء من هذه الكرامات الثابتة، وإنما يشترط أهل السنة والجماعة ثبوتها فقط فإذا ثبتت فإنه يجب علينا أنْ نؤمنَ بها وأن نصدقَ بها التصديق القطعي الذي لا يخالطه شك؛ ولذلك لا تجد كتابًا من كتب أهل السنة والجماعة إلا وفيه وجوب الإيمان بالكرامات، وهذه الكرامات قد ذكر منها القرآن أشياء كثيرة، وقد ذكرها الإمام اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) في المجلد الأخير منها على سبيل المثال:- الكرامة التي أجراها الله -جل وعلا- على يد أم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وهي صدِّيقةٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأرضاها، ولست نبية خلافًا لابن حزم وبعض من ينتسب للسنة، فأمُّ موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أوحى الله إليها قال الله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ [القصص:٧] وهذه هي الحالة الأصليَّة.

وإذا تعذر الأصل يصار إلى البدل ثم قال الله -جل وعلا-: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص:٧]،

وهذه كرامة أنَّ حفظ لها ولدها وأن اختاره من جملة بني إسرائيل وجعله نبيًّا ورسولًا لهم، ثم اختار ولد هذه المرأة الصالحة أن يتربى في حجر عدوه الذي قتل الأولاد واستحيى النساء، ويأبى الله من فوق سبع سموات إلا أن يتربَّى هذا الطفل في حجر فرعون، والذي سوف يكون موته وهلاكه وزوال ملكه على يديه فهو يربيه له، قال الله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ [القصص:٧] والله أوحى لها مع كونها ليست نبيًّا؛ لأن الوحي هنا هو الإعلام بالخفاء فهو وحي حاصل لبعض البشر ولكنه وحي لا تحصل به النبوة، فهو ليس الوحي الذي تحصل به النبوة والرسالة، مثل قول الله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ [النحل:٦٨]

ولا نظن أن أحدًا يقول: أن النحل نبيٌّ ورسولٌ!!! فإذا هذا إعلام بخفاء أي: أنه ألقى في روعها أن تفعلَ ذلك، ومن ذلك أيضًا ما أثبته القرآن من كرامة مريم

الصديقة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأرضاها، فإنَّ الله أجرى على يدها كرامة، وهى أنها أنجبت ولدًا صار رسولًا من غير أب وهذه كرامة أجراها الله على يد هذه المرأة الصالحة.

وكذلك الكرامة التي أجراها الله على يد آسيا امرأة فرعون بعد إيمانها واستقامتها قالت: ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [التحريم:١١]، وهذه كرامات، وكذلك الكرامة التى أجراها الله على يد ذلك العبد الصالح في قرية (نينوى)، وهي القرية التي أرسل الله فيها ﴿اثنين فكذبوهما﴾ وهى قرية (نينوى) ومع ذلك جاء ذلك الرجل يأمر قومه ويدعوهم إلى الله فاجتمعوا عليه فقتلوه، فأخبر الله عنه أنه دخل الجنة مباشرة ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٦- ٢٧] والكرامات كثيرة في كتاب (اتحاف أهل الألباب).

❁ وأما الكرامات في السنة فهي أيضًا ثابتة:

فأهل السنة والجماعة يؤمنون بها إيمانًا قطعًا جازمًا، لكن أهل السنة والجماعة يشترطون شيئًا:- وهو ثبوت هذه الكرامة.

٢- اعلم أن الكرامة من خصائص أولياء الله المتقين، فكل من ادعى أنَّ هذا الذي جرى على يديه كرامة، فلابد أنْ نعرضَ حاله أولًا على الكتاب والسنة فإن كان متفقًا مع هدي الكتاب والسنة فنصدق ونؤمن بأنَّ هذه كرامة إذا فصل القول فيها أهل السنة والجماعة، وأما تظهر الكرامات على يد المخاريق والدراويش الصوفية ومهاويس الشيعة والرافضة، فإن هؤلاء وإن مشوا على الماء، وطاروا في الهواء، وإن أكلوا الجمر، وأدخلوا السيوف في بطونهم، وإن أكلوا شيئًا فخرج من أدبارهم فكل ذلك مما من مخاريق السحرة والشيطانين فهي التي تفعل بهم ذلك؛ لأن الله يقول: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ﴾ [يونس:٦٢-٦٢]، والكرامة من خصائص أولياء الله المؤمنين المتقين؛ ولذلك نجد أن من الناس من يدخل النار ويخرج

سليمًا؛ ولذلك تحدى أبو العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تحدى هؤلاء الرفاعيَّة، والبطائحية، وقال: إن بعضهم يدهن جسمه بدهن (النارنج)، وهو دخن يمنع الاحتراق فقال: فلنغتسل قبل دخولنا في النار وندخل أنا وإياكم في النار، والذي يحترق عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فرجعوا وخافوا ورجعوا عن المناظرة.

وتجد بعضهم يدخل الجمر ثم يخرجه، وتجدون الآن في هذا الزمن من تطأ السيارة الثقيلة على صدره ثم يخرج سليمًا، أو يأتون بالدبابيس ويفرشونها مع الزجاج ثم يمرون عليها، أو يأكل الزجاج، أو يدخل الأفعى الكبيرة في فمه، أو السيف في فمه، أو يدخل النار في فمه ثم يخرجها، كل هذه ليست بكـرامات عند أهل السنة والجماعة؛ لأنها تجري على يد أناس قد خالفوا هدي الكتاب والسنة.

ومثل هذه الخوارق التى تجري على يد كثير من الكفرة الذين لم يدخلوا في الإسلام أصلًا؛ فضلًا عن هؤلاء المبتدعة الذين خالفوا الكتاب والسنة، فليس كل من ادَّعى الكرامة لا بد أن نقبلَ دعواه لا بل نعرض حاله على الكتاب والسنة، فإن كان متفقًا مع ما جاء به الكتاب والسنة، فأهلًا ومرحبًا ونقبله، وإلا يكون ما جرى على يديه هو الخارق الثالث وهو مخاريق السحرة والشياطين والكهنة.

٣- القاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة تقول: (كن طالبًا للاستقامة لا للكرامة).

أي: أنَّ العبد لا يجوز له أن يقصد بقلبه أن يكرمه الله -جل وعلا- بشيء من الكرامات حتى يظهرَ فضله فلا يطلب العبد الكرامة.

ولكن ينبغى للعبد أن يطلبَ الاستقامة على هدي الكتاب والسنة فقط، فإن جاءت الكرامة ابتداء وتفضلًا من الله -جل وعلا- فالحمد لله، بل حتى لا يشرع الدعاء بها بل هو من البدع، فكونك تدعو وتقول: (اللهم إني أسالك أن تجريَ على يدي خارق الكرامة) هذا ليس من السنة؛ ولذلك ينبغي على العبد أن

يحرصَ وأن يكونَ قصده في المقام الأول هو طلب الاستقامة، وأما الكرامة فإنها تجري من غير طلب، وأمَّا عامة أهل البدع من الصوفية وغيرهم فإنهم يحرصون على طلب الكرامة.

ولذلك تجد الواحد منهم ربَّما نام مع الأفعى طوال الليل، فإذا خرج من الغرفة سليمًا صار عندهم وليًّا من أولياء الله؛ لأنه نام مع حيوانٍ وهى الأفعى ولم يصبْ بأذى، ولكنها هذه لا تكون من الكرامات، وبعضهم يبيت في البراري والصحار، والقفار البعيدة بدون ماء ولا طعام الليالى ذوات العدد فإذا رجع سليمًا رفعوه لمرتبة الولاية وقالوا: ولي أطعمه الله وسقاه، وهذا كله من مخارق ودراويش الصوفية.

ولكن أهل السنة والجماعة يقولون: لا شأن لك بالكرامة وإنما لك شأن بالاستقامة، فأنت استقم كما أمرك الله ﴿فَٱسْتَقِيمُوٓاْ إِلَيْهِ وَٱسْتَغْفِرُوهُۗ﴾ [فصلت:٦] وفى الحديث من وصيته ﷺ لذلك الصحابى سفيان بن عبد الله الثقفى قال: يا رسول الله قل لى فى الإسلام قولًا لا أسأل عنه أحدًا بعدك قال: «**قل: أمنت بالله ثم استقم**»،(١) قال الله: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْۚ﴾ [هود:١١٢]، فإن أراد الله -جل وعلا- ابتداءً أن يجريَ على يدك القيامة فهذا فضل ونور على نور.

٤-قاعدة مهمةٌ عند أهل السنة والجماعة وهى (ليس من جرت على يديه كرامة يلزم أن يكونَ أفضل ممن لم تجر على يديه)، فإجراء الكرامة على يد أحد من الأولياء ليس دليلًا على أنه أفضل ممن لم تجر على يديه هذه الكرامة؛ ولذلك لو حسبت ونظرت إلى الكرامات التى أجراها الله على يد أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لوجدتها أكثر بكثير من الكرامات التى جرت على يد أبى بكر رضي الله عنه؛ مع أن الأمة مجمعة على أن أبا بكر أفضل من عمر رضي الله عنهما، بل هو أفضل الخلق من الإنس والجن بعد الأنبياء والرسل هو أبو بكر رضي الله عنه وأرضاه،

---

(١) أخرجه مسلم (٣٨).

ومع ذلك لم تجر على يديه كثير من الكرامات، بل إن من المتأخرين من السلف الصالح من أجرى الله على يديه من الكرامات ما لم يجره على يد الصحابة رضي الله عنهم، ومع ذلك الأمة متفقة على أن الصحابة أفضل الأمة على الإطلاق فما كان ولا يكون بعدهم، فليست الكرامة دليلًا على التفضيل المطلق بل هى فضل، وكرامة، وتثبيت من الله،

ولكنها ليست مجالًا لتفضيل بين المؤمنين، فلا تقول: هذا أفضل؛ لأنه مؤمن؛ ولأنه يصلى وجرت على يده كرامة لا، فالكرامة ليست مجالًا للتفضيل بين عباد الله، إذا قد يكون من لم تجر على يده الكرامة أعلى درجة ومنزلة عند الله ممن لم يكنْ جرت على يديه الكرامة؛ لأنَّ من مقاصد الكرامة تثبيت الولي، وهذا موكول إلى إيمانه فلا يحتاج إلى تثبيت،

وهذا فضله ظاهر ولا يحتاج إلى شيء يثبته فهو موكول إلى إيمانه، ولكنَّ هذا الولى قد يقع في موقف ما معين كإكراه، أو ضرورة، أو موقف محرج له، فربما يختل فيجري الله على يديه الكرامة من باب تثبيته، مثل ما كان خُبيب يأكل عنقودًا من العنب في مكة قبل أن يقتلوه وهو محبوس، فهذه كرامة من باب التثبيت، وما أجملها إذا جاءت في وقتها.

ثم اعلم أيها الحبيب أنَّ كل مؤمن له كرامة، فأعظم الكرامة التى يمتن الله لها عليك كرامة التوفيق لدين، وليست الكرامة أن تأكل أكل معينًا، لا بل الكرامة أن تهتدي إلى طريق الموفقين والسعداء والصالحين، وتنقذ من النار، فنحن إذًا مكرمون بتكريم الله لنا بهذا الدين، وأعطانا الله كرامةً أخرى غير الإسلام وهى كرامة الاستقامة على طريق أهل السنة والجماعة فكم من مسلم ولكنه مسلم أشعريٌّ، ومسلم صوفي، ومسلم بعيد عن الله، فهم مسلمون في الأصالة ولكن عندهم بدع، ولكنك امتن الله عليك بكرامة التوفيق للإسلام، وكرامة التوفيق للانضمام لدائرة أهل السنة والجماعة، ثم إذا ترقيت بعد ذلك قد يكرمك الله بكرامة ثالثة وهى أن تكونَ جهبذًا من جهابذة أهل السنة والجماعة وعالمًا من علمائهم، ومفتيًا من مفتيهم، بل إن جلوسنا في مجالس العلم والذكر نوع من

أنواع الكرامة فتحفنا الملائكة، وتغشانا الرحمة، وتتنزل على مجالس العلم السكينة[١]

فهذه كرامة، فكم من أناس وأنت الآن تستمع العلم وتقرأ العلم؛ وغيرك من الناس يشرب الخمر الآن وما وفقه الله، وكم من إنسان جالس يسمع الغناء، وكم من إنسان يزني، وكم من إنسان يسرق، ومع ذلك الله قادنا وأخذنا بنواصينا في هذا الوقت لاستماع العلم ومطالعته أليست هذه كرامة!!!!؟ هذه كرامةٌ عظيمةٌ، وبرك بوالديك كرامة، التزامك بشريعة الله هذه من أعظم الكرامات، فلا تنظر لمن أُعطى الكرامة على أنه أفضل منك لا؛ لأن الكرامة ليست مجالًا للتفضيل بين المؤمنين.

٥-أن من تعنه كرامته على طاعة الله وحمده وكثرة شكره وتحمله على التواضع للحق والخلق فليست بكرامةٍ نافعةٍ، فالكرامة قد تجري من الله للبعض ولكنها تكون سببًا لغروره، وإبراز نفسه، ورؤية ذاته، وتكون سببًا من الأسباب التي توجب له الأمن من مكر الله فيتنازل عن شيء من الطاعات، وتسول له نفسه أنَّ الله ما دام قد أجرى على يدي هذه الكرامة فقد أراد بى خيرًا، فربما يحمله ذلك على التقصير في حق الله -جل وعلا- اتكالًا على الرجاء، والمغفرة، وأما العبد إذا جرت على يديه كرامة ثم قام بشكر الله -جل وعلا- وحمده، والثناء عليه، والانطراح بين يديه، والاعتراف بالتقصير في جنبه، ثم حمله ذلك على التواضع لله -جل وعلا- وللخلق، وازدادت جذوة الإيمان في قلبه، وازداد بريقُ ونور محبة الله -جل وعلا- في قلبه، فهذه هى الكرامة النافعة، فمن لم تحمله الكرامة إلا على الرياء والسمعة، ورؤية الذات فليست بكرامةٍ حقيقةٍ، وكل الذي ذكرته هنا من الكرامات مجمل المسائل التي قررها أهلُ السنة والجماعة في هذا الباب.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩)، (٢٧٠٠).

إذًا هما عقيدتان عندنا حملهما هذا البيت:-

١-وجوب الإيمان بمعجزات وبراهين وآيات الأنبياء.

٢-الإيمان بكرامات الأولياء.

مسألة: هل يمكن أنْ تستمرَّ الكرامة كما تستمر المعجزة أحيانًا؟ نعم قد يكون، وأليس استمرار بعض المؤلفات أزمنة طويلة تعاقبت عليها الدهور، وأيدي طلبة العلم، أليست هذه كرامةً لهذا الولي!!!!!!

أوليس إقبال الله بقلوب العباد على قراءة هذه الكتب وقد تُوفي من مئات السنين ولا تزال الأمة تتفى ظلال هذه المسائل وهذه التقريرات والأجوبة، وأصحابها قد توفي، وليس ثمة من ينشر له، وليس ثمة أبناء يهتمون بمؤلفاته، ولكن الأمة عن بكرة أبيها مقبلة بقلوبها على هذا التأليف، أوليس استمرار هذه المؤلفات كرامة !!!!!!! هذه كرامة.

بل إن من الكرامات التي يحبها الله على يدي الأولياء أن يبقيَ له الذكر الحسن بين الناس قال الله عن بعض أنبائه قال: ﴿وَٱجۡعَل لِّي لِسَانَ صِدۡقٖ فِي ٱلۡأٓخِرِينَ﴾ [الشعراء:٨٤] أي: اجعل الآخرين الذي يأتون بعد يذكروني بخير وأكون داعيةً لهم على الخير، وقال الله: ﴿إِنَّآ أَخۡلَصۡنَٰهُم بِخَالِصَةٖ ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [ص:٤٦] أي: هذه الدار الدنيا لا يزال هؤلاء الصالحون يذكرون بها بخير، بينما خلد الله ذكر فرعون وهو ذكر شر، فإذا جعل الله -جل وعلا- ذكرك ممن تذكر بخير فهذه كرامة مستمرة لك ونعمة عظيمة من الله، ولله در الشاعر إذا يقول:

فاعمل لنفسك بعد موتك ذكرها فالذكر للإنسان عمر ثاني

أبو العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تُوفي عن عمر سبع وستون عامًا هذا هو عمر الفعلي، ولكن عمره الذكرى قرون ولم ينته ولن ينتهيَ -إن شاء الله- ذكر أبي العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، فهذه كرامة عظيمة لشيخ الإسلام أبي العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ

٣- الخارق الثالث ممن يجري على يد بعض الناس وهي الخوارق الشيطانية:-

وهو مما يجري على يدي السحرة وأمثالهم من المشعوذين، والكهنة فهذه تجري على أيديهم خوارق ولكنها خوارق مبدؤها من الشيطان، وفى الأعم الأغلب أن الشيطان لا يعين هؤلاء إلا بعد أن يقدموا له قربان الكفر بالله -جل وعلا-، أو سب الله، أو سب رسوله، أو سب دينه والعياذ بالله تعالى، وإذا سمعت ما يفعله السحرة قبل تعلمهم وتعاطيهم السحر لتقذذت نفسك من ذلك والعياذ بالله، وكلَّما كان الساحر أشد كفرًا كلَّما كان معونةً من قِبل الشياطين،

ومن ذلك ما ذكره الله -جل وعلا- مما أجرته الشياطين في تلك العصيِّ التي ألقاها سحرة موسى قال الله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[طه:٦٦]، وهذا خارق للعادة ولكنه مرده إلى الشياطين، وهذا أغلب ما يجري على يدي هؤلاء الكهنة والسحرة من الإخبار بالأمور المغيبة، أو الاستدلال على الأشياء الضائعة إنما يكون بسبب الشياطين الملابسة له.

ثم قال الناظم -وفقه الله تعالى:

والفاسق الملي ليس يكفر ... بل ناقص الإيمان فيما قرروا

لا يخلدن في النار منهم من أحد ... أعني به الخلود دوما للأبد

هذه قاعدتان عند أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة، إذا قرأت كلمة (الفاسق الملى) اعلم أنه هو مرتكب الكبيرة؛ لأن ارتكاب الكبيرة يوجب الفسق، ومعنى (الملى) أي: فاسق من ملتنا وهى ملة الإسلام، يقول النبى ﷺ كما فى صحيح البخاري من حديث أنس قال: «**من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته**»[1] فهؤلاء أهل القبلة

(١) أخرجه البخاري (٣٩١).

فهم مسلمون بالأصالة ولكن عندهم كبائر يرتكبونها وماتوا عليها ولم يتوبوا فعقيدتنا فيهم أنه عندنا فيهم عقيدتان متمثلتان في قاعدتين:-

فمرتكبُ الكبيرة له حكمٌ عندنا في الدنيا وله حكم في الآخرة، فأما حكمه في الدنيا فيتشمل في القاعدة التى تقول: (مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان)، أو تقول بعبارة أخرى: أهل السنة والجماعة لا يعطون مرتكب الكبيرة الإيمان المطلق ولا يسلبونه مطلق الإيمان)، وذلك أن مؤشر الإيمان ينقص في قلبه بسبب ارتكاب هذه الكبيرة، فإذا جنى المسلم كبيرة من الكبائر فإنه ينقص مؤشر إيمانه لكنه لا يخرج من دائرة الإسلام بالكلية بل يبقى معه شيء من الإسلام؛ ولذلك يقول الناظم:

جاني الكبيرة ليس يكفر عندنا

(معاشر أهل السنة والجماعة)، والدليل على أن جانى الكبير لا يكفر ولا يخرج صاحبه من دائرة الدين أقول:

الأدلة على ذلك كثيرة منها:-

قول الله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ [الحجرات:٩]،

ويقول النبى ﷺ: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار**»(١).

فالأمر جدٌّ خطير، وقد أجمع العلماء أنَّ القتل العمد العدوان بدون مسوغ شرعيٍّ محرم في كل الشرائع، فلا يجوز للعبد أنْ يقدم على قتل النفس فهو كبيرة بالإجماع، وموبقة من موبقات الذنوب وكبائر العصيان، الله قال في هذه الآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات:٩] سماهم مؤمنين فما خرجوا بهذا القتال من الإسلام، ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحُجرات:١٠] فسماهم مؤمنين في أول

---

(١) أخرجه البخاري (٣١)، (٦٨٧٥)، (٧٠٨٣)، ومسلم (٢٨٨٨).

الآية وفي الآية التى بعدها، وهذا دليل على أن من قتل نفسًا بغير حق فإنه وإن وصفناه بأنه فاسق ومرتكب للكبيرة، ولكن هذا لا يوجب له أن يكونَ خارجًا من ملة الاسلام.

وكذلك في قول الله -جل وعلا- في من قتل غيره عمدًا عدوانًا قال الله: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ﴾ [البقرة:١٧٨] سمَّاه أخًا للمقتول، فوصف القاتل بأنه أخ للمقتول ولأولياء المقتول مع أنه ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب، ولكن ارتكابه لهذه الكبيرة لم توجب أن يكون خارجًا من الدين بالكليَّة، وقد أجمع العلماء -رحمهم الله- على أن من زنى فإنه وإن أقيم عليه الحد فإنه يغسل ويكفن ويصلَّى عليه، فلو كان ارتكابه لهذه الكبيرة موجبةً لخروجه من الدين لما جاز ذلك، والأدلة على ذلك كثيرة وقد ذكرت في غير هذا الموضوع، وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة.

وبالمقابل نجد هناك أدلة تخيف تدل على أن ارتكاب الكبيرة تخرج من الدين، وتوجب الخلود الأبدي في النار، فأقول: (كل نص من الكتاب والسنة يثبت عقوبة على كبيرة ويقيدها بالخلود فإنما يراد به مطلق الخلود لا الخلود المطلق).

مثال ذلك قول الله -جل وعلا-: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء:٩٣] وهذا خلود على ارتكاب كبيرة فيفهم منه أهل السنة والجماعة أنه مطلق الخلود لا الخلود المطلق، بمعنى المكث الطويل في النار، ولكن لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام كما سيأتي شرحه في البيت التالى إن شاء الله.

وأيضا في قوله ﷺ في الصحيحين من حديث أبى هريرة قال: «**من قتل نفسه بحديده فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدًا**»،[1] وقتل النفس كبيرة فانتحاره كبيرة، ومع ذلك في الحديث قال: «**خالدًا مخلدًا فيها أبدًا**»، وهذا مما يستدل به الخوارج على أن مرتكب الكبيرة كافر، ولكن أهل

(١) أخرجه البخاري (٥٧٧٨)، ومسلم (١٠٩).

السنة والجماعة يفهمون منه أنَّ كُل نص يثبت عقوبة على ارتكاب الكبيرة ويصفها بالخلود فإنما يراد به المكث الطويل، لكننا نؤمن أنه سيخرج من النار في يوم من الأيام؛ لأن معه أصل الإسلام، وهذا هو الذي أريد التنبيه عليه هنا، فإذا ارتكب العبد كبيرة فإنَّ مؤشر إيمانه ينقص ولكنه لا يخرج من دائرة الإسلام بالكلية.

ولتعلم -أخي القارئ الكريم- أنَّ مرتكب الكبيرة قد ضلت فيه طائفتان:- (المعتزلة أتباع واصل بن عطاء - الخوارج).

فالمعتزلة قالوا: لا نقول على مرتكب الكبيرة: كافر، ولا نقول: مؤمن، ولكن نقول: هو بعد ارتكابه للكبيرة خرج من الإسلام ولكنه ما دخل في دائرة الكفر؛ فصار في منزلة بين منزلتين، فلا هو مؤمن ولا هو كافر، فيحكمون على مرتكب الكبيرة في الدنيا أنه (ملص) خرج من الإسلام ولكنه لم يصل إلى دائرة الكفر، فهو في منزلة بين المنزلتين فلا هو مسلم، ولا هو كافر، وقد قال الناظم فيهم:

وخالفت في ذلك المعتزلة ... وقررت توسطًا في المنزلة

وقالت الخوارج الحيارى ... بكفره صراحة جهارا

والذي يدل على أن قول المعتزلة هو بعينه قول الخوارج هو أن تقابل الكفر والإسلام تقابل نقيض؛ فمثلًا لو قتل في يدي منديل هل هو متحركٌ أم ساكنٌ؟ متحركٌ، ولما وضعته صار ساكنًا، فتقابل الحركة والسكون تقابل نقيض، فلو صار ساكنًا لا يكون متحركًا، وإذا صار متحركًا فليس بساكن، فتقابل الإسلام والكفر تقابل نقيض (بمعنى إذا ارتفع واحد منهما حل الآخر) فلا يمكن أن يرتفعا جميعًا ولا أن يوجدا جميعًا، فهم أخرجوه من دائرة الإسلام فعقلًا مباشرةً لا بد أن يدخل في دائرة الكفر، فالله يقول: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن:٢]، فليس هناك شيء في المنتصف، وليس هناك مكان أصلاً بين الدائرتين لنضعه فيه، فمن يوم خرج بقدمه من هذه الدائرة مباشرةً تقع قدمه في الدائرة الأخرى، ويدل على ذلك مذهبهم فيه في الآخرة فقالوا: يدخل النار،

فكيف أنه ليس بكافر في الدنيا وأدخلتموه النار في الآخرة !!!!؟

قالوا: لأنه ليس بمؤمن، قلنا لهم: وليس بكافر كما قلتم، فالحق على قولكم أنه يوضع على مكان بين الجنة والنار وهذا هو الحق جريًا على قولكم فلا يستحق الجنة؛ لأنه خرج من دائرة الإسلام، ولا يستحق النار؛ لأنه لم يدخل في دائرة الكفر، لكن الله فضحهم، فقالوا: في الآخرة خالد مخلدًا فيها أبدا فقالوا بقول الخوارج فكلهم في الآخرة يتفقون أنه خالد مخلد فيها أبدًا، فهذا دليل على أن حقيقة قولهم في الدنيا فيه أنه كافر أصلًا، ولكنهم استحيوا؛ ولذلك يسميهم أهل السنة والجماعة (خناثى الخوارج) أي: أنهم مخنثون، الخنثى المشكل الذي لا تدري هل هو رجل، أم أنه امرأة، وهؤلاء لأنه استحيوا وخجلوا من التصريح بكفره وضعهم أهل السنة والجماعة خناثى الخوارج؛ ولذلك قال الناظم:

وقالـــت الخـــوارج الحيـــارى بكفـــره صـــراحة جهـــارا

وأما الخوارج فقالوا: كافر؛ ولذلك الخوارج صرحوا بما استحيى المعتزلة منه، فالخوارج كفروه.

وأما أهل السنة والجماعة قالوا: مؤمن ناقص الإيمان، والخوارج قالوا: كافر، والمعتزلة قالوا: في الدنيا بين منزلة بين المنزلتين.

وأما في الآخرة:- لتعلم أنَّ مذاهبهم في مرتكب الكبيرة في الآخرة هى نتيجة قولهم فيه في الدنيا، فالخوارج حكموا عليه بأنه كافر الكفر الأكبر، فمذهب الخوارج في مرتكب الكبيرة في الآخرة أنه خالدٌ مخلدًا في النار أبدًا لا يخرج منها أبد الآباد، ولا دهر الدهارير بل يخلد فيها كخلود فرعون وإبليس.

والمعتزلة قالوا: خرج من دائرة الإسلام ولم يأتِ إلى دائرة الكفر فقالوا: هو في الآخرة خالد مخلد في النار؛ لعدم وجود ما يوجب له دخول الجنة، فاتفقت الخوارج والمعتزلة على أن مرتكب الكبيرة مخلد في النار؛ ولذلك سماهم أهل السنة والجماعة الوعيدية، فإذا سمعت اسم (الوعيدية) فيريدون بهذا الاسم الخوارج والمعتزلة في باب مرتكب الكبيرة.

وأما أهل السنة والجماعة قالوا: لا نوجب دخلوا الجنة له ابتداء ولا نوجب له دخول النار ابتداء، بل هو تحت مشيئة الله، فالقاعدة عندنا معاشر أهل السنة والجماعة تقول: (**مرتكب الكبيرة في الآخرة تحت المشيئة**).

فإن شاء الله غفر له كبيرته وأدخل الجنة ابتداء، وإن شاء عذبه في النار بقدر كبيرته ثم يخرجه منها إلى الجنة انتقالًا، يقول الناظم:

جـاني الكبيـرة لـيس يكفـر عنـدنا (في الدنيا) ويكون بعد قيامة الأبدان

(في الآخرة) تحت المشيئة إن أراد عذابه فبعدله أو إن أراد الثاني (المغفرة له)، فبفضله فهو الرحيم بخلقه وهو الغفور لما جناه الجاني (فمرتكب الكبيرة يبقى بين الجنة والنار ينتظر فضل الله -جل وعلا-، فإن أراد الله أن يغلبَ جانب عدله في هذا العبد على فضله أدخله النار، وإن أراد له أنْ يغلبَ جانب فضله على جانب عدله أدخله الجنة).

قاعدة: (لا يخلد في النار أحدٌ ممن معه أصل الإسلام)؛ ولذلك يقول الناظم:

لا يخلـدن في النـار مـنهم مـن أحـد أعنـي بـه الخلـود دومًـا للأبـد

فلا يخلد في النار أحد من أهل الكبائر أبدًا ممن معه أصل الإسلام لا يخلد في النار، فلابد أن يخرج منها وإن طالت فترة عذابه وإن بقي سنين طويلة؛ ولكن مآله للخروج في يوم من الأيام من النار، فيخرجه توحيده وإسلامه من النار بفضل الله تعالى أولًا وآخرًا، يقول النبي ﷺ كما في الصحيح: «**يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذرة من خير**»[1] فلا يبقى في النار أحدًا أبدًا و لله الحمد و المنة، ونسأل الله أن لا ندخلَها مطلقًا، وأن يجعلنا ممن ينادون ابتداءً إلى الجنة ﴿ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ﴾ [الحجر:٤٦]، والأدلة على ذلك كثيرة.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤).

أهل السنة والجماعة يسمون من دخل النار من أهل الكبائر ثم خرج منها يسمونه (الجهنميون) وهؤلاء يخرجون منها مساكين وقد امتحشوا، واحترقوا، وتفحموا، كما في حديث أبي سعيد قال مرفوعًا: «أما أهل النار الذين هم أهلها فإنهم لا يموتون ولا يحيون، ولكن ناس أصابتهم النار بسبب ذنوبهم فيموتون في النار (يعذبون في النار) ثم يخرجون منها وقد امتحشوا، فيلقون في نهر يقال له: نهر الحياة، فيخرجون منه ينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، ألم ترَ أنها تخرج صفراء ملتوية»،[1] أو كما قال ﷺ، فتتغير وجوههم، وأشكالهم، والنار تأكل كل شيء منهم إلا مواضع السجود، حرم الله على النار أنْ تأكلَ مواضع السجود.

نسأل الله أن ينجيَنا من هذا الموقف العظيم.

وبعضهم إذا خرجوا من النار في هذا النهر يُنادي مناد (يا أهل الجنة إخوانكم أفيضوا عليهم من الماء قال: فيفيضون عليهم من ماء الجنة وكل شيء مسه ماء الجنة فإن الحياة تعود إليه، حتى إذا هُذبوا وصُفوا ونُقوا، أُذن لهم حينئذ في دخول الجنة) وإذا دخول الجنة وجدوها ممتلئةً، ولكن آخر رجل يدخل الجنة له «ملك عشرة ملوك من ملوك الدنيا»

ويقول النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه -عز وجل- «إن آخر رجل يدخل الجنة رجل صرف الله وجهه عن النار.....» الحديث

والحديث في آخره «يقول الله له: أيرضيك أن تكون لك الدنيا ومثلها معها؟ قال: رضيت يا رب فيقول الله له: لك ذلك ومثله معه، ومثله معه، ومثله معه، حتى عد عشرة أمثال»[2]، وهذا آخر من يدخل الجنة فنسأل الله أن يجعلَنا من أوائل من يدخل الجنة، اللهم آمين.

فعقيدة أهل السنة والجماعة في أهل الكبائر (مرتكب الكبيرة) ملخصه في هذه

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢)، (٦٥٦٠)، (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، (١٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢)، (٦٥٦٠)، (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، (١٨٥).

القواعد المذكورة آنفًا، وهي:-

١-مرتكب الكبيرة مؤمن ناقص الإيمان.

٢-أنه يكون في الآخرة تحت مشيئة الله.

٣-أنه لا يخلد في النار أحد ممن معه أصل الإسلام.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

قاعـــــدة والأصـــــل في الشـــــفاعةِ توقيفهـــا جزمـــا علـــى الأدلـــةِ

هذا البيت يقرر فيه المؤلف -عفا الله عنه- القاعدة المعتمدة عند أهل السنة والجماعة رحمهم الله في باب الشفاعات والتى تقول: (والأصل في الشفاعات يوم القيامة أنها مبنية على التوقيف) أو الأصل في الشفاعة بناؤها على التوقيف، والمراد بذلك أنَّه لا يجوز أن نثبت نوعًا من أنواع الشفاعة يوم القيامة إلا وعلى ذلك الإثبات دليل، فلا يجوز لعبد أن يتخذَ شفعاء إلا بدليل، ولا يجوز للعبد في شيء أنه سيشفع له إلا وعلى ذلك دليل؛ لأن كل ما سيكون يوم القيامة إنما مبناه على الغيب، وقد تقرر عند أهل السنة والجماعة قاعدة في أول هذه الأرجوزة المباركة (أن الأصل في أمور الغيب أنها مبنية على التوقيف ولا مدخل للعقول فيها)، وقد أجمع أهل السنة والجماعة على ذلك؛ ولذلك تجد أن الشفاعات التي يثبتها أهل السنة والجماعة كلها مبنية على الأدلة من الكتاب أو السنة.

وقد قسم أهل العلم -رحمهم الله- الشفاعة إلى قسمين:

١-شفاعة شركيَّة.

٢-شفاعة شرعيَّة.

أما الشفاعة الشركيَّة:

فهى تلك الشفاعة الفاسدة الباطلة الوثنية التى يعتقدها الكفار في أصنامهم وأوثانهم، ومعبوداتهم من دون الله -جل وعلا-، فهم إنما يعبدون هذه الأحجار،

والأوثان، والكهوف، والمغارات، وغيرها يرجون منها أن تكون شافعة لهم يوم القيامة، وقد أفصح الله -جل وعلا- عن مكنون نفوسهم بقوله: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر:٣] وأنكر عليهم في قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُفَعَآءَ﴾ [الزمر:٤٣].

فأصل صرف هذه العبادة لهذه المعبودات من دون الله إنما لاتخاذها شفعاء، فهم يرجون أن تنفَعهم يوم القيامة، وأن تنصرهم في هذه الدنيا، وأن تكون سببًا في تقريبهم لله -جل وعلا- زلفًا، ولرفع درجاتهم، ومنازلهم يوم القيامة، وهذا الذي يسميه العلماء الشفاعة المنفية وهي الشفاعة التي نفاها الله -جل وعلا- في القرآن من أوله إلى آخره، فكلما جاء إلى هذه الشفاعة أخرجها مخرج النفي، قال الله -جل وعلا-: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٣] وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدثر:٤٨]

وقال الله -جل وعلا-: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزُّمَر:٣]

فهم ما اتخذوا هذه الشفاعة وصف الله اتخاذهم هذا بالكفر والكذب.

فكل المعبودات لا يمكن أبدًا أن تشفع لأحد من عابديها يوم القيامة، ويكون مصير هؤلاء ومعبوداتهم يوم القيامة يتهاوون في جهنم والعياذ بالله تعالى؛ لأنه يُنادي على رءوس الخلائق في العرصات يوم القيامة «**ألا كل من كان يعبد شيئًا دون الله فليتبعه، فليتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمرَ القمرَ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيتَ....**». الحديث.[1]

وكذلك قال الله -جل وعلا-: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾[الأنبياء:٩٨].

وقد أجمع علماء الإسلام على أن من اتخذ معبودًا مع الله -جل وعلا- وظن

---

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦)، (٦٥٧٣)، (٧٤٣٧) ومسلم (١٨٢).

فيه أنه يشفع له يوم القيامة، فإنه قد وقع في الشرك من جهتين:- صرف العبادة لغير الله، ومن جهة اعتقاده في معبوده هذا أنه سيشفع له يوم القيامة.

وهذه هى الشفاعة المنفية في القرآن؛ ولذلك الأصل المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن الشفاعة لله جميعًا فلا تكون إلا بإذنه، وأمره، وتقديره، ورضاه - جل وعلا-، قال الله: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾[الزُّمَر:٤٤]،

فهذا النوع متفق على حرمته ومتفق على أنه نوع من أنواع الشرك وهو الذي يعبر عنه الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ باتخاذ الوسائط فيما بينهم وما بين الله يدعونهم في كشف الملمات، ويستغيثون بهم في تفريج الكربات، ويتخذونهم شفعاء عند الله -جل وعلا- يوم القيامة. وهو:

القسم الثاني: الشفاعة الشرعية:

وهى تلك الشفاعة التى نصت الأدلة على ثبوتها وأنها مما سيكون يوم القيامة، وقد سبرها العلماء -رحمهم الله تعالى- فوجدوها جملًا من الأنواع وهي:

❑ الشفاعة العظمى:

وهي المقام المحمود الذي سيُؤتَاه نبينا ﷺ بوعد من الله في قوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء:٧٩]

وقد اختلف العلماء في هذا المقام المحمود في تفسيره، وأصح الأقوال أن تمكينه وقبول شفاعته لفصل القضاء يوم القيامة؛ وذلك أن الناس إذا اجتمعوا يوم القيامة في عرصاتها ودنت منهم الشمس، وألجمهم العرقُ، يبلغ بهم من الكرب والهم والغم ما لا يطيقونه وما لا يحتملون، ففى الحديث قال ﷺ: «**فيأتون آدم فيقولون: يا آدام أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد له ملائكته ألا تشفع لنا عند ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول آدم: إن ربى قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضبَ بعده مثله، وإني أكلت من الشجرة نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى نوح، فيأتون نوحًا**

فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى الأرض، وسماك الله عبدًا شكورًا، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول نوح: إن ربى قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضبَ بعده مثله، وإنه كانت لى دعوة دعوتها على قومى نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى إبراهيم، فيأتون إبراهيم فيقولون: يا إبراهيم أنت نبى الله وخليله من أهل الأرض اشفع لنا عند ربك ألا ترى ما نحن فيه، ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول لهم إبراهيم: إن ربى قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولن يغضبَ بعده مثله وإنه كانت لي كذبات».

وكل هذه الكذبات في ذات الله تعالى كما قال ﷺ «إنما كذب إبراهيم ثلاثا كلها في ذات الله» وهو ما يسميه العلماء تعريضًا وليس كذبًا في الحقيقة والباطن وإنما هو من باب التعريض، وذلك في موقفه مع قومه، ولما نظر للكوكب والقمر والشمس قال: هذا ربى، ولما كسر كبيرًا لهم وسألوه من فعل هذا؟ قال: بل فعله كبيرهم هذا، ولما دخل إلى أرض الكِنانة مصر، وكان بها ملكًا ظالمًا، قال لزوجته سارة: إذا قال لك الملك: من هذا الرجل معك فقولى: هذا أخى فإنه ليس ثمة أحد على الأرض إلا أنا وأنت - «نفسى نفسى اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى غيري اذهبوا إلى موسى، فيأتون موسى فيقولون: يا موسى أنت رسول الله اصطفاك الله برسالته وبكلامه وقربك نجيًّا، اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول موسى: إن ربى قد غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله، ولنْ يغضبَ بعده مثله، وإني قتلت نفسًا لم أومر بقتلها نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى عيسى، فيأتون عيسى فيقولون: يا عيسى أنت كلمة الله وروحه، اشفع لنا عند ربك ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا، فيقول: لقد غضب اليوم ربى غضبًا لم يغضب قبله مثله ولنْ يغضبَ بعده مثله، ولم يذكر له ذنبًا، نفسى نفسى، اذهبوا إلى غيرى اذهبوا إلى محمد، عبدٌ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال ﷺ: فيأتوني فيقولون لي: يا محمد أنت آخر الرسل إلى أهل

الأرض اشفع لنا إلى ربنا، ألا ترى ما نحن فيه ألا ترى ما قد بلغنا»[١].

والذي يأتيه ﷺ ليست أمته فقط بل كل الخلق من أول من خلقه الله إلى آخر من سيخلق الله، وهذا هو المقام المحمود الذي يستشفع الأولون والآخرون بالنبى ﷺ بين يدي الله -جل وعلا- قال: «فأرفع رأسى وأقول: أنا لها أنا لها فأنطلق فأخر ساجدًا تحت العرش، فيفتح الله علىَّ من محامده، وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد من قبلى، فيقول الله لى: يا محمد ارفع رأسك وقل يُسمع وسل تُعط، واشفع تُشفع، فأقول: يا رب أمَّتي أمَّتي»[٢].

وفي حديث أبى سعيد في صحيح الإمام مسلم قال: «فيقول لى ربى: يا محمد اذهب فأدخل أمتك من الباب الأيمن من أبواب الجنة، وهم مع الناس فيما سوى ذلك من الأبواب»، ثم قال ﷺ في رواية أخرى: «فوالذي نفسي بيده لما بين مصراعيها (الباب) كما بين مكة وأيلة (منطقة في الشام)»[٣].

فالشاهد أنَّ هذا هو المقام المحمود وهو «الشفاعة العظمى»، والحكمة منها ليست قضية دخول الجنة، لا بل الحكمة فقط أن يتخلصَ الناس من هذا الموقف العصيب، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، تأتيهم فيه من الأهوال ومن الكروب، والعظائم ما لا يطيقونه وما لا يحتملونه فيريدون أن يُفصلَ بينهم في القضاء، فالمقصود من هذه الشفاعة أن يفصلَ بين الناس يوم القيامة.

وأجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ هذه الشفاعة من خصوصياته ﷺ، والعجب أن أهل البدع أثبتوا هذه الشفاعة من المعتزلة الذين ينكرون أنواعًا من الشفاعة، ولكنهم يثبتون ويؤمنون بهذه الشفاعة.

❑ الشفاعة في الجنة ليدخلوا الجنة:

وذلك أن أهل الجنة إذا جاءوها وجدوا أبوابها مقفلة، فيستفتحون ولا يفتح

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٨)، (٥٠٨٤)، ومسلم (٢٣٧١)،

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وإنما هو من حدث أبي هريرة..

لهم حتى يأتي النبي ﷺ فيطرق الباب، وهذا الحديث في صحيح الإمام مسلم من حديث أنس رضي الله عنه قال ﷺ: «آتي باب الجنة يوم القيامة فأجده مغلقًا فأطرقه فيقول الخازن: من أنت؟ فأقول: محمد ﷺ؛ فيقول الخازن: بك أمرت لا أفتح لأحد قبلك، فيفتح فيكون أول من يدخل الجنة ﷺ ثم تتبعه أمته ممن هم من أهل الجنة»[1]

وهذه المحاورة بين الخازن والنبي ﷺ لفتح أبواب الجنة هي العلة التي جعلت الرب -جل وعلا- يزيد الواو في قوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزُّمَر:٧٣]؛ لأن هذه الواو واو الانتظار، أما النار فإن أبوابها لا تستفتح وإنما تفتحت فُجأة في وجوه أصحابها فيخرج عليهم من لهيبها، وسمومها، وحرورها ما لا يطيقون وما لا يحتملون، وفرق بين الباب الذي تأتي وتطرق ثم يفتح فإنه يفتح في حال أمن في قلبك.

وبين الباب الذي تقف عنده ثم يفتح فجأة مباشرةً، فلم يزد الله الواو في النار ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزُّمَر:٧١]؛ لأنَّ أبوابها تفتحت من غير استفتاح، فمتى ما وقف أهلها أمامها تفتح مباشرةً؛ ليكون ذلك أشد وأنكى في تعذيبهم، وأما أهل الجنة فيأتون وينتظرون حتى يأتيَ النبي ﷺ ويحاور الخازن؛ لأنها سلعة الله، وسلعة الله غالية، وهذا ما رجحه الإمام ابن القيم -رحمه الله-، وإن هناك من المفسرين من قال: هذه واو الثمانية؛ لأن الجنة ثمانية أبواب وهذا تفسير بما لا تعرفه العرب في لسانها، فالعرب لا تجعل كل شيء عدده ثمانية قبله واوا حتى نقول: هذه واو الثمانية فهذا اجتهاد واستنباط من قائله لا نوافقه عليه،

ولكن لا بد أن يفسرَ اللفظ بما يقتضيه الحال، فأهل النار يساقون إليها تسوقهم الملائكة بالسلاسل والأغلال، وتسحبهم فيها على وجوههم إلى أبوابها وإذا جاءوا أبوابها فتحت في وجوههم فجأة، فيخرج عليهم من لهيبها وحرارتها وسمومها وزقومها ما لا يطيقون وما لا يحتملون كما أن يدخلوا فيها.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٧).

وأما أبواب الجنة فيأتونها فيجدونها مغلقةً ثم تفتح لهم رويدًا رويدًا بعد الاستفتاح، وهذا من باب زيادةِ اطمئنان قلوبهم، وراحة نفوسهم، ومن باب نعيمهم، فنحن أول من يدخل الجنة كما في الصحيحين من حديث أبى هريرة مرفوعًا «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أُتوا الكتاب من قبلنا ونحن أول من يدخل الجنة**»، بل أول أمة يُصل قضاؤها هى هذه الأمة لما في صحيح الإمام مسلم من حديث أبى هريرة وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال ﷺ: «**ونحن أول من يقضى له يوم القيامة، المقضي لهم قبل الخلائق**»[1].

وهذا من فضيلة هذه الأمة، وإذا فتحت أبواب الجنة ودخلنا فيها نسال الله أن لا يحرمنا هذا الموقف العظيم، فكل واحد منا يذهب إلى بساتينه وقصوره ويستدل عليها، كما يستدل الواحد منا على بيته في الدنيا من غير دليل (لا أحد يأخذه لبيته ليدله عليه) فكل واحد يذهب إلى مكانه يعلم مكانه؛ كما يتفرق الناس كل يذهب إلى بيته في الدنيا، فالآن تجد الناس يخرجون من باب المسجد يوم الجمعة والكل يشغل سيارته، وهذا يذهب في طريق وهذا في طريق مخالف، ولكنها عملية مرتبةٌ دقيقةٌ جدًّا وهو أن كل واحد منهم يتوجه إلى بيته، فكذلك أهل الجنة كل يستدل على ما فيها له من النعيم وما خصص له من الخير والفضل والنعمة كما يستدل أهل الدنيا في بيوتهم على بيوتهم.

وهذا النوع الثاني من الشفاعة، وقد أجمع العلماء على أن هذا النوع من الشفاعة من خصائصه ﷺ لا يشركه معه نبي مقرب ولا ملك مرسل، ولا عبد صالح.

❑ شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب:

وهذه الشفاعة لا بد أن ننظرَ فيها بنظرين:-

١-**أنها شفاعة تخفيف لا إخراج،** أي: ليس المقصود من الشفاعة هذه أن يخرجَه من النار الخروج المطلق لا، وإنما «**يخرجه من الدرك الأسفل من النار**

---

(١) أخرجه مسلم (٨٥٥)، من حديث أبي هريرة، وأخرجه (٨٥٦)، من حديث حذيفة.

حتى يكونَ في ضحضاح من نار عليه نعلان من نار يفوغ منه (يغلي منهما) دماغه» أو كما قال ﷺ.

٢- هذه الشفاعة من خصوصيَّات أبي طالب فقط، وإلا فالشفاعة منتفيةٌ عن أهل الشرك والكفر قال الله: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدَّثر:٤٨]

وهذا عام، ولكن يُخص من هذا النص العام شفاعته ﷺ في أبى طالب والتى هى شفاعة التخفيف، ودليلها ما في الصحيحين من حديث أبى العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله هل نفعت أبا طالب بشيء فإنه كان يحوطك وينصرك؟ قال: «نعم هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»(١) وهذا الحديث له عدة روايات.

وقد أجمع علماء أهل السنة والجماعة على أن هذه الشفاعة من خصوصياته ﷺ بمعنى أنه لا يمكن أحد من المؤمنين أن يشفعَ في أحد من الكفار، يقول الناظم فيها:

كشفاعة المختار في فصل القضا ... وبعمه ودخول أهل جنان

وفى هذه الثلاث (الشفاعات) قال الآخر:

وهذه في حقه خصوص ... دلت على ذلكم النصوص

أي: أن النصوص دلت على أن هذه الشفاعات الثلاث من جملة خصائصه ﷺ.

❑ الشفاعة في أهل الكبائر:

وهى تنقسم إلى قسمين:- وذلك أنَّ من مات وهو مصر على فعل كبيرة فإنه يمكن المؤمنون من الشفاعة فيه، والشفاعة فيه تأتي على قسمين:- (الشفاعة في أهل الكبائر ممن استحقَّ دخول النار أنْ لا يدخلوها ابتداء، فالله حكم في هؤلاء من أهل الكبائر أنهم يدخلون النار ولكن بفضله -جلَّ وعلا- قبل شفاعة أحد من

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩).

أقربائهم، أو شفاعة أحد من المؤمنين فيهم، فغفر الله ذنوبهم وأدخلهم الجنة - الشفاعة في أهل الكبائر الذين دخلوا النار أن يخرجوا منها، وكل هذه الشفاعات في أهل الكبائر ثبتت بالتواتر.

يقول النبى ﷺ: «**يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن برةٍ من خير، ويخرج من النار من قال: لا إلا الله وفى قلبه وزن ذرة من خير**»،[1] والمؤمنون إذا شفعوا إلى ربهم يوم القيامة في إخوانهم من أهل الكبائر الذين قدر وقضى عليهم بدخول النار يقول الله لهم: «**اذهبوا فأخرجوا منها من تعرفون، فيأتونهم وقد امتحشوا ولا يعرفونهم إلا بآثار السجود حرم الله على النار أن تأكل آثار السجود، قال: فيخرجون من يعرفونهم منهم، ثم يرجعون إلى ربهم مرةً أخرى، إخواننا كانوا يصومون معنا ويصلون معنا، فيأذن الله لهم مرةً ثانيةً، فيخرجون من يعرفون من النار**» (فعلى العبد أن يكثرَ من أصدقائه الصالحين لعلهم يشفعون لو قدر عليك شيء من الهلاك والعياذ بالله)، ثم يأتون مرةً ثالثة ثم بعد ذلك يقول الحق -جل وعلا-: «**شفع النبيون، والصديقون، والشهداء، والصالحون، وبقى رحمة أرحم الراحمين**» **قال**: «**فيحثوا -جل وعلا- بيده الكريمة ثلاث حثيات من النار فلا يبقى فيها أحد ممن يقول: لا إله إلا الله**»، فيخرجون كلهم من النار بحثيات ربنا -جل وعلا-،[2]

وهذه الشفاعة هى التى اشتد فيها خلاف أهل القبلة، أهل السنة والجماعة مجمعون على إثباتها، وأما الوعيدية من الخوارج، والمعتزلة فإنهم متفقون على بطلانها وهم ينكرونها، واعلم رحمك الله أن أدلة في أهل الكبائر قد بلغت مبلغ التواتر كما قال الناظم في أرجوزته:

مما تواتر حديث من كذب ... ومن بنى لله بيتًا واحتسب

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٦)، (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢)، (٢٩٦٨).

ورؤيـــــــة شـــــــفاعة.....

يقصد الشفاعة في أهل الكبائر بقسميها فكلها ثابتة في حق أهل الكبائر.

❑ الشفاعة في أهل الجنة لرفعة درجاتهم:

فيشفع أهل الجنة بعضهم لبعض لرفعة درجاتهم، فلا تنقطع الشفاعة بدخول الجنة، فإذا كان بعض المؤمنين في الدرجة الدنيا من الجنة وليس فيها دانٍ، ثم شفع فيه من فوقه أنْ يرفَعه الله إلى منزلته فإن الله يقبل شفاعته فيه، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الطور:٢١] أي: ألحق الله الآباء بأولادهم بشفاعة أبائهم لهم، وفي صحيح الإمام مسلم من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: «**دخل النبي ﷺ على لأبي سلمة وقد شق بصره فقال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر، قالت: فضج ناس من أهله، فقال ﷺ: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإن الملائكة تؤمن على ما تقولون، اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع درجته في المهديين**»[1]

فأبو سلمة سُيرفع درجته في المهديين بشفاعة ودعاء النبي ﷺ له.

❑ الشفاعة في أهل الأعراف:

وهم قوم استوت حسناتُهم وسيئاتُهم من أهل الإيمان فينتظرون مرجحًا، فلا الى الجنة ذهبوا، ولا الى النار ذهبوا، فإذا نظرت أعينهم الملائكة تسوق أهل الجنة بالرفق والهوينة قالوا: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ [الأنعام:٥٤] ليتنا معكم، وإذا صرفت أبصارُهم الى أصحاب النار ورأت الملائكة كيف تضرب وجوههم وأدبارهم وتسحبهم على وجوههم، وتلقيهم في النار، ﴿قَالُواْ رَبَّنَا لَا تَجۡعَلۡنَا مَعَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:٤٧]، وهذا هو المقصود في قول الله -جل وعلا- على أحد التفسير: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡ﴾ [الأعراف:٤٦]؛ لأن الله جعل على أهل الجنة سيمة، وعلى أهل النار سيمة، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿يَوۡمَ

---

(١) أخرجه مسلم (٩٢٠).

تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران:١٠٦] ، قال الله: ﴿وَنَحْشُرُ ٱلْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه:١٠٢] .

فعلى كل منهم سيمة، ﴿وَنَادَوْا۟ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف:٤٦] ، ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف:٤٧] فهؤلاء ينتظرون مرجحًا، أو شفاعةً، أو حسنةً، أو رحمة أرحم الراحمين -جل وعلا-، يقول العلماء: وإن مآلهم إلى الجنة فضلًا حتى وإن أُخر دخولهم ولكن مآلهم إلى الجنة فضلًا من الله -جل وعلا-، قال الناظم:

وبرفعة الدرجات في دار الرضا ... وبمن أتى بكبائر العصيان

لا يدخلون أو أن يخرجوا ... بعد الدخول لجنة الرحمن

وهذه جمل من الشفاعات.

ولكن أجمع أهل السنة والجماعة على أنَّ الشفاعة لا يمكن منها أحد يوم القيامة إلا بشرطين:-

١-الإذن.

٢-الرضى.

قال الله -جل وعلا-: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨] وقال تعالى: ﴿۞ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦] ، وقال الله: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء:٢٨] ، وقال تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥] وقال الله -جل وعلا-: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ:٢٣] .

يقول الناظم في النونية:

وشروطها إذن الإله كذا الرضا ... ودليلها في النجم دون تواني

أي: في سورة النجم، ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغْنِى شَفَٰعَتُهُمْ شَيْـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعْدِ أَن يَأْذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرْضَىٰٓ﴾ [النجم:٢٦] .

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:

قاعـــدةُ إيماننـــا قـــول وعمـــل كـــذا اعتقـــاد واحـــذرن مـــن زلـــل

الإيمان عند أهل السنة والجماعة لا بد أن تفقهوها فقهًا جيدًا؛ لأن مسائل الإيمان وقواعد الإيمان وأصول الإيمان عند أهل السنة والجماعة قد دلت عليها الأدلة الصحيحة، وبها فارقوا كثيرًا من أهل البدع من المرجئة، والكلابية، والأشاعرة وغيرهم.

وإليك هذه القواعد:

❁ القاعدة الأولى: الإيمان قول وعمل واعتقاد.

أي: أن أركان الإيمان ثلاثة أركان:-

١- قول الله -جل وعلا-: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات:١٤]، فالإيمان يدخل في القلوب، فأول ركيزة من ركائز الإيمان هي اعتقاد القلب، يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ۚ﴾ [المائدة:٤١]

فالقلوب لها إيمان، وقال النبي ﷺ في حادثة الإفك: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه**»[1] فالقلوب تؤمن كما تؤمن الألسنة والجوارح وهذا مجمع عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، قال الله -جل وعلا-: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۘ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ ۗ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝﴾ [المنافقون:١] وسبب تكذيبهم في هذه الشهادة؛ لأنها شهادة لسانية لم ينطو عليها إيمان القلب؛ ولذا ما نفعت أصحابها، والإيمان الشرعي ليس هو مطلق التصديق فقط لا، بل الإيمان الشرعي التصديق المشوب بالإقرار كما قرره ابن تيمية -رحمه الله-، فعندنا إيمان لغوي وإيمان شرعي.

فالإيمان اللغوي ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧] هذا إيمان لغوي

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٨٠)، وأحمد (١٩٧٧٦)، (١٩٨٠١)، وأبو يعلى في مسنده (٧٤٢٣)، والروياني في مسنده (١٣١٢)،

(مطلق التصديق)، ولكن الإيمان لا بد أن يقالَ فيه تصديق مشوب بإقرار.

❁ القاعدة الثانية: قول اللسان:

فلا ينفع الإيمان في القلب فقط بل لابد أنْ يخرجَ من القلب إلى قول اللسان، بمعنى أنه لا بد من النطق بالشهادتين فمن آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه فإنه لا ينفعه هذا الإيمان أبدًا، إلا إذا كان مكرهًا فله كلام آخر، والدليل على أن قول اللسان من شعب الإيمان ما في الصحيحين من حديث أبى هريرة ﷺ قال: قال النبى ﷺ: «**الإيمان بضع وستون أو قال: بضع وسبعون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله**»، فهذا دليل على أن الإيمان قول،[1] وكذلك قول الله -جل وعلا-: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ [البقرة:١٣٦] الآية، فأمرهم الله -جل وعلا- بالقول، وكذلك قوله: ﴿فَقُولُواْ ٱشۡهَدُواْ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران:٦٤] فأمرهم بالقول، فالإيمان القلبى لا ينفع صاحبه إلا إذا صاحبه النطق اللساني، إلا إذا كان ثمة عذر من خرص، وإكراه.

١-عمل الجوارح:- فالأعمال داخلة في مسمى الإيمان بعدة أدلة:

١- في صحيح الإمام البخاري «**لما حولت القبلة من بيت المقدس إلى البيت الحرام جاء الصحابة إلى النبي ﷺ سألوا عن إخوان لهم ماتوا قبل هذا التحول كيف تكون صلاتهم؟ فأنزل الله -جل وعلا-:** ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [البقرة:١٤٣] »[2] والمفسرون على أن الإيمان هنا الصلاة وهي عمل جوارح، فسمى الله الصلاة التي هي عمل الجوارح إيمانًا فدل ذلك على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان.

وفي الصحيحين في حديث أبى هريرة كما مرَّ معنا قال: «**الإيمان بضع وسبعون شعبة فأفضلها قول: لا إله إلا الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق**»[3] فسمى إماطة الأذى عن الطريق إيمانًا وجعلها شعبة من شعب الإيمان مع أنها

---

(١) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠)، (٤٤٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥).

عمل جوارح، وكذلك الزكاة من الإيمان وهى عمل جوارح

والحج من الإيمان وهو عمل جوارح، في الصحيحين من حديث أبى هريرة رضي الله عنه أنَّ النبى ﷺ سئل عن أي الأعمال أفضل؟ قال: «**إيمان بالله ورسوله ثم قال: بر الوالدين (عمله جوارح وسماه إيمانًا) والجهاد في سبيل**»[1] (سماه إيمانًا وهو من عمل الجوارح).

وكل هذا داخل في مسمى الإيمان وهذا مجمع عليه بين أهل السنة والجماعة، وخالف أهل السنة والجماعة في هذه القاعدة كل أهل البدع، أقرب الناس إلى أهل السنة والجماعة في مثل هذا الاعتقاد هم مرجئة الفقهاء من الحنفية الذين يقولون: إنَّ الإيمان اعتقاد بالقلب وقول باللسان فقط، وأهملوا الثالث وهو عمل الجوارح، فهم مرجئة لهذا السبب، وهم الذين يعتقدون أنَّ الإيمان واحدٌ، وأهله في أصله سواء، وهم أكثر الحنفية من الماتريدية وغيرهم.

ولذلك تجد كثيرًا منهم يحلق لحيته، ويطيل ثيابه، ويسمع الأغاني، ظننا منه أن تلك المعاصى والآثام لا أثر لها في نقص الإيمان مطلقًا، فهم يعتقدون أنَّ المخالفة في العمل بترك بعض المأمورات أو فعلت بعض المحظورات لا يضر ما دام في قلبك إيمان، فمؤشره على ما هو عليه.

تحتهم مباشرة الأشاعرة:- ألغوا ركنين قالوا: الإيمان: هو اعتقاد القلب فقط، لا قلب اللسان ولا عمل الجوارح، فالأشاعرة جعلوا الإيمان هو ما انطوى عليه القلب (تصديق القلب فقط) وأما قول اللسان وعمل الجوارح فلا أثر لها في زيادة الإيمان ولا في نقصه عندهم، وجاء قوم من الكرامية فعكسوا قول الأشاعرة فقالوا:- الإيمان هو قول اللسان فقط، فأخرجوا الاعتقاد، والعمل، فإذا جاء العبد وقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول ﷺ بلسانه فهو مؤمن كامل الإيمان عند هؤلاء حتى وإن كان قلبه مزروعًا فيه من النفاق ما الله به عليم فلا شأن لهم بذلك ما دام نطق بلسانه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦)، (١٥١٩)، ومسلم (٨٣).

وجاء قوم من الجهمية وهم أخس الطوائف في هذه المسألة فقالوا: إن الإيمان لا تصديق، ولا قول، ولا عمل، قالوا: بل هو مطلق معرفة الله -جل وعلا- فمن عرف الله ولو أدنى معرفة فهو مؤمن كامل الإيمان، وليس عنده مسمى كافر، إذا فإبليس يعرف الله، وأقسم بالله، وقد يعرف الله أكثر من كثير من الناس في هذا الزمان فأقسم بذات الله وقال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص:٨٢]، بل إن من الناس من جاء بكفر كثير أكثر مما جاء به إبليس، ولله در الناظم لما قال:

وقد كنت امرأً في جند إبليس فارتقى
بي الحال حتى صار إبليس من جندي

فالبعض يفعل من المعاصي والأمور الكفرية ما قد يفجأ الشيطان بفعله هذا كله، فالجهمية قالوا: من عرف الله مطلق المعرفة فهو مؤمن كامل الإيمان وإن لم يصدق قلبه، وإن لم يقل، فنقول لهم: في عين عرف الله وفي آخر أمره قال: ﴿ءَامَنتُ﴾ [يونس:٩٠] ولكن إيمانه لا ينفعه، والكفار قال الله عنهم: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان:٢٥]، فهم شهدوا عن معرفة، وهذا القول من اعتقده فإنه (كافر).

وهذا من جملة الأسباب التى كفَّر بها متأخرو أهل السنة والجماعة الجهمية، فقد أجمع المتأخرون من أهل السنة والجماعة أكثر من خمسمائة عالم على كفر الجهمية، وهذا من جملة ما كفروهم به ولكن أسباب التكفير عند الجهمية كثيرة، ولكن هذا من جملة ما كفروهم به، يقول ابن القيم رحمه الله في نونيته:

ولقد تقلد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان

فهذا الاعتقاد للجهمية يتضمن أن لا كافر ولا مشرك في الدنيا، فلماذا إذًا خلقت النار!!!؟ ولماذا هذا الوعيد التي امتلأ به القرآن!!!؟ فهم ينسفون الشريعة بهذا الاعتقاد.

فمرجئة الفقهاء قالوا: الإيمان قول واعتقاد، والأشاعرة قالوا: اعتقاد فقط،

والكرامية قالوا: قول اللسان، والجهمة قالوا: مجرد معرفة الله، فهؤلاء الفرق كلهم يسميهم العلماء في باب الإيمان المرجئة، وسموا مرجئة؛ لأنَّ الإرجاء من التأخير فهم يؤخرون العمل عن مسمَّى الإيمان.

فتجد مذاهبهم متفقة على إخراج العمل من مسمى الإيمان، فمن اعتقد أن العمل ليس من الإيمان فإنه مرجئ وما أكثرهم في هذا الزمان، فهم أكثر العالم الإسلامى، فأهل السنة والجماعة قليل في العالم الإسلامى، فأكثر العالم الإسلامى إما صوفية، وإما أشاعرة، وهؤلاء هم المرجئة (الصوفية والأشاعرة) من المرجئة.

بقينا في مذهب أناس خبثاء يرون أنَّ الإيمان (قول – اعتقاد –عمل) ولكنهم خبثاء، ومبتدعة وهم المعتزلة والخوارج، فهؤلاء يقولون: إن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالجوارح والأركان، ومع ذلك مبتدعة، يوضح مذهبه القاعدة الثانية من قواعد الإيمان والتى تقول: (جنس العمل ركن في الإيمان لا آحاده إلا بدليل)، هذا هو الفيصل الفارق بين أهل السنة والجماعة في الإيمان والوعيديَّة (الخوارج – المعتزلة)؛ لأنهم يغلبون باب الوعيد، فالعمل ركن في الإيمان باتفاق العلماء، وقالوا: جنس العمل لا آحاد العمل، وأضرب مثالين لتوضيح جنس العمل وآحاده:-

جاءك رجل وقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فنحكم له بالإسلام، ثم بعد ذلك لم يزد على هذه الشهادة شيئًا، لا صلاة، ولا صيام، ولا زكاة، ولا حج، ولم يقم بشيء من واجبات الشرع أبدًا، فهذا قد ترك جنس العمل لا عملًا واحدًا من الأعمال، فهذا الرجل كافر عند أهل السنة والجماعة؛ لأن العمل الذي تركه هو جنس العمل، وجنس العمل هو الركن في الإيمان.

المثال الثاني:- جاء رجل وقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله فنحكم له بالإسلام في الظاهر، ثم ننظر بعد ذلك، فصلى، وصام، حج، وزكى، ولكنه كثير شرب الخمر، وكثير عقوق والديه، ومسبل لثيابه، وعنده من المعاصي الكثير جدًّا، فهل هو كافر؟

نقول: لا لأنه لم يترك جنس العمل؛ لأن جنس العمل موجود عنده، ولكن الذي تركه بعض العمل، ففرق بين ترك العمل الترك المطلق، وترك مطلق الأعمال، فالركن عندنا هو جنس العمل، فمن معه جنس العمل فهو مؤمن ولكن إذا كانت عنده بعض المعاصي، وترك بعض الأعمال فنحن لا نحكم بكفرة بمجرد مخالفة بترك بعض المأمورات، أو فعل بعض المحظورات، ولكن إذا دل الدليل الشرعي على أن ترك هذا العمل لوحده كفر فنكفره بترك عمل واحدٍ، وإلا فالأصل عندنا أنه لا يكفر من كان عنده جنس الأعمال ولكنه عنده مخالفات في بعض الأعمال، وإنما نجعله من أصحاب الكبائر كما بيناه سابقا.

الخوارج والمعتزلة (الوعيدية) يجعلون الأعمال ركنًا من أركان الإيمان، ولكن المشكلة عندهم أن آحاد العمل عندهم هو الركن، بمعنى أنه من خالف في معصيةٍ واحدةٍ من الكبائر فهو عندهم كافر، وهذا هو الخلل الذي من أجله كفر الوعيدية مرتكب الكبيرة؛ لأنه عنده مخالفة في عملٍ واحدٍ فهو عندهم ركن فتركه أي: ترك ركنًا من أركان الإيمان فكفروه،

ولكن عند أهل السنة والجماعة من أخلَّ بجنس الأعمال خرج من الإيمان؛ لأن جنس العمل هو الركن، وأما آحاد الأعمال فإن الإخلال بها لا يوجب الخروج من ملة الإسلام إلا إذا دل الدليل الشعري على أنَّ المخالفة في هذا العمل الواحد مخرجة له من الملة كالصلاة، يقول النبي ﷺ: «**العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر**»،[1]

والأدلة في تكفير تارك الصلاة محفوظة معروفة، فهناك فرق بين مذهب أهل السنة والجماعة، ومذهب الوعيدية، وهو أنَّهم يقولون: الأعمال ركن، ونحن نقول: ركن، ولكن هم جعلوا آحاد العمل ركنًا من أركان الإيمان، ونحن جعلنا جنس العمل لا آحاده ركنًا من أركان الإيمان، إلا بدليل، وهذا هو الفارق بيننا وبينهم.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢٢٩٣٧) ، (٢٣٠٠٧) ، والترمذي (٢٦٢١) ، وابن ماجه (١٠٧٩) ، والنسائي (٤٦٣) ، وفي السنن الكبرى (٣٢٦) ،

❁ القاعدة الثالثة من قواعد الإيمان وهي: (الإيمان يزيد وينقص).

أي: أن مؤشر الإيمان أحيانًا يكون في زيادة وأحيانًا يكون في نقصان.

فإن قال قائل: وما الأشياء التى تجعل الإيمان يزيد أو تجعله ينقص؟

نقول: هى أشياء كثيرة يجمعها أربعة أمور:-

١-معرفة الله -جل وعلا- بمقتضى أسمائه وصفاته، وهذا أعظم ما يزيد في الإيمان وهو التعرف على الله -جل وعلا- بمقتضى أسمائه وصفاته، فكلما ازداد العبدُ معرفةً لله كلما ازداد مؤشر إيمانه، وهو أهم الأسباب.

٢-التأمل، والتدبر، والتفكر في آيات الله الكونية والشرعة، وهذا الذي دعا له القرآن من أوله إلى آخره ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس:٦٨]، ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس:٢٤]، ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل عمران:١٩١] وغيرها، فالإنسان كلَّما تأمل وتدبر تلك الآيات الكونية، أو تلك الآيات الشرعية (القرآن) كلما تأملها وتدبرها ونظر فيها نظر عقل، وبصيرة كلما ازاد مؤشر إيمانه وارتفع، وهذا هو الذي جعل الله يقول: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨] أي: العارفون به المتأملون في كونه، وكم من آية كونية أوجبت لعالم كافر أن يؤمنَ لما تأملها، واكتشف فيها مكتشفات كثيرة، فوجد أنَّ القرآن يتكلم عن هذه الآية التى أنفق فيها الملايين حتى يتكشفَ هذا الأمر، فيجد أنَّ القرآن قد تكلم عنها قبل ألف وأربعمائة سنة فيستسلم ويذعن ويسلم.

٣-فعل الطاعات والاستكثار منها، فكلَّما فعل العبد طاعةً كلما زاد مؤشر إيمانه.

٤-ترك المعاصى والحذر منها، فيومك الذي لا تعصى فيه لا جرم أنَّ مؤشر إيمانك يزداد فيه، وأما يومك أو لحظتك التى تعصى فيها فإن إيمانك ينقص، وهذه هى أصول الزيادة الأربعة، وبعض أهل العلم يفصِّلون أكثر، فبعضهم قد أوصلها إلى عشرين، ولكن كلها ترجع إلى واحدة من هذه الأمور الأربعة، فمثلًا نواقض لا إله إلا الله كثيرة وبعضهم أوصلها إلى مائة، ولكن كلها ترجع إلى هذه العشرة التي قررها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام العشرة،

فكذلك نواقض الإيمان كثيرة جدًّا لكنها ترجع إلى معرفة هذه الأربعة المذكورة هنا.

وأسباب نقص الإيمان عكس هذه الأسباب:-

١-عدم معرفة الله.

٢-عدم التفكر والتأمل في الآيات الكونية والشرعية.

٣-عدم الطاعة.

٤-فعل المعاصي.

فكلما ازداد العبد من الأسباب كلما ارتفع وازداد مؤشر إيمانه حتى يبلغَ كماله، وكلما تهاون في ارتكاب شيء من أسباب النقص كلَّما نقص من مؤشر إيمانه حتى لا يبقى منه شيءٌ، الإيمان يزيد وينقص عند أهل السنة والجماعة؛ لأنه شعبٌ، فكلما حقق العبد شعبه كلما ازداد، وكلما أهمل كلما نقص.

ولكن أهل البدع من مرجئة الفقهاء، والأشاعرة، والماتريدية، والكلابية، والكرامية، والجهمية، والخوارج، والمعتزلة، جميعهم متفقون على أنَّ الإيمان جزء واحدٌ في القلب لا يتجزأ لا تزيد ولا تنقص أبدًا، مثل الصخر، حتى إن المرجئة اضطروا إلى أن يقولوا: إن إيمان أفسق الناس هو بعينه في الكمية والمقدار كإيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فأبو بكر وعمر إيمانهما كذا وكذا، فكذلك إيمان أفسق الناس؛ لأن الإيمان عندهم جزءٌ واحدٌ لا يتجزأ كالصخرة الصماء لا تزيد ولا تنقص، وأما أهل السنة والجماعة فقد قال: إن الإيمان يزيد إذا تحققت مقتضيات زيادته، وينقص إذا تحققت مقتضيات نقصه.

❁ **القاعدة الرابعة من قواعد الإيمان : (كل فعل نفى الإيمان عن فاعله فلحرمته، وكل فعل نفى الإيمان عن تاركه فلوجوبه).**

قال النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»،[1]

---

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

فمحبة الشيء لإخوانك كما تحبه لنفسك هذا أمر واجبٌ؛ لأن الشارع نفى الإيمان عن تاركها. ولا يمكن أن ينفى الإيمان عن ترك فعل مستحب، فترك المستحبات لا عقوبة عليها.

فلما نفى الإيمان عن تاركه علمنا أنه أمرٌ واجبٌ وفعل واجب، وقوله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»،[١]

فتقديم محبة النبى ﷺ على محبة النفس، والولد، والمال واجبة؛ لأن الإيمان منفيٌّ عن من ترك هذا الفعل، وبالعكس في قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»، فحكم الزنا حرام؛ لأن الشارع نفى الإيمان عن من فعله، فإن فعلت هذا فلست بمؤمن، فإذا هذا دليل على حرمته، ومثله قوله ﷺ: «ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن» فهذا دليل على تحريم السرقة، «ولا يغل حين يغل وهوة مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه أبصارهم فيها حين ينتهبها وهو مؤمن»[٢].

فكل هذه الأفعال علمنا حرمتها بنفى الإيمان عن فاعلها، ومثله أيضًا قوله ﷺ: «والله لا يؤمن والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، قالوا: من يا رسول الله؟ قال: من لا يأمن جاره بوائقه»[٣] أي: غوائله ودواهيه، ومصائبه، وسطوته، فكل هذه غوائل، فيجب عليك أن تحسن إلى جارك إحسانًا تجعله يأمن قلبه من غوائلك، وهذا واجب، فإذا نام جارك وهو خائف من غوائلك فتكون ما حققت الإيمان الواجب، وخاصة إذا كان هذا الجار مستقيمًا ولم يصدر منه شيء، ومع ذلك ينام وهو خائف على سيارته منك، وخائف على عرضه منك، وخائف على بيته من السرقة منك، فهذا دليل على أنك لم تحقق الإيمان الواجب؛ لأن الشارع نفى

---

(١) أخرجه البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، (٥٥٧٨)، (٦٧٧٢)، (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧). من حديث أبى هريرة

(٣) أخرجه البخاري (٦٠١٦).

الإيمان عن من أخاف جاره فدل ذلك على وجوب الإحسان إلى الجار إحسانًا يأمن به من غوائلك.

يقول النبى ﷺ في الحديث الذي يُروى عنه «**لا إيمان لمن لا أمانة له**»، فعلمنا منه أن مراعات الأمانة واجبة، «**ولا دين لمن لا عهد له**»[1] وكذلك حكم الوفاء بالعهود واجب، فالإيمان إذا انتفى عن فعل دل على حرمته هذا الفعل، وإذا انتفى الإيمان عن ترك ففعل هذا الفعل من الواجبات، «فكل فعل نفى الإيمان عن فاعله فلحرمته، وكل فعل نفى الإيمان عن تاركه فلوجوبه».

❁ القاعدة الخامسة : (ترك الأفعال الواجبة مؤثرة في نقص الإيمان الواجب، وترك الأفعال المندوبة مؤثرة في نقص كمال الإيمان المستحب).

معنى هذا أنَّ الإيمان له ثلاث نقاط، فلو تصورنا أنَّ الإيمان خطٌّ مستقيمٌ من الأسفل إلى الأعلى أول الخط ضع فيه نقطة، ومنتصف الخط ضع نقطة، وأعلى الخط ضع فيه نقطة، النقطة الأولى من أول مبتدأ يسمى أصل الإيمان، والوسطى كمال الإيمان الواجب الذي لا تحصل النجاة يوم القيامة إلا به، والنقطة الثالثة الأخيرة هي كمال الإيمان المستحب.

فيحقق العبد أصل الإيمان بالشهادتين والإسلام، ثم يرتقى في فعل الواجبات وترك المحرمات حتى يحققَ كمال الإيمان الواجب وهو المقتصد المقصود في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [فاطر:٣٢] ،

ثم إذا جمع مع فعل الواجبات فعل المستحبات، ومع ترك المحرمات ترك المكروهات فلا يزال يترقى حتى يصلَ إلى كمال المستحب، وإذا ترك العبد شيئًا من المندوبات فالذي ينقص من إيمانه الاستحباب فقط، ولكن نقص المندوبات لا يؤثر على العبد في دخول الجنة أو دخول النار؛ ولذلك بوب الإمام القرطبي

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٣٨٣)، (١٢٥٦٧)، (١٣١٩٩)، (١٣٦٣٧)، وابن حبان في صحيحه (١٩٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠٣٢٠)،

على مختصره لصحيح مسلم وهو أفضل من مختصر المنذريِّ في الحقيقة، ولكنه غير مشهور عند العلماء، فقال: «باب من اقتصر على فعل ما وجب عليه وترك ما حُرِّم عليه دخل الجنة».

إذا لسم من شروط دخول الجنة أنْ تأتيَ بإيمان كامل الكمال المستحب لا، وهذا هو قول الله -جل وعلا-: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر:٣٢] (أمة محمد ﷺ) ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر:٣٢]، فالظالم لنفسه هو التارك للواجب الفاعل للمحرم، فما حقق الإيمان الواجب لأن عنده خلل في الواجبات، وخلل في ارتكاب المحرمات، (المقتصد) هو الذي اقتصد على ما يحقق إيمانه الواجب فقط بفعل الواجبات ترك المحرمات، ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر:٣٢] والخيرات هي الواجبات مقرونة بالمندوبات؛ وهي ترك المحرمات مقرونة بترك المكروهات.

فاعلم أنك لو فوَّت واجبًا فإن الخلل يقع في النقطة التى في المنتصف وهذا أمر شأنه خطير فانتبه له، وإذا فعلت محرمًا فالنقطة أيضًا تقع في المنتصف، فلو مت على هذا فتكون بذلك لم تحقق الإيمان الذي تحصل به النجاة يوم القيامة؛ لأنك ستكون من أهل الكبائر وأهل الكبائر قد يهلكون وقد ينجون، فليس معهم الإيمان الذي ينجيهم يوم القيامة النجاة الكاملة.

فهناك دائرة إياك أيها الحبيب أن تنقصَ عنها وهى دائرة فعل الواجبات وترك المحرمات إياك أن يصيبَك الفتور بيها، فالفتور إن أصابك فيما زاد على ذلك من فعل النوافل من الصلوات فيوم توتر وآخر لا توتر، وسنة تصوم الستة أيام من شوال، وأخرى لا تصوم الست، فالأمر يسير في هذا الباب (النوافل)، فإذا فترت أعط النفس راحتها ولكن في دائرة المستحبات فقط، ولكن متى ما جاء فتورك إلى دائرة فعل المحرمات، أو ترك الواجبات تكون هنا قد حدث منك الخلل الكبير الذي لا يرضاه الله -جل وعلا-.

فعود نفسك دائمًا على أنْ لا ينقص ميزانك في الواجبات أبدًا؛ ولذلك يأتي الرجل للنبى ﷺ ويقول له: أرأيت إذا صليت المكتوبات وصمت رمضان، وأحللت الحلال وأحرمت الحرام أفأدخل الجنة؟ قال: «نعم».[١]

لأنه حقق الإيمان الواجب الذي تحصل به النجاة يوم القيامة وإن لم يكن له مندوبات، فأثر المندوبات رفعة الدرجات في الجنة، ولكن دخول الجنة يكتفى فيه بفعل الواجبات وترك المحرمات، في الصحيحين من حديث أبى هريرة أن أعرابيًا أتى النبى ﷺ فقال: يا رسول الله دلنى على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال: «**تعبد الله لا تشرك به شيئًا** (هذا يحقق أصل الإيمان) **وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة وتصوم رمضان**»، ولم يدله ﷺ هنا على شيء من المندوبات، فقال الرجل: والذي نفسى بيده لا أزيد على هذا شيئًا ولا أنقص منه، فلما ولى قال ﷺ: «**من سره أن ينظرَ إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا**»،[٢]

وفي الصحيحين من حديث طلحة بن عبيد الله أن رجلًا من أهل نجد ثائر الرأس جاء إلى النبى ﷺ يسأله عن الإسلام، فقال ﷺ: «**خمس صلوات في اليوم والليلة**» فقال: هل علىَّ غيرها؟ قال: «**لا إلا أن تطوع**» ثم قال النبى ﷺ: «**وصيام شهر رمضان**» قال: هل علىَّ غيره؟ قال: «**لا إلا أن تتطوعَ، وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة**» فقال: هل علىَّ غيرها؟ قال: «**لا إلا أن تطوع**» فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا شيئًا، فقال النبى ﷺ: «**أفلح الرجل إن صدق**»[٣] أي: إن استمر على فعل هذه الواجبات التى أخبرته بها وإن لم يزد عليها شيئًا فإنه من أهل النجاة، فإيك أن يصلَ الفتور -أخي الحبيب- وكسل النفوس إلى دائرة الواجبات والمحرمات فانتبه يا رعاك الله.

---

(١) أخرجه مسلم (١٥).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٩٧) ومسلم (١٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٦)، (١٨٩١)، (٢٦٧٨)، (٦٩٥٦)، ومسلم (١١).

فأما التى في الأعلى فالأمر فيها واسع إن قويت نفسك على فعلها فاستمر، وإن ضعفت وفترت نفسك فاقصر عن بعض العمل؛ لأنَّ النفس لها إقبال وإدبار، والكلام في هذه المسألة يطول ولعلنا نكتفي بهذه القواعد، ولعلَّ فيها النفع -إن شاء الله تعالى-.

ثم قال الناظم وفَّقه الله تعالى:-

قاعـــــدة يزيـــــد بالطاعـــــات وينقصـــــن بفعلـــــك الـــــزلات

لقد تكلمنا فيما سبق عن جمل من القواعد التى قررها أهل السنة والجماعة في مسألة الإيمان، وذكرنا منها أن (الإيمان يزيد وينقص)، وهذه من جملة العقائد التى اختص بها أهل السنة والجماعة دون سائر أهل البدع، وقد بينا فيما سبق أسباب زيادة الإيمان، وأسباب نقصانه فيما يغني عن إعادته مرة أخرى في هذا الموضع.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:

قاعـــدة مـــا علـــق الإيمـــان بـــه إن كـــان فعـــلا للوجـــوب فانتبـــه

وإن يكـــــن بتركـــــه فيحـــــرم وهـــــذا أصـــــل ثابـــــت مســـــلَّمُ

هذا البيت يبين كما ذكرنا سابقًا (أن كل فعل نفى الإيمان عن فاعله فلحرمته، وكل فعل نفى الإيمان عن تاركه فلوجوبه»، وقد تقدم الكلام عليها مفصلًا فيما مضي.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

والحكـــم بـــالتكفير وقـــف فانتبـــه ... علـــى الـــدليل إن أتـــى فلـــتقض بـــه

تكفيرنا للفعل لا يستلزم تكفير الأعيان أيا من يفهم إلا إذا شروطها توفرت أيضًا كذا موانع قد انتفت، ومثله يقال في التفسيق كذلك التبديع في التحقيق.

عندنا معاشر أهل السنة والجماعة جمل من القواعد في باب التكفير، والتبديع، والتفسيق لابد من فهمها جليًّا، لا سيما في هذه الأزمنة التى كثر فيها التكفير بلا علم ولا برهان، بل إن كثيرًا من أهل التكفير الآن قد ساروا على خطى الخوارج في التكفير (أي: المعين)؛ وذلك للجهل بقواعد أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

ولذلك عندنا في هذا الباب أربع قواعد لا بد من فهمها فهمًا جليًّا، اذكرها مجردةً عن الأدلة ثم اذكر بعدها شيئًا من أدلتها وفروعها:

١-التكفير العام لا يستلزم تكفيرَ المعين إلا بعد ثبوت الشُّروط، وانتفاء الموانع.

٢-التبديع العام لا يستلزم تبديع المعين إلا بعد ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع.

٣-التفسيق العام لا يستلزم تفسيق المعين إلا بعد ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع.

٤-التأثيم العام لا يستلزم تأثيمَ المعين إلا ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع.

❁ هذه قواعد أربعة، وإليك بيان شرحها:

اعلم -رحمك الله تعالى- أنَّ الأصل المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن التكفير من حقوق الشرع، فلا يجوز لأحد أن يكفرَ أحدًا بمجرد الهوى والعصبية، أو غير ذلك مما يحمل العبد على تكفير غيره، فالتكفير طريقه الشرع، فلا نكفر إلا من كفره الله ورسوله ﷺ، فإذا قلت لأحد: يا كافر، ولم يقم على

تكفير من الشرع فالويل لك ثم الويل لك من الله إلا لم تتب من هذه الذلة العظيمة، فإن النبى ﷺ يقول: «**من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما**»[١]،

وقد أجمع العلماء على أنَّ التكفير طريقه الشرع، فلا يجوز لأحد أن يكفرَ أحدًا إلا بدليل، والتكفير في الكتاب والسنة على نوعين:-

(تكفير الأعيان – تكفير الأوصاف)،

أما تكفير الأعيان كتكفير إبليس، فكُفر في القرآن بعينه، وفرعون كُفِّر في القرآن بعينه، وأبو لهب كُفِّر في القرآن بعينه، وامرأة نوح، وامرأة لوط كُفرا في القرآن بأعيانهما، فمن كفره القرآن أو السنة بعينه فالواجب علينا بإجماع أهل السنة والجماعة أن نكفرَه بعينه، إذًا إن تكفيره بعد ثبوت الدليل القطعى به قطعى.

أما النوع الثاني من أنواع التكفير فهو:- التكفير الذي ورد في السنة باعتبار الأفعال، والأوصاف، ويسميها العلماء -رحمهم الله تعالى- التكفير بالوصف العام أو التكفير بالوصف الأعم؛ وهى أن يشهدَ الدليل أنَّ من فعل كذا فهو كافر، فهذا لم ينص بالتكفير على أحد معين وإنما كُفر الوصف أو كُفر بالوصف العام أو الأعم، كأن نقول مثلًا: (من قال بخلق القرآن فهو كافر باتفاق أهل السنة)، أو يقال: (من استغاث بغير الله أو استنجد به أو دعاه فإنه كافر)، أو يقولون: (من طاف بقبر فإنه كافر)، (من ذبح لغير الله فهو كافر)، وغير ذلك مما هو ثابت في الأدلة من الكتاب والسنة على أن من فعله فإنه كافر، وهذا هو المقصود بقولنا: (التكفير بالوصف العام)، فكلامنا الآن ليس عن النوع الأول وهو التكفير لأعيان لا، فهذا متفق عليه على أن من كفره القرآن والسنة أي: كفرته الأدلة بعينه فإننا نكفره.

وأما من ثبت كُفره بالوصف العام فهذا هو الذي تعنيه هذه القواعد، فعندنا تكفير بالوصف العام، وتبديع بالوصف العام، وتفسيق بالوصف العام، وتأثيم بالوصف العام، إذا علمت هذا فانتقل إلى الأصل الآخر عند أهل السنة والجماعة وهو أمر خطير، وهو الفرق بيننا وبين الخوارج فهو شيء يسير؛ حبيل

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠)، من حديث ابن عمر.

يسير بيننا وبينهم إذا قطع صار من الخوارج، ومن انتبه له صار من أهل السنة وهي:-

(أهل السنة والجماعة مجمعون على أن الفعل يعطى حكمًا وفاعله يعطى حكمًا آخر، وليس كل حكم ألحقناه بالفعل فلا بد أن نلحقه بالفاعل).

ولكن أعط الفعل حكمًا وانتظر وإياك أن تُعدِّي هذا الحكم تعديةً ذاتيةً من الفعل إلى فاعله فتكون من الخوارج، فالخوارج عندهم أي: أن أي إنسان إذا وقع في الكفر بالوصف العام فإنه مباشرةً ينتقل الكفر إليه، فالخوارج ليست عندهم أحكام على الفعل والفاعل لا؛ بل عندهم من وقع في الكفر فلزامًا يقع في الكفر ويوصف بأنه كافرٌ، ومن وقع في المعصية مباشرةً يوصف بأنه آثم، ومن وقع في البدعة فإنه مباشرةً يوصف بأنه مبتدعٌ، وكل هذا باطلٌ بـــــــإجماع أهل السنة والجماعة، كما أبطلته الأدلة التى ستأتينا -إن شاء الله تعالى-.

أهل السنة والجماعة يعطون الفعل حكمًا ويقفون في تعدية هذا الحكم إلى فاعله على توفر محطات معينة (شروط)، فإن تجاوز الحكم هذه المحطات حتى وصل إلى الفاعل، فإننا نحكم على الفاعل بمقتضى فعله، ولكن بعد ثبوت الشروط وانتفاء الموانع كما قررناه في كل قاعدة من القواعد المذكورة من قبل، فلابد إذا كنت تريد أن تعديَ الفعل من الفعل إلى الفاعل لا بد أن تمرَّ على ست محطات (شروط) والبعض يوصلوها لسبع محطات (شروط) إذا وجدت المحطات كاملة، فحينئذ يُحكم على الفاعل بمقتضى فعله، وإذا انخرمت محطةٌ واحدةٌ (ش ط) فاباك أن تحكمَ ، احذر من الحكم عليه.

الشرط الأول:- البلوغ.

النبى ﷺ قال: «**رفع القلم عن ثلاثة وذكر منهم وعن الصبى حتى يبلغ**»[1] أي: قلم المؤاخذة، وبناء على ذلك فالبلوغ شرط، والصغر مانع؛ لأن كل شرط فضده مانع، فإذا كان الذي فعل الكفر أو قاله صغيرًا فلا يجوز لنا أنْ نكفرَه حتى وإن

---

(١) أخرجه أحمد (٢٤٦٩٤) ، (٢٤٧٠٣) ، (٢٥١١٤) ، وابن ماجه (٢٠٤١) ، وأبو داود (٤٣٩٨) ، والنسائي (٣٤٣٢) وفي السنن الكبرى (٥٥٩٦)

فعله عمدًا، ولكن نُعذِّره نضربه، نعاقبه مثلًا، ولكن أن نحكم عليه بالكفر فلانخرام شرط من شروط تكفير المعين وهو (البلوغ)، فإن قلم التكليف مرفوع عنه.

الشرط الثاني:- العقل.

فالعقل شرط والجنون مانع، والدليل على اشتراط العقل في التكليف قول النبي ﷺ في الحديث المذكور آنفًا: «**وعن المجنون حتى يعقل**»،

وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن وقع من الجانيين في شيء مما يكفر به فاعله سواء كان من كفر الأقوال أو الأفعال، فإننا لا فاعله بالكفر لفوات شرط ووجود مانع، والتكفير لا يثبت إلا بثبوت الشروط، وانتفاء الموانع، وهذا متفق عليه بين أهل العلم رحمهم الله تعالى، خلافًا للعقل ففيه خلاف بين أهل العلم في اشتراطه.

الشرط الثالث:- العلم.

وضد العلم الجهل، فاعلم شرط، والجهل مانع، وبناء عليه فإذا وقع العبد في شيء من المكفرات قوليَّة كانت أو فعلية، وهو لا يعلم بكونه كفرًا فإننا لا يجوز لنا أن نُعدِّي الحكم من الفعل إلى فاعله؛ لفوات شرط (العلم) ووجود مانع (الجهل)، والجهل الذي يعذر به صاحبه له قواعد وهي:- أن الجهل الذي يعذر صاحبه هو الذي لا يستطيع أن يرفعه عن نفسه؛ لأن رفع الجهل حكم تكليفي لقول الله -جل وعلا-: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]،

فالجاهل مأمور بأن يرفع الجهل عن نفسه بسؤال أهل الذكر إذا هو مأمور والأمر حكم تكليفي والأحكام التكليفية منوطة بالقدرة على العلم والعمل، فإذا أراد رفع الجهل عن نفسه ولكنه لم يجد له طريقًا في التعلم ووقع في شيء من ذلك جاهلًا فإنه معذور؛ لأنه يجهل ومثله يجهل، أي: ليس لديه قدرة، ولا طريق، ولا سبيل لرفع الجهل عن نفسه.

ومثال ذلك:- من نشأ في باديةٍ بعيدةٍ عن العلم والعلماء وليس له طريق أنْ يصلَ إلى أحد من أهل العلم؛ ليعرف أحكام دينه وفي باديته حلف بغير الله، أو

وقع في شيء من المكفرات، أو في شيء مما يوجب له البدعة فهذا مثله يجهل (القرآن المصاحبة لدعواه أنه جاهلٌ تصدق هذه الدعوة) ببعده عن العلم والعلماء، وليست ثمة وسائل اتصال فحينئذٍ نعذره بهذا الجهل ولا نرتب عليه الحكم، وأما أن يأتيَنا رجل في بلاد المسلمين، ويقع في شيء من المكفرات التي هي معلومة من الدين بالضرورة ثم يقول: أنا جاهل، فهذا لا نقبل دعواه؛ لأنَّ القرائن المصاحبة لدعوى الجهل تكذب دعواه.

المثال الثاني:- الحربي إذا أسلم في دار الحرب، فإنَّ دار الحرب هي الدار التي بيننا وبين أهلها من الكفار حرب، فإذا أسلم واحد منهم فغالبًا دار الحرب تخلوا من المسلمين، وقد يذبحونه إن علموا بإسلامه، ولا يجد عالمًا يقيم فيها، فمثل هذه الدار يقع فيها الجهل وتعم بها البلوى، فإذا أسلم حربي في دار حربيٍّ ووقع في شيءٍ من المكفرات وادعى الجهل فإنَّ القرائن المصاحبة لهذه الدعوى تصدق دعواه، ولكن ننبه لما وقع فيه ونحذره، وما مضى معفوًّا عنه، فالجهل قسمان:-

١-**جهل يستطع العبد أنْ يرفعَه عن نفسه لتوفر وسائل الرفع ولكن لكسله وفتوره،** وقلة هيبة العلم في قلبه، ولعدم رغبته، واشتغاله بالدينا ما رفع الجهل، فهذا أي شيء يقع فيه بسبب جهله فجهله غير عذر ولا يقبل ونطالبه بجميع ما فات، فإن فوت مأمورًا طالبناه بقضائه، وإن ارتكب محظورًا عاقبناه بمقتضاه؛ لأنَّ وسائل رفع الجهل متوفرةٌ فلماذا لم يرفع الجهل عن نفسه؟ فالتقصير والنقص ليس من الوسائل بل التقصير منه هو، فهل يعقل بواحد منَ المسلمين احتلم وبلغ ومنذ أنِ احتلم لم يغتسل ظنًّا منه أنه لا يجب الاغتسال من الاحتمال فما تقول لمثل هذا، فهو ليس معذورًا بجهله فهو آثمٌ ويجب عليه أن يتوبَ، واختلفوا في وجوب القضاء عليه منهم من أوجب عليه قضاء جميع الصلوات التي مضت ولا تسقط عنه، ومنهم من قال: عليه أن يتوبَ ويكثر من النوافل فما عذروه بجهله.

وأيضًا كيف برجل في بلاد المسلمين يأتي ويجامع زوجته في نهار رمضان،

ويأتي يقول لنا: كنت جاهلًا بالحكم، فهذا كذب ولا تقبل دعواه في جهله، فهو لا يريد إلا التخلص من الحكم الذي ترتب على معصيته هذه، وسنذكر -إن شاء الله- الأدلة بعد الشروط.

الشرط الرابع:- الاختيار (الإرادة):

وضد الاختيار الإكراه، فالاختيار شرط، والإكراه مانع، وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن وقع في شيء من المكفرات قولية كانت أو فعلية وهو مكره على ذلك، فإن الله لا يؤاخذه، والدليل سيأتي بعد ذلك بإذن الله.

الشرط الخامس:- الذكر:

وضده النسيان، فالذكر شرط، والنسيان مانع، وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن وقع في شيء من المكفرات ناسيًا، أو غافلًا فإنه لا يؤاخذ بذلك.

الشرط السادس:- القصد:

وضده عدم القصد (الخطأ) فالقصد شرط، والخطأ (عدم القصد) مانع، وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن وقع في شيءٍ من المكفرات وهو غير قاصد فإنه لا يُؤاخذ به فهو مرفوع عنه القلم، فلا نحكم عليه بمقتضى فعله.

الشرط السابع:- عدم التأويل:

وهو أكبر الشروط على الإطلاق وهو البوابات التي يعذر بها أهل السنة والجماعة مخالفيهم؛ لأن أهل السنة والجماعة يخطئون ولا يحرصون على التكفير، فشرط عدم التأويل، وضده وجود التأويل، وبناء على ذلك فعدم التأويل شرط، ووجوده مانع، وبناء على اشتراط هذا الشرط فمن في شيء مما يكفر به، أو يبدع به، أو يفسق به، ويأثم به وهو متأول فلا نحكم عليه بمقتضى فعله هذا، وقد يقول البعض: أنتم إذًا مرجئة بهذا الشرط، فبهذا الشرط لا تكفرون أحدًا!!!!؟ فنقول: لا نكفر من كفره الله ورسوله، ونكفر من توفرت في حقه الشروط وانتفت الموانع، ولسنا بحريصين على التكفير، فما دام أنه قد تخلف شرط ووجد مانعٌ فالحمد لله.

فهذه محطات سبع (شروط) وهي التي يقصدها العلماء بقولهم: ثبوت

الشروط وانتفاء الموانع، وإليك أيها القارئ الكريم هذه الشروط مرةً أخرى بشيء من أدلتها:-

١-**البلوغ:**- ذكرنا هناك دليله.

٢-**العقل:**- ذكرنا أيضًا دليله هناك، وهو قول النبي ﷺ: «**رفع القلم عن ثلاثة عن الصغير حتى يحتلمَ، وعن المجنون حتى يفيقَ، أو قال: يعقل**»، أو كما قال ﷺ والحديث حسن.(١)

٣-**العلم:**- فإذا قوع العبد في شيء من المكفرات وهو يجهل فلا يُؤاخذ، وهذه لها أدلة من القرآن ومن السنة، فمن القرآن فقول الله -جل وعلا-: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ [الأنعام:١٩]، فدل على أن النذارة إلا على من بلغه القرآن، فمن بلغه القرآن فقد قامت حجةُ الله الرسالية عليه، ويفهم من هذا أن من لم يبلغه هذا القرآن ولم يصله العلم فإنه غير مؤاخذٍ، ويؤيد هذا أن نساءكنَّ يستحضن في عهد النبي ﷺ ويأتين إلى رسول الله ﷺ فيقلن له: يا رسول إنا نستحاض حيضةً كثيرةً شديدةً، وإنها تمنعنا من الصيام والصلاة، فهنا تُرك صوم، وصلاة تركت، ومع ذلك كان ﷺ يوجههن إلى الحكم الشرعي ولا يأمرهنَّ بقضاء ما فات؛ لأنه قد فات وقته وهنَّ يتصفن بصفة ترفع عنهنَّ التكليف وهي صفة عدم العلم، فلو كان مطالبًا بما فات من الأوامر صيامًا وصلاة لأمرهنَّ النبي ﷺ بالقضاء؛ لأن المتفق عليه (أنَّ تأخيرَ البيان عن وقت الحاجة لا يجوز).

أيضًا في الصحيحين لما نزل قول الله -جل وعلا-: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، ولم تنزل ﴿مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ﴾ [البقرة:١٨٧] قال عدي بن حاتم: عمدت إلى عِقالين: أحدهما أبيض، والآخر أسود فجعلتهما تحت وسادي، فجعلت آكل حتى تبينَ الصبح، (فهو رضي الله عنه فأكل في أثناء النهار عامدًا)، فلما بلغ النبي ﷺ ذلك وأخبره بالخبرِ قال: «**إنَّك لعريضُ**

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

الوسادِ، إنما هو نور الفجر وظلمة الليل، فأنزل الله ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة:١٨٧] »،[١] فلم يأمره ﷺ بقضاء هذا اليوم الذي أكل في نهاره لوجود عذره وهو عدم علمه بحقيقة الحال، وإنما فعل الأمر على غلبة ظن بصحة صواب نفسه، فعذره النبي ﷺ.

أيضًا في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ كان في المسجد، فدخل رجل وفي بعض الروايات يقال له: خلاد بن رافع رضي الله عنه فصلَّى فجاء فسلم على النبي ﷺ فقال: «وعليك السلام، ارجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ»، فقال في الثالثة أو الرابعة، قال: والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني، (وقع في الخطأ عن جهل) فعلمه النبيُّ ﷺ،[٢]

وهنا سؤالان:- هل أمره بقضاء ما فات مذ أسلم إلى هذه الصلاة؟

الجواب: لم يأمره بشيء من ذلك؛ مما يدل على أنه عذره بعدم العلم، ويشكل على هذا السؤال.

السؤال الثاني وهو:- لماذا يأمره بقضاء هذه الصلاة؟ الجواب: لأنَّ وقتها لا يزال قائمًا، والمطالبة بها لا تزال حالّة، وأمَّا ما مضى من الصلوات فإنه لم يطالبها بها؛ لأنَّ وقتها قد فات.

وأيضًا في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «بينما الناس بقباء في صلاة الصبح إذا جاءهم آتٍ فقال: إني قد صليت مع النبيِّ ﷺ وإنه قد أُنزل عليه الليلة قرآنٌ، وقد أمر أن يستقبلَ القبلة فاستقبلوها، قال الراوي: فاستداروا كما هم (بدون تسليم) إلى الكعبة»[٣]،

المدينة هي الآن على حدود المسجد النبوي، فحدود المسجد النبوي هي

---

(١) أخرجه البخاري (١٩١٦)، (٤٥٠٩)، (٤٥١٠)، ومسلم (١٠٩٠).
(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧)، (٧٩٣)، (٦٢٥١)، (٦٦٦٧)، ومسلم كتاب الصلاة (٣٩٧).
(٣) أخرجه البخاري (٤٠٣)، (٤٤٩٠)، (٤٤٩١)، (٤٤٩٤)، (٧٢٥١)، ومسلم (٥٢٦).

المدينة سابقًا أصلًا، ولكن قُباء كانت قريبةً، ولم يصلْهم مع قربهم من قباء العلم بتحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة إلَّا بعد فوات عدة أوقات؛ لأنها حُولت العصر، ففاتهم (العصر – المغرب – العشاء)،

والصحابى هذا ﵁ أدركهم وهم يصلون الفجر على هذه الحالة، وهم قريبون، ومثل هذه الصورة في الامتثال لا يمكن أنْ تخفَى على النبيِّ ﷺ، ولم يأمر أحد منهم بإعادة الصلاة التى افتتحوها إلى القبلة المنسوخة، فلم يُطالبوا بالناسخ قبل العلم به؛ لأنهم معذورون بعدم العلم به، فإذا كان هذا هو حال من هم قريبون من المدينة، فكيف بالمسلمين في مكة ومتى وصلهم الخبر!!!!!!

ولا ثم وسائل اتصال، بل اترك مكة، ما بال المسلمين في اليمن، بل المسلمون في الحبشة، أكيد ما وصلهم الخبر إلا بعد أزمنة متطاولة؛ ومع ذلك لم يؤمرْ أحد منهم بإعادة شيء، والذي أسقط عنهم الحكم التكليفي هو الجهل، ومثلهم يجهل في هذه الحالة.

أيضًا في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر ﵄ قال: بعثنى النبي ﷺ في حاجة، فأجنبت فتمرغت في الصعيد كما تتمرغ الدابة (وهذا فقه منه ﵁؛ لأنَّ الاغتسال بالماء يلزم أن يُعمم البدن قله فقاس على ذلك، وقال: لا بد أنْ يصلَ التراب على كل أجزاء لطهارتي الكبرى، وهذا قياس عن فقه ولكنه صادم النص) قال: ثم جئت النبى ﷺ فذكرت له ذلك، فقال: «**إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيديه الأرض ضربةً واحدةً، ومسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه**»،[1] والسؤال الآن هل عمار ﵄ تيممه هو التيمم الشرعى؟ لا بالتأكيد، إذا صلى بغير طهارة ولم يأمرِ النبي ﷺ أن يعيدَ، والسبب الذي به عذره ﷺ هو عدم علمه.

ومثلها أيضًا في رواية في الصحيح أنه لم يكن لوحده وإنما كان معه عمر ﵁، وعمر كان من مذهبه أن يرى أنَّ التيمم لا يرفع الحدث الأكبر أصلًا، فيبقى

(١) أخرجه البخاري (٣٣٨)، (٣٣٩)، (٣٤١)، (٣٤٣)، (٣٤٧)، ومسلم (٣٦٨).

الجنب لا يصلى في مذهب عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ووافقه ابنُ مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولكن ثبت رجوع عمر عن هذا المذهب، ولكن في هذه الحادثة كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرى أنَّ التيمم يخص الطهارةَ الصغرى فقط دون الكبرى، وكان عمار كلَّما حلت الصلاة تمرغ في الصعيد كما تتمرغُ الدابةَ وصلَّى، وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يراه ولا يُصلى، ولم يحدث عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النبى ﷺ بفعل عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ لأنه لما جاءت خلافة عمر وكان عمار يحدث بهذه القصة عنه وعن عمر ناداه عمر، وقال: متى خرجت أنا وأنت ولا أذكر هذا، فنسى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه، فذكره عمار بتلك الواقعة وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لا اذكرها فقال: يا أمير المؤمنين إن شئت أن أسكت عنه أسكت فقال عمر: لا بل حدث وتحمل، فكان عمار بعد ذلك لا يحدث به عن عمر، وإنما كان يحدث عن نفسه.

فورد في الصحيح الرِّوايتان جميعًا(١) فالشَّاهد أنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقي أيامًا لا يُصلى، فلما عُرض الأمر على النبى ﷺ لم يأمر لا عمر ولا عمَّار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بقضاء شيء مما فاتهما بسبب جهلهما بحقيقة الحكم الشرعيِّ.

والأدلة على ذلك لا تكاد تحصر في قضية العلم، بل إننا لو كلفنا الإنسان شيئًا بجهله لكان ذلك من تكليف ما لا يطاق، والله -جل وعلا- لا يكلف نفسًا إلا وسعها، فقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦] و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧] ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ ءَاتَىٰهَا﴾ [الطلاق:٧] دليل على اشتراك العلم إذا لو كان التكليف بالعلم قبل بلوغه ثابتًا لكان ذلك من تكليف ما لا تطيقه النفس وليس داخلًا تحت وسعها، وهذه نعمة من الله -جل وعلا-؛ ولذلك أجمع علماء الإسلام على هذه القاعدة التي تقول: (التكاليف الشرعية لا تثبت إلا بالقدرة على العلم والعمل)،

وقد شرحناها في أصول الفقه، فلا تكليف إلا بعلم، ولا عقوبة إلا بعد إنذار، من أجل ذلك اختلف العلماء في أصحاب الفترة وهي الفترة التي تكون بين

---

(١) انظر التخريج السابق.

رسولين قد اندثرت رسالة الأول ولما يُبعث الثاني، فما حكمهم؟ وهل يعذبهم الله؟

الجواب: لا، دلت الأدلة على أنَّ الله لا يُعذب أحدًا إلا بعد إقامة الحجة عليه وهؤلاء صاروا بين فترة نبيين قد اندثرت رسالة الأول، ولم يبعث النبى الثاني عليهما الصلاة والسلام، فبقوا لا يعلمون حينئذ أثبت الأدلة وهو ما اختاره أبو العباسة بن تيمية وتلميذة العلامة بن القيم، وجمع على أنهم يُمتحنون في عُرصات يوم القيامة امتحانًا خاصًّا، وهذا مثاله من دخل المستشفى ولم يحضر للامتحان فهل نرسبه مباشرةً؛ لعدم حضوره الامتحان ولا نعذره لوجوده هناك؟

بالتأكيد لا ليس هذا من العدل، بل بعد بداية الدراسة نخصص له اختبارًا، وهذا من باب ضرب الأمثلة وهو منهج شرعى في توصيل العلم حتى وإن كان من الغيب، فهؤلاء لا يُعذبون مباشرة بل يُمتحنون.

وطريقة امتحانهم وردت فيها حديث أبى كبشة وغيره «**أن الله يقيم نارًا ويبعث لهم رسولًا فمن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار**»، وهذا في حق من لم تشهد الأدلة أنه من أهل الجنة (من أهل الفترة)، أو (أنه من أهل النار من أهل الفترة)، فإذا قام الدليل على أن أحدًا من أهل الجنة وهو من أهل الفترة فنقول: هو من أهل الجنة، وإذا قام الدليل على أحد من أهل الفترة أنَّه من أهل النار فإننا نقول: إنه من أهل النار، وأما من لم يأت الدليلُ بتعيينه من أهل الفترة بأنَّه لا من هذه ولا من هذه، فهؤلاء يمتحنون في عرصات يوم القيامة إذا لا يظلم ربك أحدًا، فهؤلاء ما قامت عليهم الحجة، وبقول الله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، وهم قد ماتوا قبل بعثة الرسول وقد اندثرت رسالة النبى الأول، وكل هذا دليل على أنَّ العلم شرط، وهو من جملة الشروط التي لا يجوز تكفير أحد إلا بعد التأكيد هل كان عالمًا أو لم يكن عالمًا.

٤- الاختيار:- وضده الإكراه.

والدليل على ذلك من الكتاب والسنة، أمَّا من الكتاب فقول الله -جل وعلا-

: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ [النحل:١٠٦]

قيل في سبب نزولها عدة روايات منها:-

أنَّ عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كان يعذبه كفار قريش كانوا لا ينفكون عن عذابه حتى يقول: سب الله أو سب رسوله، فإذا فعل سبهما رضي عنه وترك عنه تلك الليلة لا يعذبونه، فلمَّا جاء إلى النبي ﷺ وأخبره الخبر نزل قول الله -جل وعلا-: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ ﴾ [النحل:١٠٦].

وفي السنن قول النبي ﷺ: «**إن الله تجاوز عن أمَّتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**»، والشاهد منه: «**وما استكرهوا عليه**».(١).

وقد قسم العلماء الإكراه إلى قسمين:-

١-إكراه لا يبقى للإنسان إرادة ولا اختيار، ويسميه العلماء الإكراه الملجأ (أي: الإكراه الذي يلجئك إلى فعل ما أُكرهت عليه، فلا اختيار لك).

٢-إكراه غير ملجأٍ وهو الإكراه الذي لا يُعدم قدرة الإنسان بالكلية ولا اختياره بالكلية، وأضرب مثالًا للتوضيح، لو جاءك رجل وقال لك: أصفعك على وجهك أم تكفر بالله، فهل يعد هذا إكراهًا ملجأً؟ نقول: لا، لا يسمى إكراهًا ملجأً.

ولكن لو جاءك بالحديد والنار وهددك بالقتل، أو بانتهاك العرض أو غير ذلك على أنْ تكفرَ بالله فهل هذا إكراه ملجئٌ؟ نقول: لا جرم أنَّ هذا هو الإكراه الذي لا يبقى للإنسان لا قدرة ولا اختيارًا، وكلَّما عظم المحرم كلما زاد التشديد في صورة الإكراه، وأعظم المحرمات الكفر، فلا بد أنْ تكونَ صورة الإكراه شديدةً، ولكن لو أكرهت على الطلاقِ، فقيل لك: تُجلد جلدًا عظيمًا (ولن تقتلَ

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٦٤٩)، وابن حبان في صحيحه (٧٢١٩)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٢٧٣)، وفي المعجم الكبير (٧٦٥)،

في هذا الجلد ولا قطع) أم تتطلق زوجتك؟

فهنا لو طلقت هذا إكراه، والعلماء يغتفرونه بكونك أُكرهت، ولكن لو قالوا: عشرون جلدةً على أن تكفر فقالوا: لا لا تكفر، فإذا كلَّما عظمت صورة التحريم كلما شُدد في صورة الإكراه، فلا ينبغي للعبد أنْ يُقدِم على الكفر بمجرد أوائل الإكراه، بل يصبر ويحتسب الأجر حتى يجعلَ الله له فرجًا أو يصلَ بالإكراه إلى درجة لا يستطيعها، بل إنَّ العلماء يجعلون من أسباب التخلف عن الجماعة وهي واجبةٌ لا يجوز التخلف عنها إلا بسبب الإكراه، أو أي عذرٍ شرعيٍّ آخر، فقالوا: من الأعذار (ملازمة غريمًا له ولا وفاء عنده)،

فلما كان عليك دين لأحد الناس وكل صلاة يأتيك في المسجد ولا مسجد لصلاة الجماعة إلا هذا المسجد، وأنت لا تملك السداد، فحينها لك التخلف عن الجماعة وتصلي في بيتك، لهذا العذر؛ لأنَّ إلزامه لك بالسداد مع عدم وجودك لك هذا يعد إكراهًا، وأما إن كان معك وفاء وأنت تتلاعب، فلا يجوز لك التخلف في هذه الحالة.

وأمَّا الإكراه على الكفر فلا بد أن يكونَ غليظًا.

فإن قال قائل: كيف تقول: إن الإكراه أنْ يوقعَ الإنسان بسببه في الكفر وعندنا ما رواه الإمام أحمد في الزهد من حديث طارق بن شهاب أنَّ النبي ﷺ قال: «دخل الجنة رجل في ذباب، **ودخل النار رجل في ذباب، قالوا: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: مر رجلان على قوم لهم صنم لا يجوزه (يتعداه أحد) حتى يقربَ له شيئًا، فقالوا لأحدهما: قرب، فقرب ذبابًا فخلوا سبيله فدخل النار، وقالوا للآخر: قرب قال: ما كنت لأقرب لأحد دون -عز وجل- شيئًا فضربوا عنقه فدخل الجنة**»،[1]

---

(١)أخرجه أحمد في الزهد (٨٤) وابن أبي شيبة في المصنف (٣٣٠٣٨) والبيهقي في شعب الإيمان (٦٩٦٢) وابن الأعرابي في معجمه (١٧٩٦) وأبي نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢٠٣).

والسؤال الآن أوليس الأول قد أُكره على هذا الكفر؟

نقول: نعم قد أُكره على الكفر، ومع ذلك فقد قرب ودخل النار، فكيف نجمع بين هذا وبين العذر بالإكراه؟

والظاهر هنا تناقض، أو شيء من الإشكال بين النصوص وهذا الحديث!!! فنقول: اختلفت أجوبة العلماء رحمهم الله على ذلك على عدة أجوبة: -

١-**قالوا: إنه حديث ضعيف؛ لأنه من رواية طارق بن شهاب،** وهو من كبار التابعين ولكن ليس من الصحابة، وطارق بن شهاب يرويه مباشرة عن النبى ﷺ فهو مرسل تابعى، وقد تقرر في علم المصطلح أنَّ مراسيل التابعين ضعيفة، وتُعُقب هذا الجواب بأن القول الصحيح في طارق بن شهاب أنه من صغار الصحابة كمحمود بن الربيع وغيره، وله رؤية وأثبتها كثير من علماء الحديث، فهو من صغار الصحابة، أي: نعم لم يسمع الحديث من الرسول ﷺ لصغر سنه لكنه حتى وإن كان لم يسمعه فإن مرسله مرسل صحابى، والمتقرر فى قواعد علم المصطلح أن مراسيل الصحابة صحيحة؛ ولذلك قبلنا مراسيل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ومراسيل بن عباس، ومراسيل أبى أمامة، ومراسيل أبى سعيد، مع كونهم كانوا صغارًا يروون عن النبى ﷺ شيئًا حصل في مكة، وما شهدوه وما حضروه، وإنما حُدثوا به، ومع ذلك لا ينظر العلماء من الواسطة؛ لأنَّ الأعم الأغلب أن الصحابىَّ لا يُحدث عن الرسول إلا بوساطة صحابىٍّ، والعبرة بالكثير الشائع لا بالقليل النادر، إذا هذه حجة في تضعيف الحديث ليست بصحيحة، فلا يزال الإشكال قائمًا.

٢-**قال بعض أهل العلماء من الأجوبة:** إن الذي قرب ذبابًا قربه في أول الأمر وبادئى الرأي ولم يمانع ولم يُماحل، ولم يحاول، فقربه اختيارًا، فحينئذٍ دخل النار بسبب أنه لم يصل به الإكراه إلى الحد الذي يرتفع معه التكليف، وتُعُقب على هذا الجواب كالحافظ ابن حجر وغيره فقالوا: إن الإنسان إذا غلب على ظنه أنَّ المُكرِه سينفذ ما أكرهه فحينئذ لا يجب عليه لا يجب عليه أنْ يصلَ إلى حد

التمثيل، بدليل أن هؤلاء من حين ما رفض هذا الرجل قتلوه مباشرةً، فصورة هذا الرجل أنه قد تقرر في ذهنه واستقر في خاطرة أن هؤلاء القوم سيقتلونه لا محالة، فهم كفار ويردون أن ينصروا وثنهم ودينهم، فلا محالة سيقتلونه.

٣-**البعض يقول**: إنه كان لديهم طريقٌ آخر فلم يسلكوه، ولكن لا نعلم الأمر وكيف نجزم أنه سلكوا هذا مع إمكانه أن يسلكوا غيره، وهم يعرفون وجود هؤلاء القوم، فقد يكون سلكوه وهم لا يعرفون، فهذا أسقط الأجوبة، وبعيد جدًّا، فكوننا نجزم بأنهم كانوا يعلمون هذا لا دليل عليه في الحديث أصلًا، فلا نُحمِّل الحديث ما لا يحتمل، فلو كانوا يعلمون فإن هذا الذي قتل لا يدخل الجنة؛ لأنه منتحرٌ بفعله أن ألقى بنفسه للموت، ولكن الحديث قال: «**فلم يقرب فدخل الجنة**».

٤-**قال بعض أهل العلم**: إن الذي قرب ذبابًا لم يكفر بسبب تقريب الذباب أصلًا، فهو كافر بالأصالة؛ لأنه كان يعتقد جواز الذبح لغير الله، فدخوله في النار ليس بسبب تقريب الذباب؛ وإنما لأنه كان يعتقد جواز التقريب لغير الله؛ ولذلك لم يكن عنده أي ممانعة لتقريب الذباب لصنم، وتُعُقب هذا الجواب بأنه لو كان كفره كفرًا أصليًّا لكان التعليل بجود الكفر الأصلى أولى من التعليل بمجرد ذباب قربه؛ ولأن الحديث أصلًا سيق مساق التفخيم، وتعظيم، وتهويل الذبح لغير الله؛ ولأن المتقرر في الأصول أن الحكم إذا قُرن بالفاء بُعَيدَ وصف، فالوصف هو علة الحكم، فهنا قال: «قرب ذبابا فدخل النار»، كلمة دخل النار هى الحكم، وهذا الحكم مقرون بفاء وهذه الفاء قبلها وصف «فقرب فدخل»، فالدخول لا بد أن تكونَ علته التقريب وإلا لكان كلمة قرب ذباب (إقحامًا في الكلام ولا فائدة منها أبدًا، ومثل هذه يُصان عنه كلام آحاد الناس، فكيف نحمل كلام رسول الله ﷺ عليه، فهذا جواب غير مقبول وليس بصحيح.

٥-وهو الجواب الصحيح الذي يُحل به الإشكال وتزول به الغمة عن هذه النصوص أن هذا في شرع من قبلنا:

فقد كان في شرع من قبلنا لم يُرخص لأحد أن ينطقَ بالكفر حتى وإن بلغ به

الإكراه حد تقطيعه بالسيف، ونشره بالمناشير فلا يجوز لأحد أبدًا الكفر في شرع من قبلنا، وهذه من الآصار والأغلال التى خففت عنا ببركة بعثة محمد ﷺ.

فإذا النبى ﷺ إنما يقص قصة أُناس ممن كانوا قبلنا، وباستقراء الأحاديث وجدنا أن من أُكره في من قبلنا على الكفر أنهم ثبتوا وكفروا حتى قُطعوا بالمناشير، وأُحرقوا في الأخاديدِ، فلو كانت لهم رخصةٌ لقاموا بها ولدلتهم أنبيائهم عليها؛ لأن هذا فرج لهم؛ ولذلك لا يخفى عليك أيها الحبيب حديث صهيب، سلمان الفارسى رضي الله عنه في قصة غلام الأخدود، فالقرية لم يكن فيها إلا ثلاثة (الراهب – جليس الملك – الغلام)،[1]

ونحن نحتاج أكبر عدد، ومع ذلك ثبت الراهب حتى نشر بالمنشار، ولم يكن في شريعتهم تجويز النطق بكلمة الكفر، أو فعل الكفر بسبب الإكراه، ثم أيضًا جليس الملك صبر وثبت على إيمانه واحتسب الأجر حتى نُشر بالمنشار، والغلام أيضًا فدي بنفسه حتى قُتل، فلم يكن عندهم رخصة.

بل قد كان النبى ﷺ متوسدًا بردة في ظل الكعبة، فجاء خباب بن الأرت رضي الله عنه فقال: يا رسول الله ألا تدعو الله لنا، ألا تستنصر لنا؟ فقال النبى ﷺ: «**إن من كان قبلكم كان يؤتى فيحفر له حفرة في الارض فينشر بالمنشار ما بين رأسه إلى قدمه،**[2] **ويمشط بأمشاط الحديد لا يصده ذلك عن دينه**» فلم يدع عندهم رخصة أبدًا،[3]

وقد تقرر في قواعد تفسير النصوص (أنه إذا اختلف العلماء على قولين وأحد القولين تؤيده أدلة أخرى ونصوص أخرى، فالواجب علينا ترجيح ما أيدته الأدلة، فإذا حمل هذا الكلام على أنه شرع من قبلنا تؤيده أدلة أخرى، وأما في شريعة الإسلام تلك الشريعة العظيمة فإن مما رفعه الله عنا وحطه عنا من الأغلال والآصار أنه إذا أُكره الواحد منا على الكفر فإنه يجوز له أن يكفر، ولكن يكون

---

(١) أخرجه مسلم (٣٠٠٥)، وإنما هو من حديث صهيب.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦١٢). (٦٩٤٣).

(٣) لعلها: فلم يكن عندهم رخصة أبدا.

كفرًا ظاهرًا لا باطنًا لقوله تعالى: ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦] ولم يُرخص في الباطن؛ لأن المُكره وقع إكراهه على الظاهر ولكن لم يقع إكراهه على الباطن، اذ لا يستطيع أحد أن يُكره القلب، وهذا من نعم الله علينا.

قال الله تعالى في الخصائص التي بعث بها النبي ﷺ: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فإصرهم في إسقاط بعض الواجبات التى كانت تجب على من قبلنا، والأغلال في تحليل بعض المحرمات لنا مما هو حرام على من قبلنا، فمن جملة المحرمات التى كانت محرمة على من قبلنا تحريم النطق بالكفر، وفعل الكفر بسبب الإكراه وهذا مما وضعه الله عنا ببركة محمد ﷺ إذا زال الإشكال ولله الحمد والمنة.

بعض أهل العلم قال: إن هناك جوابٌ مسموعٌ ولعل له القول؛ فقال: الرجل قرب ذبابًا والتقريب هذا فعل، فقال: نحمل قول الله -جل وعلا-: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ [النحل:١٠٦] على الإكراه بالكفر بالأقوال ونحمل الحديث على الكفر بالأفعال، فمن أُكره على الكفر فيجوز له إن كان الإكراه على القول، وأما إذا كان الاكراه على الفعل فلا رخصة، ونقول: وهذا جمع لا يصح؛ لأن قول الله -جل وعلا-: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ [النحل:١٠٦] من هذه صيغة من صيغ العموم؛ لأنها اسم موصول أي: (إلا الذي أُكره) والأسماء الموصولة عند جماهير الأصوليين تفيد العموم فيدخل فيها كل من أُكره سواء بالأقوال أو الأعمال، والمتقرر عند العلماء أن الأصل هو بقاء العموم على عمومه ولا يُخص إلا بدليل، ولا يجد تخصيص، فالبعض قال: عندنا دليل للتخصيص وهو أن سبب نزول قول الله -جل وعلا-: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ﴾ [النحل:١٠٦] كان عمار والكفر الذي وقع فيه كان أقوال، فأرادوا أن يقيدوا اللفظ العام بسببه، فنرد عليهم بأنه وإن كان سببها خاصًّا فإن المتقرر عند العلماء في قواعد الأصول (أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب).

إذا الذي يبقى لنا أن أصح الأجوبة هو أن هذا محمول على شرع من كان قبلنا، وأما في شريعتنا فيرخص لنا في ذلك، وخلاصة الكلام أن الإكراه من جملة

المحطات التى لا بد أن ننتبه لها قبل الوصول إلى تكفير المعين، فإذا وقع الإنسان في شيء من الكفر وهو مكره فإنه لا يجوز لنا أن نعاتبَه ولا نحاسبه على ذلك.

٦-الذكر:

وضد الذكر النسيان، ودليله الكتاب والسنة، فمن الكتاب قول الله -جل وعلا-: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، وفي صحيح الإمام مسلم من حديث أبى هريرة قال الله: «قد فعلت»،(١) وقول النبى ﷺ: «من نسى وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه»،(٢) وفي الحديث الحسن «إن الله تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»،(٣) فإذا وقع العبد في شيء من المكفرات، أو المبدعات، أو المفسقات، أو المؤثمات، وهو ناس أو غافل إنه لا يؤاخذ ولله الحمد والمنة؛ ولذلك تقرر عند العلماء قاعدة ينبغي حفظها وهي:-

(لا يؤثر فعل المنهي عنه إلا بذكر، وعلم، وإرادة).

٧-القصد:-

وهو من الشروط وضده الخطأ وعدم القصد، ودليله ما في الصحيحين من حديث أبى حمزة أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال النبى ﷺ: «لله أشد فرحًا بتوبة عبده حين يتوب من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلت منه، وعليها طعامه وشرابه ـ، فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها ينتظر الموت، فينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عند رأسه فأمسك بخطامها وقال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، قال ﷺ: أخطأ من شدة الفرح»(٤)

---

(١) أخرجه مسلم (١٢٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، (٦٦٦٩)، ومسلم (١١٥٥).

(٣) سبق تخريجه قريبًا.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣٠٨)، ومسلم (٢٧٤٤).

ويا ويله من الخوارج وأتباعهم من التكفيريين، فهذا الفعل الذي صدر من هذا الرجل ننظر له باعتبارين:-

بذات القول، وباعتبار الفاعل، فالقول بالنظر إلى ذاته كفر، ولكن لم يعد النبى ﷺ حكم الفعل إلا فاعله مباشرة، ولكن النبى قال: «**أخطأ من شدة الفرح**» فهنا فقدنا شرطًا وهو (القصد)، وإن هذا الرجل لم يقصد ذلك، وعلى ذلك يحمل ما في الصحيحين من حديث أبى هريرة رضي الله عنه «**أن رجلًا ممن كان قبلنا**[1] **لم يعمل خيرًا قط قال لأبنائه: إن أنا مت فأحرقوني، ثم ذروني في يوم رائح (شديد الريح) نصفى في البر، ونصفي في البحر، فوالله لأن قَدَرَ على ربي ليعذبني عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين**».

يقول العلماء: وهذا الرجل وقع في مكفرين وهما: (الشك في البعث – الشك في القدرة)، «**فأمر الله البحر فجمع ما فيه، وأمر البر فجمع ما فيه، فقال: لمَ فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب وأنت أعلم**»،[2] فالرجل ما قال كفرًا بك، وشكًّا في قدرتك لا لا، وإنما حمله على ذلك شدة الخوف وشدة الخشية من الله الذي أغلق على عقله فلم يدر كيف يتصرف، وكيف يفعل، فأراد الفرار من العقوبة، وإلا فهو معه أصل الإيمان، ولكن شدة الخوف وشدة الذعر من الله على ما ارتكبه من الذنوب والمعاصى في سابق عهده، هى التى حملته على ذلك، فهنا الرجل لم يكن قاصدًا وقال هو عن نفسه: «**من خشيتك يا رب، وأنت أعلم، فقال الله له: قد غفرت لك**»، فغفر الله له ولو كان كافرا لما كان داخل في حيز المغفرة لأن الله لا يغفر أن يشرك به، وأجمع العلماء على أن هذه الآية من الحساب في الأخرة، وأما في الدنيا فغفر أن شرك به إذا تبت من الشرك، وأما في الأخرة لا يغفر الشرك في الأخرة، ولذلك هناك آيتان قول الله -جل وعلا-: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ﴾

---

(١) لعلها: ممن كان قبلنا.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٧٩)، (٦٤٨٠). من حديث حذيفة.

[الزمر:٥٣].

وقد سمعت الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله يقول: (أجمع العلماء على أنَّ هذه الآية في الدنيا)، ثم قال رحمه الله: وأما قول الله -جل وعلا-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨]، أجمع العلماء على أن هذه الآية من حسابات الأخرة، فلا مغفرة في الآخرة لمن مات على الشرك، وأما أصحاب الكبائر فقد تقدمت القواعد أنهم يكونون تحت المشيئة، فلما غفر الله لهذا الرجل دل ذلك على أن ما وقع فيه من الكفر لم يؤاخذ بمقتضاه لوجود مانع، وفوات شرط وهو (القصد) فهو لم يقصد، وإنما حملته الخشية والخوف الذي أغلق على عقله ففعل ذلك.

٨- عدم التأويل وهو الشرط الأخير:

فإذا وقع الإنسان في شيء من المكفرات أو المبدعات، أو المفسقات، أو المؤثمات وهو متأول فلا حرج عليه، ودليله الإجماع، فقد أجمع علماء أهل السنة والجماعة -رحمهم الله تعالى- على العذر بالتأويل.

ولكن لا بد من فهم مسألة:- وهي أن التأويل قسمان:-

١-تأويل سائغ.

٢-تأويل غير سائغ.

والعذر إنما يكون بالتأويل السائغ لا غيره، كما تأول عدي بن حاتم رضي الله عنه، لما تأول قول الله -جل وعلا-: ﴿ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ [البقرة:١٨٧][1] تأوله بأنهما عِقالان فعذره النبي ﷺ؛ لأنه كان متأولًا، فعدي رضي الله عنه اجتمع فيه الأمران (عدم العلم – وجود التأويل).

فالعلماء من أهل السنة والجماعة لم يكفروا الأشاعرة لما حرفوا يدي الله في قوله: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] و﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، إلى النعمة والقدرة فلم يكفروهم؛ لأنهم عندهم تأويل، وشبهه.

---

(١) سبق تخريجه قريبًا.

(والأصل بالإجماع أن من ثبت إسلامه بيقين فلا يجوز إخراجه من دائرة الإسلام إلا بيقين).

فإذا شككنا أنَّ هناك شبهه تأويل فنؤخر الأمر حتى يستبينَ له الأمر ويقام عليه الحجة الرسالة، وتتبين له المحجة، ويتضح له الطريق، وتُزل عنه الشبهة، ويطهر قلبه من درن هذه الشبهة، فإذا عرف وأصر فحينئذ نحكم عليه بمقتضى فعله.

ومثال التأويل غير السائغ:-

كأن يأتيَ رجل في قول الله -جل وعلا-: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤] قال: المراد باليدين هنا السماوات والأرض، فهذا نكفره؛ لأنه جاحد لهذه الآية؛ لأن تأويله غير سائغ في لغة العرب، فالعرب لم تطلق على السماوات والأرض أنها يدان، فهذا يلعب بالنصوص، ويغطى جحوده وتكذيبه بما أنزل الله بهذا التأويل، وإلا ففى حقيقته أن لم يئول ولكنه جاحدٌ ومكذبٌ، ولكنه أراد أن يتسترَ عنا بهذا التأويل الذي لا يسوغ في لغة العرب؛ ولذلك لم يكفر العلماء الأشاعرة مع وجود التأويل عندهم، ولم يكفر أهل السنة والجماعة المعتزلة كفرقة مع أن عندهم تأويل، ولم يكفروا الماتوريدية مع أنَّ عندهم تأويلًا، ولم يكفروا الكُلابية اتباع محمد بن سعيد بن كُلاب مع أن عندهم تأويلًا، ولم يكفروا الكرامية مع، عندهم تأويل، ولم يكفروهم مع كونهم يردون النصوص، ولكنهم يردون النصوص لا رد تكذيب وجحود، وإنما رد تأويل، وهذا أوسع ما يعذر به أهل السنة والجماعة مخالفوهم، وبناء على هذا التقرير والتقعيد والتأصيل نقول:-

من فعل الكفر، أو البدعة، أو الفسق، أو المعصية التى يؤثم صاحبها وهو (بالغ – عاقل – عالم – مختار – ذاكر – قاصد – غير متأول)، فنحكم عليه بمقتضى فعله حينئذٍ وهذا هو خلاصة ما قرره أهل السنة والجماعة في هذا الباب، فلا يجوز لك أن تكفر المعين بمجرد التكفير العام إلا بعد ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع، ولا يجوز لك أن تبدعَ المعين بمجرد التبديع العام إلا بعد ثبوت

الشروط وانتفاء الموانع، ولا يجوز لك أن تفسقَ أو تؤثم المعين بالتفسيق أو التأثيم العام إلا بعد ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع.

فالذي يقع فيه هؤلاء (التكفيرين) هو اعتقادهم وجود التلازم الذاتى بين الحكم على الفعل، والحكم على فاعله، وأما عندَ أهل السنة والجماعة منفك الجهة، فالفعل يُعطى حكمًا، والفاعل يُعطي حكمًا، حتى نتأكدَ من ثبوت الشروط وانتفاء الموانع كما ذكرته آنفًا.

بقي لنا في الكلام عن مسألة التكفير قضية مهمة، وهي:-

إنَّ بعض الناس هداه الله يعمد إلى أدلة تحكم بالكفر على بعض الأشخاص، أو على بعض الأوصاف، ثم هو يطبق هذا الحكم العام على بعض الأفراد، فتجده يسمع من فعل كذا فهو كافر، أو موالاة الكفار كفر، ومن ظاهر الكفار على المسلمين فهو كافر، ويسمع من حكم بغير ما أنزل الله فهو كافر، وهذه أدلة عامة، فيأتي هو باجتهاده ويطبقها على بعض الأفراد، إمَّا حاكم، أو أمير، أو عالم، كما نسمع في هذه الآونة، فإذا جئت تناقشه في تكفير هذا المعين كفرك ظنًّا منه أنك تناقض الدليل، وهذا من أكبر الأخطاء التى يقع فيها التكفيريون؛ لأننا إذا ناقشناهم في تكفيرهم لا نناقش الدليل، وإنما نناقش اجتهادهم في الدليل، وإنزال هذا الدليل العام على هذا الشخص المعين، لكن أذهانهم تنصرف إلى أنك تناقش في الدليل، فيقولون: أنت لا تؤمن بالقرآن؟

فيقول: هذا الحاكم يحكم بغير ما أنزل الله، والله يقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة:٤٤]، فنقول له: هل هذا الحاكم بعينه هل نص الله على تكفيره باسمه في القرآن مثل ما نص على فرعون، وأبي لهب؟

الجواب: لا إذًا أنت اجتهدت في إدخال هذا المعين تحت هذا الدليل العام، فإذا جئت أنا وقلت: هذا الحاكم ليس بكافر، وإن كان يحكم بغير ما أنزل الله؛ لأنه باجتهاده أن هناك بعض محطات (شروط) من التكفير لم تتوفر فيه بعد، فيقوم هذا الذي كفره، فيكفرني أنا بسبب أنني لم أكفر الكفار، ومن نواقض

الإسلام العشرة من لم يكفر مشركًا، أو شك في كفره، أو صحح مذهبه، فالتكفير في هذا الزمن مبنيٌّ على خلط في التأصيل والتقعيد وهذا خطأ،

فالواجب علينا أن نعلمَ أننى إذا ناقشتك فِي تكفير معين لم يُنص عليه بعينه فِي الأدلة أنه كافر فأنا لا أناقش الدليل، بل أُناقش استدلالك بالدليل، فالمناقشة وقعت على الاجتهاد (الاستدلال) ليست على الدليل، وأنت ترى باجتهادك أنه يدخل تحت هذه القضية العامة، وأنا أرى باجتهادي أنه لا يدخل تحت هذه القضية العامة، فأنت تحمل ما توصلت إليه من اجتهاد، وأنا أتحمل ما وصلت إليه من اجتهاد، فأنا لا ألزمك باجتهادي، وأنت لا تلزمنى باجتهادك، ولكن كونك تنص على كفري إذًا لم أقبل اجتهادك فهذا خطأ فادح، ويا ليتهم نصوا على كفر من خالفهم في الاجتهاد فقط؛ بل ينصون على تكفير زوجته إذا ترضى العيش مع كافر (الذي كفروه هم)، فهل تكفرهم هذا نص منزل لا يناقش؟

ما هذا الخلط، فيقولون: أبوك لم يتبرأ منك إذا كافر، زوجة أبيك لما لم تتبرأ منه فهى كافرة، والجيران، وأهل الحى؛ ولذلك هؤلاء التكفيريون يكفرون من على وجه الأرض، فقد يصل بهم الحال لهذا الأمر، فيقولون: هذا حاكم كافر فلماذا الوزراء يعملون معه إذا هم كفار، وزوجات الوزراء، وأبناء الوزراء، وجيران الوزراء، حتى قال واحد منهم لصاحبه: لا أعلم على وجه هذه البسيطة أحد من أهل الإيمان الصادقين إلا أنا وأنت، ثم قال له: وأشك في إيمانك، أرأيتم إلى هذا الحد، فهذه مصيبةٌ كبيرةٌ.

ولا تظن أنَّ التكفير أمره سهل لا بل هو والله ما عصفت بالملة مثل فتنة التكفير، ويكفيك أنها هى أول الفتن التى سببت التقاء الصحابة مع بعضهم البعض، لما كفروا قتلة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولما كفروا من سكت عن قتلة عثمان، وحصلت القضايا ووقعت فيها مواقع كثيرة جدًّا بسبب التكفير، وخرجت بسببها الخوارج وقتلوا كثيرًا ممن بقى من أصحاب النبى ﷺ ومن سادات السلف، وإلى الآن لا تزال ظاهرة الاغتيالات، وظاهرة القتل، وظاهرة التفجير، فكلها

مبنية على هذ الأصل وهو أنه (إذا رأى أن أحدًا كافر باجتهاده فيجب على الأمة وجوب عين فرض عين أن تطيعَه في هذا الاجهاد، وأي أحد تسول له نفسه أن يُخالفَ فإنه يدرج في قائمة المُكفَرِين مباشرة).

وهذا ليس بأهوائهم لا، إن هذا دين الله فلا نكفر إلا من كفره الله ورسوله، فمن نصت الأدلة عليه بكفره بعينه من ناقش في كفر هذا بعينه (من نصت الأدلة على كفره) فهو كافر)؛ ولذلك خذها مني -أيها القارئ الحبيب- معلومة مهمةً، وهي:-

(أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب قال: من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم هم من نص الله عليهم في القرآن بكفرهم بأعيانهم)، أي: من شك في كفر إبليس، أو شك في كفر فرعون، أو من شك في كفر النصارى، ومن شكل في كفر اليهود، فهؤلاء هم الذين نص الله على تكفيرهم في القرآن فمن شك في كفر من كفره الله بعينه سواء كان شخصًا أو طائفةً فهذا هو الكافر، وأما التكفير بالاجتهاد فلا، فإذا كفرت أحدًا باجتهادك ولم يكفره غيرك فإياك أن تدرجَه تحت القائمة السوداء بأنه لم يكفر المشركين لا لا بل هذا خاص بالتكفير المنصوص على عينه شخصًا كان أو طائفةً بالأدلة القاطعة، أما من كان كفره بالاجتهاد فلا يدخل تحت هذه القائمة، فلا بد من الحذر من هذه المسألة، فهذا الحاكم عنده موالات للكفار فهو كافر، ودليلك على كفره قول الله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة:٥١]، نقول له: إذا دليلك الذي استدللت به دليل عام وليس دليلًا خاصًّا يخص هذا الحاكم؟ فإدخالك لهذا الحاكم تحت هذه القضية العامة إدخال اجتهادي، وأنا أخالفك في هذا الاجتهاد وأقول: هذا الحاكم لا يدخل تحت هذه الآية؟

فهل تكفرني باجتهادي الذي خالفت فيه اجتهادك!!!!

فهذا هو منهج الخوارج وهو منهج جماعة (التكفير والهجرة) الذين يكفرون أكثر المسلمين بسبب هذه الإلزامات، فيكفرون باللزوم (الإلزام) هذا كافر

فزوجته كافر لماذا هي تحته ومعه، فهم يفرضون أشياء ويكفرون بمجرد هذه الأمور؛ ولذلك القاعدة المتقررة عند أهل السنة والجماعة (أن من ثبت إسلامه بيقين فلا يجوز أن نرج من دائرة الإسلام إلا بقين آخر)، ويجب علينا أن نتقىَ الله في إطلاق هذه الأحكام فإن إطلاقها عظيم عند الله، وأحكامها في الدينا والآخرة تترتب عليها أمور عظيمة، فيجب الورع والتقوى، وأن تحبسَ لسانك وأن تكفَّه مثل هذه الأحكام إلا إذا ثبت الدليل القاطع على كفر أحد بعينه فحينئذ نكفر من كفره الله -جل وعلا-، ورسوله ﷺ؛ ولذلك إذا جاءك أحد هؤلاء التكفيريين يكفر حاكمًا بعينه قل له: استدللت بماذا؟

فيعطيك مباشرةً دليلًا عامًّا، فقل له: أنت ترى باجتهادك أنَّ هذا المعين يدخل تحت هذه القضية، فاجتهادك هذا نص أم ليس بنص؟ وهل يجوز مخالفة اجتهادك أم لا يجوز مخالفته؟ يقول: يجوز، قل له: إذًا أنا أخالفك في هذه الاجتهاد، وللأسف يربيهم كبارهم على أنه من خالفك في الاجتهاد فقد خالفك في النصوص فهو يكفر بالنصوص، ونعوذ بالله من ذلك، ونسأل الله أن يحفظنا من هذا الزيغ العظيم.

ثم قال الناظم وفَّقه الله تعالى:-

وفعلنـــــا لله خلقـــــا يُنســـــبُ وكســـبها للعبـــد جزمـــا يُنســـبُ

هذا البيت يتعلق بمسألة من مسائل القدر، وهي مسألة أفعال العباد هل هي مخلوقة لله -جل وعلا-، أم أن العبد هو الذي خلق فعله بنفسه؟ وهذه المسألة متفرعة عن مسألة مذاهب أهل القبلة في القدر، وقد انقسم أهل القبلة في القدر إلى ثلاثة أقسام:-

١-**الجبرية الذين يقولون:** إن العبد لا قدرة له ولا طاقة على اختيار فعله مطلقًا، بل هو مجبور على فعله ولا اختيار له في تغيير الأمر مطلقًا.

٢-**قابل الجبرية طائفة أخرى يقال لهم:** القدرية الذي قالوا: إن العبد له القدرة المطلقة، والمشيئة المطلقة وهو الذي يخلق فعل نفسه بنفسه؛ ولذا سماهم العلماء مجوس هذه الأمة تشبيهًا لهم بالمجوس الثانوية (المانوية) الذين يعتقدون أنَّ للعالم خالقان النور والظلمة، وهذا شرك في توحيد الربوبية فمن اعتقد أن للعالم خالقين فهو مجوسى، فيقولون: إن النور هو الذي خلق الخير، والظلمة هى التى خلقت الشر، فهم المجوس عبدة النار، فالقدرة لما اعتقدوا أن في هذا العالم خالقين الله خلق الأشياء، والعبد هو الذي يخلق فعله فإذا اعتقدوا خالقًا مع الله فإذا هم مجوس هذه الأمة.

ويُروى فِي ذلك بعض النقول التى يُحسنها بعض أهل العلم رحمهم الله، فالقدرية يقولون: إن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه بنفسه، فالجبرية يقولون: الله هو الذي يخلق فعل العبد والعبد لا قدرة له ولا طاقة، ولا مشيئة، ولا اختيار أبدًا، فهؤلاء أصابوا من جانب وأخطئوا من جانب.

القدرية قالوا: للعبد قدرة ومشيئة واختيار وهو الذي يخلق فعل نفسه بنفسه، وهؤلاء أصابوا من جانب وأخطئوا من جانب، لو جمعنا الصوابين يكون لك مذهب أهل السنة والجماعة، وهو:-

٣-**بدمج الصوابين مع بعض يكون هو مذهب أهل السنة والجماعة،** فالصواب الذي عند الجبرية أن الله هو الذي يخلق أفعالنا، والصواب الذي عند القدرية أنَّ للعبد قدرةً ومشيئة واختيارًا على فعله، فإذا صار مذهب أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة لله، وكسب للعباد، أي: أن الله هو الذي خلقها، وهذا فيه رد على القدرية الذين يقولون: إن العبد هو الذي يخلق فعله، وقولهم: وللعبد قدرة ومشيئة وكسبٌ واختيارٌ فيه رد على الجبرية الذين قالوا: إنَّ العبد لا قدرة له ولا اختيار، فأفعال التى تصدر منا لها نسبتان:-

نسبة تنطلق إلى الله تعالى، ونسبة تبقى مع العبد، فالنسبة التى تنطلق إلى الله هى نسبة الخلق والإيجاد والتقدير، فالله هو الذي خلق فعلى، وقدر فعلى، وشاء فعلي، وأوجد فعلي، ولكن الذي اقترف الفعل، والذي فعله، والذي جناه هو

العبد نفسه بقدرة واختيار، وليس بإجبار.

فلنا في أفعال العباد شائبتان:-

شائبة تنسب إلى الله، وشائبة تنسب إلى العباد.

فأفعالنا تنسب إلى الله خلقًا وإيجادًا؛ لأننا لو اعتقدنا أن ثمة خالقٌ لأفعالنا غير الله فقد أشركنا بتوحيد الربوبية، فالله هو الذي خلق أفعالنا وهو قدرها، وهو الذي شاءها -جل وعلا- بمشيئته الكونية، وأما نسبتها نسبة اقتراف ونسبة عقوبة، ونسبة طعاة أو معصية فهذه تنسب إلى العبد؛ ولذلك الكفر يُنسب إلى الله تقديرًا وخلقًا، ويُنسب إلى العبد اكتسابًا واقترافًا؛ ولذلك يعاقب العبد على كفره، ولا يعاقب على كونه خلقه الله لا، وإنما على أن العبد اكتسبه واقترفه بقدرته ومشيئته واختياره، فقد كان يستطيع أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله فهو لا يشعر على أن أحدًا أجبره على الكفر، وإنما عاند واستكبر وكفر باختياره وقدرته.

والصلاة تنسب إلى الله خلقًا وإيجادًا، فهو الذي خلقها وأوجدها وقدرها وشاءها، ولكنها تنسب إلى العبد فعلًا واكتسابًا وثوابًا، فالعبد هو الذي يعصى وهو الذي يطيع، والله هو الذي خلق ذلك وأوجده، والعقوبة يوم القيامة أو الثواب ليس على كونها مخلوقة لله ومقدرة، وإنما على كونها طاعة صدرت منك واقترفتها واكتسبتها، أو معصية صدرت منك واقترفتها واكتسبتها، فإذا الثواب والعقوبة على ما ينسب للعبد لا على ما ينسب لله، فالجبرية يقولون: لا أفعالنا خلق لله فقط ولا دخل لنا فيها ويكتفون بهذا؛ ولذلك يعصى الواحد منهم ويقولون: الحمد الذي وفقنا لما يريد، فيعصى ويرى أنه يفعل الشيء الذي يحبه ويرضاه، ويزني ويرى أنه يفعل الشيء الذي يحبه الله ويرضاه؛ لأنه يرى أن كلَّ شيء توجه إليه بسبب القدر فالله -جل وعلا- يحبه ويرضاه.

ولكن القدرية أذكى قليلًا من الجبرية خالفوهم فلما شاهدوا أفعال العباد وجدوا فيها كفرًا، وزنًا، ووجدوا فيها لواطًا، وشرب خمر، ووجدوا فيها سرقة، وقتلًا، ومعاصيًا، وبدعًا، فقالت القدرية: كيف نقول: إن هذه الأفعال خلقها الله

ثم يعاقبهم عليها يوم القيامة !!!! إذ كان خلقها فلما يعاقب !!!؟ لأن الجبرية والقدرية مشكلتهم أنهم لا يفرقون بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية، فكل الإرادة عند الله عند القدرية كلها شرعية، فكل شيء عند القدرية والجبرية ليس عندهم إلا إرادة واحدة فقط لله وهي إرادة شرعيَّة، فالجبري يشرب الخمر ويحمد الله على شربه هذا، ويقول: هذا هو الذي أراده الله مني، فهو يرى أن أي شيء يريده الله فهو شرعي أي: أن الله يحبه،

ولما رأى المعتزلة أنَّ أفعال العباد مصائب من الذنوب قال: لو قلنا: إن الخمر يريده الله والله خلقه فلزامًا أن يحبه والله لا يحبه، فقالوا: العبد هو الذي خلق فعل الخمر، والله ما خلقها؛ لأن المتقرر عندهم أن كل شيء في الكون يقع فلا بد أن يحبه، فالجبري يشرب الخمر ويحمد الله ويقول: الله يحبه لأن الله أوقعه في كونه فليس عنده إلا إرادة واحدة فقط وهي الإرادة الكونية.

وأما القدري قال: شربت خمرًا فأنا أُنزِّه نسبة شرب الخمر إلى الله فأنزه الله عن أن يريدَ منى أن أشربَ الخمر (أعملوا عقولهم قليلًا، ولم يصلوا به إلى الصواب) فقال: أنا الذي خلقت فعل شرب الخمر والله ما خلقه، فمبدأُ الوقوع في الخطأ هو أنَّهم لم يفرقوا بين إرادة كونية وإرادة شرعية؛ ولذلك يأتينا المعتزلى ويقول: يا أهل السنة ألا تتقون الله هل تقولون: إن ربكم يريد المعصية؟ فرد السني عليه يريدها كونًا لا شرعًا، والإرادة الكونية لا تستلزم محبة الله تعالى.

فإذا قيل لك: هل الله يريد المعاصي؟

فقل: يريدها كونًا، ولا يريدها شرعًا، يريدها كونًا؛ لأنه قدر وقوعها في كونه، ولا يمكن أن يقعَ في كونه شيئًا لا يريده هو فهو يريده بالإرادة الكونية، ولكن لا يريده بالإرادة الشرعية؛ ولذا يقول الله -جل وعلا-: ﴿إِن تَكۡفُرُواْ﴾ (كونًا) ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمۡۖ وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ (شرعًا) [الزُّمَر:٧]

فوقع الكفر منهم كونًا، ولكنه لا يرضى به سبحانه شرعًا، أهل السنة والجماعة اهتدوا للتفريق بين الشائبتين في أفعال العباد؛ لأنهم اهتدوا قبل ذلك

لتفريق بين نوعى الإرادة، فقالوا: الأفعال والمعاصى التى تصدر من العبد: زنا، شرب خمر، شرقة، قتل نفس بغير حق، لواط، كل هذه المعاصى والآثام والذنوب التى تصدر من العبد ننظر لها بالعينين جميعًا، فنقول: هى باعتبار كونها وقعت في الكون فهى مرادة لله كونًا (أي: أن الله خلقها وأوجدها وهو الذي قدرها) فهي تنسب إلى الله خلقًا وإيجادًا وتقديرًا،

وأما باعتبار العبد فالعبد هو الذي اكتسبها وهو الذي اقترفها وهو الذي جناها؛ ولذلك الله -جل وعلا- يقول: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى:٣٠]؛ ولذلك يسمها الله اكتسابًا، واقترافًا، واجتراحًا أحيانًا، كقوله: ﴿اقترفوا السيئات﴾، وكذلك ﴿اجْتَرَحُوا﴾ [الجاثية:٢١] فدائمًا اكتساب، واقتراف، واجتراح، وارتكاب، كل هذه أفعال تنسب إلى العبد، فالعبد يُنسب له فعله اكتسابًا واقترافًا واجتراحًا، وينسب إلى الله تقديرًا وإيجادًا.

ويومك القيامة يثيبك الله على صلاتك؛ لأنك فعلتها؛ لا لأنه خلقها، فيثيبك على ما ينسب لك، ويوم القيامة يعاقبك الله على الزنا؛ لأنك اقترفته باختيارك فأنت الذي بحثت ودبرت، فالفعل فعلك، لا على أنه خلق الزنا، فأنت فعلت بمحض إرادتك ولم يكن ثم من أجبرك على الزنا، ولا ألزمك أحد بهذا الزنا.

فإذا قال الله: كتبها في اللوح المحفوظ، نقول: لا حجة لك في ذلك؛ لأنك قبل اقترافك هل اطلعت على اللوح المحفوظ وجزمت أن الله كتبه؟ لا، فلماذا لا تكف عنها وتقول: كتب الله عليَّ في اللوح المحفوظ أن أكف، وإما أن يظلَّ العبد في المعاصى ليل نهار ويقول: كتبها الله في اللوح المحفوظ فهذا غير مقبول ولا عذر له، وهذا في الغالب الناس لا ينسبون إلى ربهم إلا المعاصى، ولكن الطاعات لا أحد ينسبها إلى الله إلا نادرًا، فلو قام أحدهم قام الليل بركعتين نظر إلى نفسه معجبًا وكأنه إبراهيم بن أدهم، فتجده خاشعًا بين الناس، فما قال الله قدر على أن أقوم الليل، ولكن متى ما وقع العبد في المعاصى قال الله قدرها عليَّ، فدائمًا غالب الناس ينسبون إلى الله الشر، وأما الخيرات فلا ينسبونها إلى الله -

جل وعلا-، فأنت لا تحاسب عليَّ يوم القيامة ثوابًا وعقابًا على ما خُط لك في اللوح المحفوظ لا لا، وإنما تُحاسب على ما اقترفت.

ولذلك الله -جل وعلا- خلقنا وأوجدنا حتى يقيمَ الحجة علينا بأن نرى أنفسنا نقترف إذا لو أنهم لم يرد منا ذلك لحاسبنا بما كتبه سبحانه في اللوح المحفوظ من غير خلق، ولكن حتى لا يكونَ لنا حجة أمام الله ويأتي العبد ويقول: يا رب أنت كتبت عليَّ ثم عاقتبنى بمجرد كتابتك فلو أننى وُجدت لما فعلت، فالله كتب علينا وأُوجدنا لنشاهد أنفسنا حتى تشهدَ علينا أعيننا وجوارحنا بما اقترفنا، ولكن لو أنه حاسبنا مباشرةً قبل أن يخلقَنا لكان هناك شيء من الحجة، ولكن لقطع الحجة أوجدنا حتى لا يكونَ لنا حجة.

مثال ذلك: كالطالب يقول للمدير: سجلنى لديك في المدرسة أنا متميز والمدير يعلم أنه طالب كسول مطرود من أكثر من مدرسة، ولكن حتى يقيمَ الحجة على هذا الطالب من نفسه بنفسه فقال المدير: سجلوه، والمدير يقصد أن يثبتَ لطالب عمليًّا أنه غير كُفؤ لهذه المدرسة، ولكن لو رده ابتداءً لاحتج برد المدير له، ولو أنه مكننى سأريكم من نفسي، ولكن المدير تركه ليقيمَ الحجة عليه من نفسه ليعلمَ أنه لا يصلح.

ولذلك الله -جل وعلا- في الخلق الأول أوجدنا حتى نرى من أنفسنا؛ ولذلك يقول الله: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور:٢٤] فلو أنه ما خلقنا ما كانت لنا ألسنة تشهد، فعلى أي شيء تشهد لم نُوجد ونخلق، بما تشهد ألسنتنا، وأيدينا، وأرجلنا بما كنا نعمل، وقال الله -جل وعلا-: ﴿وَقَالُوا لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾؛ لأنه لو لم يخلقنا الله وأوجدنا في هذه الحياة الدنيا لصار للعباد حجة على الله بقولهم: يا رب أنت كتبت وعاقبت ولكنك لو كتبت وخلقت لتغير ذلك المكتوب، فأوجدنا الله تعالى ولا حجة على الله تعالى بعد ذلك أبدًا، فأنت الذي اقترفت الزنا بنفسك، وذهبت إليه باختيارك، فلا تقول بعد ذلك: الله كتبه عليَّ لا، بل أنت تعاقب لذهابك بمحض اختيارك فلم يجبرك أحد على هذا،

وهذه هى أفعال العباد وهى المسألة التى طالت ذيولها وطار شررها، واختلفت فيها الأمة، وتناحرت فيها المذاهب، فهذه هي في اختيار واحدٍ وهي أن:-

(أفعال العباد إلى الله تُنسب خلقًا وإيجادًا وإلى المخلوق تنسب اقترافًا واكتسابًا) وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، فقولنا: تنسب إلى الله خلقًا وإيجادًا ردًّا على القدرية، وتنسب إلى المخلوق اكتسابًا واقترافًا ردًّا على الجبرية؛ لأننا مذهب وسط ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣] .

ولذا يقول الله عن أهل النار وهم يتمنون أن يرجعوا؛ ولن يمكنوا لأن الحجة قامت عليهم بالخلق الأول، مع ذلك يقول الله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟﴾ [الأنعام:٢٨] ولم يحاسبهم بعلمه فيهم أنهم لو ردوا لعادوا؛ لأنه قبل أن يحاسبَهم لا بد أن يعيدَهم مرةً أخرى (ثانية) ولا حساب عليهم في المرة الثانية بمجرد علم الله تعالى، ولكن الله أقام الحجة عليهم أول مرة، ومع ذلك يقول الله لهم: إنني لو أوجدتكم في الأرض مرةً ثانية سوف ترجعون إلى ما كنتم عليه.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

أفعاله سبحانه بلا مرى ... عن حكمة وغاية كما ترى

وهذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة أنَّ أفعال الله نابعةٌ عن حكمةٍ بالغةٍ، ومصلحة متناهية علمها من علمها، وجهلها من جهلها، فأفعال الله نابعة عن الحكم والمصالح، فلا يفعل الله -جل وعلا- شيئًا إلا وله الحكمة الكاملة والمصلحة المتناهية وهذا ظننا في ربنا وهذا ما نعتقده ونتقيه بقلوبنا: إن ربنا لا يمكن أن يفعل شيئًا إلا وله الحكمة الخالصة، ولا يُشرِّع شيئًا إلا وله الحكمة الخالصة، ولا يعطى أحدًا إلا وله الحكمة، ولا يمنع أحدًا إلا وله في منعه حكمة، ولا يُهلك قومًا إلا وفي إهلاكه حكمة، ولا يؤخر أحدًا إلا وفي تأخيره حكمة فلا يمكن أبدًا أن تنفكَّ أفعال الله -جل وعلا- عن الحكم والمصالح أبدًا؛

ولذلك أجمع أهل السنة والجماعة أن من أسماء الله (الحكيم)، وأجمع العلماء على أنَّ من صفات الله الحكمة، وأجمعوا على أن الحكمة من صفاته الذاتية التى لا تنفك عنه أزلًا ولا أبدًا، فكل أفعال الله نابعة عن حكمة فهو أمر بالتوحيد لحكمة، ونهى عن الشرك لحكمة، وأمر بالسنة لحكمة، ونهى عن البدعة لحكمة، وأمر ببر الوالدين لحكمة ونهى عن عقوقهما لحكمة، وأمر بالزواج لحكمة، ونهى عن الزنا لحكمةٍ، وليس ثمة تشريع أو فعل صادر من الله -جل وعلا- إلا وله الحكمة الخالصة المتناهية.

وقد خالف في ذلك الأشاعرة فهم يقولون: إن أفعال الله صادرة لا عن حكمة، فكيف سوغ لهؤلاء قول مثل هذا؛ فالفعل الذي يصدر عن غير حكمة ولا مقصد يسمى في اللغة عبثًا، والله -جل وعلا- يقول: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة:٣٦] فلا يمكن هذا أبدًا فالله سبحانه يُنزِّه نفسه، وقال الله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ۝ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ ۝ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝ وَقُل رَّبِّ ٱغْفِرْ وَٱرْحَمْ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [سورة المؤمنون:١١٥-١١٦].

فالأشاعرة يقولون: الله -جل وعلا- يفعل لا لحكمة، بمعنى أنهم يقولون: لو أن الله أمر بالشرك ونهى عن التوحيد لكان ذلك هو الواجب على العباد، فهم يقولون: أمره بالتوحيد لا حكمة فيه، ونهيه عن الشرك لا حكمة فيه، فلو أنَّهم عكسوا الأمر !!!! لكان صحيحًا.

ولكن أهل السنة لا يقولون هذا أبدًا، أهل السنة والجماعة يقولون: سبحانه ما أمر بالتوحيد إلا والأمر به فيه المصالح الكاملة، والحكم المتناهية، ولم ينه عن الشرك إلا بذلك، ولا يمكن أن يُعكس الأمر؛ لأن عكسه منافٍ لحكمته -جل وعلا-، فالأشاعرة أخطئوا في ذلك وقد رد عليهم الإمام ابن القيم في كتابه الحافل (شفاء العليل)، فهو رحمه الله في كتابه من أوله لآخره يُثبت أن أفعال الله صادرة عن حكمة، ونحن ندين الله تعالى بأنه سبحانه لا يفعل فعلًا، ولا يقدر قدرًا، ولا يكتب شيئًا، ولا يشرع شرعًا، إلا وله في ذلك الحكمة البالغة سواء

علمناه وأدركناها أو لم نعلمها ولم ندركها؛ ولذلك تدخل تحت هذه المسألة مسألة الأحكام التعبدية؛ فلا يأتي إنسان ويقول: لماذا صلاة المغرب ثلاث ركعات وقبلها العصر أربعًا، وبعدها العشاء أربعًا!!!

فنقول: لا شأن لك في ذلك فهذه أحكام تعبدية، فنحن لا نفقه معناها ولا ندري عن حكمتها، ولكننا نجزم أن الله ما فعل ذلك ولا خالف بين ذلك إلا وله الحكمة البالغة المتناهية؛ ولذلك إذا أعطاك الله فإنه يعطيك لحكمةٍ، وإذا منعك الله فإنه يمنعك لحكمةٍ، وإذا أجاب دعاءك فإنه يجيبه لحكمةٍ، وإذا منعك الإجابة فإنما لحكمةٍ، فإذا علم العبد هذا فإنه يحمله على الاطمئنان بكل ما يصدر من الله -جل وعلا- تجاهه، فكل ما تراه في الدنيا فإنما هو لحكمةٍ، فيربى العبد نفسه دائمًا على هذا؛ لأنه من الناس من إذا وقع عليه شيء من القضاء والقدر الذي يتنافى مع رغبته وشهوته تجده يتضجر ويتسخط ببعض الألفاظ التى تنافي الأدب مع الله -جل وعلا-، وتنافي إيمان قلبه بحكمة الله؛ ولذلك ينبغي أن نربي أنفسنا أنَّ أفعال الله كلها عن حكمة.

أذكر يومًا أن بعضهم ناقشني في مسألة الوضوء من لحم الإبل وقال لي: أنا لا أتوضأ من لحم الإبل مطلقًا، فما العلة، فقلت له: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨] ، يظن أنه يريد أن يضيقَ صدري بذلك فقلت: الأمر لك، ولكن أنا من باب أني عرفت حكمًا لا بد أن أبينَه لك، وهي أن الحكمة قسمان:

حكمة أصلية أساسية هي التي ينبغي أن ينطلقَ منها المؤمن في تعامله مع أحكام الله تعالى .

وحكمة فرعية ثانوية إن وُجدت فالحمد لله، وإن لم توجد فلا.

فالحكمة الأصلية الأساسية هى أنَّ هذا الأمر المعين هو أمر الله، وهذا هو أصل الحكم؛ لماذا تفعل وتطبق؟ لأن الله أمرني، لماذا تصلى لأن الله أمرني، وهذه هى الحكمة التى ينبغى أن ينطلقَ منها المؤمن؛ لأنه مؤمن بقلبه أنَّ الله ما أمره بهذا الشيء إلا وله بذلك الحكمة، ولا تصلح أموره ولا تصلح أحواله ولا

تحصل نجاته إلا في تطبيق ما أمره الله به وهذا يكفي.

ولكن إذا بحثنا عن حكم ثانوية قد نص عليها العلماء فيكون نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء، ولكن لو تعطلت الحكمة الثانوية فلم توجد فلا يجوز أن يعلقَ الفعل من عدم الفعل بالحكم الفرعية.

فأنت الآن ألست تعلم أنَّ النبى ﷺ أمر بالوضوء من لحم الإبل[1]؟ أم لا؟ فقال: أعلم، فقلت له: أصح الحديث لديك؟ قال: نعم صحيح، فقلت له: لا يجوز لك أن تعطلَ تطبيق الحكم الصحيح لفقد الحكمة الثانوية (الفرعية)، وليس لك حجة عند الله يوم القيامة، فليس بحجة أن تأتيَ أمام الله يوم القيامة وتقول: يا رب لم تتبين لى الحكمة بأمرك من الوضوء من أكل لحم الإبل، فحكمة الله أوسع من أن تدخلَ تحت مدركات عقول المكلفين، أليس بكاف إرسال الرسول لبيان الأحكام؟ يكفي.

ومع ذلك فقد بين بعض أهل العلم حكمًا كثيرةً من الوضوء من أكل لحم الإبل ولكن طَرْقُها لها مكان آخر، ولكن يكفى العبد أنه أمر الله ورسوله ﷺ وهذا أعظم حكمة عند المسلم وهى التى منها ينطلق سواء أدرك الحكم الفرعية أو لم يدركها، فلا تُناط الأحكام بحكمها الفرعية، وإنما تُناط بحكمها الأصلية الأساسية، فلا تعطل حكمًا من الأحكام لكونك لا تعلم، فأنت تؤمن بأن ربَّك حكيم اسمًا وذو الحكمة صفة، فما دام قد أمرني بهذا فنجاحى وصلاحى وفلاحى وقوتي وبقائى وكل هذا في هذا الأمر الذي أمرني الله -جل وعلا- به؛ فأنا أمتثله لأن الله أمر به.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٦٠).

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

والشـــر في المقـــدور لـــيس في القـــدر ويلـــزم الصـــبر علـــى مُـــرِّ القـــدر

هذه قاعدتان:-

❁ فالقاعدة الأولى أن (الشر يُنسب للمقدور لا القدر)

لأن النبي ﷺ قد فصل هذه القضية فقال في صحيح مسلم من حديث على بن أبى طالب رضي الله عنه في دعاء الاستفتاح قال: «**والشر ليس إليك**»[1] فلا يصدر من الله - جل وعلا- شر أبدًا مطلقًا، فكل الله ما يصدر من الله فهو الخير المحض الذي لا يخالطه شيء من الشر أبدًا، فأفعال الله كلها خير وكلها برٌّ، وكلها دائرة بين العدل والفضل، فأفعالها سبحانه كلها خير، وأقداره كلها خير، وتشريعاته كلها خير، فكل شيء يصدر من الله فلا يكون إلا جميلًا طيبًا يوصف بالخيرية؛ لأن الله - جل وعلا- لا يمكن أبدًا يوصف شيء مما يتعلق به بأنه شرٌّ.

وأما الكلام عن الكفر وهو شر وهو من أقدار الله، والزنا شر وهو قدر من أقدار الله، والشرقة شر وهى قدر من أقدار الله، فنقول فيها: إن فعل العبد فيه جهتان:- (جهة تُنسب إلى الله – وجهة تنسب إلى العبد)، باعتبار نسبتها إلى الله خير، فالكفر باعتبار نسبته إلى الله خير أي: باعتبار أن الله قدره فهو خير، ولكن باعتبار صدروه من العبد شر، فالزنا باعتبار تقديره خير ولا دخل لك في السوء بكونه كيف يكون خيرًا؛ لأن الله قدره سبحانه لا تسأل فالله لا يقدر إلا لحكمة، فباعتبار كونه قدرًا من الله هو خير، ولكن باعتبار صدوره من العبد شر، فالذي يُنسب إلى الله نسميه قدرًا، والفعل الذي يصدر من العبد نسميه مقدورًا، فالشر في المقدور لا في القدر، فالناظم هنا قال:

والشـــر في المقـــدور لـــيس في القـــدر ويلـــزم الصـــبر علـــى مُـــرِّ القـــدر

فالمقدور هم فعل العبد، فالشر يُنسب إلى المقدور الذي هو فعل العبد؛ لأن

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧١).

معنى كونه قدرًا أي: أن الله علمه؛ لأن مراتب القدر (العلم – المشيئة – الكتابة)، فهذه هي مراتب القدر، فهو باعتبار كونه قدرًا أي: باعتبار أنَّ الله علمه وكتبه وشاءه وخلقه فهذا كله خير، ولكن باعتبار وقوعه من العبد هو الشر، فإذا قيل لك: أيها القارئ الحبيب كيف الجمع بين قول النبي ﷺ: «**وأن تؤمن بالقدر خيره وشره**»[1] وبين قوله: «**والشر ليس إليك**»، نقول: «**خيره وشره**» باعتبار القدر والمقدور، فالقدر كله خير، ولكن قوله وشره باعتبار وقوعه من العبد، فخيره إذا نسب يكون إلى الله وشر إذا نُسب إلى المخلوق.

وقوله ﷺ: «**والشر ليس إليك**» أي: أن أفعالك وتقديراتك وعلمك وكتابتك في اللوح المحفوظ وخلقك وإيجادك وإرادتك سبحانك لا توصف بأنها شر وهي قدر، ولكن إذا فعل العبد هذه المعصية حصل الضرر؛ ولذا الله قال -جل وعلا-: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:٤١] ولم يقل: الله بما قدر الله، إذا فظهور الفساد ووصفه بالشر لما كسبته أيدي الناس مع كونه كان مقدرًا سابقًا، ولكن لم يكن فيه شر فيوم أن كان مقدرًا في اللوح المحفوظ قبل أن يقعَ في الدينا لم يكن فيه شرٌّ ولم يعاقبنا الله تعالى عليه، ولكن لما أوقعه العبد صار شرًّا، فالشر يُنسب إلى العبد لا يُنسب إلى الله تعالى، فيُنسب إلى فعل العبد الذي يسميه العلماء المقدور، ولا يُنسب إلى الله سبحانه ويسمي فعله بالقدر.

❁ القاعدة الثانية: (ويلزم الصبر على مر القدر).

فالصبر على القضاء والقدر واجب، والرضا مستحب، وهي (قاعدة عند أهل السنة والجماعة، وذلك أن العبد إذا وقعت عليه مصيبة من الله -جل وعلا- فيعلم أنها من الله فيجب عليه أن يُسلِّم وأن يصبر؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا-: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [التغابن:١١] قال علقمة رضي الله عنه: (هو الرجل

---

(١) أخرجه مسلم (٨).

تصيبه المصيبة فيعلم أنها من الله فيرضى ويسلم)[١] فيعلم أن الله ما أراد به هذه المصيبة إلا لخير له فيرضى ويسلم، وقال النبي ﷺ: «فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا وكذا لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل»[٢]؛ لأن لو تفتح عمل الشيطان وتُنبئ عن التضجر وعن التسخط وعلى قلة الصبر على القدر؛ ولذلك يحرم شق الجيوب بالإجماع عند المصائب؛ لأنه منافي لصبر قال ﷺ: «ليس منا من شق الجيوب».

وكل حديث أو نص قيل فيه: «ليس منا» فهو من الكبائر، قال النبي ﷺ: «ليس من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية»[٣] فكل هذه الأفعال عند وجود المصائب دليل على عدم الصبر، فهم يُعاقبون على عدم الصبر فدل على أنَّ الصبر واجب، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «النائحة إذا لم تتب فإنها تُقام يوم القيامة وعليها سِربال من قطران ودرع من جراب»[٤] والنائحة هي التي ترفع صوتها وترن عند المصيبة، فكل هذه من الأشياء التي لا تجوز عند وجود المصائب؛ لأنها منافية لصبر الذي يجب عند حلول المصيبة؛ ولذلك مر النبي ﷺ على امرأة تبكي عند قبر صبيٍّ لها قد مات فقال: «يا أمة الله اتقي الله واصبري»[٥] وهذا أمر فهو واجب.

ولما مات أبو سلمة رضي الله عنه والحديث في صحيح مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها دخل عليهم النبي ﷺ فقال: «إن الروح إذا قُبض تبعه البصر»، فضج ناس من أهله (ضج فعل مخالف لصبر) فقال ﷺ: «لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير فإنَّ الملائكة تؤمن على ما تقولون»[٦] فأي فعل يفعله العبد أو يدعوها على

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ٤٢١)، بسندٍ صحيح.
(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).
(٣) أخرجه البخاري (١٢٩٤)، (١٢٩٧)، (١٢٩٨)، ومسلم (١٠٣).
(٤) أخرجه مسلم (٩٣٤).
(٥) أخرجه البخاري (١٢٥٢)، (١٢٨٣)، (٧١٥٤)، ومسلم (٩٢٦).
(٦) أخرجه مسلم (٩٢٠).

نفسه فالملائكة تقول: آمين من باب العقوبة والتعزير له.

وأمَّا الرضا فقد اختلف العلماء فيه والصحيح ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وهو أن الرضا بالمصيبة مستحبٌّ، بمعنى أن العبد إذا وقعت عليه مصيبة فله عباداتنا عبادة واجبة (الصبر)، وعبادة مستحبة وهى (الرضا)، وأكمل من هاتين العباديتين الحمد والشكر القلبي لا اللساني فهما مقاما العارفين.

فكل واحد منا قد يقول: الحمد لله بلسانه ولكن قلبه قد انطوى على بغض ما وقع وكراهية ما وقع، فقد يقول قائل: ولماذا لا يكون الرضا واجبًا، فنقول: الحمد لله؛ لأن الرضا من أعمال القلوب التى لا يستطيع العبد أن يتحكمَ فيها فمن باب التخفيف من الله جعل ما يختص بالقلوب مستحب إذا لا يستطيع أحد أنْ يتحكمَ في قلبه، فالمحبة مثلًا لا تسطيع أن تحبَّ وتكره،

فإذا أردت أحببت حتى لو أردت أن تقلبَ الحب الذي في قلبه بغضًا لم تستطع الا في الظاهر فقط، وكذا والايمان الذي يندرج في لا يستطيع أحد؛ ولذلك يقول الله -جل وعلا- عن فرعون: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤] ؛ لأن هذا علم فطري منطوي عليه قلبك فلا يمكن جحوده أبدًا، وأما الصبر فهو حبس الجوارح عن فعل ما لا يليق، وحبس الجوارح فعل مقدور عليه، فما كان مقدورًا عليه من قِبلك جعله الله واجبًا؛ لأنه داخل تحت قدرتك واختيارك، وما كان خارجًا عن قدرتك واختيارك وهو فعل القلب جعله الله مستحبًّا، إذًا هذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة تقول: (الصبر عند حلول المصيبة واجب والرضا مستحب).

❁ مسألة هل البكاء عند المصيبة من التسخط؟

نقول: لا، فأعظم إنسان تعامل مع المصائب هو النبى ﷺ وقد بكى عند المصيبة، وحزن قلبه، فهذه أحوال أهل الكمال، فلا يأتي أن يأتيَنا أحد ويظهر من صفات الرضا بالقضاء أشياء يتصنعها، فأنت تصرف مع المصيبة كما تصرف معها رسول الله ﷺ، فهل تدعي إيمانًا زائدًا على إيمان رسول الله ﷺ، فالنبي ﷺ

بكى لما مات عثمان بن مظعون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،[١].

ولما مات ابنُه إبراهيم بها بكى ﷺ وقال: «**إن العين لتدمع وإن القلب ليحزن، وإنا على فراقك يا إبراهيم لمحزونون، ولا نقول إلا ما يرضي ربنا**»[٢].

فمحزونون فالحزن الذي يصيب العبد والدمعة التى تخرج من عينه بسبب فقد حبيب، أو نزول مصيبة لا يعذب ولا يعاقب الله عليها، وإنما يعاقب الله على ما يصدر من اللسان أو يصدر من الجوارح، فالحزن والبكاء شيء فطر الله العباد عليه وأن يرقَّ قلبه، فهناك بعض العارفين أرادوا أن يحققوا رضًا زائدًا فصار إذا قيل له: ولدك مات يبتسم، وهذا تصرف خطأ وإن صدر من بعض أهل الكمال، فأعظم من تعامل مع المصيبة هو النبى ﷺ فالله سن له ذلك، فلو أنَّ الضحك أو الابتسامة تدل على كمال الإيمان، وتدل على كمال الرضا لكان أولى بذلك رسول الله ﷺ.

وبعضهم لما قيل له: فلانة ابنتك ماتت ذهب واغتسل ولبس أحسن ثيابه وهذا ليس بصواب فهذا ليس دين الله تعالى، ولا تلبس الأسود فكن على طبيعتك ولا تغير شيئًا، وقد يظن أن فعله هذا ليظهر كمال الرضا بالقضاء فنقول: لا لا خطأ، بل أكمل الأحوال في التصرف مع المصائب الكونية ما كان ﷺ يفعله، وحتى عند قراءة القرآن فالله -جل وعلا- وصف الذين يقرءون القرآن بأنه تخشع قلوبهم، وتقشعر قلوبهم، وتبكى أعينهم، بعض الناس بعد قراءة القرآن يصيبه الغشية وهذه ليست بحالة كمال بل هى حالة ضعف؛ ولذلك قال بعض السلف: «بيننا وبينهم أن يقرءوا على السطوح»، ولم يكن لها حجاب فيقرأ على السطح ويسقط بعد آيات العذاب.

ولذلك يشهق وبعضهم يموت وبعضهم يُغمى عليه فكل هذا ليس من أحوال أهل الكمال، وإن كان قد جاء هذا عن أمير المؤمنين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكنه دليل على

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٧)، (٣٩٢٩)، (٧٠٠٣)، (٧٠١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٠٣)، ومسلم (٢٣١٥).

ضعف النفس أيضًا؛ ولذلك أعظم من تعامل مع القرآن هو النبي ﷺ فلا تتعداه لا يمينًا ولا يسارًا، وليس أحد من السلف خالف شيئًا مما فعله النبي ﷺ يكون قدوةً لنا، فهو قدوتنا الأولى والأخيرة ﷺ، وهذا الذي ندين الله تعالى به أن تلك التصرفات والأفعال من البيع ومن الشراء ومن الاشتغال بالأمور.

حتى كان بعضهم يكون في درسه ويقال له: ولدك مات فيكمل درسه ويقول: أوصوا به فلانًا وهذا ليس بصحيح، فالنبي ﷺ لما أرسلت له ابنته زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن ولد ابنته مات فاشهدنا فقام النبي ﷺ هو وزيد وبلال وجمع من الصحابة وذهبوا لها، وأخذ الطفل ووضعه في حِجره ﷺ فلما رأى نفس الطفل تقعقع في سكرات الموت بكى ﷺ فقال له عبد الرحمن: وأنت رسول الله؟ فقال: «**هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده**»[1] وهذا ليس بجزع ولا تسخط وإنما رحمة جعلها الله في قلوب من شاء من عباده وإنما يرحم الله من عباده الرحماء، فالعبد لو أصابته مصيبة وبكى بكاءً معتدلًا لا نوح فيه ولا صراخ فلا حرج، أو أن يحزنَ قلبه على زوجته أو على ولده لا حرج فيه، فهذا شيء لا يملكه الإنسان.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

وكل ما يكون أو كان جرى ... مقدر في اللوح من غير مرا

هذا البيت يتكلم عن قاعدة من قواعد أهل السنة والجماعة تقول: (الله -جل وعلا- يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن أن لو كان كيف يكون)، والقاعدة الثانية: (لا يجري شيء في الكون إلا وهو مكتوب في اللوح المحفوظ).

وعلى كل هذه رتبة من مراتب الإيمان بالقدر، فنحن معاشر أهل السنة والجماعة نعتقد اعتقاد الجازم بأن الله -جل وعلا- قد كتب في اللوح المحفوظ كل ما يكون وما كان، يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٨٤)، (٧٣٧٧)، ومسلم (٩٢٣).

[يس:١٢] ، واتفاق المفسرين أنَّ الإمام المبين يراد به اللوح المحفوظ، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] .

وقد اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في تفسير الكتاب هنا فمنهم من قال: إنه اللوح المحفوظ، ومنهم من قال: إنه القرآن، وهما قولان صحيحان، فالكتاب يراد به اللوح المحفوظ في هذه الآية على أحد التفسيرين، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج:٧٠] ، وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلقَ السماوات والأرض بخمسين ألف ألف سنة»[1].

فكل شيء يكون في هذا الكون إنما هو مستنسخ من ذلك الكتاب العظيم الذي لا يطلع عليه لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي صالح، ولا أحد ممن خلق الله -جل وعلا-، وإنما الذي يطلع عليه إنما هو الله -جل وعلا- وحده لا شريك له، وكل ما في هذا اللوح المحفوظ هو الذي يسميه العلماء علم الغيب، فلا يعلم أحد الغيب إلا الله -جل وعلا-، كما قال الله -جل وعلا-: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ﴾ [النمل:٦٥] .

والمراد بالغيب هو ما خُط في هذا اللوح المحفوظ مما سيكون في الأزمنة المستقبلية، وكل شيء كتبه الله سواء كان دقيقًا أو جليلًا ، قال الله -جل وعلا-: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩] .

وفي صحيح الإمام مسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال النبي ﷺ: «كل شيء بقدر الله حتى العجز والكيس»[2]

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٥٥).

فالعجز هو فتور الهمم، والكيس هو الهمة والعزيمة، أي: إذا كنت عازمًا على الأمر ففترت قواك فإنما فترت؛ لأن الله كتب في اللوح المحفوظ أن لا تقومَ بهذا العمل، وإذا كنت تعمل العمل الشاق الكبير يستغربه غيرك فإنما جاءك الكيس والقوة والعزيمة؛ لأن الله خط في اللوح المحفوظ أنك ستقوم بهذا العمل، فكل شيء بقضاء الله حتى العجز والكيس، وفي صحيح الإمام البخاري من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله إني رجل شاب وإني أخاف على نفسي العنت ولا أجد ما أتزوج به النساء كأنه (من الراوي) يستأذنه في الاختصاء، قال: فسكت عني، ثم قلت مثله فسكت عني، ثم قلت مثله فسكت عني، ثم قلت مثله فقال: «**يا أبا هريرة جف القلم (وهذا الشاهد) بما أنت لاق فاختصِ على ذلك أو ذر**»،[1].

وفي السنن من حديث عبد الله بن عباس أن النبي ﷺ قال: وكان رديفًا للنبي ﷺ وهو غلام قال له: «**يا غلام إني أعلمك كلمات احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، تعرف على الله في الرخاء يعرفك في الشدة،...**» الحديث: إلى أن قال: «**جفت الأقلام وطويت الصحف**»[2] والمراد بها ما خُط في اللوح المحفوظ، وقد ورد في السنة بعض صفات هذا اللوح المحفوظ أنه من ياقوتة بيضاء وأنه.... وهذه النقول لا تصحُّ عن النبيِّ ﷺ، فيكفي العبد أن يؤمنَ الإيمان الجازم ويعتقد الاعتقاد القطعي أنه لا يكون شيءٌ في هذا الكون إلا والله -جل وعلا- كتبه وخطه في اللوح المحفوظ.

وفي الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**لما خلق الله القلم قال له: اكتب قال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة**»، وفي رواية «**إن أول ما خلق الله**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٧٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٦٩، ٢٧٦٣، ٢٨٠٣)، والترمذي (٢٥١٦)، وعبد بن حميد في مسنده (٦٣٦) وأبي يعلى في مسنده (٢٥٥٦) وهناد بن السري في الزهد (٥٣٦)، والحاكم في المستدرك (٦٣٠٣، ٦٣٠٤)

القلم قال له: اكتب قال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة»،[1].

وهذا القلم الذي خُط به ما في اللوح المحفوظ قيل عند بعض المفسرين: أنه القلم الذي أقسم الله به في قوله: ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾ [القلم:١] فمنهم من قال: إن هذا القلم هو الذي خط الله -جل وعلا- به أقدار ما كان وما يكون إلى أن تقومَ الساعة، فلا تسقط ورقة إلا وقد كتب الله في اللوح المحفوظ سقوطها، ولا يكون في الكون من حياة ولا موت ولا وجود، ولا عدم، ولا صحة، ولا مرض، ولا حزن، ولا سعادة، ولا كرب، ولا مصائب إلا والله -جل وعلا- كتبها وخطها في اللوح المحفوظ.

ثم قال الناظم وفَّقه الله تعالى:-

قاعـــدة والاحتجـــاج بالقـــدر عنـــد المعيـــب لا يجـــوز للخـــبر

هذه قاعدة عند أهل السنة والجماعة وخلاصتها أن نقول: (لا يجوز الاحتجاج بالقدر عند المصائب لا المعائب)، والمراد بالمعائب الذنوب والمعاصي والآثام، وخلاص هذا البيت أن نقول:-

اعلم وفقنا الله وإياك إلى الهدى والتقى وسلوك طريق الحق، والثبات عليه إلى الممات أن الاحتجاج بالقدر في مذهب أهل السنة والجماعة له ثلاثة أقسام:-

١-**الاحتجاج عند نزول المصائب**، كمصيبة الموت، ومصيبة الفقر، ومصيبة الخسارة، وغيرها من المصائب، ففي هذه الحالة يجوز الاحتجاج بالقدر بإجماع العلماء، أي: إذا عُزيت في هذه المصيبة تقول: لا بأس الحمد لله فالله قدرها عليَّ؛ وهذا جائز بإجماع أهل السنة والجماعة؛ وبرهان ذلك قول الله -جل وعلا-:

---

(١) أخرجه الترمذي (٢١٥٥)، (٣٣١٩) ، وابن أبي الجعد في مسنده (٣٤٤٤) ، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٥) ، والشاشي في مسنده (١١٩٢).

﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مِّن قَبۡلِ أَن نَّبۡرَأَهَآۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ﴾ [الحديد:٢٢]، فكل شيء من المصائب إنما يجري بقضاء الله -جل وعلا- وقدره.

وقال الله -جل وعلا-: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۗ وَمَن يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ يَهۡدِ قَلۡبَهُۥ﴾ [التغابن:١١]، قال علقمة: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من الله فيرضى ويسلم، وفي الصحيح من حديث أبي هريرة «**استعن بالله ولا تعجز فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل**»[1]

يقول الناظم:

إياك لو إن كان فيه تسخط ... أو كان فيه تطلع العصيان

فلو تفتح كل باب للأسى ... وتزيد في عمل الخبيث الواني

قل (عند المصيبة): قدر الله العظيم وكل = ما شاء الإله يكون دون تواني

فالاحتجاج بالقدر عند المصائب مجمع على أنه هو المخرج، وهذا من نعمة الله علينا، فالمصيبة إذا نزلت عظيمة وعلقها العبد على شماعة القبر خف جائمها على قلبه؛ ولذلك الكفار ما لم يكونوا مؤمنين بقضاء الله وقدره تجد أن الواحد منهم تصيبه المصيبة فلا يجد أمامه أي مخرج وتكون في عينيه كخرم الإبرة بل أضيق، فلا يجد أمامه إلا التفكير في الانتحار والموت، والتفكير في القتل وهكذا؛ لأنهم لا يؤمنون بالقضاء والقدر.

وأما المؤمن فمهما أصابه من المصائب فإن عنده شماعة تخفف عليه مصائبه وهي شماعة أن هذا قضاء الله وقدره؛ ولذلك لن يجدَ عبد طعم الإيمان مطلقًا بإجماع أصحاب رسول الله ﷺ إلا إذا علم أنَّ ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه؛ كما في حديث عبادة وغيره لما سأله ولده قال: يا بني اعلم

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

أنك لن تجدَ طعم الإيمان حتى تؤمنَ بالقدر وأن تعلمَ أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبَك، فأي مصيبة نزلت عليك من الله، فاعلم أنها نزلت من السماء السابعة بقضاء الله وقدره وتخطت أُناسًا كُثر؛ لأنك أنت المعنِي بها، فلم تنزل لغيرك فأخطأتهم وجاءتك أنت لا أبدًا، وإنما أخطأت غيرك؛ لأنها لا تريده هو ولم تؤمر به، فالاحتجاج بالقدر عند نزول المصائب هو الواجب على المسلم، فكل مصيبة تصيب العبد في هذه الدنيا يعلم أنها من الله، وأن الله قضاها وقدرها وأنه لم يجتمع من بأقطار السماوات على أن يردوها عنك والله لا يردونها عنك.

يقول النبى ﷺ لابن عباس: «**واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء كتبه الله عليك**»[1].

فالأمر منتهى؛ سواء تضجرنا أو تسخطنا أو ضاقت صدرونا وحزنا فكل هذا لا يرتفع به القضاء والقدر؛ وإنما يرتفع القضاء والقدر بالصبر واحتساب الأجر والرضا والتسليم والإذعان لأمر الله وقضائه، وأن تعلقَها على أن هذا هو قضاء الله وقدره، فالقسم الثاني من أقسام الاحتجاج بالقضاء والقدر:-

٢-**الاحتجاج بالقدر على المعصية التى تاب منها التوبة الصادقة النصوح، وهذا الاحتجاج في هذه الحالة جائز بإجماع أهل السنة والجماعة ولم يخالف في ذلك أحد**، كأن يكونَ العبد يقع في شيء من الذنوب والمعاصى مثلًا ثم يتوب منها التوبة الصادقة النصوح المستجمعة لشروطها، ثم يقال له: كيف وأنت عاقل تقع في هذه الخطايا فيقول: الله قدرها علىَّ فهذا جائز ولا حرج فيه؛ لأنه لا يريد بهذا الاحتجاج أن يسوغَ لنفسه الاستمرار على هذه المعصية وإنما يريد به أن

---

(١) أخرجه أحمد (٢٦٦٩، ٢٧٦٣، ٢٨٠٣)، والترمذي (٢٥١٦)، وعبد بن حميد في مسنده (٦٣٦) وأبى يعلى في مسنده (٢٥٥٦) وهناد بن السري في الزهد (٥٣٦)، والحاكم في المستدرك (٦٣٠٣، ٦٣٠٤)

يسلم الأمر إلى الله -جل وعلا- فهو قد تاب منها فهذا جائز، وعلى ذلك يُخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه في احتجاج آدم على موسى كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

والقسم الثالث هو (٣):- الاحتجاج بالقدر على المعصية التى لا يزال يزاولها ولم يتب منها حتى حينه فهذا الاحتجاج باطلٌ بإجماع العلماء رحمهم الله تعالى، فلا يجوز مطلقًا أن يحتجَّ الإنسان بالقدر على معصية هو لا يزال يقترفها حتى يسوغَ لنفسه أنه ما قارفها إلا بقضاء الله وقدره فهذا باطل بإجماع أهل السنة والجماعة، وإنما هذا يجوز في مذهب الجبرية الذين يرونه أنهم إذا عصوا الله فإنهم عصوه بإرادته الشرعية فتجد الواحد يحمد الله ويشكره على ارتكابه لهذه المعصية؛ ونقول: هذا لا يجوز، فالاحتجاج بالقدر عند المعاصي باطل بالإجماع؛ ودليل بطلانه الكتاب والسنة والاعتبار الصحيح.

ففي الكتاب تحد أنَّ الله -جل وعلا- أبطل احتجاج المشركين بالقضاء والقدر على البقاء على شركهم يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ﴾ [النحل:٣٥]، ثم بين الله أن هذه الحجة ليست حجة حديثة وإنما هي حجة قديمة قد قالها من قبلهم فقال الله: ﴿كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾ [النحل:٣٣].

فهذه الحجة أبطلها القرآن إبطالًا لا مزيد عليه، وقال الله في الآية الأخرى ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن شَيۡءٖۚ﴾ [الأنعام:١٤٨] ثم وصفها الله بالجهل والكذب في قولهم: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَاۗ قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآۖ﴾ [الأنعام:١٤٨]، ويقول الله -جل وعلا-: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ وَأَسۡلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ٥٤ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٥٥ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُّ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ٥٦ أَوۡ تَقُولَ لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٥٧ أَوۡ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلۡعَذَابَ لَوۡ أَنَّ لِي كَرَّةٗ فَأَكُونَ مِنَ

ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ بَلَىٰ ﴾ (أي: ليس الأمر كما يقول هؤلاء) ﴿قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [الزمر:٥٩] .

فحجة الله على عباده قامت بإنزال الكتب وإرسال الرسل فلا حجة على الله -جل وعلا- بعد ذلك لأحد ممن استمر على شكره أو بقى على معصيته إلى أن قبضته ملائكة الله تعالى، فلا يأتي يوم القيامة ويحتج على معصيته أمام الله بالقدر فهذا باطل بإبطال القرآن والأدلة في هذا كثيرة، بل يقول العلماء -رحمهم الله-: إن الاحتجاج بالقدر لو كان حجةً مقبولةً عند الله لبطلت بذلك الشرائع إذا كل مبطل لم يتبع الشريعة سيقول بين يدي الله قدرت عليَّ أن لا أتبع الشريعة فإذا كانت هذه الحجة مقبولة عند الله، فلماذا إذا تنزل الشرائع ولماذا يحدث كل هذا الخلاف !!!!!؟

ولذلك لما علم إبليس -لعنه الله- أن هذه الحجة حجة باطلة لم يحتج بها عند الله -جل وعلا-، فالله لما أمره بالسجود وأبى لم يقل: يا رب أنت الذي قدرت عليَّ أن لا أسجد لعلمه بأنها حجة لا تنفع عند الله -جل وعلا- وهذه حجة أثيمة وآفة قديمة جرى عليها كثير من الأمم؛ يقول الله -جل وعلا-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [يس:٤٧] (أي: افعلوا الشرع والصدقة من الشرع وهم أُمروا بالشرع فعارض هذا الشرع بالقدر) ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾ [يس:٤٧]

فهذه حجة قديمة سارت عليها الأمم، فهم أُمروا بالشرع فعارضوا الشرع بالقضاء والقدر، فإذا لو كان الاحتجاج بالقدر مقبولًا لبطلت الشرائع كلها إذا كل مشرك سيحتج به، وكل عاص سيحتج به، وكل مبتدع سيحتج به، فلو كانت حجة مقبولة فلماذا تخلص النار أصلًا!!!!!؟

فتكون بطلت الحكمة من خلق النار؛ لأنه لن يكونَ هناك من يدخل النار؛ لأن كل إنسان سيقول لربه: أنت الذي قدرتي عليَّ أن أكونَ مشركًا، وأنت الذي قدرت عليَّ أن أكونَ عاصيًا، وأنت الذي قدرت عليَّ أن أكونَ مبتدعًا، فتبطل

بذلك كل الشرائع، فهذه حجة مآلها إلى إبطال الشرائع؛ وحجة يكون مآلها هذه النتيجة فلا جرم أنَّها تكون باطلةً ولا محالةً.

ولذلك يُروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه (رفع له سارق فقال: لم سرقت؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنما سرقت بقضاء الله وقدره، فأخذ يده وأمر بقطعها وقال: وأنا أقطعها بقضاء الله وقدره)،[1]

وأجمع أهل السنة والجماعة على أننا مأمورنا بمطالعة الشرع لا بمطالعة القدر، فلا شأن للعبد بالقدر؛ لأنه فعل الله، بل العبد مأمور بمطالعة الشرع فانظر ما أُمرت به فامتثله، وما نُهيت عنه فاجتنبه، فلا يجوز لك أن تعطلَ مأمورًا وتحتج على تعطيله بالقدر، أو تفعل محظورًا وتحتج على فعله بالقدر فهذا لا يجوز، فلا يجوز معارضة الشرع بالقدر مطلقًا وهذا بالإجماع، فهي حجةٌ باطلةٌ بالكتاب وبالإجماع.

وفي الصحيحين من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما منكم من أحد إلا وقد كُتب مقعده من النار ومقعده من الجنة**»، فقالوا: يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ فقال: «**لا اعملوا فكل ميسر لما خُلق له، فأما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فييسر لعمل الشقاوة**» **ثم قرأ** ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [سورة الليل: ٥-١٠]»،[2].

فلا تعارض بين الشرع والقدر، ولا يجوز للعبد أن يقعَ في مخالفة المأمور، أو ارتكاب المحظور بحجة أنَّ الله قضاه وقدره، بل إنَّ الاحتجاج بالقضاء والقدر حجةٌ باطلةٌ حتى عند الناس أصلًا في دواخل نفوسهم وفي مستقرِّ فطرهم هذه حجة باطلة؛ فلة جئت وصفعت أحدًا ثم احتججت على هذه الصفعة بأنَّ الله

---

(١) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٥١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٤٥) إلى (٤٩٤٩)، (٦٢١٧)، (٦٦٠٥)، (٧٥٥٢)، ومسلم (٢٦٤٧).

قضاها وقدرها، فلن يرضى بذلك، ولو أن وليَّ الأمر رفع الأسعار مثلًا فهل سيقول أحد: هذا مما قضاه الله علينا وقدره فنرضى ونسلم بالتأكيد لا فتجد الناس متبرمين، ومتسخطينَ على هذا الأمر، فالناس في قرارة أنفسهم لا يرضون بهذه الحجة أصلًا، بل إنَّ الواحد منا يعيش في تحصيل دنياه من صباحه إلى ليله، فلا يجلس أحد منا في بيته أو بيت أمه أو بيت أبيه ويقول: إن كان الله قدر لى الرِّزق والمال فسيأتيني من غير أنْ أطلب؛ فلا تجد أحدًا يحتج بالقدر في مسائل الدنيا أبدًا.

ولكن تجد الكثير منَ الناس يقتحمون في الذنوب والمعاصى والآثام والمخالفات الشرعية ويقولون: هذا قدر الله والله قدَّرها عليَّ؛ وهذا لا يجوز مطلقًا، وأيضًا لو أن رجلًا أراد الولد وقال: لن أتزوج لأن الله لو كان قدر لى الولد بدون الزواج فإنه سيأتينى، فمثل هذا الرجل نقول عليه مجنون؛ لأنه عارض الشرع وهو ترك الأمر بالزواج احتجاجًا على هذا الترك بالقضاء والقدر وهذا أمر لا يجوز؛ بل على العبد أنْ يسعَى في تحصيل الأسباب، ولا نجد أحدًا يجلس في بيته ولا يذهب إلى وظيفيته ويقول: إن كان الله قدَّر في الأزل أنَّ الراتبَ سينزل في آخر الشهر فسينزل بدون الذهاب إلى الوظيفة؛ فلا أحد يقول هذا أبدًا لا من الكفار ولا من المؤمنين، ولا يقوله عاقل مطلقًا، فكيف إذا جاءت مسألة المأمورات واتباعها والمحظورات واجتنابها تجد أنَّ كثيرًا من الأمم تتخلف عن طاعة أنبيائها بحجة أنَّ الله قضى وقدر أن يبقوا في شكره ومعاصيهم وبدعهم فهذا لا يكون؛ فإذا هى باطلةٌ بالكتاب، وبالسنة، وبالإجماع، وبالعقل الصريح، والفطرة السليمة فهي حجة داحضة ومن أبطل الحِجج على الإطلاق قضية الاحتجاج بالقدر.

فإن قال قائل: كيف نقول: إنها حجةٌ باطلةٌ، وقد احتج بها أبونا آدم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ؟ نقول: جاء في الصحيحين من حديث أبى هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «**احتج آدام وموسى عند ربهما فحج آدام موسى، قال موسى: أنت آدم**

الذي خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأسجد لك ملائكته، وأدخلك في جنتك ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض، قال آدم لموسى: وأنت موسى الذي اصطفاك الله برسالته، وبكلامه، وأعطاك الألواح تبيانًا لكل شيءٍ، فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن يخلقني قال موسى: بأربعين سنة، قال: فهل وجدت فيها ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١] ؟ قال موسى: نعم، قال آدم: أفتلومني على أن عملت عملًا كتبه الله عليَّ أن أعملَه قبل أن يخلقني بأربعين عامًا، قال رسول الله ﷺ: فحج آدم موسى»،[1]

وهذا متكئ لمن يريد الاحتجاج بالقدر على ارتكاب المعاصي، وقد أجاب عنه العلماء بجوابين مليحين:-

١-أن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يحتجَّ بالقدر على أكله من الشجرة لا، وإنما المصيبة هي الخروج من الجنة، فقال: إنَّ الله قضى عليَّ هذا الخروج قبل أنْ يخلقني، فهذا احتجاج على المصيبة النازلة وليس على الأكل من الشجرة، وهذا الجواب قد رجَّحه شيخ الإسلام الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وقال: لا يُظن في موسى أن يلومَ أباه على معصية علم موسى أنَّ أباه قد تاب منها ولكنه يلومه هذا الخروج من الجنة، فبين له أبوه -عليهما وعلى نبيا أفضل الصلاة وأزكى التسليم-؛ بين له آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أنَّ هذا الخروج إنما هو بقضاء الله وقدره، فآدم لم يحتجَّ على الأكل من الشجرة وإنما احتج بالقدر على المصيبة، وقد ذكرت من قبل إجماع العلماء -رحمهم الله تعالى- على جواز الاحتجاج بالقدر عند المصائب.

٢- أورده أبو العباس بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: يمكن أن يُجاب عن ذلك بأن آدم احتج بالقدر على الأكل من الشجرة، ولكنه تابَ من المعصية، وليس مصرًّا عليها، فيجوز الاحتجاج بالقدر على المعصية التي تاب الإنسان منها.

الخلاف بيننا وبين القوم ليس في مسألة الاحتجاج بالقدر في المصائب، وليس

---

(١) أخرجه البخاري (٣٤٠٩)، (٤٧٣٦)، (٤٧٣٨)، (٦٦١٤)، (٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢).

على الاحتجاج في المعاصى التى تِيب منها التوبة الصادقة النصوح لا، وإنما الخلاف بيننا وبينهم على الاحتجاج بالقدر في المعاصى التى لا يزال الإنسان يُزاولها ويقترفها والعياذ بالله تعالى، وآدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ تاب وقبل الله توبته كما أخبر الله في سور كثير كما في البقرة وطه وغيرها من السور أنَّ آدم تاب والله قد تاب عليه وغفر له ذنبه، فليس في هذا الحديث رائحة الاحتجاج بالقدر على المعاصى التى لا يزال الإنسان يزاولها، فالواجب علينا أن نمتثلَ الشرع بأن نفعلَ المأمور ونتجنب المحظور ولا شأن لنا بمطالعة القضاء والقدر، وإذا وقع الإنسان في المعصية فالواجب الشرعى عليه هو التوبة، فلا يجوز له تعطيل التوبة التى هى الأمر الشرعى بالنظر إلى القدر وأن الله قدرها عليه لا لا فهذا لا يجوز، إذا هي قاعدة متفق عليها بين العلماء تقول: (لا يجوز معارضة الشرع بالقدر).

فالقدر نظام التوحيد، والشرع نظام الأعمال، فلا يجوز نظام الأعمال بنظام التوحيد، بل الأعمال مكملة لتوحيد والتوحيد هو أصلها وأُسها وأساسها.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:-

والأصـــل في العـــوالم الغيبيـــة توقيفهـــا جزمًـــا علـــى الأدلـــة

أي: ما كان من العوامل الغيبية فإنه لا مدخلَ للعقول فيها مطلقًا، فالعوامل الغيبية مبنى إثباتها أو نفيها على وجود الدليل، فما أثبته الدليل في هذه العوالم الغيبية أثبتناه، وما نفاه الدليل عن هذه العوالم الغيبية نفيناه، وما لم يأتِ الدليل لا بإثباته ولا بنفيه فلا حقَّ لأحد أن يثبتَه ولا أن ينفيَه؛ لأن النفى والإثبات لا يقومان إلا على برهان ودليل وعلم، فلا يحق لأحد أنْ يتكلمَ في العوالم الأرضية نفيًا وإثباتًا إلا بمقتضى الدليل؛ وعلى ذلك فعالم الملائكة من العوالم الغيبية فلا يجوز لنا أن نتكلمَ في هذا العالم إلا بمقتضى النصِّ،

فلا نثبت اسمًا من أسماء الملائكة إلا وعلى ذلك الاسم دليل؛ لأنه من العوالم الغيبية، ولا يجوز لنا أن نثبتَ عملًا من أعمالهم إلا وعلى ذلك الاثبات

دليل، ولا يجوز لنا أن نثبتَ صفةً من صفاتهم أو حالًا من أحوالهم إلا وعلى ذلك دليل من الشرع فالتخبط في مثل هذا لا يجوز؛ لأنَّ الله حجب عن العقول إدراك ما هو من عالم الغيب، فعالم الغيب لا يجوز أنْ ندخلَ فيه بعقولنا متوهمين بآرائنا، أو متأولين بأهوائنا أبدًا؛ لأن قدم هذا العلم مبنيٌّ على التسليم والإذعان لما ورد له النص، فما أثبته النص أثبتناه، وما نفاه النص نفيناه، وما لم يرد النص لا بإثباته ولا بنفيه فإننا لا يجوز لنا أن ننفيَ ولا أن نثبتَ.

وكذلك عالم الجن أيضًا هو من العوالم الغيبية التى حجب الله أبصار الناس عنها، فإذًا لا يجوز لنا أن نثبتَ لهذا العالم من الأسماء والصفات والأحوال إلا ما أثبته النص فقط، ولا يجوز لنا أن ننفيَ عن هذا العالم إلا ما نفاه النص، ولا يجوز لنا أن ندخلَ في هذا الباب بمجرد العقل؛ لأن العقل محجوب على إدراك ما وراء الغيب وهذا أصل من أصول أهل السنة والجماعة وهو (أن أمور الغيب لا مدخل للعقول فيها مطلقًا).

وكذلك عذاب القبر ونعيم القبر وسؤال القبر كل ذلك من العوالم الغيبية، التى لا يجوز أن نثبتَ فيها إلا ما أثبته النص ولا ننفى عنه إلا ما نفاه النصُّ، ومن المعلوم أنَّ عالم الغيب أوسع بكثير من عالم الشهادة فعالم الشهادة لا يساوي قطرة من بحر في عالم الغيب؛ ولذلك يبدأ الله به غالبًا (عالم الغيب والشهادة)؛ لأنه أكبر من هذا العالم، وجعل الله علامة الايمان من أوائل علامات الإيمان بالغيب قال الله في أول صفات للمؤمنين في أول سورة البقرة: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة:٣] ، فإذا العوالم الغيبية مبناها على الأدلة نفيًا وإثباتًا، ومما يخطئ به البعضُ إذا كتب كتابًا عن الجن والشياطين تجده يضع بعض الأشكال والرسوم التي توهم أنَّ هذا العالمَ على هذه الصورة وهذا تدخل محرم لا يجوز.

ومن الناس من سألنى وقال: ألستم أنت تفرضون أن رءوس الشياطين مخيفة؟ فقلت: نعم، قال: وأين الدليل؟

قلت: دليله قول الله: ﴿طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات:٦٥] فقال:

كأنه وهذا تشبيه؟

نقول: المتكلم الآن الذي ليس عالم الجن غيب عليه هو الله سبحانه ولا يمكن الله أن يشبهَ بشيء وهمى لا حقيقة له، فلما شبه الله شجرة الزقوم وفروعها كأنها رءوس الشياطين فدل ذلك على أن رءوسهم قبيحة، وأما تصويرها بالقرون والعيون المقلوبة والأكتاف المنتفة، وغيرها من التهويل والتسويق الإعلامى فلا يجوز، وقد قرأت قديمًا كتابًا وأنا في الجامعة اسمه (حوار صحفي مع جني مسلم)، وقد بيعت منه مئات الآلاف من النسخ،

وأقول: قد عرف الكاتب من أين يدخل مع الناس ونحن من فطرتنا أننا نولع في استكشاف الأشياء الغائبة عنَّا، فتجد أنَّ الكتاب يشد القارئ لإنهائه، فتجد المؤلف يسأل الجن في الكتاب ماذا تأكلون؟

ما أحب المأكولات لديكم؟ ما أكبر جن عندكم؟ أين تنامون؟ كيف تأكلون مع بنى آدم؟ وكل هذا مبنيٌّ على الخرافات والدجل، وعلى الأهازيج، وعلى الكهانة، وعلى الكذب، وعلى فقط ابتزاز أموال الناس، فتجد هذا الحوار الطويل كله كذبًا، وباطلًا ولا يجوز الاطلاع عليه ولا نشره بين المسلمين؛ لأنه مبنيٌّ على الخرافة والدجل، والتدخل في عالم الغيب بما لا دليل عليه.

وقد أنكر الفلاسفة وجود الملائكة أيضًا؛ لأنهم أدخلوا عقولهم وأقحموها في استكشاف هذا العالم، فأنكر الفلاسفة عالم الملائكة وعالم الشياطين، فهم يعتقدون أنَّ عالم الملائكة معناه قويٌّ الخير في الإنسان، وأنَّ عالم الشياطين معناه قويٌّ، الشر في الإنسان وهذا كلام غير صحيح؛ بل هو عالم مستقل ولهم أجسام، وذوات، وأسماء، يهبطون، ويصعدون، ويأتمرون بأمر الله، ويركعون ويسجدون، ويسبحون الليل والنهار لا يفترون، وهؤلاء من الجن والشياطين لهم أعمال يوسوسون، ويكذبون، ويقتلون، ويتعاونون مع الكهان والسحرة، ويتربصون ببنى آدام، فكل هذه من الأشياء التي نثبتها نحن أهل السنة والجماعة كما أثبتها الدليل.

وأما التوغل في الدخول إلى هذا العالم وليس أمامك الدليل، فإنك سوف تضيع وتتيه في هذا العالم، وهذا أمر يريح العبد وهو (العوالم الغيبية مبناها على التوقيف على النصوص)، فإذا رأيت نصًّا فقل به، وإذا لم تجد نصًّا تقول: الله أعلم ولا أدري.

ثم قال الناظم وفقه الله تعالى:

(منهجنا في النقد ذو قواعد عظيمة غزيرة الفوائد أولها الإخلاص للمعبود والعدل والإنصاف بالمنقود، وليس من منهجنا التشهير بالعيب فهو العيب يا خبير ولتحذرن الشهوة الخفية فإنها عظيمة البلية تنقد في الناس لرفع ذاتك، وأنك الكامل فاحذر ذلك ويُغفرن الخطأ اليسير إن كان في صوابه كثير، وكل من أثنى عليه النص يموت وفق النص جزم النص، والحمد لله على النهاية كما حمدناه على البداية).

هذا المبحث في هذه الأبيات في مسألة مهمة، وشأنها الكبير عند أهل السنة والجماعة وهي مسألة النقد.

والمراد بالنقد:- بيان الخطأ وتصحيحه.

❁ والنقد من المسائل التي نبه عليها أهل السنة والجماعة في جمل من القواعد:

١-الإخلاص إلى الله -جل وعلا- أساس في النقد، فالنقد أساسه الإخلاص فلا يجوز لك أنْ تتكلمَ في أخطاء الناس لمجرد فضيحتهم أو لمجرد التشهير بهم، ومجرد التشفي فقط، وإدراك الغيظ الذي في قلبك عليهم فإذا وجدت شيئًا من أخطائهم وجدتها فرصةً، وبدأت تتكلم في فلان وفلان لا إخلاصًا لله -جل وعلا- والله يعلم من قلبك أنك كذابٌ ولست بمخلص أبدًا؛ وإنما تريد من ذلك فقط فضيحة الناس والتشهير بهم وتخرج في صورة الناصح وهذا لا يجوز أبدًا،

فأول واجب وأول قاعدة من قواعد النقد (النقد مبنى على الإخلاص) فهو أساس النقد؛ لأنَّ تصحيح أخطاء الناس وبيان أخطاء الناس نصحًا لله، ولرسوله،

ولكتابه، وللأئمة المسلمين وعامتهم هذه عبادة لله والعبادات مبنى قبولها على الإخلاص فلا يقبل الله من هذا النقد إذا لم يكن صاحبه مخلصًا، فالإخلاص في النقد أن تقصدَ بهذه الُكليمات التى تخرجها نصحًا للأمة، وتعبدًا لله -جل وعلا، لا تريد بها التشهير، ولا تفرح لوجودها.

ولكن الواجب البيان ولواجب النصح، ولواجب الإرشاد، ولواجب النصيحة يدفعك ذلك أنْ تتكلمَ في هذه الأخطاء تعبدًا لله -جل وعلا-، وتجد من يفعل هذا نادر في الناس من يفعل هذا، وعلى ذلك ما يفعله العلماء أئمة الحديث في نقد الرجال نصحًا للأمة فهم لا يريدون أن يتكلموا بمثل هذه الكلمات؛ ولذلك كانوا يقتصرون على حدود ما تحصل به النصيحة وينكسر به الحال ولا يزيدون على ذلك؛ ولذلك لا يبينون أحوال الرواة مع زوجاتهم ولا مع أولادهم، ولا يتكلمون في هذا؛ لأن هذا لا دخل له هو به، ولكن في الراوية ضعيف، ثقة، عدل، كذاب، دجال، لا يجوز الأخذ عنه، منكر الحديث، فقط وهم لا يريدون أيضًا أن يتكلموا بذلك ولكن نصحًا لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ومحافظة على الشريعة تكلموا بمثل هذا، فمبدأ النقد أنه لابد وأن ينبنيَ في أول أمره على الإخلاص.

إذا راقب قلبك أيها الناقد قبل أنْ تتكلمَ في إخوانك، وانتبه وانظر في قلبك هل حقًّا أنت تكلمت نصحًا للأمة، ونصحًا لله، ودفاعًا عن الشريعة وبيانًا للخطأ أم لا؟ وهذا الباب كله مبنيٌّ على الإخلاص؛ لأن من قام في نقده على ساق الإخلاص سيحقق جميع ما بعدها، ولكن الذي لا يقوم على الإخلاص سوف تقع المخلفات منه.

٢-**النقد مبنى على العدل والإنصاف في المنقود،** فلا بد من مراعاة أن جوانب طيبة في المنقود فلا تخرج هذا المنقود أمام الناس في مسائل من المسائل كأنه فرعون، وكأنه أخطر شيخ خلقه الله، وأعظم فتنة على أمة محمد ﷺ، وأنه سيدمر الشريعة وأنه... وكلمات تخرج من الواحد منهم لا تقال، ثم إذا نظرت في أحوال المنقود وجدته له أيادي في الإسلام مشكورة، وله جهود في الإسلام مشهورة، وله

من المصالح وله من الخير والفضل على الناس إما في تعليم أو في كتابة أو في منصب، يأتي مثل هذا الرجل السفيه ويتخبط في أخيه المسلم وكأنه أبو لهب وفرعون هذه الأمة، بل بعضهم صرح وقال: وهذا فرعون هذه الأمة.

فهؤلاء ما قاموا أصلًا في نقدهم على العدل فمن خالف في الإخلاص والعدل فليته لم ينقد، ويا ويلك من الله في وقوعك في أعراض الناس، فاتقِ اللهَ في عرض أخيك، وترى تنقلب من كونها نصيحة إلى كونها فضيحة، وغيبة فانتبه واتقِ اللهَ في نفسك، فلا بد إذا أردت أن تتكلمَ في أخطاء أحد أم يكون مبدأ قيامك هو العدل والإنصاف، فالنقد مبناه العدل والإخلاص.

ثم ذكر الناظم قاعدة قبل البيت الأخير، فقال: (ومن العدل أنْ يُغتفرَ قليلُ خطأ المرء في كثير صوابه)، وهذه قاعدة ينبغى حفظها فهذا من الإنصاف والعدل أن يغتفرَ قليل خطأ المرء في كثير صوابه؛ وقد ذكرها الإمام ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة القواعد في الفقه الإسلامى، فقال: (ومن الإنصاف أن يُغتفرَ قليل خطأ المرء في كثير صوابه)، فلو نظرت لفعل حاطب بن أبى بلتعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما عزم النبى ﷺ للمسير إلى قريش كتب كتابًا فوضعه مع جارية وأخفته في قرونها، فجاء الوحى إلى النبى ﷺ يخبره بهذا الأمر، فأرسل عليًّا والمقداد إليها وقال: **«تجدونها في روضة خاخ (مكان بين مكة والمدينة) معها كتابًا فأتوني به»**،

فلما دخلوا عليها وقالوا: أعطينا الكتاب قالت: ما معى كتاب، قالوا: رسولنا ما كذب فالكتاب موجود لتخرجيه أو لنجردنك، فلن نرجعَ إلا به، فلما رأت منهم الجد والعزيمة حلت قرونها وأعطتهم الكتاب فجيء به، وأحضر المتهم وهو حاطب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نادمًا على فعله، فقال له النبى ﷺ: **«ما هذا يا حاطب؟»** فقال: يا رسول الله الله يعلم أنه ليس كفرًا بعد إسلام، ولا رغبة عن الإسلام بعد الهدي، ولكن كل واحدٍ من أصحابك له يد عند قريش تمنع ماله وأهله، وأنا لى أهل ومال عند قريش فأردت بهذا أن يكونَ يد لى عندهم حتى أحمىَ بها مالي وأهلى، فقال ﷺ: **«أما إن صاحبكم قد صدق»**، فالنبي ﷺ تركه ولكن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: يا

رسول الله دعنى أضرب عنق هذا المنافق، فقال: «دعه يا عمر لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم».[١]

هذا خطأ بسيط فعارضه النبى ﷺ بهذه الحسنة الكبيرة جدًّا التى لا تقاوم، فهذا هو الإنصاف؛ وهذا هو المنهج الرباني منهج محمد ﷺ فمن الإنصاف أن يغتفرَ قليل خطأ المرء في كثير صوابه، وكذلك عثمان رضي الله عنه لما جهز جيش العسرة قال النبى ﷺ له: «ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم»[٢] مع أنه لم يفعل شيئًا رضي الله عنه ولكن لو فعل ما ضره؛ لأن ما سيفعله لا يكون شيئًا في جانب هذه الحسنة العظيمة؛ وهذا هو العدل والإنصاف؛ (ويُغفرن الخطأ اليسير إن كان ذا (المنقود) في صوابه كثير).

فإذا كان صوابه كثيرًا وخطؤه قليلًا فلا بد في حال نقده ورد خطئه أن يُبينَ للناس أن هذا الرجل له في الإسلام شيء كثيرة تغفر هذا الخطأ، بل يقول النبي ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث»[٣]

فهذا ماء كثير سقطت فيه قطرات بولٍ فهل نَرمى كل هذا الماء من أجل هذه القطرة اليسيرة مع كونها ستمتزج في الماء وتذهب صفاتها ويذهب جرمها ورائحتها؛ ويبقى الماء طهور، فليس من العدل والإنصاف أنْ نصورَ المنقود في الشيء اليسير إذا كان صوابه كثيرًا أن نصورَه أمام الناس بالصورة المخيفة التى تجعل الناس يخافون من كتبه ودروسه، ويخافون من تقريراته وكأنه استغفر الله لا يقرر إلا الكفر، ولا يقرر إلا الفجور، والبدعة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، (٣٠٨١)، (٣٩٨٣)، (٤٢٧٤)، (٤٨٩٠)، (٦٢٥٩)، (٦٩٣٩)، ومسلم (٢٤٩٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٦٣٠) ، والترمذي (٣٧٠١) ، والخلال في السنة (٤٠٣) ، والحاكم في المستدرك (٤٥٥٣) ،

(٣) أخرجه أحمد (٤٦٠٥) ، (٤٨٠٣) ، (٤٩٦١) ، وابن ماجه (٥١٧) ، والترمذي (٦٧) ، وأبو داود (٦٣)، (٦٤) ،

ويذكرني هذا ببعض الكتب التى ألفها العلماء الذين ثبت أن لديهم شيئًا من الأخطاء ونحن نرد الخطأ لذات الخطأ لكننا لا بد أنْ نبينَ فضائل هذا الرجل وأن له في الإسلام أشياء يُشكر عليها وتحمد له ولا ننساها أبدًا، فلا ينبغى أن يكونَ الناقد كالذباب لا يقع إلا على كل قبيح، بل ينبغى للعبد أن يكونَ كالنحلة لا يقع إلا على أفضل وردة، ولكن قد تجد البعض مثل الذباب يمر بالوردة الجميلة الطيبة ويتركها، ويمر على الزهرة الجميلة ويتركها، ويرى غائطًا ويقع عليه، فهو لا يجمعه للناس إلا كل خلق ندل، وهذا قد بلغ في الندالة مبلغها، فهو لا ينظر للناس إلا في الجوانب السلبية فقط،

وأما الجوانب الإيجابية للناس تجده وكأنه على عينيه ماء لا يرى هذه الحسنات لهم، فانظر لأيديهم وأمرهم بالمعروف، وكتبهم، وغيرتهم للدين، وانظر لتوجيهم ونصحهم لله ولرسوله، ومحاضراتهم، وأشرطتهم، وخيرهم على الأمة، ومن يصدقه يكون مثله في القبح والندالة، ودائمًا سبحان الله لا يحمل هؤلاء على مثل هذا النقد إلا الحسد والكبر في قلوبهم؛ ولذلك لا يقع في مثل المتواضعين لله تعالى، الموطئين أكنافهم أصحاب القلوب السليمة الصافية على إخوانهم فتجدهم لا يقعون في مثل هذا.

فهؤلاء الصنف من الناس قال الله في أمثالهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ سُلۡطَٰنٍ أَتَىٰهُمۡ إِن فِي صُدُورِهِمۡ إِلَّا كِبۡرٞ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِۚ﴾ [غافر:٥٦] فهم عندهم كبر، فأرادوا فقط أنْ يتسلقوا بمثل هذا النقد، ويتشفوا في مثل هذه الأخطاء التى يبحثون عنها من ها هنا ومن هناك، وأمَّا أهل العدل والخير والإنصاف لا يقعون في مثل ذلك، نعم ننقد ونبين الأخطاء، فنحن في دروسنا نقول: وهذا القول باطل، وهذا خطأ، وهذا قول مرجوح فكل هذا نقد، ولكن لا نتعرض بالذوات بل الواجب علينا أنْ ندعوَ للعلماء بالمغفرة والخير وأن نحسنَ صورتهم أمام الناس.

فما النفع الذي سيعود عليك أنت إذا أسقطت صورة هذا العالم من قلوب

الناس!!!؟ فهل ستحل محله؟!!! وصدق الشاعر لما قال:

أقلوا عليهم من اللوم لا أبا لأبيكم أو سدوا المكان الذي سدوا

فهل ستصبح مثله وتسد محله ومكانته؟ إن كان الأمر كذلك فاسكت، فلا يكون همك أن تسقطَ شخصيته أمام الناس، وهناك أُناس نعرفهم من سنين وهم في مثل هذا يتبعون الأشرطة والكتب لا رغبة في الهدى، ولا رغبة في الفائدة، ولكن رغبة في وجود الهفوات والسقطات، والأخطاء، ثم يجمعون في شريط ويخرجونه لناس، ويدندنون حولها وكلامهم فيها لا نور فيه ولا هدى ولا استقامة؛ فهم فقط يريدون أن يملئوا القلوب على العالم الفلاني والعالم الفلاني فقط، وهذا دورهم في هذه الحياة وصدق الله -جل وعلا-: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان:٣١]، حتى لو يعتزل صاحب الخير للحقه من ينقده، وهذه سنةٌ كونيةٌ جاريةٌ، فالقاعدة الثالثة وهي (من الإنصاف أن يغتفرَ قليل خطأ المرء في كثير صوابه).

٣-**عدم التشهير إلا لمصلحة راجحة،** فالتشهير في النقد لا يجوز إلا للمصلحة الراجحة، والتشهير أن لا تشهير بأمرين:

لا بالخطأ إن كان يمكن إصلاحه من غير تشهير، فلو كان هذا العالم موجودا فأته وانصحه فيما بينك وبينه من غير تشهير لا في المحاضرات ولا الندوات ولا على المنابر، فهذا العالم يقبل الحق فتعال له وأخبره بخطئه فيما سمعته وقرأته له، فإن عدلها فالحمد لله؛ لأن التشهير بالخطأ ليس من منهجنا أبدًا إلا إذا أبى وأصر واستكبر وقال: والله هذا لن أصلحَه، فحينئذ لا بأس من تحذير الناس من هذا الخطأ،

والأمر الثاني:- التشهير بالأسماء، فلا يُذكر في النقد الأسماء إلا المصالحة الخالصة أو الرجحة، فإذا كان يمكن تعديل الأخطاء من غير ذكر الأسماء فلماذا نذكر الأسماء؟ ولذا النبي ﷺ إذا جاء يوجه يقول: «**ما بال أقوام!**»[1]؛ لأن

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٠١)، (٧٣٠١)، ومسلم (٢٣٥٦).

المقصود تعديل الخطأ لذات الخطأ بغض النظر عن من قال الخطأ وهذا في أحاديث كثيرة عنه ﷺ؛ منها ما في الصحيحين من حديث أنس لما جاء الرهط الثلاثة إلى أزواج النبى ﷺ يسألون عن عبادته فكأنهم تقالُّوها فقالوا: وأين نحن من رسول الله ﷺ فإن الله قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم: كذا.. الحديث[1].

ولما جاء يصحح النبى ﷺ صعد المنبر؛ لأن القضية قضية منهج فلا بد من التصحيح العلنى فصحاحها وما قال أسماء أحد منهم وإلى العلماء أهل العلم مختلفون في من هؤلاء الثلاثة؟ فصحح الخطأ، ولا داعى لمعرفة صاحب الخطأ، وهذا الذي يجعل كثيرًا من الصحابة إذا نقول الواقعة يقولون: «أن رجلًا جاء إلى رسول الله» وهذا ليس جهلًا باسمه ولكن لعدم المصلحة في ذكر اسمه، فلا تعود مصلحة لمعرفته، فينبغى لنا ما استطعنا أن نكتمَ الأسماء، فإذا كان التصحيح سيُفهم والأمور تتعدل، والمياه ترجع إلى مجاريها من غير ذكر أسماء، فلنعلم أيها الأحباب أنه ليس من منهجنا التشهير بأمرين:-

(بالأخطاء إن كان يمكن إصلاحها من غير تشهير -ولا التشهير بالأسماء إن كان يمكن إصلاحها من غير ذكر أسماء) فذكر الأسماء يوجب الخصومة والنزاع، وامتلاء القلوب، والبغضاء، والتدابر، والتشاحن، والاختلاف، والأمة يكفيها من الاختلاف ما فيها، فلا تزيد على الأمة ما هي فيه فهذا لا يجوز، فليس من منهجنا التشهير؛ ولذلك وصفه التشهير بأنه العيب.

وليس من منهجنا التشهير بالعيب فهو العيب (فالذي يشهر بالأخطاء أمام الناس هذا حقيقة وقع في العيب، بل لو أن أحدًا من الناس فرى عِرضه هو لما رضى بذلك، فلو أن أحدًا أمسك أخطاء هذا الذي شهر بأخطاء الناس وهو قادر على تصحيحيها في الخفاء والسر بدون الجهر والإعلام لغضب، وقال: لماذا لم يأتن وينبهني؟ وأنت أيضًا عامل الناس بما تحب أن يعاملوك به، ولا يؤمن

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحب لنفسه،[١] فلو أخطأت لأحببت أن لا يُذكر خطؤك على المنابر ولا في المحاضرات ولا في الندوات باسمك، فكذلك إخوانك إذا أخطئوا يحبون أن تعالج أخطاؤهم بالسرية وأن تتعمدهم بالنصح على الانفراد.

٤-نسيان الذات عند النقد، أي: لا يكن همك في النقد أن ترفعَ ذاتك فقط وإنما لا يقوم في قلبك إلا النصح لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؛ لأن من الناس من ينقد في الناس لا لذات النقد؛ وإنما نظرًا إلى ذاته يريد أن يرتفعَ ويعلو على أكتاف إخوانهم فإذا وجده الناس ينقد في الشيخ الفلاني والمحدث الفلاني والعالم الفلاني، وأنه بدأ يناطح هؤلاء الفحول قالوا: فلان بلغ في العلم مبلغًا كبيرًا؛ وهو في الحقيقة أضلُّ وأجهل من حمار أهله فليس عنده شيءٌ؛ ولكن الحامل له على النقد أنه أراد أن يترفعَ ويتسلقَ على ظهور إخوانهم؛ ولذلك قال: (هذه شهوة خفية) أي: لا يعلمها إلا الله (ولتحذرن الشهوة الخفيفة فإنها عظيمة البلية) أي: أن كثيرًا من الذين ينتقدون يشتهر بينهم هذا الأمر، والشهوة الخفية هي نقدك للناس لا يكون نصحًا لله ولا لرسوله ﷺ ولا أمرًا بالمعروف ولا نهيًا عن المنكر ولا تعبدًا لله؛ ولكن لرفع ذاتك فقط، وأنك الكامل الذي لا تقع في مثل هذه الأخطاء والمعائب التي وقع فيها إخوانك، فاحذر ذلك؛ لأن هذا يبطل عملك لأنه نوع تسميع والنبي يقول ﷺ: «**من راءى راءى الله به، ومن سمَّع سمَّع الله به**»،[٢].

فإذا جمع الرياء والتسمع اختلف معناهما فيكون الرياء فيما يُرى من الأعمال، والتسمع فيما يُسمع من الأقوال، فإياك أن تسمعَ بأخطاء إخوانك بهذه النية والشهوة الخفية فإن الله يعلم قصدك ويعلم داخلة صدرك، فالله يقول: ﴿إن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء﴾ ويقول الله: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾ [غافر:١٩]، فانقد وأنت مطلع ومراقب لله تعالى فهو

---

(١) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٩)، (٧١٥٢)، ومسلم (٢٩٨٦).

يعلم ما في قلبك هل دفعك إلى النقد النصيحة أم الفضيحة؛ فلا يجوز لك إذا كان الدافع لك ذلك فلا يجوز لك.

وهناك قاعدة في الحقيقة لا بد أن تذكرَ في باب النقد وقد ذكرتها في كتاب (القواعد المذاعة) ولكنى نسيتها في هذا النظم وهى (كلام الأقران يُطوى ولا يُروى) إذا كان أحد من الأقران سواء كانوا أقرانًا في العلم أو أقرانًا في السنة أو أقرانًا في البلد الواحد، أو يجمعهم شيء معين وتكلم بعضهم في بعض فإياك أن تقبلَ كلمهم فيه؛ لأن الغالب فيما بين الأقران المنافسة والمغالبة.

ولذلك لم يُقبل كلام الإمام النسائى في بعض أقرانه، ولم يُقبل كلام الإمام الذهبى في الإمام الطوفي؛ لما قال عنه: هو شيعى جلد (فما قبلها العلماء؛ لأنهم جميعًا هو والطوفي من تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية فهما أقران، فكلام الأقران يُطوى ولا يُروى سدًّا لذريعة أن يتكلم بعض الأقران في بعض بالظلم والعدوان من باب التنافس والغلبة، يطوى أي: يجعل في عالم النسيان ولا يُروى أي: لا يُذكر أمام الناس.

ثم ذكر الناظم:

أن كل من أثنى عليه النص ... فإنه سيموت على وفق ثنائه

فإن أثنى عليه النص خيرًا فسيموت على الخير، وإن أثنى عليه النص شرًّا فسيموت على الشر، والثناء يكون بالخير تارةً وبالشر تارةً، قال في الحديث: لما مرت جنازة فقال الراوي: فأثنوا عليها خيرًا، ثم مرت جنازة أخرى فأثنوا عليها شرًّا)، فكل من قيده الله في كتابه وذكره في كتابه بالخير فسيموت على وِفق النص ولا يمكن أن يُغير ولا أن يتبدل وهذا رد على الرافضة الذين يقولون: إن الصحابة قد ارتدوا بعد وفات نبي الله ﷺ إلا نفرًا يسيرًا، فكيف يرتدون وقد أثنى عليهم النص !!!؟

قالوا: أثنى عليهم النص إذ كانوا في حياته ﷺ ولكن بعد وفاته ارتدوا، فنقول

لهم لا: (كل من أثنى عليه النص فسيموت على وفق ثنائه)، فمن أثنى عليه النص خيرًا فسيموت على خير ولا يمكن أن يغير ولا أن يتبدلَ؛ لأن القرآن باق والأخبار لا تُنسخ أبدًا، ومن أثنى عليه النص شرًّا فسيموت على ذلك، يقول الناظم في النونية:

بل كل من أثنى عليه إلهنا بالمدح أو بالذم في القرآن

فلأنه سيموت وفق ثنائه كصحابة المعصوم (في المدح) والشيطان (في الذم). فالشيطان سيموت وفق ما أُثنى عليه من الذم، والصحابة ماتوا على ما أثني الله عليهم من المدح ولا يمكن أن يتغير الأمر ولا تتبدل الحال. أ. هـ.

وهذه آخر التقييدات على هذه المنظومة المختصرة والأرجوزة المفيدة التى أسأل الله أن يبارك فيها وأن يشرحَ لها صدور العالمين، وأن يجعلَها من الأعمال المقبولة، وأن يرزقَنى فيها الإخلاص والقبول، وأن يجعلها عملًا نافعًا لى في قبري، وأن ينفع بها إخواني المسلمين، وأن لا يجعل فيها حظًّا لأحد، ونسأل الله أن يرزقنا الإخلاص في شرحها، ونسأل الله أن يغفر لنا زللنا وتقصيرنا، ونسأل الله أن يجعلَ ما قلناه وما كتبناه وما قرأناه زاد إلى حسن المصير إليه وعتادًا إلى يُمن القُدوِم عليه إنه بكل جميل كفيلٌ وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفهرس

المقدمة ٣
«قاعدة لا يؤخذن المعتقد إلا من النص الصحيح المعتمد»..... ٦
قاعدة أنه لا مدخل للعقل في باب الغيبيات استقلالًا: ١٣
قاعدة: «العبادة حق صرف محض لله -جل وعلا- لا تصرف لا لملك مقرب، ولا لنبيٍّ مرسل، ولا لوليٍّ صالح فضلًا عن غيرهم» ١٩
على هذه القاعدة جمل من الفروع الخفيفة: ٢٥
ومن ذلك الدعاء: ٢٦
ومن ذلك كذلك الاستغاثة والاستعاذة، والاستعانة: ٢٨
«كل وسيلة للشرك الأكبر فهي شرك أصغر». ٣٠
«لا يقرن مع الله أحد في أمور العبادة والمشيئة». ٣١
قراءة القرآن في المقابر هل دل الدليلُ عليها؟..... ٣٣
لو سأل سائل هل تجوز الصلاة في المقابر أم لا؟ ٣٣
هل يجوز كتابة الاسم للمقبور من باب التعليم على أن المقبور هو فلان هنا هل يجوز؟ ٣٦
فكل من ادعى أنَّه يعلم الغيب، فإنه كافرٌ..... ٣٨
إنْ قال قائل: وهل الإخبار بما في الرحم أليس من الدخول في علم الغيب؟... ٣٩
البعض قد يتساءل عما يسمى بالبرمجة العصبيَّة وما حكمها؟..... ٣٩
وأمَّا الحكم بغير شريعته، فينقسم إلى قسمين:- ٤٣
أولا: الحاكم: ٤٣

ثانيًا: من يحكم بهذا القانون الحكم المطلق: ٤٣
ولكن إن قال قائل: هل نشترط الاستحلال؟..... ٤٥
حال المتحاكم إلى غير شريعة الله ٤٧
التبرك:..... ٥٢
(الأصل في التوسل التوقيف)..... ٦٠
الأشياء التي يجوز بها التوسل: ٦٠
الوسيلة الواردة على لسان النبي ﷺ:..... ٧٠
التوسل إذا ورد على لسان رجل من الصحابة:..... ٧١
(التوسل بجاه أحد من الخلق بدعة). ٧٣
كل حديث في التوسل بجاه النبيِّ ﷺ فإنه لا يصح. ٧٦
التوسل المشروع:..... ٧٧
التوسل الممنوع:..... ٧٨
أقسام التمائم ٨٠
مسألة: هل التمائم شرك أكبر أم شرك أصغر؟ ٨٣
عقيدتنا في عيسي بن مريم عليه السلام:- ٩١
مسألة: ما كفارة من حلف بغير الله؟ ٩٩
من أمثلة الحلف بغير الله تعالى:..... ١٠٠
حكم الحلف بغير الله قسمه العلماء إلى قسمين: ١٠٠
مسألة:- قسم العلماء -رحمهم الله- الأيمان إلى ثلاثة أقسام:- ١٠١
لا تكون اليمين منعقدة إلا إذا توفر فيها ثلاثة شروط:..... ١٠١
كفارة اليمين؟ ١٠٢
مسألة:- هل في اليمين الغموس كفارة؟ ١٠٤
مسألة:- لو حلف الإنسان على شيء مضى يعتقد صدق نفسه فيه، ثم يتبين له بخلافه هل عليه كفارة؟ ١٠٤

مسألة:- أجمع علماء الإسلام على استحباب التقليل من الأيمان: ١٠٤
مسألة:- ما حكم الحلف بالمصحف كلًّا أو بعضًا؟ ١٠٦
التصوير: ١٠٧
وقد قسم العلماء -رحمهم الله تعالى- التصوير إلى ثلاثة أقسام:.....١٠٧
مسألة:- هل وضع خط فاصل بين الرأس والرقبة كاف؟ ١١١
مسألة:- هل يجوز الصلاة في ملابس بها صور؟ ١١١
مسألة:- ما حكم تصوير التي لا روح لها؟ ١١١
مسألة:- ما حكم السجاد أو (الكنادر) التي فيها صورة؟.....١١٢
مسألة:- ما حكم الصور التي تتخذها البنات الصغار؟.....١١٢
الشؤم:- ١١٥
ويكون الشؤم في المرأة:.....١١٨
الشؤم في الدار:.....١٢٠
الشؤم في الدابة: ١٢٠
قسم العلماء الشؤم إلى ثلاثة أقسام باعتبار المتشائم به:-.....١٢١
التشاؤم بالزمان: ١٢٢
التشاؤم بالمكان:.....١٢٢
مسألة: كيف يدافع العبد تلك الواردات في قلبه؟.....١٢٥
مسألة: التفريق بين الشؤم المنهي عنه وبين الفأل: ١٢٨
الأعمال والتعبدات لا ترفع إلى الله -جل وعلا- إلا إذا توفر فيها شرطان: .١٣٢
الأشياء التي تعين العبد على أن ينبعثَ الإخلاص في قلبه: ١٤٠
مسألة:ما حكم العمل إذا دخله الرياء؟ ١٤٤
مسألة: لماذا ننبه دائمًا على أهمية الإخلاص لله تعالى: ١٤٥
مسألة:- قرر العلماء أنَّ الأمراض قسمان: ١٥٣
لفظ الجهة هل نثبتها لله أو ننفيها؟ ١٥٩

ما قولكم في الحيز؟ ١٦٢
مسألة:- قوله: أثبت صفات الرب إثباتًا بلا تكييف أو تحريف أو تأويل:.... ١٦٥
مسألة:- هل هناك فرق بين التمثيل والتكييف؟ ١٦٩
مسألة:- هل هناك فرق بين التمثيل والتشبيه؟ ١٧٠
مسألة:- قوله: (تكييف أو تحريف). ١٧٠
صفات الله -جل وعلا- صفات عليا: ٢٠٥
هل يوصف الله تعالى بالنسيان؟ ٢٠٩
مسألة:- هل يوصف الله بالأسف أي: أن الله -جل وعلا- يتأسف؟ ٢١١
مسألة: هل في القرآن مجازٌ؟ ٢٣٣
مسألة:- هل يجوز للإنسان أن يشيرَ بشيء من صفاته التي تخصه عند ذكره لشيء من صفات الله جل جلاله؟ ٢٤٦
مسألة:- كلمة خليفة الله هل يجوز إطلاقها؟ ٢٥١
تعريف الخبر المتواتر: ٢٥٢
خبر الآحاد: ٢٥٣
جمل على الصفات التي أثبتها أهل السنة والجماعة بخبر الآحاد ٢٦٣
صفة الضحك لله جل جلاله:- ٢٦٤
صفة الفرح لله جل جلاله:- ٢٦٤
صفة الكف لله جل جلاله:- ٢٦٥
صفة الأنامل لله جل جلاله:- ٢٦٥
صفة الجمال لله جل جلاله:- ٢٦٥
صفة التردد لله جل جلاله:- ٢٦٦
صفة الستر لله جل جلاله: ٢٦٦
اسم الله السيد: - ٢٦٧
الشخص:- ٢٦٧

الصورة: ٢٦٨
صفة الطيب لله جل جلاله:- ٢٦٩
مسألة: - هل يجوز للعبد أن يتسمى بأسماء الله جل جلاله؟ ٢٦٩
مسألة: ما حكم قول: (الرسول واسطة بيننا وبين الله) يرددها الصوفية؟ ٢٨٥
مسألة: حكم قول: في ذمتي؟ ٢٨٦
(الأصل في الأسباب الشرعية التوقيف). ٢٩٠
مسألة: ما الفرق بين المعصية والبدعة، وأيهما أشد وأحب إلى إبليس؟ ٣٠٤
هل يجوز لك أن تتزوجَ رافضيةً؟ ٣٢٠
مسألة:- هل يجوز لك أن تتزوج بامرأة من الخوارج؟ ٣٢١
مسألة: هل يجوز الزواج من الدروز؟ ٣٢١
مسألة: هل يجوز الزواج من الزيدية؟ ٣٢١
مسألة: لو شهد على هلال رمضان مبتدع هل تقبل شهادته أم لا؟ ٣٢٢
مسألة: هل يجوز إجابة أحد من أهل البدع لوليمة فيها ذبح، وتأكل من ذبيحته؟ ٣٢٢
مسألة:- لو جاءك رجل صاحب بدعة مفسقة ودعاك إلى وليمةٍ ولم تجبه: ٣٢٢.
مسألة:- عيادة أهل البدع هل تزوره أم لا؟ ٣٢٢
مسألة: حكم تمثيل ما حدث في الفتنة بالمسلسلات وغيرها؟ ٣٢٨
مسائل في الكرامات: ٣٣٦
أنواع الشفاعة الشرعية: ٣٥٢
الشفاعة العظمى: ٣٥٢
الشفاعة في الجنة ليدخلوا الجنة: ٣٥٤
شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب: ٣٥٦
الشفاعة في أهل الكبائر: ٣٥٧
الشفاعة في أهل الجنة لرفعة درجاتهم: ٣٥٩

الشفاعة في أهل الأعراف: ٣٥٩
القاعدة الأولى من قواعد الإيمان: أنه قول وعمل واعتقاد. ٣٦١
القاعدة الثانية: قول اللسان: ٣٦٢
القاعدة الثالثة: (الإيمان يزيد وينقص). ٣٦٧
القاعدة الرابعة: (كل فعل نفى الإيمان عن فاعله فلحرمته، وكل فعل نفى الإيمان عن تاركه فلوجوبه). ٣٦٨
القاعدة الخامسة: (ترك الأفعال الواجبة مؤثرة في نقص الإيمان الواجب، وترك الأفعال المندوبة مؤثرة في نقص كمال الإيمان المستحب). ٣٧٠
(الشر يُنسب للمقدور لا القدر).....٤٠٨
(ويلزم الصبر على مر القدر). ٤٠٩
مسألة هل البكاء عند المصيبة من التسخط؟ ٤١١